الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Science Economiques, Commerciales et des sciences de gestion
Département des Sciences Economiques

الموضوع

تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية

-دراسة حالة الجزائر منذ 1994-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبة:
فلة عاشور

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :
موسى رحماني

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور	صالح مفتاح	جامعة بسكرة	رئيسا
الأستاذ الدكتور	موسى رحماني	جامعة بسكرة	مقررا
الأستاذ الدكتور	بلغيث مدني	جامعة ورقلة	مناقشا
الدكتور	نور الدين حامد	جامعة بسكرة	مناقشا
الدكتور	عمر الشريف	جامعة باتنة	مناقشا
الدكتور	عبد القادر نويبات	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

شكر و عرفان

أتقدم بكامل الشكر و العرفان للأستاذ الدكتور رحماني موسى على

صبره و على كل ما قدمه من عون ليرى هذا العمل النور.

كل الشكر و أسمى الامتنان إلى كل من ساهم في وضع و لو لمسة في صفحات

الأطروحة .

الملخص:

تعتبر حرية التجارة من الأسس التي يبنى عليها الاقتصاد العالمي المعاصر، ولكن تختلف نظرة الدول النامية لها عن الدول المتقدمة، فالدول المتقدمة تعتبرها قنوات لاكتساح الأسواق والتسابق لتصريف المنتجات بينما تراها الدول النامية فرصا للحصول على سلع بتكلفة أقل أو فرصا لدخول أسواق الدول المتقدمة ولو في إطار ضيق.

فالدول التي لديها منتجات قابلة للمنافسة والبيع في أسواق أجنبية سوف تستفيد من فتح الأسواق وفي المقابل الدول التي تكون منتجاتها لا تحمل حتى الميزة التنافسية محليا لا يمكنها تحقيق نفس الدرجة من الاستفادة.

إن الصادرات تخلق مناصب الشغل والواردات خاصة الاستهلاكية قد تقضي على مناصب الشغل. وتجد أي دولة مصلحتها في تحرير التجارة الخارجية كلما زادت المزايا المحققة من وراءها، وكل دولة تبحث عن تحقيق فائض في ميزانها التجاري، أو حتى على الأقل تجنب تحقيق العجز، ولكن فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية تختلف النتائج في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي حالة الجزائر ومن خلال دراستنا وجدنا بأنه نتيجة جهود التحرير المبذولة بلغ عدد مناصب الشغل التي خسرها الاقتصاد الوطني وكمتوسط حوالي 114,5% منصب شغل من إجمالي العاطلين عن العمل، وحوالي 21% من القوة العاملة، ولذلك ينبغي أن نعي بأن اختيارنا كمستهلكين للسلع المستوردة على حساب السلع الوطنية يعني بطريقة غير مباشرة أننا نوظف بأموالنا أشخاص عاطلين عن العمل في دول أخرى ونقضي على فرص توظيف القوة العاملة الوطنية.

Résumé:

La libéralisation du commerce est l'une des bases sur lesquelles l'économie mondiale contemporaine est construite. Bien que, les pays ont des opinions différentes à ce sujet, tandis que les pays développés la considèrent comme des canaux de conquête des marchés et de concurrence pour la distribution des produits; les pays en voie de développement y voient des opportunités pour avoir des marchandises à bas prix ou à pénétrer les marchés des pays développés, même dans un cadre restrictif.

Les pays qui ont des produits compétitifs prêts à être vendus sur les marchés étrangers peuvent bénéficier de l'ouverture des marchés, par conséquent, les pays que leurs produits n'ont même pas l'avantage concurrentiel ne pourraient pas réaliser le même privilège.

L'export crée de nouveaux emplois et l'import, en particulier celui de consommation, pourrait détruire des emplois. Tout pays gagne plus de bénéfices de la libéralisation du commerce extérieur où il peut réaliser plus d'avantages. En outre, n'importe quel pays est à la recherche d'un excédent de la balance commerciale, ou au moins empêcher le déficit.

En ce qui concerne la libéralisation du commerce extérieur, les résultats diffèrent des pays développés aux pays en voie de développement. Dans notre étude, l'Algérie comme un cas, les résultats montrent que les efforts delibéralisation ont entraîné une perte d'emplois, soit environ 114,5 % du total des chômeurs, et 21% de la main-d'œuvre. Pour cette raison, nous devons être conscients que notre choix en tant que consommateurs pour les produits importés au détriment des produits locaux signifie qu'indirectement nous employons, avec notre argent, les chômeurs des autres pays et détruisons les possibilités d'employer la main-d'œuvre locale.

Abstract :

Liberalization of commerce is one of the bases on which contemporary world economy is built. Though, countries have different views about it; while developed countries consider it as channels to conquer markets and compete for distributing goods; developing countries see it as opportunities to have goods at low prices or to enter markets of developed countries even in a restrictive framework.

Countries that have competitive products ready to be sold in foreign markets can benefit from the Opening of markets, therefore; countries that their products do not even have competitive advantage could not realize the same benefit.

Exportation creates new jobs and importation, especially consumptive, could destroy jobs. Any country gains more benefit from the liberalization of foreign commerce where it can realize more advantages. In addition, any country is looking for a surplus in trade balance, or at least preventing deficit.

Regarding the liberalization of foreign commerce, results differ from developed to developing countries. In our study, Algeria as a case, the findings show that efforts of liberalization resulted a loss of jobs, about 114.5% from the total of unemployed, and 21% from manpower. For that reason, we should be aware that our choice as consumers for imported products on the account of local products means that indirectly we are employing, with our money, jobless people of other countries and destroy the opportunities to employ local manpower.

فهرس المحتويات

الإهداء.

الشكر والعرفان.

الملخص.

فهرس المحتويات. I

فهرس الجداول XII

فهرس الأشكال البيانية . XIV

فهرس المخططات . XVII

المقدمة العامة . أ

إشكالية البحث أ

فرضيات الدراسة . ب

أسباب اختيار موضوع البحث . ت

أهداف البحث . ت

تحديد مصطلحات البحث . ث

حدود البحث ث

الدراسات السابقة ث

منهج البحث. ث

هيكل البحث . ج

ج

الفصل الأول:التحليل النظري للتجارة الحرة و الحمائية.	2 - 57
تمهيد:	2
المبحث الأول:التجارة الحرة- نظريات ومبررات.	3
المطلب الأول : النظريات التي تبرر وتدافع عن التجارة الحرة .	3
الفرع الأول:النظريات التقليدية .	3
أولا/ نظرية الميزة المطلقة"آدم سميث".	3
ثانيا/ نظرية الميزة النسبية "ريكاردو".	4
ثالثا/ نظرية جون ستيوارت ميل .	6
رابعا/ نظرية هكشر-أولين .	8
الفرع الثاني: النظريات الحديثة لتفسير التجارة الدولية .	9
أولا/ دراسة منحاس B.S.Minhas .	10
ثانيا/ هيكل الحماية التجارية .	10
ثالثا/ نظرية التفضيل المتشابه: preferences similarity hypothesis	10
رابعا/ نظرية مستوى تأهيل العمل:la théorie des qualifications du travail	11
خامسا/ نظرية اقتصاديات الحجم.	12
سادسا/ نموذج الفجوة التكنولوجية.	13
سابعا/ نموذج دورة حياة المنتج.	15
المطلب الثاني : مزايا قيام التبادل التجاري.	17
	17

الفرع الأول :تأثير تحرير التجارة على الكمية المتاحة من السلع و الخدمات

الفرع الثاني: حجة التنوع "إمكانية الحصول على مجموعات سلعية أكثر تنوعا". 21

الفرع الثالث: المجموعة الثالثة: حجة الاستقرار. 22

المبحث الثاني: السياسة التجارية. 23

المطلب الأول:مبررات الحماية. 24

الفرع الأول: الحجج الاقتصادية. 24

أولا/ حماية الصناعات الناشئة le protectionnisme éducateur . 24

ثانيا/ عجز السوق Market failures . 25

ثالثا/ التأثير على الأسعار. 25

رابعا/ تفادي عدم استقرار الأسعار. 26

خامسا/ حجة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. 26

سادسا/ الحماية الطارئة. 26

سابعا/ حجة التوزيع غير العادل لمكاسب التجارة. 26

الفرع الثاني: الحجج غير الاقتصادية. 27

أولا/ حجة الأمن الغذائي . 27

ثانيا/ حجة اللاعدالة (اللاتكافؤ)"حجة ماركس". 28

ثالثا/ حجة العمالة و الأجور . 29

رابعا/ الحجة السياسية . 31

المطلب الثاني: آليات الحماية . 32

الفرع الأول: الأدوات التي تؤثر على الواردات. 33
أولا/ الرسوم الجمركية. 33
ثانيا/ الحصص:les contingentement 33
ثالثا/ القيود الطوعية على الصادرات(RVE) 35
رابعا/ الاتفاقيات السلعية الدولية. 36
خامسا/ اتحادات المنتجين الدولية. 36
سادسا/ ميكانيزم المحتوى المحليmécanisme de contenu local"أو قاعدة المنشأ" 37
سابعا/ الإغراقle dumping . 37
ثامنا/ آليات الربط Le Mécanisme de liaison . 37
تاسعا/ أدوات أخرى. 38
الفرع الثاني: الآليات المؤثرة على الصادرات . 38
أولا/ الرسوم على الصادرات. 38
ثانيا/ نظام الحصص و رخص التصدير . 39
ثالثا/ دعم الصادرات. 39
المطلب الثالث:تحليل آثار أدوات السياسة الحمائية. 40
الفرع الأول: تأثير الرسوم الجمركية. 40
الفرع الثاني:تأثير نظام الحصص. 43
الفرع الثالث:تأثير سياسة الدعم. 45
أولا/ تأثير دعم الإنتاج المحلي لرفع قدرته على منافسة الواردات . 45

ثانيا/ دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير. 46

الفرع الرابع:تأثير سياسة الإغراق. 48

المطلب الرابع:مناقشة السياسة التجارية . 51

الفرع الأول: مشاكل تطبيق السياسة التجارية. 51

أولا/ التخوف من الانتقام و المعاملة بالمثل. 51

ثانيا/ عدم القدرة على التحديد المسبق للصناعات الإستراتيجية. 53

ثالثا/ الحماية السلبية. 53

الفرع الثاني: السياسة التجارية غير مبررة. 54

أولا/ الرسوم الجمركية كمصدر للإيرادات العامة. 54

ثانيا/ الحجة السياسية لدحض السياسة الحمائية 55

ثالثا/ دحض حجة تدخل السياسة لتعديل عدم كفاءة السوق 55

رابعا/ حجة الاحتكار المحلي 56

خلاصة الفصل الأول. 57

الفصل الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية في ظل تطور فلسفة العولمة. 59-313

تمهيد 59

المبحث الأول: تطور حجم و اتجاه التجارة الخارجية في ظل العولمة . 60

المطلب الأول: تطور التجارة في ظل العولمة . 60

الفرع الأول: نظرة عامة حول ظاهرة العولمة. 60

أولا/ مفاهيم عامة حول العولمة. 60

ثانيا/مراحل نشأة وظهور العولمة . 62

الفرع الثاني:تطور التجارة الدولية في ظل العولمة. 66

أولا/ تطور التجارة العالمية حتى 1945. 66

ثانيا/ تطور التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بعد 1945 . 67

الفرع الثالث:التطور التاريخي للسياسة التجارية . 69

أولا/ تطور السياسة التجارية قبل 1945. 69

ثانيا/بعد الحرب العالمية الثانية. 75

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية في مواجهة العولمة . 75

الفرع الأول: أشكال الاتفاقيات والتكتلات . 75

الفرع الثاني: أهم التكتلات في العالم . 78

اولا/ اوروبا. 78

ثانيا/ الاتفاقيات الأمريكية. 81

ثالثا/ الاتفاقيات الأسيوية. 84

رابعا/ الاتفاقيات الإفريقية. 85

خامسا/ الاتفاقيات بين إقليمية و قارية. 87

الفرع الثالث: التكتلات الإقليمية بين التأييد و المعارضة. 88

أولا/ الآراء ضد التكتلات الاقتصادية. 88

89

ثانيا/الإقليمية تؤيد التجارة الحرة . 90

ثالثا/ الإقليمية القائمة على الاكتفاء الذاتي. 92

المبحث الثاني: تطور التجارة العالمية و السياسات التجارية في ظل OMC

المطلب الأول: ما هي OMC ؟ 90

الفرع الأول: نشأة ودور OMC . 90

اولا/ الاتفاقيات التجارية من الثنائية إلى متعدد الأطراف. 92

ثانيا/ اهم مبادئ الجات و المنظمة العالمية للتجارة . 96

الفرع الثاني: شروط المنظمة العالمية للتجارة . 98

المطلب الثاني: الدول النامية والتجارة العالمية . 104

الفرع الأول: نظرة عامة حول تقسيم التجارة العالمية بين الدول النامية والمتقدمة. 104

الفرع الثاني: الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي 106

أولا/ الجات والمنظمة العالمية للتجارة والدول النامية . 106

ثانيا/ النظام المعمم للمزايا . 108

ثالثا/ التجارة العالمية للموارد الاساسية الأساسية . 111

المطلب الثالث: التجارة العالمية بين الحماية والتحرير في ظل OMC 117

الفرع الأول: الصراع التجاري بين الدول المتقدمة في ظل OMC 117

الفرع الثاني: السياسة التجارية لليابان . 120

المبحث الثالث:تحرير التجارة الخارجية كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي . 122

المطلب الأول:برامج الإصلاح الاقتصادي جزء من عولمة الاقتصاد . 122

الفرع الأول:ما هي برامج الإصلاح الاقتصادي؟ 122

الفرع الثاني:بنود برامج الإصلاح الاقتصادي . 124

أولا/ برامج التثبيت الهيكلي. 124

ثانيا/ برامج التكييف الهيكلي. 125

المطلب الثاني:بنود برامج الإصلاح الاقتصادي الموجهة للتجارة الخارجية 127

الفرع الأول: أدوات برامج الإصلاح ذات التأثير المباشر على التجارة الخارجية. 128

أولا/ الأدوات الضريبية. 128

ثانيا / الأدوات المتعلقة بأسعار الصرف. 129

الفرع الثاني:أدوات برامج الإصلاح ذات التأثير غير المباشر على التجارة الخارجية. 130

أولا/ انتقال التضخم دوليا. 130

ثانيا/ آثار التضخم على حجم الواردات. 130

خلاصة الفصل الثاني. 131

الفصل الثالث:تحليل آليات سوق العمل وعلاقاته بالمتغيرات الاقتصادية. 133- 205

تمهيد 133

المبحث الأول: التحليل الأساسي لسوق العمل. 134

المطلب الأول: التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل. 134

الفرع الأول: تحليل عرض العمل و العوامل المؤثرة عليه. 134
أولا / دالة عرض العمل . 134
ثانيا / العوامل المؤثرة على عرض العمل . 136
الفرع الثاني: دالة الطلب على العمل . 138
أولا/ الدالة . 138
ثانيا / العوامل المؤثرة على طلب العمل. 140
المطلب الثاني: التحليل الكينزي والتحليل النيوكينزي لسوق العمل. 141
الفرع الأول: التحليل الكينزي . 141
الفرع الثاني: التحليل النيوكينزي. 143
المبحث الثاني: توازن سوق العمل ومشكلة البطالة. 145
المطلب الأول: البطالة الإرادية "الاختيارية". 146
الفرع الأول :التحليل الكلاسيكي. 146
الفرع الثاني :البطالة في نظرية البحث عن فرص العمل le chômage de recherche 148
أولا /نظرية البحث عن العمل . 148
ثانيا /البطالة في ظل النظرية. 149
المطلب الثاني: البطالة الإجبارية. 151
الفرع الأول: التحليل الكينزي . 151
أولا/ البطالة في الفكر الكينزي . 151
ثانيا/ البطالة الكينزية. 151

ثالثا/ المقارنة بين التحليل الكينزي والبطالة الكينزية . 152

الفرع الثاني: التحليل النيوكينزي للبطالة . 152

الفرع الثالث: قراءة كامبريدج والقراءة النيوكينزية للتحليل الكينزي للبطالة . 155

الفرع الرابع: نظرية التمييز la théorie de la discrimination 157

المطلب الثالث: البطالة التوازنية LE CHOMAGE D'EQUILIBRE 158

الفرع الأول: البطالة الاحتكاكية . 158

الفرع الثاني: البطالة الهيكلية . 159

الفرع الثالث: البطالة التوازنية طويلة المدى le chômage à longue durée 160

المبحث الثالث: البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية . 162

المطلب الأول: تأثير الهجرة في ظل النظريات الاقتصادية. 162

الفرع الأول: في الأجل القصير. 162

أولا /النموذج النيوكينزي. 162

ثانيا /نماذج المطابقة d'appariement 163

الفرع الثاني: في الأجل الطويل. 164

أولا/ تأثير الهجرة في ظل سوق العمل المرن. 164

ثانيا /تأثير الهجرة في ظل سوق العمل غير المرن. 164

الفرع الثالث: دراسات قياسية . 165

المطلب الثاني: البطالة والتضخم 166

الفرع الأول :المرحلة الأولى/ علاقة فيليبس الأصلية"معدل نمو الأجور–البطالة" 166

الفرع الثاني:المرحلة الثانية/ تفسير علاقة فيليبس"معدل نمو الأجور-البطالة" 168

الفرع الثالث :المرحلة الثالثة/ توسيع العلاقة"التضخم-البطالة" 170

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة/ تسارع معدلات التضخم والبطالة 172

الفرع الخامس :المرحلة الخامسة/ اختلالات علاقة فيليبس"الكساد التضخمي" 174

أولا /التحليل النقدي. 174

ثانيا /تأثير التوقعات. 177

ثالثا /التحليل النيوكينزي"الدفاع عن الفكر الكينزي من خلال منحنى فيليبس". 177

رابعا /منحنى WS/PS والبطالة الهيكلية. 182

خامسا /سلوك المؤسسات. 183

المبحث الرابع: السياسة الاقتصادية والبطالة. 184

المطلب الأول: الطلب الكلي والعرض الكلي في التحليل الكينزي والكلاسيكي. 184

الفرع الأول :التحليل الكلي الكلاسيكي. 184

الفرع الثاني: التحليل الكينزي. 187

الفرع الثالث: الفروق الجوهرية بين التحليل الكلاسيكي والكينزي . 191

أولا/ من يحفز زيادة الإنتاج؟ 191

ثانيا /نشأة البطالة. 191

ثالثا /فعالية سياسة تحفيز الطلب. 192

المطلب الثاني: في اقتصاد مفتوح 193

الفرع الأول: في ظل نظام الصرف الثابت. 194

الفرع الثاني :في ظل نظام الصرف المرن. 195

الفرع الثالث: مناقشة فرضية الطلب يحفز العرض. 197

أولا /نموذج Mundell, Fleming في ظل تغير الأسعار. 197

ثانيا /العرض الأجنبي. 198

المطلب الثالث: النمو، التوظيف والبطالة. 200

الفرع الأول: قانون أوكن la loi d'OKUN. 200

الفرع الثاني: جدلية العلاقة البطالة–النمو. 201

أولا /كثافة العمل وكثافة رأس المال. 201

ثانيا / معدل المشاركة في سوق العمل. 201

ثالثا /سرعة استجابة أرباب العمل وتغير حجم التوظيف. 201

الفرع الثالث: معادلة Blanchard و Fitoussi 202

خلاصة الفصل الثالث. 204

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة التجارية الجزائرية على المبادلات التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994 207 - 262

تمهيد: 207

المبحث الأول: الظروف الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادية في الجزائر. 208

المطلب الأول الظروف الاقتصادية قبيل برنامج الإصلاح 1994 . 208

الفرع الأول: اتفاقية التثبيت1989 . 204

الفرع الثاني: اتفاقية التثبيت1991 . 212
المطلب الثاني برنامج الإصلاح 1994. 213
الفر ع الأول: الاختلالات الاقتصادية قبيل اتفاقية 1994 . 213
أولا/ الاختلالات الداخلية . 213
ثانيا /الاختلالات الخارجية . 215
الفرع الثاني: بنود برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994 . 216
أولا/ أهم بنود البرنامج . 216
ثانيا /المؤشرات المستهدفة . 218
الفرع الثالث: نظرة عامة حول الوضعية الاقتصادية في الجزائر في ظل الإصلاحات . 219
أولا /النمو الاقتصادي. 219
ثانيا /السياسة المالية . 220
ثالثا /المؤشرات النقدية . 221
المبحث الثاني: تطور السياسة التجارية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية . 224
المطلب الأول: أدوات السياسة التجارية في الجزائر قبل إصلاح1994 . 224
الفرع الأول: التعريفة الجمركية . 224
أولا /حسب المنشأ . 224
ثانيا /حسب طبيعة السلعة . 225
الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية . 227
أولا /مرحلة الرقابة والتوجيه. 228

ثانيا /مرحلة الاحتكار . 228
ثالثا/ مرحلة تخفيف الاحتكار . 229
رابعا /مرحلة الاحتكار المطلق للتجارة الخارجية" التأميم". 229
خامسا /مرحلة التمهيد للانفتاح . 230
المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة التجارية في الجزائر منذ1994 . 233
الفرع الأول: الأدوات الكمية . 233
أولا /الرسوم الجمركية . 233
ثانيا /الصرف والتمويل بالعملة الصعبة. 235
الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية 236
أولا /المعايير التقنية والمهنية . 236
ثانيا /نظام التراخيص والحظر. 236
ثالثا /دعم الصادرات . 238
رابعا /الإجراءات الحمائية . 239
الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة . 241
أولا /اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي . 241
ثانيا /منطقة التجارة الحرة العربية . 246
ثالثا /مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية . 247
المطلب الثالث: انعكاسات السياسة التجارية على التجارة الخارجية في الجزائر . 249
الفرع الأول: تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر . 249

أولا /تطور المؤشرات العامة: التغطية، التبعية والانفتاح و رصيد الميزان التجاري. 250

ثانيا /تطور اتجاه وحجم التجارة الخارجية: الصادرات والواردات في الجزائر منذ1994 252

الفرع الثاني: أثر التحرير على الميزان التجاري في الجزائر. 255

أولا /الميزان التجاري الكلي. 255

ثانيا/تطور الميزان حسب التركيبة السلعية . 256

ثالثا /تطور الميزان التجاري خارج المحروقات . 256

الفرع الثالث: التجارة الجزائرية–العربية في ظل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية 259

أولا /تطور الواردات الجزائرية–العربية. 259

ثانيا /تطور الصادرات الجزائرية–العربية. 260

خلاصة الفصل الرابع. 262

الفصل الخامس: تطور سوق العمل في ظل تطور السياسة التجارية في الجزائر 333-264

تمهيد: 264

المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر منذ 1994. 265

المطلب الأول: نظرة عامة حول العرض والطلب في سوق العمل . 266

الفرع الأول: تطور عرض العمل في الجزائر منذ1994 . 266

الفرع الثاني: تطور الطلب على العمل في الجزائر منذ1994 . 269

أولا/ التوظيف حسب القطاعات. 269

ثانيا/ مساهمة القطاع الخاص في التوظيف . 270

الفرع الثالث: تطور مشكلة البطالة في الجزائر منذ1994 . 271
الفرع الرابع: سوق العمل غير الرسمي في الجزائر . 274
أولا/ ماهية سوق العمل غير الرسمي. 274
ثانيا/ واقع سوق العمل غير الرسمي في الجزائر. 276
ثالثا/ العلاقة بين البطالة وسوق العمل غير الرسمي . 278
المطلب الثاني: سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر منذ 1994. 280
الفرع الأول: ماهية سياسة التشغيل في الجزائر 280
أولا/ تعريف أساسي 280
ثانيا/ أهداف سياسة التشغيل في الجزائر 281
ثالثا/ محاور سياسة التشغيل في الجزائر 281
الفرع الثاني: البرامج الخاصة بـ" انتظار التشغيل" Emploi d'attente" 284
أولا/ تشغيل الأجراء عن طريق المبادرات المحلية Esils 284
ثانيا/ عقود ما قبل التشغيل CPE 285
ثالثا/ برنامج أشغال المصلحة العامة بكثافة عالية من اليد العاملة Tuphimo 286
رابعا/ برنامج النشاطات ذات منفعة عامةIAIG 286
خامسا/ الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP) 287
الفرع الثالث: دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة 290
أولا/ تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر 290
ثانيا/دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في توفير مناصب الشغل 292

ثالثا/ دور الأجهزة التي تدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر 295
المبحث الثاني: العلاقة بين قيام وتحرير التجارة الخارجية وحجم التوظيف في الجزائر منذ1994 303
المطلب الأول:العلاقة بين حجم التوظيف والتجارة الخارجية كمكون من مكونات الطلب الكلي 303
الفرع الأول: تأثير مكونات الطلب الكلي على معدلات نمو الناتج . 304
الفرع الثاني: تأثير قيام وتحرير التجارة الخارجية على نمو حجم التوظيف في الجزائر 308
المطلب الثاني:تطور ميزان التوظيف في الجزائر منذ 1994 314
الفرع الأول: المعادلة الأصلية لميزان التوظيف الناتج عن التجارة الخارجية
-حالة الجزائر منذ1994- 314
أولا/ الشكل العام للمعادلة 314
ثانيا/ تطبيق المعادلة الاصلية على حالة الجزائر منذ1994 315
الفرع الثاني: الطريقة المعدلة لتقدير ميزان التوظيف الناتج عن قيام وتحرير التجارة الخارجية
في الجزائر منذ1994 316
أولا/ تقدير الميزان بتصحيح القيمة المكافئة محليا للواردات. 316
ثانيا/ تقدير الميزان باستثناء الصادرات خارج المحروقات. 319
ثالثا/ تقدير ميزان التوظيف حسب المجموعات السلعية. 321
رابعا/ تعديلات أخرى. 322
خامسا/ العلاقة بين ميزان التوظيف ومشكلة البطالة. 322
المطلب الثالث: بحث ميداني لتأثير الطلب الاستهلاكي على الواردات. 323
الفرع الأول: منهجية الاستبيان. 323

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان. 324

خلاصة الفصل الخامس 333

الخاتمة العامة. 334

المقترحات. 338

آفاق البحث. 340

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تكلفة الإنتاج في دولتين.....	04
2-1	توضيح التجارة حسب نظرية جون ستيوارت ميل.....	06
3-1	مقارنة معدلات النمو و الصادرات في دول جنوب شرق أسيا و فرنسا.....	18
4-1	ملخص آثار آليات السياسة الحمائية.....	50
5-1	مشكلة الحرب التجارية و المعاملة بالمثل.....	52
6-1	ملخص نظريات التجارة الحرة.....	57
1-2	تطور نسبة الصادرات إلى pnbبين 1950-2004 في بعض الدول المتقدمة.....	68
2-2	متوسط الاقتطاعات الجمركية على الواردات السلعية في بعض الدول المتقدمة 1913-1931.....	74
3-2	تصنيف مستويات الاتفاقيات التجارية الإقليمية حسب الomc.....	78
4-2	جولات مفاوضات الغات 1947-1994.....	93
5-2	جدول زمني لتطبيق اتفاقية المنسوجات و الملابس ضمن الغات منذ 1995.....	100
6-2	أهم البورصات العالمية للمواد الأساسية.....	112
7-2	تطور حجم التمويل في نظامي stabexو sysmin.....	114
8-2	تطور متوسط أسعار برميل النفط منذ سنوات 1970.....	116
1-3	نسبة البطالة و العمالة المحبطة في بعض الدول المتقدمة عام 1991	150
2-3	تطور معدلات البطالة الطبيعية في بعض دول الOCDE.....	180

1-4	أشكال المساعدات المقدمة منFMI للجزائر.....	208
2-4	تطور معطيات أزمة المديونية الجزائرية بين 1984-1989.....	211
3-4	المؤشرات المستهدفة في إطار تسهيل التمويل الموسع في الجزائر.	218
4-4	تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الجزائر بين 2003-2007.	222
5-4	تصنيف الرسوم الجمركية حسب نوعية السلع" الأمر رقم63-414 المؤرخ1963/10/23.....	225
6-4	تصنيف الرسوم الجمركية حسب نوعية السلع" الأمر رقم72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر1972.....	226
7-4	تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ1994.	234
8-4	تطور سعر الصرف للدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال تطبيق برنامج الإصلاح.....	235
9-4	التركيبة النسبية للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية حسب المجموعات.....	242
10-4	التركيبة النسبية للإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية حسب الرسوم الجمركية...	243
11-4	التركيبة النسبية للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية حسب المجموعات قبل الاتفاقية.....	244
12-4	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر بين 1990-2011.....	250
13-4	تطور نسبة الصادرات/الواردات حسب التركيبة السلعية بين 1994-السداسي الأول2010.....	256
14-4	أهم أربع سلع مستوردة من منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول 2009..	260
15-4	أهم أربع سلع مصدرة اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول 2009-.....	260
1-5	تطور إعدادا المستفيدين من ESILS منذ 1995 حتى 2002.....	285
2-5	خصائص جهاز الإدماج في الجزائر.....	288
3-5	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ 1994.....	291
4-5	تطور عدد مناصب الشغل التي تخلقها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر منذ2000.....	293

5-5 ملخص عن تمويل المشاريع من طرف صندوق دعم تشغيل الشباب..... 295

6-5 التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة من طرف ANSEJ ومناصب الشغل حتى2009... 296

7-5 شروط التمويل في الCNAC..... 297

8-5 التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة من طرف CNAC ومناصب الشغل حتى جوان2012 298

9-5 حجم الضمانات المغطاة بالFGARوحجم الوظائف التي تخلقها المشاريع المعنية جوان2012. 300

10-5 قيمة الضمانات التي يغطيها الCGCI PME مليون دج حجم الوظائف التي تخلقها المشاريع المعنية. 301

جوان2012.

11-5 ملخص دور الأجهزة الأساسية لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة. 302

12-5 مصدر الزيادة في نمو الطلب الكلي ونمو التوظيف في الجزائر من1995-2009..... 309

13-5 معدل نمو الناتج افتراضي بإلغاء الصادرات خارج المحروقات والواردات في الجزائر منذ1995..... 310

14-5 نمو التوظيف ونمو الناتج ومساهمة مكونات الطلب الكلي في الجزائر ومجموعة من الدول..... 313

15-5 تطور ميزان التوظيف في الجزائر باستخدام الطريقة التقليدية 1994-2009..... 315

16-5 طريقة التحويل من قيمة الواردات إلى القيمة المكافئة محليا..... 318

17-5 تقدير رصيد ميزان التوظيف بعد تعديل قيمة الواردات في الجزائر بين 1994-2009... 318

18-5 تطور ميزان التوظيف الكلي وخارج المحروقات في الجزائر1994-2009..... 320

19-5 نسبة ميزان التوظيف إلى إجمالي العاطلين وإجمالي القوة العاملة في الجزائر 1994-2009..... 322

20-5 نسبة تفضيل السلع الوطنية والمستوردة حسب نوعية السلع..... 326

21-5 نسب تفضيل السلع المستوردة حسب الدافع وحسب نوعية السلع..... 327

22-5 العوامل التي يركز عليها المنتج الوطني لجذب مستهلكي الواردات..... 329

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
1-1	حدود المنافع المتبادلة من التجارة الدولية في ظل الميزة النسبية.....	07
2-1	تطور التجارة العالمية و الناتج العالمي خلال 1950-2004.....	18
3-1	تأثير رسم جمركي على سوق سلعة معينة في دولة صغيرة.....	40
4-1	تأثير رسم جمركي على سوق سلعة معينة في دولة كبيرة.....	41
5-1	تأثير نظام حصص الواردات.....	44
6-1	تأثير سياسة دعم الإنتاج المحلي ضد الواردات.....	45
7-1	تأثير دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير.....	46
8-1	تأثير سياسة الإغراق.....	48
9-1	وضعية المرونة في السوق المحلية و الأجنبية المحفزة للإغراق.....	49
10-1	علاقة الرسم الجمركي بالحصيلة الجمركية و الدخل الحقيقي.....	54

1-2 تطور عدد الاتفاقيات التجارية الاقليمية في ظل الGAAT و OMC..... 88

2-2 تطور نصيب الدول النامية من التجارة العالمية بين 1948- 2001..... 105

1-3 دالة عرض العمل الفردي 135

2-3 منحنى دالة طلب المؤسسة للعمل..... 139

3-3 سوق العمل في الفكر النيوكيتري..... 144

4-3 توازن سوق العمل في الفكر الكلاسيكي..... 146

5-3 اختلال سوق العمل في الفكر الكلاسيكي : حالة فائض الطلب..... 147

6-3 اختلال سوق العمل في حالة فائض العمل : البطالة الكلاسيكية 147

7-3 التوظيف و الأجور الحقيقية : مقارنة بين الو.م،أ و الاتحاد الأوروبي خلال 1970-1998..... 154

8-3 علاقة منح البطالة بنسبة العاطلين لمدة طويلة..... 161

9-3 منحنى فيليبس " معدل نمو الأجر النقدي و البطالة"..... 167

10-3 العلاقة بين فائض طلب العمال و بين معدل نمو الأجر النقدي..... 169

11-3 منحنى فيليبس " البطالة و التضخم"..... 171

12-3 منحنى فيليبس في الأجل الطويل..... 174

13-3 حركية علاقة البطالة –التضخم في ظل تغيرات نمو الكتلة النقدية (الجل القصير- الطويل)..... 176

14-3 انتقال منحنى فيليبس..... 179

15-3 منحنىws_ps 182

16-3 التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي 186

17-3 التوازن العام في اقتصاد مفتوح..... 193

3-18	التوازن العام في ظل سعر الصرف الثابت.....	195
3-19	تأثير سياسة مالية توسعية في نظام صرف مرن.....	196
3-20	تأثير سياسة نقدية توسعية في نظام صرف مرن.....	197
3-21	تسرب تحفيز الطلب الكلي إلى الخارج.....	198
3-22	استفادة الدولة المصدرة من تحفيز الطلب الكلي في دولة مستوردة.....	199
4-1	معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الوطني في الجزائر 2005-2009.....	220
4-2	تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر 1994-2011.	221
4-3	تطور تقسيم القروض بين الخزينة والاقتصاد في الجزائر 1994-2011.....	223
4-4	تطور معدلات التضخم في الجزائر بين1994-2011.....	223
4-5	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر بين 1990-2009.	251
4-6	تطور الأهمية النسبية للواردات حسب السلع بين 1994-2010.	252
4-7	تطور معدلات نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بين 1994-2010.....	254
4-8	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر بين1980-2011.	255
4-9	تطور رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات 1994-2009.	257
4-10	تطور معدلات نمو الرقم القياسي لأسعار الصادرات خ.المحروقات، الواردات في الجزائر منذ1994.....	259
5-1	تطور معدل نمو: السكان، القوة العاملة ومعدل النشاط الخام في الجزائر منذ1994	267
5-2	نسبة المساهمة في القوة العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي في الجزائر في الربع الأخير لسنة 2010	268
5-3	نسبة مساهمة القطاعات في التوظيف في الجزائر منذ1994.	269

4-5 تقسيم التوظيف حسب الوضعية بين2001-2008. 271

5-5 تطور معدلات البطالة في الجزائر مقارنة بدول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا..... 271

6-5 خصائص البطالة في الجزائر: السن، الجنس ومستوى التعليم. 273

7-5 نسبة العمل الغير رسمي في العالم. 276

8-5 تطور حجم العمل الغير رسمي في الجزائر. 277

9-5 العلاقة بين تطور العمل الغير رسمي ونسبة الناتج الغير رسمي في بعض الدول النامية... 278

10-5 تطور معدل نمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر بين 1996_2012..... 291

11-5 تطور نسبة مساهمة المؤسسات م.ص.م في التوظيف في الجزائر1994-2012..... 292

12-5 توزيع المؤسسات الخاصة ص.م. حسب القطاعات.متوسط بين 2005-2012-.... 294

13-5 توزيع مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات ص.م العمومية حسب القطاعات 2012. 294

14-5 التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة من طرف ANGEM. 299

15-5 التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة عن طريق الـ ANDI نهاية 2009..... 301

16-5 تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني ومعدل نمو الصادرات في الجزائر بين 1994-2009 305

17-5 تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني ومعدل نمو الواردات في الجزائر بين 1994-2009 306

18-5 تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني خ.م ومعدل نمو الطلب المحلي على الناتج الوطني في الجزائر بين 1994-2009..... 307

19-5 تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني في سنة ن ومعدل نمو الطلب المحلي على

	الناتج الوطني في الجزائر في سنة ن+1 بين 1994-2009.....	308
5-20	العلاقة بين معدل نمو التوظيف و: نمو الطلب المحلي Di ونمو الواردات M ونمو الصادرات X.	312
5-21	مقارنة بين ميزان التوظيف بتصحيح قيمة الواردات ودون تصحيح الواردات في الجزائر منذ1994..	319
5-22	تطور ميزان التوظيف في الجزائر حسب المجموعات السلعية لسنوات مختارة منذ1994.....	321
5-23	تقسيم نسبي لأفراد العينة حسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي ومستوى الدخل	325
5-24	نسبة الأشخاص الذين يرفضون شراء بعض بدائل الواردات حسب السبب.	331
5-25	نسبة الأشخاص الذين يتقبلون بدائل الواردات حسب السبب.	332

فهرس المخططات التوضيحية:

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
1-1	آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب freeman- hufbauer.....	14
2-1	تطور التجارة الدولية حسب نظرية دورة المنتج.....	15
1-2	ملخص لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.....	99
2-2	بنود برامج الإصلاح الاقتصادي.....	127

1-3	مخطط ديناميكي لسوق العمل.....	145
2-3	تحليل كامبريدج للبطالة في الفكر الكيتري.....	155
3-3	القراءة النيوكيترية للبطالة في الفكر الكيتري.....	155
4-3	التفسير النقدي و التفسير بصدمات العرض لمنحنى فيليبس.....	181
5-3	النموذج الكيتري.....	190
6-3	الادخار بين النموذج الكيتري و الكلاسيكي	191
1-4	تطور عدد المعدلات الجمركية في الجزائر قبل1994.	227
2-4	توزيع تراخيص الاستيراد وفق القانون 02/78 المؤرخ في11-2-1978.....	230
3-4	إجراءات التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.	231
1-5	تقسيم سوق العمل في الجزائر.....	265
2-5	محاور سياسة التشغيل.	282
3-5	العلاقة بين الطلب الكلي ومصادره والتسرب منه وبين التوظيف.....	303
4-5	تصنيف أسباب اختيار السلع المستوردة.....	327

المقدمة العامة:

منذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي كان سوق العمل أكثر المتغيرات تأثرا ببنوده سواء بطريق مباشرة من خلال عمليات الخوصصة وتسريح العمالة و تقليص الوظائف العامة المعروضة سنويا أو بطريقة غير مباشرة من خلال الإجراءات التي تؤثر على حجم الإنتاج و بالتالي على حجم العمالة المستخدمة فيه.

وبرغم ملايير الدينارات التي أنفقت على سياسات التشغيل فإن النتائج لم تعبر عن ضخامة المبالغ المنفقة لم يتراجع معدل البطالة عندما تراجع إلا في حدود جد ضيقة .و بينما أخذ القطاع الخاص في الجزائر في الانتعاش عملت السياسة و بقوة على انفتاح السوق الجزائرية بما يعرض الإنتاج المحلي إلى منافسة غير متكافئة على جميع المستويات، وبالإضافة إلى الميل النفسي للمستهلك الجزائري للمنتجات الأجنبية فقد سعت إجراءات التحرير و الانفتاح إلى تدعيم الميزة التنافسية للسلع المستوردة داخل السوق الوطنية في الوقت الذي يتراجع فيه معدل التضخم و يتحسن فيه استهلاك الأسر لصالح المنتجات المستوردة و التي يتزايد حجمها سنويا يدعمها تحسن حصيلة الإيرادات الهيدروكربونية ذات الطبيعة غير المستقرة .

و الصراع القائم حاليا بين مؤيدي الانفتاح و معارضيه يكمن حول مصير الإنتاج الوطني و بالتالي العمالة الوطنية المستخدمة فيه بعد توقيع الاتفاقيات المختلفة التي حررت التجارة الخارجية و فتحت الأسواق الوطنية أمام المنتجات المستوردة.

و لهذا فالإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي:

إلى أي مدى أثرت السياسة التجارية المتبعة في الجزائر على حجم التوظيف ؟ وهل يمكن اتباع سياسة تعمل على تخفيض الآثار السلبية على القطاعات الأكثر مرونة في التوظيف؟

و يرتبط بالإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا على توضيح جزئيات الموضوع:

1- لماذا التخوف أصلا من الانفتاح التجاري؟ و ما هي خصائص الاقتصاد الجزائري التي تتعارض مع خصائص الانفتاح التجاري؟

2- إلى أي مدى عملت برامج الإصلاح الاقتصادي على تهيئة اقتصاد مثل اقتصاد الجزائر لأن يكون سوقا مناسبا لتصريف المنتجات الأجنبية بعد تدعيم و تقوية الانفتاح الاقتصادي؟

3- إلى أي مدى تعبر الشراكات المعروضة على الدول النامية عن صورة أخرى للصراع بين الدول المتقدمة حول اكتساح الأسواق ؟

4- تعتبر اليابان و هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة أكثر الأسواق مناعة و تحصنا أمام المنتجات الأجنبية و خاصة التي تعتبر اليابان رائدة في إنتاجها و هي بذلك تؤكد على حماية الإنتاج و العمالة الوطنية فما هي الإجراءات المتبعة و هل هي انتقائية حسب السلع و العمالة المستخدمة فيها أم هي موحدة؟ و تحديدا:هل يمكن الاستفادة بهذه الحالة؟

5- ما هي محددات لجوء المستهلكين الجزائريين للسلع الأجنبية؟ فبغض النظر عن الميل النفسي للمستهلكين للسلع المستوردة توجد و لا بد عوامل أخرى تتعلق بعوامل العرض المحلي و الطلب عليه سواء كان أجنبيا أم محليا و تأثره هو أيضا بمجريات المنافسة غير المتكافئة.

فرضيات الدراسة:

و يتضح أن الإشكالية المطروحة مبنية على فروض أساسية نبحث في تأكيدها أو العكس، وتتمثل فيما يلي:

- كون الدول المتقدمة التي فرضت علينا تحرير التجارة بمثل هذه الصيغ و التوقيت تهدف للتسابق لاكتساح أسواقنا بعد تهيئتها من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المتتالية و ليس من باب حرية المنافسة و المعاملة بالمثل لأنها تضمن الريادة التنافسية و هذا ما يطرح مشكل التوقيت غير المناسب لانفتاح السوق الجزائرية.
- الفرضية الثانية تتمثل في ضرورة التدرج و المرحلية في التحرير حالة بحالة حسب السلع و وضعية إنتاجها و العمالة المستخدمة في ذلك، فحتى الدول المتقدمة التي تنادي بالتحرير لو لم تكن الرائدة لما سعت لفتح أسواقها لمنتجات تقضي على مناصب الشغل المحلية.
- كما يفترض وجود إستراتيجية داخلية تقاوم عكسيا الآثار السلبية للانفتاح خاصة إذا اتضح لدينا أن المستهلك و هو أهم حلقة، هو الذي يختار أي السلع ستبقى و أيها لا يبقى، وبالتالي سيحدد بطريقة غير مباشرة مصير العمالة في كلا النوعين من الإنتاج.
- ويفترض كذلك أن وضعية الاقتصاد الجزائري لن تسمح في ظل تحرير التجارة الخارجية بالشكل المتفق عليه و المفروض إلا باستنزاف الثروة المحلية على المدى الطويل و لن يبقى ما يستهلك أو من يقدر على الاستهلاك.

أسباب اختيار موضوع البحث:

- إن استلهام الإشكالية الرئيسة للموضوع جاء نتيجة المناقشات التي تمت خلال عرض مذكرة ماجستير المعنونة بـ"**آثار برامج الاصلاح المالي على سوق العمل في الجزائر بعد1994**"، مما دفعنا كسبب رئيسي للتخصص و اختيار تحرير التجارة الخارجية أحد أهم بنود الإصلاح، وتوضيح آثاره على حجم التوظيف.
- و يرجع اختيار الموضوع و الإشكالية المحددة أيضا لأهمية و خطورة كل جزئية فيه، فحديث الساعة حول سيطرة الدول المتقدمة على دول العالم لا يستبعد منه السيطرة الاقتصادية و التي تهدف لجعل اقتصاديات الدول النامية و الجزائر واحدة منها سوقا مساعدة تعمل على تسويق السلع الأجنبية وتوفير عناصر الإنتاج بأقل تكلفة مع عدم إمكانية خلق مشاكل اقتصادية ذات القدرة على الانتقال الدولي كالتضخم، الذي نلاحظ تركيز البرامج الاقتصادية على كبحه و القضاء عليه أكثر من بقية الإختلالات الاقتصادية الأخرى على خطورتها كالبطالة .
- أما سبب اختيار دراسة آثار هذا الانفتاح على سوق العمالة ومصير العمالة الجزائرية فلأن حجم التوظيف و معدل البطالة هو الصورة الحقيقية والنهائية لأي تنمية اقتصادية و طالما لم توفر التنمية مناصب الشغل الكافية و الأجور التي تضمن المستوى المعيشي الملائم فهي لم تحقق أهدافها المرجوة.
- و لأن دراسة الموضوع سوف تجعلنا ندرس حتما طبيعة الإنتاج والمؤسسات الوطنية و البيئة الاقتصادية المتواجدة فيها سواء من حيث قدرتها على المنافسة و بالتالي على التوسع و توفير مناصب الشغل أو من حيث تأثر طبيعة الأنشطة الاقتصادية بالأنشطة الأجنبية و تحولها من و إلى أنشطة متفاوتة المرونة في توفير مناصب الشغل. وفي كل الحالات سوق العمل سيجعلنا ندرس جميع الأسواق الأخرى ما دام سوق العمل يتأثر بالإنتاج والإنتاج بدوره يتأثر بمجموعة واسعة من المتغيرات المتعرضة مباشرة أو بصفة غير مباشرة للانفتاح الاقتصادي.

أهداف البحث:

- تهدف دراسة الموضوع في جوهرها إلى التحقق من مدى مصداقية مبررات تحرير التجارة الخارجية وخاصة على مستوى ظروف الاقتصاد الجزائري، من خلال التعرف على وضعية المؤسسات الجزائرية التي تنقسم لنوعين :"مؤسسات حديثة النشأة و أخرى أصبحت ضعيفة بفعل عدم الاستثمار لأكثر من عشرية و كلاهما غير قادرين على منافسة المؤسسات العملاقة ذات الباع الطويل في التصدير، و هذا يبين ضرورة الحماية التي نهدف لإيجاد صيغ قوية لها خاصة للمؤسسات ذات القدرة العالية على توفير الشغل.
- كما يهدف البحث إلى دراسة مصير الاقتصاد الوطني بعد الانفتاح على المدى الطويل، فبينما قد يظهر أن التحرير لصالح المستهلكين بتوفير السلع ذات التكنولوجيا العالية و التكلفة الأقل مع الأجل الطويل سيصبح هؤلاء هم أنفسهم المتضررين بخياراتهم مع نمو الواردات و تردي وضعية الإنتاج المحلي غير القادر على المنافسة سواء في تلبية الطلب المحلي أو الموجه للتصدير.

تحديد مصطلحات البحث:

العولمة، الإصلاح الاقتصادي، المديونية، تحرير التجارة الخارجية، السياسة التجارية، اكتساح الأسواق، سياسة حمائية، السياسة التعريفية، تفكيك التعريفة الجمركية، المنظمة العالمية للتجارة، الشراكة الأوروجزائرية، الاستهلاك المحلي، الإنتاج المحلي، سوق العمل، البطالة، حجم التوظيف، سياسة التشغيل.

حدود البحث:

لهذا البحث حدود معينة نوضحها فيما يلي:

البعد الموضوعي:

يشمل البحث كل الجوانب المتعلقة بإشكالية الدراسة الموضحة آنفا: مبررات تحرير التجارة ومساوئها وطبيعة السياسة التجارية المتبعة في الحالتين، وإسقاط الدراسة النظرية على مستويين: العالمي والجزائر على وجه الخصوص، إضافة للتعرض لتطور السياسة التجارية في الجزائر خاصة بعد إصلاحات 1994 وما انعكس على سوق العمل من آثار سواء سلبية أو إيجابية.

البعد الزمني:

على مستوى الجانب النظري لم نرتبط بفترة دراسة معينة خاصة عندما تعلق الأمر بتطور السياسة التجارية عبر التاريخ وعلى مستوى مجموعة من الدول، ولكن دراستنا للجانب النظري توقفت عند 2009، أما الجانب التطبيقي فيرتبط موضوع الدراسة كما يتضح من العنوان بالفترة التالية لإصلاحات 1994، ومع ذلك فقد تطرقنا في بعض الحالات لفترات قبل ذلك للتعرف على واقع الاقتصاد الجزائري وواقع السياسة التجارية قبل الإصلاحات.

البعد المكاني:

موضوع دراستنا حول التجارة الخارجية والعولمة وسوق العمل، لذلك وخاصة على المستوى النظري فهو مرتبط بعديد من الدول، ولكن عند ربط التجارة الخارجية بسوق العمل وخاصة الجانب التطبيقي فإن دراستنا مرتبطة تحديدا بحالة الجزائر ككل، كما أن الاستبيان الذي قمنا باستخدامه وتوزيعه على مستوى مجموعة متنوعة من ولايات الوطن.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات السابقة التي استفدنا منها وأهمها:

- **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي** دراسة قياسية على دول الإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "*UEMOA*" مذكرة ماجستير للطالب رشاش عباسية جامعة سيدي بلعباس، 2006-2007.
- Robert E. Baldwin, **LES EFFETS DES ÉCHANGES ET DE L'INVESTISSEMENT DIRECT INTERNATIONAL SUR L'EMPLOI ET LES SALAIRES RELATIFS**, Revue économique de l'OCDE, n° 23, hiver 1994.
- Bernard ANGELS, **La relation macroeconomique entre la consommation des ménages et les importations**, SENAT,2008-2009.
- Hatem DERBEL, Rami ABDELKAFI, Ali CHKIR, **Impact du commerce extérieur sur la productivité au sein des secteurs en Tunisie : cas de l'industrie manufacturière**, MPRA Paper No. 8533, posted 30. April 2008
- Patrick A . Messerlin, **THE IMPACT OF TRADE AND CAPITAL – MOVEMENTS**
- **ON LABOUR EVIDENCE ON THE FRENCH CASE**, OECD Economic Studies N° . 24, 1995.
- George J. Borjas, others, **on the labor market effects of immigration and trade**, NATIONAL BUREAU OF RESEARCH, june 1991, report n°3761.

منهج البحث:

و نعتمد في دراسة هذه الإشكالية على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الرياضي، حيث:

- نستخدم المنهج الوصفي التحليلي ضمن الإطار النظري عند استعراضنا لظاهرة العولمة و دور برامج الإصلاح في تدعيم جذورها، عند دراسة تحرير التجارة الخارجية:مبرراتها و سلبياتها، التحرير ضمن الاتفاقيات و الشراكات و منظمة التجارة العالمية.

- نستخدم منهج دراسة الحالة من خلال تقديم اقتصاد الجزائر وتوضيح مبررات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المتضمنة لبنود تحرير التجارة الخارجية، أيضا من خلال عرض خصائص السياسة الاقتصادية و التجارية خصوصا قبل و بعد التحرير.
- المنهج الرياضي سيتم إتباعه عند ضمن النماذج التي تقيس العلاقة بين: تحرير التجارة الخارجية وحجم الناتج الوطني من جهة، و بين الناتج و حجم التوظيف المحلي من جهة أخرى. كذلك عند دراسة و تحليل معطيات الاقتصاد الجزائري قبل و بعد التحرير، و محاولة الوصول إلى قياس للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و حجم العمالة الوطنية.

هيكل البحث:

نحاول تقديم بحثنا في جزئين:

جزء نظري: نحاول دراسة تحرير التجارة الخارجية بناءا على فرض هام جدا، و هو أن سعي دول العالم المتقدم إلى إدماج الاقتصاديات النامية ضمن العولمة بغرض الوصول إلى أسواق هذه الأخيرة، و بهذا يكون تحرير التجارة الخارجية أداة هامة و لا يمكن إلغاؤها، و برغم كون العولمة و الإصلاح الاقتصادي و من ثم تحرير التجارة الخارجية واقع مفروض و ليس رهنا للخيار، إلا أن الآراء لم تزل غير متفقة بهذا الشأن:بين معارض و مؤيد، سواء للعولمة، أو الإصلاح أو تحرير التجارة الخارجية، و لكل ما يبرر موقفه.

لقد فرضت العولمة تحرير التجارة بعدة طرق: الاتفاقيات الثنائية، الشراكات، التكتلات الإقليمية، و أهم من ذلك كله: المنظمة العالمية للتجارة. ومن دون شك تختلف صور الشراكة والانضمام للدول المتقدمة عن الدول النامية، كالفرق بين إستراتيجية الرائد وإستراتيجية المدافع و التابع.

جزء تطبيقي: في الجانب التطبيقي نتعرض لتطور السياسة التجارية للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي حتمتها وضعية اقتصادية معينة قبل تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، ونحاول أيضا تقدير الخسائر أو المكاسب التي نشأت على مستوى سوق العمل-حجم التوظيف بالتحديد- في ظل تطور التجارة الخارجية للجزائر وفي ظل محاور سياسة التشغيل بمراحلها، إضافة لدراسة سلوك المستهلكين الجزائريين وتحديد أسباب تفضيلهم لاستهلاك السلع المستوردة بدلا من السلع الوطنية وذلك لمحاولة تحديد أسباب تدهور الإنتاج الوطني وبالتالي عدم قدرة جهاز الوطني على امتصاص الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل.

الفصل الأول:

التحليل النظري للتجارة الحرة و الحمائية.

"Sauf domination politique ou violences directes, la dépendance ne peut être la cause du retard économique; elle en est l'effet on a la dépendance de son sous-développement et non le sous-développement de sa dépendance. » **Arghiri emmanuel**.

تمهيد:

بصفتها الوصفة السحرية للتنمية تمثل مبادئ التجارة الحرة المرجعية الأساسية لكل المنظمات والهيئات الدولية الكبرى: صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة....الخ، بالرغم من أن التاريخ الاقتصادي و السياسي يؤكد أن الدول العظمى و على رأسها الو.م.أ و بريطانيا صنعتا قوتهما في فترة ارتكز نظامهما الاقتصادي على الحماية و تقييد التجارة، و إدارة النزاعات التجارية بسياسة الانتقام و التهديد و المعاملة بالمثل.

وفي الأخير أصبحت سياسة الحماية أمر مرفوض تماما بالرغم من أنها لا تزال مطبقة في بعض القطاعات حتى في الدول الكبرى التي تندد بالحماية و ترفع كل أنواع شعارات التحرير.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تقديم الأسس النظرية و الفكرية التي تبرر الموقفين الرئيسيين تجاه التجارة الخارجية: **التحرير و الحماية**.

و سنوضح أيضا الآليات التي من خلالها تستطيع دولة ما أن تحصن سوقها المحلي أو تساعد صناعة محلية لتتمكن فيما بعد من التصدير، ومن ثمة تتبنى فكر التجارة الحرة.

المبحث الأول: التجارة الحرة – نظريات ومبررات.

تعتبر التجارة الحرة وليدة متطلبات معينة أفرزتها وضعية الحماية التي رسخت مبادئها المدرسة التجارية أو ما تسمى بالفكر الماركانتيلي، و أهم ما اعتمد عليه هذا المذهب هو ضرورة حصول الدولة على أكبر قدر ممكن من الذهب و المعادن النفيسة و بأي طريقة، فكانت سياسة تشجيع الصادرات للحصول على الذهب، و تقليل الواردات للحد من خروج الذهب من ناحية و من ناحية أخرى فرض رسوم على السلع المستوردة سيؤدي على زيادة الحصول على كميات أكبر منه.[1]

وقبل بروز الفكر الكلاسيكي و أفكار آدم سميث كانت أفكار المذهب التجاري تسيطر على السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة في الدول الكبرى في العالم، و جاء الفكر الكلاسيكي لدحض هذه الحجج مدافعا عن مزايا و مبررات قيام التجارة الدولية، و ذلك نتيجة لتغير فكرة أو مصطلح ثروة الدولة في حد ذاته، فكما أكد آدم سميث لا تكمن ثروة الدولة فقط فيما تمتلكه من ذهب و معادن نفيسة، بل فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية ممثلة في الأراضي و المنازل و سلع الاستهلاك.[2]

المطلب الأول: النظريات التي تبرر وتدافع عن التجارة الحرة.

تعتبر نظرية آدم سميث أول الأفكار التي أحدثت تغييرا كبيرا في الحياة الاقتصادية عموما و في التجارة الدولية خصوصا، فقد كانت البداية لشد الانتباه إلى أهمية ما تعود به التجارة الحرة على الدولة مقارنة بتلك الرسوم التي تفرضها لتقييد التجارة بحجة جمع الثروة، و جاءت أفكار ريكاردو لتطور و تعدل ولكنها كانت تفسر و تدافع عن التجارة التي تقوم بين مجموعة معينة من الدول، لذلك تطور التحليل النظري ليضم أنواع التجارة المحتمل قيامها بين مجموعات متباينة من الدول.

الفرع الأول: النظريات التقليدية.

تظم النظريات التقليدية مجموعة الأفكار التي برر بها أصحابها قيام التجارة الدولية على أساس التخصص في الإنتاج، و هي حسب تطورها الفكري و التاريخي كما يلي:

---

[1] محمد عيسى عبد الله، د.موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998، ص. 35-36.

[2] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، ط5، القاهرة، 2000، ص. 25-26.

أولا/ نظرية الميزة المطلقة"آدم سميث":

حسب نظرية آدم سميث، لا يمكن أن يقوم تبادل تجاري بين دولتين، إلا إذا كانت إحداهما تملك الميزة المطلقة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع، أي أنها تنتج السلع بأقل تكلفة من جميع الدول الأخرى، أي أن إنتاج وحدة من السلع المعنية في الدولة المصدرة يكلف وحدات أقل من العمل و رأس المال مقارنة بالدولة المستوردة وسميت هذه الأفكار بنظرية الميزة المطلقة لتبرير قيام التجارة الدولية.[3]

إلا أن هذه الفكرة تعرضت للانتقاد الشديد ليس من قبيل إلغائها و لكن لتطويرها وسد النقائص الموجودة فيها فقد انتقد مثلا إلزوورث **Elzwoorth** فكرة سميث الذي يجعل دولة لا تقوم بالمتاجرة مع دولة أخرى إلا إذا كانت لها ميزة مطلقة في تلك السلع محل التبادل، و ذلك لأنه توجد العديد من الدول النامية و التي ليس لها أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة و مع ذلك فهي تملك مبادلات تجارية مع دول أخرى.[4]

فالولايات المتحدة مثلا تقوم باستيراد المنسوجات من دول شرق آسيا برغم امتلاكها للميزة المطلقة في إنتاجها و إنتاج القطن عالي الجودة.[5]

و لكن الحال مختلف مع عمق التحليل الذي قدمه ريكاردو من خلال إمكانية و جود هذا التبادل حتى في حالة الدول التي لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.

ثانيا/ نظرية الميزة النسبية "ريكاردو":

قد تمتلك دولة ما ميزة مطلقة في إنتاج مجموعة من السلع، و مع ذلك قد تسعى إلى استيراد إحداها من دولة أخرى لا تمتلك هذه الميزة، و ذلك من منطلق أن هذه الدولة تسعى للتخصص في إنتاج أحد هذه السلع و تتوقف أو تخفض إنتاجها من السلعة أو السلع الأخرى و تغطي الطلب المحلي عليها من خلال استيرادها من دولة أخرى، و ذلك استنادا إلى أنه يكفي توافر إحدى الدول على ميزة نسبية في إحدى السلع حتى يقوم تبادل تجاري بينها و بين دولة أخرى.

---

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص. 37-38.

[4] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص. 45.

[5] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق، ص. 39.

الجدول(1-1): تكلفة الإنتاج في دولتين.

الدولة	سلعة A	سلعة B
1	60	40
2	20	30

و حسب الجدول المقدم أعلاه، فالدولة الأولى قد تتوقف عن إنتاج الأحذية إذا وجدت أنها عندما تقدم للدولة الثانية وحدة من الملابس و التي تكلفها 40 وحدة عمل ستتحصل على وحدة من الأحذية، و بهذا تحصل على وحدة من الأحذية بتكلفة 40 وحدة عمل بدلا من إنتاجها بنفسها بتكلفة 60 وحدة عمل، و بذلك تكون قد استفادت من التجارة توفير ما يقدر بـ20 ساعة عمل يمكنها الاستفادة منها في إنتاج سلع أخرى أو زيادة إنتاج الملابس.

و بالمقابل الدولة الثانية التي يكلفها إنتاج وحدة الأحذية 20 وحدة عمل و يكلفها إنتاج وحدة الملابس 30 وحدة، تستطيع أن تتوقف عن إنتاج الملابس إذا قدمت للدولة الأولى بالتبادل التجاري وحدة من الأحذية كلفتها 20 وحدة عمل، مقابل وحدة من الملابس، و بذلك كلفتها هذه الأخيرة 20 وحدة عمل بدلا من إنتاجها بنفسها بتكلفة 30 وحدة عمل، و بذلك تكون قد استفادت من التجارة توفير 10 ساعات عمل تستطيع استخدامها كما أسلفنا الذكر في حالة الدولة الأولى.[6]

فالتكلفة في التجارة الدولية لا تقاس بوحدات العمل الخارجية و لكنها تقاس بوحدات العمل التي تستخدمها في إنتاج السلعة التي ستصدرها إلى الدولة الأخرى أي الشريك التجاري، وعلى الدولة أن تقارن بين تكلفة الحصول على السلعة بالتجارة و تكلفتها عند إنتاجها محليا.

فبالتالي تقوم التجارة بين الدول بتخلي دولة ما عن سلعة تكلفها أقل مقارنة بتكلفة إنتاجها للسلع الأخرى، حتى لو كانت لديها الميزة المطلقة في إنتاج كل السلع،[7] بطريقة أخرى: تتخصص الدولة في إنتاج و تصدير السلع التي تكون فيها إنتاجية عنصر العمل مرتفعة.

ومن المهم أن نذكر أن التحليل الريكاردي معتمد على افتراض أن تكلفة عنصر العمل هي العنصر الإنتاجي الذي يحدد التكلفة النهائية للسلع محل التبادل.

---

[6] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق، ص. 42.

[7] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص. 46-48.

تقييم النظرية:

وجهت لنظرية الميزة النسبية مجموعة من الانتقادات منها ما يتعلق بفرضيات الفكر الكلاسيكي إجمالا، و منها ما يتعلق بالنظرية تحديدا:

1-الانتقادات المتعلقة بفرضيات المدرسة الكلاسيكية: حيث ارتكزت نظرية ريكاردو على فرضية أصيلة في الفكر الرأسمالي و الفكر الكلاسيكي تحديدا و هي فرضية التشغيل الكامل، فرضية أثبتت عدم واقعيها على الإطلاق، فكما أثبتت النظرية الكينزية و يثبت الواقع الحالي، فإنه لا توجد حالة في الاقتصاد تسمى بحالة التشغيل الكامل.

وكذلك فرضية المنافسة التامة و هي الفرضية التي أثبتت أيضا عدم توفرها واقعيا و أبسط مثال على ذلك احتكارات الشركات الكبرى[8].

2- الانتقادات المتعلقة بالنظرية نفسها: تتمثل أهم الانتقادات الموجهة للنظرية فيما يلي:

- قامت النظرية أساسا على فكرة المقايضة، و هذا ما يوضحه التحليل في النظرية عندما تتبادل دولتين سلعتين بغض النظر عن التباين بين تكاليف إنتاجهما في ظروف متباينة و عناصر إنتاج جد مختلفة.
- إهمال تكاليف عناصر الإنتاج عدا عنصر العمل، و ذلك لأن ريكاردو يتبنى نظرية العمل في القيم[9] و هذا أيضا فرض غير واقعي فقد يستخدم منتجين نفس كمية العمل في إنتاج سلعتين مختلفتين تماما و في النهاية تكون قيمة إحداهما أعلى من الثانية بسبب إدخال عناصر إنتاج أخرى متباينة التكاليف.
- عدم واقعية فرضية عدم انتقال عناصر الإنتاج، وكذا ثبات نفقات الإنتاج.
- إغفال النظرية لنفقات النقل بالرغم من أنها تؤثر تماما على قرار المتاجرة أم عدمها، ففي منطقة هامبورغ في ألمانيا مثلا تفضل استيراد الفحم من بريطانيا على أن تشتريه من إقليم آخر من ألمانيا و ذلك بسبب انخفاض نفقة النقل البحري من بريطانيا إلى ألمانيا مقارنة بتكلفة النقل البري من ألمانيا نفسها.[10]

ثالثا/ نظرية جون ستيوارت ميل:

---

[8] المرجع نفسه، ص. 49.

[9] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص. 26.

[10] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص. 49.

على نفس خطوات و فرضيات نظرية الميزة النسبية قدم **ميل** أفكاره المتمثلة في تحديد نصيب كل دولة من التبادل و الذي يحدده حسب النظرية معدل التبادل، و الذي يتحدد بدوره بالطلب المتبادل La demande réciproque حيث يحدد هذا الأخير منطقة أو حدود التجارة بين الدولتين المعنيتين، فقد حاول **ميل** أن يتطرق إلى تأثير طلب كل دولة على سلع الدولة الأخرى و تأثيره على معدل التبادل التجاري فيما بينهما[11].

و بدل أن يستخدم لتوضيح نظريته مقدار العمل المستخدم لإنتاج وحدة من السلعة استخدم حجم العمل الكلي المستخدم في إنتاج الناتج الكلي من السلعة.

الجدول(1-2): توضيح التجارة حسب نظرية جون ستيوارت ميل.

كمية العمل الكلية	الدولة	الناتج الكلي من السلعة	
		الأحذية	الملابس
300 يوم	الدولة A	100	75
300 يوم	الدولة B	50	60

حسب أفكار **ميل** و حسب الجدول أعلاه، فإن الدولة B تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين و مع ذلك يمكن قيام تجارة بين الدولتين وفق الميزة النسبية، حيث يظهر أن الدولة الأولى تتميز نسبيا في إنتاج الملابس أما الدولة الثانية فتتميز نسبيا في إنتاج الأحذية أكثر من الملابس، و هكذا تتخصص الدولة الأولى في إنتاج الملابس و الثانية في إنتاج الأحذية.

فبالنسبة لشروط التبادل الممكنة، نجد أن 100 وحدة من الأحذية يمكن أن يم تبادلها في الدولة A مقابل 75 وحدة من الملابس، أما في الدولة الثانية فإن 100 وحدة من الأحذية يمكن تبادلها مقابل 120 وحدة ملابس.

ومن الواضح أن الدولة A تستفيد من التجارة إذا تحصلت مقابل 100 وحدة أحذية على ما يزيد عن 75 وحدة ملابس، أما الدولة الثانية فيمكنها أن تستفيد من التجارة إذا حصلت على 100 وحدة أحذية مقابل التخلي عن ما هو أقل من 120 وحدة من الملابس.

[11] ANDRE DUMAS, **L'économie Mondiale**, De Boeck, 2eédition, Bruxelles, 2003, p.15 .

وبذلك تكون حدود التبادل المفيد للطرفين كما يلي:

75 وحدة ملابس
} الأحذية
120 وحدة ملابس

ويعرف **ميل** الطلب المتبادل على أنه الكمية التي تستعد دولة ما لتصديرها لدولة أخرى عند معدلات التبادل المختلفة مقابل كميات مختلفة من الواردات[12].

و يمكن القول أن معدل التكلفة المحلية للسلعتين في الدولتين يشكل الحدود الملموسة للتجارة، فضمن هذه الحدود يكون مفيدا لكل دولة أن تقوم بالتركيز على إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية أكثر، و الحصول على المنتج الآخر من خلال التجارة[13]، وتسمى الحدود الملموسة لمنافع التجارة في ظل الميزة النسبية **تكلفة الفرصة البديلة المقارنة**[14]، وهي ما يعبر عنه الشكل التالي:

الشكل البياني(1-1): حدود المنافع المتبادلة من التجارة الدولية في ظل الميزة النسبية.

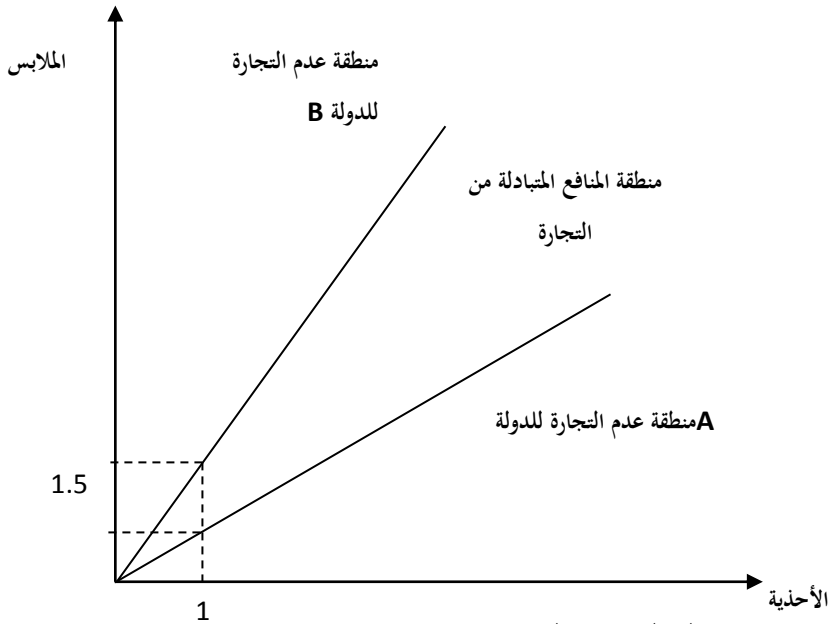

المصدر:موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات**،دار المريخ، ترجمة:عطية مسعود،منصور ابراهيم، الرياض، 2007، ص.56.

[12] محمد عيسى عبد الله، د.موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص. 52.
[13] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 49.
[14] المرجع نفسه، ص. 53-54.

فبالنسبة للدولة A تستطيع محليا إنتاج وحدة حذاء مقابل 0.75 وحدة من الملابس، و أي تبادل تجاري من شأنه أن يتيح لها مقابل وحدة حذاء أكثر من 0.75 وحدة ملابس سترحب به و سيكون مفيدا بالنسبة لها.

أما الدولة B فترحب بأي تبادل يعطيها أكثر من وحدة حذاء مقابل تقديمها لوحدة و نصف من الملابس و بذلك تكون المنطقة بين الخطين هي منطقة تعبر عن أن الدولتين تستفيدان من التبادل.

والحصول على الربح الأكبر من التجارة الدولية حسب النظرية مرتبط بعاملين (و يشاطره الرأي على سبيل المثال الاقتصادي الانجليزي **مارشال**):[15]

1- **حجم الطلب في كل من الدولتين:** فحسب المثال السابق إذا استطاعت الدولة A الحصول على 120 وحدة من الملابس مقابل تصديرها لـ100 وحدة من الأحذية فقد حققت أكبر ربح من التجارة مع الدولة B.

ولكن إذا كانت الدولة B أساسا ترغب في استيراد كمية أقل من الأحذية و كان طلب الدولة A على سلع الدولة B كبيرا و متزايدا فإن شروط التبادل ستكون لصالح الدولة B وضد الدولة A.

2- **مرونة الطلب في كل من الدولتين:** مرونة الطلب هي تغير حجم الطلب نتيجة لتغير قيمة السلعة وحسب المثال السابق عندما كان طلب الدولة A على سلع الدولة B اكبر و هدد بتدهور معدل التبادل كان من الممكن أن تعزف الدولة A ممثلة في المستهلكين أو المستوردين عموما، عن استهلاك كميات كبيرة من واردات الدولة B لأن قيمة ما يدفعونه مقابل حجم معين من السلع المستوردة قد زاد (حسب قانون مرونة الطلب)، وكلما كان تخفيضهم لمقدار ما يطلبونه من السلع المستوردة كبيرا كلما اتجه الوضع نحو التوازن و نحو استعادة معدل التبادل السابق.

ملاحظة: قدم **ميل** أفكاره كتوسع في النظرية الريكاردية لذلك فالانتقادات التي تم تقديمها لهذه الأخيرة تعتبر نفسها المقدمة هنا.

وقدم الاقتصادي **انجل** النظرية الريكاردية ولكن باستخدام القيم النقدية بدلا من القيم بعنصر العمل، فالسلع لا تتبادل بالسلع كما كان يفترض الكلاسيك، و لكنها تتبادل مقابل النقود، وبرغم إدخال فكرة التقييم النقدي يبقى التحليل كما قدمناه سابقا.

---

[15] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص. 53-55.

رابعا/ نظرية هكشر–أولين:

تعتمد هذه النظرية أيضا على تحليل ريكاردو، مع تركيزها على العوامل و الأسباب التي أدت لتخصص كل دولة في إنتاج و تصدير سلعة ما، أو مجموعة سلعية معينة.

فتؤكد النظرية على أن كل دولة تقوم بالتركيز على إنتاج السلع التي تتوافر لديها عوامل إنتاجها بكثرة و تستورد السلع التي تعتمد على عوامل إنتاج متميزة بالندرة[16]. وهذا ما يصطلح عليه بالوفرة أو الندرة النسبية.

و بذلك يكون مصدر الميزة النسبية– التي قدمتها نظرية ريكاردو– هو الندرة النسبية لمختلف عوامل الإنتاج و كذا افتراض عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال الدولي[17].

فالوفرة النسبية لعوامل الإنتاج–أو الندرة– هي التي تؤثر على تكلفتها و من ثم تفسر قيام التبادل التجاري، فالدولة التي يتوافر لديها عنصر العمل ستكون مكافئته أي الأجور منخفضة، فتستطيع التخصص في إنتاج و تصدير السلع كثيفة عنصر العمل، أما إذا كان رأس المال في تلك الدولة يتميز بالندرة النسبية فمكافئته ستكون مرتفعة لذلك تفضل الدولة أن تستورد السلع كثيفة رأس المال من الدول التي يتميز فيها هذا العنصر الإنتاجي بالوفرة لأنه سيكون منخفض التكلفة و من ثمة استيراد هذه السلع أفضل و أقل تكلفة من إنتاجها محليا[18].

وفي الواقع تتخصص الدول الغنية في إنتاج السلع ذات قيمة مضافة جد مرتفعة، نتيجة تملكها لرؤوس الأموال والعمالة الكفء المؤهلة، أما الدول النامية فلديها عمالة رخيصة وغير مؤهلة، وفقيرة لرؤوس الأموال، فهي تتخصص في إنتاج المواد الخام و المواد نصف المصنعة، أي المنتجات ضعيفة القيمة المضافة، ويصطلح على التبادل التجاري القائم بين الدول على هذا الأساس بـ: (**le commerce interbranche**).[19]

ورغم أن النظرية استطاعت أن تبتعد عن حصر تقييم السلع في عنصر إنتاجي واحد (العمل)، وقدمت تفسيرا لسبب وجود ونشأة الميزة النسبية التي قدمها ريكاردو، إلا أنها تعرضت لانتقادات كثيرة أهمها اعتمادها على فرضيات الفكر الكلاسيكي نفسها التي سبق انتقادها، كما أن دراسة **واسيلي ليونتيف Wassily Leontief** على الولايات المتحدة في الخمسينات باستخدام جدول المدخلات– المخرجات وجدت أن الولايات المتحدة التي تتميز بوفرة عنصر رأس المال أكثر من عنصر العمل تتخصص في تصدير السلع كثيفة العمالة و تستورد السلع كثيفة رأس المال، و هو ما

---

[16] ANDRE DUMAS, op.cit, P.15.

[17] **Ouverture internationale et mondialisation**, WWW.SKYMINDS.NET/ECONOMIE-ET SOCIOLOGIE/OUVERTURE-INTERNATIONALE-ET-MONDIALISATION p. 02.

[18] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق، ص.47-48.

[19] Nicole Duvert et autres, **Sciences économiques et sociales**, Editions Bréal, 2007, p.101

زعزع النتائج التي وصلت إليها نظرية **هكشر–أولين**، و بدأت بذلك الدراسات بالاهتمام و البحث عن تفسير لوجود هذه النتائج المحيرة و التي عرفت بإسم: **لغز ليونتيف**.[20]

الفرع الثاني: النظريات الحديثة لتفسير التجارة الدولية.

لقد انقسمت النظريات التي تبحث في تفسير قيام التبادل التجاري بين الدول بعد لغز ليونتيف إلى قسمين: قسم يحاول دحض نظرية **هكشر–أولين** بأكملها على أساس أنها قامت على فروض أساسية خاطئة لذلك جاءت النتائج مخالفة للواقع و أثبتت النظرية فشلها، و قسم آخر يحاول تصحيح الأخطاء التي أوقعت بالنظرية وجعلتها تتلقى انتقادات شديدة كما أسلفنا الذكر، و مع ذلك سنحاول تقديم النظريات التي تفسر التجارة الخارجية بعد **هكشر–أولين** بغض النظر عن هذا التقسيم.

أولا/ دراسة منحاس B.S.Minhas:[21]

ركز **منحاس** في انتقاده لنظرية هكشر أولين و في بحثه لحل لغز ليونتيف على قابلية كثافة عناصر الإنتاج للتحويل وهو ما افترضت النظرية المنتقدة عكسه.

حيث قام بإجراء دراسة تطبيقية لمجموعة من الصناعات واضعا فرضيته الأساسية و هي دحض فرضية نظرية هكشر–أولين الأساسية، حيث أثبت اختلاف كثافة عناصر الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة عند مستويات مختلفة للأسعار، وهذا مناقض للفرضية الأساسية التي قدمتها نظرية **هكشر–أولين**، حيث افترضت ثبات مستويات كثافة عناصر إنتاج السلعة الواحدة عند مختلف مستويات الأسعار (وهي ما عرف بظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج).

ومع ذلك فقد تعرضت الدراسة لانتقادات أكثر من تلك التي تعرضت لها نظرية **هكشر–أولين**، حيث تركزت هذه الانتقادات على العينة المأخوذة للدراسة و كذا الطريق الإحصائية المتبعة للوصول إلى النتائج.

ثانيا/ هيكل الحماية التجارية:

---

[20] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 76.

[21] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص. 57-58.

تقوم هذه الدراسات على دحض نموذج **هكشر–أولين** من خلال نقض الفرضية التي تلغي أثر السياسة التجارية وعلى رأسها الرسوم الجمركية. فلقد قامت دراسة **W.P.Travis** على حل لغز ليونتيف بإدخال الرسوم الجمركية في تحليل هيكل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية[22]، حيث أن الولايات المتحدة تركز على الواردات من السلع كثيفة رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل رغم أنها تتمتع بالوفرة النسبية للعنصر الأول و ذلك بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض رسوما جمركيا على الواردات من السلع كثيفة العمالة أكثر من تلك المفروضة على السلع كثيفة رأس المال. أي أن السلع الأولى تتمتع بالحماية[23]، و هذا ما انعكس على هيكل صادرات وواردات الدولة.

ثالثا/ نظرية التفضيل المتشابه: preferences similarity hypothesis

في 1961، حاول **"Staffan Burestam Linder"** البحث عن دحض لنظرية **هكشر–أولين** من خلال التركيز على محورين هامين: **المحور الأول**: متعلق بفرضية "عوامل العرض هي التي تحرك اتجاه و حجم الطلب"، و **المحور الثاني**: متعلق بتحليل نوع معين من التجارة **le commerce interbranche**.

ففيما يتعلق بالمحور الأول فقد اعتبر ليندر أن الطلب المحلي هو المحدد الرئيسي لحجم و نوع التجارة، فعلى المستوى المحلي الطلب الداخلي يعتبر المحفز وراء إنتاج نوعيات معينة من السلع، و بذلك فإن المنتج المحلي ينتج السلع للسوق المحلية أولا (المستهلك لمحلي) قبل أن يتوجه إلى التصدير، بعد اكتساب خبرة في السوق. ولذلك يجب أن يوجد سوق محلي للمنتجات المحلية حتى توجد في مرحلة لاحقة إمكانية للتصدير، و بهذا فإن التصدير ما هو إلا ضرورة لتصريف فائض الإنتاج **Sur plus** و الذي لم يكن ليوجد لولا وجود طلب محلي في الأصل.[24]

و بما أن ظروف الطلب المحلي في الدول الغنية متشابهة، فهذا يخلق إمكانية كبيرة جدا لتشابه المنتجات الموجهة للتصدير وهذا ما يسمى بالتجارة النمطية "**Les échanges intrabranche**"، وهنا قد يثار التساؤل من جديد"**لماذا تستورد دولة سلعا و تصدر السلع نفسها؟**"

إن الإجابة على هذا السؤال أيضا مرتبطة بسلوك المستهلكين في كل من الدولتين، فقد تكون السلعتين متشابهتين و مع ذلك تمثل كل واحدة على حدى انعكاسا مختلفا لدى مجموعة من المستهلكين يختلف تماما عما تمثله لدى مجموعة أخرى، فلا يهتم المستهلك باسم السلعة أو نوعها بقدر ما يهتم بالماركة، بلد الصنع، و بذلك فنحن بصدد الحديث

---

[22] المرجع نفسه، ص. 59-60.

[23] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 77.

[24] Paul Krugman, **Nouvelles théorie du commerce international**, pages SES simonnet.

عن **التباين الرأسي** **différenciation verticale**، أين يكون المنتج محتكرا لسلعته بمواصفاتها و بما تمثله من قيم معينة لدى المستهلكين.[25]

و في هذه الحالة، حتى لو كانت التكنولوجيا والموارد و القدرات البشرية و تكاليفها متشابهة في هذه الدول فإن قيام التجارة أو التبادل بينهما وارد جدا، بسبب بحث المستهلكين المحليين لكل منهما على حدى، عن السلعة المتميزة بغض النظر عن مكان أو بلد صنعها.

و بذلك يكون ليندر و بوزنر قد قدما مبررا لقيام التجارة بين الدول المتقدمة في السلع نفسها التي تتميز كلاها في إنتاجها و ذلك بعيدا تماما عن تفسير النظرية الريكاردية أو حتى نظرية **هكشر–أولين**.

رابعا/ نظرية مستوى تأهيل العمل: la théorie des qualifications du travail[26]

تتمثل الإضافة التي قدمتها هذه النظرية في أنه إلى جانب عنصري الإنتاج: رأس المال و العمل، يجب أن نميز في عنصر العمل نفسه نوعين من العمالة حسب درجة المهارة و التعليم، العمل الماهر و العمل غير الماهر حيث يعتبر النوع الأول نوعا من الاستثمارات و يسمى لذلك: **رأس المال البشري**، و استطاعت النظرية أن تفسر **لغز ليونتيف** المتمثل في كون صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر عليها السلع كثيفة عنصر العمل عكس الواردات التي تسيطر عليها السلع كثيفة رأس المال، بالرغم من أنها تتميز بكثافة عنصر رأس المال.

فحسب ما جاءت به النظرية فإن السلع التي تسيطر على صادرات الولايات المتحدة هي سلع كثيفة عنصر العمل ذو المهارة التقنية العالية، و هي تصنف ضمن سلع كثيفة رأس المال البشري. فإذا أضفنا إلى جانب صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة رأس المال المادي تلك الصادرات كثيفة رأس المال البشري لوصلنا إلى حجم كلي يفوق الواردات من السلع كثيفة رأس المال المادي.

فأعمال **Kessing** أكدت في فترة الدراسة عكس ما توصل إليه ليونتيف عندما تم استخدام مفهوم رأس المال البشري فقد توصل إلى أن صادرات الولايات المتحدة إلى اليابان، بريطانيا، فرنسا وحتى الاتحاد السوفيتي حينها كانت كثيفة عنصر رأس المال البشري أكثر من وارداتها من تلك الدول نفسها، كما أكدت الدراسات أن

---

[25] Jacques Fontanel, **LA GLOBALISATION EN ANALYSE**, Editions L'Harmattan, 2005, p.68.

[26] François VELLAS, **le rôle de qualifications du travail dans la théorie du commerce international et la spécialisation des pays intermédiaires**, Revue d'économie industrielle, numéro 14, 1980, P. 45.

صادرات فرنسا مثلا إلى الو.م.أ و بريطانيا وحتى الاتحاد السوفييتي كانت كثيفة عنصر العمل غير المؤهل بعكس صادراتها للدول النامية مثل المغرب و تونس.

و هذا يعني أن النظرية قدمت لنا تفسيرا و وصفا لطبيعة و نوع التجارة بين الدول حسب درجة استخدامها لنوعي عنصر العمل، ففرنسا مثلا تظهر أقوى من الدول النامية لأن الدول النامية أساسا ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة فيما يتعلق باستخدام العمالة الماهرة و المدربة، و فرنسا نفسها أمام دول أقوى منها و أكثر تقدما تظهر ضعيفة في مدى استخدام العمالة الماهرة.

خامسا/ نظرية اقتصاديات الحجم:

تبحث النظرية بدورها عن تفسير أو مبرر لقيام التجارة بين الدول، و وجدت أنه حتى لو كانت هناك دولتين يتوافر لديهما عوامل الإنتاج نفسها و بنفس القدر، و بنفس درجة الكفاءة، يمكن أن يقوم بينهما تبادل تجاري و ذلك نتيجة للفوائد التي تعود بها اقتصاديات الحجم على كل منهما.

فإذا افترضنا دولتين:أمريكا و بريطانيا كلاهما يقومان بإنتاج الكمية نفسها من سلعة x بنفس حجم عناصر الإنتاج تستطيع إحداهما و لتكن أمريكا مثلا أن تقوم بالتركيز بمواردها على صناعة هذه السلعة و بذلك تصل إلى إنتاج الكمية نفسها التي تنتجها بريطانيا و لكن باستخدام حجم أقل من عناصر الإنتاج (حيث يعني التركيز على استخدام عناصر إنتاج كانت مستخدمة في إنتاج سلع أخرى) و بذلك استطاعت أمريكا أن تخلق وفورات الحجم، أي إنتاج كمية أكبر بحجم أقل من عناصر الإنتاج، و إذا افترضنا أن بريطانيا قامت بتطبيق الإستراتيجية نفسها و لكن بالتخصص في إنتاج سلعة y حيث بتخصصها أصبحت تنتج كمية أكبر بعناصر إنتاج أقل مما يحدث في أمريكا، و بذلك يصبح من المربح للأمريكيين أن يقوموا بشراء السلعة x من أمريكا و شراء السلعة y من بريطانيا، و العكس بالنسبة للمستهلكين في بريطانيا.[27]

و بذلك تسعى هذه النظرية لتفسير قيام التبادل التجاري بين الدول المتشابهة، من خلال نجاح الدولة التي لديها مؤسسات ذات حجم كبير في الوصول إلى الأسواق الأخرى برغم أن هذه الأخيرة تنتج السلع نفسها، و هذا راجع للمبدأ الاقتصادي المعروف: **وفورات الحجم**[28]، و إذا ربطنا هذا التفسير بنظرية ليندر و دور الطلب المحلي لوجدنا أن

[27] Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Achille Hannequart, **Économie internationale**, Traduit par Achille Hannequart, Fabienne Leloup, Edition: 4, De Boeck Université, 2003,p. 138-139.

[28] André Dumas, op.cit, p. 23.

الدول تنجح في التصدير عندما ينجح منتجوها أصلا في الإنتاج المحلي، لأنهم يحصلون على ميزة وفورات الحجم شيئا فشيئا من السوق المحلية.

سادسا/ نموذج الفجوة التكنولوجية:

تسعى هذه النظرية للبحث عن عنصر إنتاجي جديد من شأنه أن يجعل دولة ما قادرة على السيطرة على سوق سلعي معين، و يتمثل هذا العنصر في التكنولوجيا.

فتستطيع دولة ما الحصول على مزايا نسبية أفضل و جودة أحسن و بالتالي التفوق و التميز في تصدير سلعة ما إذا نجحت في إنتاجها بتكنولوجيا جديدة و لأول مرة، و ذلك إما بـ:

- **الاختراع:**
- **التجديد:**

و لكنها ستنجح في السيطرة على تصدير هذه السلع إلى أن تستطيع دولة أخرى كانت مستوردة للسلع المعنية أن تقلد هذا المنتج، و هذا ما يدرسه النموذج هنا، الفجوة التكنولوجية، و التي تعني كما عرفها صاحب النموذج الاقتصادي **Michael Vivian Posner**، تلك الفترة الزمنية بين بداية تصدير المنتج و بداية تقليده من طرف مؤسسات في دول أخرى[29]. وقد تتحول هذه الأخيرة من مجرد مستورد متلقي للتكنولوجيا إلى مصدَر رئيسي إذا كانت تملك إلى جانب التكنولوجيا المقلدة مزايا نسبية فيما يتعلق بالعمل أو رأس المال، و هذا يعني أن الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا الأصلية إذا كانت تتمتع فقط بميزة نسبية فيما يتعلق بالتكنولوجيا فسوف تفقد قدرتها على التميز في حالة تقليدها بأي طريقة كانت.

و قد أضافت دراسات كل من **G.C.Hufbauer** و **C.Freeman** الدور الهام الذي تلعبه الفروقات بين مستويات الأجور بين الدول في تحديد مدى طول الفترة التي تستمر فيها الفجوة التكنولوجية، فقد تنتقل التكنولوجيا من الدولة الأم إلى دولة أخرى إذا وجدت المؤسسة المنتجة أن الأجور في هذه الأخيرة منخفضة مقارنة مع الأجور في الدولة الأم. وهذا ما تقوم به فعلا الشركات متعددة الجنسيات. بالرغم أن هذه الحجة قد لا تكون مقنعة لأن الشركات متعددة الجنسيات لن تسمح بتقليد أو سرقة التكنولوجيا دون مقابل.

---

[29] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص. 87.

و يوضح الشكل التالي كيف يمكن للميزة النسبية التكنولوجية الانتقال حسب كل من **فريمان** و **هوفباور**:

المخطط التوضيحي(1-1): آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب Freeman و Hufbauer.

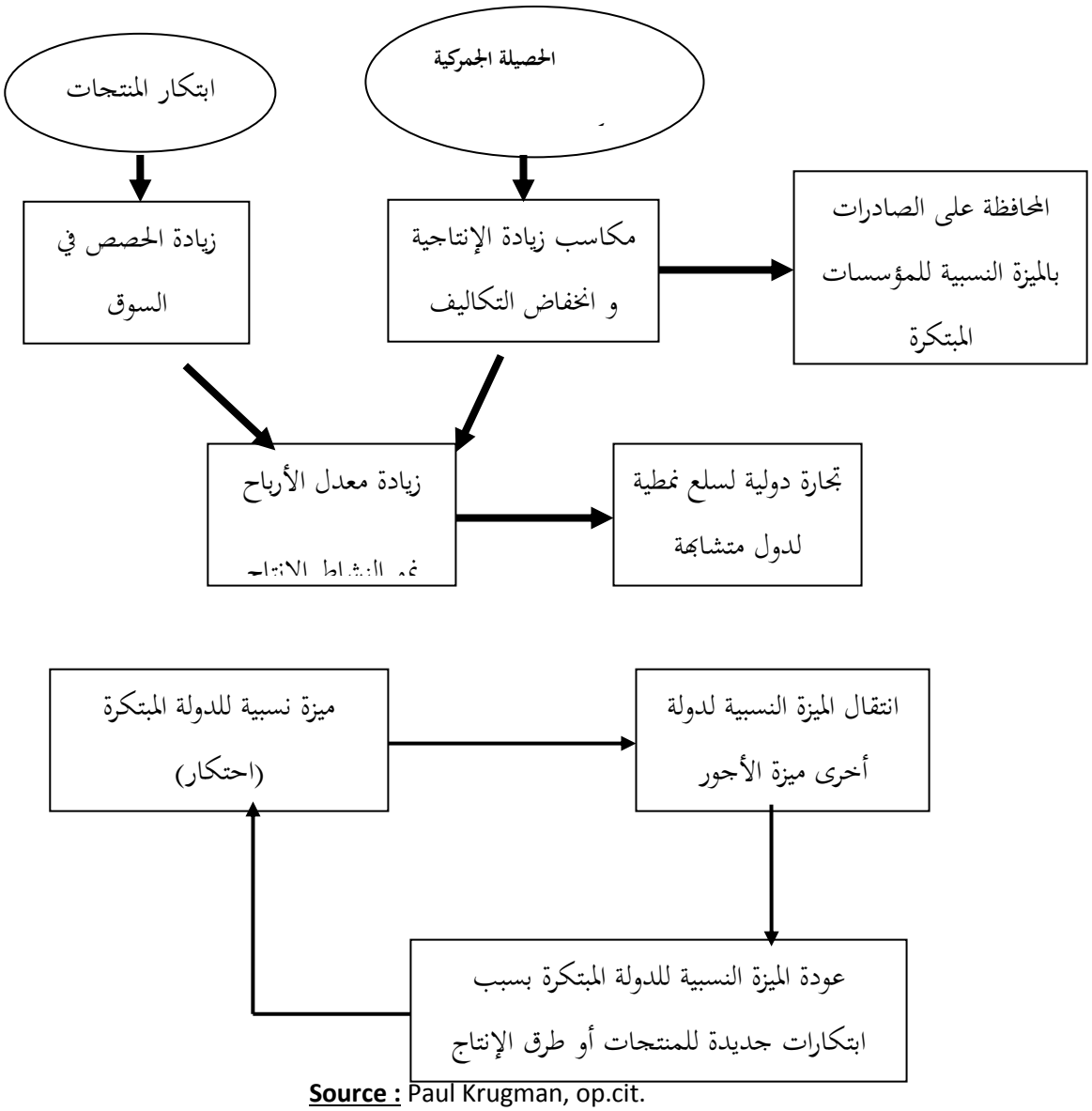

Source : Paul Krugman, op.cit.

و من بين ما توصلت إليه أيضا دراسات كل من **فريمان** و**هوفباور** أن الفجوة التكنولوجية يمكنها أن تفسر التجارة بين الدول و لكن هذا فقط فيما يتعلق بنوع معين من السلع و هي سلع دورة المنتج-كما سيأتي شرحها لاحقا-

سابعا/ نموذج دورة حياة المنتج:

تعتبر هذه النظرية استمرارا للنظرية السابقة، فقد حاول **Robert Vernon** بهذا الصدد أن يقدم تحليله الخاص بالمراحل التي تمر بها السلع القابلة للتبادل من حيث عنصر التكنولوجيا، حيث يوضح الشكل(**04**) هذه المراحل:

المخطط التوضيحي(1-2):تطور التجارة الدولية حسب نظرية دورة المنتج.

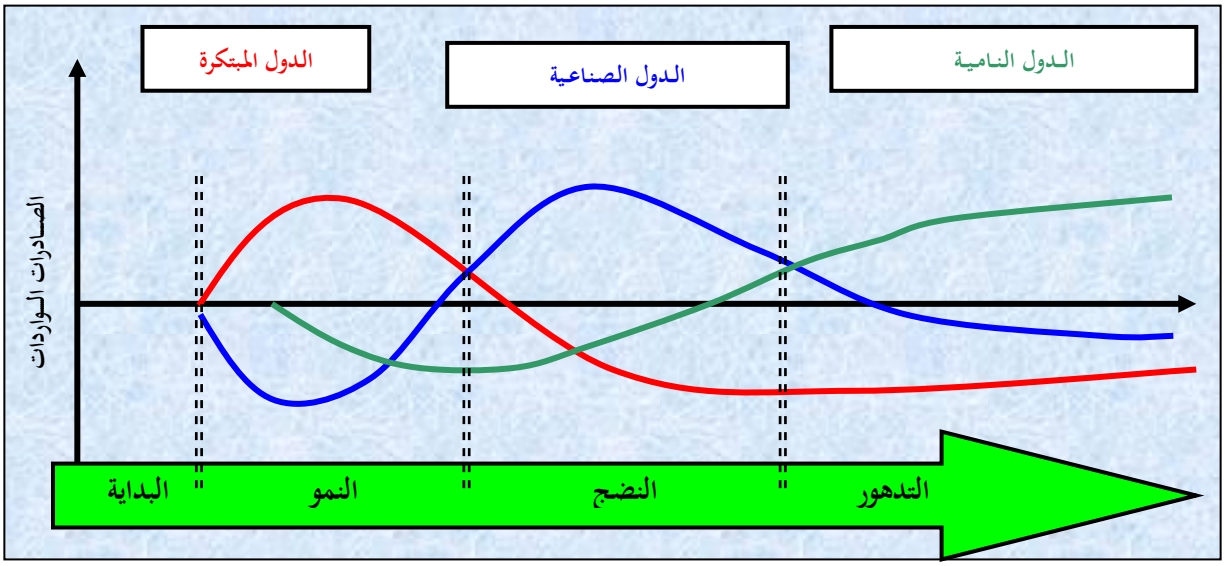

Source : Paul Krugman, op.cit.

يوضح الشكل السابق كيف تطورت تجارة السلعة المبتكرة بين مجموعة دول العالم: الدول المبتكرة، الدول الصناعية و الدول النامية.

حيث تبدأ الدولة المبتكرة في التصدير عند بداية مرحلة النمو، لأنه و حسب تفسير **ليندر** فإن هذه المرحلة تأتي مباشرة بعد اكتساب المنتج حجم من السوق المحلية، و يبدأ التصدير إلى مجموعة الدول الصناعية المشابهة و هو ما يسمى بالتجارة النمطية نظرا لتشابه ظروف الطلب المحلي للمجموعتين، ثم تبدأ عملية إنتاج هذه السلعة و تصديرها من طرف الدول الصناعية إلى كل من: الدولة المبتكرة التي تحولت تدريجيا إلى مستورد، و الدول النامية التي تتحول في المرحلة الأخيرة إلى مصدر لهذه المنتجات و ذلك خلال مرحلة تدهور السلعة.

وهنا تثار الأسئلة التالية:

- ما هي الأسباب التي قدمتها النظرية لتفسير تحول الوضع التجاري للسلعة المبتكرة، من الدولة المبتكرة إلى الدول الصناعية ثم في مرحلة التدهور إلى الدول النامية؟
- ما هي الظواهر المرافقة لعملية التحول؟

و يمكن الإجابة على هذه الأسئلة من خلال توضيح التطورات التي تعرفها الشركات المنتجة و علاقتها بطبيعة اقتصاديات الدول المعنية: الصناعية و النامية.

المرحلة الأولى: تتميز هذه المرحلة بارتفاع التكاليف، و على رأسها طبعا تكاليف البحث العلمي و الاختراع أو الابتكار و كذلك تكاليف الإشهار و الإعلان و التأثير على المستهلكين و إعلامهم بولادة منتج جديد أو ذو فكرة جديدة.

ولكي تستطيع دولة ما الحصول على هذه السلع "**سلع دورة حياة المنتج**" يجب أن يتوافر لديها سوق محلي يشجعها على الابتكار، فمن غير المعقول أن تقوم مؤسسة بتحمل تكاليف ابتكار و اختراع دون الاستناد على وجود طلب محلي على سلعها. كما يجب أن يتوافر لديها المستوى التكنولوجي الكافي و القادر أساسا على ابتكار سلع جديدة، و هذا من حيث رأس المال المادي أي التمويل اللازم للبحوث و التطوير، و من حيث رأس المال البشري و هو الأهم، متمثلا في الأدمغة التي ستخترع أو تبتكر. ناهيك عن ضرورة وجود جو من المنافسة و الذي يمثل عنصر تهديد للمؤسسة: إما التجديد و إما الخروج من السوق بسبب المنافسين.

و الملاحظ أن جميع هذه الشروط لا تتوافر لدى الدول النامية، و حتى داخل الدول المتقدمة نفسها، كما توصل فيرنون في دراسته، توجد مجموعة من الدول غير قادرة على الحصول على كل هذه الشروط، و تعد الو.م.أ الدولة الأكثر توافرا عليها تليها ألمانيا و اليابان.[30]

---

[30] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص. 94.

المرحلة الثانية: وتتميز بزيادة معرفة المستهلكين لهذه السلع المبتكرة، و الوصول إلى مواصفاتها النهائية، واستقرار طرق ووسائل إنتاجها.كما تختفي الكثير من المنتجات في السوق، لعدم توافقها إما مع توقعات المنتجين أو أذواق المستهلكين. و تنخفض تكاليف البحث و التطوير و استخدام العمالة الماهرة.

و ينتج عن رغبة الدولة الأم التوسع في تصريف منتجاتها سلوك أحد الطريقين: إما التصدير و إما الاستثمارات الأجنبية في بلدان الأسواق المستهدفة، حيث يختلف اتخاذ أحد القرارين حسب الدولة المعنية(دولة السوق المستهدفة)، فإذا كانت تكلفة التصدير أقل من تكلفة الاستثمار الأجنبي فتختار الشركات الخيار الأول.

و على العموم تتمثل تكاليف التصدير في تكاليف النقل و الرسوم الجمركية، بينما تكاليف الاستثمار المباشر تتمثل أساسا في الأجور و النفقات المصاحبة لإنشاء الفروع.[31]

كما يتحدد الخيار بين القرارين حسب حجم الشركة المعنية، فالشركات الكبرى يمكنها الاستفادة من مزايا وفورات الحجم (اقتصاديات الحجم).[32]

المرحلة الثالثة: يرى اقتصاديو هذا المنهج أن **سلع دورة حياة المنتج** تتحول في هذه المرحلة إلى **سلع هكشر–أولين**، أهم ما يميز هذه المرحلة هو حالة التقليد التي تنتج بسبب كثافة استيراد الدول المقلدة لهذه السلع من جهة و الاستثمارات المباشرة من جهة أخرى. وبسبب فقدان الدولة المبتكرة ميزتها النسبية التكنولوجية تصبح الأسعار هي الأداة التنافسية الوحيدة.[33]

المطلب الثاني: مزايا قيام التبادل التجاري.

استطاع الفكر الكلاسيكي منذ بروز أفكار آدم سميث أن يمحو سحر الفكر التجاري الذي كان سائدا من قبل، و أصبحت حرية التجارة المبررة نظريا كما أسلفنا الذكر هي الأداة الأساسية التي تستطيع من خلالها دول العالم أن تحقق نموها الاقتصادي المنشود.

---

[31] المرجع نفسه، ص. 96-97.

[32] المرجع نفسه، ص. 98.

[33] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق، ص. 58.

ويمكن تقسيم مزايا أو فوائد التجارة الحرة إلى ثلاث مجموعات:[34]

- **المجموعة الأولى**: متعلقة بتأثير التجارة على زيادة الكمية الإجمالية من البضائع و الخدمات المتوفرة للسكان.
- **المجموعة الثانية**: التنوع الذي تتيحه التجارة على مستوى السلع و الخدمات.
- **المجموعة الثالثة**: الاستقرار في إمدادات الإنتاج و كذا الاستقرار في الأسعار.

الفرع الأول:تأثير تحرير التجارة على نمو الكمية المتاحة من السلع و الخدمات.

1- يعتقد أنصار التحرير أن التبادل الحر عامل مهم من عوامل النمو الاقتصادي، فقد ساعد مجموعة من الدول التي كانت متخلفة على القفز إلى مسار السباق مع الدول المتقدمة في بعض الصناعات، و يقدمون كمثال على ذلك مجموعة دول جنوب شرق آسيا من خلال ربط علاقة قوية بين النمو الاقتصادي الداخلي للدول و بين مستوى مبادلاتها الخارجية، فزيادة حجم الصادرات سيؤدي إلى دخول العملة الصعبة و من ثمة زيادة الدخل الوطني، و سواء أدى إلى الاستهلاك أو الادخار، ففي الحالتين سوف يمول عجلة الاستثمار الداخلي و بالتبعية سيدعم استمرارية النمو الداخلي، كما يوضح الجدول التالي:[35]

الجدول(1-3):مقارنة معدلات النمو و الصادرات في دول جنوب شرق آسيا و فرنسا.

الدول	PIBفي 2003 بالمليار$	معدل نمو PIBمابين 1994و2003	نسبة الصادرات سنة 2002
كوريا الجنوبية	871	5.3	40
ماليزيا	210	5.1	114
الفلبين	334	4.0	49

[34] José Maria Caballero, Maria Grazia Quieti and Materne Maetz, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS ON AGRICULTURE : A RESOURCE MANUAL, FAO Training Series - Part. I, 2000, p. 02

[35] Bertrand Affilé, Christian Gentil, **Les grandes questions de l'économie contemporaine**, Editions l'Etudiant, 2007, p.136.

تايلاند	421	3.2	65
فرنسا	1438	2.1	27

Source: Bertrand Affilé, Christian Gentil,op.cit, p.136, du : PNUD, rapport mondial sur le développent humain,2004.

إذا قرأنا معطيات الجدول كل دولة على حدى فإننا نلاحظ أن معدلات نمو الناتج مرفوقة بنسب هامة للصادرات، أما إذا قرأنا المعطيات بشكل مقارنة بين الدول فإننا لن نجد اتجاها محددا، فهناك دول نسبة الصادرات بها عالية جدا بينما معدلات نمو الناتج فيها أقل من دول أخرى وكمثال على ذلك تايلاند والفلبين، حيث كانت نسبة الصادرات في الأولى 65 بالمائة وفي الثانية أقل 49 بالمائة، بينما كان معدل نمو الناتج في الفلبين أعلى من تايلاند بالرغم من أن نسبة الصادرات كانت أعلى.

أما المنحنى التالي فهو أشمل نوعا ما، إذ يربط العلاقة بين نمو الناتج العالمي و نمو التجارة العالمية، و الأمر الذي يوضحه المنحنى هو أن نمو PIB يتبع بأثر سابق(أي القيمة خلال السنة السابقة) تطور حجم الصادرات في السنة السابقة، و على سبيل المثال عندما انخفض حجم الصادرات و بشدة عام 1981 تراجع نمو PIB وبشدة خلال السنة الموالية 1982، وعندما عادت الصادرات إلى النمو الموجب سنة 1983 كانت سنة 1984 سنة نمو موجب أيضا للPIB:

الشكل البياني(1-2): تطور التجارة العالمية والناتج العالمي خلال 1950-2004.

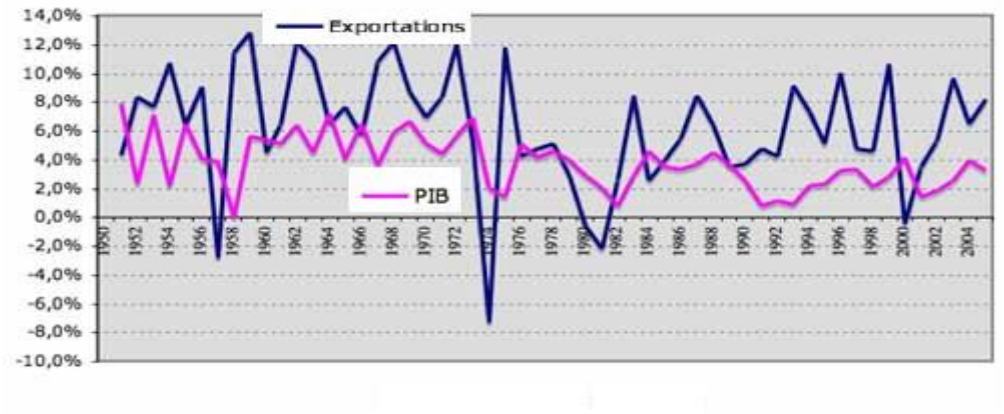

Source: Les raisons du développement de l'échange international, http://www.lyc-arsonval-brive.ac-limoges.fr, aout 2008.

و لكن انتقادنا الموجه إلى هذه النقطة بالتحديد هي عدم استغرابنا للعلاقة الطردية بين نمو الناتج و نمو حجم الصادرات فمن المعروف أن الدولة كلما وجدت سوقا تصرف فيه منتجاتها كلما سرعت عجلة الإنتاج و النمو لديها، و لكن السؤال: هل من دليل بأن الانفتاح يولد الإنتاج؟

إذا خضعت التجارة الخارجية للتحليل الكينزي فمن الممكن أن يحدث ذلك لأنه و حسب نظريته فإن الطلب يخلق العرض المقابل له، فإذا توافر طلب عالمي إضافي قد يحفز ذلك عجلة الإنتاج المحلية، و لكن إذا خضعت التجارة للتحليل الكلاسيكي و هو الأمر الواقع فعلا مع أنصار التحرير فإن نمو الصادرات نفسه يحتاج إلى تفسير أصلا.

بمعنى أن هذه الحجة ينبغي أن تطبق على دولة متخلفة أو نامية بدون إنتاج ذو ميزة نسبية، هل تستطيع أصلا التصدير؟

2- حسب نظرية ريكاردو تستطيع الدول أن تتحصل على حجم من السلع و الخدمات بتكلفة أقل بينما توجه و تخصص مواردها (عناصر الإنتاج المختلفة) إلى السلع التي تستطيع إنتاجها بأقل تكلفة. وقد سبق أن ناقشنا أسباب و مزايا التقسيم الدولي للعمل.

و من المهم هنا أن نعلم أن التخصص و التقسيم العالمي للعمل أخذ بعدين أو شكلين من الضروري التعرف على كل منهما :[36]

- **التقسيم القديم للعمل**: حيث تنتج الدول الغنية و تصدر المنتجات ذات قيمة مضافة عالية جدا و تتميز بتكنولوجيا خاصة(المصنعة)، في حين تتخصص الدول النامية و المتخلفة في إنتاج و تصدير المواد الأولية ذات القيمة المضافة الضعيفة.
- **التقسيم الحديث للعمل**: و هذا يعني ظهور ملامح جديدة نوعا ما من التخصص و من ثمة التبادل من خلال دخول بعض الدول النامية في مجال المنافسة مع الدول المتقدمة في بعض الصناعات التي كانت حكرا على هذه الأخيرة فالدول حديثة التصنيع، الأسيوية على وجه الخصوص، أصبحت تنتج و تنافس الدول المتقدمة بشدة في إنتاج السلع المصنعة وذات التكنولوجيا العالية.
  كما أفرز التقسيم الحديث للعمل الدولي تنامي ظاهرة التبادل ضمن السلع المتشابهة **le commerce intrabranche**.

[36] Marc Montoussé et autres, **Sciences économiques et sociales**, Editions Bréal, 2007, p.346-347.

و يؤكد البعض على أن الشكل الجديد لتقسيم العمل ما هو إلا استمرار في تكريس قاعدة التبعية و استغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة،[37] و ذلك من خلال الشكل الجديد المتمثل في تخلي الدول المتقدمة عن بعض الفروع الصناعية التقليدية لكي تتخصص فيها الدول المتخلفة مثل الصناعات الغذائية و التجميعية و هي صناعات تحمل الكثير من المخاطر الصحية و البيئية، بينما تتخصص هي في الصناعات التقنية الدقيقة سابقة الذكر.

و إذا كانت الدول و الحكومات هي المحرك الأساسي لعملية تقسيم العمل الكلاسيكي فإن التقسيم الحديث و المعاصر للعمل يقوده الشركات متعددة الجنسيات، فمعظم المنتجات السلعية من العالم الثالث الموجودة في أسواق الدول المتقدمة هي صادرات بعض الدول مثل كوريا و تايوان و البرازيل، حيث تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات– والتي تنتمي في الأصل إلى الدول المتقدمة– على النشاط الاقتصادي فيها.[38]

3– يقدم ريكاردو في نفس السياق مزايا التجارة الحرة الناتجة عن الميزة النسبية، حيث أنه في ظل التجارة الحرة تستطيع الدولة شراء السلع بأسعار أقل، وهذا حسب ريكاردو سيدفع إلى خفض الأجور، ويعظم الأرباح مما يشجع الاستثمار. ومن ناحية أخرى يستطيع الأغنياء الحصول على السلع الكمالية بأسعار أقل في ظل التجارة الحرة، مما يحفزهم على زيادة مدخراتهم ومن ثمة توفير المصدر التمويلي اللازم للاستثمارات.[39]

4– تستطيع الاقتصاديات تحقيق الكفاءة من خلال تحرير التبادل التجاري، و ذلك ما تتيحه اقتصاديات الحجم أو السعة.

5– تشجيع المنافسة: فالمؤسسات تسعى لاكتساب حصص في الأسواق، فتضطر للابتكار و التميز و التطوير و زيادة حجم إنتاجها، و بذلك تحقق المنافسة توجيه الموارد المحلية (عناصر الإنتاج) إلى القطاعات الأكثر فعالية.[40]

و ما يثير الاهتمام أن المنافسة تنقل ميزتها للمستهلك من خلال تخفيض الأسعار، و تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الصناعات التي تميل إلى الاحتكار أو حتى احتكار القلة بسبب طبيعة عملية الإنتاج، التي قد تتطلب

---

[37] د.رمزي زكي،**الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،1986،ص.41.

[38] رضا عبد السلام، **انهيار العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص.64-65.

[39] Marc Montoussé, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, Editions Bréal, 2007, p.366.

[40] **Ouverture internationale et mondialisation** , op.cit, P. 07

تكاليف إنتاج باهظة أو تكنولوجيا غير متاحة محليا....إلخ، لذلك تتيح التجارة فرصة جديدة لخلق المنافسة و رفع الكفاءة في قطاعات الإنتاج المستفيدة من التحرير[41].

إن سعي المؤسسات للمنافسة فيما بينها يدفعه الرغبة في اكتساب أكبر حصة من السوق (أكبر قدرة على تصريف منتجاتها)، و هذا ما يصطلح عليه بالتنافسية.

و هذه الأخيرة تعرف على أنها:"قدرة مؤسسة أو صناعة أو دولة ما على زيادة حصصها في الأسواق، سواء المحلية أو الأجنبية"[42]

و يمكننا أن نميز بين نوعين من التنافسية:

1. تنافسية سعرية:
   1.1. تنافسية سعرية للصادرات.
   2.1. تنافسية سعرية محلية .

وتستطيع المؤسسات الحصول على **التنافسية السعرية** من خلال التركيز على:[43]

- أسعار عوامل الإنتاج (تكلفة الإنتاج)، و يمكنها الحصول على هذه الميزة بالوصول لتخفيض واحد مما يلي: الأجور، أسعار المواد الوسيطة و الأولية، رفع إنتاجية العمل، خلق اقتصاديات الحجم.
- سعر الصرف: تصبح السلع المنتجة في دولة ما أقل تنافسية إذا صدرت، في حالة زيادة سعر الصرف و العكس صحيح و انخفاض سعر الصرف يحمي المنتجات المحلية.
- هوامش المؤسسة: المقصود بها هامش الربح الذي تحصل عليه المؤسسة، وهو على علاقة عكسية مع تنافسية منتجات مؤسسة ما.

2- **التنافسية الهيكلية hors prix**: وتتحدد على عكس التنافسية السعرية على المدى الطويل بالعوامل التالية[44]:

- تنظيم العمل و الإنتاج.
- الاستثمار غير المادي "البشري" التكوين، البرامج الإلكترونية....إلخ.
- الابتكار و التطوير التقني.

---

[41] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** op.cit,, p. 08
[42] **La Compétitivité**, http://webetab.ac-bordeaux.fr/Etablissement/SudMedoc/ses/1999/comp_00.htm, 18-06-2009.
[43] op.cit.
[44] **La Compétitivité**, op.cit.

- السياسة الاقتصادية.

إن الدول النامية لديها تنافسية سعرية في بعض المنتجات، سعت الدولة المتقدمة لمنافستها بالتنافسية الهيكلية.

الفرع الثاني: حجة التنوع "إمكانية الحصول على مجموعات سلعية أكثر تنوعا".

يقصد المدافعون عن حرية التجارة **بالتنوع:** توفر بضائع لا يمكن إنتاجها في البلد المستورد أو لا يمكن إنتاجها إلا في ظل ظروف خاصة، بتكلفة عالية مثلا، سواء بسبب ندرة عناصر الإنتاج، ارتفاع أسعارها أو عدم توافر التكنولوجيا محليا.

كما أن التنوع يضمن توفر أنواع و ماركات مختلفة حتى لو كانت السلعة يتم إنتاج مثيلها في البلد المستورد و يقدم هذا التنوع ميزات لكل من **المستهلكين** إذا كانت السلع المعنية سلعا استهلاكية، و **للمنتجين** إذا كانت هذه السلع سلعا استثمارية أو مواد أولية (المدخلات الاستثمارية بكامل أشكالها).[45]

الفرع الثالث: حجة الاستقرار.

يفيد التبادل الحر أيضا في خلق استقرار كلي على مستوى سوق السلع و الخدمات: العرض الكلي و الطلب الكلي و الأسعار. ففرضا أن الإنتاج المحلي يفوق مستوى الطلب الكلي و هذا ما يخلق حالة فائض إنتاج و انخفاض الأسعار، مما يحقق خسائر محتملة للمنتجين المحليين، يستطيعون تفاديها بتصريف منتجاتهم ليمتصها الطلب الأجنبي من خلال تصديرها أين يزيد الطلب عليها، وبذلك ينخفض عرضها محليا و يقل حجم الضغط على انخفاض الأسعار و بذلك تلعب التجارة دورا لمنع انخفاضها. و في الوضع العكسي، إذا كان الطلب المحلي على سلعة يفوق المعروض منها محليا فسوف يضغط هذا على الأسعار باتجاه الارتفاع و من خلال استيراد هذه السلعة يعود مستوى المعروض منها إلى مستوى يغطي الطلب المحلي عليها، و بذلك تعود الأسعار إلى وضعها التوازني.

و يمكن أن نوضح ذلك من خلال ضرب مثال بالمنتجات الزراعية، فالأسواق الزراعية تميل بشكل خاص لأن تكون غير مستقرة(**نتيجة لـ:عدم مرونة الإمدادات بعناصر الإنتاج [تستغرق استجابة المنتجات الزراعية لمؤشرات السوق وقتا]، و كذا المؤثرات الخارجية على الإنتاج (مثل الطقس)، و لأن الطلب على الأغذية يميل لأن يكون**

[45] José Maria Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** op.cit,, p 08-09

قليل التغيير، سواء ارتفعت الأسعار أو انخفضت) فقد يكون البلد مكتفي ذاتيا من الأغذية و المنتجات الزراعية لحد كبير، و لديه فوائض زراعية كبيرة، في السنوات الجيدة، مما سيؤدي إلى ضغوط قوية تدفع الأسعار إلى أسفل، في هذه الحالة يمكن أن يوفر السوق العالمي مجالا للتخلص من هذه الفوائض، مع الحد الأدنى من الإخلال بالأسعار، و المداخيل المحلية، بينما يحدث العكس في السنوات الزراعية الشحيحة(قليلة الإنتاج).[46]

المبحث الثاني: السياسة التجارية.

لم يعد الجدل الآن قائما حول "هل نتاجر أم لا" ففتح الحدود أمام الشركاء التجاريين أصبح ضرورة لا بد من التعايش معها، و لكن الإشكال المطروح هو: إذا كان يجب على الدول أن تفتح حدودها أمام شركائها، فإلى أي حد؟ و هل توجد مبررات تجعل الدولة تتدخل بسياسة لتؤثر على هذا الحجم من التبادل التجاري؟

إن هذه التساؤلات خلقت بين أنصار تحرير التجارة منهجا جديدا للتجارة الدولية اصطلح عليه بـ"**السياسة التجارية الإستراتيجية**".

و بداية يعرف **Robert A. Pastor** السياسة التجارية على أنها:"**هي استعمال السياسة بغرض إنشاء قواعد متعلقة بالتبادل الاقتصادي بين دولة و مواطنيها و بين مواطني دولة أخرى، فهي تتضمن مجموعة الأنشطة الحكومية التي من شأنها أن تؤثر على البيئة الاقتصادية الدولية**".[47]

و يعرفها **Benjamin J. Cohen** على أنها:"**مجموع إجراءات تتخذها الدولة بهدف التأثير على تركيبة و اتجاه وارداتها و صادراتها من السلع و الخدمات**".[48]

---

[46]José Maria Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** op.cit,, p 09

[47]Jean-François Fortin, **Analyse de la politique commerciale : État des travaux théoriques**, Études internationales, IQHEI, vol. 36, n° 3, 2005, p:340.

[48]op.cit. p:341

و بذلك فالسياسة التجارية تشمل جميع الإجراءات التي تتخذها و تقوم بها دولة ما بغرض التأثير على حجم و اتجاه صادراتها و وارداتها، قد تكون مجموعة من الإجراءات التي تؤثر على الصادرات و أخرى تؤثر على الواردات، و يمكن أن نقسمها أيضا إلى أدوات جمركية و أخرى غير جمركية، أو أدوات تقليدية و أخرى حديثة.... الخ

أما السياسة التجارية الإستراتيجية فكما قدمها **Paul Krugman** هي واقع بين التحرير و الحماية، وسنحاول بالتدريج توضيح مبررات الحماية، آلياتها ثم في النهاية حدود السياسة التجارية.

المطلب الأول: مبررات الحماية.

تختلف المبررات التي يضعها المفكرون لقيام الدول بإجراءات حمائية، فمنها ما يعتمد على حجج اقتصادية بحتة و منها، ما يعتمد على حجج اللاعدالة و اللامساواة التي تخلقها قيام التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.....الخ.

الفرع الأول: الحجج الاقتصادية.

أولا/ حماية الصناعات الناشئة le protectionnisme éducateur :

تتضمن الحجة فكرة أن الحماية تستطيع أن تضمن نمو و نشأة و تطور صناعة جديدة، لم تكن قادرة على الاستمرار في ظل منافسة قوية أمام فتح الحدود للمنتجات الأجنبية المستوردة.

و يعتبر **فردريك لست Frederick LIST** الاقتصادي الألماني (1789-1846) أهم المنظرين بهذا الصدد بل و يعتبر أب السياسة الحمائية، فقد قام بتطوير أعمال **ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton** (1755-1804) وزير المالية الأمريكي، الذي كان ينادي بضرورة وضع حماية جمركية و إعانات مالية بغرض دعم المؤسسات الأمريكية التي لم تقدر على منافسة المنتجات البريطانية في ذلك الوقت (القرن 19) .

و يعني هذا النوع من الحماية مساعدة الصناعة المحلية الناشئة على اكتساب الميزة النسبية التنافسية من خلال الحواجز الجمركية و غير الجمركية، فبدون حماية ستكون التجارة الحرة بهذه الحالة كماكينة حرب في أيدي الدول الأكثر تقدما،

و ما كان يقصده **List** هنا هو بريطانيا المستفيد الأكبر من التحرير و الثورة الصناعية في ذلك الوقت[49]، كما يؤكد على أن الحماية يجب أن لا تمس كل القطاعات بل على العكس ينبغي أن تكون جزئية، موجهة فقط لخدمة الهدف الأساسي: حماية المؤسسات و الصناعات الناشئة.[50]

لقد اصطلح **فردريك لست** على هذه الصناعات المعنية بالحماية بـ**l'industries dans l'enfance** ، وتشير بعض المراجع إلى أن الفكرة نفسها كان قد طرحها **سميث** و **ساي** و خاصة **جون ستيوارت ميل** في كتابه"**أساسيات الاقتصاد السياسي**" عام **1848**، حيث أكدوا كما أكد **فردريك لست** أن الحماية يجب أن تكون مؤقتة وجزئية، و بمجرد وصول الصناعة الناشئة إلى مرحلة النضج يجب أن ترفع عنها الحماية و تعود التجارة الحرة إلى التحكم في السوق.[51] و لعل الجدير بالملاحظة و الاهتمام هو أن هناك من يشير إلى أن ما جاءت به نظرية آدم سميث و حتى نظرية ريكاردو المتعلق بالميزة المطلقة و النسبية يدعم ضرورة تدخل الدولة بسياسة حمائية، بحيث يؤكدون على أن الدولة يجب أن تتدخل لتقوم بخلق الميزة المطلقة أو النسبية كي تصبح قادرة على القيام بالتبادل مع الدول الأخرى، و هذا التدخل اصطلح عليه بحماية الصناعة الناشئة.

وقام **نيكولاس كالدور Nicolas Kaldor** بتطوير هذه الأفكار ليظهر مصطلح **Le protectionnisme défensif** أي **الحماية الدفاعية**، و هذا المصطلح أعمق من مصطلح السياسة الحمائية، فهذا النوع يعني حماية المؤسسات التي تتعرض لأي من مخاطر المنافسة الأجنبية، سواء كانت ناشئة أم لا.[52]

ثانيا/ عجز السوق Market failures :

كثيرا ما تعاني الأسواق في الدول النامية و الفقيرة من عدم الكمال أو المعوقات فتتدخل السياسة الحمائية لمساعدة الصناعات الناشئة على العمل في ظل هذه المعوقات.

فعلى سبيل المثال إذا كانت الأسواق المالية في دولة ما لا تعمل بالكفاءة اللازمة لتوفر التمويل اللازم لمساعدة صناعة محلية، تستطيع السياسة الحمائية أن تتدخل لتوفر التمويل اللازم لمساعدة هذه الصناعات.[53]

ثالثا/ التأثير على الأسعار:

---

[49] Jean Kogej, Les **mutations de l'économie mondiale du début du XXe siècle aux années 1970 en fiches**, Editions Bréal, 2008, p.54**.**

[50] Marc Montoussé, Dominique Chamblay, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, Editions Bréal, 2008, p.171.

[51] Serge d' Agostino, **Libre-échange et protectionnisme**, Editions Bréal, 2003, p.22.

[52] Bertrand Affilé, Christian Gentil, op.cit, p.137.

[53] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** op.cit, p 19-20

يأتي تحليل هذا المبرر ضمن ما يسمى بنظرية التعريفة الجمركية المثلى، فيمكن تأييد وضع سياسة حمائية من خلال فرض رسوم جمركية تحقق أحد الهدفين، كلاهما يحقق مصلحة اقتصادية للدولة المطبقة للسياسة:

1- فرض الرسوم الجمركية على الواردات يؤدي إلى تخفيض الطلب المحلي عليها، وهذا ما يدفع بأسعارها إلى الانخفاض (العلاقة عكسية بين سعر السلعة و الطلب عليها)، وبالتالي يستطيع المستهلكون شراء كميات أكبر منها.

2- فرض الرسوم الجمركية على الصادرات يرفع أسعارها عند تصديرها لصالح الدولة المنتجة لها.[54]

و مع أن أنصار هذا التوجه يؤكدون أن هذا التدخل من شأنه أن يضر بالشركاء التجاريين لهذه الدولة، إلا أن التحليل يبدو متناقضا، فإذا افترضنا صحة النتيجة التي توصل إليها التحليل في النقطة الأولى فإن نتيجة النقطة الثانية تبدو خاطئة، لأن الدولة التي تفرض رسم جمركي على صادراتها لترفع سعرها تسعى إلى تخفيض ميزتها النسبية، لأن ارتفاع الأسعار يخفض الطلب فتنخفض حصة البلد من سوق صادراتها. و يكون التحليل السابق صحيحا إذا كانت الدولة محتكرة لإنتاج السلعة المعنية، أو إذا كانت سلعا ضرورية، وكذلك الحال مع الدول المصدرة للمحروقات على سبيل المثال.

رابعا/ تفادي عدم استقرار الأسعار:

قدم معارضو التجارة الحرة انتقادا يتمثل في إمكانية عدم استقرار الأسعار، فالدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات هي أكثر الدول تعرضا لمواجهة هذا الخطر، لاسيما إذا تعلق الأمر بالسلع التي تتميز طبيعة أسعارها بعدم الاستقرار كالنفط و السلع الزراعية خصوصا.[55]

خامسا/ حجة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:[56]

يدافع البعض عن ضرورة وجود آليات للحماية ضد الانفتاح التجاري بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي زيادة التوظيف المحلي، فإذا قامت دولة مستورد رئيسي لسلعة ما بفرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة سترفع تكاليف بيعها محليا و بالتالي سينخفض الطلب عليها، و هذا ما يجعل المؤسسات المصدرة أمام ثلاث خيارات:

---

[54] Jose-Maria Garcia, Alvarez-coque, **trade and domestic policies in open economy**, NAPC, Ministry of Agriculture and Agrarian Reforms, Syria, 2003, p.35.

[55] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** op.cit,, p. 9

[56] Richard E. Caves, Jeffrey A Frankel, Ronald W. Jones, **Commerce et paiements internationaux,** T< raduit par Mireille Chiroleu-Assouline, De Boeck Université, 2002, p. 238.

- إما أن تخفض الأسعار لتحافظ على حجم السوق.
- إما أن تحافظ على مستوى الأسعار لتحافظ على هامش الأرباح و من ثمة تفقد جزء من السوق.
- إما أن تقوم بإنتاج السلع المعنية مباشرة في السوق المحلي تفاديا للرسوم الجمركية.

و لقد توصلت مجموعة من الدراسات حول سلوك الشركات المتعددة الجنسيات إلى أن عبئ الرسوم الجمركية غالبا ما يدفع الشركات إلى الإنتاج المحلي داخل الدولة المستوردة بدلا من التصدير إليها.

سادسا/ الحماية الطارئة:

يبرر تدخل الدولة بسياسة حمائية في هذه الحالة كرد فعل على ممارسات غير عادلة عند دخول السلع المستوردة من خلال الإغراق مثلا (عندما تبيع الدولة المصدرة سلعها في سوق الدولة المستوردة بأقل من سعرها الحقيقي) أو أن ترد الدولة على إجراء مماثل يطبقه أحد الشركاء التجاريين.[57]

سابعا/ حجة التوزيع غير العادل لمكاسب التجارة:

احتلت مسألة توزيع المكاسب الناتجة عن التجارة بين البلدان الصناعية (مركز الاقتصاد العالمي) و البلدان النامية (الهامش أو الأطراف) أهمية جد ملحوظة منذ الخمسينيات و الستينات، و يرجع ذلك بشكل أساسي لدراسات المفكر **Raul Prebish** الاقتصادي الأرجنتيني، الذي ظل يرأس لسنوات عديدة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، التابعة للأمم المتحدة، و الذي توصل في دراساته إلى أن التبادل القائم بين الدول المركز (المتقدمة) و الدول الأطراف (النامية) لا يقوم على العدالة أو التوازن بسبب:[58]

1. أن مرونة الدخل تقل بالنسبة لطلب الواردات في المركز عنها في الأطراف، بسبب اختلاف نوع البضائع المستوردة لكل من المجموعتين، و ترتب على ذلك أن عملية النمو أدت إلى زيادة الدخل، و بالتالي زاد طلب الواردات في الدول الأطراف أكثر بكثير عنه في المركز، و هذا يعني التزايد المستمر في الفجوة بين معدلات التبادل.
2. التقدم التقني في المركز يدفع إلى تقليل الطلب على صادرات بلدان الأطراف (من خلال الوصول و البحث الدائم عن البدائل) و على العكس يدفع التقدم التكنولوجي المتوصل إليه في الأطراف لزيادة الطلب على السلع الاستثمارية المنتجة في دول المركز من اجل استخدامها، و هذا أيضا يجعل النمو التكنولوجي يرفع بشكل مستمر الفجوة في معدلات التبادل.

[57] Jose-Maria Garcia, Alvarez-coque, op.cit,, p. 35.
[58] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts**, op.cit,, p. 12-13

و الجدير بالذكر أن هناك من مفكري المدرسة النيوكلاسيكية من يؤكد الوصول إلى النتيجة نفسها و لكن بطريقة مختلفة، حيث يرى المفكر **جراهام** أن المبادلات الدولية تتأثر بمدى خضوع المنتجات لقانون تناقص الغلة أو تزايدها، و على هذا الأساس تتفاوت البلدان الصناعية عن البلدان الزراعية، فمع مرور الزمن تصبح فائدة البلد الصناعي أكبر فهو يحصل على موارد أكبر من المواد الأولية، و يتمكن طبقا لقانون الغلة المتزايدة من زيادة إنتاجيته، أما البلد الزراعي فكما أكدت النظريات يخضع لقانون الغلة المتناقصة، فيتمكن من زيادة إنتاجيته و لكن في حدود ضيقة و بنفقات متزايدة، و بذلك تزداد هوة الفرق بين الكتلتين.[59]

الفرع الثاني: الحجج غير الاقتصادية.

يبدو من الصعب أن نفصل بين ما هو اقتصادي و ما هو اجتماعي و ذلك لان مشكلة الفقر مثلا هي مشكلة اقتصادية بحتة و لكن بعدها الاجتماعي أقوى و أوضح، و كذلك الأمر مع كافة المشاكل الاقتصادية.

و لكن يجب أن نشير في البداية إلى أن ما سيرد ذكره هنا، هو تلك المبررات المعتمدة على البعد الاجتماعي لتأثير تحرير التجارة و كذا تلك الضغوط السياسية التي تدفع برفض التحرير دون حماية.

أولا/ حجة الأمن الغذائي :

قد يكون من الإجحاف أن لا نذكر هنا فوائد التجارة الحرة على مستوى توفير المواد الغذائية اللازمة إذ تتلخص في النقاط التالية:

- توفير فرصة لسد العجز الحاصل بين الإنتاج المحلي و الطلب المحلي على السلع الغذائية.
- تتيح التجارة الحرة فرصة لتوزيع أكثر للأغذية عبر دول العالم.
- مادامت التجارة تحقق النمو الاقتصادي، فالمؤكد أنها تحقق زيادة في دخل الفرد، مما يرفع من قدرته على الحصول على الأغذية اللازمة.
- السعي لتصدير المنتجات الغذائية يخلق المنافسة بين المنتجين ما يؤدي إلى التطوير في نظم إنتاج هذه السلع الضرورية، مما يخلق إمكانية زيادة المتاح من هذه السلع، إذا تقبلنا فكرة النمو المتناقص لحجم المعروض من الموارد(**قانون الغلة المتناقصة**).

و مع ذلك لا نستطيع إغفال الجوانب المضرة أو الخطيرة التي تخلفها حرية التجارة في هذا الجانب:[60]

---

[59] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص.55.

[60] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts** op.cit,, p 46

- الاعتماد على السوق العالمية في توفير المواد الغذائية، مما يعني حالة عدم استقرار أو أمان فيما يتعلق بالحصول على هذه السلع الهامة.
- العوائق التي يتعرض لها صغار المنتجين عند التصدير.
- الدول التي تتعرض بكثرة للجفاف تتعرض لحالة عدم استقرار، سواء في الحصول على تغطية محلية للمواد الغذائية، أو حجم صادراتها منها و بالتالي الدخل المتأتي من التصدير، إذا اعتمدت على هذه المواد في إجمالي الصادرات.

بذلك تخلق هذه الحجة المبررات التي تجعل من الضروري للدولة أن تتدخل بسياسة حمائية لتحفيز و تشجيع المنتجين المحليين للأغذية، وخصوصا الصغار منهم، و ذلك للوصول للأمن الغذائي.

ثانيا/ حجة اللاعدالة (اللاتكافؤ)"حجة ماركس":

ينتقد الفكر الماركسي تحرير التجارة من خلال العنصر الأساسي الذي اعتبرته المدرسة الكلاسيكية مبررا لقيامها و هو التخصص و التقسيم العالمي للعمل. فحسب ماركس هذا التقسيم ما هو إلا نتيجة سيطرة الدول الرأسمالية (الغنية) على الدول الفقيرة الضعيفة، فأخذت لنفسها إنتاج ما يباع بأثمان باهضة و تركت للدول النامية ما يباع بأسعار منخفضة.[61]

كما أن هناك مفكرين ينتمون إلى مدارس التخلف و التبعية (**سمير أمين، Theotonio Dos Santos, Paul Baran**) يرون بأن الدول المركز ما كانت لتستطيع أن تصل إلى ماهي عليه الآن لو لم تكن استغلت الدول الأطراف و جعلتها في الوضع الذي هي عليه الآن.

و تختلف وجهات نظر هؤلاء في تفسير الوضعية، و لكنهم يتفقون في التركيز على الأسباب التاريخية و الضغوط الخارجية اقتصادية كانت أو غير اقتصادية، كتفسير لشكل العلاقات التجارية الدولية بشكلها اللامتكافئ.

فهذا الأخير شكل بسبب الطريقة التي توسع بها النظام الرأسمالي تاريخيا واحتك بها بأنماط أخرى للإنتاج، حيث ألحقت بلدان الأطراف ببلدان المركز لتحقيق مصالحها الخاصة، استغلال الثروات الطبيعية، اليد العاملة (السخرة)...الخ.

[61] www.brises.org/notion.php.

فينظر في هذا الإطار للاقتصاد الدولي على أنه نظام سيطرة دول المركز التي تسعى لتكريس التخلف في الدول الأضعف، لأن بقاءها ضعيفة هو سر بقاء دول المركز قوية.[62]

و قد عرض سمير أمين مرحلتين لعلاقات التبادل اللامتكافئ:[63]

الأولى/ منذ 1880 إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية: حيث كانت الحركة الاستعمارية هي الأداة المستعملة من الدول المركز لاستغلال و نهب الدول النامية المستعمرة في تلك الفترة، و بالتالي أعاقت قدرتها على التنمية.

الثانية/ ما بعد الحرب العالمية الثانية: من خلال حركة التجارة الحرة و الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي الذي يسعى إلى تحقيق الهدف نفسه من الاستعمار:الحصول على الثروات و اليد العاملة الرخيصة.

و تخلص هذه المدرسة الفكرية إلى أن الانفتاح التجاري أمام هذه الدول الاستغلالية يدعم التخلف، و بذلك فإن التقييد التجاري تبرره ضرورات التنمية الاقتصادية إلى جانب الاعتماد على إستراتيجية تنموية تركز على الذات.

ثالثا/ حجة العمالة و الأجور:

تعتبر الأجور أحد أهم تكاليف الإنتاج التي تحدد السعر النهائي للمنتج و بالتالي قدرته التنافسية، وحسب أرغيري إيمانويل (**Arghiri Emmanuel***) المنظر الكلاسيكي للتبادل اللامتكافئ، فإن العوامل المؤسسية و المفاوضات (من خلال النقابات) هي التي تقرر معدلات الأجور في دول المركز، و أن معدلات الأجور هي التي تحدد الأسعار و ليس العكس، و يفترض أن رأس المال قابل للانتقال و من ثمة فإن هناك ميل للحصول على نفس معدلات الربح في المركز و الأطراف.

و هو بذلك يؤكد بأن معدلات الأجور في المركز أعلى منها في دول الأطراف، كما هو أيضا الفرق بين معدلات الأجور و الإنتاجية، مما أدى لأن تكون الأسعار أعلى في منتجات الدول المركز عنها في الدول الأطراف، و بالتالي إذا أرادت دول المركز أن تنتج بنفسها السلع التي تستوردها من الأطراف لأنتجتها في ظل أجور أعلى بكثير و

---

[62] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts**, op.cit,, p 16-17

[63] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق، ص.65.

* « Sauf domination politique ou violences directes, la dépendance ne peut être la cause du retard économique; elle en est l'effet on a la dépendance de son sous-développement et non le sous-développement de sa dépendance. » **Arghiri emmanuel**.

عليه أسعار أعلى من الأسعار في دول الأطراف، و يحدث العكس مع الدول النامية، التي ستبيع سلعها بأسعار أقل لتشتري سلعا بأسعار أعلى. ولم ينكر **إيمانويل** أن الدول الأطراف ستستفيد من التبادل، و لكنه يركز تحليله على أن مكاسب التجارة لن تكون بشكل متكافئ.[64]

و هذا ما كان يقصده بمقولته:"**حينما يأخذ بلد ما في تقدم معين، فإنه يحصل بواسطة التبادل اللامتكافئ و الذي بواسطته يجعل البلدان الأخرى تتحمل فروقات الأجور المرتفعة لديه**".

و أخطر ما في الموضوع هو القدرة التراكمية لهذا اللاتكافؤ، فعلى سبيل المثال في 1960 كانت زامبيا تستطيع شراء سيارة جيب مقابل إنتاج 190 طن من فلزات النحاس و أصبحت في 1980 تشتري السيارة نفسها مقابل 350 طن،و تنزانيا التي كانت عام 1963 تستطيع شراء جرار مقابل إنتاج 5 طن من نبات سيزال أصبحت عام 1980 تشتري الجرار نفسه بعشرة أطنان....الخ[65]

أي أن الدول النامية تدفع أسعارا مرتفعة بسبب أن لديها تبادلات تجارية مع دول متقدمة، و ينصح إيمانويل بهذا الصدد الدول النامية بأن تزيد مبادلاتها مع الدول حيث الأجور منخفضة و تقلص في الوقت نفسه من مبادلاتها مع الدول حيث تكون الأجور مرتفعة، كما عليها أن تزيد من الاعتماد على الذات.[66]

و في نفس السياق قام كتاب آخرون، مثل **Marcel Mazoyer** بإلقاء الضوء على تأثيرات العولمة المتنامية على شروط التنافس غير المتساوية بين المزارعين الحديثين (الذين يستعملون الآلات و التقنيات الحديثة في الإنتاج) و المزارعين التقليديين، الذين فرض عليم أن يتنافسوا في السوق العالمي في ظل شروط شديدة التفاوت. فبينما تتساوى بسبب العولمة أسعار المنتجات الزراعية في البلدان المختلفة، تقريبا نجد اختلافات كبيرة في الإنتاجية.

و من ثمة يجادل **مازيور** و **Roudart**، بأنه في استطاعة مزارع أوروبي معد جيدا بالأرض و المدخلات و المعدات أن ينتج وحده 500 طن من محاصيل الحبوب في السنة الواحدة، بينما قد يستطيع نظيره في إفريقيا شبه الصحراوية، الذي يعمل في قطعة حقلية صغيرة و لا يملك غير و سائل يدوية، أن ينتج فقط طنا واحدا في العام، و من هنا ينتج الفارق الكبير جدا في الأجور أو المداخيل عموما. و النقطة الهامة هنا ليست فقط الفرق الكبير في الدخل، و المترتب على الفجوة الضخمة في الإنتاجية، بل أيضا واقع أن:[67]

---

[64] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** op.cit,, p 14-15

[65] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص.78-ص.81.

[66] المرجع نفسه، ص.78.

[67] José María Caballero and others, **International Trade Some Basic Theories and Concepts,** op.cit,, p 18

- الزيادة المستمرة في إنتاجية العمالة في الزراعة الحديثة تضغط على أسعار المنتجات الزراعية بقوة إلى أسفل و هو ما يضطر أن يتحمله المزارعون التقليديون رغم ما يبذلونه من مجهود كبير في ظل نوعية متدنية من الموارد .
- لن يكون لدى هؤلاء المزارعين، إلا أقل الفرص للوصول إلى التقنية الحديثة بسبب مداخيلهم المتدنية.

و بالتالي فإن حرية التجارة تؤثر من حيث الأجور على بعدين هامين:

من ناحية تؤدي الفروقات في الأجور إلى ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها الدول المتقدمة و انخفاض أسعار السلع التي تنتجها الدول المتخلفة، مما يدفع بوجود تراكمي لحصيلة متدنية للدول النامية لصالح الدول المتقدمة.

و هذا ما يؤثر على قدرة تلك الدول على الاستثمار و بالتالي تبقى الأجور متدنية.

و من ناحية أخرى يضطر المزارع في الدول النامية أن يضع أسعارا لا تعبر فعلا على تكاليف إنتاجه و ذلك بسبب وجود أسعار أقل لمنتجات الدول المتقدمة نظرا لاستخدامها للتقنيات و الآلات و المعدات التي ترفع الإنتاجية و تؤدي إلى رفع الإنتاج و تخفض الأسعار.

وفي ظل ما سبق يتضح أن تحرير التجارة يعاقب العمالة من حيث يرى البعض أنه يكافئها، فتحرير التجارة وفتح الأسواق وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر سمح ويسمح بانتقال الإنتاج من الدول المتقدمة للدول النامية وقد رأينا ذلك بالتفصيل في نموذج دورة حياة المنتج، وهو بذلك يسمح بتوفير مناصب الشغل للعاطلين، ولكننا إذا أمعنا النظر لوجدنا بأن هذا تأثير سلبي في حد ذاته، فالصناعة انتقلت من الدول المتقدمة للدول النامية تاركة وراءها ملايين العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة، وذلك يبرره بحث أصحاب الشركات والمصانع عن العمالة الأرخص، وبذلك فإن العولمة والتحرير عاقبت هؤلاء العمال بطردهم من مناصبهم لأنهم يأخذون أجورا أعلى من غيرهم في دول متدنية الأجور، وعندما تستقر هذه المصانع في دولة ما وتدفع تلك الأجور المتدنية يظهر بأن مشكلة البطالة قد تحسنت بما أن المصانع قامت بتوظيف أعداد قد تتزايد من العمالة ولكننا لا ننسى بأن ما جذب المنتجين هو الأجور الزهيدة، وبذلك فإن العمالة ستبقى في ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية والتحرير لم يمنحها تلك الفرصة التي لا تُعوض، وإذا طمع هؤلاء العمال في استغلال رب العمل لرفع الأجور ستعاقبهم العولمة من جديد بانتقال هذا المنتج لبلد آخر يدفع فيه أجور أقل، وهذا متاح بشدة فالدول النامية والمتخلفة عديدة وملايين ومليارات يبحثون عن الأجر الزهيد.

وكانت شركة ريبوك REEBOK على سبيل المثال تنتج جميع أحذيتها في كل من كوريا الجنوبية وتايوان بالخصوص، وعندما رفض العمال الكوريون العمل بأجور تقل عن الدولار الواحد في اليوم اختفت تقريبا كل مصانع

ريبوك في كوريا وتايوان وتم تحويل التوكيل لإنتاج 60 بالمائة من الأحذية للشركات الإندونيسية والصينية، كما أن أطباء الأسنان الفرنسيين الذين كانوا يستوردون الأسنان الصناعية من هونغ كونغ وسنغافورة صاروا يستوردونها من تايلاند عندما اكتشفوا أن الأجور هناك أقل، وسرعان ما غيروا ليستوردوها من الصين عندما اكتشفوا أن الأجور أقل بكثير،[68] وبذلك يكون العمال في الدول النامية في منافسة مع الذين يقبلون أجورا أقل، وهذا ما يخلق الأثر السلبي على الطلب الكلي، فالأجور الأقل تعني طلبا كليا ضعيفا وبالتالي حافز ضعيف على الإنتاج المحلي، وبذلك لن تساهم العولمة في خلق الفرص والنتائج الإيجابية التي يدعيها أنصار العولمة والتحرير.

رابعا/ الحجة السياسية:

غالبا ما تكون الحجج السياسية للحماية أقوى من تلك الاقتصادية، فالحماية تسعى لتجنب الآثار السلبية لمنافسة الواردات، على مداخيل الأعوان الاقتصادية المحلية.

و المقصود هنا أن السياسة قد تتدخل فقط إذا كان هناك ضغط داخلي من الجماعات المحلية المؤثرة. فهناك شكل من تبادل الخدمات تقوم من خلالها مجموعة محلية لها مصالح بشراء السياسات من خلال تقديم المساهمات، و هذه المساهمات قد تأخذ شكل تأييد في الانتخابات أو شكل رشاوى مدفوعة لمتخذي القرار.

و عليه قد يكون قرار اتخاذ إجراءات حمائية قرارا سياسيا بحتا، و ذلك استجابة لمطالب مجموعة محلية تضررت فعلا بتحرير التجارة، و قد يأخذ أحد الشكلين إما شراء السياسة أو رغبة فعلية لمتخذي القرار في حماية طبقات اجتماعية متضررة من التحرير[69].

و الجدير بالذكر أن الحجة نفسها تثبت أن سياسة تحرير التجارة يمكن أن تتخذ و تطبق لنفس الظروف، فيمكن أن تسعى جماعات مدفوعة برغبتها لتحقيق مصالحها الخاصة للضغط على أصحاب القرار لرفع القيود على التجارة الخارجية،فقد أكدت مثلا دراسة كل من **Robert Baldwin** و **Christophe Magee** حول مدى تدخل رجال الأعمال في شراء السياسة التجارية فيما يتعلق بمشروعي **ALENA** و **GAAT** أكدت أن التصويت كان في صالح الاتفاقيتين بفضل ضغط و تدخل مجموعة رجال الأعمال.[70]

---

[68] هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقرا**، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص.191-192.

[69] Jose-Maria Garcia, Alvarez-coque, op.cit, p 34-35

[70] Paul Krugman et autres, op.cit, p. 270.

المطلب الثاني: آليات الحمايـة.

يعبر تدخل الدولة عبر إجراءات معينة اقتصادية أو غير اقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية عن **"سياسة تجارية"**، تعتبر تحريرية إذا كانت بهدف تقليص القيود، و تقييدية أو حمائية إذا كانت بهدف رفع القيود لتحقيق مصالح محلية محددة.

تختلف أدوات السياسة وتتنوع، و بذلك تعطي سياسة الحماية بعدا مختلفا، فهناك من يفرق بين ثلاث أنواع للحماية حسب هذه الأدوات إلى:

- الحماية الجمركية.
- الحماية غير الجمركية.
- الحماية المالية و النقدية.

كما يمكن تقسيم الأدوات نفسها إلى:

- أدوات مباشرة: حيث تفرض أساسا على الصادرات و الواردات.

- أدوات غير مباشرة: و هي تلك الأدوات التي تفرض على متغيرات اقتصادية أو اجتماعية أخرى بغض النظر عن الصادرات و الواردات و تؤثر في نهاية المطاف بطريقة غير مباشرة على هذين المتغيرين.

بينما سنقدم أدوات السياسة التجارية من خلال التمييز بين الأدوات التي تؤثر على الصادرات و تلك التي تؤثر على الواردات:

الفرع الأول: الأدوات التي تؤثر على الواردات.

تستطيع الدولة إذا أرادت حماية منتجها الوطني أو حتى حماية سوقها المحلي من الواردات، أن تقوم باتخاذ إجراءات تؤثر مباشرة على حجم السلع الأجنبية التي تدخل سوقها، وتختلف هذه الأدوات و تتنوع حسب ما تصل إليه قدرة و رغبة الدولة المعنية و لكنها عموما تتلخص في الأدوات التالية:

أولا/الرسوم الجمركية:

هي ضريبة يتم فرضها على بضاعة ما عند عبورها للحدود الدولية، و تعتبر الرسوم المفروضة على الواردات، أكثر انتشارا و استخداما و منطقية، مع ذلك توجد بعض التشريعات التي تفرض رسوما على الصادرات، إما لرفع السعر الدولي لمنتجاتها، و إما لضمان إيرادات عامة هامة.[71]

و يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الرسوم الجمركية:[72]

- رسوم قيمية **les tarifs ad valorem**: تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
- رسوم محددة **les tarifs spécifiques**: تفرض كمبلغ على كل نوع من السلع.

قد يبدو أن الرسوم القيمية أكثر عدالة من غيرها، فهي تفرق بين درجات جودة السلع، فكلما زادت جودة السلعة، زادت قيمة مبلغ الرسم المفروض عليها، في حين أن الرسوم المحددة(أو النوعية) مبلغ ثابت للنوع الواحد للسلعة، كما أن الرسوم القيمية توفر مستوى ثابت من الحماية للصناعة المحلية في أوقات التضخم أكثر مما توفر الرسوم المحددة، ففي ظل ارتفاع الأسعار العالمية كانت الرسوم المحددة لا تقدم الحصيلة الكبيرة للجمارك عكس الرسوم القيمية التي تزيد حصيلتها كلما زاد سعر السلعة و لا تحتاج لتحقيق ذلك أن تتغير و تتجدد تشريعاتها.

و في الجانب الآخر يبدو أن تطبيق الرسوم النوعية أكثر سهولة في التطبيق فالنوعية تعني فرض مبلغ معين و محدد بمجرد التعرف على نوع السلعة، أما القيمية تضطر الجمارك لتحديد قيمتها فعلا، و التحري عما إذا كانت الوثائق المقدمة مزيفة أم صحيحة، ناهيك عن تعدد الأساليب المطبقة لتقديم السلعة (FOB أو CIF...الخ).

و في الأخير فإن تطبيق الرسوم النوعية يكون على السلع التي تكون طبيعتها معيارية **Standard**، أي طبيعتها موحدة عبر كامل **Les gammes**، و القيمية تستعمل مع السلع التي تتسم بتعدد درجات جودتها كالسيارات مثلا.[73]

ثانيا/ الحصص:les contingentement ou Quota

تعرف الحصة على أنها تحديد حجم أقصى لا يجب تجاوزه عند استيراد سلعة معينة، وعادة ما يتم تطبيق هذا النظام عن طريق تقديم الدولة لرخص الاستيراد،[74] وذلك لتحقيق هدف السياسة الاقتصادية التي حددتها، وتعتبر هذه الأداة كبديل عملي للرسوم الجمركية، فإذا أرادت السياسة تقليص حجم الواردات تستطيع أن تفرض حد

---

[71] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 92.

[72] Paul R. Krugman et autres, op.cit, p. 215-216.

[73] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 93-94

[74] Paul krugman et autre, op.cit, p.231.

أقصى للحجم المسموح استيراده من السلعة، و ذلك ما يكون في شكل نظام حصص يسمح به لكل مستورد على حدى أو بشكل عام.

كانت هذه الأداة تستخدم على نطاق واسع في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية بغرض حماية الصناعات المحلية، و انحصرت بشدة في الوقت الراهن، في ظل تزايد الاتجاه نحو التحرير و الانضمام للـ OMC التي لا تسمح على الإطلاق بهذه الممارسات.

و مع ذلك يتم معاملة القطاع الزراعي بطريقة مختلفة و هو محل نقاش و مفاوضات دامت سنوات منذ 2001 إلى يومنا هذا، فالاتحاد الأوربي يقوم بفرض حصص على الواردات من السلع الزراعية، و يقوم بتقديم الدعم للصادرات منها.

كما طبقت اليابان في نفس الاتجاه حصص الواردات على المنتجات الغذائية، مما أثار تحفظ المزارعين الأمريكيين الذين ضغطوا على حكومتهم، فقامت بدورها بالرد على اليابان بفرض حصص على الواردات من منتجات اليابان.[75] كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد نظام حصص فيما يخص استيراد الأجبان على سبيل المثال. حيث يرخص لمؤسسات تجارية معينة ومحددة استيراد كميات معينة ومحددة من الأجبان.[76]

و تفرض OMC كما جاء في جولة أورغواي على الدول أن توضح مكافئ التقييد الكمي بالرسوم الجمركية فالاتحاد الأوروبي مثلا يفرض نظام الحصص على مشتقات الألبان ما يكافئ رسوما جمركية تقدر بـ187 بالمائة و 152 بالمائة بالنسبة للسكر، أما في الو.م.أ فتقدر النسبة بـ93 و 92 بالمائة على التوالي، و في اليابان:326 بالمائة للألبان و 152 بالمائة بالنسبة للقمح.[77]

و قد يأخذ نظام الحصص أحد الشكلين:

- ✓ **الشكل العادي:** أن تفرض السياسة حد أقصى لا يمكن تجاوزه في استيراد سلعة ما.
- ✓ **حصة الرسوم الجمركية:**[78] أن يتم فرض رسم جمركي قدره (0) حتى حد معين من الواردات، و بوصول الواردات إلى حجم أقصى معين يتم فرض رسم جمركي عليها.

كما يمكن أن تقدم بأحد الشكلين:[79]

---

[75] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 132.

[76] Paul krugman et autres, op.cit, p.231.

[77] Richard E. Caves et autres, op.cit, p.281.

[78] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 132.

✓ **مجانا:** أي تقدم للمستوردين وفق إجراءات و معايير إدارية فقط.

✓ **تباع مباشرة أو عبر مزاد علني.**

ثالثا/ القيود الطوعية على الصادرات: les restrictions volontaires à l'exportation (RVE)

اتفاقية التقييد الطوعي هي وعد تقدمه حكومة دولة (أ) إلى حكومة الدولة (ب) بتقييد حجم صادراتها (صادرات الدولة(أ) إلى (ب)) من سلعة معينة خلال مدة زمنية معينة.[80]

و لقد لجأت الدول لاستخدام هذه الاتفاقيات للحيلولة على شروط OMC التي لا تسمح بنظام الحصص. فإذا كانت دولة ما متضررة من زيادة لحجم وارداتها من صناعة منافسة لدولة أخرى، تستطيع اللجوء إلى مفاوضات معها بغية إقناعها بمدى الأضرار المتعرضة لها، طالبة منها أن تقيد طوعيا حجم صادراتها من هذه السلعة، و يمكن وضع كلمة طوعا بين قوسين لأن رفض الدولة لتقييد صادراتها قد يقابله تطبيق سياسة أكثر تقييدا و بذلك يرافق دائما طلب التقييد تهديدا ضمنيا.[81]

تتميز هذه الآلية عن نظام الحصص في:[82]

✓ أنها تميز بين الدول المصدرة، لأنها تستعمل مع الدول التي تم معها التفاوض بهذا الشأن.

✓ عكس نظام الحصص الذي تباع فيه تراخيص الاستيراد للمستوردين المحليين و بالتالي تدفع الفاتورة محليا في نظام القيود الطوعية سوف تتحمل الدولة المصدرة هذه التكاليف، حيث عادة تفرض هذه الأخيرة على مصدريها شراء تراخيص التصدير، و بذلك فالنتيجة عكس تماما ما نجده في نظام الحصص.

✓ تكون المفاوضات على مجموعة واسعة من السلع، و بذلك يكون هناك مجال للمصدرين للتفاوض بشأن أي المجموعات السلعية التي سيطبق بشأنها التقييد الطوعي.

تستخدم هذه الآلية على نطاق واسع جدا، فهي تغطي حوالي 10% من التجارة العالمية و أكثر السلع المعنية بهذه الاتفاقية: الصلب و مشتقاته، النسيج و السلع الزراعية و المنتجات الغذائية و الالكترونيات و الماكينات. و أكثر

---

[79] José María Caballero and others, **Instruments of Protection and their Economic Impact,** MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS ON AGRICULTURE : A RESOURCE MANUAL, FAO Training Series - Part. I, p 03.

[80] Richard E. Caves et autres, op.cit, p.281.

[81] Maurice Durousset, **la mondialisation et l'économie**, HISTEGE, ellipses, 2e édition, Paris, 2005, p. 129.

[82] Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, **Commerce international: théories et applications**, Edition: 2, De Boeck Université, 1997, p.426.

الدول التي تمارس هذا الصنف من الحماية هي الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي، ضد مجموعة من الدول على رأسها: اليابان، كوريا، تايوان[83].

و قد تكون هذه الاتفاقيات مع مجموعة من الدول المتميزة في تلك الصناعات، كما قد تكون مع دولة بعينها و قد ترد الدولة بالمعاملة بالمثل كما قد لا تفعل، و ذلك حسب ما تحدده من أهداف لسياستها التجارية. ففي سنة 1981 طلبت الو.م.أ من اليابان بالحد من صادراتها من السيارات إلى أمريكا(كانت اليابان تسيطر على حوالي 30% من السوق الأمريكية للسيارات[84])، مما أدرى إلى ارتفاع أسعار السيارات المستوردة و أجبر المستهلكين الأمريكيين على شراء السيارات الأمريكية بسبب السعر، رغم شعورهم بأنها لا تعود عليهم بالمنفعة نفسها التي يحققونها من السيارات اليابانية، و بينما قبلت اليابان بهذا الطلب فإنها لم تقبل بالطلب نفسه في نطاق آخر، و هو طلب الو.م.أ من اليابان بتحديد حصص وارداتها من لحوم البقر مثلا، لأنها لم ترغب في أن يضطر اليابانيون لشراء هذه السلع بأسعار جد مرتفعة عوضا عن شرائها بأسعار أمريكية مناسبة.[85] و في الوقت الذي كانت فيه صادرات اليابان من السيارات للو.م.أ عرضة للقيود الكمية، استثنت من الإجراء : السيارات الأوربية.[86]

كما قام الاتحاد الأوربي في التسعينيات بالحد من وارداته من السيارات اليابانية في إطار قيود طوعية على صادرات السيارات اليابانية إلى الاتحاد.[87]

يبدو واضحا أن الدولة لا تسعى لهذه الاتفاقيات إلا مع الدول التي تشكل منتجاتها مصدر خوف محلي من المنافسة، فلقد كانت الصناعة اليابانية بمثابة الشبح بالنسبة لأمريكا و الدول الأوروبية. و مع ذلك فالأمثلة توضح أنه ليس السبب الوحيد لإقامة اتفاقية تقييد مع دولة و عدم إقامتها مع دولة أخرى قد تكون أكثر شراسة. فهذا يفسر من خلال إجابة السؤال: " على من تستطيع الفوز؟!" و هذا ما يسمى بالقوة التفاوضية.

رابعا/ الاتفاقيات السلعية الدولية:

تحدث هذه الاتفاقيات في حالة السلع الإستراتيجية التي يعتمد عليها اقتصاد دولة أو دول معينة إذا تخوفت هذه الدول من عدم استجابة المستهلكين أو المنتجين للتغيرات المفاجئة في أحد متغيرات السوق، مما يؤثر على أسعارها بشكل سلبي، و بالتالي يهدد استقرار اقتصاد تلك الدول.

---

[83] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 138-139.

[84] Maurice Durousset, op.cit, p.128.

[85] Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, op.cit, p.253.

[86] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.139.

[87] المرجع نفسه، ص.139.

تأخذ هذه الاتفاقيات أحد ثلاث أشكال:

- ✓ التقييد المنظم للصادرات: اتفاقية بين الدول المنتجة للسلعة بأن تحدد حجم المطروح في الأسواق الدولية من تلك السلعة، كمثال على ذلك اتفاق الكاكاو عام 1993.
- ✓ المخزون الاحتياطي: و يتم من خلال وضع سعر أدنى وسعر أقصى للسلعة من خلال بيعها و شراءها في الأسواق الدولية.
- ✓ العقود متعددة الأطراف: تلتزم بمقتضاها الدول المنتجة للسلعة بطرح الكمية اللازمة في الأسواق للحفاظ على حد أدنى وحد أقصى محدد سلفا للسعر، ومن ناحية أخرى تلتزم الدول المستهلكة لتلك السلعة بشراء الكمية الزائدة في الأسواق، للحفاظ على الحد الأدنى من السعر المتفق عليه سلفا.[88]

خامسا/ اتحادات المنتجين الدولية:

تتمثل هذه الاتحادات في تجمع مجموعة من المؤسسات و منظمات الأعمال التي تعمل في نفس المجال من أجل تحقيق مصالح خاصة بالمنتجين أنفسهم، و تمثل هذه الاتحادات أحد أخطر أشكال الاحتكار العالمي مع أنه قد يبرز تحقيق مصالح إستراتيجية لدول و ليس فقط أفراد. وأهم مثال يمكننا إبرازه هنا هو OPEP و مدى قدرته على تحديد الأسعار[89].

سادسا/ميكانيزم المحتوى المحلي mécanisme de contenu local أو "قاعدة المنشأ":

تتضمن هذه الآلية قيام الدولة المستوردة بتحفيز قيام صناعة محلية، حيث قد تشترط هذه الدولة حتى تباع سيارات مثلا في سوقها المحلي أن تكون قد مرت بإحدى مراحل إنتاجها محليا: كمرحلة التجميع مثلا. مما يضطر المنتجين الأجانب– المصدرين– أن يقوموا بافتتاح فروع لهم أو منح وكالات تجميع داخل هذه الدولة.

و نجد تطبيقا لهذه القاعدة خاصة في مناطق التجارة الحرة، حيث يشترط لتشتمل سلعة ما على مزايا المنطقة أن تحقق قاعدة المنشأ، وهي أن يكون على الأقل 50 بالمائة أو الثلثين من القيمة المضافة للسلع منتجا داخل تلك الدولة أو إحدى الدول المنظمة للمنطقة.[90]

سابعا/الإغراق: le dumping

---

[88] المرجع نفسه، ص. 141-143

[89] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص. 146

[90] Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, op.cit, p.427.

يعرف الإغراق على أنه بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر أقل من سعر التكلفة، و قد يأخذ أحد الشكلين:

- الإغراق الذي تمارسه الشركات الخاصة.

- الإغراق الناتج عن دعم الدولة للمصدرين.

و فيما يتعلق بالشكل الأول يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع:[91]

- ✓ الإغراق الافتراسي: و يكون عندما تقوم مؤسسة ما ببيع منتجاتها من دولة أخرى بأسعار منخفضة بغية القضاء على المنافسين و السيطرة على سوق تلك السلعة، لتقوم فيما بعد برفع الأسعار كسلوك احتكاري بحت.
- ✓ الإغراق المستمر أو المضاعف: و يحدث عندما يكون المنتج أصلا يتميز بالحماية من منافسة الواردات محليا و بالتالي يتمتع بوضع احتكاري محلي، و يرغب في الحصول على حصة من سوق أجنبية، فيقوم بتخفيض السعر في الدولة المستوردة، و يغطي هذا الانخفاض بالسعر المحلي المرتفع.
- ✓ إغراق المدخلات المنفصل: و هو أن تباع السلعة بسعر منخفض بسبب اعتمادها على مداخلات إنتاج بيعت أصلا بالإغراق.

ثامنا/آليات الربط Le Mécanisme de liaison :

تستعمل هذه الآلية عندما يتم ربط آلية من آليات الحماية بآلية أخرى لتحقيق أغراض معينة، فعلى سبيل المثال عندما تقوم دولة ما بتدعيم الصادرات بالأموال التي قامت بجمعها من الرسوم المفروضة على الواردات أو كأن تقوم الدولة بإجبار المستورد الذي منحته رخصة استيراد على أن يقوم بشراء حجم معين من السلع المنتجة محليا.....الخ[92]

و الواضح من هذه الآلية أنها تستعمل آليات حمائية سابقة الذكر، و لكن فكرة الربط في حد ذاتها تعتبر تقنية حمائية قائمة بذاتها.

تاسعا/ أدوات أخرى:

[91] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.150-152.

[92] Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, op.cit, p.427.

تعتبر الأدوات الجمركية أدوات جد واضحة و تحاربها الآن جل أشكال الشراكة و الانفتاح التجاري كذلك الأمر بالنسبة للقيود غير الجمركية.

وتعتبر اليابان أكثر الدول التي تمارس السياسة الحمائية و تعطينا دروسا في ذلك، فهي أصعب الأسواق العالمية دخولا إليها، و لا يعود الأمر إلى الرسوم الجمركية فهي تعد من بين أكثر الدول التي يعد متوسط الرسوم الجمركية فيها منخفضا، و لا يعود الأمر أيضا إلى القيود غير الجمركية لأن تقرير البنك العالمي في نهاية القرن العشرين أكد على أن هذه القيود في اليابان ليست مطبقة بشكل أكبر مما هي عليه في الدول المتقدمة الأخرى و لكن التفسير الذي يقدمه الاقتصاديون لتفسير صعوبة الدخول إلى السوق الياباني هو الخصائص الثقافية اليابانية: اللغة، تعقد الإجراءات الإدارية، السلوك الجد وطني للمستهلكين، كذلك دور الsogoshoshas الذي يعطي حق رفض توزيع السلع إذا كانت تنافس منتجا صنع محليا.[93]

وبذلك فقد وجدنا نوعا ثالثا من أدوات الحماية التجارية ليس مرتبطا بالسياسة التجارية نفسها و لكنه مرتبط بالشعوب و المستهلكين تحديدا و مدى إدراكهم لأبعاد ونتائج استهلاكهم للسلع الأجنبية وتفضيلها عن السلع المنتجة محليا.

الفرع الثاني: الآليات المؤثرة على الصادرات.

إن الآليات سابقة الذكر قد تؤثر بطريقة غير مباشرة على الصادرات رغم أنها قد تكون موجهة للواردات بصفة مباشرة، و مع ذلك فحتى الآليات التي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة على الصادرات ليست مختلفة عن تلك التي ذكرناها فيما يتعلق بالواردات:

أولا/الرسوم على الصادرات:

غالبا ما تكون الدول التي فرض هذه الرسوم على صادراتها هي دول نامية تعتمد على صادراتها من المواد الأولية الإستراتيجية، و كأمثلة على ذلك الرسوم المفروضة على الصادرات النفطية أو صادرات البن و الكاكاو و ذلك سعيا من الدولة المعنية لاستغلال وضعيتها الاحتكارية في السوق العالمية لتمويل الميزانية العامة.[94]

[93] Maurice Durousset, op.cit, p.127.
[94] Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, op.cit, p.428

ثانيا/نظام الحصص و رخص التصدير:

قد تقوم دولة ما بفرض حد أقصى معين لتصدير سلع معينة أو اشتراط منح تراخيص معينة لمصدرين معينين لتصدير سلعة أو مجموعة من السلع، قد يبدو الأمر مبررا بالنسبة للواردات و لا يبدو للوهلة الأولى مبررا بالنسبة للصادرات، و لكن هذه الآلية لا تستعمل إلا في حالات جد خاصة، مثلا: تجنب حدوث مشاكل بيئية إذا كانت السلع المصدرة تستعمل موارد طبيعية تؤول إلى الزوال أو الانقراض، أو كان استخراجها أو استخدامها يؤدي إلى التصحر، هذا من جهة، و من جهة أخرى قد تطبق هذه الآلية بغرض اقتصادي بحت إذا كانت السلع المعنية سلعا وسيطة أو نصف مصنعة و أرادت الدولة أن تدخل في إنتاج سلع محلية أخرى أو لجعل الأسعار المحلية أقل من المستوى الدولي لأسعار السلع نفسها إذا تعلق الأمر بالسلع الضرورية[95] و ذلك من خلال إضافة ما كان من الممكن أن يصدر إلى إجمالي المعروض محليا، مما سيدفع بالأسعار المحلية إلى الانخفاض.

ثالثا/ دعم الصادرات:

قد تتدخل الدولة لتشجيع منتجيها على التصدير، و قد يكون ذلك إما بصورة مباشرة:أي بتقديم المبالغ المالية للشركات و المنتجين الذين يقومون بشحن بضائعهم لبيعها في الخارج،[96] كما قد تكون غير مباشرة: من خلال الإعفاء أو تخفيض الضرائب، أسعار فائدة تفضيلية....الخ[97]

و قد تأخذ أيضا أحد الشكلين:[98]

- ✓ إما قيمية : كنسبة من قيمة السلع المصدرة.
- ✓ و إما نوعية: كمبالغ مقدمة لدعم تصدير نوع معين من السلع.

و الجدير بالذكر أن قطبي الاقتصاد العالمي تشتعل بينهما حروب الدعم و بشدة، قبل الغات و بعدها – قبل OMC و بعدها– فهناك مثلا معركة شديدة بين منتجين كبيريْن للطائرات وهما: Boeing الأمريكية Airbus الأوروبية، حيث تتهم كل واحدة الأخرى بأنها تتلقى دعما بالملايير من دولتها، و مع ذلك فيبقى الدعم الصريح الذي تتلقاه الصناعات الهامة كصناعة الطائرات يتم من خلال تقديم القروض بأسعار فائدة مخفضة تمنحها

---

[95] op.cit, p.42 8.

[96] José María Caballero and others, **Instruments of Protection and their Economic Impact**, op.cit, , p 04

[97] Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, op.cit, p.42 8.

[98] José María Caballero and others, **Instruments of Protection and their Economic Impact**, op.cit, , p 04

جهات متخصصة في الحكومة، حيث تتكفل بدفع الفرق بين سعر الفائدة السوقي و سعر الفائدة على القروض المقدمة لهذه الصناعات الإستراتيجية.[99]

المطلب الثالث: تحليل آثار أدوات السياسة الحمائية.

قد تبدو أدوات السياسة التجارية متشابهة من حيث الهدف، و يمكن أن تكون بدائل لبعضها البعض و لكن هذا الاستنتاج بعيد عن الصحة، لأنه و إن بدت آليتين من شأنهما أن يقلصا من الواردات فقد تكون لإحداها الأثر الأقوى، أو الأكثر تأثيرا على متغيرات اقتصادية أخرى.

و هذا ما سنحاول دراسته هنا: تأثير آليات الحماية، و الفروقات بين أهم الآليات المستخدمة في تطبيق السياسة التجارية.

الفرع الأول: تأثير الرسوم الجمركية.

من المنطقي أن تنقسم آثار أدوات السياسة الحمائية بين مؤيد و مناصر، فالآثار السلبية يقدمها أنصار التحرير و الآثار الإيجابية يقدمها أنصار الحماية، و مع ذلك سنحاول تقديم أهم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، التي قدمها الاقتصاديون لمعظم الأدوات التجارية السابق توضيحها، و سنأخذ التحليل من بعدين: بياني و تحليلي وما يتفق عليه الاقتصاديون أن فرض الرسوم الجمركية له آثار مختلفة في الدول الصغيرة، عنه في الدول الكبيرة، و هذا مرتبط بقدرة اقتصاد الدولة على التأثير على الاقتصاد العالمي، سواء من خلال قدرتها على التصدير، أو حجم طلبها على الواردات.

- **حالة الدولة الصغيرة:**

لنفترض سوق البن في بلجيكا مثلا في ظل عدم وجود التجارة، فإن السعر التوازني *p هو 70 دولار للطن، فإذا كان السعر العالمي للبن Pm هو 50 دولار للطن، فإن الطلب المحلي يكون أعلى من العرض المحلي بمقدار (a b) و هو حجم الواردات من البن التي تلبي فائض الطلب.

---

[99] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.154.

الشكل البياني(1–3): تأثير رسم جمركي على سوق سلعة معينة في دولة صغيرة.

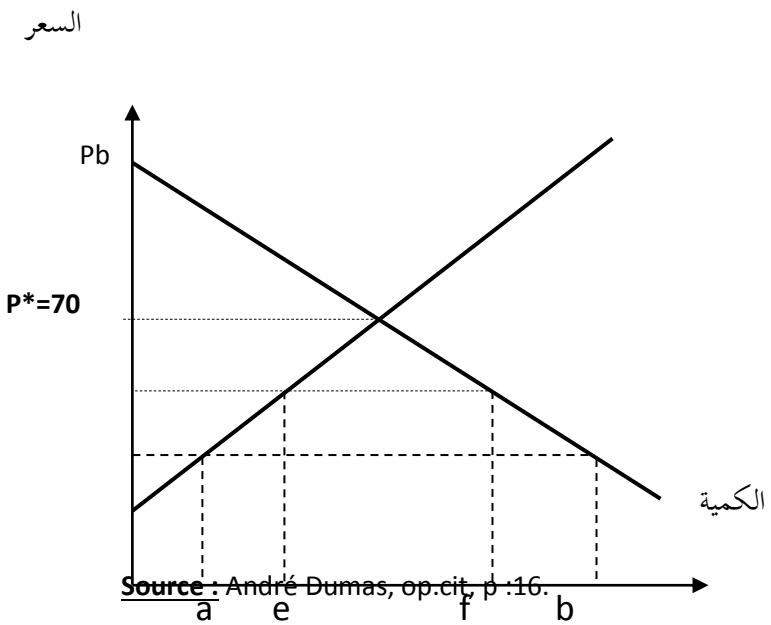

Source : André Dumas, op.cit, p :16.

و لأن بلجيكا دولة صغيرة و لا تستطيع التأثير على السوق العالمي لا سعرا و لا كمية، فإن فرض رسم جمركي يقدر بـ 10 دولار للطن على الواردات من البن سترفع أسعاره المحلية Pd إلى 60 دولار للطن، في حين يبقى سعره العالمي بدون تغيير، و بسبب ارتفاع السعر إلى 60 دولار للطن، تنخفض الواردات إلى (c d) بدلا من (a b)، و هنا نلاحظ نتيجة كون البلد صغيرا، حيث انخفاض الطلب على البن المستورد لا يدفع منتجيه لخفض أسعاره، بل سيدفع المستهلكين إلى تخفيض استهلاكهم عند مستوى معين من الأسعار.

و بينما دفعت الدولة ككل للخارج 50 دولار للطن،كثمن لوارداتها فإن حصيلة الرسوم الجمركية التي جمعتها و هي 10 دولار للطن قد دفعها بالكامل المستهلك المحلي في شكل أسعار أعلى.[100]

- **حالة الدولة الكبيرة:**

نحاول باستخدام الشكل البياني(**1–5**) أن نوضح الفرق بين تأثير فرض دولة صغيرة لرسوم جمركية على وارداتها و بين فرض دولة كبيرة لهذه الرسوم، ففي حالة الدولة الكبيرة و لتكن أمريكا كمستورد للبن، قامت بفرض رسم جمركي يقدر بـ 10 دولار للطن، مما أدى بارتفاع الأسعار المحلية إلى 60 دولار للطن مما يدفع بالمستهلكين بأمريكا إلى خفض استهلاكهم، و هنا و لأن أمريكا دولة كبيرة تؤثر على الاستهلاك العالمي للبن سيقوم المنتجون البرازيليون بخفض أسعارهم ليحافظوا على حجم الاستهلاك، و ليكن الانخفاض من 50 دولار إلى 45 دولار مثلا، و بإضافة قيمة الرسوم الجمركية يصبح السعر المحلي للبن في أمريكا 55 دولار بدلا من 60 دولار للطن قبل تخفيض السعر العالمي.

---

[100] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.97.

الشكل(1–4): تأثير رسم جمركي على سوق سلعة معينة في دولة كبيرة.

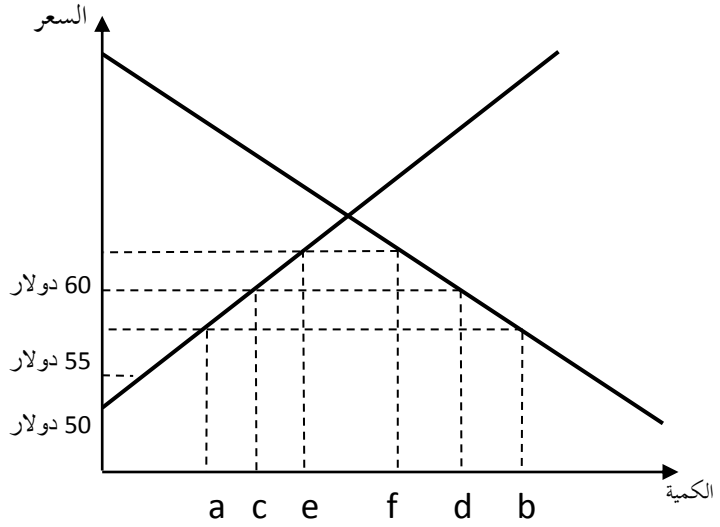

المصدر: موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.98.

و بذلك يستطيع المستهلكون الأمريكيون أن يستوردوا كمية من البن تقدر بـ (c d) عن سعر 55 دولار بينما في بلجيكا بعد فرض الرسم تقدر الواردات بـ(e f).

و بذلك تكون الدولة عموما دفعت 45 دولار للطن، بينما اشتراه المستهلكون بـ55 دولار للطن، و هذا يعني أن المستهلكين تحملوا 5 دولار من الرسم الجمركي بينما تحمل 5 دولار المتبقية المنتجون البرازيليون.

و بذلك يكون المستهلك المحلي قد دفع نصف الرسوم الجمركية فقط، الدولة كسبت مقدار الرسم المفروض مضروب في الكمية المستوردة أما نصف الرسوم المتبقية فيتحملها المنتج المصدر.[101]

و يمكن أن نلخص آثار الرسوم الجمركية حسب التحليل السابق:[102]

– الأسعار: تتأثر أسعار البن العالمية أو المحلية داخل الدولة المستوردة بمقدار الرسم الجمركي من جهة و بدرجة مرونة الطلب في الدولة المستوردة من جهة ثانية و بمرونة العرض في الدولة المصدرة من جهة ثالثة، فقد لا ترتفع الأسعار كثيرا بسبب فرض رسوم جمركية لأن المرونة للعرض و الطلب في الدولة المصدرة ضعيفة، و مرتفعة في الدولة المستوردة، وهذا ينتج عن كون الدولة صغيرة أو كبيرة كما سبق و أوضحنا.

[101] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.98-99.

[102] François Gauthier, op.cit, p. 155-159.

سوف ترتفع الأسعار بمقدار السعر العالمي زائد مقدار الرسم الجمركي، و ذلك لأن الطلب الكندي حسب الفرضية ليس ذو أهمية كبيرة مقارنة بالطلب العالمي على الحديد والصلب.

– **الأثر على الاستهلاك**:سوف ينخفض الطلب المحلي على البن بسبب ارتفاع الأسعار، ويرتبط مقدار الانخفاض بمقدار الرسم الجمركي المفروض و بدرجة مرونة الطلب المحلي.

– **الأثر على الإنتاج المحلي**:بسبب ارتفاع الأسعار المحلية و حسب ما يقدمه المنحنى السابق فإن المنتجين المحليين سوف يرفعون من حجم إنتاجهم، و يرتبط حجم هذه الزيادة بدرجة مرونة العرض المحلي للبن. و بذلك سوف يرتفع فائض المنتج بسبب زيادة حجم الإنتاج وزيادة الأسعار معا.

– **الأثر على الواردات**:بسبب زيادة الأسعار و تراجع الاستهلاك المحلي و زيادة الإنتاج المحلي تراجع حجم الواردات من البن، و يرتبط مقدار هذا التراجع بدرجة مرونة العرض و مرونة الطلب و كذا مقدار الرسم الجمركي نفسه.

– **الأثر على ميزان المدفوعات**:يسجل على مستوى الحساب الجاري من ميزان المدفوعات عمليات تجارة السلع و الخدمات، وفيما يتعلق بتأثير الرسوم الجمركية على هذا الجانب فهي غير محددة تماما، فالأثر المبدئي يتمثل في تحقيق فائض نتيجة تراجع حجم الواردات، و لكن قد يرافق فرض الدولة لرسم جمركي معاملة بالمثل لصادراتها مما يؤدي إلى تراجع حجم الصادرات، و من ثمة قد يبقى رصيد الميزان كما هو، كما قد يسجل عجزا أو فائضا، لذلك يبقى الأثر على ميزان المدفوعات مرتبطا بمدى استجابة السياسة التجارية للمستوردين من هذه الدولة.

وبذلك فإن الدولتين تتشابهان من حيث اتجاه الآثار و لكن الفرق يكمن في حجم التأثير نفسه كما سبق و أوضحنا، و الفرق الأساسي هو أنه في الدولة الكبيرة لن يرتفع السعر المحلي للسلعة المستوردة بكامل قيمة الرسم الجمركي.

و نسجل بعد هذا التحليل الملاحظتين التاليتين:

1– إذا كان أثر فرض رسم جمركي يختلف بحسب وضعية الدولة فينبغي التأكيد على أن الإجراء المتخذ من قبل دولة ما لا ينبغي تقليده في دولة أخرى، فقد تظهر آثار سلبية لإجراء قد يكون خلق آثارا إيجابية في دولة أخرى.

ولكن إذا أظهر التحليل أن الدول الكبرى تحقق آثارا إيجابية أكثر عند فرضها للرسوم الجمركية ومع ذلك هي تسعى لإزالتها تدريجيا هل يعني هذا أن على الدول النامية —التي أظهرها التحليل السابق كمتضرر أكثر من الرسوم– عدم التشبث بسياسة تضرها أكثر مما تنفعها؟

2- قد تكون الآثار مختلفة إذا أخذنا بعين الاعتبار نوعية السلع المستوردة، فإذا افترضنا أن السلعة المستوردة و التي فرض عليها رسم جمركي t هي سلعة ضرورية و لا غنى عنها، سيحافظ المستهلكون المحليون على حجم استهلاكهم مهما كانت الأسعار، في هذه الحالة قد يدفع هذا السلوك إلى زيادة الأسعار أكثر من مقدار الرسم الجمركي و السبب في ذلك الرسم الجمركي.

كما قد تكون الدولة المستوردة دولة صغيرة تستورد سلعة كمالية أو غير ضرورية، في هذه الحالة قد يؤدي الانخفاض الكبير في استيراد هذه السلعة إلى التأثير على المصدرين لتخفيض أسعارهم الأصلية أي تخفيض هوامش أرباحهم، و من المنطقي أن لا يكون التخفيض بالمقدار نفسه الذي ستنخفض به الأسعار في حالة الدولة الكبيرة.

الفرع الثاني: تأثير نظام الحصص.

لنفترض أن دولة ما تخشى من فقدان سوقها جراء منافسة قوية من الواردات، فقامت بتحديد حد أقصى لما يستطيع المستوردون شراءه من تلك السلعة من الخارج، و بهذا سيجد المصدرون فرصة لرفع أسعارهم، و بدلا من بيعها بالسعر العالمي Pm فإنهم سوف يبيعونها بمقدار أكبر Pc، وهذا يعكس عدم قدرة المستهلكين المحليين للوصول إلى أي كميات من السلعة من السوق العالمي.[103]

[103] François Gauthier ,op.cit, p.162.

الشكل البياني(1-5):تأثير نظام حصص الواردات.

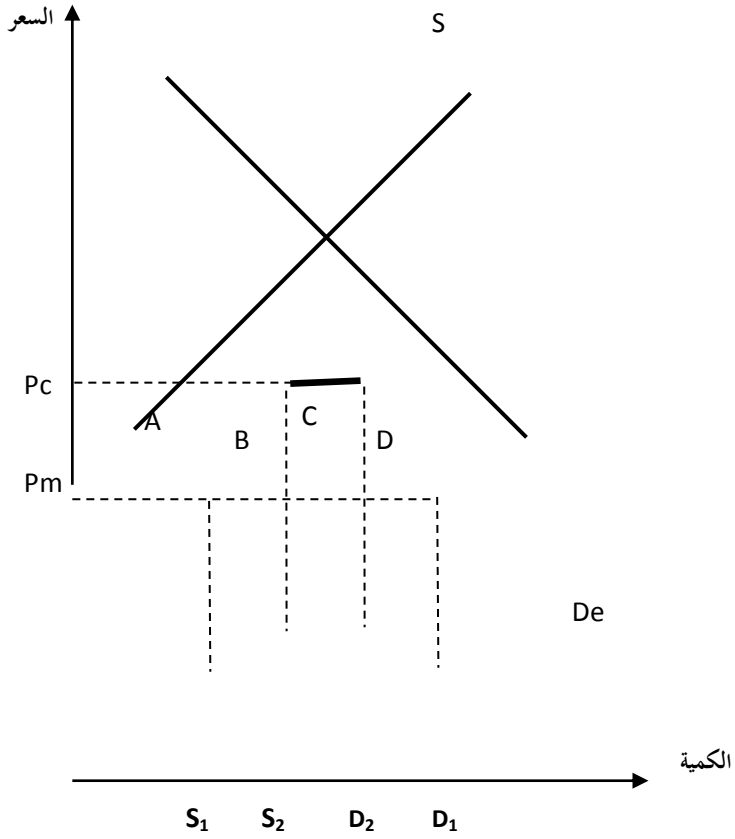

Source: Paul krugman et autre, op.cit, p.233.

يوضح الشكل البياني أنه عند السعر Pm العرض المحلي من السلعة يقدر بـ S_1 بينما الطلب المحلي يقدر بـD1 والفرق يتم تغطيته عن طريق الواردات والمقدرة بالحجم S_1D_1 إذا قررت الدولة تقليل حجم وارداتها إلى S_2D_2 فإن السعر سوف يرتفع إلى Pc ويرتفع حجم مبيعات المنتجين المحليين، حيث تزيد الكميات المنتجة إلى S_2 السعر يرتفع إلى Pc، ويقدر مكسب المنتج المحلي إذا بالمساحة A بينما يقوم المصدر الأجنبي ببيع كميات أقل-حجم الحصة- ولكن بأسعار أعلى، ويتعرض المستهلكون لخسارة صافية نتيجة حصولهم على السلعة بأسعار أعلى من السابق.

و بالمثل تؤثر سياسة التقييد الطوعي للصادرات، فهي بطريقة أخرى سياسة لتقييد واردات دولة ما من دولة أخرى و لكن من خلال قيام الدولة المصدرة بتحديد صادراتها و ليس العكس، فبذلك يكون الأثر تقريبا نفسه ما عدا ما يتعلق بالإيرادات الحكومية، فبينما يمكن لنظام الحصص أن يدر عوائد للحكومة التي قامت بتطبيقه إذا أرادت ذلك، لا تستطيع أبدا سياسة التقييد الطوعي أن تدر أموالا مباشرة للحكومة لأنها لا تقوم ببيع حصة أو رخصة و لكنها طلبت من الدولة المصدرة القيام بالحد من صادراتها، فقد تقوم الدولة المصدرة ببيع رخص تصدير لمنتجيها و هي من ستحصل هذه الإيرادات إن أرادت.

الفرع الثالث: تأثير سياسة الدعم.

قد يأخذ دعم دولة ما لصادراتها عدة أشكال: تقديم مبالغ مالية على كل وحدة إنتاج موجهة للتصدير منح قروض بأسعار فائدة مخفضة، تخفيض الضرائب المفروضة على المنتجين....الخ.

كما قد يكون الدعم موجها للإنتاج الموجه للتصدير فقط، أو للإنتاج المحلي في قطاع معين سواء موجه للتصدير أو للتسويق المحلي.

أولا/تأثير دعم الإنتاج المحلي لرفع قدرته على منافسة الواردات:

يقدم الشكل البياني التالي توضيحا لتأثير تقديم الدولة لمبلغ مالي معين للمنتجين المحليين:

الشكل البياني(1-6): تأثير سياسة دعم الإنتاج المحلي ضد الواردات

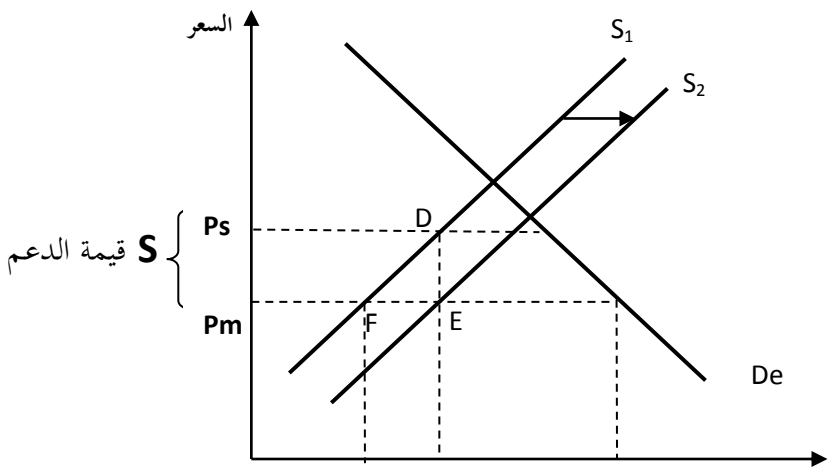

Source : André Dumas, op.cit, p :29.

فإذا افترضنا أن السعر المحلي لسلعة ما و لتكن البن هو Ps أما السعر العالمي للبن هو Pm ، وعند هذا السعر لا يستطيع المنتجون المحليون أن ينتجوا إلا الكمية OA، بينما يقدر الطلب المحلي على البن بOB، و بهذا يقدر حجم الواردات التي يمكنها أن تسد هذا العجز في العرض(أو الفائض في الطلب)، و تقدر الواردات في هذه الحالة بAB.

في حال أرادت الدولة أن تخفض من حجم اعتمادها على الواردات و جعل الإنتاج المحلي قادرا على امتصاص فائض الطلب المحلي تستطيع أن تقدم دعما للمنتجين المحليين بقدر بالفرق بين السعر Pm و Ps و ليكن s.

عندما تمنح الدولة للمنتجين المحليين دعما يقدر بs يستطيعون إنتاج الكمية OC و يبيعونها بالسعر Pm و كأنهم باعوها بالسعر Ps، و هذا ما يعكس انسحاب منحنى العرض من S_1 إلى S_2.

و بذلك بدلا من أن تستورد الدولة مقدارAB سوف تتراجع وارداتها إلى CB، وهذا بفضل تقديمها للدعم للمنتجين، و منحهم ميزة تنافسية سعرية.

ثانيا/ دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير:

يختلف التحليل و الآثار إذا قدمت الدولة الدعم للإنتاج الموجه للتصدير عما إذا قدمته للإنتاج الذي سيباع محليا.

الشكل البياني(1-7): تأثير دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير.

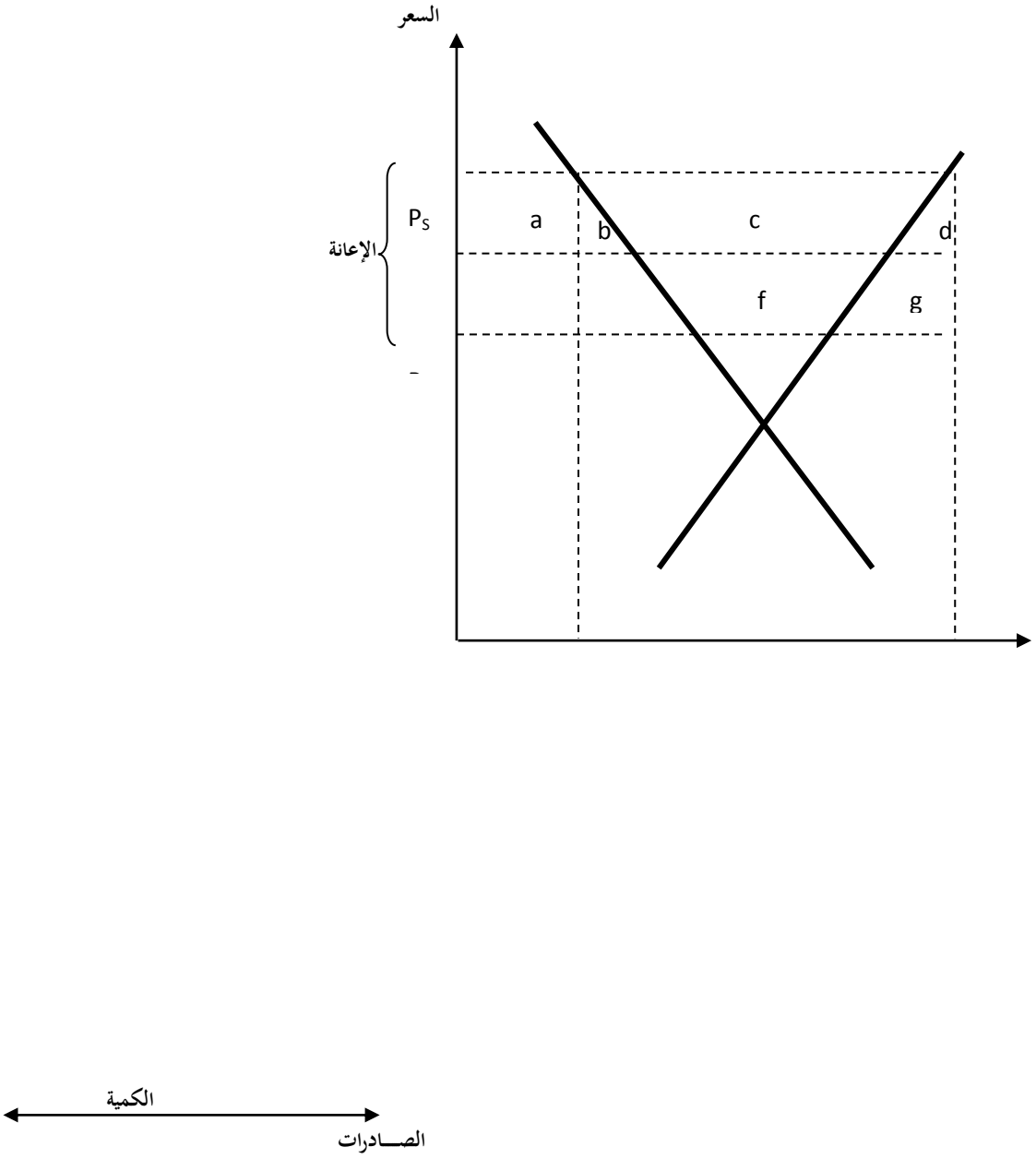

Source :Paul Krugman et autres, op.cit, p :

فإذا افترضنا كما يوضح الشكل(ب) أن السعر العالمي للبن هو **Pw** و أن سعره الداخلي في الدولة المعنية هو **Ps** فإن العرض المحلي يفوق كثيرا الطلب المحلي و الفائض هو مقدار البن المرغوب في تصديره، و لكن بسبب

أن سعره أعلى من السعر العالمي، و بفرض أن المنتجين لا يرغبون أو لا يستطيعون تخفيض أسعارهم فإن سلعتهم لا تملك ميزة تنافسية سعرية لتكون مرغوبة في السوق العالمي.

تستطيع الدولة هنا أيضا أن تتدخل لتقديم دعم للمنتجين يجعلهم قادرين على بيع سلعتهم في السوق العالمي بسعر أقل أو يساوي السعر العالمي، و يكون الدعم قد غطى الفرق بين السعر المحلي و السعر العالمي الجديد.و بالتالي ساعدت الدولة مصدريها على الحصول على حصص أكبر في السوق العالمي على حساب المنتجين الآخرين غير المستفيدين من الدعم من دولهم.

و عموما يلخص الاقتصاديون آثار نوعي الدعم في النقاط التالية: [104]

- الدعم الذي مصدره اقتطاع الضرائب من شأنه أن يعيد توزيع الدخل الوطني، من دافعي الضرائب لصالح المنتجين،كما أن العبء الضريبي قد يؤدي بدافعيها لتغيير سلوكاتهم المتعلقة بالعمل، الادخار و الاستثمار.....الخ
- تكلفة الدعم سوف تؤدي إلى استخدام أموال الإيرادات العامة في دعم الصادرات الذي قد يكون على حساب نفقات عامة أخرى أكثر ضرورة و أهمية كالصحة،التعليم.....الخ
- إذا قامت الدولة – بسبب عبء الأموال التي منحتها للدعم– بالاقتراض لسبب ما فهذا من شأنه أن يرفع أسعار الفائدة و يؤثر حتى على قدرة القطاع الخاص على الاقتراض ومن ثمة الاستثمار.
- تحويل الموارد إلى الصناعات التي تستفيد من الدعم.[105]
- قد تقوم دول أخرى بالانتقام من سياسة الدولة الداعمة بحيث تقوم برفع الرسوم الجمركية لوارداتها من هذه الدول و بالتالي سوف تفقدها الميزة السعرية التي كلفتها مبالغ هامة.
- الابتعاد عن جو المنافسة الحقيقي و الذي يؤدي إلى عدم وجود فرصة للابتكار و الإبداع ...الخ

و فيما يتعلق **بالمستهلكين** فهم في الحالة الأولى مستفيدين من الدعم، الذي وفر لهم السلعة محليا بسعر أقل، و يمكن القول أن إجمالي الخسارة أو التكلفة التي تحملتها الدولة جراء هذه السياسة هو الفارق بين ما تدفعه و ما تكسبه. إذن حسب الشكل(أ) هو الفرق بين قيمة الدعم الممثلة بمساحة المستطيل: **(PsDEPm)** و بين زيادة رقم أعمال المنتجين المحليين الممثلة بمساحة **(PsDFPm)**، و الناتج هو مساحة المثلث**(DEF)**.[106]

---

[104] François Gauthier, op.cit, p.160-161.

[105] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.154.

[106] André Dumas, op.cit, p.29.

و يؤكد اقتصاديون آخرون على أن إن اختفاء الأثر السلبي على الاستهلاك لا يعني أنه غير موجود و لكنه غير محدد ليس أكثر.[107]

بينما في الحالة الثانية–الشكل(ب)– فيكون المستهلكون قد فقدوا فرصة شراء السلعة بالسعر **Ps*** و كان أفضل سعر اشتروا به السلعة هو السعر العالمي **Pw** إذا كانت مستوردة و بالسعر **Ps** إذا كانت محلية.و في هذه الحالة فخسارة المستهلكين ممثلة بالمساحة(a+b).[108]

بالإضافة إلى أثر سلبي آخر و هو الخسارة في الرفاهية التي تنتج عن تغيير ترتيب الصناعات حسب ميزتها النسبية التنافسية، فقد تكون السلع المدعمة هي الأقل تنافسية و يتم تصديرها بسبب الدعم، و بذلك ستحل محل السلع الأعلى تنافسية منها.[109]

و بهذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى أنه و في ظل فرض حرية التجارة فإن السلع التي تستحق أن توصف بأنها أعلى تنافسية في حقيقة الأمر لا تحتاج إلى الدعم، فلن تحل السلع المدعومة محلها و لكن و لأنها لن تكون من نفس النوع ستكون مكملة لبعضها البعض في بناء جهاز إنتاجي تصديري قوي.

و الجدير بالذكر أن هذا النوع من الآليات لم يعد مرحبا به على الإطلاق في الوقت الحالي تقريبا بكل أشكاله. فلقد قامت العديد من الحروب والنزاعات التجارية بسبب الدعم، و أهم مثال يمكننا تقديمه حرب الدعم التي اشتعلت بين كل من الو.م.أ و الإتحاد الأوربي عند تنافسهما لاكتساح سوق الحبوب الصيني، بدعم إنتاجهما المصدر لهذه السوق. و اندلعت حرب دعم بينهما، تضررت منها في الأخير استراليا التي تعتبر أهم مصدر للحبوب إلى الصين، حيث أن المنتجات المدعمة لها ميزة تنافسية سعرية أعلى من تلك غير المدعمة،[110] و أصبح أمام استراليا أحد الحلول: إما أن تدعم هي أيضا إنتاجها المصدر للصين حتى يستطيع الدخول في منافسة متكافئة مع الصادرات الأمريكية و الأوروبية و هذا ما سيكلفها مبالغ طائلة، أو أن تقوم بتطبيق سياسة تقييدية لوارداتها من إحدى الطرفين: و.م.أ أو الاتحاد الأوروبي ما يسمى بسياسة الانتقام و المعاملة بالمثل، أو أن تبحث عن سوق أخر تجد فيه ميزة تنافسية لمنتجاتها.

الفرع الرابع: تأثير سياسة الإغراق.

[107] François Gauthier , op.cit, p. 161
[108] Paul Krugman et autres, op.cit, p. .

[109] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.152.
[110] المرجع نفسه، ص. 153.

لم تقدم المراجع الاقتصادية التي اطلعنا عليها توضيحا بيانيا لتأثير سياسة الإغراق على النحو الذي قدمناه سابقا للأدوات الأخرى، و لكننا سنحاول إبراز الآثار بيانيا بقدر الإمكان:

الشكل البياني(1–8): تأثير سياسة الإغراق.

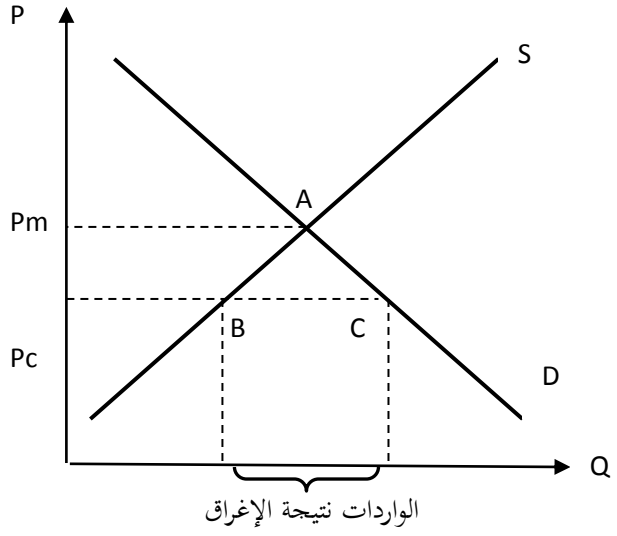

إن سياسة الإغراق من شأنها أن تخفض الأسعار التي تباع بها الصادرات في دولة أجنبية، و بالتالي سنحاول دراسة التأثير على مستوى الدولة المستوردة لأن الأسعار المنخفضة ستكون فيها و ليس في الدولة المصدرة.

إذن في سوق محلي تصبح الواردات أقل سعرا من السعر العالمي و حتى السعر المحلي، وفي هذه الحالة سيستفيد المستهلكون بحصولهم على كميات أكبر من السلع عند أسعار أقل، و سيخسر المنتجون المحليون لأنهم يبيعون بأسعار أعلى فسيبيعون كميات أقل، وإذا أرادوا بيع كميات أكبر عليهم البيع بأسعار أقل (سعر الإغراق) وهذا قد يسبب لهم الخسارة أو حتى التوقف عن النشاط، لاضطرارهم لبيع كميات أقل بأسعار أعلى و كما يوضح البيان فإن إجمالي ما ينتج عن الإغراق اقتصاديا يعتبر مكسبا للمستهلكين، و لا تربح الحكومة و لا تخسر شيئا لأنها لا تدفع و لا تأخذ.

أما بالنسبة للدولة المصدرة فتباع على مستواها السلعة المعنية- إذا كانت أصلا تباع محليا لأنه توجد سلع تنتج خصيصا للتصدير فقط- و إذا كان المصدرون قد اضطروا لتخفيض الأسعار إلى مستوى يقترب من التكاليف أو ربما أقل فعندئذ ستحسب الخسارة بمقدار الفارق، و تقاس خسارة المصدرين بالفرق بين رقم الأعمال بالبيع بالإغراق و رقم الأعمال بالبيع بدون إغراق.

و الجدير بالذكر أن المؤسسة تميل إلى استعمال سياسة الإغراق كلما كانت مرونة الطلب وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني(1-9):وضعية المرونة في السوق المحلية و الأجنبية المحفزة للإغراق.

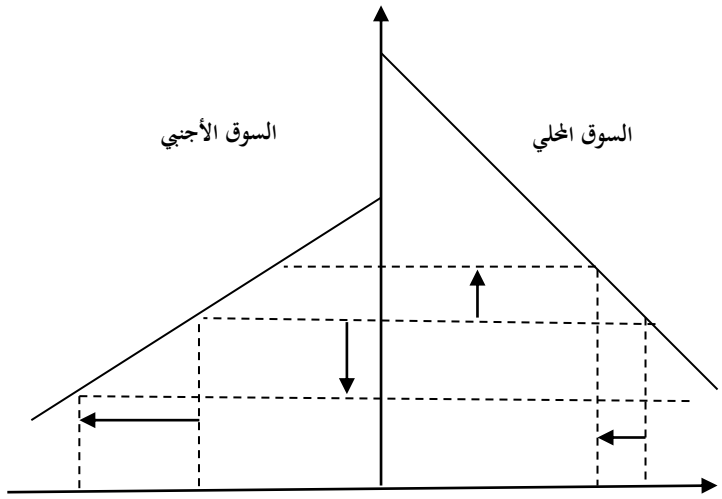

Source: André Dumas, op.cit, p : .

ومع ذلك نؤكد على أن الإغراق أساسا مكلف لمن يمارسه و لكن له أهداف على المستوى البعيد لا يستطيع البيان توضيحه، فالمؤسسة التي تقوم بهذه السياسة تبحث إما عن إزالة منافسين و تتحمل الخسارة مؤقتا، أو أنها تبحث عن التعريف بمنتجها، و تعتبر خسائر فرق السعر و كأنها نفقات إشهار و إعلان، لتبحث عن تحقيق الأرباح لاحقا.

و بذلك نستطيع قياس مكسب أو خسارة القائم بالإغراق بعد مرور الفترة التي يتوقع ظهور الأهداف المنشودة و عندها نقوم بحساب الفرق بين التكاليف و الأرباح.

ونلخص ما سبق توضيحه من آثار أهم أدوات السياسة التجارية من خلال الجدول التالي:

الجدول(1-4): ملخص آثار آليات السياسة الحمائية.

	الرسوم الجمركية	الإعانات و الدعم	الحصص	التقييد الطوعي
فائض المنتج	زيادة	زيادة	زيادة	زيادة
فائض المستهلك	تراجع	تراجع	تراجع	تراجع
مكسب الحكومة	زيادة	تراجع(لأن نفقات الدولة تزايدت)	لا تغيير إلا إذا قامت الدولة ببيع رخص الاستيراد	لا تغيير(المكسب للخارج)
المصلحة العامة "الرفاهية العامة"	أثر غير محدد(تراجع في حالة الدولة الصغيرة)	تراجع	أثر غير محدد(تراجع في حالة الدولة الصغيرة)	تراجع

Source: Paul Krugman et autres, op.cit, p :238.

إن التحليل السابق مبني على فرضيات مؤيدي التحرير، فهو يحاول إظهار و توضيح سلبيات الحماية و أن أي أداة في الحقيقة ستفيد المنتجين أصحاب المصالح و هم أقلية مقارنة بالمتضررين و هم المستهلكين، و هو ما عبر عنه التحليل بالرفاهية العامة.

(و هو عكس ما يقدمه أصحاب فكر التبعية و الهيمنة بأن أصحاب المصالح و هم الرأسماليون هم الذين يضغطون من أجل سياسة تحرير التجارة و بالتالي فإن أصحاب المصلحة و المستفيدين من التحرير هم الأقلية).

و مع ذلك لم تظهر النظريات نفسها تأثير الحماية على المدى البعيد، و لم توضح كيف يمكن أن تقوم أي من هذا الأدوات بحماية صناعة مستقبلية النشأة، ولم تحلل السياسة كأداة مؤقتة للحماية، بمعنى أنها مؤقتا قد تبرز آثار سلبية و لكنها على المدى البعيد تبدأ في خلق الآثار الإيجابية، مثلا حماية الاقتصاد الوطني من استنزاف أمواله في شكل استهلاك من الخارج بغض النظر هل السلع المستوردة تنافس سلعا محلية أم لا.

فقد تقوم دولة بتطبيق سياسة تقييدية تجاه سلعة لا تنتج محليا أصلا، و ذلك منعا للمبالغة في استهلاكها وخروج العملة الصعبة، إن التحليل القائم على هذا الافتراض واقعي و موجود و من شأنه أن يدحض أصلا حجة التحرريين الذين يسجلون في كل مرة الأثر السلبي على الاستهلاك بينما قد يكون هذا الأثر السلبي في الحقيقة أمر إيجابي إذا نظرنا لمصلحة الدولة ككل خاصة في المدى البعيد.

المطلب الرابع: مناقشة السياسة التجارية.

لا تزال السياسة الحمائية تجد أنصارها كما وجدت حرية التجارة، و لعل المصطلح الأكثر تداولا بهذا الشأن هو" السياسة التجارية الإستراتيجية"، و يشير هذا المصطلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها و بين الأدوات التي تريد بها تحقيق هذه الأهداف، على أن تحدد أو تحاول حصر النتائج السلبية الممكن نشوءها عند تطبيق أحد هذه الأدوات. وسنحاول في هذا الجزء مناقشة أدوات و آليات السياسة التجارية سابقة الذكر من حيث الجوانب السلبية، حيث تعتبر هذه السلبيات كحدود يجب أن تعرفها الدولة عند عقد النية لتطبيق سياسة تجارية، و بهذا الصدد يمكن تصنيف مواقف الاقتصاديين المختلفة – بغرض تقييم السياسة التجارية– إلى صنفين:

الصنف الأول: أراء ترى أن السياسة التجارية مبررة و لكن تطبيقها يشوبه بعض العقبات و العوائق، مما يزيل إيجابيات السياسة.

الصنف الثاني: أراء ترى أن السياسة التجارية أصلا غير مبررة، و ذلك من خلال دحض الحجج التي قامت على أساسها.

الفرع الأول: مشاكل تطبيق السياسة التجارية.

قدم مجموعة من الاقتصاديين أنصار التجارة الحرة أفكارهم بناءا على بعض المعوقات التي تقف أمام تطبيق السياسة التجارية، أو بعض النتائج السلبية التي قد تؤثر على النتيجة النهائية للسياسة ذلك برغم اعترافهم بمنطقية و مبررات تدخل الدولة لإدارة تجارتها الخارجية، و يمكن تلخيص هذه الأفكار فيما يلي:

أولا/ التخوف من الانتقام و المعاملة بالمثل:

يعتبر الخوف من الانتقام أو المعاملة بالمثل أكبر عائق يقف أمام أي دولة عند رغبتها في ممارسة سياسة تجارية حمائية، فقيام دولة ما باستخدام أي من آليات الحماية المذكورة بغرض تقليص حجم الواردات، أو حتى منح صادراتها ميزات تنافسية سيرافقه احتمال المعاملة بالمثل، فقد يحدث و أن يقوم الشركاء التجاريون بالانتقام بفرض رسوم جمركية على صادرات الدولة و بذلك سوف يتقلص حجمها، و من هنا قد يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى نتائج عكسية.[111] وأقوى مثال على ذلك عالميا رسم **هاولي–سموت Hawley-Smoot** والذي سيرد تقديمه لاحقا.

و على العموم تعتبر **الولايات المتحدة الأمريكية** أكثر دولة قدرة على التهديد بالانتقام، من ناحية قدرة الطلب المحلي على التأثير على الطلب العالمي و الأسعار، و من ناحية أخرى الجوانب القانونية و التنظيمية الخاصة بهذا الأمر، و على رأسها تدابير كل من: **section301** و **super 301** و **spécial 301** التي تدافع بمجملها على السوق الأمريكي ضد واردات مدعمة أو مغرقة....الخ، حيث تستطيع أمريكا وفق هذه التشريعات أن تجبر الشركاء على إزالة العوائق لدخول أسواقها و إلا تهددها بالانتقام الذي قد يصل إلى تطبيق رسوم جمركية تقدر بـ100%.و قامت أمريكا فعلا بالتفاوض مع عدة دول بهذا الشأن، ففي مارس 1989 كانت ثلاث دول معنية بهذه المبادرة: البرازيل، الهند و اليابان، و خصوصا هذه الأخيرة حيث قامت بتوقيع اتفاقية مع أمريكا تتعهد فيها بإزالة العوائق لدخول سوقها و تعديل قوانين العمل....الخ[112]

و يجسد الجدول التالي نوعا من التحليل للمنافع و المكاسب في ظل حالات مختلفة من وضعيات السياسة التجارية:

الجدول(1–5): مشكلة الحرب التجارية و المعاملة بالمثل.

اليابان

[111] François Gauthier, op.cit, p. 159
[112] Maurice Durousset, op.cit, p.129.

الو.م.أ	التحرير		الحماية	
	الو.م.أ	اليابان	الو.م.أ	اليابان
التحرير	10	10	10-	20
الحماية	20	10-	5-	5-

Source : Paul Krugman et autres, op.cit, p: 274.

فلنفترض مثلا أنه و في ظل التحرير التام بين البلدين تقدر المكاسب المحققة في كل منهما بالجزء الأعلى أقصى اليمين، و لنفترض مثلا أن اليابان أرادت تقييد وارداتها من أمريكا حتى تعظم مكاسبها من التجارة، في البداية ستحقق فعلا اليابان هذا الهدف حيث ستحقق بمفردها مكسبا يقدر بـ20 وحدة أعلى بكثير من مكسبها عند التحرير، بينما تحقق أمريكا خسارة تقدر بـ – 10 وحدة لأنها تستورد من اليابان و لا تصدر لها بالقدر نفسه.

سرعان ما تنتبه الو.م.أ و تعاقب اليابان على إجراءات التقييد و ذلك من خلال المعاملة بالمثل و تقييد وارداتها من اليابان، و لأن اليابان أصلا حققت مكاسبها من سياسة التحرير التي اتبعتها الو.م.أ فإنها ستخسر هذه المكاسب بمجرد غياب هذه السياسة، و تحقق بذلك خسارة تقدر بـ–5 وحدة، و تستطيع الو.م.أ بهذا الإجراء أن تخفض من خسارتها، و تعتبر السياسة التقييدية في هذه المرحلة السياسة المناسبة و إلا استمرت بتحقيق الخسائر. و عند هذه المرحلة تجد الو.م.أ و اليابان أنهما أمام أحد الحلين: إما أن يتفقا و يتفاوضا بشأن عودة الأمور إلى مجاريها و إما أن تبحث كل منهما عن سوق ثالث أو رابع للمنافسة و تصريف المنتجات و تبقى السياسة التقييدية على حالها.

و بالفعل كانت دراسة كل من Markusen و Wigle التي وجدت أن الدول المتقدمة تقوم بحماية الإنتاج الزراعي بشدة، والدول النامية تقوم بحماية الإنتاج الصناعي، وأنه لو رفعت كل منهما الحماية على القطاعات التي تخشى فيها من المنافسة لتحسن مستوى الرفاهية و لزاد حجم المبادلات التجارية بنسبة مئوية246 بالمئة.[113]

ثانيا/ عدم القدرة على التحديد المسبق للصناعات الإستراتيجية:

إن تدخل الدولة بسياسة تجارية لتحقيق الحماية لصناعة ما أو لمنتج محلي معين من شأنه أن يؤثر على استخدام الموارد المحلية، حيث و بسبب محدودية الموارد سوف تنتقل عناصر الإنتاج إلى الصناعات المحمية على حساب الصناعات الأخرى.

[113] Richard E. Caves et autres, op.cit, p.276.

و المشكل المطروح هنا هو: من يضمن أن الصناعات المحمية و التي سحبت عناصر الإنتاج إليها بسبب سياسة الدولة كانت هي الاختيار الأفضل؟ و هذا ما يؤكده **Marc Levinson** فالسياسة التجارية الحمائية يجب أن تحدد الخصائص التي تتوافر في الصناعات المعنية حتى تكون مساعدات الدولة في ظل السياسة التجارية مربحة اقتصاديا.[114]

و انطلاقا من نوع المعلومات الواجب توافرها للتعرف على هذه الصناعات تحديدا، يؤكد **Jagdish Bhagwati** من خلال دراساته على أن الدولة لا تملك بصفة مؤكدة المعلومات اللازمة لتستطيع أن تحكم حكما صحيحا و دقيقا أيَ الصناعات يجب أن تكون إستراتيجية.[115]

ثالثا/ الحماية السلبية:

إذا أرادت دولة ما حماية صناعة محلية لمواد نصف مصنعة أو مواد أولية وسيطة و اختارت فرض رسم جمركي يقدر بـ600 دولار مثلا، فستكون قد تمكنت من حماية الصناعة الوسيطة.

و إذا فرضنا أنه توجد صناعة محلية تستعمل هذه المواد الوسيطة، فبعد فرض الرسوم الجمركية سترتفع أسعار هذه الأخيرة و يتراجع حجم نشاط هذه الصناعة أي ينخفض إنتاجها.

و بذلك تكون السياسة الحمائية إيجابية فيما يتعلق بإنتاج المواد الوسيطة، و تكون حماية سلبية فيما يتعلق بالصناعة الثانية.[116]

الفرع الثاني: السياسة التجارية غير المبررة.

بينما يبرر بعض أنصار التجارة الحرة السياسة التجارية و يرون في موقفهم تجنبا لمشاكل هذه الأخيرة و عقبات تطبيقها، يقف على العكس مجموعة من الاقتصاديين لانتقاد أساس قيام التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، و تتركز الأفكار التي سنحاول تقديمها فيما يلي:

---

[114] Francois-Xavier BOREL،et autres ،**Débats récents autour de la Politique Commerciale Stratégique** ،Séminaire de Politique Commerciale Internationale, l'Université Lumière Lyon 2 En partenariat avec l'Ecole de Management de Lyon, 2003.

[115] CROOK, C. **Le débat autour de la politique commerciale stratégique** , Problèmes Economiques n° 2225 du 15 mai 1991, p. 18

[116] Paul Krugman et autres, op.cit, p.222.

أولا/ الرسوم الجمركية كمصدر للإيرادات العامة:

عندما فرضت الرسوم الجمركية لأول مرة في التاريخ كانت بغرض توفير إيرادات كافية للدولة – كما سبق أن أوضحنا في الفكر التجاري– و كانت أمريكا مثلا تعتمد في جزء كبير من إيراداتها العامة على الرسوم الجمركية، و في بداية القرن التاسع عشر استعملت بريطانيا الرسوم الجمركية من أجل حماية منتجاتها الزراعية من منافسة الواردات، و في أواخر القرن نفسه كانت أمريكا و ألمانيا تقومان بالأمر نفسه من خلال فرض رسوم جمركية لحماية منتجاتهم الصناعية المحلية،[117] و مع ذلك لم تعد الرسوم الجمركية تلعب الدور المهم الذي كانت تلعبه آنذاك خصوصا في الدول الصناعية، بينما لا تزال تمثل مصدرا مهما في الدول النامية،[118] و لذلك يقدم أنصار التحرير حجة قوية ضد أنصار الحماية اللذين يتحججون بأهمية الرسوم الجمركية لتمويل الميزانية العامة للدولة.

و يظهر ذلك من خلال الشكل البياني (**1–13**) التالي و الذي يبين علاقة نسبة الرسم الجمركي بالحصيلة الجمركية من جهة و بالدخل الحقيقي من جهة أخرى.

الشكل البياني(1–10): علاقة نسبة الرسم الجمركي بالحصيلة الجمركية و الدخل الحقيقي.

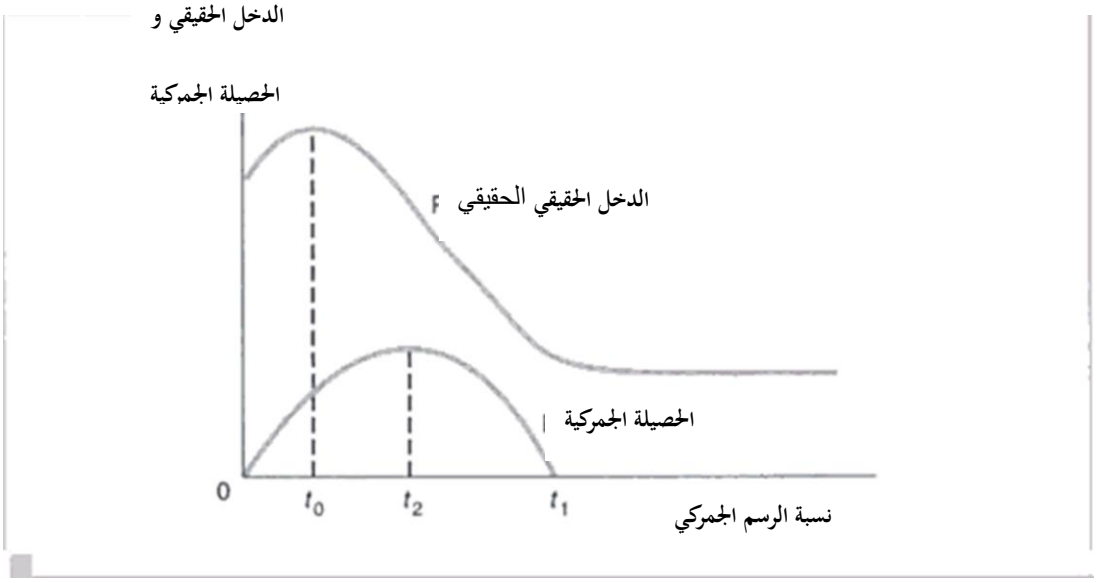

Source : Richard E. Caves et autres, op.cit, p: 225.

حيث يشير البيان إلى أن الحصيلة الجمركية تكون منعدمة عند رسم جمركي يساوي الصفر و تبدأ في التزايد إلى أقصى قيمة لها عند رسم جمركي معين t_2 ثم تبدأ في التراجع إلى أن تنعدم عندما تصل نسبة الرسم الجمركي إلى

[117] op.cit, p. 216.
[118] Richard E. Caves et autres, op.cit, p.224.

مستوى تنعدم فيه الواردات أصلا ومن ثمة تنعدم الحصيلة الجمركية. في المقابل الدخل الحقيقي يصل إلى أقصى قيمة له عند رسم جمركي أمثل أو ما يسمى بالتعريفة الجمركية المثلى، و يأخذ في التناقص إلى أن يستقر عندما تنعدم الحصيلة الجمركية.و الملاحظة المهمة هنا هي أن التعريفة المثلى تكون أقل من الرسم الذي يعظم قيمة الحصيلة الجمركية.[119]

إن العلاقة الأولى تستند إلى المقولة الشائعة:**الضريبة تقتل الضريبة،** و التي قدمها لأول مرة ابن خلدون ثم تطور تحليلها إلى أن وصل إلى ما يسمى بمنحنى لافر **laffer**،[120] أما العلاقة الثانية فتضع أمامنا السؤال الهام الذي يجب أن يطرح قبل تطبيق السياسة وهو: **هل تسعى الدولة لتعظيم الدخل الحقيقي أم لتعظيم قيمة الحصيلة الجمركية؟** إن الإجابة على هذا السؤال هي التي تحدد إلى أي مستوى يستطيع أن يصل الرسم الجمركي .

ثانيا/ الحجة السياسية لدحض السياسة الحمائية:

استنادا إلى نظرية هكشر أولين تم بناء نموذج الانتخاب: **modèle de vote**، والذي يقر أن الأصوات الأكثر في بلد ما هي التي تؤثر على طبيعة واتجاه السياسة المطبقة، فإذا كانت الأغلبية عمالا ستكون السياسة التجارية من الصنف الذي يعظم عوائدهم و إذا كانت الأغلبية أصحاب رؤوس الأموال سوف تكون السياسة من الصنف الذي يعظم أرباح الرأسماليين.و بالتالي يصوت الأغلبية لفرض رسوم جمركية تفرض على رأس المال لتعوض للعمال.[121]

ولنفس الغرض تقدم نظرية اللوبي تفسيرا أيضا لتطبيق سياسات تجارية معينة، فتستطيع جماعة اقتصادية معينة بدعم مرشحين للوصول إلى مناصب سلطة لتنفيذ سياسات تعود على اللوبي بمصلحة هامة. و يعتبر دعم المرشحين بمثابة استثمار لخلق جو مناسب لتعظيم الأرباح.

و بذلك تقف هذه الحجة ضد أنصار الحماية بسبب أن السياسة التجارية المتبعة لتقييد الواردات كان دافع وجودها تحقيق مصلحة خاصة، خصوصا إذا علمنا أن الجماعات الأقدر على تنفيذ رغباتها في السياسة هي الجماعة التي تكون أقل حجما.[122]

ثالثا/ دحض حجة تدخل السياسة لتعديل عدم كفاءة السوق:

---

[119] Richard E. Caves et autres, op.cit, p. 225.

[120] د .بن علي بلعزوز – عبد الكريم قندوز، **مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد الثالث عشر العدد الثاني، محرم 1428، أوراق مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون، مدريد 3-5 نوفمبر 2006، ص.123-158.

[121] Richard E. Caves et autres, op.cit, p. 231.

[122] op.cit, p.231-232.

قدم بعض الاقتصاديين حالة الزراعة في كاليفورنيا من أجل دحض حجة تدخل السياسة بسبب تعديل ظروف عدم كفاءة السوق.

فاتفاقية **ALENA** بين الو.م.أ و المكسيك التي أدت إلى ارتفاع حجم الواردات المكسيكية من الخضر والفواكه إلى الو.م.أ أدت إلى انخفاض حجم الإنتاج المحلي الأمريكي و خصوصا في جنوب كاليفورنيا. إن الملاحظة الأولى تؤكد أن الاتفاقية عادت على الو.م.أ بالخسارة و لكن هناك وجهة نظر إيجابية كانت السبب وراء تدعيم الاتفاقية أكثر. لقد كان المزارعون في جنوب كاليفورنيا يستفيدون من دعم الدولة للإنتاج خصوصا في جانب الري حيث تقوم الدولة بتقديم الدعم للمزارعين في هذه المنطقة نظرا لطبيعتها الجافة جدا و لارتفاع تكاليف الحصول على المياه، و بذلك كان المزارعون في جنوب كاليفورنيا يحصلون على مياه الري بدفع تكلفة تقدر بحوالي 1/7 من التكلفة التي يدفعها سكان المدن.

و بسبب اتفاقية أمريكا مع المكسيك انخفض إنتاج جنوب كاليفورنيا و انخفض معه حجم احتياجهم لمياه الري و بذلك يتم استعمال المياه في مجالات أكثر إنتاجية عندما يدفع مستعملوها تكلفتها الحقيقية بالإضافة إلى أن الحكومة قلصت من حجم نفقاتها في شكل تدعيم بدون أن تصرح بذلك بل تركت لقوى السوق القيام بهذا الدور.[123]

رابعا/ حجة الاحتكار المحلي:

لنفترض أن هناك صناعة محلية محتكرة، ولنفترض أن السعر الدولي للسلعة المنتجة عند مستوى pw فإن المنتج المحلي المحتكر يستطيع رفع السعر إلى أعلى من السعر العالمي زائد أثر السياسة الحمائية و لكن في ظل التجارة الحرة إذا قام المنتج المحلي برفع السعر فلن يشتري منه المستهلكون لوجود فرصة شراء سلع مستوردة بتكلفة أقل و بذلك تستطيع التجارة الحرة أن تحمي المستهلكين من الآثار السلبية للاحتكار.[124]

والفرق بين فرض رسم جمركي في حالة المنافسة التامة و حالة الاحتكار هو أنه بعد فرض الرسم في حالة المنافسة يقوم المنتجون المحليون برفع حجم الإنتاج عند مستويات أسعار أعلى.

[123] Paul Krugman et autres, op.cit, p. 265.
[124] Paul Krugman et autres, op.cit, p. 247.

بينما في حالة الاحتكار يبيع المنتجون حجم الناتج نفسه عند مستويات أسعار أعلى لأن الرسم الجمركي قام بدور إيجابي لصالح المحتكرين فقد ساعدهم على تقليص حجم المنافسة القادمة من الخارج. و لذلك تلعب الرسوم الجمركية دور الحماية للمحتكرين.[125]

و يؤكد اقتصاديون آخرون(مثل **David Richardson** الذي قام بإنجاز دراسة نظرية و قياسية للتعرف على تأثير تحرير التجارة الخارجية في حالة المنافسة الكاملة و غير الكاملة) على أن تحرير التجارة الخارجية في ظل سوق منافسة غير كاملة(احتكار القلة مثلا) غالبا ما يؤدي إلى تحقيق رفاهية اقتصادية و مكاسب أكثر من تحرير التجارة في ظل المنافسة الكاملة،[126] حيث أنها تخفض القدرة الاحتكارية للمنشأة و تخفض الأسعار.[127]

خلاصة الفصل الأول:

اختلفت النظريات الاقتصادية التقليدية و الحديثة في تفسير قيام التجارة بين الدول، و لكنها جميعا وظفت مجموعة من المبررات التي إما كانت موجودة فعلا في ذلك الوقت أو لا زالت موجودة إلى يومنا هذا.

فقد تسعى دول العالم للقيام بمبادلات تجارية فيما بينها بسبب أن إحداها تتخصص و تنتج سلعة أو مجموعة من السلع بتكاليف أقل من دول أخرى، كما قد تكون متخصصة في إنتاج مجموعة من السلع بأقل التكاليف ومع ذلك قد تسعى لاستيراد إحدى السلع حتى تتيح عوامل إنتاجها للتخصص في إنتاج مجموعة سلعية أخرى، بشرط أن تكون لديها ميزة نسبية أعلى في السلع الثانية (المصدرة).

و قد تقوم التجارة بين الدول بسبب امتلاك إحدى الدول عناصر إنتاج مجموعة سلع معينة أكثر مما لدى شركائها المحتملين و تقوم باستيراد السلع التي يمكن التمييز في أنماط و اتجاهات التجارة الدولية حسب معيار الدول المعنية بالتبادل: الدول المتقدمة، الصناعية الأقل تقدما و الدول النامية.

و لعل التحليل وانتقاد السياسة التجارية يجب أن يختلف حسب نوع التجارة المقصود. فيختلف أن تفتح دولة حدودها لدخول سلع تحتاجها و يستحيل عليها إنتاجها (لأسباب مختلفة)، عن أن تفتح حدودها لدخول سلع تنتجها محليا و بذلك تكون قد أتاحت فرصة لحرب تسويق قد يفوز بها المنتج الأجنبي.

---

[125] op.cit, p. 248.

[126] J. David Richardson ,**Empirical research on trade liberalization with imperfect competition** ,Etudes Economiques de l'O.C.D.E., n° 12, 1989.

[127] موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص.159.

كما أن نظرية فيرنون قدمت حقيقة جد مهمة فيما يتعلق بواقع الدول النامية، فهي لم تظهر إلا من خلال سعي الشركات متعددة الجنسيات لتعظيم أرباحها، فظهرت مستوردة في مرحلة لاحقة من استيراد الدول الصناعية لهذه السلع، ثم ظهرت فجأة كمناخ استثماري جذاب بسبب أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن نفقات و تكاليف أقل.

وفي كل مرة نجد فيها أن الدول النامية لديها ميزة نسبية في سلعة ما، تكون إما مواد أولية و ثروات طبيعية لا دخل للابتكار أو الإبداع في خلقها و الحصول عليها، أو سلع كثيفة العمالة غير المؤهلة.

جدول(1–6): ملخص نظريات التجارة الحرة.

النظرية	سبب التبادل	محددات التبادل	نوع التبادل
ريكاردو	الميزة النسبية	تكلفة العمل	Inter branche
هكشر–أولين	الميزة النسبية	تشابه عناصر الإنتاج	Inter branche
النظريات الجديدة	اقتصاديات الحجم، الطلب على التمييز و التنوع	غير محدد غالبا	Inter branche Ou Intra branche

Source: jean Paul Simonnet, **Synthèse des théories du commerce international**, www.lyc-arsonval-brive.ac-linoges.Fr,Août 2008.

الفصل الثاني:

تحليل تطور التجارة الخارجية في ظل تطور فلسفة العولمة.

"برامج التصحيح والتكييف هي أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث بالاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف مما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي"

د.رمزي زكي

تمهيد:

شهدت السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية نموا مذهلا في حجم التجارة العالمية، حيث تضاعفت الصادرات العالمية من السلع والخدمات خلال الخمسين سنة بعد الحرب 238 ضعفا من 1950 حتى سنة 2006 في الفترة التي لم ينمو فيها الناتج العالمي إلا بمعدل 2,3 بالمائة سنويا، وفي ظل إيجابيات التجارة الحرة وسلبياتها و إيجابيات وسلبيات حماية التجارة التي سبق وقدمناها، كانت دول العالم والمتقدمة منها تسير قدما نحو المزيد من الانفتاح تقود خلال سيرها مجموعات متزايدة من الدول النامية بطرق مختلفة أهمها مشاكل المديونية الخارجية التي أجبرت هذه الدول على تبني برامج إصلاح اقتصادي تركز على انفتاح اقتصاديات هذه الدول على العالم الخارجي واندماجها شاءت أم أبت ضمن الاقتصاد العالمي في ظل ما يسمى بالعولمة.

وبذلك سنقوم في هذا الفصل بتتبع العلاقة بين تطور حجم التجارة العالمية في ظل العولمة وتحليل السياسات التجارية المصاحبة لهذا التطور، بالإضافة إلى تحليل الفرق بين دور الدول المتقدمة والدول النامية في هذه العملية.

المبحث الأول:تطور حجم و اتجاه التجارة الخارجية في ظل العولمة.

تعكس العولمة في أذهان الجميع صورة تشكل دول العالم في دولة واحدة، تغيب فيها الحدود، و قوانين الدولة، و تتغلب قوانين السوق و المصلحة الفردية، وإن ظهرت المصلحة الجماعية فهي مصالح اللوبي أو جماعات المصالح.

أول أشكال ظهور العولمة اقتصاديا هي التدفقات السلعية بين الدول، و الأفراد ومن ثمة تدفقات رؤوس الأموال. و لذلك نريد التعرف عن تطور حجم و اتجاه التجارة الدولية أو العالمية في ظل تطور مصطلح أو علاقات العولمة.

المطلب الأول: تطور التجارة العالمية في ظل العولمة.

قبل تتبع تطور التجارة الخارجية لا بد لنا من التعرف على ظاهرة العولمة ولماذا نربط دوما بينها وبين التجارة العالمية، وهل فعلا نمت التجارة العالمية بالشكل الذي يحقق المزايا التي تبشر بها العولمة؟

الفرع الأول: نظرة عامة حول ظاهرة العولمة.

شملت العولمة عبر تطورها المرحلي أربع مجالات هي:الاستثمار،الصناعة، المعلومات،الأفراد، فالاستثمارات أصبحت غير مرتبطة بالحدود الجغرافية لدولة أو دول، والصناعة أصبحت عالمية مع تزايد دور ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، والمعلومات أصبحت متاحة مع تطور التكنولوجيا و تقنيات الاتصال، وأصبح الأفراد غير مرتبطين بالمكان أو الثقافة أو اللغة.

وإن بدا أن كل ما قيل غير متحقق تماما، إلا أن المؤكد أن مصطلح العولمة أصبح واسع الانتشار لدرجة أن اختلطت مفاهيمه وتصورات الأفراد له.

ومع ذلك يبدو أن الجدل لم يعد تحديدا حول معنى المصطلح وأبعاده بقدر ما هو متعلق بآثاره وانعكاساته وبخاصة تلك المتعلقة بزيادة الفجوة بين عالم الشمال وعالم الجنوب.

أولا/ مفاهيم عامة حول العولمة:

تعرف العولمة على أنها : " **مرحلة جديدة تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي ويحدث من خلالها تلاحم غير قابل للفصل بين ما هو محلي وما هو عالمي بروابط ثقافية واقتصادية وسياسية وإنسانية**".[128]

و تعرف كذلك على أنها " **التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة محددة**".[129]

---

[128] عبير علي عبد الخالق، **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2007،ص. 19.

[129] عبير علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص.19.

كما تعرف اعتمادا على محتواها الاقتصادي على أنها تعني:"**اتساع نطاق التعاملات الاقتصادية بين الدول المختلفة وبمعدلات متزايدة مع التوسع في التجارة وفي عمليات الصرف الأجنبي والاستثمار الأجنبي و هجرة الأفراد**".[130]

ويعرفها صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره: "**هي التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموعة دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها غير المحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم كله**".[131]

ويعرف آخرون العولمة استنادا إلى واقع الشركات متعددة الجنسيات على أنها إعادة هيكلة النظام العالمي لصالح هذه الشركات و إضعاف – إن لم يكن إلغاء- سلطة الدولة.[132]

و يعرفها Jacques Adda على أنها: "**إلغاء الفضاء العالمي تحت سلطة الرأسماليين، وتفكيك الحدود الملموسة و القانونية**".[133]

ويعرفها آخرون على أنها "**عملية معتمدة على التحرير المتزايد للاقتصاد، وتبرر توسع الأسواق بعيدا عن حدود تدخلات السلطة أو الدولة، فهي إذن مهما كان شكلها الحالي تنتمي إلى أصول الفكر الليبرالي، وهي تلغي وطنية: الدولة، المؤسسات ورأس المال، وتدافع عن رفع القواعد التنظيمية والقوانين وتدافع عن قواعد اقتصاد السوق**".[134]

بينما يتمثل التعريف الإجرائي لها على أنها: " **سرعة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والبشر بغير حدود أو قيود**"[135]

والعولمة بدأت في الأساس اقتصادية، ثم اتسعت إلى الصناعة والسياسة والتقنية، وتعتبر هذه الأخيرة الأخطر خاصة فيما يتعلق بالهيمنة و الاختراق.[136]

---

[130] المرجع نفسه، ص.21.

[131] المرجع نفسه ، ص.21,20 .

[132] Baudrand Vincent et autres ،**Comprendre la mondialisation** ،Studyrama ،2006 ،p.18-20.

[133] Gérard Bacconnier et autres ،**La mondialisation en fiches: Genèse ،acteurs et enjeux** ،Editions Bréal ،2008 ، p.14.

[134] Jacques Fontanel, op.cit ،p.19.

[135] السيد يسين، **العولمة وزحف الثقافة الاستهلاكية**، http://www.alarabiya.net/views/2007/12/27/43433.html، تاريخ الاطلاع: 30-09-2012.

فتختلف وجهات النظر إلى العولمة حسب رؤية كل مجموعة إلى أسباب و آثار العولمة فمناصروها يرونها ظاهرة نشأت تلقائيا و لا بد أن تترك الأمور لهذه التلقائية، و هم بذلك يبنون تصورهم على تصورات الفيزوقراط أو آدم سميث والفكر الكلاسيكي، الذي ينادي بوجود قوى طبيعية تكفل سيرورة الكون وتوازنه، وأن الخروج عن هذه القوى و قوانينها سيؤدي إلى إفساد المصالح الاقتصادية.[137] وهي تعني منح الحرية لانتقال رؤوس الأموال و السلع و العمالة دون حواجز أو عوائق من أي نوع، و من شأن هذه الحرية أن تحقق التوازنات الكلية وتحقق الرفاهية.

و يرى البعض أن ما قدمه آدم سميث من خلال عبارته الشهيرة "**دعه يعمل، دعه يمر**" كان الدافع الأساسي لتطور وظهور ظاهرة العولمة، حيث إن المرور أصبح ولا بد أن يكون عبر الحدود، عبر القارات، حيث تختفي الحدود الجغرافية والدولة، وتختفي كل القيود التي من شأنها أن تعيق انتقال عوامل الإنتاج وخلق الأرباح.

والعولمة حسب أنصارها ترتكز على 4 نقط هامة:[138]

- إقامة سوق عالمي واحد مفتوح بدون حواجز أو عوائق جمركية أو إدارية أو قيود مادية بل إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله بكافة قطاعاته ومؤسساته وأفراده.

- تحقيق التجانس العالمي فيما يتعلق بتقليل الفوارق في مستويات المعيشة وحقوق الإنسان.

- بناء هياكل إنتاجية سواء للسلع أو الخدمات متلائمة مع متطلبات السوق العالمي أو الكوني إن صح التعبير.

- تنمية قوى الابتكار، التطوير والتسويق ونظم تشغيل الموارد البشرية.

أما مناهضو العولمة فيبنون وجهات نظرهم على مرتكزات فكر التبعية و الهيمنة، و يرونها ظاهرة تكرس قواعد سيطرة الأقوى على الأضعف، فهي ظاهرة تسعى لخلق كتلة أضعف قادرة على أن تستغل لخلق الكتلة الأقوى.

---

[136] أحمد حجازي، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب**، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2004، ص20.

[137] عبير علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص.17.

[138] عبير علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص.18-19.

بل ويذهبون إلى أبعد من ذلك ليطلقوا عليها مسمى: **الأمركة**، من خلال وصف البعض للعملية بالمقولة" **إذا كان العالم قد أصبح قرية كونية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في حكم النخبة القليلة الغنية التي تحكم هذه القرية**"[139] أي أن العولمة بمعنى الأمركة عملية تحاول فيها الولايات المتحدة الأمريكية الولوج إلى دول العالم و السيطرة عليها دون استعمار عسكري، وبدلا من أن تنفق الأموال على الآلة الحربية و الأسلحة ستقوم بإنفاقها على برامج المساعدات، وتحسين الأوضاع الهيكلية و الاجتماعية...الخ

وبذلك تشكل العولمة مجالا للجدل تماما كالذي قدمناه سابقا بين: **التحرير** و **الحمائية**.

ثانيا/ مراحل نشأة وظهور العولمة:

عند الحديث عن نشأة العولمة يجب أن نفرق بين أمرين:

- نشأة و ظهور مصطلح العولمة.
- نشأة و ظهور العولمة **كعملية** أو **كظاهرة**.

1- النسبة للمصطلح فقد ظهر لأول مرة في الكتابات الأمريكية خلال الستينات، ثم انتشر استعماله حتى السبعينات، ليظهر رسميا عام 1985 من قبل تيودور ليفت**globalization of markets**، الذي استخدمه للتعبير عن التغييرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي.[140]

2- أما بالنسبة للظاهرة أو العملية فقبل أن نقدم مراحل نشأتها ينبغي أن نشير إلى أن هناك من يصنفها كظاهرة، بينما يصنفها آخرون كعملية، و الفرق بينهما هو أن الظاهرة تلقائية الحدوث، أما العملية فهي مخطط لها ومنفذة وفق خطة محددة ذات مدة معينة.[141]

وهناك وجهتي نظر لتقسيم مراحل نشأة العولمة:

---

[139] رضا عبد السلام، **انهيار العولمة**، مرجع سابق، ص.24-25،.

[140] المرجع نفسه، ص.26.

[141] رضا عبد السلام، **انهيار العولمة**، مرجع سابق، ص.23.

– **الأولى:** منذ 1500 سنة إلى يومنا هذا.[142]

– **الثانية:** منذ سنة 1870 إلى يومنا هذا.[143]

مراحل نشأة العولمة حسب الOCDE:

اعتمادا على أن "العولمة ما هي إلا وليد للرأسمالية"[144]، فلقد قسمت الOCDE ظهورها إلى ثلاث فترات حتى ظهرت خلال سنوات الثمانينات بشكلها الصريح بما تعنيه الكلمة:

المرحلة الأولى: 1870-1914 التدويل l'internationalisation.

يعرف التدويل على أنه عملية انفتاح الأسواق الوطنية، سواء فيما يتعلق بالتجارة السلعية أو رؤوس الأموال،[145] ويعد هذا الشكل أول صور ظهور العولمة حيث تميزت هذه الفترة بنمو التدفقات السلعية عبر التجارة الخارجية.[146] وكانت تدفقات رؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود مقتصرة على الدول الكبرى التي تسيطر على حركة المد الاستعماري، وتعتبر العوامل التالية أهم ما أدى إلى ظهور هذه المرحلة:[147]

– التقدم التكنولوجي في مجال النقل من خلال التحول من السفن الشراعية إلى السفن البخارية وظهور الخطوط الحديدية، مما سهل وقلص تكاليف النقل.

– التخفيف من القيود الجمركية المفروضة على تحركات السلع والخدمات، من خلال الاتفاقيات، كتلك القائمة بين فرنسا وانجلترا على سبيل المثال.[148]

المرحلة الثانية: 1944-1980عبور القومية Transnationalisation

---

[142] المرجع نفسه، ص.27.

[143] Baudrand Vincent et autres ،op.cit ،p.21.

[144] LUC LECRU et autres, **La mondialisation: genèse, acteurs et enjeux**, Ellipses, 2004, p.47

[145] Marc Montoussé ،Dominique Chamblay,**100 fiches pour comprendre les sciences économiques** ،op.cit ،p.168

[146] Maurice Durousset ،op.cit ،p.03.

[147] عبير علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص. 36-37.

[148] انظر زينب حسين عوض الله.

تمثل الـ **Transnationalisation** أحد أهم مراحل وأشكال العولمة، يعبر عن حالة عبور رؤوس الأموال للحدود الوطنية من دولة إلى دولة أخرى و تنظيمها في شكل شركات و استثمارات متعددة الجنسيات بفروع مختلفة و متعددة بعيدا عن الدولة الأم، و يكون التكتل الواحد علاقات عابرة للقومية، سواء علاقات الفروع بالشركة الأم، أو علاقات الفروع ببعضها البعض،[149] و لذلك سميت هذه المرحلة الزمنية بمرحلة عبور القومية حيث تميزت بتزايد الاستثمارات والمشاريع الأجنبية.[150]

وبعد التراجع الشديد لحركة التدفقات عبر الحدود خلال الفترة ما بين (1914 و1944) بسبب الحرب العالمية الأولى(1914-1918) والثانية(1938-1944) وكذا أزمة الكساد العالمي(1929-1933)، وقيام الدول الكبرى خلال هذه الفترة بالتمسك بسياسة الحماية والتقييد، حيث انخفضت الصادرات والواردات، و تراجعت حركة رؤوس الأموال وبدأت الحكومات تفرض قيودا على الهجرة إلى بلدانها، سجل التاريخ لاحقا وخلال الفترة المؤرخة بين 1944 و1980 إعادة بث قواعد تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والتراجع عن سياسة إفقار الجار(والسبب في ذلك انتهاء الحرب العالمية والرغبة في بث الاستقرار على جميع المستويات).[151]

شهدت هذه الفترة إنشاء اتفاقية الجات: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1947، كما شهدت إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يتمثل دور الأول في ضبط قواعد سلوك أسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز أما الثاني فيتمثل دوره في إدارة كل ما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية أو استثمارات، ناهيك عن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول للتسهيل المتبادل للتدفقات السلعية ورؤوس الأموال والخدمات.[152]

المرحلة الثالثة: ما بعد 1980 **La globalisation** .

تتميز هذه المرحلة بانتهاج سياسات اقتصاد السوق وتغليب آلياته وتبني برامج التصحيح والهيكلة و الخوصصة، بالإضافة إلى توسع حركة إزالة القيود الجمركية والحواجز أمام التدفقات من السلع ورؤوس الأموال والخدمات في أغلب دول العالم، وكذا إنشاء التكتلات الاقتصادية وانتشار وتجذر وتنوع الشركات متعددة الجنسيات، وما ساعد على كل هذا تطور التكنولوجيا فيما يتعلق بالنقل والاتصالات وانتشار وانتقال المعلومات. وتعد منظمة

---

[149] Samir Amin ،Pablo González Casanova ،**Le nouveau système capitaliste mondial**: **le monde vu du Sud** ،Yves Bénot ،Editions L'Harmattan ،1994 ،p.54.

[150] Maurice Durousset,op.cit, p.03

[151] عبير علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص.38.

[152] المرجع نفسه ، ص.39.

التجارة العالمية التي أنشأت خلال هذه الفترة أحد ركائز العولمة لما تلعبه من دور هام في تحرير أسواق الدول المنضمة إليها. ويمكن حصر أهم العوامل التي أدت إلى وصول العولمة إلى هذه المرحلة فيما يلي: [153]

1- حرية الاستثمار في أي مكان في العالم والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

2- حرية إقامة الصناعة في انسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

3- عالمية الاتصالات التي نتجت عن تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية، وعالمية المعلومات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنبا إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

4- عالمية النمط الاستهلاكي وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره في العالم.

وبذلك فالعولمة مرت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى أين كانت مجرد انتقال للسلع و الخدمات،ثم تطور الأمر إلى إنتقال المنتج نفسه إلى دولة أخرى، ثم تطور الأمر إلى إنتقال السياسة الاقتصادية وتعميمها على معظم دول العالم.

عولمة القرن الخامس عشر:

يؤكد جيري بنتلي وآخرون أن العولمة نشأت وظهرت قبل سنة 1500م، و ذلك ما يبرره الحجم الكبير للتعاملات التجارية التي بلغت معظم مناطق العالم تقريبا من أوروبا إلى إفريقيا، ودعمها حملات كريستوفر كولومبس و فاسكو ديجاما في اكتشاف العالم، و التي نقلوا من خلالها: الموارد و الثقافة و العنصر البشري،[154] الذي يعتبر أهم أدوات العولمة أيا كان نوعها.

وفي نفس السياق يحق لنا كمسلمين أن ننسب ظاهرة العولمة إلى ظهور الإسلام وما دعا إليه من شمولية إلى كل البشر، بل إن العولمة التي جاء بها الإسلام أعمق بكثير، ذاك أنها تشمل المكان والزمان: المكان لأنها رسالة إلى كل البشر أينما كانوا ووجدوا، والزمان: لأنها رسالة عبرت عبر الزمن ومنذ قرون إلى يومنا هذا.

---

[153] المرجع نفسه ، ص.41 ص.43.

[154] رضا عبد السلام، **انهيار العولمة**، مرجع سابق، ص.27-28.

ونحن كمسلمين لا يهمنا فقط أن نشير إلى أن العولمة نشأت عندنا ; بظهور الإسلام، و لكن الأهم أن نؤكد على أن العولمة لها معنى آخر في الإسلام بعيد تماما عما تعنيه في الواقع.

الفرع الثاني: تطور التجارة الدولية في ظل العولمة.

يمكن أن نتابع حركة و هيكل المبادلات التجارية الدولية على فترات، حيث نميز ثلاث فترات: فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، بين الحربين، و بعد الحرب العالمية الثانية.

ولأن فترة بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بالكثير من الأحداث الهامة التي انعكست و بشدة على وضع الاقتصاد العالمي و التجارة العالمية تحديدا، فسنقسم الدراسة إلى مرحلتين: مرحلة قبل 1945، و المرحلة الثانية مرحلة بعد 1945.

أولا/ تطور التجارة العالمية حتى 1945:

عرفت التجارة العالمية نموا هاما بداية من القرن 19 وكانت الدول الغربية هي المسيطرة عليها.

1- التجارة الدولية حتى 1914:

منذ نهاية القرن 18 تزايد حجم التجارة الدولية وتوسع النطاق الجغرافي للعالم باكتشاف أمريكا و طريق الهند، وأصبحت أوروبا الغربية مركزا للعالم، حيث تستورد من المستعمرات والدول التابعة لها المواد الأولية الضرورية و اليد العاملة، وتصدر بعض السلع الحرفية و بعض المواد مدخلات الإنتاج الصناعي.

و كانت تطبق سياسة تجارية ترتكز على مبادئ الفكر الماركانتيلي أي سياسة تجارية حمائية، بغرض الحصول على الثروة بجمع المعدن النفيس المتمثل في الذهب.

انطلاقا من نهاية القرن الثامن عشر عرفت التجارة العالمية نموا ملحوظا، ففي الفترة بين 1800-1913 تضاعف حجم التجارة العالمية حوالي خمسين مرة، وكانت نسبة الصادرات من إجمالي PNB العالمي مرتفعة عموما، وقدرها المؤرخ **Paul Bairoch** خلال 1913 في بريطانيا 18%، فرنسا و ألمانيا حوالي 15%، اليابان 12%، أما الو.م.أ و روسيا كانت النسبة 6% فقط.

أما فيما يتعلق بهيكل التجارة العالمية خلال هذه الفترة فقد تميز بسيطرة السلع الأولية والمنتجات الزراعية التي كانت تمثل حوالي ثلثي التجارة العالمية، حيث تمثل المنتجات الزراعية والغذائية 80% منها، أما المواد المنجمية و الطاقوية فتمثل 20% المتبقية.

وفي بداية القرن العشرين كانت ثلاث أرباع المبادلات العالمية من السلع المصنعة وثلث المواد الأولية من إنتاج الدول الصناعية لأوروبا الشمالية والغربية.

وكانت أوروبا عام 1913 تسيطر على حوالي 60% من التجارة العالمية، حيث 80% من تجارة أوروبا داخل المنطقة نفسها، بين الدول الأوروبية أي تجارة بينية، وكانت تجارة روسيا في معظمها مع ألمانيا، و نصف مبادلات اليابان التجارية مع دول آسيا، و الباقي مع أوروبا و الو.م.أ.[155]

و الملاحظ أن بريطانيا قد بدأت منذ عام 1840 تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية، وحققت عجز في ميزان مبادلاتها التجارية، لكنها استطاعت أن تسد العجز من استثماراتها في الخارج وتوظيفاتها الأخرى.

2- التجارة العالمية بين 1914-1939:

تميزت هذه الفترة بمبررات قوية لاضطراب نمو التجارة العالمية أو حتى انهيارها. فبين أزمة الكساد العالمي و الحرب العالمية كان نمو التجارة العالمية بين الزيادة و التراجع، فقد انخفضت خلال 1914 ثم تحسنت حتى 1920 لتعود إلى التراجع من جديد بسبب أزمة 1920-1921، مرورا بهذه الأزمة فقد تحسنت أوضاع التجارة العالمية حتى

[155] Serge d' Agostino et autres,**100 Fiches pour comprendre la mondialisation**,Editions Bréal, 2006 ،p10.

سنة 1929، حيث أصابت أزمة الكساد كل العالم ومن دون شك التجارة العالمية التي انخفضت خلال 1929-1932 بنسبة 25 بالمئة.

وعندما تحسنت الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال 1933 لم تحقق التجارة الخارجية تحسنا كبيرا، حيث تزايد حجمها بمعدل 5 بالمئة مقارنة بسنة 1913، ولم يتجاوز حتى القيمة المسجلة عام 1929.[156]

و كانت الو.م.أ خلال هذه الفترة قد ظهرت كقوة تجارية تستعمل سياستها التجارية بغض النظر عما تعكسه من آثار على اقتصاديات العالم، وهذا ما عكسته الزيادات في الحواجز الجمركية (قانون **هاولي-سموت** الذي سبق تقديمه) وما رافقه من آثار جد خطيرة.[157]

أما هيكل المبادلات خلال هذه الفترة: فقد كانت المواد الأولية و الزراعية تسيطر على إجمالي التجارة بحوالي 60 إلى 65%، أما المواد المصنعة فهي لا تمثل سوى 35 إلى 40%.

كانت أوروبا وأمريكا الشمالية مسيطرة على ثلاث أرباع التجارة العالمية، و أوروبا لوحدها تمثل حوالي 50%، حيث تصدر هذه الأخيرة السلع المصنعة وتستورد المواد الأولية.

و كانت معظم صادرات كل من أوروبا و الو.م.أ و اليابان سلعا صناعية، أما وارداتها فتسيطر عليها المواد الأولية. أما واردات الاتحاد السوفييتي فكانت متساوية بين مواد أولية و سلع مصنعة.[158]

ثانيا/ تطور التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بعد 1945:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت التجارة العالمية في الزيادة و تغيرت هيكلتها و لكن الدول العظمى لا تزال هي المسيطرة على التجارة العالمية.

حتى 1973 تضاعف حجم المبادلات التجارية العالمية ست مرات وتجاوز معدل النمو 8% سنويا في المتوسط، خصوصا خلال سنوات الستينات حيث عوضت الزيادات الحاصلة في هذه الفترة النتائج السلبية الحاصلة خلال أزمة 1930، أما خلال الثلاثين سنة الموالية فقد كان نمو التجارة مضطربا غير منتظم، حيث تضاعف حجم التجارة العالمية خلال هذه الفترة أربع مرات فقط، أي بحوالي 4 إلى 5% سنويا في المتوسط.

---

[156] Marc Montoussé,**analyse économique et historique des sociétés contemporaines**,op.cit, p.362.

[157] Serge d' Agostino et autres ،**100 Fiches pour comprendre la mondialisation** ،op.cit ،p11.

[158] op.cit ،p11.

منذ سنوات الأربعينات تضاعف إجمالي الناتج العالمي بحوالي سبع مرات، وفي الوقت نفسه تضاعفت نسبة الصادرات من هذا الإجمالي، حيث قدرت في 1940 بحوالي10% و تقدر خلال 2004 بـ30%.[159]

وكانت نسبة الصادرات عالميا متناسبة مع نسبة الصادرات على المستوى المحلي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي في بعض الدول:

الجدول (2–1): تطور نسبة الصادرات إلى PNB بين 1950–2004 في بعض الدول المتقدمة.

	فرنسا %	ألمانيا %	بريطانيا %	اليابان و أمريكا %
1950	10	6	10	3–2
2004	27	35	30	10

Source : Serge d' Agostino et autres ،**100 Fiches pour comprendre la mondialisation ,** op.cit ،p12.

أما هيكل المبادلات: فبعكس الفترة السابقة، فقد تميزت التركيبة السلعية للتجارة العالمية في فترة بعد الحرب العالمية بسيطرة المنتجات الصناعية، التي تمثل حوالي 80% من التجارة العالمية، بعكس المواد الأولية التي انخفض نصيبها من التجارة العالمية إلى حوالي 20%.

وكانت التجارة ذات نوعين: التجارة النمطية بين الدول المتقدمة، حيث تستورد فرنسا مثلا سيارات ألمانية وتصدر إلى ألمانيا سيارات فرنسية، فأوروبا الغربية مثلا تتبادل حوالي 65% من تجارتها بين دول المنطقة intra-zone، و تحاول أمريكا الشمالية بدورها أن تصل إلى الوضع نفسه أي التجارة داخل المنطقة. أما الدول النامية فحوالي 60% من تجارتها موجهة إلى دول ***TRIADE**، والباقي عبارة عن مبادلات فيما بينها.

و تسيطر دول **TRIADE** على التجارة العالمية بحوالي 60%، حيث تسيطر أوروبا الغربية وحدها على 43% أمريكا الشمالية 15% و اليابان 6% فقط.

---

[159] op.cit ،p12 .

* **دول TRIADE الثالوث تضم كل من: أمريكا الشمالية(أمريكا وكندا)، و أوروبا الغربية(الاتحاد الأوروبي، النرويج وسويسرا)،و اليابان و كوريا الجنوبية، بسيطرة الثالوث البارز: الو.م.أ، الإتحاد الأوروبي و اليابان.**

أما الدول النامية ففي سنة 1950 كانت تمثل حوالي 30% من التجارة العالمية، في عام1970 تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 20%، و زادت إلى حوالي 30% خلال سنوات الثمانينات، و ذلك بفعل تعديل أسعار المواد الأولية التي تسيطر على تجارتها، ولكنها تراجعت من جديد مع حلول عام 1990 حيث قدر نصيبها بحوالي 22%، وصعدت من جديد إلى حوالي 30% عام 2004، و يعود هذا التحسن بفضل الأداء المتميز لتجارة بعض الدول الآسيوية الناشئة.

في بداية سنوات التسعينات انهار نصيب دول **PECO** من التجارة العالمية، حيث قدر بحوالي 3% مقارنة بنسبة 10% بين 1950 إلى 1980، ولكنه تزايد نوعا ما مع نهاية التسعينات حيث يقدر حاليا بحوالي 5%. 60-70% من تجارة هذه الدول موجهة إلى الثالوث: الو.م.أ، الاتحاد الأوروبي واليابان، أما حوالي 20 إلى 25% فهي تجارة بينية.[160]

الفرع الثالث: التطور التاريخي للسياسة التجارية.

على النحو نفسه الذي قدمنا من خلاله تطور ظهور العولمة، وتطور التجارة الخارجية، سنقدم أيضا تطور اتجاه وشكل السياسة التجارية.

فقبل نهاية الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الحمائية عموما هي الخيار المفضل للدول المتقدمة، بالرغم من وجود فترة ساد فيها خيار التحرير بين 1840-1870، حتى بعد الحرب العالمية الثانية وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية لم تختفي تماما الحمائية ولكنها أصبحت تظهر بأشكال مختلفة.

أولا/ تطور السياسة التجارية قبل 1945:

1- قبل 1840:

قبل القرن التاسع عشر لم تكن مشكلة التجارة الحرة مطروحة، فقد كانت الحماية هي القاعدة و الوضع العادي لكل الدول، إذ أن الرسوم الجمركية تمثل مصدر هام جدا للإيرادات العامة.[161]

** دول PECO هي دول Pays d'Europe centrale et orientale دول أوروبا الوسطى والشرقية، وهو مصطلح أطلق منذ 1990 على الدول الاشتراكية سابقا في شرق ووسط أوروبا.

[160] Serge d' Agostino et autres، **100 Fiches pour comprendre la mondialisation**، op.cit ،p13.

[161] Maurice Durousset ،op.cit ،p.92.

كانت بريطانيا قد اعتمدت على الصناعة حتى تصبح القوة الاقتصادية المسيطرة على العالم، وأحاطتها بالحماية الجمركية ضد المنافسة الأجنبية منذ بداية القرن السابع عشر، كما ساعدتها القدرة الاحتكارية للسفن البريطانية.[162]

أما فرنسا فقد كان النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مرافقا للحماية الجمركية، برغم أنها في 1815 كانت قد حاولت التوجه إلى التجارة الحرة، لكنها تراجعت بفعل الضغوط المحلية لرجال الصناعة.[163] وكانت الحماية الفرنسية متنوعة، بين منع للاستيراد وفرض رسوم جمركية عالية جدا، لحماية الصناعة و الزراعة معا.[164]

أما فيما يتعلق ببروسيا فقد شكلت معظم الدول الألمانية اتحادا جمركيا يسمى **le zollverein** عام 1834 حيث يهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيه، وتطبيق رسوم جمركية موحدة مع الدول خارج هذا الاتحاد، وفي بضع سنوات كان الجزء الأكبر من الدول الألمانية قد انضم للاتحاد.[165]

وكانت أمريكا قد اعتمدت في تنميتها الاقتصادية على السياسة الحمائية التي روج لها **Alexander Hamilton(1757-1804)**، وزير المالية الأمريكي. وكانت الزيادات في الرسوم الجمركية على الواردات من أجل حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. وحتى برغم الانخفاض الحاصل للرسوم الجمركية خلال 1830 و 1860 فإنها بقيت مرتفعة جدا. (و هذا دليل على أنها أساسا كانت مرتفعة جدا). كما يعتبر **Henry Charles Carey(1793-1879)** مثال هام على من يدعو للحماية في أمريكا، فبعد أن كان من أنصار التحرير تحول ليدافع عن الحمائية خلال سنوات الأربعينات من القرن التاسع عشر(1840)، من جهة لأنها تحمي المنتجات المحلية، و من جهة ثانية لأنه كان يرى أن التجارة الحرة هي أداة بيد البريطانيين من أجل السيطرة و الهيمنة على العالم.[166]

في الشرق ، كانت روسيا قد استفادت من النمو الاقتصادي الحاصل في فرنسا و بريطانيا وقامت برفع صادراتها من القمح. وبسبب تحسن العوائد الزراعية بسبب زيادة الصادرات تزايد الطلب على بعض الصناعات الخفيفة. وقامت روسيا بحماية محلية لدفع هذا القطاع للأمام حتى سنوات 1850. ولم تحقق روسيا انطلاقة نموها

---

[162] Marc Montoussé, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**,p.cit, p.364.

[163] op.cit ،p.364-365.

[164] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.30.

[165] Marc Montoussé, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, op.cit,p.365.

[166] op.cit, p. 365.

الاقتصادي إلا خلال نهاية القرن التاسع عشر، لأن الصناعة الروسية كانت تعاني من عدة عوائق أخرى: عجز البنية الأساسية، مشكل الابتكار في الصناعات الثقيلة....الخ.[167]

أما اليابان فقد كانت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر دولة زراعية، تقطع العلاقات مع العالم الخارجي، من أجل الحفاظ على الاستقلالية الوطنية و ليس من أجل حماية اقتصادها المحلي.[168]

فقد كان الـ"شوغونات"* و منذ القرن الـ17 يرون أنه يتوجب عليهم ولضمان استقرار سياسي واجتماعي في البلاد أن يتحكموا في حركة انتقال الأشخاص، من خلال إغلاق كل منافذ البلاد على الخارج، ومنع السكان من التواصل مع بقية العالم، وقد حاولت الدول العظمى كسر هذا الانغلاق وبالأخص الأوروبيين، وكانت بريطانيا الأكثر إصرارا على ذلك، فكانت لها سفارات عديدة هناك.

ومنح الـ"شوغونات" السفن البرتغالية والهولندية تراخيص تجارية خاصة، كان يسمح لها بالرسو مرة واحدة كل سنة في جزيرة "ديشيكا" بالقرب من "ناكاساكي" على السواحل اليابانية. كانت تجارة الحرير مع الصين يحتكرها البرتغاليون، وقد تمكن الـ"شوغونات" من جني فوائد كبيرة جراء ذلك.[169]

وبذلك يمكن تصنيف الدول إلى مجموعتين: الدول **المستفيدة**: بريطانيا، فرنسا، أمريكا وألمانيا، والدول **الغير مستفيدة**: روسيا واليابان، والمستعمرات دون شك.

2- بين 1840-1870:

كانت بريطانيا تحقق تقدما تقنيا غير مسبوق، أكسبها ميزة تنافسية مقارنة ببقية الدول، وأصبحت الحمائية تمثل عائقا لوصولها إلى الأسواق وتصريف منتجاتها،[170] فكان الخيار الاستراتيجي هو تحرير التجارة الخارجية، لتدعيم القدرة الصناعية البريطانية، وكانت أولى خطواتها القوية بهذا الصدد تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من سلع التجهيزات عام 1842، ورفع الحماية عن القطاع الزراعي، من خلال إلغاء قانون الغلال **corn-laws** عام 1846، القانون الذي كان قائما بحماية منتجي القمح البريطانيين.[171]

---

[167] Marc Montoussé, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**,op.cit, p. 365.

[168] op.cit, p.365.

* الشوغون هو لقب يطلق على من يحكم اليابان في تلك الفترة.

[169] **تاريخ اليابان**، http://www.hukam.net, juin 2009.

[170] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.34.

[171] Maurice Durousset, op.cit, p.92.

وقد كان ديفيد ريكاردو قد دعا لإلغاء هذه القوانين، لأنها تعمل من خلال تأثير الرسوم الباهظة على ردع الواردات (الدور الرادع للرسوم الجمركية المرتفعة)، فهي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثمة ارتفاع الأجور وتثبيط الاستثمارات.

كما قام الصناعي **Richard Cobden** عام 1846 بإنشاء اتحاد ضد قانون الغلال **anti corn-law league**، للضغط على السلطة لإلغاء هذه القوانين.

قامت فرنسا بالسير وراء إستراتيجية بريطانيا، حيث لوحظ الانخفاض المتسارع لنسبة حصيلة الرسوم الجمركية إلى إجمالي الواردات خلال 1830-1850، وفي عام 1860 قامت بتوقيع اتفاقية مع فرنسا، تم التفاوض عليها سريا بين وزير بريطانيا **RICHARD COBDEN** و **Michel Chevalier** من الجانب الفرنسي.

وتم تخفيض الرسوم الجمركية، ووضع شرط الدولة الأولى بالرعاية، بمعنى أن طرفي الاتفاق يستفيدان من أقل الرسوم الجمركية التي يطبقها الطرف الآخر مقارنة بكل الشركاء التجاريين الآخرين.[172]

وقامت روسيا بتحرير تجارتها الخارجية بداية من 1857، ووقعت بروسيا باسم **le Zollverein** اتفاقية تحرير التجارة عام 1862.

أما اليابان فقد استطاعت الحملات العسكرية لـ**Matthew Perry** أن تكسر طوق الحظر، عندما دخل عنوة خليج "**إيدو**" ("**طوكيو**" اليوم)، وقام قائد البحرية الأمريكية بتقديم طلب رسمي يتضمن الموافقة على فتح موانئ ومنافذ البلاد الخارجية على التجارة مع الدول الخارجية. وبسبب المشاكل السياسية الداخلية وضعف القوة العسكرية اليابانية مقارنة بالأمريكية آنذاك وافق النظام الياباني على توقيع اتفاقية "**كاناغاوا**" في مارس 1854. تم بموجبها فتح مينائي "**شيمودا**" و"**هاكوداتي**" على المبادلات التجارية، كما تم ترخيص المراكب الأجنبية بالتزود في الموانئ اليابانية عند حاجتها لذلك. وبعد توقيع الاتفاقية الأولى بسنتين، تم توقيع اتفاقية أخرى تهدف إلى فتح موانئ أخرى، وتحرير التجارة الخارجية لليابان، وقعتها في 1858 أمريكا، ثم انجلترا، فرنسا وأخيرا روسيا.[173]

وفي ظل كل حركات تحرير التجارة الاختيارية منها والإجبارية، كانت أمريكا الدولة الوحيدة التي لم تأخذ بهذا الخيار، ومع ذلك ففي بدايات 1860 نشأ صراع بين الولايات الشمالية التي تؤيد الحماية و الجنوبية التي

---

[172] Serge d' Agostino, **Libre-échange et protectionnisme**, op.cit, p.32.

[173] **تاريخ اليابان**، مرجع سابق.

تؤيد التجارة الحرة، وبعد انتصار الولايات الشمالية في الحرب الأهلية 1861-1865**، فقد كان خيار الحماية هو السائد في الو.م.أ.[174]

وفي الحقيقة كانت التوجهات نحو التحرير مدفوعة بدوافع سياسية إلى حد كبير، ففي فرنسا مثلا كان دافع نابليون الثالث عند توقيع الاتفاقية مع بريطانيا عام 1860 هو محاولة اللحاق بالتقدم البريطاني، وفي بروسيا كان توقيع **le Zollverein** لاتفاقيات التحرير مع الدول المختلفة بغرض تحقيق مصالح السياسية لبروسيا. والأمر نفسه مع اليابان التي كانت منغلقة على نفسها، وأجبرتها الظروف السياسية على فتح حدودها، والدليل على ذلك أنها في سنوات 1910 عندما شكلت جيشا قويا وموحدا عادت أدراجها إلى الحمائية.[175]

3- بين 1870-1940:

تميزت هذه الفترة بالعودة إلى الحمائية، فقد نتج عن التحرير في الفترة السابقة أين كانت بريطانيا قد دعمت و بشدة هيمنتها مستغلة سبقها الصناعي، واستغلالها لثروات المستعمرات.

لذا نادى العديد من الاقتصاديين في كل من ألمانيا و الو.م.أ خاصة إلى ضرورة حماية المنتجات الصناعية الوطنية من غزو السلع البريطانية و الفرنسية.[176]

وقد تزامنت العودة إلى الحمائية مع أزمة 1873، حيث عادت معظم الدول الكبرى لفرض الرسوم الجمركية وحماية منتجاتها المحلية ما عدا: بريطانيا، هولندا والدانمارك.[177]

وبرغم سبق بعض الدول في الحماية(روسيا، النمسا واسبانيا عام 1877، إيطاليا عام 1878) فإن المبادرة الألمانية كانت الأقوى، حيث قام **Bismarck** عام 1879 بفرض زيادات جد مرتفعة للرسوم الجمركية على الوردات الألمانية، من ناحية لأسباب سياسية (تحالفه مع المحافظين الزراعيين)، ومن ناحية ثانية لحماية الإنتاج المحلي، كما سبق و أن ذكرنا.[178]

**قامت الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال الصناعي و الجنوب الزراعي حول إلغاء نظام الرق حيث اعتمد الشماليون على الصناعة الآلية بينما الجنوبيون يعتمدون في الزراعة على العبيد، وخاصة زراعة القطن.

[174] Serge d' Agostino, **Libre-échange et protectionnisme**,op.cit, p.33.

[175] Marc Montoussé, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, op.cit, p.368.

[176] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، ص.286.

[177] Maurice Durousset ،op.cit ،p.92.

[178] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.36.

وعادت فرنسا لتفرض حمايتها للصناعة الوطنية عام 1881من خلال فرض الضريبة المعروفة برسوم **Méline** عام 1892، والتي تفرض حماية مشددة للقطاع الزراعي.[179]

أما الو.م.أ التي لم تلجأ للتحرير بعد، وبعد انتصار شمال أمريكا في الحرب الأهلية، تم رفع الرسوم الجمركية أعلى بكثير مما كانت عليه سابقا (رسوم **Mac Kinley** عام 1890، رسوم **Dingley** عام1897). وقامت روسيا بحماية اقتصادها انطلاقا من عام 1877 من خلال رسوم **Mendeleïev**.[180]

و بعد الحرب العالمية الأولى لم تهجر الدول العظمى السياسة الحمائية، بل على العكس قامت بريطانيا التي لم تكن قد انتهجت الحماية حتى في ظل أزمة 1873، بفرض رسوم **Mac Kenna** على السلع الكمالية عام 1915. وقامت بفرض حماية للصناعات المحلية الإستراتيجية في 1921، وفي السنة نفسها قامت فرنسا برفع رسومها الجمركية، وأمريكا في 1922 قامت بفرض رسم **Fordney-Mac Cumber**، وفي اليابان فقد استطاعت أن تطبق سياسة تقييدية دون ضغوطات، واتخذت تدابير ضد الإغراق، بالإضافة إلى فرض رسوم خاصة مرتفعة على الكماليات.[181]

وعندما ضربت أزمة 1929 الاقتصاد العالمي، ورافقتها أزمة انهيار نظام الذهب، اختلفت ردات فعل الدول، ولكن الو.م.أ كانت قد اتخذت إجراءات أدت إلى زيادة عمق وحدة الأزمة.

فقد قامت بتشديد سياستها الحمائية من خلال قانون **هاولي–سموت Hawley-Smoot** ، وسنحاول تقديم النزاع القائم عقب هذا القانون خلال ثلاث مراحل كما قدمها **Antoine Bouet** :[182]

المرحلة الأولى: البداية.

بدأت المرحلة الأولى عام 1929 عندما اشتدت أزمة البطالة في العالم، و اختارت الو.م.أ حلها الخاص من خلال التأثير على التجارة الخارجية، برفع الرسوم الجمركية على الواردات من أجل توجيه الطلب الأمريكي للإنتاج المحلي.

و تم التوقيع على قانون **هاولي–سموت** عام 1930 حيث فاقت قائمة السلع المعنية 25000 منتج، و ارتفعت بذلك قيمة الرسوم الجمركية من 39%إلى 53% .

---

[179] op.cit ،p.36.

[180] op.cit ،p.36.

[181] op.cit ،p.37.

[182] Francois-Xavier et autres, op.cit, p.34-36 .

المرحلة الثانية: الانتقام.

كانت قائمة المنتجات الأمريكية المحمية غير منسجمة، ففي حين كانت بعض السلع يمكن إنتاجها محليا و بذلك تبدو الحماية مبررة بتشجيع الإنتاج المحلي، كانت منتجات أخرى لا يشملها هذا المبرر لأنها لا تنتج في أمريكا إما لظروف مناخية أو عدم وجود الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاجها....الخ (و كمثال على ذلك زيادة شديدة في الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأمريكية من noix de cajou) و قد اعتقد بعض المفكرين أن مبرر هذا القانون هو العودة إلى سياسة الاكتفاء الذاتي. و لقد هددت بعض الدول الو.م.أ بالانتقام إذا تم توقيع هذا القانون، و بذلك فعند اعتماده فعلا و تنفيذه قامت انجلترا بإصدار قانون الرسوم الجمركية عام 1932 الذي وضع العديد من الحواجز الجمركية على مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة. كما قامت بتوقيع عدة اتفاقيات ثنائية ضمن مجموعة الكومنولث(اتفاقيات Ottawa)، وقامت اسبانيا برد فعل مماثل حيث فرضت رسوما جمركية على الواردات الأمريكية بالتحديد(خصوصا السيارات).

أما رد فعل إيطاليا فقد كان قويا و شديدا حيث صرح موسوليني بأن إيطاليا لن تدفع إلا بقدر ما ستستفيد من أمريكا، و بذلك فقد توقفت ايطاليا عن شراء عدة سلع أمريكية على رأسها السيارات الأمر الذي نتج عنه إغلاق عدة مصانع لشركة فورد.

و في النهاية فقد تقلص وبشدة حجم التجارة الدولية حيث انخفض بمقدار ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات.

ويوضح الجدول التالي التغير الذي سجلته الحصيلة الجمركية في بعض الدول المتقدمة:

الجدول (2-2): متوسط الاقتطاعات الجمركية على الواردات السلعية في بعض الدول المتقدمة 1913-1931.

	%1913	%1925	%1931
ألمانيا	13	20	21
فرنسا	20	21	30
بريطانيا	0	5	NC

الو.م.أ	44	37	48
اليابان	30	NC	NC

NC: **غير متاحة.**

Source : Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.37.

المرحلة الثالثة:مرحلة العودة إلى التعاون.

تضررت الو.م.أ كثيرا جراء إصدار قانون **هاولي–سموت** و ما نتج عنه من انتقامات، و قد تراجع نصيبها من التجارة العالمية من 16% إلى 11% بين 1930 و 1935.

و بذلك سعت إلى محاولة التفاوض الثنائي مع مجموعة من الدول في ظل ما سمي بـ: **Reciprocal Trade Agreement Act** لتخفيض الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات بـ50% خلال ثلاث سنوات.

و عليه فقد اعتمد البعض على هذه التجربة للتأكيد على أن الرسوم الجمركية ما هي إلا بداية لنزاعات لن تحلها إلا العودة و الرجوع إلى فلسفة التحرير.

ثانيا/ بعد الحرب العالمية الثانية:

تميزت الفترة بعد الحرب العالمية بعدة تغييرات على المستوى العالمي، ملخصها أن التجارة الحرة أصبحت الخط الأساسي و التوجه الرئيسي للعالم ككل، من خلال نشأة عدة هيئات دولية وعالمية تدعم هذا التوجه: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية....الخ

وهذا لا يعني غياب تام للسياسة الحمائية، بل على العكس، فحتى في ظل المنظمة العالمية للتجارة هناك ممارسات حمائية حتى من طرف أكثر الدول زعما للتحرر.

وسنحاول تقديم كل التطورات التي حدثت على مستوى السياسة التجارية لاحقا عند الحديث عن منظمة التجارة العالمية بالتفصيل.

المطلب الثاني:التكتلات والاتفاقيات في مواجهة العولمة و تحرير التجارة.

كما يؤكد الإطار النظري الذي بناه مجموعة من الاقتصاديين النيوكلاسيك(**Samy ، B.F Massel،Cooper Hatem...etc**[183]) على أن سبب إقامة الاتحاد الجمركي-أحد أشكال التكتلات- يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء فيه لتحقيق أهداف معينة تعجز عن تحقيقها في غياب الاتحاد الجمركي.[184] فإننا في نفس السياق نحاول هنا تقديم أهم الاتفاقيات والتكتلات التي قامت بين مجموعات من دول العالم، بغرض تجنب مخاطر أو سلبيات اضطرارها للانفتاح التجاري.

سعت كل دول العالم إلى التجمع ضمن مجموعات مختلفة تحقيقا لأحد الأهداف التالية:

- إما للتخوف من منافسة إحدى الدول فتسعى إلى ضمان المعاملة بالمثل من هذه الدول.
- إما للتخوف من دول أخرى فتسعى الدول المعنية لكسب شركاء لتقوية قدرتها على منافسة الدول الأقوى.
- إما لضمان ظروف جيدة في أسواق تلك الدول للتمكن من الولوج إليها.

و نتج عن هذه المبررات نشوء العديد من التكتلات الاقتصادية و الاتحادات سنحاول تقديم أهمها سواء بين الدول المتقدمة أو النامية...الخ

الفرع الأول: أشكال الاتفاقيات والتكتلات.

تندرج الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية التي تقيمها الدول فيما بينها في إطار التجارة الخارجية ضمن أحد درجات سلم التكامل الاقتصادي التالية:

---

[183] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق**، ص. 53.

[184] المرجع نفسه، ص. 55.

1- *منطقة التفضيل الجزئي*[*] : تعتبر أضعف أشكال ومستويات التكتلات الاقتصادية الدولية، وهي عبارة عن اتفاقيات الدول التي عادة ما تربطها علاقات جوار خاص أو تاريخ مشترك أو استعمار سابق. ويمنح خلالها معاملات تفضيلية خاصة في مجال التجارة الخارجية لبعض السلع والخدمات، بينما لا تشترط المعاملة بالمثل،[185] كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، أو أن تعطي لبعضها البعض امتيازات جمركية معينة...الخ.[186] ويلاحظ على هذه الاتفاقيات أنها:[187]

- تشمل التخفيف من حدة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ولا تتضمن إلغاءها.

- تتركز هذه الاتفاقيات على التجارة السلعية ولا تمتد إلى الجانب النقدي.

- تحتفظ الدول الأعضاء بحق صياغة أي سياسة تجارية مع شركائها التجاريين خارج الاتفاقية.

2- *منطقة التجارة الحرة:* وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء في اتفاق المنطقة الحرة.[188]

3- *الاتحاد الجمركي:* يمثل مستوى أعلى في التكتل الاقتصادي، حيث يتم إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحرمان الدول الأعضاء من حق عقد اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول أخرى خارج الاتحاد دون موافقة الدول الأعضاء في هذا الاتحاد،[189] ويشمل إذن الاتحاد الجمركي العناصر التالية:[190]

- إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

- إقامة حاجز جمركي موحد أمام دول العالم خارج الاتحاد.

---

[*] تعتبر منطقة الكومنولث أهم مثال على هذه الاتفاقية.

[185] سرحان أحمد عبد اللطيف،"**التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا**"، "**الكوميسا**"، رسالة ماجستير، الاقتصاد الزراعي، جامعة طنطا، مصر، 2003، ص.07.

[186] مصطفى العبد الله الكفري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الحوار المتمدن، العدد1069-05-2005,www.ahewar.org.

[187] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص.37.

[188] مصطفى العبد الله الكفري ،مرجع سابق.

[189] سرحان أحمد عبد اللطيف ،مرجع سابق ،ص.07.

[190] سامي عفيفي حاتم ، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص.40.

4- *السوق المشتركة:* تتعلق السوق المشتركة بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكذا تحرير حركة رؤوس الأموال، التكنولوجيا والعمالة، وذلك من خلال إلغاء كل العقبات التي من شأنها الوقوف عائقا أمام حرية حركة هذه العناصر بين الدول الأعضاء. [3]

5- *الوحدة الاقتصادية:* وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول تتسع فيها إجراءات التكامل الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب. وذلك من خلال إيجاد سلطة إقليمية عليا وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات، كما أن على كل دولة عضو تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا. [4]

6- *الوحدة النقدية:* يعرف **Freitz Machlup** التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. فقيام الأشكال السابقة للتكتل الاقتصادي يخلق مشاكل نقدية قد تعوق أصلا قدرة نشأة هذه التكتلات.

وبالتالي تجد الدول نفسها أمام أحد شكلي التكامل النقدي:[5]

- الجزئي: الذي يتعلق بإجراءات العمل النقدي المشترك بين مجموعة الأعضاء في المنطقة، أي توحيد السياسات النقدية، الاتفاق على إدارة موحدة لسعر الصرف...الخ.

- الكامل: وهو الوصول إلى إصدار عملة واحدة مشتركة.

7- *التكامل المالي:* ويعد آخر وأحدث درجات سلم التكامل الاقتصادي، حيث تنصب اقتصاديات الدول المعنية في قالب اقتصاد واحد. كما حدث مع الاتحاد الأوربي. [6]

و يجب أن نفرق بين معنيين للتكتلات الاقتصادية أو الاتفاقيات التجارية:

الأول بمعنى **التبعية الاقتصادية** و يكون بين دولة أو دول قوية و دولة أو دول ضعيفة. ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة. وينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة

للاستعمار الجديد، ومن خلال مفهوم التبعية يمكن تصنيف الاتفاقيات والتكتلات بين الدول المتقدمة والدول النامية على أنها تعمل باتجاه التبعية.[191]

أما الثاني فهو المتعلق **بالتكامل الاقتصادي** و الذي يعني الترتيبات التي تسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول في المنطقة التكاملية.[192]

الفرع الثاني: أهم التكتلات الاقتصادية الدولية.

حسب أحدث إحصائيات للمنظمة العالمية للتجارة فإن الاتفاقيات التجارية الإقليمية حسب الطلبات التي قدمت على مستوى المنظمة تقدر بـ266* مصنفة كما يلي حسب مستوى التكتل:

الجدول(2-3): تصنيف مستويات الاتفاقيات التجارية الاقليمية حسب الOMC

المستوى	العدد
اتحاد جمركي	20
اتفاق تكامل اقتصادي	75
اتفاق تجاري تفضيلي	12
اتفاقية تحرير تجارة	159

[191] عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**،مكتبة الرشد ناشرون،2005،ص.5.

[192] سامي عفيفي حاتم ، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق ،ص.32.

* يتجاوز عدد التصريحات لدى المنظمة العالمية للتجارة 400 اتفاقية، وذلك بسبب التكرار، فضمن الاتفاقية نفسها إذا رغبت الدول توسيعها للخدمات عليها تحديد الطلب.

Source : www.wto.org, 06-02-2010.

وفيما يلي تقديم لأهم هذه الاتفاقيات:

أولا/ أوروبا:

1- الإتحاد الأوروبي European Union (EU) :

يعتبر الاتحاد الأوروبي في وضعه الحالي أرقى درجات التكامل الاقتصادي الذي عرفه العالم، لقد مر الاتحاد الأوروبي بمراحل **التكامل الرأسي**: أي الانتقال عبر درجات التكامل الاقتصادي سابقة الذكر، تحرير التجارة البينية ثم الاتحاد الجمركي و هكذا دواليك، و مراحل **التكامل الأفقي**: أي تزايد عدد الأعضاء المنضمين للإتحاد.

- التكامل الرأسي: بدأت أول خطوات الاتحاد الأوروبي اقتصاديا عندما اشترطت الو.م.أ عند تقديم مساعداتها ضمن مشروع مارشال أن يقوم التعاون الاقتصادي بين الدول المستفيدة، وبذلك قامت الدول العشر التي قبلت هذه المساعدات بإنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي **OCDE**، عام 1948، التي تقوم بتنظيم توزيع المساعدات المالية، ومن ثم اسند إليها دور تطوير التعاون فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الدول المعنية (الإلغاء التدريجي لنظام الحصص، إنشاء نظام أوروبي للمدفوعات..الخ).

وفي ماي 1949 اقترحت عشرة من دول أوروبا الغربية مشروع **المجلس الأوربي**، الذي يسند إليه دور تطوير التعاون السياسي و الثقافي بين الدول الأعضاء. ولكن المشروع لم يتم بسبب الخلافات بين الكتلة **الفرنسية-البلجيكية** والكتلة **البريطانية**.

في 9 ماي 1950 قام وزير الخارجية الفرنسي باقتراح إنشاء سلطة مشتركة تقوم بالإشراف على كل ما يتعلق بإنتاج الفحم و الصلب الفرنسي و الألماني، على أن يفتح باب الاشتراك في هذه الهيئة لبقية الدول الأوروبية، كان الغرض الأساسي من تقديم هذا الاقتراح الفرنسي تقريب العلاقات الفرنسية الألمانية، لاقى هذا الاقتراح القبول حيث استجابت خمس دول غرب أوروبية، وقامت بتوقيع اتفاقية 18 أفريل 1951 ، و التي أنشأت **الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب CECA**، على أن تدخل حيز التنفيذ بداية من 25 جويلية 1952.

وكانت الاتفاقية بمثابة إنشاء سوق مشتركة للفحم و الصلب، من خلال إلغاء نظام الحصص والرسوم الجمركية ثم القيام بتطبيق رسوم جمركية موحدة مع العالم الخارجي.

في سنة 1956 ونتيجة للأحداث التي عرفها العالم آنذاك (التدخل السوفيتي في هنغاريا، والحملات **البريطانية- الفرنسية** على مصر) أدت المفاوضات بين الدول الستة إلى توقيع اتفاقيتين قويتين: اتفاقية روما لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، أو ما سميت بالجماعة الاقتصادية الأوروبية **CEE**، والتي تدخل حيز التنفيذ في 1 جويلية 1968، تتضمن إلغاء الرسوم الجمركية للتجارة بين الدول الستة الأعضاء، وتطبيق رسوم جمركية موحدة مع

الدول غير الأعضاء. والاتفاقية الثانية هي: الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية **CEEA** ، أو ما تسمى **Euratom**.[193]

وفي سنة 1972، وبغرض تعزيز التنسيق بين سياسات إدارة التبادل في البلدان الأوروبية وضمان الاستقرار من خلال تحديد هامش تقلب من أجل إنقاذ آلية الأسعار لدعم السياسة الزراعية المشتركة (Pac)، لتتشكل بهذا الآلية المعروفة باسم "الثعبان النقدي". وفي 1979 تحول الثعبان النقدي إلى اتفاق فعلي للتحويل" **النظام النقدي الأوروبي(SME)**". وفي السنة نفسها انتُخب البرلمان الأوروبي للمرة الأولى بالاقتراع العام.

وفي فيفري 1984 تم إقرار مشروع المعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي الذي دعمه سبينيلي (والذي كان بمثابة مسودة أولى وفعلية للدستور الأوروبي) وذلك بأغلبية ساحقة في البرلمان.

وفي 1985، تم التوقيع على اتفاق شنغن من قبل ألمانيا وفرنسا وبلدان البنلوكس لتيسير إلغاء عمليات المراقبة على الحدود الداخلية، مع محاولة إزالة العوائق بشأن تعزيز حرية حركة الأشخاص والتعاون القضائي داخل الإطار المؤسساتي للجماعة الأوروبية.

وفي ديسمبر من السنة نفسها، قرر المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ تعديل معاهدة روما وإعطاء دفعة جديدة لعملية التكامل الأوروبي من خلال إنشاء القانون الأوروبي الوحيد، الموقع في لاهاي في فيفري 1986. وإضافة إلى قيامه بإنجاز إصلاحات مؤسساتية هامة، سمح القانون الأوروبي الواحد باستمرار المسار نحو استكمال السوق الموحدة. وكي تترجم الأهداف التي حددها الميثاق الواحد في العام 1987 إلى واقع بحلول العام 1992، قام جاك ديلور بصفته رئيسا للمفوضية الأوروبية بتقديم برنامج طموح تشريعي وعملي لضمان إزالة ما تبقى من عقبات أمام حرية حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات. وقد مهد إنشاء الفضاء الاقتصادي الموحد الطريق لإدخال العملة الموحدة.[194]

وجاءت معاهدة مستريخت في 7 فيفري 1992 لتعلن عن ولادة الاتحاد الأوروبي، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1نوفمبر 1993.

وتلتها اتفاقية أمستردام، جوان 1997، التي أتت كتعديل على معاهدة الاتحاد الأوروبي و المعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية ، وكانت الاتفاقية التي أنشأت العملة الأوروبية الموحدة عام 1999 أكبر دليل على قوة التوجه نحو الاتحاد الاقتصادي بين الدول الأوروبية.

– أما التكامل الأفقي les élargissements : لقد تزايد الانضمام إلى الاتحاد كما يلي:[195]

- 1973 : بريطانيا، إيرلندا، الدانمارك.

-1981: اليونان.

---

[193] Maurice durousset ،op.cit ،p.140-142.

[194] **الاتحاد الأوروبي**، وزارة الشؤون الخارجية، إيطاليا، http://www.esteri.it/MAE/AR، جوان 2009.

[195] **Member states of the EU** ،http://europa.eu/abc/european_countries/eu_members/romania/index_en.htm ،juillet 2009.

- 1986: اسبانيا، البرتغال.
- 1995:النمسا، السويد، فنلندا.
- 2004: استونيا، لاتفيا لتوانيا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، سلوفينيا، قبرص. مالطا.
- 2007: بلغاريا، رومانيا.

2- الـ **AELE**:**Association** europeenne de **libre-echange** :

رفضت بريطانيا عام 1957 الانضمام إلى الجماعة الأوربية، و راحت تبحث عن تكتل آخر منافس لهذه الجماعة و بذلك تم توقيع اتفاقية ستوكهولم (20 نوفمبر 1959) التي تضم كل من بريطانيا، البرتغال سويسرا، النمسا النرويج، السويد و الدانمارك.

حيث تضمنت الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة بالسلع المصنعة فقط، و تبقى للدول الأعضاء مطلق الحرية في تحديد الرسوم الجمركية تجاه تجارتها مع الدول غير الأعضاء،[196] عمليا فقد انظم أعضاء جدد للاتفاقية ليختنشتاين سنة 1960، فنلندا عام 1961، ايزلندا 1971، وانسحب أعضاء آخرون بسبب انضمامهم للجماعة الأوربية: بريطانيا و الدانمارك 1973، البرتغال 1986، فنلندا، النمسا و السويد 1995، و بذلك تراجعت أهمية المنظمة الحرة.[197]

و لتدعيم التعاون بين الدول الأوربية فقد تم توقيع اتفاقيات تجارية بين الـ AELE و CEE متعلقة بتجارة السلع المصنعة.

و عندما تم إنشاء السوق الكبرى في الجماعة الأوربية في جانفي 1993، تخوفت دول الـ AELE من الإنعكاس السلبي على مبادلاتها التجارية.

و ازداد هذا القلق و التخوف، مما أدى إلى توقيع اتفاقية تسمح لدول **AELE** بالمشاركة في السوق الأوروبي الكبير، والاستفادة بكامل مزاياه: حرية حركة السلع و الخدمات، رؤوس الأموال، التضافر و بكل شروطه: المنافسة الحرة تأطير المساعدات الحكومية. و بذلك أنشأت في 02 ماي 1992 في Porto "أكبر سوق في العالم"، يضم أقوى اقتصاديات أوروبا.[198]

ثانيا/ الاتفاقيات الأمريكية:

[196] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.144.

[197] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.52.

[198] Maurice Durousset ،opcit ،p: 145.

1- أمريكا اللاتينية: ظهرت أول المحاولات للتكتل في أمريكا اللاتينية خلال سنوات الستينات كمحاولة لحل مشاكل عدم كفاية الأسواق المحلية، و أهمها:

- ALALC : **Association Latino Américaine de Libre Echange**: المنطقة الحرة اللاتينية، و التي أنشأت عام 1960، بين 11 دولة، هي دول أمريكا الجنوبية. و لأنها لم تعط أي نتيجة من تلك المرجوة و المستهدفة، فقد تم استبدالها باتفاقية **ALADI** (**Association de Libre-échange D'intégration**) و مع ذلك فإنها لم تحقق النتائج المستهدفة، فحتى منطقة التجارة الحرة المقرر إنشاءها في 1990 لم تتحقق.[199]

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (**LAFTA**) **Area Laten American Free Trade** وهو تجمع إقتصادى عملت اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة على تحقيقه ، وقد تم توقيع اتفاق قيام هذه المنطقة عام 1963 في مونتفيديو وكانت الدول الموقعة عليه هي الأرجنتين، البرازيل، شيلى، المكسيك، بيرو، أورجواي وبارجواي ثم إنضمت بعد ذلك تباعاً كل من الإكوادور ، كولومبيا ، فنزويلا وبوليفيا ونتيجة للتناقضات بين أعضائها قام بعض الأعضاء الصغار بتكوين تكتل جديد باسم " مجموعة الأندين ".[200]

- حلف الأندين"الأندين" le pacte andin(CAN):

تم إنشاؤه عام 1969، حيث يضم كل من بوليفيا، البيرو، الاكوادور، كولومبيا، فنزويلا. ويعاني حلف دول الأندين الذي أنشيء عام 1969 من نزاعات داخلية وأزمات سياسية في بوليفيا والبيرو وفنزويلا وخاصة في كولومبيا. وتحت ضغط الولايات المتحدة التي ترمي مسؤولية الاتجار بالمخدرات كاملة على الدول المنتجة، فإن أعضاء الرابطة يعانون دوامة من القمع والتهميش تعمق الفروقات الاجتماعية القوية فيهم بينما يزداد ارتهان تجارتهم إلى سوق أمريكا الشمالية.[201]

- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى MCCA:

وهو تكتل قام عقب السوق الأوروبية المشتركة عام 1958خوفاً من التأثيرات الضارة المتوقعة،[202] يضم كل من: كوستاريكا، غواتيمالا، سلفادور، هيندوراس نيكاراغوا، و بسبب أن هذه الدول كانت تعاني محليا من مشاكل سياسية عميقة، فقد تأخر قيام الإتحاد الجمركي المتوقع و مع ذلك فقد نجحت ثلاث دول منها (غواتيمالا سلفادور و

---

[199] op.cit, p.145.

[200] سرحان أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.09.

[201] الأمريكيتان من الشمال إلى الجنوب سوق مرتهنة للولايات المتحدة، www.mafhoum.com/press5/atlas32.htm ، جويلية 2009.

[202] سرحان أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.08.

هيندوراس) في إقامة منطقة تجارة حرة، عرفت باسم: الثلاثي التجاري الشمالي TCN (le Triangle Commercial du Nord)[203]

– السوق المشتركة لمجموعة الكاريبي:

وهو تكتل إقتصادى لبلدان الكاريبي، تم التوقيع على معاهدة إنشائه في شكوراماس عام 1973 ، وضمت السوق في البداية كل من باربادوس ، جويانا ، ترينيداد وتوباجو ، ثم تبعتهم كل من بليذ ، دومينيكا ، جريناد سانت لوسيا ، سانت فنسنت ، مونترات ، انتكوا ، سانت كتس ، نيفس وأنكوبلا ، وتنص إتفاقية السوق على التعاون فى مجال الخدمات والتنسيق في السياسات الخارجية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الأهداف الإقتصادية التقليدية للأسواق المشتركة .[204]

– اتفاقية المركوسور Mercosur:

أنشئت عام 1991، بين كل من : البرازيل، الأرجنتين، الأرجواي و البرجواي، انضمت إليهم كل من بوليفيا و الشيلي منذ 1996، ومن أجل إنشاء سوق مشترك للجنوب و إقتداءا بالسوق الأوربية، فقد تم إلغاء كل الرسوم الجمركية بداية من 1995، و تطبيق رسوم جمركية موحدة مع الدول غير الأعضاء كذلك تميز السوق بحرية حركة السلع الخدمات، رؤوس الأموال و الأشخاص.....الخ.

و كان الأثر الإيجابي لهذه الاتفاقية واضحا، من خلال تضاعف حجم المبادلات البينية لهذه الدول، تطور حجم الاستثمارات ...الخ.

و مع ذلك فقد انقلب الوضع عند وقوع الأزمة النقدية البرازيلية و الأرجنتينية، بالإضافة إلى أن فوز اليسار الأرجنتيني (Kichner) أو البرازيل (Lula)[205] جعل من الو.م.أ، تضع الميركوسور نصب عينيها، و لم تحاربه فقط باتفاقية الـ NAFTA، و لكن من خلال المشروع الذي قدمته إدارة الرئيس جورج بوش الأب لإنشاء سوق كبرى du yukon à la terre de feu (1988-1992)[206].

2– أمريكا الشمالية:

– اتفاقية النافتا NAFTA:

[203] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.145.

[204] سرحان أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.09.

[205] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.146.

[206] op.cit, p.147.

كانت أول المحاولات بهذا الصدد اتفاقية التجارة الحرة بين الو.م.أ و كندا في 1987، حيث يبدأ تطبيقها انطلاقا سنة 1989، تتضمن تحرير تبادل السلع و الخدمات و الاستثمارات.

والتي تجسدت عمليا سنة 1992، حيث أنشأت اتفاقية سان انطونيو الـ **NAFTA** : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تضم كل من الو.م.أ و كندا و المكسيك[207].

و تمثل الـ **NAFTA** أكبر منطقة حرة (من حيث عدد السكان، نصيبها من التجارة العالمية...إلخ)، من خلال الإلغاء التدريجي ولمدة 15 سنة العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الثلاث، و يبقى الشرط الوحيد للتبادل التجاري بينها هو قاعدة المنشأ، حيث يشترط في هذه المبادلات أن يكون معظمها (ما يتعلق بالسيارات) أو كلها (المنسوجات) قد صنع في أمريكا الشمالية[208].

و كان هذا التكتل مفيدا لأطرافه الثلاثة، ففي حين تملك المكسيك و كندا موارد الطاقة في المواد الأولية، تملك الو.م.أ رؤوس الأموال و التكنولوجيا، وهذا ما يضفي ميزة التكامل لهذا التكتل.

و يمكن أن نسجل أهم الأهداف التي و صفها كل من أمريكا و المكسيك لأنها جديرة بالاهتمام. فأمريكا كانت تهدف للحد من التوسع لهجرة المكسيك إلى الو.م.أ، فالاتفاقية لم تشمل حرية تحرك الأشخاص بين دول المنطقة و في المقابل تم التركيز على الاستثمارات عابرة الحدود، و التي تستطيع أن تستفيد من العمالة المكسيكية الأقل تكلفة، بدلا من أن تنتقل العمالة إلى الاستثمارات في أمريكا!

و بذلك استفادت المكسيك من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، و مع ذلك فهي تعاني من منافسة قوية من المنتجات الزراعية الأمريكية المدعمة، الربح المحدود للصناعة، لأن الصناعات المنشأة كانت صناعات تركيب ليس أكثر، بالإضافة لقلقها حول ارتباط اقتصادها أكثر، في ظل هذه الاتفاقية، باقتصاد الو.م.أ، وهذا ما انعكس بلجوء المكسيك لتوقيع عدة اتفاقيات تبادل تجاري مع دول أخرى مثل: التشيلي، فنزويلا، كولومبيا، كوستاريكا و في سنة 2000 مع الإتحاد الأوربي[209].

– منطقة التجارة الحرة الأمريكية:

[207] op.cit, p.147.

[208] op.cit, p.147.

[209] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.147.

اجتمع رؤساء 34 دولة أمريكية- ما عدا كوبا- في كيبيك بكندا في أفريل 2001، حيث تم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة شاملة بين كافة الدول الأمريكية المعنية. وتمتد هذه المنطقة من ولاية ألاسكا بالولايات المتحدة

شمالا إلى الأرجنتين جنوبا، وذلك بحلول نهاية ديسمبر 2005.[210]

ولكن مفاوضات ميامي نوفمبر 2003، ومفاوضات قمة مونتيري جانفي 2004 باءت بالفشل، نتيجة عدم الاتفاق و الاختلاف حول عدة أمور، مثلا معارضة بعض الدول (كندا، المكسيك، البرازيل) للتدخل الأمريكي في العراق تفضيل البرازيل لوضعها السيادي في ظل الـ **Mercosur**، كذلك قلق كل من الشيلي، كندا والمكسيك، إزاء الاتفاقية الثنائية بين الو.م.أ و البرازيل قبيل قمة مونتيري (المكسيك 2004)، كل هذا أدى لفشل المفاوضات المتعددة، و انعكس في قيام الو.م.أ بعقد اتفاقيات متعددة مع كل دولة على حدى.[211]

ثالثا/ الاتفاقيات الآسيوية:

– رابطة الآسيان:

قامت مجموعة من الدول الجنوب آسيوية في **1967** بإنشاء الآسيان**ASEAN**، و هي عبارة عن اتفاقية تضم5 دول: اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، بروناي، لمواجهة خطر النظام الاشتراكي. وتضم حاليا إلى جانب الدول المذكورة: لاوس، الفتنام، كمبوديا، مينامار، تايلندا.[212]

و في سنة **1992**، قامت هذه الدول بتعميق هذه الاتفاقية لإنشاء **AFTA**: منطقة التجارة الحرة الآسيوية، هدفها بداية من **1992**، تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية إلى نسبة 5 % حتى **2008**، و لم يشمل الاتفاق المنتجات الزراعية و حركة الأشخاص و رؤوس الأموال.[213]

و لم تكن أهم الدول في آسيا عضوا أو طرفا في أي تكتل إقليمي (اليابان، كوريا، الصين و الهند)[214].

---

[210] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص.361.

[211] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.147-148.

[212] http://www.aseansec.org ،juillet 2009.

[213] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.148.

[214] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.148.

– منظمة الإيكو ECO:[215]

وتسمى منظمة التعاون الاقتصادي، وتضم كل من:إيران، باكستان، تركيا، أذربيجان، تركمنستان، طاجيستان كازاخستان، قيرغيرستان، أوزبكستان وأفغانستان، ونشأت المنظمة خلال مرحلتين: مرحلة **منظمة التعاون الاقليمي للتنمية**، التي أنشأت عام 1964. والتي ضم حيث كانت تضم: إيران، باكستان و تركيا.

ثم عقب المشاكل التي عانت منها كل دول المؤسسة تم تجميد نشاط المنظمة، لتنطلق من جديدضمن مرحلة ثانية تحت مسمى **منظمة التعاون الاقتصادي** عام 1985، حيث أسستها الدول الثلاث سابقة الذكر، وترك باب الإنضمام مفتوحا.

وتهدف المنظمة لخلق المناخ المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبحث مشروعات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء.

ومع ذلك فإن التفاوتات والاختلافات جعلت هذه المنظمة غير فعالة تماما، ومثال محاولات تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، التي ستؤدي حتما إلى إضعاف المنظمة.

و فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فأبرز مثال هو: مجلس التعاون الخليجي، CGC، الذي أنشأ في ماي 1981 بانضمام كل من: السعودية، البحرين، الإمارات، الكويت، قطر و عمان هدفه الحد من الرسوم الجمركية، و على المدى الطويل خلق عملة موحدة.[216]

رابعا/ الاتفاقيات الأفريقية:

تعتبر الاتفاقيات الأفريقية، على المستوى العالمي، مثالا لكثرة العدد و محدودية الفعالية، نذكر أهمها فيما يلي:[217]

– الإتحاد الجمركي الإقتصادى لوسط أفريقيا (UNDEC :

---

[215] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص.328-331.

[216] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.149.

[217] سرحان عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.14-16.

تأسس عام 1964 بين كل من الجابون ، تشاد ، الكنغو برازفيل ، جمهورية أفريقيا الوسطي والكاميرون وأهدافه تحرير التجارة الإقليمية بين الأعضاء ، وتطبيق درجة من التخصص بين أقطارالإتحاد ، ولم تحقق هذه التجربة نجاحاً بسبب الخلافات بين أعضاء الإتحاد حول مسألة التوزيع العادل لكل من المنافع والخسائر.

– السوق المشتركة لشرق أفريقيا (EAC) :

أنشئت عام 1917بين كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وأهدافها تدعيم التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق فرض ضريبة تحويلية تفرضها الدول ذات العجز فى الميزان التجاري على المنتجات الصناعية الواردة إليها من الدول ذات الفائض فى الميزان التجاري ، على أن تلغى الضريبة عند بلوغ التوازن فى الميزان التجاري ، وقد ظهرت بوادر التفكك لهذه السوق خلال الستينات إذ وجدت الدول الأعضاء بعد إستقلالها تعارضاً فى السياسات الإقتصادية التي يمكن أن تتناسب مع أهدافها الإقتصادية الأساسية ، وقد تفككت وانهارت تماماً عام 1978 .

– المجموعة الإقتصادية لدول أفريقيا الغربية (ECOWAS):

تأسست عام 1975 بين كل من بوركينافاسو ، جاميبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بساو ، سيراليون وتوجو وأهم أهدافها تحقيق التنسيق بين سياسات التصنيع وخطط التنمية الصناعية وتبادل الأفراد المهرة من الفنيين والإداريين وفتح مؤسسات التدريب الوطنية أمام مواطني الدول الأخرى الأعضاء والتعاون فى تنمية المشروعات المشتركة والإستغلال المشترك للموارد المتوفرة فى الغابات والإهتمام بتربية الحيوان وتنمية مصايد الأسماك .

– منظمة إدارة وتنمية حوض نهر جاجيرا :

أنشئت فى أغسطس 1977 وتضم بوروندي ، تنزانيا ، روا ندا وأوغندا وتهدف للتعاون فى مجال الإستخدام الأمثل للموارد المائية والزراعية .

– هيئة حوض نهر النيجر:

وتضم تسع دول للتنمية والإستخدام الأمثل للموارد المائية لنهر النيجر وإقامة علاقات إقتصادية.

– لجنة حوض بحيرة تشاد :

وتضم أربع دول هى تشاد ، الكاميرون ، النيجر ونيجيريا وهدفها تنسيق مجالات الإنتاج وإزالة الحواجز بين هذه الدول.

– منظمة إستغلال حوض نهر السنغال:

تم إقامة هذه المنظمة عام 1973 وتضم خمس دول هي السنغال ، مالي، النيجر ، موريتانيا وغينيا وهدفها تنمية الموارد المائية وحل الخلافات بهذا الشأن .

– منظمة نهر جاميبيا:

تم إقامة المنظمة عام 1978 وتضم غينيا، السنغال ، جاميبيا وناميبيا وهدفها تنمية الموارد المائية لنهر جاميبيا .

– اتحاد المانو:

تم إقامة هذا الإتحاد عام 1980 ويضم كل من ليبريا ، سيراليون وغينيا وهدفه التكامل الإقتصادى والتحرير التجاري للسلع المنتجة محلياً .

– منظمة الإيجاد:

وهى منظمة تعمل لتنمية دول حوض النيل ماعدا مصر وتضم تسع دول كلها أعضاء فى تكتل" الكوميسا " ولذلك يعد إنضمام مصر لتكتل " الكوميسا " هاماً لتقوية الروابط بينها وبين هذه الدول عن طريق هذا التكتل.

– مجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقى " الساداك " (SADC) :

أنشئت عام 1992 وتضم أربع عشرة دولة معظمها أعضاء بتكتل" الكوميسا " كما أن هناك دولاً قد انسحبت من تكتل " الكوميسا " وانضمت إلى هذه المجموعة هي لوسوتو ، موزمبيق وتنزانيا ، وهدف هذه المجموعة تنشيط حرية التجارة وتسعى لإقامة منطقة للتجارة الحرة وتمتد أهدافها إلى محاولة التوافق السياسي والاجتماعي بين أعضائها إستناداً لقيم الديمقراطية واقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون فى وجود دولة محورية هامة هى جنوب أفريقيا لما تتمتع به من نفوذ إقتصادى لدى معظم دول الجنوب الأفريقي التي تستفيد من تقديم السلع الغذائية والمنتجات الأخرى من جنوب أفريقيا بأسعار أقل من استيرادها من خارج قارة أفريقيا .

– التكتل الإقتصادى لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " (COMESA) :

أنشئ هذا التكتل عام 1994 ، ويضم فى عضويته حالياً بعد إنضمام دول وإنسحاب دول أخرى 20 دولة هي زامبيا ، أوغندا ، مالاوي ، أنجولا ، أرتيريا ، بوروندي ، جزر القمر ، أثيوبيا ، كينيا ، ناميبيا ، رواندا ، السودان سوازيلاند ، زيمبابوى ، موريشيوس ، الكنغو الديمقراطية ، سيشيل ، جيبوتى ، مدغشقر ومصر التي انضمت في يونيو 1998 وكانت كل من تنزانيا ولوسوتو وموزمبيق قد انسحبت من تكتل " الكوميسا " وانضمت إلى تكتلات أخرى في أفريقيا ، كما أن الصومال كان عضواً مؤسساً في تكتل " الكوميسا " لكن نتيجة الظروف السياسية والحرب الأهلية لم يعد تلقائياً عضواً له مبادلات تجارية مع بقية الأعضاء ولذلك تم استبعاده ، ويهدف هذا التكتل إلى تحقيق منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء والتوصل إلى تعريفة جمركية خارجية مشتركة حتى الوصول إلى ما يسمى الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

خامسا/الاتفاقيات بين إقليمية أو قارية.Inter continentaux Ou Inter **Régionaux**:

يشمل هذا النوع الاتفاقيات التي تعقدها مناطق إقليمية مع مناطق إقليمية أخرى، أو مع دول. ففي 1996 مثلا، قامت بوليفيا و الشيلي بتوقيع اتفاقية تبادل تجاري مع الـ Mercosur، و منذ منتصف التسعينيات قامت هذه الأخيرة بالتفاوض و توقيع عدة اتفاقيات تجارية مع الإتحاد الأوروبي، بشأن تحرير التجارة بينهما.[218]

وفي السياق نفسه تعتبر كل اتفاقيات الإتحاد الأوروبي مع المناطق التجارية أو تكتلات أخرى صنف من الاتفاقيات البينية، وكانت محاولات إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطي في قمة مدريد 1995، محاولات صعبة بسبب عدم رغبة الإتحاد الأوروبي في الوجود تحت سيطرة من نوع ما للو.م.أ.

كذلك كانت محاولات قمة بانكوك 1996 التي فتحت الحوار الأوروبي-الآسيوي، بغرض تحسين التبادل التجاري بين المنطقتين، و ذلك بسبب الضغوط التجارية الناتجة عن نوعية المنافسة بسبب اليد العاملة.

و كانت المحاولات مع أمريكا اللاتينية أكثر إيجابية (فالإتحاد الأوروبي يعتبر أول شريك تجاري لدول الميركوسير و ثاني شريك لمجموعة دول أمريكا اللاتينية)، لكنها محدودة بسبب المشاكل المتعلقة بالسياسة الزراعية الأوروبية (فالزراعة تعتبر قطاع هام لدول المركوسور)[219].

وفيما يلي أهم الاتفاقيات:- اتفاقية APEC.- مجموعة دول ال 77.- مجموعة دول ال 15. - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد "* (UNCTAD) . - المنتدى الإقتصادي العالمي"دافوس".

---

[218] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.53.

[219] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.150.

* **United Nation Conference For Trade and Development**. (**UNCTAD**) .

الفرع الثالث: التكتلات الإقليمية بين التأييد و المعارضة.

حتى سنوات الثمانينات، كانت اتفاقيات الـ GATT و الاتفاقيات الإقليمية يحققان الهدف نفسه: تدويل الأسواق وتحريرها، تشجيع حرية التبادل التجارية العالمية.

و منذ الثمانينات أخذ الأمر منحى مختلف، ففي حين كانت مفاوضات الاورجواي، و مفاوضات الدوحة تلاقي صعوبات و عوائق مستمرة، كانت الاتفاقيات و التكتلات الإقليمية في تزايد.

المنحنى (2–1): تطور عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في ظل الGAAT وOMC.

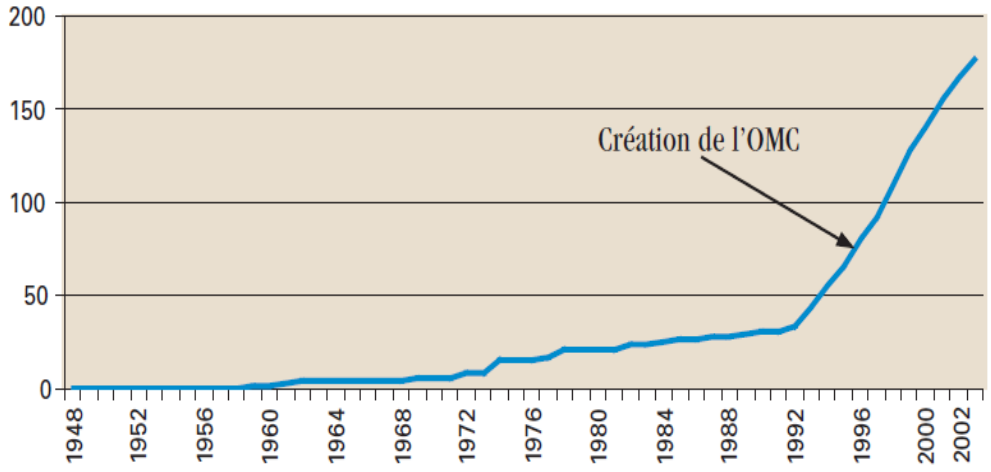

Source: Anne-Hélène Roignan, **Les accordscommerciaux régionaux**, DREE dossiers, eptembre2003, http://www.commerce-exterieur.gouv.fr/publications**, AOUT 2009.**

و عمليا خلال 1993-1994 أين كانت تعاني مفاوضات الجات صعوبات، شهدت إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وكذلك بداية المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة تجارة حرة أمريكية، و اجتماع "سياتل" بشأن التعاون الاقتصادي (الآسيوي-الباسيفيكي APEC).

و هذا ما يطرح التساؤل الهام: **لماذا ترحب الدول بالتكتلات و الاتفاقيات الإقليمية، و ترى في الاتفاقيات المتعددة الأطراف غير التفضيلية كابوسا مرعبا؟**

أولا/ الآراء ضد التكتلات الاقتصادية:

يركز معارضو التكتلات على مجموعة من الحجج، أولها يتمثل في خاصية مهمة من خصائص الإتحاد الجمركي، و هي: تطبيق رسوم جمركية موحدة بمواجهة الدول غير الأعضاء، فيرون أن هذه الممارسة في حد ذاتها تلعب دور السياسة الحمائية، التي تقيد التجارة الخارجية، و تخفض صادرات الدول غير الأعضاء لدول التكتل حتى لو كانت أكثر جودة و أعلى تنافسية.[220]

و هذا ما يبرزه قانون فاينر للاتحادات الجمركية، إذ يخلق أثرين متناقضين للاتحاد على التبادل التجاري بين الدول، الأثر الأول: أثر القوة الإنشائية أو ما يسمى بأثر خلق التجارة، و هو الأثر الإيجابي الناتج عن إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، و من ثم قيام و تطور حجم التجارة البينية.

و ينتج الأثر نفسه تأثيرا إيجابيا على الرفاهية الاقتصادية، إذ يتم توفير السلع باستيرادها من الدول داخل الإتحاد بأقل تكلفة مقارنة بالوضع قبل قيام الإتحاد.

و الأثر الثاني: القوة التحويلية، و هي القوة الناشئة عن الحماية الموحدة ضد واردات الدول غير الأعضاء في الإتحاد، و التي تخضع للتحليل نفسه الذي قدمناه لفرض الرسوم الجمركية، حيث يمكن أن تؤدي لارتفاع أسعار الواردات من الدول غير الأعضاء مقارنة بواردات الدول الأعضاء، فيزداد الميل لاستهلاكها بغض النظر عن جودتها أو ميزتها الصحية[221].

و فيما يتعلق بالأثر الأول، و هو الأثر الإيجابي يؤكد **Paul Krugman** على أن التكتل الإقليمي لم يخلق تبادل تجاري إضافي و لكنه أحل (من الإحلال) واردات الدول الأعضاء، محل واردات الدول غير الأعضاء.

---

[220] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.53 -54.

[221] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص. 60-62.

فمثلا عندما أنضمت أسبانيا و البرتغال إلى الإتحاد الأوروبي عام 1986، أصبحت تستوردان الحبوب من شركائهما التجاريين الجدد، بدلا من وارداتهما من أمريكا الشمالية، بالرغم من أن الأسعار العالمية لهذه الأخيرة أقل ارتفاعا.

و بذلك فيمكن لمناطق التجارة الحرة، أو حتى الاتفاقيات التفصيلية أن تضر بالدول غير الأعضاء، حتى بدون زيادة السياسة الحمائية ضدهم[222].

كما أن التكتلات الإقليمية تعطي الدول الأعضاء وزنا أكبر في السوق العالمية، مما يدفعها حسب هذا الوزن إلى إتباع سياسات تجارية من شأنها أن تضر باقتصاديات دول أخرى غير أعضاء و أقل وزنا، و هنا قد تهدد الاقتصاد العالمي باستعمال حرب تجارية [223] تنعكس آثارها الأولية على تراجع حجم المبادلات التجارية العالمية.

ثانيا/ الإقليمية تؤيد التجارة الحرة:

يؤكد اقتصاديون آخرون على أن الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية، أو أي شكل آخر من أشكال التكتلات من شأنها أن تحفز تحرير التجارة العالمية.

و أن حجج المعارضين المرتكزة على أن هذه الاتفاقيات تكثف المبادلات البينية على حساب المبادلات مع العالم الخارجي حجة ضعيفة جدا.

وذلك ما أثبتته عدة دراسات مثل دراسات كل من: Michael Freuden berg، Guillaume Gauilier et Deniz Unal – Kesenci و التي أكدت أن كثافة المبادلات البينية بين الدول المعنية متأثرة بالتقارب الجغرافي، الثقافي والتاريخي.[224]

فلا يستطيع أحد أن يعرف كم كان التبادل التجاري الزراعي الأوروبي مثلا، سيكون قبل الإتحاد الأوربي، أو في ظل الجات و الOMC دون وجود الإتحاد الأوروبي (مع وجود مقومات التقارب بغض النظر عن الإتحاد).

كذلك الحال مع المبادلات التجارية بين دول الAPEC، فالدراسات تؤكد على أن زيادة التجارة البينية تعود إلى انفتاح اقتصادياتها في ظل المفاوضات المتعددة الأطراف أكثر من الاتفاقيات الإقليمية.[225]

---

[222] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.153.

[223] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.154.

[224] Serge d' Agostino ،**Libre–échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.54.

و من جهة أخرى، تؤكد الدراسات على أن الاتفاقيات الإقليمية في حد ذاتها ليست كافية لتكثيف المبادلات البينية في حالة غياب ظروف التبادل التجاري قبل الاتفاقيات، فمثلا تقدر المبادلات البينية لدول Mercosur بـ 20% من إجمالي تجارة هذه الدول، 10-15% بالنسبة لمجموعة ANDIN بينما تمثل نسب أكثر ارتفاعا في كل من NAFTA و الإتحاد الأوربي، حيث تمثل 50% و 60% على الترتيب.[226]

بالإضافة لكل ما سبق، يضيف أنصار التكتلات الإقليمية أن النمو الاقتصادي الذي قد تخلقه الاتفاقيات الإقليمية، من شأنه أن يرفع الدخل الوطني للدول المعنية، ومن ثمة قد يدفعهم لزيادة وارداتهم من دول خارج المجموعة، و قد يسعى المنتجون من أجل تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم إلى زيادة حجم إنتاجهم و البحث عن أسواق خارج المجموعة الإقليمية، و بذلك كانت التكتلات الإقليمية سببا في خلق مداخيل، و مؤسسات تحتاج إلى التجارة مع الدول غير الأعضاء في التكتل.[227]

ثالثا/ الإقليمية القائمة على الاكتفاء الذاتي:

تمثل بعض أشكال التكتلات الإقليمية تقوقعها داخل المجموعة نفسها، سواء بشكل عام، أو في قطاع معين. فمثلا تمثل Comecon التي أنشئت في 1949 تكتلا اشتراكيا، قائما على التخطيط المركزي، حيث كانت الصادرات أساسا موجهة لتغطية الواردات الأساسية.

و بذلك فإن هذا النوع من التكتل لا يستند إلى التجارة الحرة، و لكنه يبحث عن الإبتعاد عن التبعية لقوى عالمية معينة و الاعتماد على دول تتبنى نفس الايدولوجيا لتوفير حاجيات الصناعة المحلية، خاصة.[228]

كما تعتبر السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة أحد أهم أشكال الإقليمية الحمائية، حيث ترتكز على جعل الدول الأوروبية تعتمد على إنتاجها الزراعي، من خلال إجراءات عديدة.[229]

---

[225] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.153.

[226] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.55.

[227] op.cit ،p.55.

[228] Serge d' Agostino ،**Libre-échange et protectionnisme** ،op.cit ،p.56.

[229] op.cit ،p.56.

فالسياسة الزراعية المشتركة ترتكز على قاعدتين أساسيتين، الأولى تتمثل في تفضيل المنتجات الزراعية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي لديها فائض، لسد حاجيات الدول الأخرى العضو في الإتحاد، حيث لا يتم استيراد المنتجات الزراعية من دول خارج السوق المستوردة إلا في حالات العجز الكلي لدول المجموعة.

و تتمثل القاعدة الثانية في تحمل حكومات دول الجماعة، تكاليف السياسة الزراعية المشتركة، و على رأس هذه التكاليف: منح الإعانات المالية للمنتجين في مرحلتي الإنتاج و التسويق، إتباع سياسة سعرية مشتركة، قائمة على قواعد تثبت الأسعار...إلخ[230].

ففي ظل قواعد المنافسة الحرة، تظهر السياسة الزراعية بعيدا تماما عن دائرة الحرية التجارية لقربها من حيث المضمون و الطبيعة لفلسفة الاقتصاد الموجه[231].

لقد شكلت التكتلات التجارية و الاقتصادية تأثيرا هاما جدا في نمو اقتصاديات دول كثيرة و أهم مثال الاتحاد الأوروبي، و لكن التكتلات كانت بدون جدوى بالنسبة لدول أخرى.

وإذا كانت دول كثيرة استفادت من هذه التكتلات فلماذا لا نستفيد منها فنحن الدول النامية أولى بها من غيرها، وأكثر احتياجا لهذه التكتلات.

---

[230] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص. 181.

[231] المرجع نفسه، ص. 179.

المبحث الثاني:تطور التجارة العالمية والسياسات التجارية في ظلOMC .

تعبر المنظمة العالمية للتجارة عن التبني العالمي لفكر تحرير التجارة الخارجية، ويتزايد عدد أعضائها بين اقتصاديات متقدمة ونامية واقتصاديات ناشئة منذ بداية نشأتها، وقبل التعرف على طبيعة السياسات التجارية التي يتبعها أعضاء هذه المنظمة ومدى تحيزها للتحرير أو الحماية، لصالح الدول النامية أو المتقدمة لا بد من التعرف على ظروف نشأتها وشروط الانضمام إليها من طرف الدول المتقدمة والدول النامية كل على حدى:

المطلب الأول: ما هي OMC ؟

للتعرف على ماهية المنظمة العالمية للتجارة لا بد من العودة إلى جذور نشأتها لنفهم أسباب اللجوء إلى مثل هذه الاتفاقيات، وأسباب ومراحل وأشكال تطورها، وكذا مختلف الشروط التي تعلم الدول الأعضاء أنها لا بد أن تستجيب لها فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية الخارجية مع الدول الاعضاء:

الفرع الأول: نشأة ودور المنظمة العالمية للتجارة.

عرفت المنظمة منذ أولى خطوات نشأتها تغيرات عديدة على مستويات مختلفة، فقد انطلقت من محاولات لعقد اتفاقيات ثنائية الأطراف للتقليل من حدة الحروب التجارية التي كانت تنشأ بين الاقتصاديات المتقدمة بحجة

المعاملة بالمثل وحماية الاقتصاديات الوطنية، لتصل في الوقت الحالي إلى نظام تجارة عالمي قائم بذاته يجعل الدول التي لم تنظم بعد وكأنها لا تنتمي إلى العالم:

أولا/ الاتفاقيات التجارية: من الثنائية إلى متعددة الأطراف.

عقب الآثار الخطيرة التي خلفها قانون هاولي سموت على الاقتصاد الأمريكي، سعت هذه الأخيرة لمحاولات إقناع الكونجرس الأمريكي من أجل خفض الرسوم الجمركية على الورادات الأمريكية، ولكن جماعات الضغط على الكونجرس و المتمثلة في المنتجين الأمريكيين الذين يخشون على مصالحهم الخاصة، رفضت هذا التوجه تماما، وبذلك سعت الو.م. أ للتفاوض الثنائي مع المنتجين الكبار لكل سلعة على حدى، و ذلك من خلال تقديم تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية من هذه السلعة مقابل أن تقوم هذه الدولة بتخفيض مماثل على وارداتها الأمريكية من سلعة أخرى.

واستطاعت اقناع الكونجرس بالأمر، نتيجة للمصالح التي يستطيع هؤلاء تحقيقها، وتمكنت الو. م.أ من خلال هذه المفاوضات تخفيض الرسوم الجمركية في المتوسط من 59% عام 1932 إلى 25% عقب الحرب العالمية الثانية. وبسبب النقائص التي كانت نتيجة المفاوضات الثنائية، على سبيل المثال قدرة دولة على الاستفادة من نتيجة مفاوضات لم تشارك فيها ولم تكلفها شيئا، سعت الو.م،أ وكثير من الدول إلى خلق نوع جديد من المفاوضات لتبادل المصالح، وهو ما يسمى بالمفاوضات المتعددة الأطراف.[232]

وبذلك نشأ هذا النوع الجديد عقب الحرب العالمية الثانية، ولما رغبت دول الحلفاء في جعل المفاوضات ضمن منظمة عالمية للتجارة تعمل إلى جانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم رفض العرض خاصة من طرف الجانب الأمريكي، وظلت المفاوضات في إطار ما سمي بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركيةGATT[233] ومرت المفاوضات بالمراحل المبينة بالجدول أدناه حتى تم في 1995 الاتفاق حول إنشاء وإقامة المنظمة العالمية للتجارة:

الجدول(2-4): جولات مفاوضات الغات 1947-1994 .

الدورة	التاريخ	عدد الدول	محاور أساسية
جنيف	1947	23	تخفيض جمركي على 50٪ من التجارة العالمية.

[232] Richard E. Caves et autres، op.cit، p.275.

[233] op.cit، p.276.

أنيسي	1949	13	تخفيض 45٪ من الرسوم الجمركية.
تركواي	1959-1951	38	تخفيض جمركي على 25٪ من 55000 منتج.
جنيف	1956	26	نتائج ضعيفة.
ديلون	1961-1962	26	تخفيض جمركي على 60000 منتج والمفاوضات على المنتجات الزراعية منتج بمنتج.
كينيدي	1964-1967	48	تخفيض جمركي 35٪.
طوكيو	1973-1979	102	تخفيض جمركي 33٪.
الأرجواي	1986-1994	116	إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، الزراعة، القواعد الصحية،المنسوجات، وحقوق الملكية الفكرية.

Source: Angela Barthes، **Petit manuel simplifié pour comprendre la mondialisation**، Editions Publibook، 2005، p.71.

ومنذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عقدت المؤتمرات الوزارية التالية:[234]

مؤتمر سنغافورة: 9- 13ديسمبر 1996.

مؤتمر جنيف: 18- 20 ماي 1998.

سياتل: 30 نوفمبر-03 ديسمبر 1999.

مؤتمر الدوحة: 10- 14 نوفمبر 2001.

مؤتمر كانكون: 10-14 سبتمبر2003.

مؤتمر هونغ كونغ: 13 ديسمبر 2005.

ولكن المؤتمرات التالية تصنف على أنها الأهم من بينها، من ناحية لأنها تعرضت لمواضيع هامة، ومن ناحية أخرى لأنها تشير لتغير اتجاه المفاوضات:

مؤتمر سياتل:

[234] www.wto.org, 27-11-2009.

أقيم في سياتل بالو.م.أ خلال الفترة بين 30 نوفمبر- 03 ديسمبر، حيث فشلت محاولات بدأ المفاوضات حول المنافسة، الاستثمارات، الشفافية على مستوى الصفقات العمومية، البيئة والمعايير الاجتماعية. ويعود هذا الفشل لثلاث أسباب أساسية:[235]

- أولا الاختلافات الدائمة بين الو.م.أ والاتحاد الأوروبي، حول الملف الزراعي، ويقف إلى جانب الاتحاد الأوروبي صاحب الموقف المعتدل كل من اليابان و دول *PECOs، ومشاكل الشمال بينما تقف الدول الناشئة إلى جانب الو.م.أ صاحبة الموقف المتشدد.

- رفض الدول النامية للبنود الجديدة للمفاوضات (خلال معايير الصحة والمعايير الاجتماعية) التي اعتبرتها أدوات حمائية.

- ضغط الرأي العالمي الذي طالب بالأخذ بعين الاعتبار القيم غير السوقية ضمن تشكيل النظام الاقتصادي العالمي.

مؤتمر الدوحة:

أقيم المؤتمر بالعاصمة القطرية من 9 إلى 14 نوفمبر لعام 2001، بغية تحديد إنطلاق المفاوضات، وقد نجحت هذه المرة مجموعة الدول في فتح باب المفاوضات المتعلقة ببنود هامة، كالزراعة، فقد تم قبول فكرة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي وخاصة من طرف الاتحاد الأوروبي، ولكنه لم يحدد أي خطة زمنية بهذا الشأن، أما جانب البيئة فقد تم فتح باب المفاوضات بشأنها بين الدول الموقعة أصلا على إتفاقية كيوتو(ما عدا الو.م.أ)، والمتعلقة بالمنتجات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، وتم تحويل بند الحقوق الاجتماعية للعمل لمنظمة العمل الدولية وذلك بناء على طلب الدول النامية وخاصة مجموعة الـ77،[236] وهو مكسب بالنسبة لصادرات الدول النامية التي تتمتع بميزة تنافسية من حيث انخفاض تكلفة العمل وبالتالي انخفاض سعر المنتجات في السوق العالمي.[237]

وفيما يتعلق بالأدوية الجنيسة (البديلة) فقد وافقت الدول الصناعية على تخفيف شروط الملكية الفكرية فيما يتعلق ببعض الأدوية الجنيسة وخاصة في حالات الطوارئ، وذلك بعد تنازل الو.م.أ وسويسرا عن موقفهما المتشدد والناتج عن ضغط الشركات الكبرى للأدوية، بحجة حقوق الملكية الفكرية من جهة ومن جهة أخرى بحجة أن السماح للدول النامية بإنتاج الأدوية البديلة لن يحل مشاكلها الصحية، بل أنه سيضرها من خلال عدم اعتمادها على تمويل

[235] **Quelles perspectives pour l'OMC** ، http://www.ps-metz.org/omc.html#, 27-11-2009.

*دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

[236] **Quelles perspectives pour l'OMC** ، op.cit.

[237] صباح نعوش، **مؤتمر التجارة العالمية في الدوحة.. الأهداف والنتائج**، www.aljazeera.net، 27-11-2009.

مشاريع البحث العلمي.[238] و مع كل ذلك لا زالت وعود الدول المتقدمة بهذا الشأن ولليوم مجرد وعد نظري لم ير النور لحد الآن، وقد وافقت الدول المتقدمة على المفاوضات حول المعاملة التفضيلية للدول النامية وإعادة مناقشة ما جاء في اتفاقية مراكش من بنود قررت الدول النامية أنها غير عادلة وغير قابلة للتنفيذ.[239]

ونلاحظ أن المؤتمر لم يقدم جديدا، فمجرد وعود لم ترافقها أي تعهدات واتفاقات تلزم الدول المتقدمة بما عليها أن تفعله تجاه الدول النامية، بينما الدول النامية بمجرد انتمائها للمنظمة فهي تلتزم بكل شروطها، والجديد على مستوى مؤتمر الدوحة تمثل حقا في تزايد قوة موقف الدول النامية بدخول الصين عضو جديد في المنظمة، بتصنيفها آنذاك، وظهور بعض التنازلات التي كانت أمرا مستحيلا في السابق وكانت سببا في فشل ذريع في فتح باب النقاش والتفاوض أصلا على مستوى مؤتمر سياتل.

مؤتمر كانكون:

عقد في المكسيك في الفترة بين 10-14 ستمبر 2003، وقد كان مآله الفشل للأسباب نفسها التي أدت لفشل مؤتمر سياتل: الصراع الأمريكي- الأوروبي، ورفض الدول النامية لبعض القضايا الحساسة....الخ

على مستوى الملف الزراعي: فقد كان إعلان الاتحاد الأوروبي في 26 جوان 2003 بشأن تغيير سياسته الزراعية غير كافيا كما علقت عليه مجموعة الكيرنز والو.م.أ، وشكلت من ناحية أخرى الدول النامية ما سميت بمجموعة الواحد والعشرين(التي اصبحت مجموعة الـ22) من بينها الهند والصين والبرازيل، والتي تمثل اكثر من نصف سكان العالم، من أجل الضغط لتحقيق مصالحها، لجعل الدول المتقدمة تلغي دعمها الموجه لصادراتها الزراعية ولأن وعود الدول المتقدمة لم تكن كافية فقد رفضت هذه المجموعة التفاوض في كانكون.[240]

الملف الافريقي للقطن: قدمت أربع دول افريقية: بينين، بوركينافاسو، مالي والتشاد ملفا لدى المنظمة العالمية للتجارة يطالب الدول المتقدمة خاصة الو.م.أ بإيقاف دعمها لمزارعيها وتعويضها(تعويض الدول الأربعة) عن الخسائر التي تعرضت لها جراء هذا الدعم، وقد أدى رفض هذا المطلب إلى استياء كبير لهذه الدول.[241]

كما تعرض المؤتمر لقضايا سبق طرحها في مؤتمرات سابقة كالمنافسة وشفافية المناقصات العمومية، ولكنها باءت بالفشل لرفض الدول النامية والافريقية خاصة النقاش فيها.[242]

---

[238] المرجع نفسه.

[239] **Quelles perspectives pour l'OMC** ، op.cit.

[240] **La Conférence de Cancun, 10-14 septembre 2003**, www.ladocumentationfrancaise.fr, 27-11-2009.

[241] op.cit.

وقد عادت قضية المعاملة التفضيلية لتطرح مرة أخرى، فقد وافقت الدول المتقدمة على منحها للدول النامية ما عدا الصين، البرازيل والهند، وهي دول أصبحت تصنف ضمن الدول المتقدمة إقتصاديا ولا تستحق حسب الدول المتقدمة المعاملة التفضيلية.[243]

مؤتمر هونغ كونغ:

والذي دام خلال الفترة بين 13-18ديسمبر2005، حيث تضمن في نهاية المطاف توقيع اتفاقية جديدة تضم على الخصوص المحاور التالية:

1- الاتفاق على إلغاء الو.م.أ والاتحاد الأوروبي لدعم صادراتهما من المنتجات الزراعية وخاصة القطن، السلعة التي تركزت حولها المفاوضات، وذلك حتى سنة 2013، في الوقت الذي كانت فيه دول مجموعة الـ77 طالبت بالسماح لها بدعم صادراتها أيضا على غرار ما تفعله الو.م.أ والاتحاد الأوروبي.[244] إضافة لتخفيض الرسوم الجمركية على واردات المنتجات الزراعية في حدود 35% إلى 60% .مع العلم أن الو.م.أ والاتحاد الاوروبي بسياسته الزراعية المشتركة وعدوا بإلغاء دعم التصدير، ولكنهم لم يلتزمو بوقف دعم المنتجين المحليين(خاصة ما يتعلق بمشكلة القطن).[245]

2- التزام الدول المتقدمة باستيراد 97% من منتجات الدول الأقل نموا دون تعريفات جمركية ولا نظام حصص انطلاقا من سنة 2008.[246]

3- تتعلق بتسهيل استيراد الأدوية الجنيسة لصالح الدول الأقل نموا بشكل عادي ودائم (بدلا من اتفاق الاستيراد في حالات الطوارئ الذي تم في نهاية 2003 عقب اختتام مؤتمر كانكون) ولكن الاتفاق تم تقييمه على أنه جد معقد ولم يطبق لغاية الآن.

مؤتمر جنيف:

وهو المؤتمر السابع الذي انعقد بين 30 نوفمبر- 02 ديسمبر 2009 بسويسرا، وقد انعقد بصفة أساسية حول القضايا والملفات العالقة منذ مؤتمر الدوحة 2001، وعلى رأسها الملف الزراعي الذي يتضمن تخفيضات وإلغاء الدعم

---

[242] op.cit.

[243] **Quelles perspectives pour l'OMC** ، op.cit.

[244] جميل محمد جميل الدباغ، **ما بين مؤتمر الدوحة ومؤتمر هونك كونك لمنظمة التجارة العالمية**، جريدة الصباح، www.alsabaah.com/، 27-11-2009.

[245] **Quelles perspectives pour l'OMC** ، op.cit.

[246] **La Conférence de Hong Kong 13-18 décembre 2005**, www.ladocumentationfrancaise.fr, 27-11-2009..

الزراعي في الدول المتقدمة مقابل اشتراط هذه الأخيرة تخفيضات سقوف الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، ولكن المؤتمر اختتم دون اتفاق حول الملفات العالقة، فالدول النامية تشدد في مطالبتها بتنازلات من الدول المتقدمة والدول المتقدمة بدورها تهدد وتتشدد حول ضرورة إبداء الدول النامية تنازلات لاستمرار المفاوضات، وعلى الخصوص البرازيل.[247]

ثانيا/ أهم مبادئ الجات والمنظمة العالمية للتجارة:[248]

- ✓ مبدأ عدم التمييز **la non discrimination**: ويضم هذا المبدأ ثلاث شروط أساسية:

– شرط الدولة الأولى بالرعاية **la nation la plus favorisée**:ويسمى اختصارا NPF ويعني أن أي ميزة تجارية تقدم لدولة ما يجب أن تمنح لبقية الدول الموقعة على اتفاقية الغات أو المنظمة للOMC. هذا الشرط الذي دفع بالولايات المتحدة لفرض عقوبات مالية على الاتحاد الأوروبي من خلال المنظمة العالمية للتجارة، فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة التي قدمها الاتحاد الأوروبي لوارداته من دولACP بدءًا من عام 1963، ففي سنة 1999، قدمت الولايات المتحدة شكوى ضده فيما يتعلق بنظامه التفضيلي لوارداته من الموز من دول الACP، وبلغت العقوبة حوالي 191 مليون دولار، ولم تهتم المنظمة بآلاف العمال والمزارع في الكاريبي أو أمريكا اللاتينية أو الأفارقة لصالح الشركات متعددة الجنسيات(شيكيتا ودولChiquita،Dole).[249]

– شرط المعاملة الوطنية **traitement national**:بمعنى أنه يجب أن يتم معاملة المنتجات المستوردة و المنتجة وطنيا بنفس المعاملة، وبنفس السياق معاملة المنتج الأجنبي والوطني بالمعاملة نفسها.

– شرط المعاملة بالمثل **réciprocité** :ويعني أن تقوم الدولة العضو بتخفيض العوائق الجمركية امام الدولة التي قامت بذلك معها.

- ✓ مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية: هناك ثلاث تقنيات مستعملة بصدد التخفيض الجمركي: التخفيض الخطي، الانسجام مع الرسوم الجمركية في الدول الأخرى والمفاوضات: منتج تلو المنتج.
- ✓ مبدأ منع أي شكل من نظام الحصص: يمنع أي اجراء سياسة تجارية تقييدية سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات.

---

[247] **"منظمة التجارة العالمية: "إجتماع وزاري بدون مفاجآت"**، http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7830064، الإطلاع: 25-06-2011.

[248] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.95-97.

[249] Denis Horman، **Mondialisation excluante، nouvelles solidarités: soumettre ou démettre l'OMC!**، Editions L'Harmattan، 2001،p.68-69.

- ✓ مبدأ منع الإغراق وإعانات التصدير.
- ✓ شفافية السياسة التجارية، فعلى كل عضو في المنظمة نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات ، ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنويا بالتعديلات التي تطرأ عليها. ويحق لأي عضو طلب معلومات حول الخدمات في دولة أخرى شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بالمصلحة العامة أو مصالح الشركات . ويناشد الاتفاق متعدد الأطراف الدول الصناعية بذل جهودها لتقديم المعلومات للدول النامية بغية تطوير قطاعاتها الاقتصادية.[250]

وفي مقابل هذا توجد بعض الاستثناءات التي تغيب فيها هذا المبادئ:

- ✓ حق الدول الأعضاء في تطبيق رسم تعويضي في حال ما اذا كانت السلع المستوردة تستفيد من دعم في الدولة المنتجة او انها بيعت بالإغراق.
- ✓ حق اتخاذ اجراءات تقييدية كمية اذا كان ميزان المدفوعات للدولة المستوردة يعرف عجزا حادا.

الفرع الثاني: شروط المنظمة العالمية للتجارة.

حتى يتم قبول أي دولة ترغب في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لا بد من توفر مجموعة من الشروط على رأسها تقديم جدول للتخفيضات الجمركية، والتي تمثل التزاما غير قابل للتراجع، إلا ضمن حالات خاصة مسموح بها في ظل مبائ المنظمة، إضافة إلى الشرط الأساسي المتمثل في تعهد الدول أو الدولة المعنية بالموافقة على كل شروط اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة*.

وعموما فإنه بتوقيع الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي بتاريخ 1994/4/15 في مراكش بالمغرب انتهى الوجود الواقعي لاتفاقية الجات 1947 وتحولت مع الوثائق الصادرة في ظلها الى جزء من اتفاقية الجات 1994 وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة الاورغواي الترتيبات الخاصة لقبول اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات والملاحق

---

[250] يونس عرب، **نظرة على اتفاقيات التجارة الدولية**، doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/dro17.doc ، 09-02-2010.

* ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية لأنها اتفاقيات اختيارية.

المرفقة بها، وقد جاءت اتفاقية انشاء المنظمة مكونة من 16 مادة ووقعت عليها الدول المشاركة في ختام جولة الاورغواي بتاريخ 1994/4/15 ، وألحق بها واحد وعشرون اتفاقا ووثيقة تفاهم موزعة على أربعة ملاحق، الاول ويتكون من اجزاء ثلاثة ، الملحق (1/أ) ويضم 13 اتفاقا بشان تحرير التجارة في السلع (الجات) ومن ضمنها الاتفاق الخاص بشأن اجراءات الاستثمار في التجارة (TRIMS) طبعا الى جانب اتفاقيات الزراعة والمنسوجات وغيرها.

والملحق (1/ب) ويضم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في الخدمات (جاتس) ، والذي بدوره ألحق به مجموعة ملاحق حول الخدمات المالية والاتصالات وغيرها لكنها جميعا تعتبر جزءا من اتفاقية الخدمات نفسها والملحق (1/ج) ويضم اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من الملكية الفكرية (تربس – TRIPS). أما الملحق الثاني فيتضمن وثيقة التفاهم بشأن القواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات ، وأما الملحق الثالث فيتعلق بآلية مراجعة السياسة التجارية. وجميع الاتفاقيات المتقدمة هي التي تمثل اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الاطراف والتي تلتزم بها جميعا وكوحدة واحدة أية دولة تصبح عضوا في المنظمة، أما الملحق الرابع لاتفاقية منظمة التجارة العالمية فيتضمن ما يسمى الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف ، وهي أربع اتفاقيات تتعلق بالطائرات المدنية والمشتريات الحكومية ومنتجات الالبان ولحوم البقر، وهذه الاتفاقيات لا يلتزم بها سوى العضو المنضم اليها فقط.[251]

ويمكن أن يقدم المخطط التوضيحي التالي ملخصا لهذه الاتفاقيات والاتفاقيات الضمنية:

المخطط التوضيحي(2–1): ملخص لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

251 يونس عبد المرجع سابق.

المصدر: أنور الطويل، **دور التجارة في التنمية ومنظومة التجارة العالمية المتعددة الأطراف**، www.eos.org.eg، 09-02-2010.

وسنحاول التطرق إلى بعض النقاط التي نراها مهمة في موضوعنا على مستوى هذه الاتفاقيات:

أولا/ الاتفاقيات المتعلقة بالسلع:

الاتفاق في مجال الزراعة:

بما أن الزراعة تمثل نسبة هامة ضمن التجارة العالمية، وتمثل أهمية استراتيجية لبعض الدول المتقدمة والنامية، فقد أعطت المنظمة العالمية للتجارة لهذا القطاع أهمية خاصة، وتم الاتفاق في جولة أورجواي على أن يتم في خلال ست سنوات ما يلي:[252]

- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36% خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و 24% خلال عشرة سنوات بالنسبة للدول النامية.
- ✓ تخفيض إعانات التصدير بنسبة 36% خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبمقدار الثلثين خلال عشرة سنوات بالنسبة للدول النامية، بينما لا تطبق الدول الأقل نموا أي تخفيضات.
- ✓ تخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي بنسبة 20% خلال فترة 1993-1999 على أقساط متساوية سنويا، وتقدر هذه النسبة من متوسط قيمة الدعم المقدم للسلع الزراعية في الفترة بين 1986-1988، ويستثنى من هذا الاتفاق السلع التي لا تتجاوز فيها قيمة الدعم 5% من إجمالي قيمة الإنتاج الخاضع للدعم.
- ✓ تعويض وتحويل كافة القيود غير الكمية إلى قيود كمية وخاصة رسوم جمركية ، لكي تكون واضحة وغير خفية.

الاتفاقية حول المنسوجات والملابس:

تم وضع جدول زمني لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة الدولية للمنسوجات و الملابس، حيث يتم تحريرها تدريجيا من نظام الحصص الذي كان معمولا به منذ 1974، حيث يتم خلال كل مرحلة إضافة نسبة من المنتجات المعنية في إطار التحرير من نظام الحصص، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول(2-5): جدول زمني لتطبيق اتفاقية المنسوجات والملابس ضمن الغات منذ 1995.

المرحلة	نسبة المنتجات المدمجة في إطار الغات(وهي تتضمن تلك المنتجات التي ألغي تماما بخصوصها نظام الحصص)	معدل نمو سنوي للحصص المتبقية بفرض معدل6 % عام1994.
المرحلة الأولى:01-01-1994 إلى 31-12-1997.	16% الحد الأدنى على أساس قيمة الواردات سنة 1990	6,96%
المرحلة الثانية: 01-01-1998 إلى 31-12-2001.	17%	8,7%

[252] محمد صفوت قابيل، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة**، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2006، ص.127 -129.

المرحلة الثالثة: 01-01-2002 إلى غاية 31-12-2004.	18%	11,05%
المرحلة الرابعة: بدءا 01-01-2005 التطبيق الكامل لاتفاقية الغات	49% (الحد الأقصى)	11,05%

Source : www.wto.org, 05-02-2010.

الاتفاق حول الدعم والإجراءات المضادة أو التعويضية:

تنص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين الدول الأعضاء، ومع ذلك تسمح ببعض الممارسات في حالات الضرورة: مكافحة الإغراق، إعانات ورسوم تعويضية مقابل واردات مدعومة، إجراءات طارئة في حالة تضرر شديد للصناعة الوطنية، وسنحاول تقديم فكرة عامة حول ما نصت عليه اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فيما يتعلق بمكافحة الإغراق والدعم:

الاتفاق حول مكافحة الإغراق:

- نصت الاتفاقية بهذا الصدد على أن الدولة العضو التي تضررت من إغراق واردات سلعة ما يمكنها بعد إثبات وقوع الضرر– أن تلجأ إلى فرض رسوم جمركية على واردات هذه السلعة محل الإغراق بما لا يتجاوز الفرق بين سعرها المحلي وسعرها في البلد المستورد، كما تستطيع قبل استكمال التحقيق بشأن الإغراق وفي ظروف معينة فرض رسم جمركي مؤقت، بشرط أن تكون نسبة الواردات المغرقة 3% من إجمالي واردات الدولة المتضررة من السلعة نفسها، وأن يتجاوز الإغراق 2% من سعر تصدير المنتج المعني، وأن يتم وقف تطبيق الرسم بعد مرور خمس سنوات من بداية استعماله،[253] كل هذا مشترط أيضا بتقديم ما لا يقل عن 25 بالمائة من المنتجين المحليين لهذه السلعة

[253] **Mesures antidumping**, **subventions**, **sauvegardes** : **faire face à l'imprévu**, www.wto.org, 06-02-2010.

لطلب يفيد بتضررهم من الإغراق،[254] ومع ذلك فإن واقع تطبيق هذه الإجراءات يؤكد على أن النسبة الأكبر في استعماله هي الدول المتقدمة، وضد منتجات تخشى من منافستها وقامت باستغلال هذه الإجراءات للتخلص منها.

إجراءات مضادة للدعم:

تسمح اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة للدولة المتضررة من واردات مدعمة محليا أن تقوم بفرض رسوم جمركية ضدها كما هو الحال في الإغراق، في حال استطاعت اثبات الضرر فعلا على الإنتاج أو الصناعة الوطنية وقد حددت الاتفاقية معنى الدعم الخاص أو المخصص، والذي يقدم لصناعة معينة أو لمنتج معين، سواء المحلي أو الموجه للتصدير.

ويمكن التمييز بين حالتين أساسيتن للدعم:[255] الدعم المحضور تماما، والدعم الذي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنه إذا تم إثبات وقوع أضرار على المنتجين المحليين للدولة المستوردة.

ومن الأمثلة على النوع الأول: توفير المدخلات المحلية المدعومة، الامتيازات الضريبية للصناعات التصديرية...الخ، أما النوع الثاني فيشمل على سبيل المثال الدعم الذي تقدمه الحكومات للبحوث الصناعية ...الخ

أما الدول النامية والأقل نموا التي لا يتجاوز فيها نصيب الفرد 1000 دولار فهي معفاة من العقوبات جراء منحها لأي شكل من أشكال الدعم لمنتجيها.[256]

الاتفاقيات بشأن العوائق غير الجمركية:

تضم هذه الاتفاقيات ما يتعلق بتراخيص الاستيراد، قواعد تحديد الرسوم الجمركية، إجراءات الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ، إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة...الخ

– فيما يتعلق **بتراخيص الاستيراد** فالاتفاقية تحدد الحالات والشروط والكيفيات التي تقوم من خلالها السلطات في الدول الأعضاء بمنح هذه التراخيص، مع التزامها بالشفافية والمصداقية والعدالة والسرعة في تقديمها.

– توحيد أسلوب **تقدير الرسوم الجمركية**، وإذا كان هناك شك حول القيمة الحقيقية للسلع فإن الاتفاقية اعطت الحق للدول في الحصول على معلومات حولها لدى الدول المصدرة لها.

---

[254] محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة**، مرجع سابق، ص.142-146.

[255] المرجع نفسه، ص.158-159.

[256] **Mesures antidumping**, **subventions**, **sauvegardes** : **faire face à l'imprévu**, op.cit.

– **الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:**وتم بهذا الصدد التصدي للشروط التي قد تضعها الدول الأعضاء للتمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي، حيث اعطت الاتفاقية لنفسها سلطة إيقاف أي تشريعات في الدول الأعضاء والتي من شأنها أن تشترط مثلا:[257]

- ✓ استخدام نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
- ✓ تصدير حصة من الإنتاج إلى الخارج أو بمنح نسبة من الإنتاج في السوق المحلي.
- ✓ الالتزام بالتوازن بين الصادرات والواردات.

– فيما يتعلق **بإجراءات الفحص قبل الشحن**، فقد شملت الاتفاقية عدم التمييز بين الأطراف في الإجراءات تطبيق مبدأ الشفافية وضمان حماية المعلومات السرية، وتجنب التأخير المتعمد، توحيد إجراءات الشحن و الفحص..الخ[258]

– أما الاتفاق المتعلق **بالعوائق الفنية في التجارة** فقد نص على أن الدول لا ينبغي لها أن تعيق التجارة الدولية أثناء سعيها في تحديد متطلبات المقاييس الدولية ونظم المطابقة بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية، وخاصة فيما يتعلق بالدول النامية والتي لا بد وأن تجد صعوبة في التزامها بهذه المعايير، ومن ثمة فإن للدول هذا الحق على أن لا تبالغ في استعماله للحد من واردات دولة معينة، كما فعل الاتحاد الأوروبي للحد من واردات السمك من كينيا بحجة احتمال انتقال الكوليرا في صادرات هذه المنتجات.[259]

الاتفاقية في مجال الخدمات (جاتس):

بينما لا تغطي الجاتس الخدمات الحكومية وما يتعلق بحقوق المرور الجوي خاصة، فإنها تغطي الجوانب الخدمية التالية: الخدمات المقدمة من دولة إلى دولة أخرى: كخدمات الاتصال، انتقال العملاء من دولة معينة للاستفادة من خدمات تقدمها دولة اخرى مثل السياحة، انتقال المنتج الخدمي من دولة لتقديم الخدمة في دولة أخرى كالأعمال الفنية، البناء..الخ، قيام شركة بإنشاء شركات تابعة لها أو فروع في دول أخرى لتقديم خدماتها هناك.

وفي الوقت الذي تلتزم فيه الدول الأعضاء بمبادئ المنظمة العالمية للتجارة كشرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز..الخ ضمن جانب هام من الاتفاقية المسمى بالالتزامات العامة، تتمتع في ظل هذه الاتفاقية بحرية أكبر من حيث قدرتها

---

[257] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص.138.

[258] المرجع نفسه، ص.152.

[259] المرجع نفسه، ص.136-137.

على تحديد جدولها الوطني الذي تقدم فيه التزاماتها وقيودها الخاصة، كشرط التوظيف المحلي وانتقال التكنولوجيا..الخ[260]

اتفاقية الحقوق الملكية الفكرية(تريبس):

هي الركيزة الثالثة إلى جانب اتفاقية الجات الخاصة بتجارة السلع واتفاقية الجاتس الخاصة بتجارة الخدمات، وتهدف الاتفاقية لحماية فكر الإنسان وإبداع العقل البشري ومبتكري الأعمال الفنية. إن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق منحت لأشخاص وشركات مقابل ابداعاتهم مثل الاختراعات والأعمال الفنية مؤشرات المنشأ، كالعلامات التجارية والأسم التجاري، حقوق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية والتدابير الحدودية والمنافسة غير المشروعة...الخ وبذلك يتم منح صاحب الحق ملكية خاصة لمدة زمنية محددة. وقد كانت هذه الحقوق قبل التريبس محمية بموجب اتفاقيات دولية ومعاهدات اشهرها اتفاقية باريس وبيرن، ولكنها تحولت إلى اتفاقيات متعددة الأطراف في ظل هذه الاتفاقية، والتي تخضع لمبائد المنظمة العالمية للتجارة كما سبق توضيحها: الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية. وتساهم أحكام هذه الاتفاقية في حالة تطبيقها في حماية هذه الحقوق وتجريم من يتعدى عليها ومعاقبته، وهذا يزيد من ثقة المستثمرين والتجار وأرباب العمل والمؤسسات لتميز منتجاتهم عن منتجات غيرهم بواسطة العلامات والأسماء التجارية ويضاعف تدفق رأس المال الأجنبي إلى الأسواق المحلية لإنتاج الأدوية وسلع تقنية المعلومات...الخ مع توفير الضمانات القانونية اللازمة لحماية حقوقهم من التقليد والنسخ وسرقة العلامات والأسماء. كما أن نظام التدابير الحدودية يساهم بشكل مباشر في منع دخول المنتجات المقلدة والمنسوخة إلى الأسواق المحلية مما يعطي المستهلك الثقة في المنتجات الأصلية التي يشتريها.[261]

وبذلك فإن هذه الاتفاقية من شأنها أن تحقق إيجابيات على محورين: تحفيز المنتجين، وزرع الثقة لدى المستهلكين في الحصول على العلامة الأصلية وليس تلك العلامات التي أصبح معظمها مزورا.

---

[260] **الاتفاق العام للتجارة في الخدمات(جاتس) الحقيقة والخيال**، المنظمة العالمية للتجارة،www.wtoarab.org، 05-02-2010.

[261] **أسئلة عامة حول انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية**، www.commerce.gov.sa/wto/wto.doc، 09-02-2010.

المطلب الثاني: الدول النامية والتجارة العالمية .

إن إنضمام الدول النامية للمنظمة يضمن إنفتاح أسواقها أمام منتجات الدول المتقدمة، ولكن هل العكس صحيح؟

ذلك ما أثبتته الحقائق، فبنود المنظمة تستثني قطاعات تتميز الدول النامية بإنتاجها، كما أن سيطرة الدول المتقدمة على المنظمة تجعل من موقف الدول النامية ضعيفا حتى في ظل انتهاك حقوقها التي التزمت الدول المتقدمة بتقديمها، فالدول المتقدمة تضمن أسواق الدول النامية، ولكن هذه الأخيرة لا تضمن إلا ما تريد الدول المتقدمة إعطاءه لها.

الفرع الأول:نظرة عامة حول تقسيم التجارة العالمية بين الدول النامية والمتقدمة.

تعتبر الدول النامية الطرف الأضعف في العولمة، وذلك رغم التباين في مجموعات هذه الدول، فبينما توجد الدول الأكثر فقرا داخل هذه المجموعة، توجد كذلك النمور الآسيوية: أندونيسيا، الفلبين، تايوان، هونغ كونغ و سنغافورة. و توجد أيضا: الكونغو الديمقراطية، أثيوبيا، مالاوي، أين لا يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني 160دولار سنويا. فهناك مجموعة دول وجدت لها مكانا في العالم في ظل العولمة، و هناك مجموعة لا تزال تعيش التبعية بل وحتى التهميش.*

أولا/ نصيب التجارة الخارجية للدول النامية من التجارة العالمية:

أ- التجارة الخارجية للدول النامية بين 1948-1973:

* "**La grande menace pour les PMA (pays les moins avancés) n'est pas la mondialisation، mais la marginalisation**." Directeur de l'OMC à contonou, 2002.

بينما اتبعت مجموعة من الدول النامية خلال الستينات سياسات التصنيع المركزية التي اتبعت في بعض منها سياسة التصنيع للتصنيع، و في البعض الآخر التصنيع لإحلال الواردات، كانت بعض الدول الآسيوية " **les quatre dragons**" قد اتبعت النموذج الياباني، الذي قدمه "AKMATSU"، من خلال انتاج السلع المصنعة للسوق المحلي حتى تحل محل الواردات، و من ثمة توجيهها إلى التصدير[262].

مستغلة أهم ميزات الانتاج فيها و هي الأجور المنخفضة، و استطاعت بذلك أن تجد لها مكانة مهمة في التجارة العالمية.

و بذلك فقد تميزت هذه الفترة بتراجع نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 30% إلى18% [263].

ب– منذ 1970:

انطلاقا من سنوات السبعينات، تزايد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية، ليحقق مع بداية القرن 21. تلك النسبة المسجلة عام 1948: بنسبة 30% .

و يمكن أن ينسب هذا التغيير، أو التطور إلى :

– تحسين أسعار النفط، ماعدا فترات الأزمة النفطية: 1973- 1974 و أزمة 1979-1980.

– ترك سياسات التصنيع السابقة، و القائمة على تهميش التجارة الخارجية، و خصوصا دول امريكا اللاتينية و الآسيوية.

الشكل بياني(2–2): تطور نصيب الدول النامية من التجارة العالمية بين 1948–2001.[264]

[262] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.160.

[263] op.cit, p.160.

[264] op.cit, p.161.

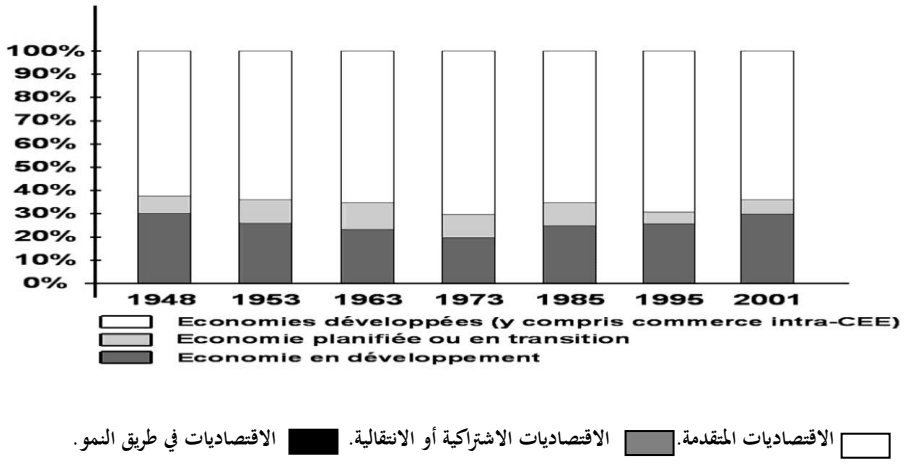

ثانيا. هيكل التجارة الخارجية للدول النامية:

بعكس تجارة الدول المتقدمة، و التي تسيطر عليه التجارة البينية، تشكل التبادلات التجارية مع الدول المتقدمة، النصيب الأكبر من تجارة الدول النامية[265].

لقد تزايد حجم الصادرات الصناعية للدول النامية، ففي 1979 لم تمثل سوى 14% من اجمالي صادراتها، بينما وصلت النسبة إلى 70% من اجمالي صادرات الدول النامية سنة 2000.

حيث تتمثل هذه الصادرات أساسا في: المنسوجات، الملبوسات، الألعاب، المنتجات الإلكترونية....إلخ، أي السلع التي تتميز بالكثافة في عنصر العمالة.

و مع ذلك فهي لا تعني تطورا مماثلا في المساهمة في خلق القيمة المضاعفة العالمية، لأن هذه الصادرات الصناعية تعتمد بصورة كبيرة على مدخلات مستوردة – أو مصدرها عموما– الدول المتقدمة، كما أن الدول النامية،الأكثر

تقدما، لا تزال في تبعية تكنولوجية للدول المتقدمة، والصادرات المصنعة العالمية، لا تزال منخفضة رغم تزايدها حيث تزايدت منذ 1970 حتى 2000 من 6,9 % إلى 28% [266] .

و لايمكن أن ننسب هذه الزيادة إلى كافة الدول النامية، إذ تسيطر 12 دولة فقط منها على ثلاث أرباع الصادرات المصنعة: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، المكسيك (أهم دول المركوسور)، الصين، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، أندونيسيا،

[265] op.cit, p.161.

[266] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.161.

ماليزيا، سنغافورة، تايوان تايلاندا، حيث تسيطر دول شرق، و جنوب شرق آسيا لوحدها على 70% من اجمالي هذه الصادرات[267].

في الوقت الذي يتراجع فيه نصيب الصادرات من المواد الأولية و الزراعية (ماعدا السنوات التي ترتفع فيها و بشدة أسعار النفط)، حيث يعتبر النفط أهم هذه الصادرات، بينما تحتل المواد الأخرى أهمية أقل: النيجر(الأورانيوم)،زامبيا(الجلود)،ليبيريا(الحديد)،أوغندا(القهوة)،كوبا(السكروالتبغ)، تشاد و السودان(القطن)[268].

و بذلك فقد تخصصت – في ظل العولمة- الدول الأكثر تقدما داخل مجموعة الدول النامية في انتاج و تصدير السلع المصنعة، بينما تخصصت بصفة غير اختيارية الدول الأضعف في الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية.

و تزايدات المبادلات البينية للمجموعة الأولى – على النحو الذي نلاحظه مع الدول المتقدمة- بينما لا تزال التجارة مع الدول المتقدمة هي المسيطرة على تجارة المجموعة الثانية.[269]

الفرع الثاني: الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي.

إذا كانت الدول النامية لها وضع خاص في المنظمة العالمية من حيث شروط الانضمام والالتزامات المخففة هل أدى ذلك لتحسن مكاسبها ونصيبها من التجارة العالمية؟

أولا/ الجات والمنظمة العالمية للتجارة والدول النامية:

أصبح الانضمام للمنظمة أمرا حتميا على الاقتصاديات، يجب أن تسعى إليه طوعا، وطلبا، وتحاول الدول المتقدمة إغراء الدول النامية للمشاركة في النظام التجاري الدولي، من خلال تقديم التحفيزات والاستثناءات.

1- في ظل الجات:

تم تقديم مجموعة من الاجراءات كمعاملة خاصة للدول النامية، بغية إغرائها للانضمام للاتفاقية، وذلك من خلال إنشاء منظمة أخرى تستجيب لمتطلبات هذه الدول، وهي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"الانكتاد"[270].

---

[267] op.cit, p.162.

[268] op.cit, p.162.

[269] op.cit, p.162.

[270] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة، 2007، ص.136.

تأسس المؤتمر عام 1964 على أساس توجيهات المؤتمر الأول للتجارة و التنمية الذي عقد في جنيف عام 1964 بهدف تنظيم التجارة الدولية بشكل مختلف عما جاءت به الجات، وذلك بالمطالبة بقيم نظام تجاري يعطي مزايا للدول النامية دون غيرها،[271] وعقب مفاوضات عديدة تم إضافة قسم كامل خاص بالدول النامية في اتفاقية الجات عام 1966، والذي يمنح الدول النامية فعلا معاملة تفضيلية في النظام التجاري العالمي.

طرأت مجموعة من التغييرات على مستوى الجات خصيصا للدول النامية، وذلك سنة1965، دخل حيز التنفيذ 27 جوان 1967، تسهل الدول النامية وتشجعها لتحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال نظام تفضيلي لصادراتها، والسماح بتطبيق بعض الإجراءات الحمائية للمنتجين المحليين.[272]

فسمحت للدول النامية باتباع إجراءات حمائية غير جمركية بغرض تشجيع إنشاء مؤسسات إنتاجية وطنية، كما يلتزم الدول الأعضاء في الجات بتسهيل وصول منتجات الدول النامية لأسواقها لتشجيعها على التصدير وبالتحديد السلع الاستراتيجية للدول النامية، من خلال منح أولوية قصوى لصادرات الدول النامية الاستراتيجية عند تطبيق التخفيضات الجمركية وغير الجمركية من حواجز التجارة الخارجية.

وتشمل الحواجز أي إجراءات من شأنها أن تكبح أو تقلص من استهلاك شعوب هذه الدول للمنتجات الاستراتيجية المستوردة من الدول النامية الأعضاء، وذلك دون اشتراط المعاملة بالمثل.

إلى جانب المساعدة التقنية المتمثلة في مساعدة هذه الدول على اتباع إجراءات الإصلاح الاقتصادي الداخلي الذي يساعدها على زيادة صادراتها وتقوية اقتصادها.

وبغية تسهيل تنفيذ هذه المعاملة التفضيلية تم في 28 نوفمبر 1978 تم إدماج ما سمي بقاعدة التمكين،[273] والتي تسمح للدول المتقدمة بعدم تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية في حالة الدول النامية، ومع ذلك وبداية من الثمانينات ظهر رفض تطبيق الدول المتقدمة لهذه البنود، من خلال قيامها باتخاذ اجراءات ضد مصلحة الدول النامية من خلال الحد من صادراتها، رفع الرسوم الجمركية على السلع التي تمثل أهمية استراتيجية لهذه الدول بالإضافة إلى

---

[271] عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص.136-137.

[272] Stéphanie Ngo-Mbem، **Les enjeux de la protection des dessins et modèles industriels dans le développement en Afrique**، Editions L'Harmattan، 2008، p.307

[273] Stéphanie Ngo-Mbem, op.cit,p.308.

المفاوضات الثنائية التي تهدد بتوقيع عقوبات اقتصادية، ومثلت مفاوضات الأورغواي انطلاقة جديدة للدول النامية لمناقشة تطبيق بنود المعاملة التفضيلية سابقة الذكر.[274]

2- في ظل المنظمة العالمية للتجارة:

أجبرت الدول النامية على توقيع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في أفريل 1995، تحت التهديد من جهة وبالإغراءات والحوافز من جهة ثانية، وذلك لتستطيع الو.م.أ القيام بتوقيع الاتفاقيات قبل انتهاء الأجل الذي منحه الكونغرس الأمريكي لإنهاءها.[275]

كما أن المفاوضات على المستوى المتعدد الأطراف تمنح للدول النامية ميزة الحصول على المزايا نفسها التي تحصل عليها الدول المتقدمة في المنظمة، في الوقت الذي تمثل المفاوضات الثنائية تكلفة ووقت لإتمامها.[276]

ومع ذلك ظلت المعاملة التفضيلية للدول النامية متعثرة عبر كامل مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، كما رأينا سابقا، ما عدا أنظمة تعامل تفضيلية شبه فردية من الدول.

ثانيا/ النظام المعمم للمزايا G.S.P.Generalized System of Preferences[277]:

تنقسم المعاملة التفضيلية للدول النامية إلى ثلاث أشكال: إما نظام معمم للمعاملة التفضيلية، وإما شكل المساعدات احادية الجانب، كما حدث ضمن اتفاقية لومي1 و 2، وأخيرا في شكل نظام خاص للمعاملة التفضيلية، كما لاحظناه سابقا ضمن الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي ودول نامية كدول الACP، ويعد هذا الشكل الأخير أضعف أشكال المعاملة التفضيلية لأنه مبني على معاملة تجارية متبادلة أكثر منه معاملة تفضيلية لدعم تنمية تجارة الدول النامية.[278] ولقد سبق الحديث عن هذا النظام الذي أنشئ في ظل مطالبات الأنكتاد عام 1968 و

[274] Stéphanie Ngo-Mbem،p.309.

[275] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص.91.

[276] المرجع نفسه، ص.91.

[277] **النظام المعمم للمزايا GSP**، www.tas.gov.eg، 27-11-2009

[278] Stefan Tangermann, **L'Avenir des Arrangements Commerciaux Préférentiels en Faveur des Pays en Développement et le Nouveau Cycle de Négociations de l'OMC sur l'Agriculture**, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, ROME, 2001, www.fao.org, 28-11-2009.

الذي تمنح بمقتضاه الدول المتقدمة من جانبها تفضيلات جمركية تصل إلى حد الإعفاء الجمركي لبعض صادرات الدول النامية.

1- أهم ملامح النظام :

- أنه نظام تطوعي :أي ممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية دون التزام قانوني.

- أنه نظام لا يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل : حيث لا تحصل الدول المتقدمة على مزايا أو تفضيلات جمركية من الدول النامية في مقابل ما تمنحه لها من مزايا مشابهة.

- كما أن هذا النظام لا يتضمن شرط عدم التمييز ومن ثمة فيمكن لأي دولة مانحة أن تعدل في معاملتها التمييزية مع أي دولة نامية دون مطالبة باقي الدول النامية بذات المعاملة.

وعلى الرغم من أن النظام المعمم للمزايا قد ساعد في حالة بعض البلدان النامية على زيادة حصيلة صادراتها وتعزيز تنميتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن النظام ليس مثاليا، وإنما يتضمن بعض الانتقادات:

- بما أن هذا النظام تطوعي فهو لا يشكل التزاما عليها بالاستمرار في منحه، إضافة لقدرتها على تعديل أو سحب الامتيازات التي تمنحها للدول النامية دون مراجعة أو احتجاج من أي طرف.

- أن الدول النامية لا تحقق الاستفادة الكاملة من النظام نظرا لتغيره باستمرار فضلا عن ارتباط النظام بقواعد صارمة ومعقدة للمنشأ فقد جرت العادة على عدم استطاعة مصدري الدول النامية وهم في العادة صغار الحجم معرفة كيفية الالتزام بشروط المنشأ.

- أن من حق الدول المتقدمة وفقا لمفهوم التدرج أن تسحب التفضيلات التي تمنحها لبعض الدول نظرا لبلوغها مرحلة النضج أو التقدم الاقتصادي وهو ما ظهر مؤخرا في قيام الولايات المتحدة والسوق الأوروبية بسحب المعاملة التفضيلية التي كانت لبعض الدول مثل سنغافورة وكوريا كما انه يتم استخدام هذا النظام كأداة ضغط على الدول النامية لإجبارها على الالتزام بسياسات تجارية معينة او للحصول على مقابل معين في المجال الاقتصادي.

- أنه بالرغم من قيام الدول المتقدمة المانحة للنظام بإدخال تحسينات متتالية على نظم افضلياتها إلا أن مثل هذه التحسينات لم تأت سوى بتأثير هامشي خاصة مع ظهور ما يعرف بتآكل النظام المعمم للمزايا نتيجة التخفيضات الجمركية التي يتم الاتفاق عليها في إطار منظمة التجارة العالمية.

2- أمثلة لأهم أنظمة المزايا في العالم:

من المعروف أن هذه الأنظمة لا تمنحها إلا الدول المتقدمة، وتمنحها للدول النامية التي تكون ضمن درجة نمو تستحق المساعدة من وجهة نظر الدولة المتقدمة المعنية بمنح هذه المعاملة. وسنحاول تقديم مثالين هامين: الو.م.أ والاتحاد الأوروبي واليابان.

فالنظام الأمريكي مثلا يعمل على أساس منح الدول النامية والدول الأقل نموا إعفاءا جمركيا كاملا لعدد كبير من السلع: سلع زراعية وزراعية مصنعة وصناعية، وذلك وفقا لمدى قدرة هذه الدول على التصدير من هذه السلع، وكذلك درجة حساسية هذه السلع بالنسبة الى الاقتصاد الأمريكي، كما أن القانون الأمريكي بهذا الصدد يستثني مجموعة هامة من السلع التي تصنف هامة للدول النامية، حيث تم حظر هذه السلع ضمن قائمة المنتجات التي تستفيد من معاملة تفضيلية: المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة، الساعات، الأحذية، حقائب اليد، حقائب السفر، ملابس جلدية، الصلب، الزجاج، الالكترونيات، باستثناء 6 بنود جمركية – المصنوعات اليدوية من صنف المنسوجات والملابس الجاهزة وهي التي تمنحها الولايات المتحدة لعدد بسيط من الدول من بينها مصر ، كولومبيا ،الأردن ،المغرب ،بوتسوانا ،جواتيمالا.

كما تشترط الحكومة الأمريكية عند التصدير إليها في إطار النظام المعمم للمزايا ضمن قواعد المنشأ ألا تقل نسبة القيمة المضافة بالنسبة لإكساب منشأ للدول المستفيدة عن 35%، كذلك يشترط للسماح للمنتجات المدرجة في هذا النظام الدخول إلى المنافذ الجمركية بأن تكون مشحونة شحنا مباشرا من دولة المنشأ، وفي حالة مرور البضائع بدولة أو بدول أخرى (تجارة الترانزيت) يجب ألا تعبر المنتجات المشار إليها إقليم بلد الترانزيت.[279]

وتلغي الو.م.أ هذه المعاملة إذا زادت وارداتها من تلك الدولة عن 50 % من إجمالي وارداتها، أو إذا بلغت مستوى معين من التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمستوى معين من دخل الفرد السنوي، كما تستطيع إلغاء المعاملة التفضيلية ليس لكامل وارداتها من هذه الدولة ولكن لوارداتها من سلعة معينة، حسب درجة حساسية الاقتصاد الأمريكي لهذه السلعة.[280]

أما في اليابان فنجد تطبيقا لنظام تفضيلي للدول النامية الأقل نموا منذ سنة 1971 حتى سنة 2011، حيث يشمل مجموعة من السلع الزراعية والصناعية، على أن هناك فرقا بين معاملة السلع الزراعية والصناعية، فالسلع الزراعية مثلا

---

[279] **النظام المعمم للمزايا الأمريكي**، www.tas.gov.eg، 27-11-2009.

[280] المرجع نفسه.

والمنتجات السمكية تخضع لتخفيض جمركي أو احيانا إعفاءا كاملا من الرسوم الجمركية، مع عدم فرض سقف تصديري على الإطلاق، بينما المنتجات الصناعية فهي تنقسم إلى صنفين: صنف ضمن القائمة السلبية (81 سلعة) التي تخضع لأسقف تصديرية، وتتمتع بإعفاء جمركي جزئي، وصنف آخر وهو الأغلب لا يخضع لأي سقف تصديري ويستفيد من إعفاء جمركي كامل. ومع ذلك فإن اليابان تقرر حدا لهذا النظام عندما تصل وارداتها من هذه السلعة خمس السقف الذي حددته من واردات هذه السلعة بالتحديد، وتطبق عليها آنذاك معاملة الدولة الأولى بالرعاية.[281] والواضح أن هذه السلع أو المنتجات هي التي تحتاجها اليابان لذلك فهي لا تحتاج لفرض سقوف عليها.

ويتم إلغاء المعاملة التفضيلية أيضا إذا تم تصنيف الدولة المعنية حسب البنك الدولي كاقتصاد متقدم خلال ثلاث سنوات متتالية، أو إذا زادت صادرات هذه الدولة من السلعة المعنية عن 25% من واردات اليابان من بقية دول العالم، وأخيرا إذا زادت صادراتها لليابان عن مليارين.[282] وذلك يعني أن الدولة دخلت في مصاف المنافسين، ولم تعد تستحق المعاملة التفضيلية.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فكان على سبيل المثال باسكال لامي(المفوض الأوروبي المكلف بشؤون التجارة الخارجية) قد أعلن في 2001 عن منح الدول النامية معاملة جمركية تفضيلية، من خلال تخفيض جمركي يقدر بنسبة 3,5% مقارنة بالمعدلات السائدة من 2002 إلى 2004. وهو ما يعني أن الإجراء المتخذ يمس حوالي 10% من واردات الاتحاد الأوروبي، وأعلن عن تخفيضات إضافية بمعدل 5% للدول التي تتعهد باحترام الحقوق الاجتماعية للعمل. ولكنه في المقابل هدد بنظام رقابة دقيق لسحب هذه المعاملة التفضيلية في حالة إثبات عدم احترام هذه الشروط.[283] وأكدت الاحصائيات أنه في سنة 2002 كان حجم الواردات الأوروبية التي كانت ضمن هذا النظام حوالي 53,2بليون أورو.[284]

يبدو النظام وكأنه في خدمة الدول النامية ولكنه أيضا يعبر عن الوجه الآخر وهو مصلحة الدول المتقدمة، فمن شأن تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية أن تخفض تكلفة استهلاك هذه السلع داخل الدول المتقدمة. وأفضل دليل على أن الهدف ليس التحرير والمساعدة بقدر ما هو الاستفادة، أن هناك سلع مستثناة من المعاملة التفضيلية رغم أنها تمثل أهمية اقتصادية كبيرة للدول النامية.

---

[281] **النظام المعمم للمزايا اليابانية**، www.tas.gov.eg، 27-11-2009.

[282] **النظام المعمم للمزايا GSP**، www.tas.gov.eg، 27-11-2009.

[283] **الاتحاد الأوروبي يقر نظام تعرفة جمركية تفضيلية للدول الفقيرة**، جريدة الشرق الأوسط، العدد:8414،11-12-2001، www.aawsat.com/، 28-11-2009.

[284] **التصدير نحو الاتحاد الأوروبي**، http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/whatsnew/detail_a.asp?id=46، 28-11-2009.

كما تؤكد دراسة أجراها **ستيفان تانجرمان**[285]أن هذه التخفيضات قد تحقق الفائدة للمستوردين أكثر من المصديرين كما تواجه داخل الدول النامية نفسها مشكلة توجيه لهيكل الإنتاج لصالح منتجات قد لا تستطيع الصمود مع تزايد إنفتاح التجارة واشتداد المنافسة.

ومن ناحية الدول المتقدمة تؤكد الدراسة نفسها أنها قد تواجه مشكلة مع المنتجين الذين يرفضون تقديم معاملة تفضيلية لمنتجات قد تنافسهم، ومع ذلك فقد لاحظنا أن هذه الأنظمة تستثني من المعاملة التفضيلية أصلا هذه السلع التي تنافس المنتجين المحليين، كما أنها تؤكد على أن اهتمام الدول بمنح المعاملة التفضيلية من شأنه أن يقلل من أهمية ودور النظام المتعدد الأطراف للتجارة العالمية.[286]

كما أن هذه الأنظمة تلاقي انتقادا كبيرا أو تثير حروبا تجارية بين البلدان المتقدمة، كما حدث خلال حرب الموز بين الاتحاد الاوروبي والو.م.أ هذه الاخيرة التي رأت في المعاملة الخاصة التي يمنحها الاتحاد الاوروبي لدول الACP ضررا بدول أمريكا اللاتينية ويضيع لها فرصا تجارية في هذا المنتج. والنظام المعمم هو نظام متفق عليه بين الدول المتقدمة، وهذا هو الفرق.

ثالثا/ التجارة العالمية للمواد الأساسية:

تشترك الدول النامية في ما يتعلق بصادراتها في ثلاث خصائص: أن صادراتها قليلة التنوع، تتكون أساسا من مواد أولية أو مدخلات زراعية، حساسية تغير الأسعار لأي تغير هيكلي في الدول النامية نفسها أو المتقدمة. و هو ما يجعل الدول النامية ضعيفة وهشة أمام أي صدمات خارجية،[287] وبهذا تطرح في هذا الصدد تساؤلات هامة و خطيرة جدا، كانت السبب وراء عقد عدة اتفاقيات وإقامة هيئات دولية، وأهمها: هل كان النظام التجاري العالمي سببا في تدهور شروط التبادل* ضد الدول النامية، ومن ثم سببا في تحجيمها في ظل العولمة؟

فبرغم تراجع نسبة الصادرات من المواد الأساسية للمداخيل لبعض الدول النامية الأخرى وهي الأكثر عددا و الأكبر حجما، خاصة عدد السكان، يعتبر النفط أهم هذه المواد. فحسب ما قدمه ميثاق هافانا 1948 لتعريف

[285] Stefan Tangermann, op.cit.

[286] op.cit.

[287] François Gauthier, **relations économique internationales**, op.cit, p.257.

* النسبة بين اسعار الصادرات وأسعار الواردات.

المواد الأساسية*، فإنها تتكون أساسا من: المنتجات الزراعية (الحبوب، الزيوت، منتجات حيوانية، الأسماك الفواكه الأستوائية، المواد الأولية الزراعية، و المنتجات المعدنية و الطاقوية)[288].

ويعد هذا النوع من المنتجات مصدرا لعدم الإستقرار بحد ذاته، وذلك نظرا لطرق تحديد الأسعار من جهة و لحساسية أسعار هذه المنتجات لأي تغيرات تحدث في جانب الطلب أو العرض من جهة أخرى، و تتمثل أهم طرق تحديد أسعار المواد الأساسية في:[289]

– المفاوضات الفعلية بين البائعين و المشترين، سواء عن طريق وسطاء أو من دونهم فالمهم هو الاتمام الفعلي و الآني للصفقة.

– البورصة: (غالبا ما يتم تسعير المنتجات الأساسية بهذه الطريقة)[290]، تحديدا العقود المستقبلية أو الآجلة "Futures" حيث يتم تداول أوراق مالية تمثل تعهدات بتسليم كمية معينة من المواد الأساسية في تاريخ لاحق محدد، و تباع هذه العقود، العديد و العديد من المرات، معتمدا في عمليات إعادة البيع على المضاربة القائمة على تضارب التوقعات المستقبلية.

الجدول (2–6): أهم البورصات العالمية للمواد الأساسية.

الدولة	البورصة	المنتج
بريطانيا	Le.london.Metal.Exchange Le.london.commodity.Exchange	المعادن الكاكاو، السكر، القهوة
و.م.أ	Le.chicago.board.trade Le.new.york.mercantill.Exchange	الحبوب، الصوجا

* "Tout produit de l'agriculture، des fonêts، de la pêche et tout minéral، que ce produit soit sous sa forme naturelle ou qu'il ait subit la transformation qu'exige communément la vente en quantité importante sur le marché international".

[288] ANDRE DUMAS ، op.cit, P : 67.

[289] op.cit, P : 67.

[290] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.164.

	Le.new.york.commodity.Exchange Le.new.york.coffee	البلاتين و المنتجات النفطية المعادن، الذهب، النحاس، البوكسيت* القهوة
فرنسا	Paris	السكر
هونغ كونغ	Hong-Kong	الذهب
ماليزيا	Malaisie	القصدير

SOURCE : ANDRE DUMAS, op.cit, P :67.

– أسواق المنتجين: سميت هذه الطريقة بهذا الإسم لأنها تسمح للمنتجين المسيطرين على انتاج هذه السلع، بتحديد الأسعار من طرف واحد.

– المفاوضات: و تستعمل هذه الطريقة عندما يكون هناك عدد محدود من البائعين والمشترين عالميا، لكميات كبيرة من السلع الأساسية.

و بسبب الوسطاء، وسلوك المضاربات المرافقة للتسعيرة بالبورصة، أو حتى خارجها، فإن الأسعار بطبيعتها تتميز بعدم الاستقرار.[291]

فأسعار العقود الآجلة (أحيانا تمثل 15 ضعف حجم الانتاج الفعلي للمنتجات المعنية) تتأثر صعودا أو هبوطا بعدة عوامل: أسعار الصرف، الظروف السياسية والأمنية، القروض والإستثمارات في قطاع إنتاج السلع المعنية...إلخ وهي تنعكس بدورها على الأسعار في السوق الفعلية، ونتيجة لتزايد المعروض من المنتجات الأساسية مقابل الطلب العالمي المرن (أي انخفاض كبير في حالة زيادة بسيطة للأسعار) فإن أسعار هذه المنتجات المصنعة (والتي تعتبر واردات بالنسبة للدول النامية التي تصدر المنتجات الأولية) تتجه إلى الارتفاع، و هذا ما يعكس في النهاية تدهور معدلات التبادل التجاري لغير صالح الدول النامية المعنية.[292]

* البوكسيت: Bauxite : صخر يستخرج منه الألمنيوم.

[291] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.165.

[292] ANDRE DUMAS، op.cit، P : 66-67.

و لهذا السبب سعت الدولة النامية لعدة طرق من أجل تجنب عدم الاستقرار من جهة، أو للتخفيف من الآثار السلبية لعدم الاستقرار، وذلك من خلال:

1- الاتفاقيات:

خلال 1949-1976، كانت هناك اتفاقيات بشأن 07 منتجات أساسية: القمح، السكر، القصدير، زيت الزيتون،القهوة الكاكاو،المطاط، حيث سعت هذه الإتفاقيات لجعل الأسعار تتحرك داخل هامش Fourchette أو مجال سعري محدد: سعر أدنى، وسعر أقصى، من خلال تقنيين:[293]

الأولى: سحب كميات من الإنتاج من السوق و تخزينها، في حالة اتجاه الأسعار للإنخفاض أقل من الحد الأدنى و العكس إذا اتجهت الأسعار أعلى من الحد الأقصى.

الثانية: خلق التناسب بين الطلب و العرض، من خلال الحد من الكميات المعروضة بتطبيق نظام الحصص لكل منتج، و لكن هذه الإتفاقيات كان مآلها الفشل، حيث أنها لم تكن قادرة على تحقيق أهدافها، بسبب الأسس التي قامت عليها من جهة، و بسبب الآليات التي استخدمتها لتحقيق أهدافها من جهة أخرى:[294]

- فيما يتعلق بالأسس: فالإتفاقيات التي استغلها الليبراليون لم تتصد لأسباب عدم استقرار الأسعار، أو سلوك المضاربين في الأسواق، كما أن تحديد سعر توازني وحد أقصى وحد أدنى، توضح عدم وجود مصداقية للمنهج المتبع.

- وفيما يتعلق بالآليات: فلقد واجهت الدول النامية مشاكل تكنولوجية وتمويلية عند قيامها، أو مجرد رغبتها بتشكيل مخزون السلع أثناء فترات الفائض، أما نظام الحصص، فإنه يتطلب ثلاث شروط صعبة التحقيق معا: أن يشارك جميع المنتجون في الإتفاقية، و أن يتفقوا على شكل تقسيم الحصص و أن يحترموا حصصهم التي تحددها فترات الأزمة.

و نتيجة لفشل هذه الإتفاقيات، فقد توصلت الدول النامية، لأن تطرح مطالبها في ظل الCNUCED في مؤتمر نيروبي عام 1976، حيث تتضمن مطالبهم عدة نقاط أهمها:

---

[293] ANDRE DUMAS، op.cit، P : 67.

[294] op.cit، P : 68.

تحقيق استقرار أسعار 18 سلعة أساسية: الموز، الكاكاو، القهوة، القطن، السكر، الشاي، الخشب، البوكسيت النحاس، المعادن، المطاط، Fibres dures، Jute، لحوم البقر، الزيوت، المنغنيز، الفوسفات و القصدير). من خلال تدخل صندوق تمويل مشترك لتمويل المخزون بغرض التعديل.

- تنويع انتاج الدول النامية.

- تحسين أنظمة تسويق المنتجات الأساسية.

- تشجيع و تطوير تنافسية المنتجات الأساسية مقابل السلع الإصطناعية.

و لعدة أسباب، كان مآل هذا المشروع أيضا الفشل.

2- تمويل الإتحاد الأوروبي:

في إطار العلاقات التجارية الأوروبية و دول: أفريقيا، الكاريبي، الباسيفيك، و بالتحديد اتفاقية لومي1 سنة 1975، تم إنشاء نظام لدعم الخسائر التي قد تقع فيها الدول النامية في حالات تدهور أسعار الصادرات من المواد الأساسية حيث تم إنشاء نظام الستابكس le stabex ، والذي يضم كل من المنتجات الزراعية و المعدنية (المعدنية حتى 1984) من خلال تقديم الدعم المالي للدول التي تدهورت أسعار صادراتها من السلع سابقة الذكر بشرط أن لا يكون سبب التدهور سوء التسيير، أو اتخاذ قرارات إقتصادية و سياسية خاطئة أدت إلى هذا التدهور.

كما يجب أن تكون المنتجات المعنية تمثل على الأقل 7,5%من صادرات الدولة المعنية، و الانخفاض الحادث على الأقل 7,5% من متوسط صادرات الدولة إلى المجموعة الأوروبية من السلعة المعنية(المتوسط: خلال أربع سنوات السابقة)، أما بالنسبة للدول الأقل نموا، تم تخفيض النسبة إلى2,5 % بدلا من 7,5%. [295]

و تم تعديل اتفاقية لومي1، عام 1979 باتفاقية لومي2، حيث تم انشاء نظام جديد "le sysmin" و هو نظام تدعيم و لكنه مختلف عن نظام الستابكس.[296]

ويمثل الجدول التالي تطور مبالغ تمويل الدعم المقدمة ضمن اتفاقيات لومي 1، 2، 3، 4.

الجدول(2-7): تطوير حجم التمويل في نظامي stabex و sysmin ضمن اتفاقية لومي

[295] Maurice DUROUSSET ،op.cit, p.166.

[296] op.cit, p.166.

	لومي 1 1975	لومي 2 1980	لومي 3 1985	لومي 4 1990
ستابكس	380	557	925	1500
سيسمان		282.0	415	480
إجمالي تمويل الصندوق الأوربي للتنمية	2980.3	4627	7400	10800

SOURCE : ANDRE DUMAS، op.cit، P :69

والملاحظ أن حجم التمويل ضمن نظام ستابكس أعلى بكثير من نظام سيسمن، وهذا راجع لتنوع قائمة السلع المعنية بالنظام الأول مقارنة بنظام سيسمن.

تعتبر المبالغ الضخمة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول النامية محفزا هاما للتبادل التجاري بينهما، فاشتراط نسبة 7,5% من الصادرات نحو الاتحاد لتقديم الدعم يعتبر دافعا للدول النامية من أجل تكثيف تجارتها مع الاتحاد الأوروبي حتى تتمكن من الحصول على هذه المبالغ وهي بحاجة لها دون شك.

وهنا نطرح عدة تساؤلات، أهمها: في حين تدافع الدول المتقدمة والمدارس الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن التجارة الحرة، وقيام حروب تجارية كبرى بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ واليابان خاصة بسبب الدعم وما شابه. كيف يقوم الاتحاد الأوروبي نفسه بتقديم الدعم للدول النامية؟

ومن جهة أخرى: ماذا يستفيد الاتحاد الأوروبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تقديمه لهذا الدعم؟ وهل يمكن أن نعتبر هذه الآليات– آليات الدعم – أداة جديدة للحرب التجارية بين الدول المتقدمة على من تكتسح أكثر الأسواق في العالم؟

ويعتبر السؤال الأخير إجابة بطريقة غير مباشرة عن التساؤلين الأوليين، فالاتحاد الأوروبي حاله حال أي قوة اقتصادية أخرى، تدافع عن التحرير عندما يحقق له مصالحه، ويدافع عن الحماية عندما تحقق له مصالحه.

وقد نذهب بعيدا في تحليل نظام الدعم السابق، إذ أنه قد يكون أداة لتكريس التبعية وتدهور شروط التبادل التجاري ضد الدول النامية.

3– التحالفات والكارتلات:

تسعى الدول المنتجة إلى التجمع مع بعضها البعض من أجل مواجهة عدم استقرار الأسعار، ومحاولة لزيادة مداخيل التصدير ورفع القدرة التفاوضية للمجموعة. وهذا بالتحديد ما دفع الدول النامية لتشكيل التحالفات والكارتلات المتعلقة بسلعة معينة من السلع الأساسية.

ويعتبر الأوبيب أهم كارتل منتجين، حيث يضم داخله أيضا كارتل الدول العربية OPAEP، والذي يحتل مكانة هامة جدا.[297]

تم إنشاء الأوبيب سنة 1960 حيث كانت تضم بداية: السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، لمواجهة خطر كارتل السبعة الكبارles sept majeur.[298] الذي كان يضم شركات متعددة الجنسيات تسيطر على الإنتاج العالمي للنفط، من حيث الأسعار وحتى التسويقstandard oil of new jersy ،[299] والذي يسعى(كارتل السبعة الكبار) إلى دفع الأسعار نحو الانخفاض، وحاليا يضم الأوبيب 13 عضوا بعد الإنضمام التدريجي للأعضاء الجدد عبر السنوات، واستطاعت المنظمة أن تلعب دورا مهما عقب أزمة 1973- 1974(بسبب حرب كيبور) وأزمة 1979- 1980(بسبب الثورة الإسلامية في إيران)، حيث تضاعفت أسعار البرميل ثلاث مرات بعد الأزمة الأولى بينما تضاعفت مرتين خلال الأزمة الثانية.[300]

ويوضح الجدول التالي تطور أسعار برميل النفط منذ سنوات السبعينات:

الجدول(2–8): تطور متوسط أسعار برميل النفط منذ سنوات 1970.

السنوات	السعر	الملاحظات
1970-1072	أقل من 2 دولار	سعر تحكم السبعة الكبار
1973-1978	بين 10 و12 دولار	حرب كيبور
1979	حتى 42 دولار	الحرب الايرانية

[297] ANDRE DUMAS، op.cit، p.74.
[298] Maurice Durousset, op.cit, p.166.
[299] Andre DUMAS, op.ci, p.75.
[300] Maurice Durousset, op.cit, p.166.

1980-1982	بين 30 و38 دولار	حرب العراق وايران
1983-1985	بين 35 و28 دولار	نظام حصص الأوبيب
1986	8 دولار	قرار السعودية
1987-1988	بين 10 و20 دولار	الأسواق العالمية
1989-1990	حتى 40 دولار	حرب الخليج
1991-1998	بين 10 و24 دولار	الأسواق العالمية
1999-2000	حتى 35 دولار	أزمة فلسطين وفنزويلا
2001-2003	بين 25 و33 دولار	تهديد حرب أمريكا على العراق

SOURCE: ANDRE DUMAS، op.cit، p.76.

و يسجل الخبراء تراجع قدرة الأوبيب على تحديد الأسعار العالمية كما تريد، وذلك يعود للأسباب التالية:[301]

- ✓ أن المنظمة لا تضم كافة منتجي النفط في العالم، إذ أن المنتجين غير الأعضاء ينتجون النفط بكميات تفوق بكثير إنتاج الأوبيب.
- ✓ تراجع استهلاك النفط.
- ✓ النزاعات القائمة بين الدول الأعضاء.

أما الدول المتقدمة المستهلكة للنفط فقد قامت بمحاولات أجل تحجيم دور الأوبيب في التأثير على سعر النفط، من خلال التأثير على العرض والطلب، رفع أسعار الصادرات المصنعة، الحد من انتقال التكنولوجيا، تخفيض طلب الدول المتقدمة على النفط من خلال البدائل الطاقوية.

المطلب الثالث: التجارة العالمية بين الحمائية و التحرير في ظلOMC.

[301] Maurice Durousset, op.cit, p.167.

إن الدول المتقدمة نفسها التي أنشأت الجات ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة تناقش حدود حرية التجارة، ومدى السلبيات التي تخلفها على التوازنات الاقتصادية الداخلية، وتعيش حقيقة التناقضات بين التحرير والحماية، ففي حين تُلزِم الدول النامية بضرورة احترام بنود الاتفاقيات وإلغاء إجراءات الحماية تخرق هي هذه البنود في عدة مرات، وسنحاول تقديم أمثلة من خلال ما توفره آليات فض المنازعات حول الشكاوى التي تقدمها الدول ضد بعضها البعض بشأن اختراق أحد بنود الاتفاقيات، بالإضافة إلى تقديم نموذج هام جدا للسياسة التجارية التقييدية ضمن المنظمة العالمية للتجارة ممثلا في اليابان.

الفرع الأول: الصراع التجاري بين الدول المتقدمة في ظل OMC.

1- قامت اليابان بخرق مبدأ تعميم المعاملة الوطنية، فعندما قامت الولايات المتحدة عام 1986 بالضغط وتهديد اليابان من أجل فتح أسواقها أمام السجائر الأمريكية، لم تعمم هذا الإجراء بل اكتفت بالسماح فقط للسجائر الأمريكية متناسية بذلك مبدأ أساسي من مبادئ الجات.[302]

2- تواجه الدول النامية خسائر تقدر بحوالي 50 مليار دولار سنويا بسبب أن سلعها عندما تدخل أسواق الدول المتقدمة تواجه رسوما جمركية تزيد بمقدار أربع مرات في المتوسط عما تدفعه الدول الصناعية الأخرى خاصة السلع الزراعية والصناعات كثيفة العمالة، فبينما تمضي الدول النامية على طريق التحرير تنفق الدول الصناعية مليار دولار يوميا على الدعم الحكومي للإنتاج الزراعي.[303]

3- شكوى الاتحاد الأوروبي ضد الولايات المتحدة بشأن رسوم الإغراق: في سنة 2000 تم إصدار قرار أمريكي يقضي بتحويل حصيلة رسوم الإغراق لصالح الشركات الأمريكية المنتجة للسلع المعنية بعقوبة الإغراق وقد تم الحكم ضد الولايات المتحدة بهذا الشأن على أن هذا الإجراء والمسمى **بتعديل روبرت بيرد** عبارة عن إجراء حمائي[304] يتمثل في تقديم دعم للمنتجين الامريكين يمنحهم ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين الأجانب.

4- شكوى الاتحاد الأوروبي ضد الولايات المتحدة بشأن الإعفاءات الضريبية الحكومية الممنوحة للشركات الأمريكية: تقدم الاتحاد الأوروبي بشكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد الاعفاءات الضريبية التي تقدمها الحكومة الأمريكية لشركاتها الكبرى مثل **مايكروسوفت وبوينج وولت ديزني**، مما يمنحهم ميزة تنافسية امام منافسيهم

---

[302] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص.36.

[303] المرجع نفسه، ص.36-37.

[304] المرجع نفسه، ص. 85.

الأجانب، واستطاعت بذلك هذه الشركات أن ترفع من حجم صادراتها إلى كل دول العالم والدول الأوروبية خاصة، وفي سنة 2002 تم الحكم ضد الولايات المتحدة باعتبار هذه الاعفاءات دعما موجها للمصدرين المحليين، وتم فرض غرامة مالية تقدر بأربعة مليارات دولار كتعويض عن الخسائر التجارية السنوية التي تكبدتها الشركات الأوروبية الأعضاء جراء هذا الإجراء التمييزي.[305]

5- شكوى ضد الولايات المتحدة بشأن فرضها لرسوم جمركية إضافية على منتجات الصلب: قام الرئيس السابق جورج بوش عام 2002 بفرض رسوم جمركية تتراوح بين 8 و30% على الواردات الأمريكية من الصلب لحماية الصناعة الامريكية، مما أدى بالاتحاد الأوروبي لتقديم شكوى بهذا الخصوص، وإعلان اليابان عن تدابير انتقامية من خلال فرض عقوبات تجارية على وارداتها من الولايات المتحدة، وفي نوفمبر 2004 فرضت المنظمة التجارية العالمية عقوبات تجارية على مجموعة من الصادرات الأمريكية مما جعل الولايات المتحدة تتراجع عن قرارها بفرض الرسوم الجمركية التي تم تقريرها.[306]

6- شكوى الو.م.أ ضد اليابان: اشتعلت حرب تجارية سنة 2005 بين الو.م.أ واليابان، عندما قام الكونغرس الأمريكي باتهام اليابان باتباع سياسة حمائية متعلقة بتخفيض قيمة العملة لتزيد مبيعات سياراتها في السوق الأمريكي، من خلال منحها ميزة تنافسية تمييزية مقارنة بالسيارت الأمريكية، وذلك ردا على إجراء اتخذته اليابان أواخر 2003 المتضمن حضر استيراد اليابان للحوم البقر من الو.م.أ بسبب مرض جنون البقر، وتؤكد اليابان على أن هذا القرار كان علميا وليس سياسيا.[307]

7- شكوى البرازيل وفنزويلا ضد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الغازولين: تقدمت كل من فنزويلا والبرازيل بشكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تمييز هذه الأخيرة بين الغازولين المعدل المنتج محليا وبين المستورد من البرازيل وفنزويلا،[308] وبهذا كانت امريكا قد خرقت شرطا اساسيا من شروط ومبادئ الجات والمنظمة العالمية للتجارة وهو شرط المعاملة الوطنية، ولكن الولايات المتحدة أثبتت أن في معاملتها التمييزية استهدافا

---

[305] المرجع نفسه، ص.85.

[306] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص.86.

[307] **خلافات تجارية بين اليابان والولايات المتحدة**، www.elaph.com، 21-11-2009

[308] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص.86.

للمحافظة على مواردها القابلة للنفاذ، وذلك من خلال تجنب وتخفيض استهلاك الغازولين الفنزويلي والبرازيلي الذي أضر بمواردها، ولكن مع استئناف كل من فنزويلا والبرازيل تم الحكم لصالحها في هذه الشكوى.[309]

8 – شكوى الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين: تتزعم الولايات المتحدة الامريكية مجموعة الشكاوى المتعلقة بالصين على مستويين، الأول متعلق بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، والذي يكلف الشركات الامريكية خسائر تقدر بمليارات الدولارات سنويا،[310] إضافة إلى اتهامها بإقامة الحواجز أمام الاستيراد والتوزيع الداخلي للموسيقى و الأفلام الأمريكية مما أدى لنشوء سوق ضخمة للأفلام و الكتب و الموسيقى المقرصنة ، وما أدى لخسائر ضخمة للمنتجين الأمريكين.[311] أما المستوى الثاني متعلق بشكاوى حول تقديم الصين لإعفاءات ضريبية تمنح الشركات الصينية ميزة غير عادلة وتقديم معونات مالية لقطاع واسع من الصناعات الصينية، وتفرض في الوقت نفسه ضرائب وتعريفات للحد من شراء المنتجات الأجنبية في البلاد.[312]

9– شكوى البرازيل ضد الولايات المتحدة بشأن القطن: تقدمت البرازيل في 2005 بشكوى للمنظمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه هذه الأخيرة لمزارعي القطن الأمريكيين، وأصدرت المنظمة قرارا يقضي بأن هذه المعونات انتهاك لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة، ولكن الولايات المتحدة قامت بتخطئة قضاة المنظمة في حساب قيمة المعونات التي يمكن أن يحكم عليها بأنها ممنوعة وتمثل انتهاكا لمبادئ المنظمة.[313]

10– شكوى ضد الاتحاد الأوروبي بشأن دعم السكر: تقدمت مجموعة من الدول من كبار منتجي السكر كالبرازيل واستراليا وتايلندا بشكوى لمنظمة التجارة الدولية ضد الاتحاد الأوروبي بشأن الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي للمنتجين المحليين للسكر، والذي يمكنهم من بيع الفائض من السكر عالميا بأقل من أسعاره المحلية داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، وأقل من الأسعار العالمية عموما، وهذا ما خلق ويخلق نوعا من التنافس غير المتكافئ بفعل تدخل الدولة بسياسة تجارية غير مقبولة ضمن مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، كما يطبق الاتحاد الأوروبي نظاما يحمي أسواقه من منافسة الواردات من السكر، حيث تبلغ الضرائب التي تفرضها هذه الحكومات على شعوبها من أجل

---

[309] المرجع نفسه، ص.87.

[310] المرجع نفسه، ص.88.

[311] المرجع نفسه، ص.89.

[312] المرجع نفسه، ص.89.

[313] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص.89.

تغطية الدعم للسكر حوالي 95 مليون دولار في السنة، وبعد الحكم ضد الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن وبعد استئنافه وفشله في الاستئناف وافق في النهاية على إعادة النظر في سياسة دعمه لهذه السلعة الهامة.[314]

11- شكوى ضد الاتحاد الأوروبي بشأن سياسته التجارية الخاصة بالقطن: في نفس السياق سابق الذكر، تقدمت مجموعة من الدول: بينين، بوركينا فاسو، تشاد ومالي ضمن مؤتمر كانكون الوزاري عام 2003 باقتراح لتعديل سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القطن والتي أضرت باقتصادياتها، حيث أن اقتراحها تمثل في تطبيق عادل لمبادئ المنظمة العالمية للتجارية، كما وصفه المدير العام للمنظمة آنذاك، حيث أن الاتحاد الأوروبي أضر بنتاج وتجارة القطن بهذه الدول جراء سياسة الدعم التي يتبعها مع منتجيه الأوروبيين، والتي قاربت حسب تقرير قدمته هذه الدول قيمة التجارة العالمية للقطن، وفي حين أيدت معظم الدول هذا المقترح وخاصة في جزئه المتمثل في إلغاء المعونات، أكد الاتحاد الأوروبي ان حجم إنتاجه صغير وبالكاد تستطيع سياسته التجارية التاثير على مستوى واداء التجارة العالمية لهذا المنتج، ومغ ذلك فقد اكد أنهم بصدد دراسة إجراء تغييرات على برامج منتجي القطن ومعالجة هذه الإشكالية.

الفرع الثاني: السياسة التجارية لليابان.[315]

يعتبر اليابان أكثر الدول إثارة للجدل فيما يتعلق بانفتاح أسواقه أمام الشركات الأجنبية، بالرغم من أنه دولة رأسمالية بحتة، وأهم عضو في اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية، ومع ذلك تفشل الولايات المتحدة دائما في تحديها التجاري أمام اليابان، وتلجأ للتهديد في كل مرة مما يجعل اليابان يتراجع كثيرا أمام هذه التهديدات ومع ذلك ظلت وتظل المشكلة اليابانية قائمة أمام كل من يحاول التقدم على مستوى التجارة العالمية، لأنها سوق منفتح جدا في التصدير، ومنغلق في الاستيراد.

فالشركات الأمريكية تعتقد دائما بأنها لا تتنافس مع الشركات اليابانية وإنما مع النظام الياباني بأكمله، فكل ما تقوم به الحكومة لدعم المنشآت اليابانية يمنع ويعيق مساعي المنتجين الأمريكيين للبيع في اليابان.

---

[314] المرجع نفسه، ص.90.

[315] لورا داندريا تايسون، **من يسحق من؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية**، ترجمة عبد الحميد محبوب، الطبعة1، الدار الدولية لنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص.83-88.

إن الحواجز التجارية التقليدية لا تعد مشكلة التجارة مع اليابان، فاليابان تعد من أقل الدول من حيث الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد، وقد تم إلغاء هذه الحواجز إلى حد كبير بنهاية السبعينات استجابة لضغط الو.م.أ ويؤكد كل من **برجستين** و **كلاين** ان معظم عوائق دخول السوق اليابانية هي عوائق هيكلية وأن اختفاءها من شأنه رفع قيمة صادرات الو.م.أ على الأقل بنسبة 30%.

ويمكن تقديم أهم المعوقات الهيكلية لدخول السوق الياباني في النقاط التالية:

أولا/أول معوقات دخول السوق اليابانية يتمثل في سلوك اليابانيين إزاء المنتجات الأمريكية أساسا، فهناك شعور معادي للأمريكيين في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية، فالفرد الياباني من خلال تكوين شخصيته يفضل شراء السلع اليابانية عن مثيلتها من السلع الأجنبية وذلك من منطلق تبنيه لمفهوم الأمن القومي الياباني.[316]

ثانيا/من أهم المعوقات الهيكلية لدخول السوق اليابانية هي العلاقات بين منظمات الأعمال اليابانية وعلاقاتها مع الحكومة، فالشركات اليابانية المسيطرة على السوق الياباني والصادرات اليابانية تتميز بالتكامل الرأسي فيما بينها ضمن ما يسمى بالكيريتسو**keiretsu**، والذي يمنح الشركات عدة مزايا ربط الدعم بخطوط الإنتاج، استخدام الأرباح من الأقسام القوية للأقسام الضعيفة والقدرة على الاعتماد على الطلب الداخلي في حالة عجز الطلب الخارجي، والقدرة على تعديل صنع المعدات وفقا للاستخدامات المطلوبة، وكذلك القدرة على الحفاظ على مخزون كاف من مستلزمات الإنتاج الضرورية.

ثالثا/ إن عضوية الكيريتسو تمنح الشركات اليابانية المعنية ميزة استقرار الأسهم، فالأسهم ضمن التجمع لا التعامل بها بيعا أو شراء في حدود 60 إلى 80 بالمائة، وبذلك لا تقلق الشركات اليابانية بشأن استقرار الأسهم وأسعارها في البورصة...الخ عكس الشركات الأمريكية. كما يحد استمرار واستقرار ملكية اليابانيين لأسهم الشركات اليابانية العملاقة من قدرة الأجانب على تملك المنشآت اليابانية كاستراتيجية لدخول السوق الياباني.

رابعا/ توفر عضوية الكيريتسو للمنشآت اليابانية ميزة هامة عندما تكون منتجات منشأة ما لم تصل بعد إلى القدرة الكاملة على المنافسة فالمبيعات بين أعضاء الكيريتسو يمكن ان تعمل على إتاحة الفرصة الكافية لتحقيق اقتصاديات الحجم واكتساب الخبرة التكنولوجية على حساب المنشآت غير عضو في الجماعة.

---

[316] مصطفى رجب، **هل يتآخى الين والدولار كاخوة هابيل وقابيل؟**، يومية الشرق، دار الشرق، الدوحة، العدد7704، 20-07-2009، ص.14.www.al-sharq.com

خامسا/ترتكز معظم جماعات الأعمال في اليابان حول البنوك الكبيرة التي تقدم لها التسهيلات التمويلية اللازمة والتي تعطيها ميزة تنافسية تمويلية مقارنة بالمنافسين.

سادسا/وضحت دراسة كل من **بيتر .أ. بيتري** و**ك.س.فونج** على انه كلما زادت حصة إنتاج الصناعة التي تمتلكها منشآت الكيريتسو كلما زادت صعوبة اختراق الواردات لهذه الصناعة.

سابعا/عدم تنفيذ اليابانيين للوائح التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمنافسة، فقد تم التغاضي عن العديد من الشكاوى المتعلقة بالاحتكار، كما تميز بعض قوانين مكافحة الاحتكار قطاع الالكترونيات وهو القطاع الذي يقلق المنافسين الكبار، بالإضافة إلى إعفاءات أخرى تم تقديمها لقطاعات أخرى عند مرورها بظروف صعبة.

ثامنا/مساندة الحكومة لمنشآت الكيريتسو، وذلك من خلال الدعم والإعفاءات...الخ حيث استهدفت الحكومة الصناعات التي حددتها إستراتيجية كقطاع الالكترونيات.

تاسعا/يعتمد النظام الياباني وبشدة على المواصفات القياسية الدقيقة لإصدار شهادات القبول وصنع القواعد إداريا، وينتقد الجانب الأمريكي ذلك مقارنة بسهولة ومرونة النظام الأمريكي.

فقد كان المنتجون الأجانب يصدمون بالمواصفات التي تفرضها السلطات اليابانية لتقديم شهادات القبول، والتي تعتمد على مواصفات شكلية أكثر منها تعلقا بالفعالية والأداء، ناهيك عن أن هذه المعايير والشروط موضوعة من طرف لجان مشكلة أساسا من شركات يابانية تنتج في هذا المجال، والتي تضمن بهذه المواصفات وفاء منتجاتها بمتطلبات إصدار شهادات القبول.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المكمل لثالوث العولمة (**اليد التجارية**)، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكما أن صندوق النقد الدولي يقوم بفرض برنامج إقتصادي على الدول التي تلجأ إلى طلب إعاناته والمتعلقة بإعادة جدولة الديون، فمنظمة التجارة العالمية بالمثل تقوم بتحديد مجموعة من الشروط المتعلقة بالهيكل الاقتصادي، والسياسة الاقتصادية للدولة طالبة الإنضمام للمنظمة.

وبذلك سنحاول التعرف على برامج الإصلاح الاقتصادي عموما، وبالتحديد تلك البنود التي تهيئ إقتصاديات الدول المعنية بالإصلاح لتحرير تجارتها الخارجية.

المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي جزء من عولمة الاقتصاد:

إذا كانت العولمة بمعنى محاولة سيطرة **مجموعة دول** على كل دول العالم، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي هي أهم الأدوات المستعملة لذلك، فهي الأدوات التي تمكن من تحضير وتهيئة الدول النامية لأن تكون فاعلة في العولمة، بما يحقق مصالح المجموعة الأقوى.

فنحن نتصور مبدئيا أن على الدول النامية أن توفر:

- ✓ المواد الأولية.
- ✓ العمالة الرخيسة.
- ✓ سوق لاستيعاب واستهلاك المنتجات، أثناء الصراع التجاري بين كبار المنتجين في العالم.

الفرع الأول: ما هي برامج الإصلاح الاقتصادي؟

تعرف برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل حيادي نظري على أنها تلك البرامج التي تنطوي على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بمختلف أشكالها وأنواعها ، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادي والاجتماعي، ويعبّر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الآداء الاقتصادي ، سواء داخليا (معدل عجز الموازنة، معدلات التضخم معدلات نمو العرض النقدي..) أو خارجيا (معدلات عجز ميزان المدفوعات، مستوى المديونية الخارجية...)[317].

ولكن برامج الإصلاح التي أفرزها ثالوث العولمة حالها حال العولمة وتحرير التجارة، بين الأنصار والمعارضة تجد لها تعاريف مختلفة، فيعرفها البعض على أنها حزمة من السياسات تهدف إلى إزالة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى اتباع مجموعة من السياسات التي تهدف لإعادة تخصيص الموارد بغرض رفع الكفاءة الإنتاجية وذلك في إطار تحرير الإقتصاد القومي واعتماده على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتتكون من شقين: برامج التثبيت وبرامج التكيف الهيكلي.[318]

ويعرفها آخرون على أنها إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحرّ في النشاط الاقتصادي محليا وعلى الصعيد الدولي ، ويعني هذا التوجه على الخصوص تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسي، وإعلاء الربح على أنه الحافز الاساسي في إحداث النمو الاقتصادي.[319]

وتضم برامج إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، شقين هما:

الأول: ويسمى ببرامج التثبيت، ويتصدى لعلاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل معدل التضخم رصيد الاحتياطات النقدية ، هروب رأس المال الوطني إلى الخارج...إلخ، وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي لمواجهة هذه المشاكل ، والتي تضم كافة الإجراءات والتدابير النقدية والمالية، الكلاسيكية، التي تهدف للتأثير على مستوى الطلب الإسمي الكلي ومعدل نموه.[320]

---

[317] سميرة إبراهيم أيوب ، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي– دراسة تحليلية تقييمية–** ، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية،2000، ص.12.

[318] طارق فاروق الحصري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي–البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل–** المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2008، ص.54.

[319] نادر فرجاني،

[320] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.13-14.

وتستند هذه البرامج التي يعدها ويصممها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات إنطلاقا من تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها، والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد الوطني لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات وذلك في الأجل القصير.[321]

والثاني: برنامج التكيف الهيكلي، ويركز على مواجهة الإختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل،مثل:الإنحراف في حوافز الإنتاج (سعر الصرف، القيود السعرية، الرسوم الجمركية ...الخ) وتتولى سياسات جانب العرض هذه الإختلالات وتصحيحها.[322]

ينطلق البنك الدولي من نفس النظرية السابقة لتفسير استخدام آليات السوق وعدم التدخل الحكومي لتبرير وجهة نظره في التكيفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية، التي يتعين على الدول الأخذ بها، فالبنك الدولي معني بالسياسات الاقتصادية ذات الأجل الطويل.

وبذلك فإن فكرة برامج الإصلاح للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تنطلق من كون مشاكل المديونية والركود الاقتصادي الذي تواجهه الدول النامية ناتجة عن خيارات خاطئة للسياسات الاقتصادية الكلية الداخلية، ولذلك ومن أجل الخروج من هذا المأزق يجب على الدول النامية تغيير هذه السياسات.[323]

ويعلق الدكتور رمزي زكي حول هذه البرامج قائلا" برامج التصحيح والتكيف تمثل أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة."

الفرع الثاني: بنود برامج الإصلاح الاقتصادي.

تنقسم سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى مجموعتين: مجموعة التثبيت والاستقرار في الأجل القصير ومجموعة سياسات للتعديل الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل.

أولا/ برامج التثبيت الهيكلي:

---

[321] منير الحمش، **الإصلاح الاقتصادي–بين أوهام الليبرالية الجديدة وحق الشعوب في الحياة–** سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003، ص.253.

[322] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.13-14.

[323] منير الحمش، مرجع سابق، ص.253.

هي مجموعة إجراءات تعمل في الأجل القصير على تصحيح مشاكل عجز ميزان المدفوعات، من خلال الاعتماد على فرضية أن فائض الطلب الكلي هو سبب هذا العجز وتفاقم مشكلة المديونية، وعلى فرض أن السياسات الداخلية الخاطئة هي المتسبب في هذا الفائض.

وتضم ثلاث محاور:

1/ السياسة المالية:

وتضم مجموعة من الإجراءات لعلاج عجز الميزانية، وبدورها تنقسم لثلاث محاور:[324]

الإيرادات العامة: وتعمل على رفع الإيرادات من خلال: إعادة هيكلة النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية، وتقليل تحيزه ضد أنشطة التصدير، وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة، رفع أسعار السلع والخدمات العامة لجعلها تتناسق مع الأسعار العالمية.

النفقات العامة: ويتم خفض النفقات العامة الجارية وخاصة الأجور وتخفيض عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام، وتخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي، وتخفيض الإنفاق العسكري، إلى جانب تخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي، وترك المجال للقطاع الخاص.

أسلوب تمويل العجز: من خلال جعل إصدار أذون الخزينة العامة وفقا لقواعد العرض والطلب، كبديل عن اللجوء للدين الخارجي ومحاربة التضخم.

2/ السياسة النقدية:

من خلال استهداف التحكم في عرض النقود عن طريق السياسات النقدية التالية:[325]

تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: حيث تتجاوز التضخم، وبذلك تحقق أسعارا حقيقية موجبة، لتشجيع الإدخار والاستثمار.

وضع سقوف ائتمانية: لا يمكن تعديلها خلال فترة التثبيت، وخاصة القروض الممنوحة للحكومة والقطاع العام.

---

[324] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص.55-57.

[325] المرجع نفسه، ص.57.

تحسين إيطار السياسة النقدية: من خلال تفعيل أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية بواسطة الدور الإشرافي للبنك المركزي بشكل مستقل عن التدخل الحكومي، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة داخل القطاع المالي، بإعادة هيكلة البنوك العمومية لتهيئتها للخصخصة كمرحلة تالية، إلى جانب تطوير الأسواق المالية.

3/ سياسة تخفيض سعر صرف العملة:[326]

يعتمد صندوق النقد الدولي كثيرا على هذه المجموعة من الإجراءات، لاعتقاده أن الدول النامية تحدد إداريا أسعار الصرف بأعلى من قيمتها الحقيقية، وتخفيض سعر الصرف حسب صندوق النقد الدولي يمنع من زيادة الطلب على النقد الأجنبي نظرا لارتفاع أسعار الواردات وفي الوقت نفسه يعمل على زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، وكل هذا يؤثر حسبه إيجابيا على ميزان المدفوعات.

ثانيا/برامج التكييف الهيكلي:[327]

يتم تنفيذ هذه البرامج بعكس برامج التثبيت خلال ثلاث سنوات، اي الأجل المتوسط، ولا يختلف تشخيص مشاكل الدول النامية المعنية بالبرامج هنا عن التشخيص ضمن برامج التثبيت، كما سبق وأوضحنا.

وتتضمن هذه البرامج عموما المحاور التالية:

1- تشجيع القطاع الخاص:

وتأخذ عملية الخصخصة حيزا هاما هنا، فالبنك الدولي ينسب للقطاع العام الدور الأساسي في تشوهات الهيكل الاقتصادي للدول النامية، لأن شركاته الضعيفة لم تكن قادرة على تقديم نتائج تبرر تكاليف إقامتها، فالإيرادات أقل من الإلتزامات، وعائد رأس المال ضعيف جدا، وكانت الميزانية العامة تتحمل أعباء هذه المؤسسات وديونها المعدومة، و لذلك كانت هذه البرامج تسعى بداية لتخليص القطاع العام من الاحتكار وبيروقراطية التسيير، ثم في مرحلة لاحقة تأجير مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص، نهاية إلى تحويل نهائي لملكية هذه المؤسسات للقطاع الخاص.

2- تحرير الأسعار:

حسب البنك الدولي وحتى صندوق النقد الدولي تمثل انظمة الأسعار في الدول النامية احد اهم التشوهات الهيكلية ولذلك يجب تعديلها وإزالة الفوارق بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية من خلال:

---

[326] المرجع نفسه، ص.57.

[327] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص.62-67.

– **تحرير الأسعار الزراعية** والقضاء على احتكار الحكومات للمنتجات الزراعية، وتحرير اسعار الأراضي الزراعية وخلق سوق تحدد فيها الإيجارات بناء على قوى العرض والطلب.

– **تحرير أسعار قطاع الصناعة** ورفع أسعار المواد الطاقوية للوصول للأسعار العالمية.

– **تشجيع المنافسة في قطاع الخدمات العامة** كالصحة والتعليم، تقديم الدعم للمنتجين وليس المستهلكين، لأن ذلك حسب مصممي البرامج يؤدي لتخصيص الموارد بشكل أفضل.

3– تحرير التجارة الخارجية:

يرى خبراء الصندوق الدولي والبنك الدولي أن الدول الأكثر إنفتاحا على الاقتصاد العالمي هي الأفضل والأقدر على مواجهة الصدمات الخارجية، وبذلك تشمل الإصلاحات في هذا القطاع الهام ما يلي:

– **إحلال الرسوم الجمركية** محل القيود غير الجمركية، مع تخفيضها، وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

– **تبني استراتيجية تصدير** مبنية على جودة وكفاءة المنتجات.

– **عدم تبني سياسات تصنيع** قائمة على بدائل الواردات، حتى لا تضطر الدولة للحصول على سلع محلية بتكلفة مرتفعة بينما توجد عالميا السلع نفسها بأقل من تكلفتها وبجودة أفضل.

4– شبكات الأمان الإجتماعي:

بسبب الآثار الاجتماعية القاسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت في الظهور مع عقد الثمانينات بوادر الاهتمام بهذا الجانب الهام من خلال برامج دعم وتشغيل ومنح للفئات الاجتماعية المتضررة من هذه البرامج.

المطلب الثاني: بنود برامج الإصلاح الاقتصادي الموجهة للتجارة الخارجية.

إن السياسات الاقتصادية سابقة الذكر، سواء ضمن برامج التثبيت أو التكييف الهيكلي، يمكن أن تقسم عموما إلى ثلاث محاور: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية واجراءات الإصلاح الهيكلي.

ويقدّم المخطط التالي جملة هذه السياسات ومحاورها الأساسية:

المخطط(2-2): بنود برامج الإصلاح الاقتصادي

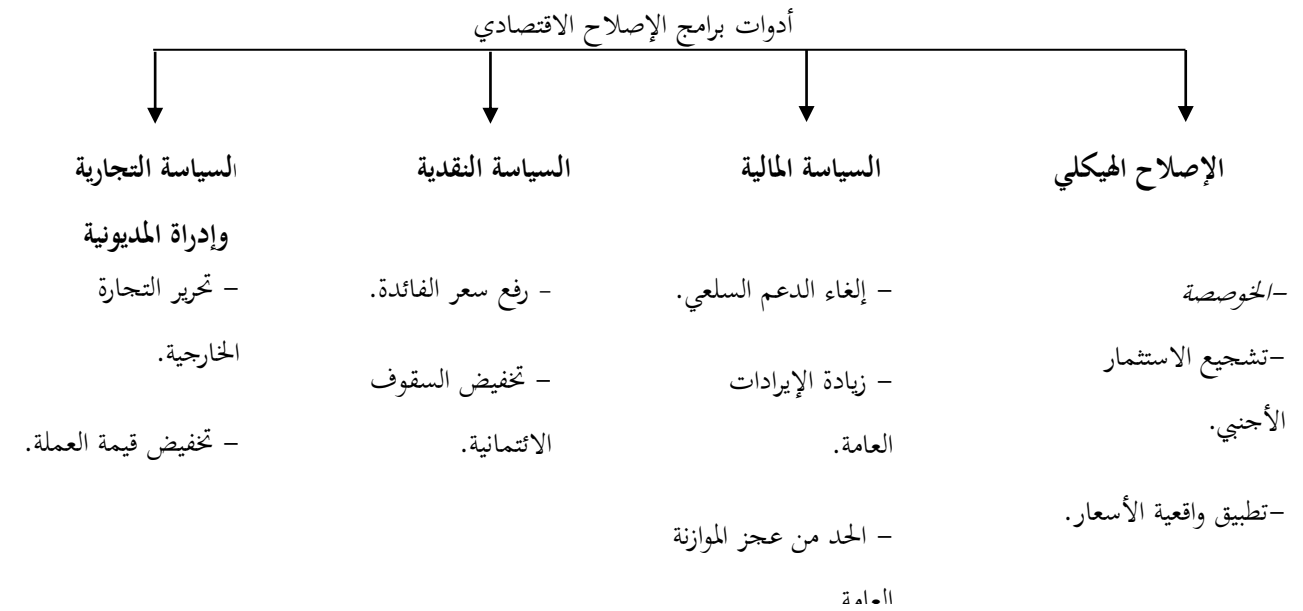

المصدر: عبد الحق بوعتروس ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الإنجازات والتحديات** " مداخلة ضمن: الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001 ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير – سطيف ، الجزائر..

فجزء من بنود هذه البرامج تسعى مباشرة لتحرير التجارة الخارجية، من خلال تهيئة السوق المحلي لاستيعاب السلع الأجنبية، والجزء الآخر لتهيئة السوق المحلية لاستيعاب المنتجين الأجانب، وبذلك نجد البنود تركز على انفتاح السوق باتجاهات: الصادرات والواردات، وتحرير حركة رءوس الأموال.

كما تنشأ لدينا مجموعة من الأدوات تؤثر بطريقة مباشرة على التجارة الخارجية، وهي الموضحة أخيرا تحت مسمى السياسة التجارية، ومجموعة من الأدوات تؤثر بدورها على مسار واتجاه التجارة الخارجية ولكن بطريقة غير مباشرة، وهي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تسعى من خلالها السلطات لتغيير هيكل الاقتصاد والملكية من جهة، وتلك

الأدوات التي تسعى لحل مشكلة الميزانية العامة وتخفيض العجز المالي للدولة وأدوات السياسة النقدية الانكماشية من جهة ثانية.

الفرع الأول: أدوات برامج الإصلاح ذات التأثير المباشر على التجارة الخارجية.

أولا/ الأدوات الضريبية أو الجمركية:

يركز برنامج الإصلاح على ترشيد عمليات الاستيراد من خلال توحيد هيكل التعريفة الجمركية وتبسيطه، وكذلك ترشيد منح الإعفاءات الجمركية، إلى جانب تركيز فرض الرسوم الجمركية على عدد محدد من السلع، وإلغاء الرسوم الثانوية لصالح الضريبة العامة للمبيعات، وترشيد نظام الحصص والتحول التدريجي لنظام التراخيص الحر كوسيلة لتقييد حجم الواردات.

وفي جانب الصادرات يتم استخدام الرسوم على الصادرات في أضيق نطاق ممكن، على سبيل المثال محاولة لإخضاع الدخول الزراعية المعروفة بصعوبة إخضاعها للضرائب المباشرة على الدخول الشخصية في الدول النامية مع ملاحظة عدم المغالاة في فرض الضرائب الصريحة أو الضمنية على المزارعين وذلك بغرض الحد من التحيز الضريبي ضد المحاصيل الزراعية التي تدخل توجه للتصدير. كما يتم إعطاء الأولوية في الإصلاحات الضريبية في التجارة الخارجية للمصدرين وذلك من خلال التخلص من كل العوائق أمام التصدير، والعمل على إنهاء الاحتكار الحكومي لتسويق الصادرات، خاصة عمليات تسويق المحاصيل الزراعية، بالإضافة لكل ما سبق تستهدف هذه البرامج تسهيل الحصول على السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج وخاصة المستوردة من أجل تشجيع التصدير.[328]

ما يمكن ملاحظته أنه عند قيام الدول النامية بفرض رسوم على الصادرات الزراعية فهذا يرفع من أسعارها ويخفض من قدرتها التنافسية في السوق العالمية، ويجعل الدول النامية تخسر جزءا من سوقها الذي يضم منافسين أقوياء، وتحدث النتيجة نفسها التي خلفها إجراءات الولايات المتحدة ضد الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيته مع دول APC وأثرها على تجارة الفواكه.

بالإضافة إلى أنه و حتى تلك البنود الموجهة لتشجيع الصادرات من شأنها أن تكون موجهة لإزالة العوائق أمام المنتجين الأجانب في ظل تشجيع برامج الإصلاح للإستثمار الأجنبي المباشر وليس فيما يتعلق بالمنتجين المحليين.

---

[328] سميرة ابراهيم أيوب، **مرجع سابق**، ص.114-115.

فطالما بقي الاقتصاد المحلي لأي دولة غير قادر على النهوض بالشكل اللازم فحتى وجود المستثمرين الأجانب لن يحفزه على المنافسة ومن ثمة خلق إنتاج وطني، ونصبح في معايشة أزمة مزدوجة: منتجين أجانب وتسهيل تصديرهم وتشجيع واردات أجانب، وهذا يعني أن الأجانب يتنافسون ويشكلون مجموعات بين الداخل والخارج !

ثانيا/ الأدوات المتعلقة بأسعار الصرف:

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي لعلاج ميزان المدفوعات من خلال التأثير على عدة متغيرات من بينها سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتعمل هذه السياسة على زيادة أسعار الواردات محليا، وذلك من شأنه حسب خبراء صندوق النقد الدولي، أن يعمل على تخفيض الواردات، وزيادة الطلب على بدائل الوارادت والأثر الايجابي الاخر هو تخفيض أسعار الصادرات ومن ثمة زيادة الطلب الأجنبي عليها، وتكون النتيجة هي زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبذلك علاج عجز ميزان المدفوعات.[329]

هل يعقل أن يشجع صندوق النقد الدولي بزعامة الدول المتقدمة على أن تخلق الدول النامية بدائلا لمنتجاتها؟ ويتسبب في تدهور مبيعات شركاتها؟

إن التجارب العملية لهذه الإجراءات تشير إلى وجود شك كبير بشأن النتائج الإيجابية المتوقعة، فمعظم الدول النامية ليست لها القدرة الفعالة للتأثير على الأسعار العالمية، من ناحية لوجود اتفاقيات تبادل تجارية فيما بينها ومع الدول المتقدمة من ناحية ثانية، بالإضافة إلى ضعف مرونة الطلب الخارجي على الصادرات خاصة للدول التي تتخصص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها، إضافة إلى ضعف شديد في مرونة الطلب الداخلي على الواردات والتي تكون شبه معدومة، إضافة إلى ضعف وتدهور مرونة الجهاز الإنتاجي للدول النامية ومن ثمة لا توجد القدرة على اللجوء للمنتجات البديلة.[330]

---

[329] سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.76-77.

[330] المرجع نفسه، ص.77.

وتقرر دراسة أجراها كوبر **Cooper** على أنه حتى في تلك الدول التي حققت نتائجا إيجابية فقد يكون ذلك التحسن مرتبطا بعوامل أخرى غير الإجراء العلاجي للصندوق فمثلا قد يكون ناتجا بسبب:[331]

- ✓ وجود عجز مؤقت في الميزان التجاري بسبب تعرض أسعار الصادرات الأساسية لصدمة سعرية مفاجئة.
- ✓ احتمال توقع المصدرين لتخفيض قيمة العملة.
- ✓ زيادة الطلب الخارجي لصادرات الدول المعنية لأسباب لا تتعلق بالإجراء المتخذ، ولكن قد يكون لحاجة الصناعة لهذه الصادرات بالذات.

الفرع الثاني: أدوات برامج الإصلاح ذات التأثير غير المباشر على التجارة الخارجية.

إن البنود التي لم يتم توجيهها مباشرة لتحرير التجارة الخارجية تستهدف عموما كبح التضخم، وهو الهدف الأساسي من برامج الإصلاح، بغض النظر عن فعاليتها أو عدم فعاليتها في حل هذه المشكلة، فإنها هي أيضا يمكن أن تصنف ضمن الإجراءات التي تسهل استيراد السلع، أو إنتاجها محليا.

ولكن قبل التطرق لهذا التحليل نطرح تساؤلا مهما: لماذا تسعى الدول المتقدمة لحل مشكلة التضخم لدى الدول النامية وهي كما أسلفنا الذكر لا تهتم إلا لمصالحها الخاصة؟

---

[331] المرجع نفسه، ص.78.

أولا/ لأن التضخم ليس مشكلة محلية فقط فهي كالفيروس قابلة للإنتقال دوليا، فالسعي لتكثيف المبادلات مع دولة ما يستلزم القضاء على الأمراض الاقتصادية التي يمكن أن تنتقل إليها جراء هذه المبادلات.

ثانيا/ لأن وجود التضخم في دولة ما يجعل قدرتها على استيعاب الواردات ضعيفا بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لمواطنيها.

أولا/ انتقال التضخم دوليا:

تخشى الدول المتقدمة من أن تمثل الدول النامية بؤرة لتصدير مشاكل اقتصادية هي في غنى عنها، وبدلا من أن تحقق وتجني الفوائد جراء إنفتاح أسواق هذه الدول، تحقق في الأخير ارتفاع لمعدلات التضخم، والتي تعتبر إلى حد ما هي نفسها مصدرة لها لبقية دول العالم.

إن الدولة التي تعمل على تحرير أسواقها الوطنية، والإندماج في التجارة الخارجية تعلم أن الأمراض الاقتصادية سوف تنتقل مع السلع: دخولا وخروجا.

وعند هذا المستوى نحاول أن نوضح أو أن نثبت بأن التضخم الذي تؤكد على حله برامج الإصلاح هو مشكلة لمن يحاول أن يكون شريكنا في التجارة الخارجية بشكل أخطر مما يمثله كمشكلة لنا.

ثانيا/آثار التضخم على حجم الواردات:

في حالة وجود تضخم محلي يمكن أن يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قدرتهم على استهلاك الواردات، ويؤثر الأمر في النهاية على حجم مبيعات وصادرات المنتجين في الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل الثاني:

وجدنا بأنه في ظل تطور ظاهرة العولمة كانت السياسة التجارية في الدول المتقدمة خاصة تتأرجح بين الحمائية والتحرير، وأن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان بسبب الخسائر الضخمة التي تكبدتها الدول المتقدمة وعلى رأسها الو.م.أ جراء التشدد في إتباع إجراءات حمائية مثل قانون هاولي–سموت في الو.م.أ، وبعد أن كانت محاولات ثنائية ومن ثمة متعددة الأطراف أصبحت الآن تشكل نظاما عالميا للتجارة تتحكم فيه الدول المتقدمة وبعد أن كان يغلب على التجارة العالمية استحواذ الدول المتقدمة على تصدير السلع الصناعية واستيراد المواد الأولية من الدول النامية ظهر نوع جديد من التجارة وهو التجارة النمطية بين الدول المتقدمة، وقيام الدول النامية – أو ما أصبحت تسمى بالاقتصاديات الناشئة– بتصدير بعض المنتجات الصناعية والتكنولوجيا العالية. وهذا ما ينسبه البعض لمزايا المنظمة العالمية للتجارة والعولمة عموما.

بذلك انقسمت الدول النامية إلى مجموعتين: مجموعة استطاعت استغلال انضمامها للمنظمة من أجل تحقيق معدلات نمو في اقتصادياتها عموما وفي نصيبها من التجارة خصوصا، ومجموعة أخرى أجبرت على تحرير اقتصادياتها بسبب أزمة المديونية وضرورة لجوئها لصندوق النقد الدولي الذي يفرض على هذه الدول برنامج إصلاح اقتصادي تتمحور بنوده حول تحرير الأسواق وخاصة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

الفصل الثالث:

تحليل آليات سوق العمل وعلاقاته بالمتغيرات الاقتصادية.

"إن مأساة الفقراء ليس سببها قوانين الطبيعة ولكن سببها هو مؤسساتنا"

"داروين"

تمهيد:

يتكون النظام الاقتصادي من مجموعة أسواق تتفاعل فيما بينها لتخلق في النتيجة إما حالات اختلالات وإما حالات توازن إيجابية، وأهم هذه الأسواق: سوق السلع والخدمات، سوق النقد وسوق العمل، هذا الأخير حيث يعمل على توفير عنصر إنتاجي مهم لخلق السلع والخدمات، لذلك فإن حالات الاختلال أو التوازن في هذا السوق تعتبر مصدرا لاختلال أو توازن في الأسواق الأخرى، وللطبيعة الخاصة لهذا العنصر الإنتاجي اختلف الاقتصاديون حول طبيعة العلاقات القائمة على مستوى هذا السوق، فكيف يعمل ؟ وما هي طبيعة الاختلالات التي يمكن أن تنشأ فيه؟ وما هي مسببات هذه الاختلالات؟

المبحث الأول: التحليل الأساسي لسوق العمل.

تختلف المبادئ والأسس والفرضيات التي ينطلق منها الاقتصاديون حسب المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، ولذلك نبحث في الآليات التي يعمل بها هذا السوق حسب كل مدرسة على حدى، وذلك للتعرف على الأسباب التي يمكن أن تخلق مشكلة البطالة، من أجل تحديد ملامح السياسة التي يمكنها أن تعالج وتقضي أو تخفف من حدة هذه المشكلة.

المطلب الأول: التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل.

يتحدد الطلب والعرض في سوق العمل بناء على سلوك كل من العمال وأرباب العمل (المنتجين)، وذلك من خلال سعيهم لتعظيم مكاسبهم، في ظل قيد ميزانية أو قيد للتكلفة.وانطلاقا من دوال عرض وطلب فردية يمكننا التوصل لدالة عرض وطلب كلي للعمل، وبالتالي تحديد توازن سوق العمل وتحديد طبيعة الاختلالات الحادثة فيه.

الفرع الأول: تحليل عرض العمل والعوامل المؤثرة عليه.

أولا/ دالة عرض العمل:

يتحدد عرض العمل بناء على طلب العامل على سلعة هامة جدا، خاضعة لنفس تحليل الطلب على السلع الاستهلاكية على المستوى الجزئي، ولكن الفرق هو نوعية السلعة فنحن بصدد الحديث عن سلعة مميزة وهي **وقت الراحة.**[332]

وبذلك تقوم النظرية الكلاسيكية على تحليل عرض العمل بناء على تفضيل الفرد المعني بين العمل والراحة، بطريقة غير مباشرة بين الراحة واستهلاك حجم معين من السلع والخدمات، لأن البحث عن العمل يعني البحث عن أجر للحصول على هذه السلع والخدمات.[333] وبمعنى آخر وأدق فإن عرض العمل هو نتيجة المفاضلة بين استهلاك السلع والخدمات وبين استهلاك وقت الراحة (**المفاضلة بين استهلاك سلعتين**). وتحليل هذا الخيار أو المفاضلة هو ما سيمكننا من تحديد وتشكيل دالة عرض العمل الفردية على المستوى الجزئي ومن ثمة نستنتج الدالة على المستوى الكلي. وتكون الدالة الفردية استنادا إلى دالة المنفعة الصافية من الشكل **U(C,L)** حيث **C** استهلاك السلع والخدمات **L** استهلاك وقت الراحة، فإذا كان الفرد لديه وقت كلي**N_0** فإن **N_0-L** تمثل الوقت المتبقي الذي يعرضه الفرد للعمل، وبفرض الرشادة الاقتصادية للفرد (**وهي فرضية أساسية في الفكر الكلاسيكي عموما**) فإن الفرد يبحث عن استهلاك أقصى ما يمكن من: وقت الراحة والسلع، بمعنى تعظيم منفعته، وإذا رمزنا للمنفعة الكلية للفرد بالرمز**U** فيمكنه تحقيق المقدار نفسه من المنفعة باستهلاك قدر كبير من الراحة وقليل من السلع، أو قدر كبير من السلع وقليل من الراحة، وتسمى الثنائيات من استهلاك الراحة واستهلاك السلع التي تحقق المستوى نفسه من المنفعة بمنحنى السواء.[334]

إن تحديد دالة عرض العمل محدد بمجموعة من الفرضيات أهمها:[335]

- ✓ الفرد غير متأثر بالوهم النقدي، بمعنى أنه يقيم العمل بناء على القيمة الحقيقية للأجر، وذلك لأنه يبحث عن العمل لاستخدام الأجر في استهلاك السلع والخدمات، ويرمز للأجر الحقيقي بـW/P.
- ✓ استخدام معيار الأجر الحقيقي للمفاضلة بين العمل والراحة يعني توافر المعلومات ومن ثمة افتراض المنافسة التامة في سوق العمل.*

[332] Muriel Maillefert, **L'économie de travail**, Studyrama, 2004, p.32.
[333] Pierre Cahuc, André Zylberberg, **le marché de travail,** De Boeck Supérieur, 2001, p.20.
[334] Pierre Cahuc, André Zylberberg, **le marché de travail**, op.cit, p.22.
[335] Muriel Maillefert, op.cit, p.34.

* لأن أحد أهم عناصر المنافسة التامة في السوق توافر المعلومات للجميع وفي كل وقت.

✓ يقوم الفرد بتعظيم مكاسبه بناء على دالة المنفعة سابقة الذكر، وقيد الميزانية المحدد بالدخل الناتج عن الأجر: $pC \leq wN + R$، حيث p هو سعر السلع والخدمات، w هو الأجر، R هو الدخل من غير الأجر، وبفرض عدم وجود الادخار فإن القيد يصبح: $wN+R=Pc$

وانطلاقا من نقطة التوازن بين منحنى السواء (الذي يفضل فيه الفرد بين ساعات الراحة وساعات العمل) ومنحنى قيد الميزانية نتوصل إلى نقطة التوازن الخاصة بالفرد، وهكذا دواليك للحصول على مجموعة نقاط توازن تشكل لدينا المنحنى دالة عرض العمل الفردية، حيث كلما زاد مستوى الأجر الحقيقي تزيد ساعات الراحة المضحى بها لأجل العمل(يرمز لها بـN)، في ظل حد أقصى من الوقت N_0.

الشكل البياني(3–1): دالة عرض العمل الفردي.

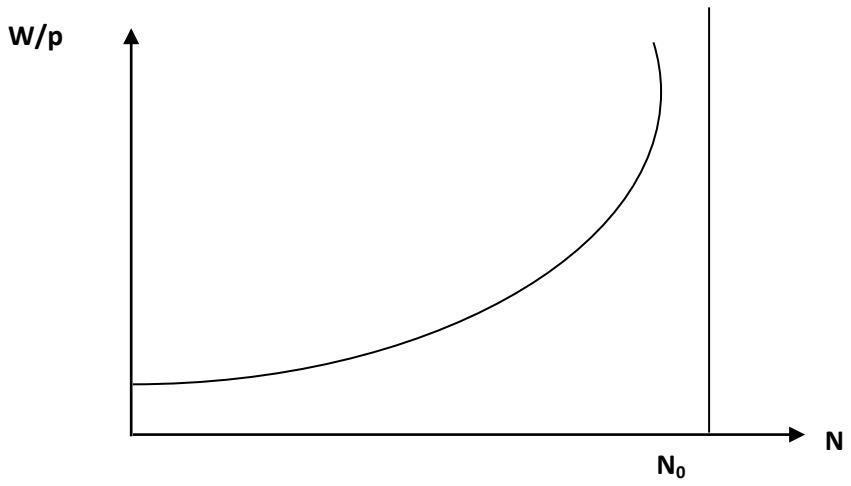

ونتحصل على العرض الكلي للعمل عندما نقوم بتجميع عدد ساعات العمل المعروضة من كل فرد عند كل مستوى محدد للأجر، وتكون مرونة العرض الكلي أعلى من مرونة العرض الفردي أو الجزئي للعمل، وبدلا من كون المتغير

التابع هو عدد ساعات العمل أصبح لدينا في حالة دالة العرض الكلي للعمل ما يسمى **حجم العمل** أي عدد العمال الراغبين في العمل عند مستويات مختلفة من الأجر، أو ما يصطلح عليه بـ**القوة العاملة**.

ثانيا/ العوامل المؤثرة على عرض العمل:

مع أن الأجر يمثل العامل الأساسي لتحديد توزيع العامل لوقته بين العمل والراحة إلا أن هناك عوامل أخرى أيضا تؤثر على هذا القرار،[336] فجميع العوامل التي تؤدي إلى زيادة عدد السكان تؤدي إلى مزيد من عرض العمل عند كل مستوى للأجر، و بالمثل فإن العادات الاجتماعية تشكل دافعا إلى انتقال منحنى عرض العمل يمينا أو العكس ومثال ذلك عمل المرأة، ففي ظل عادات معينة في مجتمع ما قد يسمح للمرأة بالعمل وبالتالي زيادة عرض العمل والضغط على سوق العمل أو العكس، ومع ذلك يمكن تقديم العوامل الاقتصادية التالية، والتي يصنفها الاقتصاديون على أنها أكثر العوامل تأثيرا على هيكل عرض العمل:

1- نظرية العمل المنزلي la production domestique:

شرح النظرية النيوكلاسيكية بالشكل السابق يلغي جزء مهما جدا من بين اهتمامات الأفراد عند بحثهم عن العمل، وهو قد يبدو متضمنا في قيمة وقت الراحة بالنسبة للأفراد المعنيين، ولكن في الواقع الراحة ليست البديل الوحيد للعمل المأجور، فالوقت المخصص للقيام بالأعمال والمهام المنزلية مختلف تماما عن وقت الراحة، وفي حقيقة الأمر ليست كل هذه المهام واجبة الأداء من طرف الأفراد أنفسهم، فقد يقوم المعنيون باستئجار من يقوم بها لصالحهم، كالطبخ، التنظيف، تربية الأطفال...الخ، وهذا ما يمثل للفرد تكلفة إضافية، ولذلك فإن خيار العمل واستئجار من يقوم بهذه الأعمال يعود إلى مقارنة بين التكاليف والعوائد، فهل يستطيع الفرد إيجاد عمل يستحق التضحية بوقت راحته ويوفر له دخل يمكنه من استئجار من يقوم بالمهام المنزلية عنه، لذلك فالقرار يتأثر بكل من: تفضيلات الفرد، كفاءته في القيام بالأعمال المنزلية أو المأجور، الدخل والأسعار.

وتصبح الدالة المقدمة سابقا من الشكل $U(C,L)$ حيث أن $C=C_M+C_D$.

C_M استهلاك السلع والخدمات، C_D استهلاك السلع والخدمات المنزلية.

و $N_0 = H_M + H_D + L$

[336] Pierre Cahuc, André Zylberberg, **le marché de travail**, op.cit, p.20.

حيث: N_0 هو الوقت الكلي لدى الفرد، H_M الوقت المضحى به للعمل المأجور، H_D الوقت المخصص للقيام بالعمل المنزلي.[337]

2- آثار برامج دعم الدخل:

نستطيع تتبع أثر السياسات التي تلجأ الدولة من خلالها لزيادة القدرة الشرائية للأفراد من خلال تدعيم دخولهم بشتى الطرق أهمها:[338]

- ✓ **أثر تخفيض ضرائب الدخل:** إذا لجأت الحكومة لتخفيض ضريبة الدخل فمن المرجح أن يظهر أحد الأثرين : إما أن يتوجه العامل إلى زيادة ساعات العمل المعروضة من أجل الاستفادة بالأجر الإضافي لساعات العمل الجديدة (أثر الإحلال). و إما أن يؤدي هذا الأثر إلى زيادة طلبه على وقت الفراغ بعد أن ارتفع مستوى ثروته وقد يكون أثر الدخل هو الغالب وهو ما سيزيد الوضع سوء، وقد يكون أثر الإحلال هو الغالب وهو المطلوب لتحفيز العمال على زيادة عرض العمل.
- ✓ **أثر برامج دعم العاطلين أو العاجزين عن العمل:** إذا افترضنا أن التعويض أو المنحة تتمثل في الدخل المفقود كاملا (الذي كان يكتسبه العامل قبل التسريح أو العجز)، فإن العامل يحصل على نفس الأجر بعد توقفه عن العمل، لكن مقابل ضعف وقت الراحة، وفي هذه الحالة تكون المنفعة الكلية للعامل قد زادت لأن مستوى المنفعة بعد التعطل أعلى منه قبل التعطل، وتمثل الإعانة تحفيزا لعدم العمل، وكلما تناقص حجم الإعانة وكان بعيدا عن قيمة الأجر كلما حفز ذلك العمال على التضحية بوقت الفراغ والبحث عن عمل، وبالتصور والتحليل نفسه تؤثر **برامج دعم الفقراء** على عرض العمل.

3- نظرية الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم و التدريب):

إن تزايد عرض المهارات يزيد من العرض الفعلي للعمل بجعل العمال أكثر إنتاجية. ويمكن اكتساب المهارة وزيادة الخبرة من خلال برامج تدريبية خاصة أو من خلال العمل نفسه.

و تؤكد النظرية الاقتصادية على معاملة القدرات و الخبرات كرأس المال المادي ومقارنة العوائد المستقبلية بالتكاليف للحكم ما إذا كان الاستثمار في تنمية هذه القدرات مربحا أم لا، وذلك بمقارنة القيمة الحالية للعوائد المستقبلية (الزيادة الحاصلة في معدل الأجر) بالتكاليف (المصاريف الدراسية ، الدخل الضائع أثناء التعليم و الضغوط

[337] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage**, De Boeck Supérieur, 1996,p.31.

[338] رونالد ايرنبرج .روبرت سميث، **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ، الرياض، 1994، ص.232-236.ص.261.

النفسية ....). و أيا كانت الجهة المسؤولة عن برامج التعليم و التدريب فإن هذه البرامج لا بد أن تراعي المتغيرات التالية:[339]

- ✓ العدد المطلوب في سوق العمل .
- ✓ التخصص المطلوب في سوق العمل .
- ✓ المنافع (العوائد و الإنتاجية) تبرر و تغطي التكاليف .

4- الانتقال على مستوى سوق العمل: يشمل الانتقال في سوق العمل ثلاث مستويات: الانتقال المكاني من مؤسسة إلى أخرى، الانتقال المهني من مهنة إلى أخرى و الانتقال الجغرافي محل اهتمامنا،[340] والذي يخلف أثرا على مستوى الدولة المستقبلة أو الدولة الأم:[341]

✓ **أثر هجرة العمال على مستوى الدولة المستقبلة:** هناك اتجاهان بهذا الصدد: اتجاه مضاد للهجرة بدعوى أن المهاجرين يسلبون حقوق المواطنين الأصليين في العمل و مستوى الأجر، وأن استبعاد X من العمال الأجانب سوف يوفر نفس العدد من فرص العمل للمواطنين الأصليين .

أما الاتجاه الآخر الذي يقر بهجرة العمال فبدعوى أن هذه الفئة من العمال تقبل أداء أعمال لا يقبل المواطنون الأصليون أداءها ، بالإضافة إلى أن انخفاض أجورهم يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات التي ينتجونها ، كما أنّ لهم طلبا استهلاكيا يؤدي إلى تحفيز الإنتاج و التوظيف .

✓ **أثر الهجرة على مستوى الدولة الأم:** تعتبر الهجرة خارج البلاد هدرًا وفقدا للموارد البشرية للدولة باستثناء حالتين أساسيتين، **الأولى** إذا كان المهاجرون من أصحاب رؤوس الأموال ومُنعوا من إخراج رؤوس أموالهم، **والثانية** إذا كان اقتصاد الدولة يتميز بوجود فائض كبير في عرض العمالة فان هجرة هذه الفئة المعنية تؤدي إلى التخفيف من حدة أزمة البطالة.

الفرع الثاني: دالة الطلب على العمل.

أولا/ الدالة:

تهدف النظرية إلى تفسير كمية العمل المرغوب في استخدامها من طرف المؤسسات، بمعنى عدد ساعات العمل وعدد العمال المستخدمين في العملية الإنتاجية. وتقوم المؤسسة بتوظيف العمال من أجل استخدامهم في إنتاج

---

[339] المرجع نفسه، ص.347-388.

[340] نعمة الله نجيب ابراهيم، ، **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص.62.

[341] رونالد ايرنبرج.روبرت سميث ، مرجع سابق ، ص.440-444.

كميات من السلع والخدمات لتحقيق الأرباح عند بيعها، وبذلك فصاحب المؤسسة يقوم بتوظيف العمال طالما كانت الأرباح المحققة من استخدامهم أعلى من التكلفة. ولذلك يكون الطلب على العمل تابعا لتكلفة هذا العنصر الإنتاجي الهام، إضافة لمجموعة أخرى من المتغيرات كمستوى كفاءة العمال وأسعار السلع...الخ، فأما تكلفة العمل فتتضمن الأجر والأعباء المادية الأخرى التي يتحملها رب العمل، وأما كفاءة العمل فتتحدد حسب خصائص العامل نفسه، وحسب المستوى التقني في الإنتاج، وكمية عوامل الإنتاج الأخرى(رأس المال)، أما سعر السلعة فيحدده نوعية السلعة، تفضيلات المستهلكين، وسلوك المنافسين.[342]

وبالتالي فإن اختيار العمل يكون على مرحلتين**; الأولى**: عندما يختار المنتج التوليفة المثلى من عنصري العمل ورأس المال وذلك حسب تكلفة عناصر الإنتاج، و**الثانية**: عندما يختار الحجم الأمثل والأقصى للإنتاج من سلعته والذي يحقق له تعظيم الأرباح.[343]

في الأجل القصير نتوصل إلى دالة مبسطة للإنتاج يكون فيها المتغير الوحيد هو عنصر العمل، بحيث جوهر الدالة: **كلما زاد استخدام عنصر العمل زادت كمية الإنتاج، ولكن بزيادات متناقصة انعكاسا لقانون تزايد كمية الإنتاج وتناقص الإنتاجية الحدية.**[344]

وإذا فرضنا دالة الإنتاج كالتالي:

$F(Q,N)=PQ-WN$ وأن Q كمية الإنتاج هي أساسا دالة في العمل $Q=Q(N)$ وبذلك يمكن التوصل لتعظيم مكسب المنتج عندما تكون مشتقة دالة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل تساوي الصفر:

$$[PF(L)- WL]^{\backslash} =0$$

$$PF^{\backslash}(L) – W = 0$$

$$F^{\backslash}(L)= W/P$$

حيث أن المشتقة الأولى لدالة الإنتاج تعني الإنتاجية الحدية، وبما أن المشتقة بالنسبة لعنصر العمل، فإن المعادلة الأخيرة تعني أن المنتج يتوصل إلى تعظيم ربحه عندما تتعادل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مع الأجر الحقيقي. وبما

[342] Pierre Cahuc, André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage**, op.cit, p.84.
[343] Muriel Maillefert, op.cit, p.35.
[344] Muriel Maillefert, op.cit, p.35-36.

أن الإنتاجية الحدية أساسا متناقصة مع زيادة عدد العمال،[345] فينبغي أن ينخفض الأجر الحقيقي عند كل زيادة في استخدام عنصر العمل في المؤسسة ليعظم المنتج أرباحه. تكون دالة طلب العمل كما في **المنحنى التالي**:

الشكل البياني(3-2): منحنى دالة طلب المؤسسة للعمل.[346]

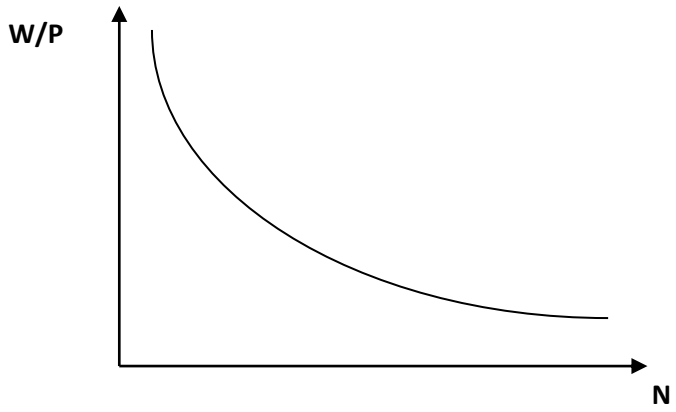

ويمكن تحويل دالة طلب المؤسسة إلى دالة طلب كلي للعمل من خلال المنطق نفسه، فمن خلال دوال فردية للطلب على العمل يمكن تجميع عدد العمال المرغوب استخدامهم في الاقتصاد عند كل مستوى من الأجر الحقيقي، وبذلك تحافظ دالة الطلب الكلي على نفس الشكل ونفس الاتجاه.

ثانيا/ العوامل المؤثرة على طلب العمل:

إن حجم التوظيف يتأثر بمستوى الأجور، فزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة التكاليف وعادة ما يؤدي هذا إلى زيادة في أسعار المنتج، مما يدفع بالمنتجين لزيادة الإنتاج مما يتطلب زيادة في حجم التوظيف، ويسمى هذا بأثر الحجم أو السعة، وقد تؤدي بالمنتج إلى إحلال الآلات محل العمالة وهذا ما يسمى بتأثير الاحلال.[347]

- زيادة الطلب على الإنتاج: يؤدي زيادة الطلب على سلع معينة إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل، ويظهر أيضا أثر الحجم حيث تنتقل الدالة إلى أعلى معبرة عن زيادة الطلب على العمل عند كل مستويات للأجور.[348]

---

[345] Pierre Cahuc, André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage**, op.cit, p.87.

[346] Muriel Maillefert, op.cit, p.36.

[347] رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، مرجع سابق، ص. 47

[348] المرجع نفسه، ص. 48-49.

– **تغيرات استخدام رأس المال:** إن زيادة استخدام رأس المال قد تخلق زيادة في استخدام العمالة أو العكس وذلك حسب طبيعتها، هل هي كثيفة العمالة أو كثيفة رأس المال، فقد يظهر أثر الحجم أو السعة من خلال استخدام آلات ومعدات تحتاج إلى استخدام كثيف في العمالة مما يؤدي لانتقال الدالة إلى أعلى، وقد يظهر أثر الإحلال حيث يتم استخدام آلات ومعدات تستخدم حجما أقل من العمال فيتم الاستغناء عن الحجم السابق من العمالة، فتنتقل الدالة إلى أسفل.

– **تأثير الحد الأدنى للأجور:** في حالة وضع حد أدنى للأجور أعلى من المستوى التوازني الذي يحدده سوق العمل فإن أرباب العمل يكونون في وضع توظيف حجم من العمالة عند مستوى أجور أعلى مما تستحقها من وجهة نظر المنتجين وتوازن السوق، مما يدفع بالمنتجين لتخفيض حجم العمالة، وهذا يعني بأن المنتجين يقومون بتحويل ضغط الحكومة بخلق مشكلة البطالة.[349]

– **تأثير ضرائب الدخل:** عند قيام السياسة بفرض ضريبة أو اقتطاع معين بسبب الأجور فإن من يتحمل عبئها الحقيقي هو العمال، لأن الأجر المدفوع بالنسبة لرب العمل سيكون أعلى من المستوى التوازني فيدفعه هذا لتخفيض حجم التوظيف، أما بالنسبة للعمال فهم يستلمون المستوى التوازني للأجر، وهنا يصبح حجم عرض العمل أكبر من حجم الطلب عليه، فيضطر العمال لتخفيض أجورهم لتصبح مكافئة للأجر التوازني بالنسبة لرب العمل أي أنه إذا كان الأجر الحقيقي التوازني ***(W/P)** ومقدار الضريبة X فإن الأجر الجـ **W/P** ون X– وسيكون عرض العمل أقل والطلب عليه أعلى.[350]

– **تأثير الإعانات الضريبية للاستثمار:** عندما تقوم السياسة بمنح إعانة للمنتجين لدعم الاستثمار وتكوين رأس المال فإن هذا قد يخلق إما أثرا إيجابيا أو سلبيا على مستوى التوظيف، فتدعيم الاستثمار حتما سيؤدي لزيادته بالنسبة للمنتجين، وهذا الاستثمار قد يكون كثيف العمالة مما يخلق أثر الحجم، وقد يكون كثيف رأس المال مما يخلق أثر الإحلال وهو الأثر السلبي.[351]

– **تأثير إعانات الأجور (أو الإعانات الضريبية على التوظيف):** تختلف الإعانة المقدمة للاستثمار عن الإعانة المباشرة للتوظيف، فقد تمنح الدولة للمنتجين إعانات بصفة مباشرة نقدية أو غير مباشرة بالخصم من الدين الضريبي كنسبة من إجمالي الأجور المدفوعة، وهذا ما يؤدي لتخفيض تكلفة التوظيف المدفوعة من قبل أرباب العمل، مما يدفع بهم لزيادة التوظيف حسب الدالة، لأن تكلفة الأجر بالنسبة لرب العمل تراجعت مما يؤدي بزيادة حجم التوظيف.[352]

المطلب الثاني: التحليل الكينزي والتحليل النيوكينزي لسوق العمل.

---

[349] نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سابق، ص. 88-91

[350] رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، مرجع سابق، ص. 121-147

[351] رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، مرجع سابق، ص. 152-160

[352] المرجع نفسه، ص. 160-162

نتعرض في هذا المطلب لشرح التحليل الكينزي و النيوكينزي من أجل إبراز الاختلافات الهامة والجوهرية بين التحليلين أو المدرستين فيما يتعلق بالآلية التي تعمل على تحديد حجم التوظيف ومستويات الأجور، وما إذا كانت الأجور هي التي تحدد حجم التوظيف والرغبة فيه أم العكس.

الفرع الأول: التحليل الكينزي.

يختلف النموذج الكينزي عن النيوكلاسيكي سابق الشرح في عديد من الأمور، على رأسها جوهر التحليل، فالنظرية النيوكلاسيكية تدرس سوق العمل بينما النظرية الكينزية تدرس سوق الوظيفة، لذلك فإن العرض هنا يتم من طرف المؤسسات وأرباب العمل، أما الطلب فيتم من طرف العمال، كما أن التحليل الكينزي تحليل كلي وفي الأجل القصير.[353]

- ✓ يتحدد عرض العمل(كجهد وليس عرض الوظيفة) من خلال التطور الديمغرافي، مدة الدراسة، مدة العمل، سن التقاعد...الخ[354]
- ✓ الأجر هو عائد للعمل أولا قبل اعتباره سعرا، وبذلك فالعمال يسعون جاهدين لمنع انخفاض أجورهم الاسمية، ويمكن فقط من خلال التضخم أن تنخفض تكلفة اليد العاملة، وذلك جراء ما يسمى **بالوهم النقدي**.[355]
- ✓ يمكن من خلال تقسيم الدخل تحديد العلاقات بين الحجم والقيم، فإذا كان الدخل كما يلي:

PIB = PQ = w(1+m)N

حيث W هو الأجر، M هامش المؤسسات، وتظهر المعادلة بأن السعر ما هو إلا نتيجة لتوزيع العوائد بين عناصر الإنتاج:

P=[W(1+M)N]/Q

=> Log P=log W+log(1+M)-log Q/N

وهذا ما يعني أن نمو المستوى العام للأسعار ما هو إلا نتيجة لنمو الأجور، أو هامش المؤسسات، أو تراجع الإنتاجية.[356]

---

[353] Michel Lallement, **Travail et emploi : le temps des métamorphoses**, Editions L'Harmattan, 1994, p.145.
[354] Joël Jalladeau, **Introduction à la macroéconomie,** De Boeck Université, Paris, 1998, p.366.
[355] Michel Lallement, op.cit, p.145.
[356] Muriel Maillefert, op.cit, p.38.

وحسب ما سبق فإن المنتجين يمكنهم تحمل مستوى مرتفع من الأجور إذا استطاعوا رفع هوامش الربح، بمعنى تحويل زيادة الأجور إلى الأسعار.

✓ في الأجل القصير حيث لا تتغير توليفة عناصر الإنتاج، فإن حجم التوظيف يحدده تقدير المنتجين للكمية النهائية المطلوبة من منتجاتهم، أكثر مما يحدده الأجر وسعر العمل. والفكرة الجوهرية المستفادة هنا من الفكر الكينزي هي **أن حجم التوظيف هو الذي يحدد الأجور وليس العكس كما يقر التحليل النيوكلاسيكي**.[357]

✓ في سوق التوظيف لا يكون البائع هو العامل ولكنه رب العمل، والفرق ليس فقط فرق شكلي، ولكنه فرق جوهري ومفاهيمي، حيث يشير كينز إلى أن أرباب العمل هم المتحكمون الأساسيون والمبادرون في تحديد التوظيف وحجم التوظيف وليس العمال.[358]

✓ عند التعاقد بين العامل ورب العمل يمكن تحديد التزام رب العمل بالأجر الاسمي فقط، أما الحقيقي فلا يمكن تحديده إلا من خلال المستوى العام للأسعار، والذي يعتبر متغيرا لاحقا بعد التوظيف، وبذلك لا يمكن اعتباره مؤثرا ومحددا لا للطلب ولا للعرض في سوق العمل أو سوق التوظيف، وهو بذلك لا يلعب دور السعر الفعلي، ولكنه يلعب دورا **وهميا**.

✓ يعتبر تحديد حجم التوظيف مستقلا تماما عن مستوى الأجر، فهو انعكاس لمستوى الإنتاج والاستثمار وذلك حسب مستوى الطلب الفعال في الاقتصاد المعني، أما تحديد الأجور فهو انعكاس لتقسيم الدخل وموازين القوى المشاركة في العملية الإنتاجية بين: أجور، أرباح وفوائد رأس المال. وبرغم ذلك فإن الأجور الحقيقية تعتبر حساسة للتغيرات الحاصلة بين عرض وطلب في سوق العمل أو التوظيف.[359]

✓ يفترض النموذج الكينزي أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى زيادة الدخول مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثمة زيادة عرض الوظائف وهكذا دواليك، وتعترف النظرية الكينزية تماما بأن زيادة الأجور تعتبر أداة تستطيع المؤسسات استخدامها لجذب العمال.[360]

✓ النظرية الكينزية تقر أنه على المستوى الجزئي الإنتاجية الحدية تحصر الأجر ولا تحدده، فالأجر لا يمكن أن يتجاوز الإنتاجية الحدية.[361]

✓ يقر كينز بأن الأجور أبدا لا تتميز بالقدرة على خلق التوازن التلقائي في السوق، فهي تتصف بالجمود على الأقل في الأجل القصير، وذلك لعدة أسباب من بينها التعاقدات والتزامات أرباب العمل....الخ[362]

✓ يعتبر كينز دالة العمل عكسية لدالة العرض الكلي، حيث تربط علاقة بين كمية الطلب الفعال المقيمة بوحدات الأجر وبين حجم التوظيف الذي يكون عنده سعر الإنتاج يساوي قيمة الطلب الفعال، ففي اتجاه العلاقة

---

[357] Michel Lallement, op.cit, p.145.
[358] op.cit, p.146.
[359] op.cit, p.146.
[360] op.cit, p.146.
[361] Muriel Maillefert, op.cot, p.38.
[362] op.cit, p.39.

توظيف ـ طلب فعال تعني أن زيادة في حجم التوظيف سوف تؤدي إلى زيادة سعر بيع الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب الفعال، والعكس صحيح.[363]

الفرع الثاني: التحليل النيوكينزي.

نشأ الفكر النيوكينزي خلال الفترة 1975-1980، وأصحاب هذا الفكر يتفقون مع الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في نقاط معينة ومع الفكر الكينزي في نقاط أخرى، فهم يعتقدون بأن الفرد يتميز بالرشادة الاقتصادية، ولكن الاقتصاد وآلية السوق غير قادر على التوازن التلقائي، ومن ثمة تحدث اختلالات، وذلك أساسا بسبب جمود الأسعار والأجور.[364] وهذا جوهر اختلافهم مع الفكر الكلاسيكي لأن هذا الأخير يرتكز أساسا على دور آلية السوق في تحقيق التوازن التلقائي من خلال تغيرات الأسعار والأجور والتي تقود إلى حالة التوازن في الكميات والأحجام.

ويتفق أصحاب هذا الفكر مع الفكر الكينزي في أن النقود ليست حيادية، ويختلفون مع كينز في طبيعة تدخلات الدولة، وفي الفرضية الأساسية التي انطلق منها في نموذجه وهي الطلب الفعال فهم يتبنون النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في: العرض الكلي/الطلب الكلي،[365] أي أن العرض الكلي يحفز الطلب الكلي وليس العكس.

ويتفقون مع التحليل الكينزي أيضا فيما يتعلق بجمود الأسعار، ويمكن للسلوك الرشيد للأعوان الاقتصاديين أن يدفع بالأسعار الحقيقية للجمود، بمعنى أن مواجهة الطلب والعرض يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أسعار فعلية غير توازنية، وبذلك فالأجور الحقيقية الفعالة حسب هذه النظرية قد تكون مختلفة تماما عن الأجور الحقيقية التوازنية ويفرقون بين نوعين من الأسعار: الفعلية والحقيقية، حيث أن الفعلية تعني جمود الأسعار في الاقتصاد ككل، أما الحقيقية فتعني جمود أسعار نوع معين من السلع والخدمات في الاقتصاد، كجمود سعر العمل.[366]

حسب الأفكار التي تم تقديمها حول النظرية النيوكينزية يمكن أن يمثل المنحنى التالي سوق العمل:

الشكل البياني(3-3): سوق العمل في الفكر النيوكينزي.

[363] Christian Bialès, **le marché de travail**, www.Christian Bialès.net, 13-02-2010.
[364] Marc Montoussé, Isabelle Waquet, **Macroéconomie**, Editions Bréal, 2006, p.178.
[365] Op.cit, p.178.
[366] Op.cit, p.179.

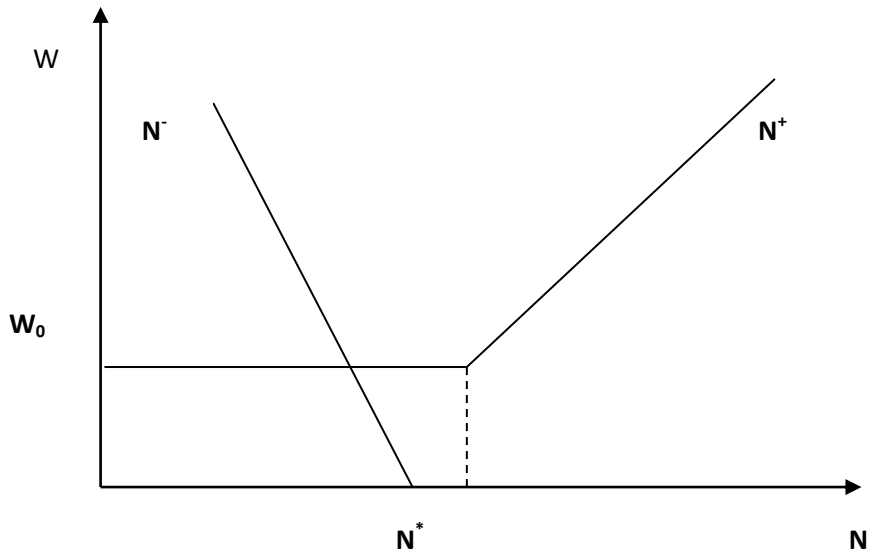

حيث يبرز على مستوى المنحنى اختلافين مقارنة بالتحليل النيوكلاسيكي:

- ✓ استبدال الأجر الحقيقي W/P بالأجر الاسمي W، وهذا افتراض كينزي سبق شرحه، أي أنه نقطة اتفاق بين النظريتين.
- ✓ جمود الأجر الاسمي (ممثلا سعر العمل) عن الانخفاض عن حد أدنى معين **W_0 .**

ويوافق التحليل النيوكلاسيكي في نقاط عدة مثل:

- ✓ تحليل سوق العمل، حيث الطلب من جانب المؤسسات، والعرض من جانب العمال.
- ✓ حجم التوظيف يتم تحديده في سوق العمل.

وتعتمد هذه النظرية في جوهرها على جمود الأجور، وهذا راجع أساسا لتفضيل العمال وأرباب العمل للتعاقد لتحديد الأجور[367] على الأقل في الأجل القصير. ويعود ذلك لعدة أسباب مثلا:[368] خوف العمال من حالة عدم

[367] Marc Montoussé, Isabelle Waquet, op.cit, p.182.
[368] op.cit, p.182.

التأكد أو الاستقرار، التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة في حالة عدم التفاوض الجيد حول الأجور(الإضرابات العمالية الجماعية على سبيل المثال)...الخ

وحسب النظرية النيوكينزية فإن حجم التوظيف يتحدد في سوق العمل، ومع ذلك فالنتيجة تختلف، وهي مستوى التوازن، سواء حجم التوظيف التوازني أو مستوى الأجر التوازني، الأول فسنتحدث عنه عندما نتعرض لتحليل مشكلة البطالة، أما الثاني فلأن جمود الأسعار يجعل العمال يرفضون تخفيض أجورهم عن حد أدنى معين متفق عليه، والمؤسسات أيضا تجد أن من مصلحتها أن تدفع أجورا أقل من الأجور التي تحقق لها التوازن، وبالتالي تخلق مستوى أجور غير توازنية كما تقر النظرية النيوكلاسيكية.[369]

المبحث الثاني: توازن سوق العمل ومشكلة البطالة.

لفهم البطالة لا بد أن نفهم قوة العمل، والتي تعرف على أنها مجموع الأفراد في مجتمع ما، القادرين على العمل، وفي كل مجتمع لا يشترط أن يكون كل قادر على العمل راغبا فيه، لذلك تنقسم قوة العمل إلى القوة العاملة الخاملة والنشيطة، حيث تعرف الأولى بأنها عدد الأفراد القادرين على العمل وغير الراغبين فيه، بينما تعرف الثانية بأنها عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل، وضمن هذه المجموعة الأخيرة هناك من يجد عملا فعلا وهناك من لا يجد ويستمر في البحث، وهؤلاء هم البطالون أو العاطلون عن العمل.

وبذلك فإن معدل البطالة هو نسبة عدد العاطلين إلى إجمالي قوة العمل النشيطة، أي عدد الراغبين والقادرين على العمل.

كما يوصف سوق العمل بالديناميكية والحركية، نتيجة دخول وخروج القوة العاملة وكذا تغيير وضعيات أفرادها كما يوضح المخطط التالي:

المخطط التوضيحي(3-1): مخطط ديناميكي لسوق العمل.

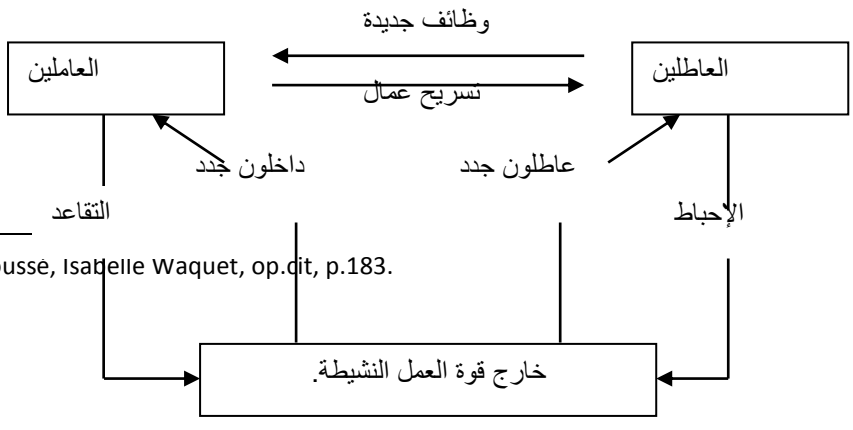

[369] Marc Montousse, Isabelle Waquet, op.cit, p.183.

Source: Michael Burda et autres, **Macroéconomie: Une perspective européenne**, De Boeck Supérieur, 2002, p.88.

المطلب الأول: البطالة الإرادية " الاختيارية".

تعبر مقولة داروين" **بأن مأساة الفقراء ليس سببها قوانين الطبيعة ولكن سببها هو مؤسساتنا**" تعبيرا دقيقا للمفهوم الكلاسيكي للبطالة، حيث أن المؤسسات هي النقابات والحد الأدنى للأجور، إعانات البطالة...الخ[370]

الفرع الأول: التحليل الكلاسيكي.

يعبر توازن سوق العمل عن الوضعية التي يتساوى فيها عرض العمل مع الطلب عليه، كما يوضح المنحنى التالي:

الشكل البياني(3-4): توازن سوق العمل في الفكر الكلاسيكي.

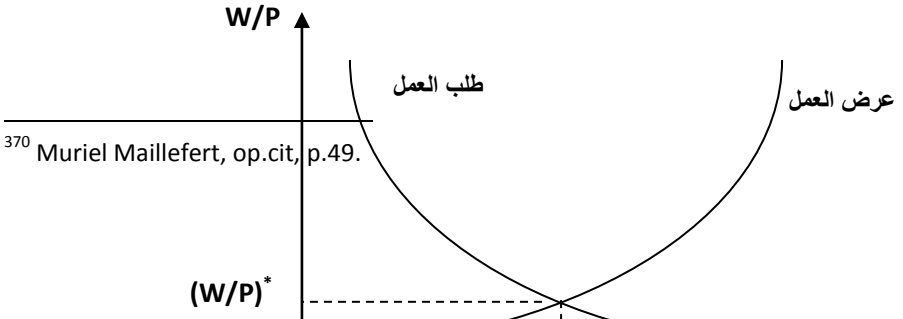

[370] Muriel Maillefert, op.cit, p.49.

فعند الأجر $(W/P)^*$ يكون مستوى المعروض من العمل مساويا للمستوى المطلوب من طرف أرباب العمل لذلك يسمى هذا المستوى من الأجر بالأجر التوازني، حيث يحقق هذا الأجر توظيفا لكل العمال الذين يرضون بالعمل عند هذا المستوى من الأجر.

وما عدا ذلك فيمثل حالات اختلالات التوازن، والتي نميز فيها نوعين:

- ✓ **حالة فائض الطلب على العمل**: وتكون هذه المشكلة عندما يكون الطلب على العمل أكثر من عرض العمل وتكون عندما يكون مستوى الأجر السائد اقل من المستوى التوازني، حيث يسعى المنتجون لاستغلال هذا المستوى من الأجر من خلال زيادة طلبهم للعمال، ولكن عددا كبيرا من العمال عند هذا المستوى المتدني من الأجر لا يعرضون جهدهم، مما يخلق حالة يكون فيها طلب المنتجين أعلى من عدد العمال الراغبين في العمل عند هذا المستوى، وبما أن المشكلة هنا مشكلة المنتجين فليس أمامهم إلا رفع مستوى الأجر الذي يعرضونه على العمال، مما يحفزهم للعمل.

الشكل البياني(3-5): اختلال سوق العمل في الفكر الكلاسيكي: حالة فائض الطلب.

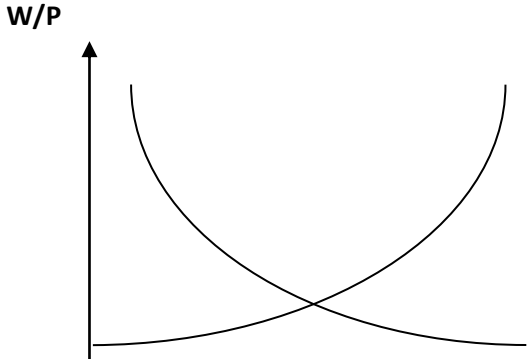

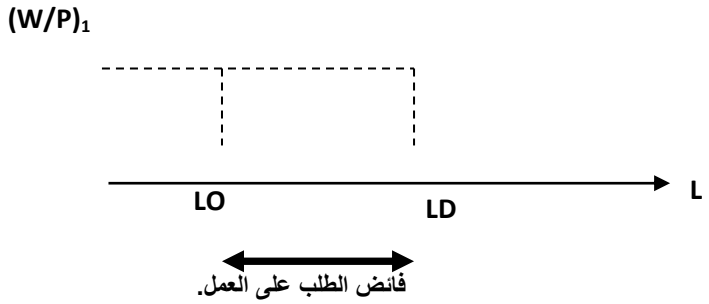

- ✓ **حالة فائض عرض العمل:** وتكون هذه المشكلة عندما يكون عدد العمال الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين يتجاوز عدد مناصب الشغل عند ذلك المستوى من الأجر. وبعكس حالة فائض الطلب فإن هذه الحالة تحدث عندما يكون الأجر السائد أعلى من الأجر التوازني، مما يغري عددا أكبر من العمال للدخول لسوق العمل أو عرض ساعات أكثر من العمل(العمل الإضافي أهم مثال على هذا) في الوقت الذي يقلل المنتجون طلبهم على استخدام العمالة بسبب ارتفاع أسعارها، لأن السعر يتجاوز الإنتاجية الحدية للعمال الجدد، وبذلك تنشأ حالة عجز في طلب العمل مقارنة بالمعروض منه، وهذا ما يسمى بال**بطالة**.

الشكل البياني(3–6): اختلال سوق العمل في حالة فائض العمل: "البطالة الكلاسيكية".

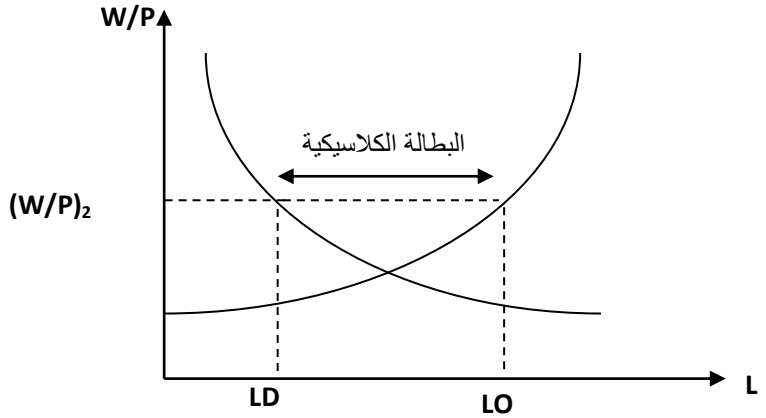

فالبطالة في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي تحدث عندما يطلب العمال أجورا أعلى من المستوى التوازني. ولا بد أن تلعب مرونة الأجور في التغير دورها لحل المشكلة من خلال انخفاض الأجور، ولكن في حالة عدم تحرك الأجور فتوصف البطالة بأنها حالة **بطالة إرادية**، وذلك لأن وجودها واستمرارها يعني رفض العمال القبول بأجور أقل.[371]

الفرع الثاني: البطالة في نظرية البحث عن فرص العمل

le chômage de recherche

سنحاول بداية شرح هذه النظرية لنتوصل في نهاية الأمر لشرح هذا النوع من البطالة والذي لا يخرج عن إطار البطالة الكلاسيكية:

أولا/ نظرية البحث عن العمل:

تستند هذه النظرية إلى سعي الأفراد للبحث عن مناصب شغل في ظل عدم توافر المعلومات بالشكل الكامل **l'information imparfaite**، و عندما نتحدث عن المعلومة غير التامة فنحن بصدد الحديث إما عن كون الأفراد الباحثين عن العمل لا يملكون المعلومات بالدرجة نفسها، أو أن تكلفة المدة اللازمة للحصول على المعلومة متباينة بين هؤلاء الأفراد[372]. فهم لا يعلمون جيدا عن مناصب الشغل المتاحة أو الشاغرة ولا حتى الأجور المرتبطة بها، وبهذا فالبحث عن العمل يتضمن أولا البحث عن المعلومة. وكلما طالت مدة البحث عن العمل والمعلومة كلما زادت التكلفة، متمثلة في الدخل والوقت الضائع، أما عائد عملية البحث فهو المعلومة في حد ذاتها وبذلك فإن الفرد الباحث عن العمل يفاضل ويقارن بين تكلفة البحث عن المعلومة والعائد المتوقع من ورائها، من أجل أن يقرر خلال مدة معينة متوقعة **هل يبحث عن العمل أم لا؟**[373]

وبناءا على ذلك فإننا هنا نهتم بصنفين من القرار:

الصنف الأول: هل يشارك الفرد في سوق العمل أم لا؟

الصنف الثاني: هل يقبل بالعمل المعروض عليه أم لا؟

---

[371] Muriel Maillefert, op.cit, p.37.
[372] Michel Lallement, op.cit. p.149-150.
[373] op.cit, p.149.

ويتم اتخاذ القرار على المستويين عندما:[374]

- ✓ لا يشارك الفرد أصلا في سوق العمل ويسمى غير نشيط إذا كانت الفرص التي تتيحها عملية البحث أقل من العائد بدون بحث عن العمل أصلا، والعكس.
- ✓ يقبل الفرد العمل المعروض عليه إذا كان الأجر المعروض أكبر من أجر التحفظ(الحد الأدنى الذي يضعه الفرد نصب عينيه عند بداية عملية البحث)* وتصفه النظرية أو تعرفه على أنه ذلك المستوى من الأجر الذي لا يمثل فيه فرقا لدى الفرد العاطل عن العمل بين قبوله للعمل أو مواصلة البحث.[375]
- ✓ فإذا رمزنا للأجر المعروض**w** والفرصة البديلة R و الأجر الأدنى المقبول**X** فإن النتائج حسب النظرية تكون كما يلي: [376]

$X \geq R$ => فرد نشيط.

$W \geq X$ => يعمل

ثانيا/ البطالة في ظل النظرية:

حسب هذه النظرية قد تنشأ البطالة نتيجة سلوك أرباب العمل أو العاملين أنفسهم:

✓ عندما يكون العامل في حالة $X \geq W > R$ ولا يرضى بالأجر المعروض عليه ويفضل استمرار البحث للحصول على أجر وعمل أفضل، وهذا ما يسمى بـ:**البطالة الإرادية**.

---

[374] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage**, op.cit, p.55.

* أجر التحفظ **le salaire de réserve** أو **le salaire de réservation** كما تعرفه موسوعة ويكيبيديا هو ذلك المستوى من الأجر الذي لا يقبل الفرد العاطل عن العمل بأي وظيفة بأقل منه،http://fr.wikipedia.org/wiki/Salaire_de_r%C3%A9serve، 12-02-2010.

[375] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage,** op.cit, 54.

[376] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage**, op.cit, p.55.

✓ من جهة أخرى توجد فئات خاصة تجد في طول مدة البحث عن العمل ميزة إضافية، حيث يوصف هذا السلوك بال**ميل إلى البطالة**، وأهم مثال بهذا الصدد المرأة التي تجد في عملها المنزلي عائدا هاما برغم كونه غير نقدي فتميل إلى إطالة مدة البحث عن العمل انعكاسا لسلوكها المتمثل في رغبة أقل وأضعف للبحث عن العمل.[377]

✓ زيادة إعانات البطالة أو أي مداخيل أخرى غير العمل تؤدي إلى زيادة معدل البطالة: لأن الأفراد يستمرون في البحث عن عمل يحقق مستوى أعلى من الأجر، وبذلك تطول مدة البطالة. ولا يقتصر تأثير إعانات البطالة وما شابهها عند هذا المستوى، لأن زيادة البطالة و طول مدتها يؤديان إلى قيام الأفراد بتغيير سلوكاتهم وخياراتهم مع مرور الوقت باتجاه تخفيض الحد الأدنى المطلوب من طرفهم، بعكس النموذج النيوكلاسيكي الذي يقر بأن تراجع مستوى الأجور يدفع الأفراد إلى الانسحاب من سوق العمل ومن ثم التخفيف من حدة البطالة.[378]

✓ قد تنشأ البطالة حسب النظرية أيضا بسبب سلوك أرباب العمل، فعندما يرغب رب العمل في الضغط على الأجور باتجاه الانخفاض تطول فترة البطالة، برغم وجود طلب على العمل، وهذا ما يسمى بـ: **البطالة الاحتكاكية**.[379]

✓ تميز النظرية بين أولئك الذين يرفضون العمل بسبب انخفاض مستوى الأجر السائد(**البطالون حسب النظرية**) وبين أولئك الذين يقبلون الأجر السائد ولكنهم يرفضون خصائص مناصب الشغل التي لم تكن ملائمة لأي سبب من الأسباب(تكاليف العمل في حد ذاتها كتكاليف الانتقال لمقر العمل..الخ)، ويصنف هؤلاء على أنهم العمال المحبطون**les travailleurs découragés**، فهم قد يظهرون غير مهتمين ويصنفون اقتصاديا ضمن البطالة الإرادية بسبب أنهم يرفضون العمل بالأجر السائد، ولكنهم في الحقيقة لا يرفضون الأجر بل يرفضون الخصائص المصاحبة للعمل.[380]

ويمكن شرح هذه الظاهرة وإبراز أهميتها من خلال ما جاء في دراسة تم إجراءها حول مجموعة من الدول المتقدمة للتعرف على نسبة العمال المحبطين ضمن شريحة العاطلين عن العمل:

الجدول(3-1): نسبة البطالة والعمالة المحبطة في بعض الدول المتقدمة عام 1991(نسبة من القوة العاملة).

الدولة	نسبة العمال المحبطين%	نسبة البطالة%
اسبانيا	0.1	16.3

[377] Michel Lallement, op.cit. p.150.
[378] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage**, op.cit, p.55.
[379] Michel Lallement, op.cit. p.149.
[380] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage**, op.cit, p.56.

فرنسا	0.1	9.4
السويد	1.5	2.7
الو.م.أ	0.8	6.7
اليابان	1.9	2.1
الدانمارك	0.2	10.4

SOURCE : Pierre Cahuc, André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage,** op.cit, 56.

ويوضح الجدول بأن نسبة البطالة المحبطة لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهي تتزايد في الدول التي تظهر لديها معدلات بطالة متدنية، فاليابان مثلا لديها معدل بطالة منخفض جدا يقدر بـ2,1% ومع ذلك فهي تعاني من أعلى معدلات البطالة المحبطة، ويرتفع معدل البطالة الإجمالي بها إلى 4%، وكذلك الحال مع دولة مثل السويد حيث تسجل لديها معدل بطالة جد منخفض ومع ذلك معدل بطالة محبطة مرتفع مقارنة ببقية الدول الواردة في الجدول، وذلك بعكس الدول الأخرى التي تعرف معدلات بطالة أعلى مثل اسبانيا، ولكن معدل البطالة المحبطة بها منخفض بشكل ملحوظ مقارنة باليابان والسويد.

المطلب الثاني: البطالة الإجبارية.

يعبر الفكر الكينزي عن ثورة حقيقية في التفكير والتحليل الاقتصادي، ومن بين أهم ما جاء به هو اعترافه بوجود حالة يجبر فيها التوازن الاقتصادي العام أعدادا هائلة من الأفراد على البقاء في وضعية بطالة.

الفرع الأول: التحليل الكينزي.

بهذا الصدد يجب أن نفرق بين البطالة في الفكر الكينزي والبطالة الكينزية:

أولا/ البطالة في الفكر الكينزي:

فسر كينز وجود البطالة في الاقتصاد بما هو أعمق بكثير، أو بمعنى أصح فسر مشكلة البطالة بما هو أكبر من مجرد سلوك العمال وأرباب العمل في سوق العمل، فحسب النموذج الكينزي بما أن عرض العمل يكون من طرف المؤسسات وأرباب العمل فإن البطالة حسب التحليل لا يكون سببها أن الأفراد يرفضون العمل بالأجر السائد، ولكن سببها هو أن المؤسسات لا تعرض القدر الكافي من الوظائف بسبب انخفاض الطلب الفعال على إنتاجهم. وبذلك يكون الطلب على المنتجات أقل من المستوى الذي يشجع المنتجين على توفير وظائف لكافة القوة العاملة.[381]

فوصفها أولا بأنها إجبارية بمعنى أن الأفراد راغبون وقادرون ويرضون بمستوى الأجور السائدة ومع ذلك لا يجدون عملا، بسبب عجز أرباب العمل عن توفير مناصب الشغل بسبب نقص الطلب على منتجاتهم، وهذا يعني أن كينز لم يفسر البطالة بسلوك أرباب العمل ولا حتى العمال، بل بسلوك الاقتصاد الكلي، حيث أن الطلب الكلي في الاقتصاد ضعيف فلمن ولماذا سيقوم المنتجون بالإنتاج؟

ثانيا/ البطالة الكينزية:

حيث يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه، ويكون الأفراد راغبين في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدونه، وذلك قد يكون بسبب جمود الأجور للانخفاض أو بسبب مفاوضات وضغوطات النقابات العمالية لجعل الأجور لا تنخفض عن حد أدنى معين.[382]

فهو مصطلح يتم تداوله بمعنى البطالة الناتجة عن تحليل كينز لجمود الأجور نحو الانخفاض، بل أن هذا المسمى امتداد للتحليل النيوكلاسيكي أكثر من الفكر الكينزي، لأنه يتضمن أن الأفراد العاطلين عن العمل لم يجدو عملا بسبب رفضهم لتخفيض أجورهم، وضغطهم من خلال نقاباتهم العمالية لتحديد حد أدنى للأجور....الخ، ويعتبر هذا الأخير تحليلا نيوكينزيا بحتا.

---

[381] Joël Jalladeau, op.cit, p.366.

[382] Bernard Jurion, **Economie politique**, De Boeck Université, Paris, N2, 2005, p.410.

ثالثا/ المقارنة بين التحليل الكينزي والبطالة الكينزية:

ما الفرق؟ تفسير البطالة الإجبارية حسب كينز يختلف عن تفسير من سموها بالبطالة الكينزية، فهذا الأخير يعني تقديم سبب البطالة حسب ما أوضحه كينز حول جمود الأجور بسبب الحد الأدنى لها وضغط النقابات العمالية...الخ، أما البطالة في الفكر الكينزي فتنظر لسبب البطالة على أنه عجز في الطلب الكلي على استيعاب العرض الكلي مما يدفع بأرباب العمل لخلق مناصب عمل أقل مما يقدر على استيعاب الراغبين والقادرين على العمل، فحسب كينز حتى لو رضي العمال بتخفيض الأجور فإن أرباب العمل ليس لديهم أساسا الرغبة في توفير مناصب الشغل ليس بسبب الأجور ولكن بسبب أن إنتاجهم لن يتم استيعابه في السوق.

أين يظهر الشبه؟ يكمن التشابه في أنه عندما لا تحتاج المؤسسات إلى عمال بإمكانها التوظيف عندما تقلل من أجور كل عامل على حدى وتوظف بالفرق عمالا جدد، وبسبب النقابات العمالية ورفض تخفيض الأجور يتسبب العمال بعدم توظيف هؤلاء الجدد وبذلك تنشأ البطالة الإجبارية بسبب إرادة العمال القدماء.

إن الدراسات الكينزية تركزت تباعا على تحليل العلاقات التالية: الطلب- الإنتاج، الإنتاج- التوظيف.

التوظيف- البطالة.[383]

الفرع الثاني: التحليل النيوكينزي للبطالة.

يتفق النيوكينزيون مع الكلاسيك في عدة نقاط أهمها اعترافهم بالبطالة الإرادية، ولكنهم يتفقون مع كينز في وجود البطالة الإجبارية، وأن قوى السوق لا يمكنها تحقيق المستوى الأمثل للتوظيف، ويختلفون معه في ميكانيزم: الطلب الكلي يحفز العرض الكلي، حيث أنهم يتفقون مع الكلاسيك في كون العرض الكلي يحفز الطلب الكلي، ولذلك فإن اتفاقهم مع كينز حول وجود البطالة الإجبارية لا يعني اتفاقهم في تعريفها وتفسيرها، فالبطالة حسب النيوكينزيين تنشأ كما يلي:

- ✓ **الإرادية:** وتحدث بسبب سلوكات العمال وأرباب العمل والتي تخلق اختلافا بين الأجر الحقيقي التوازني والأجر الحقيقي الفعلي.[384]
- ✓ **الإجبارية:** بسبب جمود الأجور **la rigidité** وعدم مرونتها، وهذا ما يخلق صعوبة تعديل ظروف سوق العمل وامتصاص العاطلين عن العمل، وبذلك جمود الأجور وعدم قدرتها على التغير هي التي أجبرت العاطلين على

[383] Muriel Maillefert, op.cit, p.58.
[384] Marc Montoussé, Isabelle Waquet, op.cit, p.179.

البطالة، فقد يكونون راضين بمستويات أجور أقل ولكن القوانين تمنع رب العمل عن التوظيف عند أجر يقل عن حد معين، ويجد البطال ورب العمل أنفسهم مجبرين على هذه الوضعية.[385]

ويمكن تفسير جمود الأجور بعدة أسباب نوضح أهمها فيما يلي:

– **نظرية العقود:** حيث يفسرون جمود الأجور بسبب عقود العمل، لأن تعاقد الطرفين العامل ورب العمل على أجر معين يمنع الطرفين من تغيير الأجور على الأقل في الأجل القصير، وهذا أساسا بدافع التحوط من ظروف عدم التأكد، حيث أن العامل يخشى من انخفاض الأجور، ورب العمل يخشى من ارتفاع الأجور، وبذلك يسعى الطرفان إلى التعاقد.[386]

– **تأثيرات النقابات:** في مقارنة بين تطورات نسبة البطالة ودور النقابات العمالية في كل من مجموعة من الدول الأوروبية والو.م.أ، كانت نتيجة إحدى الدراسات أنه متى كانت النقابات والاتحادات العمالية لها قوة ضغط أكبر على الأجور سواء لمنع تخفيضها أو لزياداتها كلما كانت نسبة البطالة أعلى وأكثر مدة.

فهدف هذه الدراسة المقارنة بين الولايات المتحدة ودول أوروبية هو توضيح تأثير العوامل التي تؤدي إلى عدم مرونة الأجور في خلق ضغوط تضخمية وأنه بدلا من أن يرتفع معدل التوظيف وتستقر الأجور الحقيقية يحدث العكس: يبقى معدل التوظيف ضعيفا بينما الأجور تتزايد.
فمنذ السبعينات ساهمت مجموعة من العوامل في زيادة معدلات البطالة في الدول الأوروبية، من بين هذه العوامل: تزايد قوة نظام المفاوضات العمالية الجماعية، الصدمتين النفطيتين اللتين أدتا إلى انخفاض الإنتاجية مما أدى بدوره إلى انتقال دالة طلب العمل إلى اليسار(يعني طلب عدد أقل من العمال عند كل مستوى من الأجر الحقيقي) ولأسباب أخرى غير محددة تراجعت إنتاجية عوامل الإنتاج مما أدى لتراجع العوائد الكلية التي يتقاسمها كل من عنصر العمل ورأس المال، وفي ظل كل هذه الظروف كانت الحركات العمالية في الدول الأوروبية في تجدد وخاصة الإضراب العام الذي عرفته فرنسا عام 1968 والذي شكل حالة عدوى في الدول الأوروبية مما أدى في نهاية المطاف على زيادة القوة التفاوضية لجانب العمل وأدى هذا إلى رفع الأجور الحقيقية وشبه استحالة لأي انخفاض واستتبع ذلك معدلات بطالة جد عالية ومتسارعة حيث وصفها المسئولون بأنها بطالة هيكلية لا يمكن القيام بأي شيء حيالها، في الوقت الذي كانت الاتهامات تنصب على النقابات العمالية.

[385] Marc Montoussé, Isabelle Waquet, op.cit, p.182.
[386] op.cit, P.182.

واستطاعت بعض الدول الأوروبية خلال فترة 1980-1990 أن تثبت أنه يمكن العودة إلى معدلات البطالة المنخفضة التي كانت قبل السبعينات، ففي بريطانيا مثلا في ظل حكومة مرغريت تاتشر استطاعت التحجيم من قوة النقابات العمالية في التأثير على الأجور، وإعانات البطالة، وتبع ذلك تباطؤ لنمو الأجور الحقيقية وزيادة معدلات التوظيف وتراجع معدلات البطالة، من جهة أخرى عرفت هولندا تجربة تتضمن تعاونا أعمق بين أرباب العمل والنقابات العمالية والحكومة من خلال اتفاق لاعتدال الأجور l'accord de modération salariale تم توقيعه عام 1982 حيث تضمن على سبيل المثال تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي، تخفيض الضرائب على الدخل في العمل الجزئي...الخ

ومع انخفاض معدلات البطالة واعتدال نمو الأجور الحقيقية في كلا البلدين أصبحت الحكمة الجديدة التي لا بد لبقية الدول الأوروبية الأخذ بها هي أنه بالإمكان تخفيض معدلات البطالة من خلال تحجيم دور النقابات العمالية وتوفير كافة الظروف اللازمة لجعل الأجور الحقيقية مرنة، وهذا يتطلب الوقت والإرادة السياسية.[387]

والمنحنيين التاليين يوضحان مقارنة بسيطة بين دول الاتحاد الأوروبي والو.م.أ، حيث عرفت الدول الأوروبية تزايدا في مستوى الأجور الحقيقية خلال الفترة، مع شبه استقرار في معدلات البطالة، مقارنة بما حدث في الو.م.أ حيث عرفت استقرارا في مستويات الأجور الحقيقية مقابل زيادات جد هامة في معدلات التوظيف.

الشكل البياني(3-7): التوظيف والأجور الحقيقية: مقارنة بين الو.م.أ والاتحاد الأوروبي خلال 1970-1998.

الو.م.أ

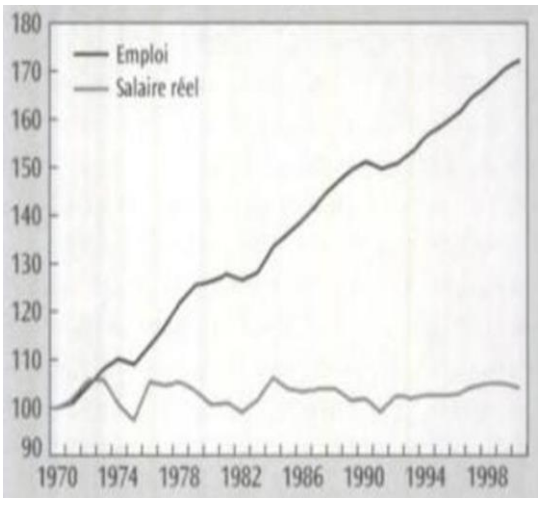

الاتحاد الأوروبي

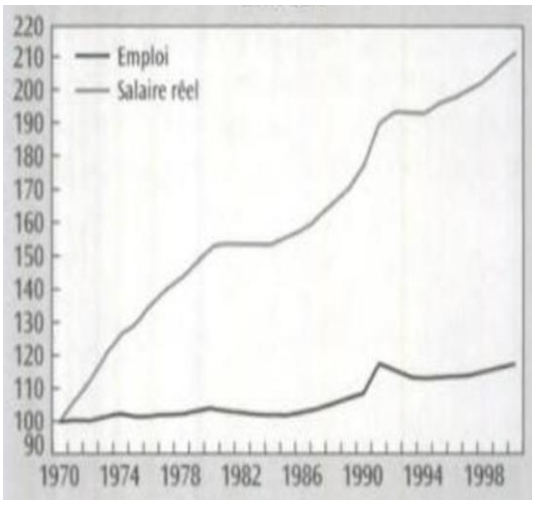

[387] Michael Burda et autres, op.cit, p.94.

SOURCE: Michael Burda et autres, op.cit, p.93.

الفرع الثالث:قراءة كامبريدج والقراءة النيوكينزية للتحليل الكينزي للبطالة.

يوضح المخططين التاليين رؤية مدرسة كامبريدج ورؤية النيوكينزيين لنشأة البطالة في التحليل الكينزي:

المخطط التوضيحي(3-2): تحليل كامبريدج للبطالة في الفكر الكينزي.

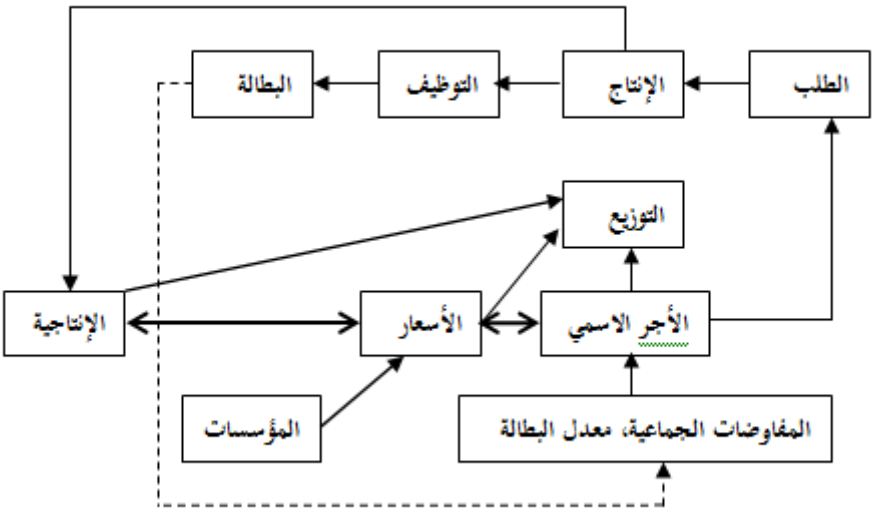

المخطط التوضيحي(3-3): القراءة النيوكينزية للبطالة في الفكر الكينزي.

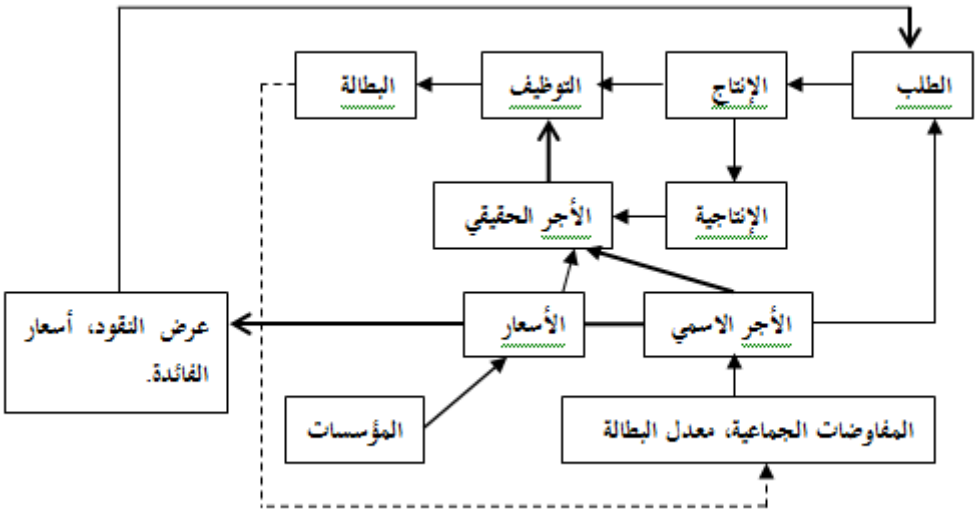

Source : Muriel Maillefert, op.cit, p41

يوضح المخطط بأن السبب الوحيد لظهور البطالة هو عدم كفاية الطلب الكلي، أما الأجور والمفاوضات الجماعية لتحديد هذه الأجور وكذا سلوك المؤسسات...الخ فهي متغيرات تؤثر بطريقة غير مباشرة على حجم مناصب الشغل المتاحة، وليس بطريقة مباشرة كما يظهر في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، فهي تؤثر على حجم الطلب الكلي وبالتالي تؤثر على حجم التوظيف، فعجز أو عدم كفاية الطلب حسب المخطط تنشأ بدورها عن سبب وحيد وهو تراجع مقدار الأجور الاسمية الممنوحة للعمال، وهو بدوره يعتبر متغير يتأثرا بمتغيرين: **المفاوضات الجماعية بشأن الأجور** و **مستوى الأسعار**.

والمفاوضات في حد ذاتها تتأثر بمعدلات البطالة، فإذا كان معدل البطالة مرتفعا كانت قدرة العمال على الضغط على رفع الأجور أقل وبالتالي أجور اسمية أقل وبالتالي طلب أقل وبالتالي عجز أكبر في الطلب وبالتالي تراجع حجم الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات البطالة، والعكس عندما يكون معدل البطالة منخفضا.

أما الأسعار فيحددها سلوك المنتجين من ناحية ومستويات الإنتاجية من ناحية ثانية، فالمنتجون قد يرفعون من مستويات الأسعار رغبة منهم في زيادة هوامش الأرباح، وقد يرفعون الأسعار بسبب زيادة إنتاجية العمال مما يؤدي لزيادة أجورهم...الخ

أما القراءة النيوكينزية للتحليل الكينزي فتختلف شيئا ما عن القراءة السابقة في تحديد العوامل التي تؤثر مباشرة على حجم البطالة وهي ليست فقط الطلب الكلي كما لاحظنا في القراءة السابقة بل عاملين:

- حجم الطلب الكلي.
- مستويات الأجر الحقيقي.

والطلب الكلي لا يتأثر فقط بعامل واحد وهو الأجور الاسمية بل يتأثر بعاملين هما:

- الأجر الإسمي. — عرض النقود ومستويات أسعار الفائدة.

إضافة إلى هذه الفروق بين القراءتين نلحظ فرق جوهري يتمثل في دور الإنتاجية فهي لا تؤثر على الأسعار بل تؤثر على بطريقة مباشرة على مستويات الأجر الحقيقي.

إذن نلخص الفروق في:

- دور عرض النقود ومستويات أسعار الفائدة.
- دور الإنتاجية.
- التأثير المباشر للأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي.

الفرع الرابع: نظرية التمييز la théorie de la discrimination .

تمثل هذه النظرية إدماجا لدور المحيط الاجتماعي والعائلي ضمن سير سوق العمل، فيمكننا وفق النظرية الإجابة على سؤال هام جدا: **لماذا نجد فروقا في الأجر بين شخصين أو أكثر برغم تطابق إمكانياتهم، وقيامهم بالأعمال نفسها؟** لذلك يمكن الحكم مبدئيا على النظرية كونها تفسر الفروق، سواء بين الأجور أو طبيعة العمل نفسه.

فالنظرية ترجع هذا التمييز **لأذواق وتفضيلات** أرباب العمل الذين يفضلون فئات معينة لأسباب معينة قد تكون كما جرت العادة على أساس: الجنس، الأصول العرقية، السن، الدين...الخ [388]

واقتصاديا يمثل التمييز عنصرا إيجابيا لأرباب العمل المعنيين، حيث يقومون بمنح أجور أقل للفئات التي لا يفضلون توظيفها، وقد لا يكون رب العمل أصلا معنيا بهذا التمييز ولكنه قد يستغل نفور المجتمع من فئة معينة ليقوم

[388] Michel Lallement, op.cit, p.150.

باستغلالها من خلال منح أجور أقل.[389] وفي سعيهم لتفسير هذا التمييز اقتصاديا، قام بعض المفكرين بإرجاع التمييز في بعض الحالات على ما يقوم به أرباب العمل عند تقييمهم للعمال قبل توظيفهم، وبما أن رب العمل لا يستطيع تقدير إنتاجية العامل قبل توظيفه الفعلي، فإنه يتنبأ بإنتاجيته بناءا على تقدير سابق للعمالة من نفس فئة العامل المعني، وهنا قد تنشأ ما تسمى **بالمعلومة المتحيزة**، وتفسر إلى حد ما لماذا يمنح رب عمل أجرين مختلفين عند توظيف عاملين لهما نفس الكفاءة وفي اللحظة نفسها.[390]

في ظل هذه النظرية التي سعت أساسا لتفسير الفروق يمكن أن تفسر البطالة على أساس التمييز، فقد يكون هناك أشخاصا قادرين وراغبين في العمل عند مستوى الأجر السائد والتوازني وإنتاجيتهم عالية ومميزة إلا أن رب العمل قد لا يوظفهم لأسباب لا علاقة لها بإنتاجيتهم، قد تكون بسبب الانتماء العرقي أو حسب الجنس، أو تقييمهم حسب ما هو معروف عن إنتاجية أمثالهم من نفس المجموعة...الخ.

المطلب الثالث: البطالة التوازنية LE CHOMAGE D'EQUILIBRE

قد يحدث وأن يكون سوق العمل في حالة توازن ومع ذلك توجد نسبة من البطالة تتجاوز معدل البطالة الاحتكاكية، وتسمى هذه البطالة بالبطالة التوازنية،[391] بمعنى أدق فهي تعني أن يكون في الاقتصاد حجم مناصب الشغل المتاحة مساوي لعدد العاملين القادرين والراغبين المتعطلين، فيبدو أن هناك تساوي بين عرض العمل والطلب

[389] Michel Lallement, op.cit, p.151.
[390] op.cit, p.151.
[391] Michael Burda et autres, op.cit, p.92.

عليه عند مستوى أجر معين، ومع ذلك هناك بطالة. تضم البطالة التوازنية صنفين من البطالة: البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.[392]

الفرع الأول: البطالة الاحتكاكية.

تفسر البطالة الاحتكاكية من خلال الوقت الذي يتطلبه العامل للبحث عن العمل حسب كفاءته وخصائص تكوينه،[393] وهي إذن ناتجة عن حركية وديناميكية سوق العمل، فقد يجد عدد من العاطلين مناصب عمل، كما قد يفقد بعض العاملين أعمالهم ويصبحون عاطلين، وبذلك يتم حساب معدل البطالة الاحتكاكية من خلال كون التغير في عدد العاطلين هو نتيجة الفرق بين عدد العاطلين الذين وجدوا عملا وبين عدد العاملين الذين فقدوا أعمالهم ودخلوا ضمن البطالة:

$$\Delta U = sl - fU$$

حيث أن s هي نسبة العاملين الذين فقدوا مناصبهم، و f نسبة العاطلين الذين وجدوا مناصب عمل. فإذا افترضنا أننا نتحدث عن معدل البطالة في لحظة معينة، فإن $\Delta U = 0$، وبالتالي:

$$sl = fU$$

$$U = s/f \cdot L$$

وعلما أن معدل البطالة u هو نسبة: البطالين U إلى حجم القوة العاملة Ls، حيث أن القوة العاملة تضم العاملين L والعاطلين U .

$$U = s/f \cdot L$$

$$u = (s/f \cdot L) / Ls$$

$$u = s/(s+f)^*$$

---

[392] op.cit, p.92.

[393] Michael Burda et autres, op.cit, p.93.

* $u = (s/f \cdot L) / Ls$ وبما أن L/Ls هو معدل التوظيف وهو عكس معدل البطالة تماما أي أن مجموع النسبتين يساوي 1 أي: $L/Ls = 1-u$ ومنه تصبح الصيغة:

$u = s/f \cdot (1/$ ومنه $u = s/f \cdot (1/1+ s/f)$ ومنه $u(1+ s/f) = s/f$ ومنه $u + (s/f)u = s/f$ ومنه $u = s/f - (s/f)u$ ومنه $u = (s/f) \cdot (1-u)$

$(f+s)/f)$ ومنه $u = s/f(f/s+f)$ ومنه $u = s/(s+f)$

وبذلك فإن معدل البطالة الاحتكاكية هو نسبة من فقدوا مناصبهم إلى مجموع الفاقدين والعاطلين الذين وجدوا عملا.[394]

كما يعرفها الدكتور رمزي زكي على أنها نتيجة التنقلات المستمرة بين المهن والمناطق الجغرافية المختلفة والوضعيات المختلفة، كدخول المرأة إلى سوق العمل بعد تجاوز مرحلة رعاية الأطفال...الخ

وبذلك فهي تنشأ نتيجة بحث طرفي سوق العمل على بعضهم البعض: العامل يبحث عن عمل ورب العمل يبحث عن العمال، وقد تطول مدة البحث مما يخلق مشكلة بطالة طويلة المدة، نتيجة لعدم توافر المعلومات لدى الطرفين.[395]

الفرع الثاني: البطالة الهيكلية.

يفسر الاقتصاديون البطالة بهذا الصدد نتيجة لتغيرات هيكلية تصيب الاقتصاد الوطني مما يخلق حالة عدم توافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات العمال العاطلين. ويمكن أن نقسم التغيرات الهيكلية التي تخلق هذا النوع من البطالة إلى ثلاث مستويات:

1- تغيرات الهيكل الاقتصادي: وذلك من خلال التغيرات على مستوى النظام الاقتصادي الذي تطبقه الدولة المعنية، فتحول الدول الاشتراكية إلى اقتصاد السوق نتج عنه ظاهرة الخوصصة، والتي تسببت في تسريح ومن ثمة بطالة آلاف وملايين العمال.

2- تغيرات هيكل سوق العمل: دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة .ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية وبين ما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى. كما أن الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم وتكون لديهم غالبا الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل، وبذلك تكثر بينهم البطالة الهيكلية بدرجة أكبر من وجودها بين الكبار.[396]

3- تغيرات هيكل سوق السلع والخدمات: يمثل هذا المستوى النسبة الأكبر في تفسير البطالة الهيكلية، ويمكن أن تحدث هذه التغيرات نتيجة لتغيرات على مستوى هيكل العرض أو هيكل الطلب:

---

[394] Michael Burda et autres, op.cit, p.89.

[395] رمزي زكي، مرجع سابق، ص.25.

[396] رمزي زكي، مرجع سابق، ص.28.

3-1- تغيرات هيكل الطلب:عندما تتغير سلوكات وأذواق الأفراد والمستهلكين نتيجة عوامل متعددة ومختلفة وإذا افترضنا أن هذا التغيير أدى إلى عزوفهم عن استهلاك سلع معينة، فإن هذا يدفع المنتجين لتخفيض إنتاجهم وكأرباب عمل سيخفضون من عدد العمال لديهم، فتنتج البطالة الهيكلية، ويكون المستهلكون قد حددوا بأذواقهم مصير آلاف أو حتى ملايين العمال ودفعهم إلى البطالة.

3-2- تغيرات هيكل العرض: يمكن أن تحدث التغيرات على مستوى العرض بسبب تغيرات في مدخلات الإنتاج كالمواد الأولية، تكنولوجيا الإنتاج...الخ أو حتى انتقال الصناعة من منطقة إلى أخرى:[397]

- ✓ ما حدث لعمال مناجم الفحم في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ففي هذه الفترة أغلقت العديد من مناجم الفحم في الدول الأوروبية والو.م.أ بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة، مما خلق جيوشا من البطالة، في الوقت الذي ظهرت صناعات جديدة تبحث عن عمال مؤهلين بصعوبة.
- ✓ انتقال الصناعات من دولة إلى أخرى نتيجة العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، حيث أن العديد من الصناعات التحويلية في الو.م.أ ودول غرب أوروبا لجأت إلى الانتقال إلى الدول النامية للاستفادة من المزايا التي وفرتها تلك الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة جدا، وبانتقال هذه الصناعات خلفت وراءها آلاف العاطلين ضمن بطالة هيكلية لمدة طويلة.
- ✓ ظهور تكنولوجيا متطورة كالإنسان الآلي في إنتاج السيارات مثلا أدى للاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال.

الفرع الثالث:البطالة التوازنية طويلة المدى.

.le chômage à longue durée

الأصل في تحليل البطالة التوازنية أنها بطالة عابرة أو مؤقتة مرتبطة بفترة زمنية تكفي لاحتواء نقائص السوق: نقص المعلومات خاصة. إلا أنه ومنذ سبعينات القرن الماضي وجدت الدول المتقدمة أن معدلات البطالة المنخفضة التي عرفتها سابقا أصبحت حلما بعيد المنال،[398] فبعد الصدمة النفطية ظهر أن البطالة التوازنية أخذت بعدا زمنيا أطول من كونها عابرة، كما أنها وفي معظم الدول الأوروبية شملت أكثر من 50 بالمائة من إجمالي العاطلين.[399] وقدم

[397] المرجع نفسه، ص.27-28.

[398] Michael Burda et autres, op.cit, p.93.

[399] Jules Gazon, **Le chômage, une fatalité ?: Pourquoi et comment l'éradiquer,** Editions L'Harmattan, 2008, p.33-34.

الاقتصاديون تفسيرات عديدة ومختلفة تتمحور حول نقطتين أساسيتين: نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها، تكلفة البحث على العمل.[400]

ولقد سبق تقديم نظرية البحث عن فرصة العمل والتي قدمت تفسيرا وتحليلا دقيقا لظهور البطالة ضمن المجموعتين الأولى والثانية، فكلما كان الحصول على المعلومة صعبا كلما زادت مدة البطالة، وكلما كانت تكلفة البحث عن العمل مكلفة كلما دفع ذلك الباحثين عن العمل بقبول أعمال عند مستويات أجور أقل.

كما أن توافر دخل أو تعويض خلال فترة البحث يدفع الباحثين عن العمل لإطالة مدة البحث وبالتالي تطول مدة البطالة.

لقد تم القيام بدراسات اقتصادية عديدة بغية دراسة وتحليل العلاقة بين المبالغ المالية التي تقدمها أنظمة الحماية الاجتماعية في أوروبا وبين معدلات البطالة التي عرفتها منذ السبعينات من القرن الماضي، ويوضح المنحنى البياني التالي نتائج إحدى هذه الدراسات، حيث قامت الدراسة بقياس العلاقة بين منح البطالة وطول مدة البطالة، حيث تم قياس التعويضات من خلال قيمة إجمالي التعويضات عند زيادة عاطل جديد إلى إجمالي العاطلين عن العمل، أما مدة البطالة من خلال نسبة العاطلين لأكثر من 12 شهرا إلى إجمالي العاطلين، ويوضح المنحنى أن هناك تناسبا بين طول مدة البطالة وبين زيادة حجم ومدة تعويضات البطالة.[401]

الشكل البياني(3–8): علاقة منح البطالة بنسبة العاطلين لمدة طويلة.

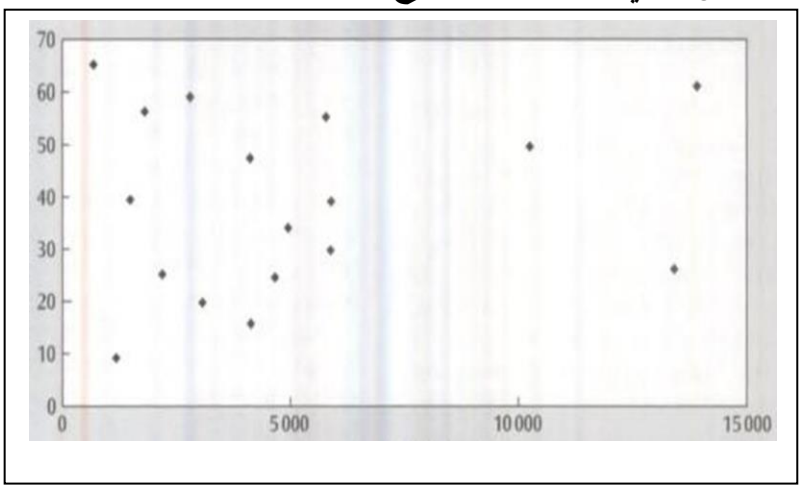

[400] رمزي زكي، مرجع سابق، ص.26.

[401] Michael Burda et autres, op.cit, p.92.

Source: Michael Burda et autres, op.cit, p.92.

ولعل من المهم أن نوضح أن أنظمة الحماية وتعويضات البطالة ليست نفسها في جميع الدول ولا حتى الدول الأوروبية، فمعظم الدول تربط منح هذه الإعانات بمدة معينة، وذلك من أجل حث العاطلين على البحث عن العمل، ما عدا بلجيكا الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمنح الإعانات للعاطلين لفترة غير محدودة، بشرط تأكيد بحث العاطلين وبجدية عن العمل.[402]

وبرغم نتائج هذه الدراسات إلا أن هناك حالات توضح العكس تماما، فهناك دول أوروبية عديدة مثل الدانمارك النرويج والسويد تطبق أنظمة حماية قوية ومع ذلك فيها نسب بطالة ضعيفة، وبذلك فإن أنظمة الحماية وتعويضات البطالة ليست السبب الوحيد في دفع العمال إلى إطالة مدة لبطالة.[403]

المبحث الثالث: البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

يتفاعل العرض والطلب على مستوى سوق العمل أو سوق التوظيف كما أوضحنا سابقا وذلك وفق عدة تصورات مختلفة من مدرسة اقتصادية لأخرى، ولكن هذا التفاعل لا يتم داخليا على مستوى السوق بمعزل عن متغيرات خارجة عنه، فهناك متغيرات أخرى خارج سوق العمل تؤثر على عرض وطلب العمل ومستويات الأجور، وقد تتغير آلية عمل سوق العمل إذا كان الاقتصاد منفتحا أو منغلقا على العالم الخارجي، وقد تتغير الآلية بسبب سياسة اقتصادية تتبعها الدولة بشروط معينة كنظام الصرف الثابت أو المعوم..الخ، وهذا ما سنحاول التعرض له خلال هذا المبحث: كيف يمكن للمتغيرات الاقتصادية خارج سوق العمل أن تؤثر على توازن السوق؟

المطلب الأول: تأثير الهجرة في ظل النظريات الاقتصادية.

[402] Jules Gazon, op.cit, p.33.
[403] Michael Burda et autres, op.cit, p.93.

تعني الهجرة على مستوى سوق العمل انتقال أفراد القوة العاملة من منطقة إلى منطقة أخرى، أي الانتقال الجغرافي، وقد يكون انتقالا داخليا: أي داخل البلد الواحد، وقد يكون خارجيا: أي من دولة إلى دولة، وقد يكون الانتقال شرعيا وقانونيا وقد يكون غير ذلك، ولا نعتبر حتما بأن الهجرة متغير اقتصادي كلي ولكنها عملية تؤثر على حجم السكان وبالتحديد حجم قوة العمل في كل من الدولتين الدولة المهاجر منها والمهاجر إليها ولذلك فهي متغير كلي يؤثر على سوق العمل، وكل نوع من أنواع الانتقال سيؤثر على حجم المعروض من القوة العاملة في المنطقة الأصلية أو المنطقة المنتقل إليها مما يؤثر على حجم التوظيف والأجور في المنطقتين، وتختلف الآثار التي تخلفها أنواع الانتقال بين الأجل القصير والأجل الطويل.

الفرع الأول: في الأجل القصير.

إن الأجل القصير في سوق العمل يشير إلى حالة أين لا يمكن إحداث التغيير في بعض المتغيرات بالنسبة للتحليل الكينزي والنيوكينزي فإنه في الأجل القصير لا يمكن للأجور أن تتغير بسبب التعاقدات والنقابات العمالية...الخ، أما بالنسبة لاقتصاديين آخرين فإن الأجل القصير لا يكفي للحصول على المعلومات اللازمة ولكنه يكفي لتغيير الأجور، ولذلك نجد الاختلاف في تتبع آثار الهجرة على سوق العمل في الأجل القصير.

أولا/ النموذج النيوكينزي:

في الأجل القصير تبدو الأسعار جامدة لا تتغير، ويكون طلب العائلات والحكومة والاستثمار هو المحدد الأساسي لحجم الإنتاج والتوظيف، وتكون بذلك البطالة نتاج تفاعل الطلب على العمل(لتلبية الطلب الفعال على السلع والخدمات) وعرض العمل، وبمرور الوقت تعمل حلقة (السعر-الأجر) على خفض الأجور بسبب البطالة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

فإذا فرضنا وجود هجرة للداخل حيث تؤدي حتما لزيادة الطلب على مناصب العمل، وبسبب أن الأجور والتوظيف لا يتغيران في الأجل القصير، فإن الطلب الإضافي على مناصب الشغل سوف يشكل بطالة ولأن الأجور تتميز بالجمود حسب التحليل النيوكينزي فإن العمال لن يرضو بتخفيض أجورهم في الأجل القصير فلا يتمكن المنتجون من توظيف عدد أكبر، وبذلك فالحجم الإضافي سيشكل زيادة في حجم البطالة، وفي دراسة أجراها كل من **Pierre Cahuc** و **André Zylberberg** عام 2001 لقياس تأثير الهجرة على قوة العمل في فرنسا تم تأكيد هذه النتائج النظرية، فخلال الفترة 1970-1998 ، وجدا أن كل زيادة في القوة العاملة بمعدل 1% نتيجة للهجرة أدت

لزيادة معدل البطالة بنسبة 2,4 % في الأجل القصير. ومع ذلك فإن دراسة أجراها كل من Artus و Muet عام 1995 تؤكد بأن آلية الأسعار والأجور سرعان ما تلعب دورها، فالدراسة وجدت بأنه لزم الأمر أقل من سداسي من السنة ليتم تعديل الاختلال الناتج عن الهجرة، فزيادة البطالة أدت مع مرور زمن قصير إلى تخفيض مستوى الأجور وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار، وأدى هذا الأخير لزيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي دفع المنتجين لزيادة الطلب على العمال وعرض مناصب شغل إضافية مما يخفف من حدة البطالة ويحل المشكلة، وتكون البطالة التي ظهرت بسبب الهجرة مجرد بطالة ظرفية ومؤقتة.[404]

ثانيا/ نماذج المطابقة: d'appariement

تقر هذه النظرية أن العامل يحتاج وقتا لاكتشاف وإيجاد منصب العمل الذي يناسبه، والمؤسسة كذلك تحتاج وقتا للحصول على العمال الذين تحتاج إليهم، وهذا معناه أن أي سوق عمل لا بد أن يكون فيه في وقت ما عدد من البطالين وعدد من مناصب الشغل الشاغرة، وبذلك فإن العمالة المهاجرة سوف تؤدي إلى زيادة ظرفية في قوة العمل، والتي تحتاج وقتا للاستقرار وإيجاد عمل مناسب، وبذلك تنشأ البطالة الظرفية، وبذلك تعمل البطالة على تخفيض الأجور وتجد المؤسسات مصلحتها في التوظيف بأجور أقل،[405] وفي الحقيقة عند قيام المؤسسات بالبحث عن العمالة المؤهلة خلال الوقت اللازم لذلك فإنه وبسبب البطالة سوف يتجه الأجر المطلوب من طرف الباحثين عن العمل نحو الانخفاض، مما يؤدي لزيادة التوظيف، فبينما كان أرباب العمل يبحثون عن التوظيف في ظل أجر معين فإن البطالة عملت على تخفيض هذا الأجر وهذا ما يدفع على زيادة التوظيف عن ما كان مخططا له.

الفرع الثاني: في الأجل الطويل.

---

[404] Graziella Caselli et autres, **Démographie : analyse et synthèse: population et société**, INED, 2004 p.144-145.

[405] Graziella Caselli et autres , op.cit, p.145.

قد يفتقد سوق العمل حتى في الأجل الطويل للمرونة، وقد يكون سوق العمل في دولة معينة مجزء: جزء منه يتميز بالمرونة وجزء يتميز بعدم المرونة، وذلك حسب أطراف المتعاملين في السوق، والمقصود بالمرونة هنا هو قابلية الأجور للتغير حسب تغيرات العرض والطلب:

أولا/ تأثير الهجرة في ظل سوق العمل المرن:

وهو تحليل الفكر الأنجلوسكسوني الذي يدرس تأثير الهجرة على الأجور، إن عرض العمل يمثل مجموع ما يعرضه السكان الأصليون والمهاجرون الجدد، لذلك فإن الهجرة تؤدي إلى التأثير على حجم المعروض من نوع معين من العمالة، وحيث أن المهاجرين متشابهين في نوع العمل المعروض ومستوى تأهيلهم، وبما أن طلب المؤسسات على العمالة مرتبط بتكلفة العمل أي الأجر، فإن زيادة عرض العمل ذو مستوى معين بسبب الهجرة سوف يؤدي إلى تراجع أجره، في الوقت الذي سيكون فيه عرض مستوى آخر من العمالة أقل وبالتالي ستكون أجورهم أعلى، بذلك فإن هجرة العمالة غير المؤهلة ستؤدي إلى انخفاض أجورها ، وتؤدي إلى ارتفاع عائد رأس المال والعمالة المؤهلة، وفي المقابل فإن الهجرة نحو الخارج للعمالة المؤهلة تؤدي إلى زيادة عوائد العمالة المؤهلة ورأس المال ولكنها تؤدي إلى انخفاض أجور العمالة الغير مؤهلة من السكان الأصليين.[406]

ثانيا/ تأثير الهجرة في ظل سوق العمل غير المرن:

وهو ما يعرف بتحليل الفكر الأوروبي، حيث يدرس تأثير الهجرة على البطالة في ظل جمود وثبات الأجور حيث تؤدي زيادة العرض في نوعية معينة من العمالة إلى زيادة البطالة في هذه النوعية أو الفئة، وهذا ما يصطلح عليه بالبطالة النوعية **le chômage catégoriel**، كما يمكن للهجرة أن يكون لها تأثير على تركيبة البطالة إذا كان المهاجرون أدوا إلى زيادة البطالة ضمن فئات مختلفة عن تلك التي تعاني من البطالة من السكان الأصليين مادام معدل البطالة هو متوسط لمعدلات البطالة في كل فئة على حدى، فإن المهاجرين إذا ضغطوا على بطالة فئة معينة من السكان الأصليين فإن نسبة العاطلين من هذه الفئة إلى إجمالي القوة العاملة في هذه الفئة سوف تزيد وبالتالي معدل البطالة سوف يزيد. ففي دولة متقدمة مثل فرنسا معدل البطالة الإجمالي قدر في سنة 2000 بنسبة 9,9 % بينما معدل البطالة لدى المهاجرين قدر بنسبة 20,9 %. [407]

[406] Graziella Caselli et autres, op.cit, p.146.
[407] op.cit, p.147.

الفرع الثالث: دراسات قياسية.

عدة دراسات تم إنجازها لقياس أثر الهجرة على سوق العمل، من بينها الأمثلة التالية:

✓ دراسة كل من Borjas، Freeman ، Katz في سنة 1997 حول أثر الهجرة على أجور السكان الأصليين، وجدت الدراسة أن من 27 إلى 55% من الانخفاض في أجور العمالة غير المؤهلة* الأمريكية بين 1979-1995 بسبب زيادة مشاركة العمالة المهاجرة بنسبة تتراوح بين 15 إلى 20% من القوة العاملة النشطة، وأنه في دراسة أجراها Borjas على سوق العمل بالو.م.أ وجد بأن نسبة العمالة المؤهلة إلى القوة العاملة الإجمالية النشطة(مجموع القوة العاملة من السكان الأصليين أو المهاجرين) في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1995 قدرت بنسبة 91% بينما قدرت النسبة لقوة العمل المهاجرة لوحدها 68% فقط، وبأنه وفي الأجل القصير زيادة في القوة العاملة بسبب الهجرة بنسبة 10% أدت إلى تراجع في أجور العمالة المؤهلة بنسبة 2,3% ونسبة 3,7% بالنسبة لأجور العمالة غير المؤهلة، أما في الأجل الطويل فإن أجور العمالة المؤهلة قد زادت بمعدل 0,5%، بينما تراجعت أجور العمالة غير المؤهلة بنسبة 4,3% [408].

✓ في دراسة أجراها **DAVID CARD** عام 1990 حول تأثير قرار فتح الرئيس الكوبي فيدال كاسترو لحدود ماريبل عام 1980 جراء مشكلة سياسية بحتة، أدى هذا الإعلان إلى تحفيز الكوبيين للهجرة إلى الو.م.أ، وقدرت الدراسة أزيد من 125000 مهاجر كوبي على الو.م.أ فقط بين أفريل وسبتمبر 1980 أين استقر نصفهم في ميامي حيث زادت نسبة القوة العاملة فيها بنسبة 7%، وفي دراسته قام بمقارنة الوضع في ميامي بوضع البطالة ومجريات سوق العمل في مدن مشابهة لهذه المدينة ووجد أنه لا نتائج تدعو للاهتمام.[409]

✓ وفي دراسة أخرى أجراها **Jennifer Hunt** عام 1992 حول تأثير عودة الفرنسيين إلى فرنسا عقب استقلال الجزائر وعودة المستعمرين إلى بلدهم ففي ظل عودة حوالي 900000 شخص تركزوا في معظمهم في مناطق الجنوب، ووجدت الدراسة أنه بزيادة القوة العاملة بنسبة 1% أدت إلى زيادة معدل البطالة بين السكان دون العائدين بنسبة 0,2%، وأن متوسط الأجور قد كانت أقل بحوالي 1,3% مما كانت ستكون عليه لو لم يعد كل هؤلاء ويضغطون على سوق العمل الفرنسي، وبالمثل تم إنجاز دراسة أخرى عام 2003 حول تأثير أزمة البوسنة والهرسك

---

* هذا استنادا إلى تعريف العمالة الغير مؤهلة وهي التي لم تتجاوز في التعليم مرحلة الثانوية.

[408] Graziella Caselli et autres , op.cit, p.147-148.

[409] op.cit, p.151.

وأثر نزوح السكان الهاربين خلال الفترة بين 1983- 1999 على سوق العمل في الدول المستقبلة أثبتت الدراسة أن زيادة نسبة المهاجرين بنسبة 10% أدت إلى زيادة تراجع في توظيف السكان الأصليين بنسبة 0,2 إلى 0,7% وأن هذه النسبة تزيد كلما كان سوق العمل في الدولة المعنية أكثر جمودا وثباتا.[410]

✓ إن مقارنة النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة تؤكد النتائج النظرية سابقة الذكر، فوجود تأثير سلبي قوي أو ضعيف، أو تأثير على الأجور أو على معدل البطالة يكون حسب ظروف وهيكل سوق العمل نفسه، وهذا هو الفرق الواضح بين سوق العمل في الو.م.أ والدول الأوروبية، فالسوق الأمريكية لها قدرة استيعاب عالية للزيادات في عرض العمل أكثر من الأسواق الأوروبية والفرنسية خاصة حسب الدراسات المقدمة وجمود السوق الأوروبي راجع إلى قوانين الحماية المتبعة، وإلى معدلات إحلال عالية.[411]

المطلب الثاني: البطالة والتضخم.

تعتبر البطالة والتضخم أهم المشكلات الاقتصادية بسبب تأثيراتهما الشديدة والمباشرة على الواقع الاجتماعي، ولقد ساد في فترة ما فكر اقتصادي يجعل رغبة الدولة في محاربة التضخم مرهونة بقبولها لمعدل معين من البطالة والعكس، تعتبر رغبة الدولة في محاربة البطالة مرهونة بقبولها لمعدلات معينة من التضخم.

فعندما نتحدث عن علاقة البطالة والتضخم فلا بد أننا سندرس منحنى أو علاقة فيليبس، هذه العلاقة التي تطورت وتمت إعادة قراءتها من قبل العديد من الاقتصاديين، وانعكست على أداء وتوجهات السياسات الاقتصادية، هذه العلاقة كانت قد مرت بعدة مراحل، سنحاول تقديم أهم هذه المراحل من خلال أهم الدراسات التي ميزت كل مرحلة.

الفرع الأول:المرحلة الأولى/علاقة فيليبس الأصلية

"معدل نمو الأجور . البطالة":

قام الاقتصادي النيوزلندي فيلبس **A.W.Phillips** بنشر مقال له عام 1958 يتضمن دراسة تطور العلاقة بين معدلات نمو الأجور الاسمية ومعدلات البطالة في بريطانيا خلال الفترة1861-1957، وتوصل في دراسته لأن

[410] op.cit, p.151.
[411] Graziella Caselli et autres, op.cit, p.151.

الفترات التي كانت فيها معدلات البطالة منخفضة قد رافقها ارتفاع شديد وتضخم في مستوى تكلفة عنصر العمل، وبالعكس في حالة وجود قوة عاملة متاحة(عاطلة) كانت الأجور منخفضة.[412] وتكون دالة فيليبس من الشكل:[413]

$$gw_t = a - bU_t$$

حيث:

gw_t: معدل نمو الأجر الاسمي.

U: معدل البطالة.

وحيث: $a, b > 0$

الشكل البياني(3–9): منحنى فيليبس"معدل نمو الأجر النقدي والبطالة"

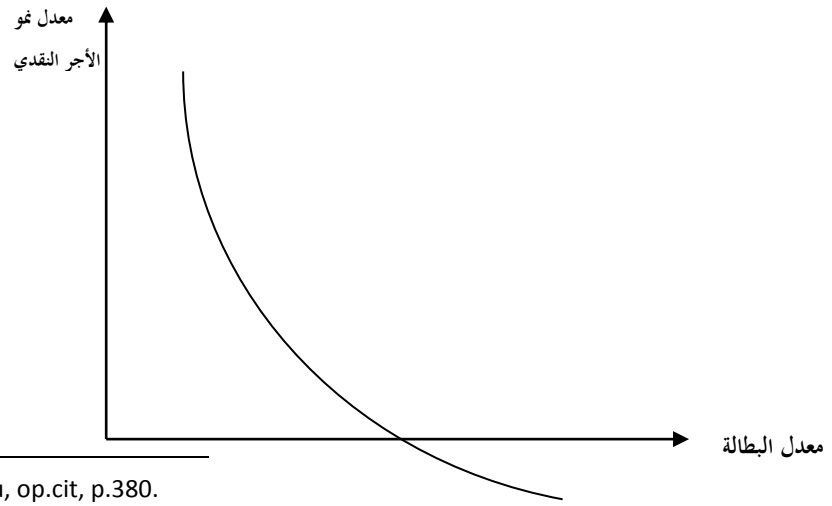

[412] Joël Jalladeau, op.cit, p.380.

[413] Jean-Didier Lecaillon et autres, **Économie contemporaine: Analyse et diagnostics**, De Boeck Université, edition 3, paris, 2008, p.190.

Source : Joël Jalladeau, op.cit, p.381.

وبذلك كانت العلاقة التي أطلقها لأول مرة فيليبس مجرد قراءة لواقع معين سرعان ما فتح المجال للآخرين للتفسير والتحليل، حيث وجد **فيليبس** أن معدل بطالة يقدر بـ5,5% يسمح باستقرار الأجور النقدية. وهذا ما يصطلح عليه بـ **NAWRU**:Non Accelerating Wage Rate of Unemployment ، أي معدل نمو الأجور الذي يسمح بعدم تزايد سريع لمعدلات البطالة.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: تفسير علاقة فيليبس

"معدل نمو الأجور– البطالة ":[414]

حاول **ليبسي** أن يقدم تفسيرا للنتائج التي توصل إليها فيليبس، ولقد انطلق من فرضيته الأولى المتمثلة في علاقة فائض طلب العمالة بمعدل نمو الأجر النقدي، حيث أنه كلما تراجع مستوى الأجر عن الأجر التوازني زاد معدل فائض الطلب على العمال، وبذلك سيخلق دافعا لخلق زيادات أكبر في الأجر، وحيث أن معدل فائض العمالة تمثله المعادلة التالية:

[414] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة2، الأردن، 2007، ص.199-204.

$$Z=(L_d-L_S)/L_S$$

حيث أن:

Z: معدل فائض طلب العمالة.

$\mathbf{L_d}$: حجم الطلب على العمالة.

$\mathbf{L_s}$ حجم المعروض من العمالة.

وبما أن معدل نمو الأجور يحسب بالصيغة التالية:

$$W^*=(W_2-W_1)/W_1=\beta(Z)$$

حيث أن:

$\mathbf{W^*}$: معدل نمو الأجور.

$\mathbf{W_1}$: المستوى السابق للأجور.

$\mathbf{W_2}$: المستوى الجديد للأجور.

أي الفرق بين مستوى الأجر الجديد والسابق منسوبا إلى مستوى الأجر السابق، ولأن ليبسي ربط تغيرات الأجور بالتغيرات على مستوى حجم فائض طلب العمال فإن معدلات تغير الأجور دالة في معدل فائض طلب العمالة Z:

$$W^*=\beta(Z)$$

وهي علاقة خطية كما يوضحها الشكل البياني التالي:

الشكل البياني(3–10): العلاقة بين فائض طلب العمال وبين معدل نمو الأجر النقدي.

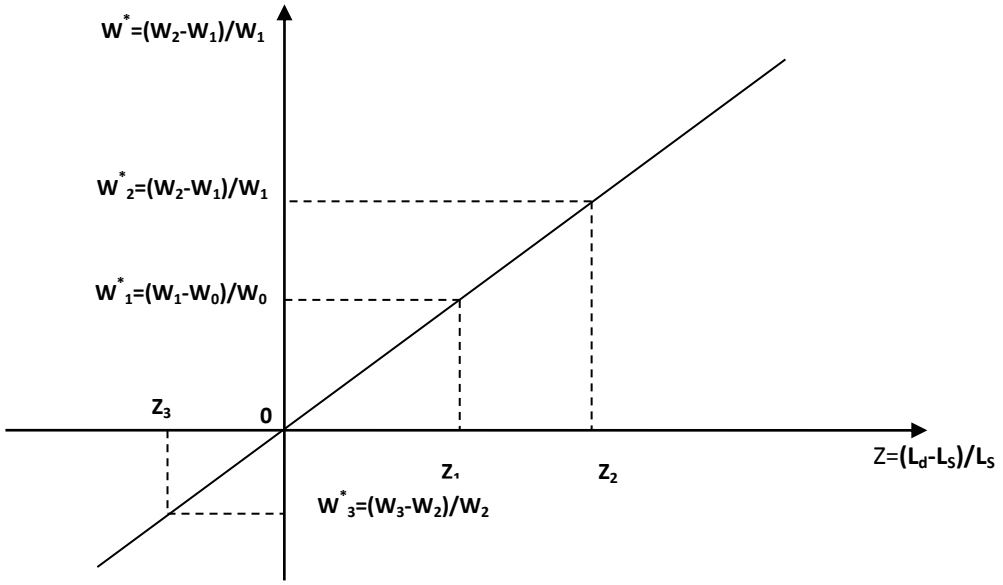

المصدر:أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، طبعة1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص.200.

فعند مستويات الأجرW_1 و W_2 أقل من الأجر التوازني يكون هناك فائض في سوق العمل، ولذلك تتجه الأجور إلى الزيادة، وحيث أن معدل نمو الأجر 2 أعلى من 1 هذا يعني أن فائض الطلب على العمال عند الأجر الأول أعلى بسبب أن الأجر(وليس معدل نمو الأجر)W_1 أقل من الأجر W_2.

وعندما يكون الأجر أعلى من الأجر التوازني يكون فائض الطلب على العمل سالبا، بمعنى انه على مستوى سوق العمل كما سبق ورأينا ستكون هناك حالة فائض عرض أو عجز طلب حسب الحالة الاقتصادية، النتيجة واحدة: فائض طلب العمال سالب، وبذلك سيكون حسب تحليل ليبسي معدل نمو الأجر سالبا، أي ستتجه الأجور للتراجع، ويكون هذا التراجع أو النقصان أكثر وأكبر كلما كان فائض الطلب على العمال السالب أكبر بالقيمة المطلقة.

ثم بحث **ليبسي** عن متغير بديل لفائض العمل **Z** يكون قابلا للقياس والتقدير وذلك لصعوبة قياس هذا الأخير. وبما أن فائض الطلب يرتبط ارتباطا عكسيا مع معدل البطالة فقد توصل إلى العلاقة العكسية بين معدل نمو الأجر النقدي ومعدل البطالة:

$$W^* = -F(U)$$

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة/ توسيع العلاقة "التضخم–البطالة".

في عام 1960 قدم كل من **سولو**R.Solow و **ساموسلسون** **P.Samuelson** دراسة حول الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1900-1958، حيث أدمجا في دراستهما متغيرين إضافيين: نمو الإنتاجية ومعدل التضخم، وتوصلوا إلى أن نمو الأجر النقدي الذي يكون أقل من معدل نمو الإنتاجية ويكون في حدود 2,5% سنويا لم يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار، وظل معدل البطالة في حدود5 إلى 6%، وبرز مصطلح جديد **NAIRU**: Non-Accelerating Inflation Rate Unemployment ، والذي يعني معدل البطالة الذي يسمح باستقرار الأسعار في الاقتصاد، وكذلك مصطلح **NAWRU**: Non-Accelerating wages Rate Unemployment والذي يعني معدل البطالة الذي لا يسمح بتزايد الأجور، وإذا كان معدل البطالة يقدر بـ3 % فإن معدل التضخم يتراوح بين 4 و5%، وبذلك نشأت مبادلة بين التضخم والبطالة، فالتضخم يمثل الثمن الذي تدفعه الدولة إذا رغبت في مكافحة البطالة، في حين تمثل البطالة ثمنا لمحاربة التضخم.[415]

ويفسر **ليبسي** علاقة البطالة بالتضخم من خلال كون التضخم ناتج عن زيادة الأسعار، وهذه الأخيرة أساسا قائمة على إضافة مقدار معين إلى تكلفة الإنتاج الإجمالية، والتي تكون الأجور النقدية المكون الأساسي لها،[416] فالمؤسسة

[415] Isabelle Waquet,Marc Montoussé , op.cit, p.158-159.

[416] أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص.207.

تحدد السعر انطلاقا من التكلفة مضافا لها هامش ربح، فإذا افترضنا أن تكلفة الأجر هي المحدد الرئيسي فيمكن تقدير سعر الوحدة كما يلي:[417]

$$P = (1+m)\ [W_t N_t / Y_t]$$

حيث أن:

P: سعر الوحدة.

m: هامش الربح وهو نسبة من تكلفة الوحدة.

$\mathbf{W_t}$: الأجر النقدي.

$\mathbf{N_t}$: عدد العمال.

$\mathbf{Y_t}$: حجم الناتج.

$\mathbf{[W_t N_t / Y_t]}$: تكلفة الوحدة، حيث يمثل قسمة التكلفة الكلية على حجم الناتج.

وتصبح العلاقة السابقة كما يلي:

$$P = (1+m)\ [W_t / y_{nt}]$$

حيث أن y_{nt}: الإنتاجية المتوسطة، قسمة الناتج على عدد العمال.

فإذا افترضنا ثبات هامش الربح لدى المؤسسات يكون معدل التضخم كمعدل نمو السعر بين فترتين(باستعمال لوغاريتم للصيغة السابقة $P = (1+m)\ [W_t / y_{nt}]$) كما يلي:

$$\pi = gw - gy_n$$

حيث أن:

gw: معدل نمو الأجر النقدي.

$\mathbf{gy_n}$**:** معدل نمو الإنتاجية المتوسطة.

[417] Jean-Didier Lecaillon et autres, op.cit, p.190-191.

π: معدل نمو السعر وهو معدل التضخم.

ومن المعادلة حتى يكون $\pi=0$ أي معدل تضخم =0 يجب أن يكون $0= gw - gy_n$ أي$gy_n= gw$ وعلى السياسة أن تعمل على جعل معدل نمو الأجر النقدي مساويا تماما لمعدل نمو الإنتاجية، لأن نمو الأجر بما لا يتساوى مع نمو الإنتاجية من شأنه أن يدفع أرباب العمل إلى تحويل زيادة التكلفة إلى زيادة في الأسعار(حسب تحليل **ليبسي**)، وإما لتخفيض عدد العمال لرفع الإنتاجية وترك الأسعار عند المستوى نفسه، وبذلك أمام أرباب العمل إما أن يخلقوا: بطالة وإما أن يخلقوا تضخما.

وبما أن دالة فيليبس التي تربط بين معدل نمو الأجور والبطالة–كما أوضحناها سابقا– بالصيغة التالية:[418]

$$gw_t=a - bU_t$$

فيمكن تعويضها في المعادلة السابقة ($\pi= gw - gy_n$) كما يلي:

$$\pi = a - bU_t - gy_n = (a- gy_n) - bU_t.....(1)$$

الشكل البياني(3–11): منحنى فيليبس" البطالة والتضخم"

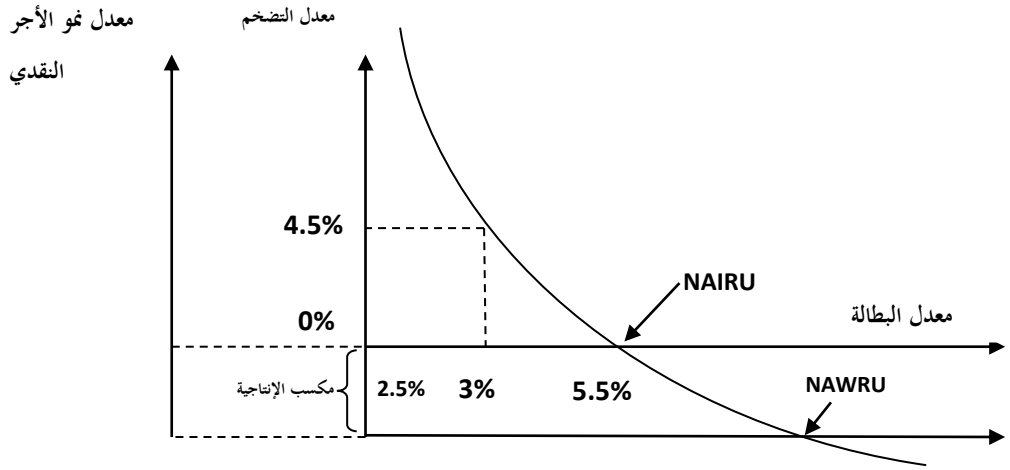

[418] Jean-Didier Lecaillon et autres, op.cit, p.190.

SOURCE : Isabelle Waquet,Marc Montoussé , op.cit, p.159.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة"التحليل الديناميكي":

تسارع معدلات التضخم والبطالة.

ظهرت فيما بعد دراسات عدة تتبع الظاهرة الفيليبسية: مبادلة التضخم والبطالة، ولكنها من نوع آخر مختلف نوعا ما وهي مبادلة: معدلات تغير التضخم ومعدلات البطالة، بمعنى آخر أن الدولة تستطيع تخفيض معدلات البطالة في وجود معدلات التضخم المستقرة، أي أن التضخم موجود ولكنه مستقر عند نفس المستوى بمعنى أنه لا يشترط الوصول لمعدل تضخم= 0 أي **$\pi = 0$** بل أنهم مقتنعون بوجود معدلات تضخم في الاقتصاد. ولكن السياسة عليها أن تحافظ على استقرار لمعدل التضخم، أي أن هناك تضخم سنويا ولكن بنفس المعدل تقريبا، إذن **$\pi \neq 0$** ولكن معدل نمو **π** أي **$g\pi = 0$**، ومن خلال اطلاعنا على المراجع المتاحة وجدنا دراستين مختلفتين تحققان الغرض نفسه:

الدراسة الأولى:

باستخدام المعادلة(1) السابقة الذكر:[419]

$$\pi = a - bU_t - gy_n = (a - gy_n) - bU_t \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

يمكن استخراج معدلات التغير في كل من البطالة والتضخم كما يلي:

$$\log\pi = \log(a - gy_n - bUt)$$

ويمكن أيضا استخراج نمو معدل البطالة بدلالة المتغيرات في المعادلة:

$$gU = -(1/b)g\,\pi + (1/b)g^2 y_n \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

[419] Jean-Didier Lecaillon et autres, op.cit, p.190.

و يمكن استخراج**(1/b)** عاملا مشتركا وتصبح المعادلة كما يلي:

$$gU = (1/b)[\ g^2 y_n - g\ \pi]$$

من خلال المعادلة التي تظهر معدلات نمو المتغيرات المعنية بدلا من المعدلات نفسها(بدلا من معدل البطالة أو معدل التضخم تظهر لدينا معدل نمو معدل البطالة ومعدل نمو معدل التضخم)، ويتضح من المعادلة أمران مهمان:

– إذا أرادت السياسة أن تخفض من معدل البطالة أي أن معدل نمو معدل البطالة يجب أن يكون سالبا أي **gU<0**، وبذلك يجب أن يكون الطرف الثاني من المعادلة سالبا أيضا أي : $g^2 y_n - g\ \pi < 0$

أي $g^2 y_n < g\ \pi$ أي أن معدل التضخم يجب أن يتزايد بمعدلات أعلى من مربع معدل نمو الإنتاجية، وإذا ربطنا نمو الإنتاجية بالأجور فإن المطلوب إذا حسب المعادلة أن تتزايد الأسعار على حساب الأجور حتى يمكن تحقيق تراجع في معدلات البطالة، وهنا تظهر وبشدة المفاضلة والمبادلة بين مشكلتين خطيرتين: البطالة والتضخم.

– الأمر المهم الثاني الذي توضحه المعادلة هو أنه إذا أرادت السياسة العكس أي أنها تريد أن تحافظ على استقرار معدلات التضخم على حساب البطالة، فإن المطلوب هو أن يكون معدل نمو الأسعار يساوي صفر، أي **π=0g**، وحسب المعادلة يجب أن يكون معدل البطالة:

$$gU = (1/b)\ g^2 y_n$$

الدراسة الثانية:[420]

من خلال هذه الدراسة تم إدخال بعض التغييرات على المعادلة(1) السابقة، بإدخال بعض عوامل المرونة تصبح الدالة من الشكل:

$$\lambda_1(\pi_t - \pi_{t-1}) = \lambda_0 - \lambda_2 U_t - (1 - \lambda_3) g y_{nt} \ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

π_t: معدل التضخم في الفترة t.

[420] Pierre Cahuc,André Zylberbe, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage** op.cit, p.371-372.

π_{t-1}: معدل التضخم في الفترة السابقة t-1.

λ: متغيرات سلوكية، حيث أن: λ_1 يعني درجة جمود الأسعار، λ_0 متغير عشوائي، λ_2

وانطلاقا من **log(3)** نجد تغير معدل البطالة بالمعادلة التالية:

$$gU_t = -(\lambda_1/\lambda_2)g^2\pi + [(1-\lambda_3)/\lambda_2]g^2y_{nt} \ldots\ldots\ldots(4)$$

ومن هذه المعادلة نتوصل للنتيجة نفسها التي توصلنا إليها من الدراسة السابقة، ويمكننا من خلال المعادلة(3) التوصل إلى معدل البطالة الذي يحقق استقرارا في معدل التضخم(**استقرار معدل التضخم وليس استقرارا للأسعار لأن الأسعار سوف تتزايد في ظل التضخم ولكن إذا استقر معدل التضخم فإن الزيادات سوف تكون مستقرة وليست متزايدة**) فإذا استهدفت الدولة استقرار معدل التضخم أي $g^2\pi = 0$ ، فيمكن بالتعويض في المعادلة(3) أن نجد معدل البطالة الذي يحقق هذا الهدف:

$$0 = \lambda_0 - \lambda_2 U_t - (1-\lambda_3)gy_{nt}$$

$$\bar{U}_t = (1/\lambda_2)[\lambda_0 - (1-\lambda_3)gy_{nt}] \ldots\ldots\ldots(5)$$

وهذا ما اصطلحنا عليه سابقا بـ**NAIRU**، فهو معدل البطالة غير المسرع للتضخم وليس المثبت للأسعار، وتعني المعادلة أن معدل البطالة غير المسرع مرتبط بكل من الإنتاجية، مجموعة من المتغيرات السلوكية المرتبطة بقوة العمل ومتغيرات سلوكية عشوائية أخرى.

الفرع الخامس: المرحلة الخامسة: اختلالات علاقة فيليبس

"الكساد التضخمي".

خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي تعرضت هذه العلاقة التي سميت بعلاقة فيليبس للانتقاد إذ ظهر كل من التضخم والبطالة معا، فحاول العديد من الاقتصاديين تفسير هذا التناقض، هناك من أيد القراءة الكينزية لمنحنى فيليبس وهناك من أيد القراءة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية له، إذ أنه في كل الحالات كان يعبر عن حالة حقيقية في الاقتصاد، وكل توجه يحاول أن يفسر هذه الحالة في الاقتصاد(ومن ثمة يفسر منحنى فيليبس) حسب مبادئه ومنهجه في التفكير الاقتصادي.

أولا/ التحليل النقدي:

كان التفسير النقدي لظاهرة الكساد التضخمي من خلال استخدام منحنى فيليبس لتخطئة التحليل الكينزي وإظهاره كمتسبب في هذه الظاهرة التي يحضر فيها التضخم مع البطالة: فسعي الدولة لمحاربة البطالة عن طريق سياسة توسعية كينزية أدى لزيادة المعروض النقدي، سوف تشجع على زيادة الإنفاق ومن ثمة زيادة الأسعار

ولا تؤخذ زيادات الأسعار بعين الاعتبار لدى العمال إلا لاحقا بشكل متأخر، إن هذا التأخر يجعل أجور العمال الحقيقية تتراجع لفترة من الزمن، ويمثل هذا تراجع في تكلفة الإنتاج، حيث تزيد الأسعار ولا تزيد الأجور، ومن ثمة زيادة النشاط وزيادة التوظيف، وبذلك رافق معدل منخفض للبطالة زيادة في معدل التضخم، وبذلك ننتقل على المنحنى CP_1 من النقطة E إلى النقطة E_1:

الشكل(3-12): منحنى فيليبس في الأجل الطويل.

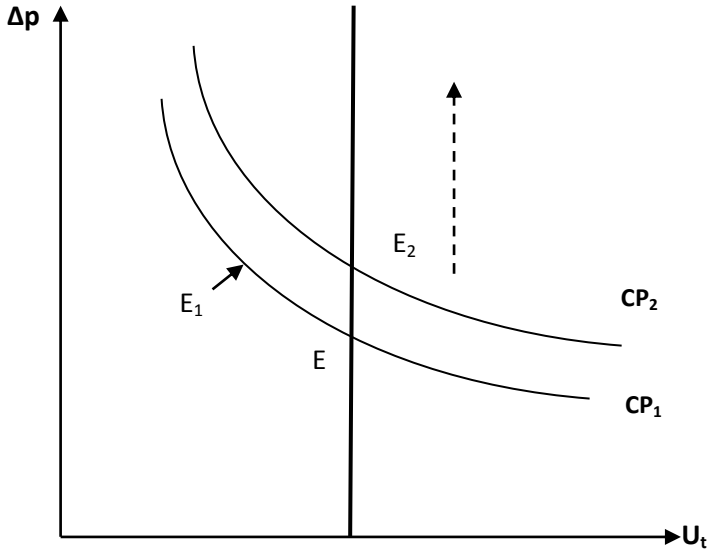

Source :DAVID BEGG et autres, **MACRO ECONOMIE** , EDISCIENCE international, édition 6, Paris, 1994, p.296.

وهو تجسيد صحيح جدا لمنحنى فيليبس، ولكن وبمرور الزمن وعندما يدرك العمال خطأهم عند احتكاكهم بالسوق سوف يعدلون من أجورهم المطلوبة، وبذلك سوف ترتفع الأجور وترتفع التكلفة الحقيقية للتوظيف في المؤسسات، ويتراجع حجم الإنتاج والتوظيف في المؤسسات، ويعود معدل البطالة إلى مستواه السابق ولكن عند معدل تضخم أعلى وذلك عند النقطة E_2، وبذلك لم تظهر المبادلة بين البطالة والتضخم إلا بشكل مؤقت في الأجل القصير عند الانتقال من النقطة E إلى النقطة E_1، لم يتغير معدل التوظيف ومستوى النشاط. وعندما تسعى الدولة مجددا بمحاولة مكافحة البطالة عن طريق تحفيز الطلب الكلي فستتكرر الأحداث السابقة وسوف تخلق التضخم دون كبح البطالة، وتظهر علاقة فيليبس بشكل مؤقت سرعان ما يعود معدل البطالة لمستواه السابق ولكن عند مستوى معدلات تضخم جديدة وأعلى، وبذلك تأخذ دالة فيلبس في الأجل الطويل شكلا عموديا، حيث يتزايد التضخم وتبقى البطالة عند المستوى نفسه باستخدام السياسة الكينزية.[421]

كما يوضح الشكل البياني التالي الفكرة نفسها بشكل بياني مختلف، فهو يحاول توضيح تأثير السياسة النقدية التوسعية الكينزية التي تعتمد على تحفيز الطلب الكلي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، فإذا كانت الزيادة حصلت في فترة معينة بمعنى أن السياسة اتخذت بشكل عابر ومؤقت(الأجل القصير) فإن هذا سوف يشجع على زيادة الإنفاق ومن ثمة زيادة الأسعار، أي معدل تضخم أعلى، ومن جهة أخرى تصبح أجور العمال الحقيقية أقل في الأجل القصير لأن العمال لم يدركو بعد بأن أجورهم تراجعت ولم يطالبو بعد بالزيادة، ويتسبب هذا التراجع في الأجور الحقيقية في تراجع تكلفة الإنتاج، حيث تزيد الأسعار ولا تزيد الأجور، ومن ثمة زيادة النشاط وزيادة التوظيف، وبذلك تتراجع معدلات البطالة ولكن عند معدلات تضخم أعلى، وذلك يعني بيانيا الانتقال من النقطة E إلى النقطة E_1 ، فهذا الانتقال يحدث في الأجل القصير وبصفة مؤقتة وهو أثر إيجابي معترف به لدى التحليل النقدي، وهذه علاقة فيليبسية بحتة حيث تظهر فيها المبادلة بين التضخم والبطالة:

[421] Joël Jalladeau, op.cit, p.386.

الشكل البياني(3–13): حركية علاقة البطالة–التضخم في ظل تغيرات نمو الكتلة النقدية(الأجل القصير–الطويل)

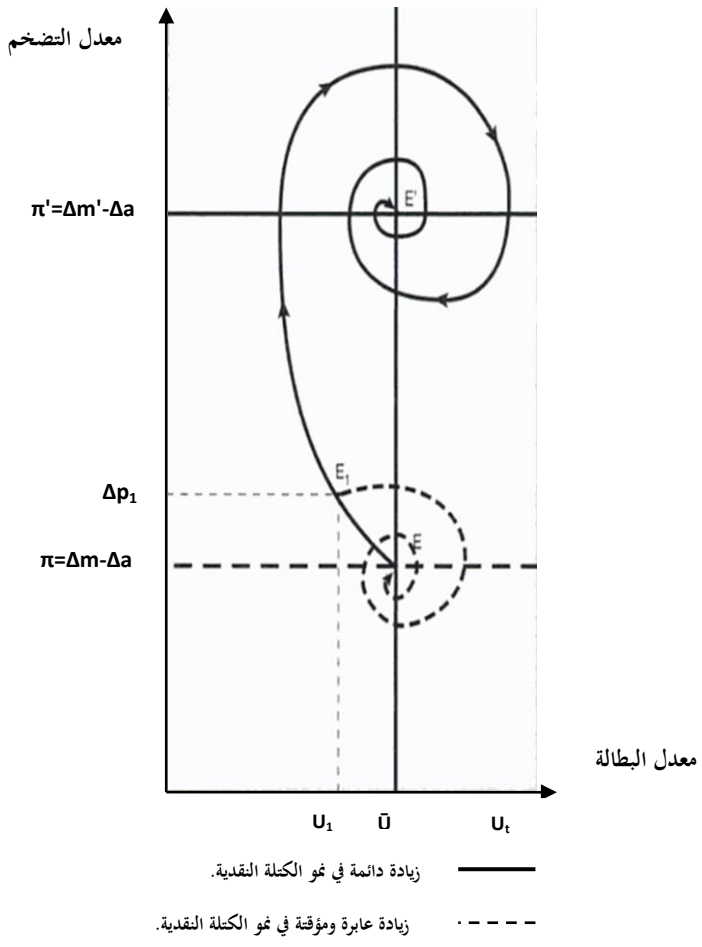

Source : Pierre Cahuc, André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage** op.cit, p.377.

ولكن وبمرور الزمن وإذا اعتمدت السياسة على السياسة النقدية التوسعية مستهدفة تخفيض معدلات البطالة كما لاحظنا في الأجل القصير فإن الأثر لن يكون في الأجل الطويل كما لاحظناه في الأجل القصير، حيث سيطالب العمال برفع أجورهم النقدية من أجل محاولة تحسين الأجور الحقيقية، وإذا تمت تلبية مطالباتهم فسوف ترتفع تكلفة الإنتاج ويتراجع حجم التوظيف، وبذلك يكون معدل البطالة قد تراجع لمستواه السابق بينما تسببت السياسة برفع معدلات التضخم، ولذلك يكون الانتقال من النقطة E_1 إلى النقطة E' حيث معدل البطالة عند المستوى نفسه ومعدل التضخم أعلى بكثير من المعدل قبل تطبيق السياسة التوسعية.لذلك فإن سياسات تحفيز الطلب تظهر تأثيرا إيجابيا على مستوى البطالة في الأجل القصير وإذا كانت ظرفية، أما إذا تم استعمالها للتأثير الإيجابي على مدى طويل فإنها تفشل في تحقيق أهدافها. باختصار وحسب التحليل النقدي فإن السياسات الكينزية لا تعدو كونها " **سياسات ظرفية**".

ثانيا/ تأثير التوقعات:

في دراسة قدمها لوكاس **LUCAS** عام 1972 حاول من خلالها تبرير علاقة فيليبس والدفاع عن مبادئ الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث قسم السياسات الاقتصادية إلى نوعين:[422]

✓ **السياسات الاقتصادية التي يستطيع الأفراد التنبؤ بنتائجها وآثارها"les politiqu prévues"**

وهي تلك السياسات التي يعلم بها الأفراد وبمجرد اتخاذ إجراءاتها يتخذ الأفراد احتياطاتهم ويغيرون قراراتهم سريعا وهي مرتبطة إذا بتوافر المعلومات وسرعة الحصول عليها والتصرف الرشيد إزاءها، ولهذا فإن هذه السياسات لن يكون لها تأثير لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل، وبهذا الصدد فإن سياسة توسعية من هذا الصنف حسب لوكاس لن تؤد أصلا إلى تراجع معدل البطالة كما وضح **فريدمان** في الأجل القصير، فهي لن تخلق إلا التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل.

✓ **السياسة الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بنتائجها وآثارهاles politiques non anticipées**:

وهي السياسات التي تستطيع الحكومة من خلال إجراءاتها أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير ولكن سرعان ما يتعود الأفراد عليها وتصبح في الأجل القصير منعدمة التأثير حالها حال الصنف الأول، وبذلك فإن هذا الصنف من السياسات يخضع للتحليل نفسه الذي قدمه **فريدمان**.

ويمكن أن نقدم كمثال لتوقع السياسة الاقتصادية ما حدث في فرنسا عام 1983، فقبل أن تتخذ حكومة **موروي Mauroy** أي تغيير في السياسة الاقتصادية، كان العمال يتوقعون ويؤمنون بأن الحكومة تخشى للغاية أي ارتفاع لمعدلات البطالة جراء صدمات العرض، لذلك توقعوا أنها ستتدخل لمنع زيادة البطالة وذلك عبر سياسة تحفيز الطلب التي تخلق ضغوطا تضخمية، لذلك ونتيجة لهذا السيناريو المتوقع طالبوا في مفاوضاتهم الأجرية بأجور أعلى، وبذلك خلقوا بأنفسهم ضغوطا تضخمية اضطرت الدولة للتدخل إزاءها بسياسة توسعية لتفادي الآثار السلبية لسلوكهم على البطالة.[423]

ثالثا/ التحليل النيوكينزي"الدفاع عن الفكر الكينزي من خلال منحنى فيليبس":

قدم**Jacques Adda** تفسيرا لظاهرة الكساد التضخمي دافع به ومن خلاله عن مبادئ التحليل الكينزي، حيث يؤكد أن الأجور المنخفضة لم تكن هي سبب انخفاض البطالة في الو.م.أ ولكن ذلك كان بسبب سياسة تخفيض شديد لأسعار الصرف. فعندما كان معدل البطالة حوالي 6 و7% كان الانخفاض يتبع معدل نمو الطلب

[422] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage** op.cit, p.379.
[423] DAVID BEGG et autres, op.cit, p.300.

الكلي وهذا جوهر تحليل كينز. وظلت القراءة الكينزية صحيحة لمنحنى فيلبس خلال الثمانينات، لأن زيادات معدلات البطالة أدت لكبح نمو الأجور النقدية ومن ثمة الأسعار في النصف الأول من القرن إلى غاية بداية التسعينات. وبالعكس فيما بعد حيث أن زيادة معدلات نمو النشاط الاقتصادي ومن ثمة تراجع معدلات البطالة قد أدى إلى زيادات تضخمية أقلقت الحكومات آنذاك.[424]

أما **الطفرة** التي حدثت في اتجاه العلاقة خلال السبعينات والتي أعطت فرصة للنقديين لانتقاد وانتقاص التحليل الكينزي فهي تفسر بشكل واضح من خلال الأزمات النفطية وتأثيراتها الحادة على الدول المستوردة. فزيادة التضخم في تلك الفترة راجع لزيادة أسعار النفط الشديدة التي سرعان ما انتشرت في الاقتصاد.[425] لأن المنتجين نقلوا زيادات أسعار النفط كتكاليف للإنتاج إلى زيادات في الأسعار، وبذلك تتراجع القيمة الحقيقية للكتلة النقدية(الأرصدة الحقيقية) ويتراجع الطلب الكلي، ومن ثمة يحدث كساد من ناحية وتضخم من ناحية أخرى بسبب صدمة عرض،[426] ولكن هذا التأثير ظرفي سرعان ما ستعود علاقة البطالة– التضخم في شكلها العكسي **الفيليبسي** المعهود، فلنفترض أنه بسبب أزمة نفطية حادة زادت الأسعار وزاد معدل البطالة، ولنتتبع تخيلين لتطور الأحداث، أحدهما في ظل تدخل الدولة والآخر بدونه:[427]

- ✓ **حالة عدم تدخل الدولة:** إذا لم تتدخل الدولة فإن وجود البطالة الإجبارية سوف يدفع شيئا فشيئا بالأجور باتجاه الانخفاض، أو على الأقل تهدئ من المفاوضات الأجرية، فيصبح معدل التضخم أقل من معدل نمو الكتلة النقدية مما يرفع من قيمة الأرصدة الحقيقية ويرفع بالتالي من حجم الطلب الكلي، فتعود البطالة شيئا فشيئا إلى مستواها التوازني.
- ✓ **حالة تدخل الدولة:** إذا تدخلت الحكومة عند حدوث أزمة عرض كالصدمة النفطية بغية تفادي الأثر السلبي على البطالة، من خلال زيادة الكتلة النقدية تحفيزا منها للطلب الكلي الذي توقعت انخفاضه بسبب التضخم، فإن معدل البطالة لن يتزايد، ولكن سياسة تحفيز الطلب الكلي أدت لزيادة معدل التضخم أعلى عن المستوى الذي كانت ستتسبب فيه الأزمة لوحدها.

وبالتالي فالدولة عند تقريرها هل تتدخل أم لا فهي تفاضل حقيقة بين: معدلات بطالة منخفضة ومعدلات تضخم أعلى، أم معدلات تضخم أقل ومعدلات بطالة أعلى، وهذا هو **جوهر علاقة فيليبس**.

---

[424] Joël Jalladeau, op.cit, p.389.
[425] op.cit, p.389.
[426] DAVID BEGG et autres, op.cit, p.299.
[427] op.cit, p.300.

وتقدم حالة فرنسا دليلا عمليا على ذلك، فتدخل الحكومة خلال أزمة الأوبيب 1973 كان أكبر من تدخلها من أزمة 1979-1980، وهذا ما نتج عنه خلال الأزمة الأولى معدلات بطالة كينزية منخفضة ومعدلات تضخم مرتفعة، وخلال الأزمة الثانية معدلات بطالة كينزية مرتفعة ومعدلات تضخم ضعيفة.[428]

وفي الحقيقة أصحاب هذا التحليل يقدمون فكرة جوهرية تعكس تماما توجهات فريدمان ومن سانده فكريا، وهي أن علاقة فيليبس العكسية بين البطالة والتضخم هي الأصل، وما عداها هو حالة ظرفية لأسباب ظرفية(كارتفاع حاد في سعر النفط).

ولذلك فإجابتهم حول تفسير **ظاهرة زيادة معدلات التضخم في السبعينات أعلى مما كان في فترة الستينات عند كل مستويات البطالة؟** تتمثل في انتقال ظرفي لمنحنى فيليبس إلى أعلى، كما يوضح ذلك الشكل البياني:

الشكل البياني(3-14): انتقال منحنى فيليبس.

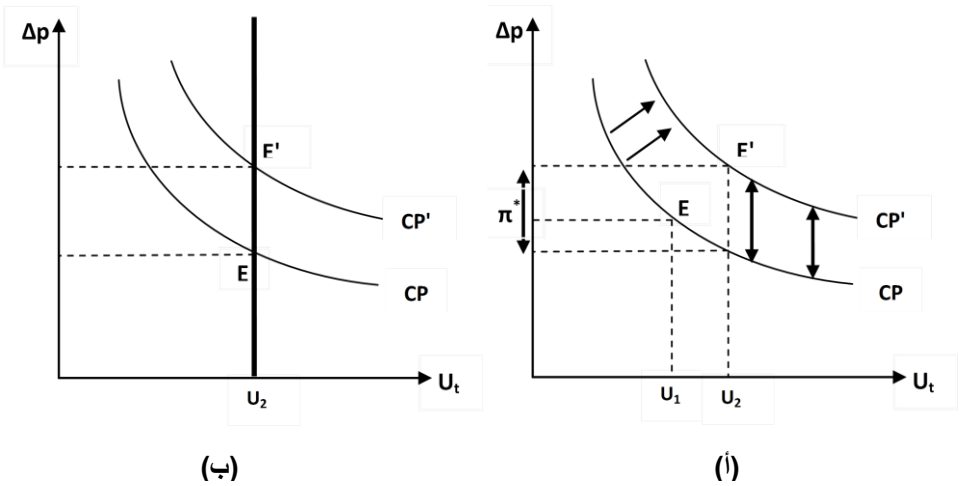

[428] op.cit, p.300.

فحسب الشكل البياني فإن صدمة العرض قد سحبت منحنى فيليبس إلى أعلى، ليستقر عند مستوى معين علاقة فيليبس من جديد،[429] فالنقطة E والنقطة E' تعبران عن التساؤل سابق الذكر، حيث أن النقطة الجديدة تقع على منحنى فيليبس ولكنها ثنائية جديدة تضم معدل بطالة أعلى ومعدل تضخم أعلى.

فهذا التحليل معتمد على أن نمو الأجر النقدي الذي يؤثر على تغيرات معدل التضخم هو في حد ذاته متأثر بأسعار الواردات، فزيادة حادة في أسعار الواردات كالنفط سوف تنتقل إلى الأسعار الداخلية ولكنها لا تلغ علاقة فيليبس:[430]

المعادلة(1): $\pi = a - bU_t - gy_n = (a - gy_n) - bU_t$

حيث أن:

$$gw_t = a - bU_t$$

تم إضافة معدل نمو أسعار الواردات(نرمز له بـ π^*) في معادلة الأجور لتصبح:

$$gw_t = \pi^* + a - bU_t \ldots\ldots(8)$$

وبذلك يكون معدل التضخم المحلي:

$$\pi = \pi^* + (a - gy_n) - bU_t \ldots\ldots(9)$$

وهذا يعني أن علاقة فيليبس لا زالت في نفس الاتجاه ولكنها صعدت للأعلى بمقدار π^*.

كما يجدر بنا الإشارة إلى هناك مجموعة أخرى تتبع الفكر النقدوي بزعامة فريدمان يفسرون انتقال منحنى فيليبس بسبب قيام الحكومات بضخ كتلة نقدية بمعدلات أعلى في السبعينات عما كان في فترة الستينات، وهذا ما أدى إلى

[429] Jean-Didier Lecaillon et autres, op.cit, p.197.
[430] op.cit, p.197.

انتقال منحنى فيليبس إلى الأعلى من CP_1 إلى CP_2، ولم يكن الانتقال عبر المنحنى نفسه كما شرحنا في تحليل **فريدمان**.[431] وهذا ما يوضحه الجزء(ب) في الشكل البياني السابق.

ولا بد أن ننتبه إلى أن الفرق واضح جدا بين المجموعتين، فالنقدويين حتى لو صادقوا فكرة انتقال منحنى فيليبس إلى أعلى فهم يؤكدون أن معدل البطالة سوف يستجيب للسياسة التوسعية وينخفض ظرفيا ولكنه سرعان ما سيعود إلى مستواه الطبيعي، وهذا يعني أنهم يفترضون أن معدل البطالة الطبيعي ثابت، عند المستوى**U_2** الخط العمودي، وهذا ما أثبت خطؤه مجموعة من الدراسات التي نلخص نتائجها في الجدول التالي:

الجدول(3-2): تطور معدلات البطالة الطبيعية في بعض دول الOCDE.

	1979-1970	89-1980	99-1990	2006*
الو.م.أ	6.2	7.3	5.6	4.6
اليابان	1.7	2.5	3.1	3.9
ألمانيا	2.4	6.8	9.2	7.2
فرنسا	/	/	/	8.1
بريطانيا	3.6	9.6	8	5.3
إيطاليا	4.7	8.4	10.9	6.9
اسبانيا	4.4	17.5	19.7	9.1

SOURCE: Michael Burda et autres, op.cit, p.93.
*Jean-Didier Lecaillon et autres, op.cit, p.198.

[431] DAVID BEGG et autres, op.cit, p.297.

حسب كل ما سبق فإن تفسير الكساد التضخمي والذي يمثل تواجد البطالة والتضخم معا يعتبر عكس علاقة فيليبس تماما والتي جعلت الحكومات والشعوب مطمئنة لفترة طويلة من الزمن، تفسير هذه الظاهرة أخذ ثلاث توجهات:

- ✓ السياسة النقدية التوسعية في الأجل الطويل.
- ✓ سلوكات الأفراد جراء توقعاتهم لآثار السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة.
- ✓ الصدمات السعرية الخارجية.

وهذا ما يمكن تلخيصه في المخطط التوضيحي التالي:

المخطط التوضيحي(3-4): التفسير النقدي والتفسير بصدمات العرض لمنحنى فيليبس.

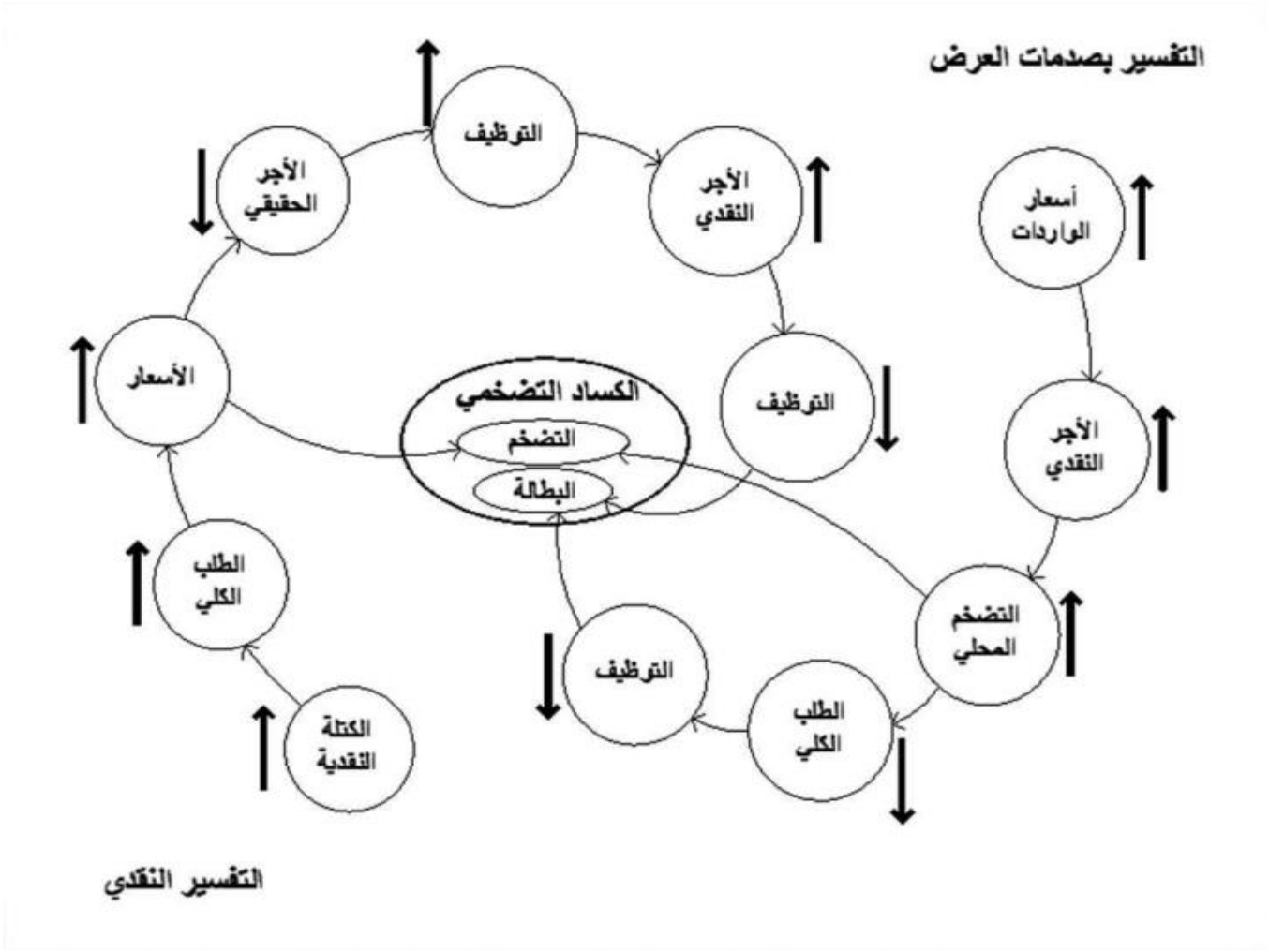

رابعا/ منحنى WS/PS والبطالة الهيكلية:

مع بداية التسعينات من القرن الماضي ظهرت عدة دراسات تحتوي أو تركز على علاقة مختلفة نوعا ما بين البطالة والأجور، أولها وأهمها دراسة كل من **Layard**، **Nickell** و**Jackman**، حيث تعتمد على دالتي العرض والطلب في سوق العمل، فالبطالة ومستواها التوازني تحديدا تتحدد حسب السلوكات التي تحدد بدورها دالة العرض ودالة الطلب كل على حدى.

الشكل البياني(3–15): منحنى ws/ps.

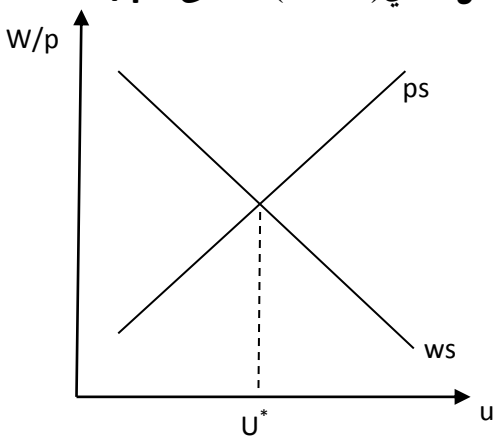

وفي حين دالة ws تتعلق بعوامل مؤسسية في سوق العمل، تتعلق وتتأثر دالة ps بمتغيرات اقتصادية كلية، وبذلك فتزايد معدلات البطالة يعود لعوامل تنظيمية ومؤسسية متعلقة بسوق العمل كتزايد دور النقابات العمالية، إعانات البطالة، الاقتطاعات من الأجور....الخ (كما أوضحناها في بداية الفصل) ولذلك ينبغي أن تركز السياسة الاقتصادية في حلها للبطالة على هذه الأسباب.[432]

فبينما قدم التحليل السابق للمدارس الاقتصادية دور وتأثير السياسات الاقتصادية الكلية على كل من البطالة والأجور ومعدلات التضخم، فهذه النظرية تؤكد بأن هذه المتغيرات تتأثر فقط على مستوى سوق العمل.

[432] *Muriel Maillefert, op.cit, p.64-65.*

خامسا/ سلوك المؤسسات:[433]

في دراسة أجراها كل من **Blanchard** و **Fitoussi** عام 1998 حول تطور البطالة وأسبابها خاصة في الاقتصاد الفرنسي، استخدما معيارا سموه: ***مؤشر الضغط الأجري" indice de pression salariale "*** والذي يعني تماما ما قدمته دراسة فيليبس الأصلية، زيادة البطالة تضغط عكسيا على نمو الأجور، وتراجع نمو الأجور يضغط إيجابيا على مشكلة البطالة، ولكنهم كالجميع طرحوا سؤالا هاما: إذا كان مؤشر الضغط قد تراجع منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي لماذا لم تتراجع معدلات البطالة إذن؟

لقد تضمنت الإجابة التي قدمتها الدراسة سببين أحدهما وهو الأهم يتمثل في **سلوكات المستثمرين وأرباب العمل** تحديدا، من خلال قيامهم برفع هوامش الأرباح وتقليص استخدام العمالة عند كل مستويات الإنتاج، وهذا راجع أساسا للسبب الثاني وهو الزيادات الهامة التي عرفها الاقتصاد الفرنسي آنذاك لأسعار الفائدة الحقيقية(**نتيجة سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على قيمة الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني في الوقت الذي كانت السياسة النقدية الألمانية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية باتباع سياسة نقدية انكماشية**) فالمستثمرون قد وجدوا رفع هوامش الأرباح واستخدامها في تسديد الديون وخدمتها أفضل من قيامهم بالاستثمار، وهذا كما أوضحت الدراسة كان نتيجة لسياسة الصرف المتبعة في الدولة آنذاك.

---

[433] *Olivier Blanchard, Jean-Paul Fitoussi,* ***Croissance et chômage,*** La Documentation française. Paris, 1998, p.16-17.

المبحث الرابع: السياسة الاقتصادية والبطالة.

على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية يتم افتراض أنه لا بد من زيادة الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثمة توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

وهذا ما يطرح أمامنا مجموعة من الإشكاليات: هل أن نمو الإنتاج يؤدي دائما إلى زيادة مناصب الشغل؟ وهل أن زيادة مناصب الشغل يقابلها أو يرافقها دائما تراجع معدلات البطالة؟

وقبل كل هذا وذاك: ما هي محددات نمو الإنتاج؟ فإذا تحدثنا عن الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي فإن زيادة الإنتاج تحددها عوامل متعلقة بجانب العرض، بينما إذا تعلق الأمر بالفكر الكينزي فإن الطلب الفعال هو المحدد الرئيسي لحجم الإنتاج.

المطلب الأول: الطلب الكلي والعرض الكلي

في التحليل الكينزي والكلاسيكي.

يختلف التحليل الكلاسيكي والكينزي في عدة نقاط وأهمها هي الاختلاف حول من يحفز الآخر: العرض الكلي أو الطلب الكلي، فمبادئ التحليل الكلاسيكي تعطي الأهمية القصوى للرأسماليين والمستثمرين، ولذلك فإن أي تغير إيجابي في الاقتصاد ينطلق منها، فإذا أردات الدولة اتخاذ أي إجراء عليها أن توجهه إلى جهاز العرض وليس الطلب، بينما يرى التحليل الكينزي عكس ذلك تماما، مستدلا بأزمة 1929 حيث أن هناك فائض في العرض

لم يجد الطلب الذي يستوعبه مما خلق أزمة عالمية ميزها تفاقم معدلات البطالة في الاقتصاديات المتقدمة الرأسمالية خاصة.

الفرع الأول: التحليل الكلي الكلاسيكي.

يعتمد أساسا التحليل الكلاسيكي على مبدأ جوهري وهو قانون المنافذ، أو ما يسمى بقانون **ساي Jean Baptiste Say**. والذي يعني أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، ففائض الإنتاج يستحيل الحدوث، وذلك اعتمادا على سلوك المنتجين، فهؤلاء ينتجون أصلا بدافع الحصول على سلع وخدمات أخرى لا يمكنهم إنتاجها بأنفسهم، وهذا يعني من ناحية أنهم سوف يساعدون منتجا أو منتجين آخرين على تصريف إنتاجهم، فكل منتج يساعد الآخرين على التصريف، ومن ناحية أخرى فالنقود التي يتحصل عليها كل منتج ليست مطلوبة لأجل النقود ولكن لأجل استخدامها، وهذا متفق تماما مع المبدأ الكلاسيكي الهام وهو: النقود وسيط للمبادلات.[434]

ولا أحد يرغب في الاحتفاظ بها، فكل الدخول سوف تستخدم وتنفق، وبهذا تتحقق بديهية قانون المنافذ.

فإذا حدثت مشكلة اقتصادية في لحظة ما، وحسب التحليل الكلاسيكي لا يمكن أن يكون سببها حدوث خلل أو عجز في تصريف (نفاذ) الإنتاج، لأن المشكلة ليست في احتمال عدم كفاية الطلب على امتصاص العرض ولكن المشكلة تكمن في أن العرض قد يكون محدودا عند مستوى معين في لحظة معينة. لذلك نجد نماذج التحليل الكلاسيكي تركز على جانب العرض، من خلال السياسات الاقتصادية التي تحسن وتطور هذا الجانب، اعتقادا منها بأن أي خلل اقتصادي لن يكون سببه الطلب، فهذا الأخير يستجيب لكل تغيرات جانب العرض وليس لتدعيم الطلب.[435]

ويقدم الشكل البياني التالي توضيحا للتوازن في ظل التحليل الكلاسيكي، وما يهمنا هنا هو التركيز على العلاقات ومن أين نبدأ ليزيد الإنتاج وبالتالي تصور لزيادة التوظيف:

---

[434] Jean-José Quilès et autres, **Macroéconomie,** Bréal, 1999, p.19.
[435] Jean-José Quilès et autres, op.cit, p.19.

الشكل البياني(3–16): التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي.

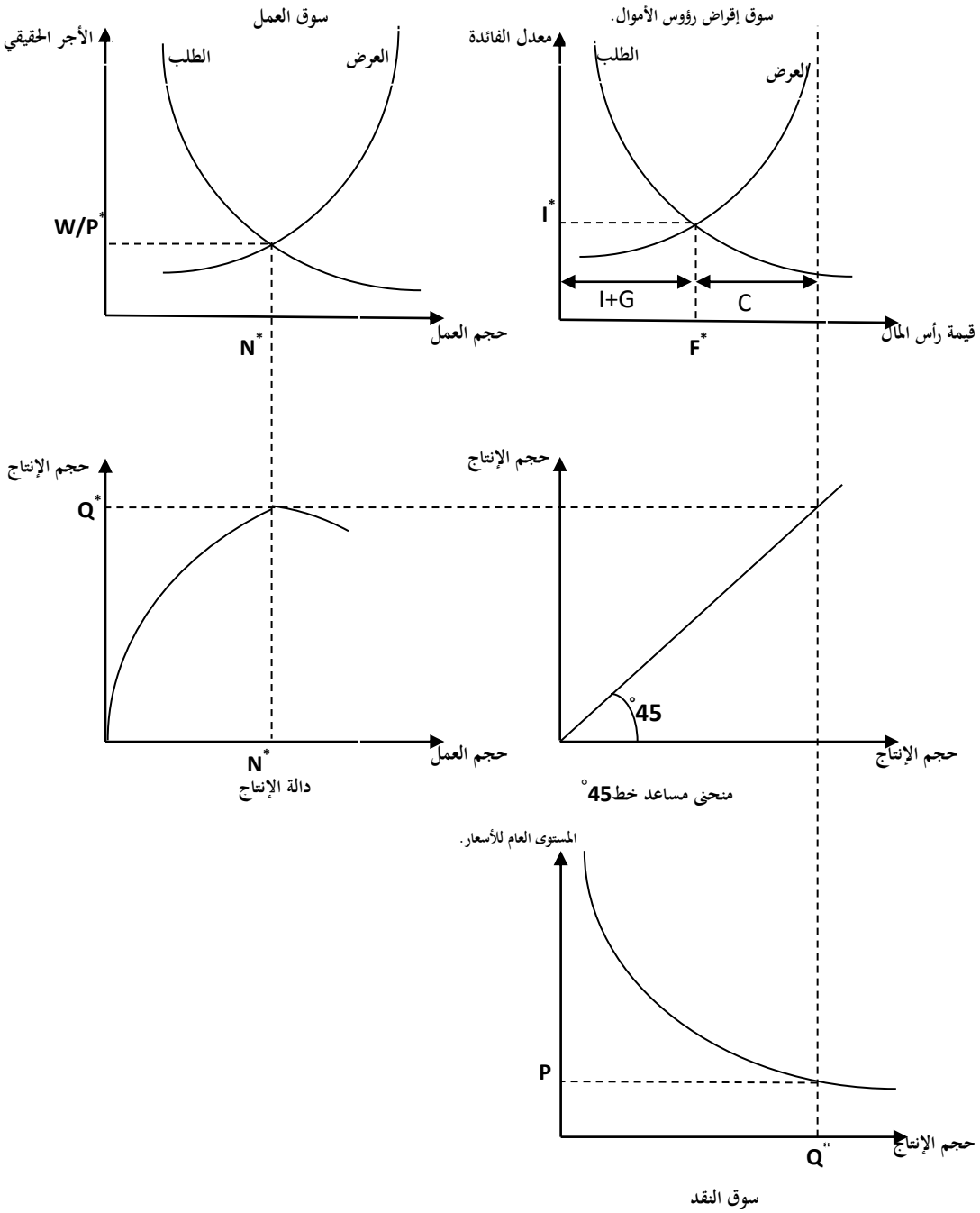
سوق العمل
الأجر الحقيقي
الطلب
العرض
W/P*
N*
حجم العمل
سوق إقراض رؤوس الأموال.
معدل الفائدة
الطلب
العرض
I*
I+G
C
F*
قيمة رأس المال
حجم الإنتاج
Q*
N*
حجم العمل
دالة الإنتاج
حجم الإنتاج
45°
حجم الإنتاج
منحنى مساعد خط45°
المستوى العام للأسعار.
P
Q''
حجم الإنتاج
سوق النقد

SOURCE: Jean-José Quilès et autres, op.cit, p.29.

انطلاقا من الشكل البياني فإن زيادة الإنتاج تنطلق من أول سوق، سوق العمل وسوق رؤوس الأموال،لذلك ففي حالة تدخل الدولة لا بد لها من التدخل في جانب العرض، من أجل تحفيز المنتجين على الإنتاج وليس المستهلكين على الطلب، ومن ناحية أخرى يحمَل الكلاسيك العمال مسؤولية توازن النموذج، وذلك في ظل مفاوضاتهم الأجرية، فإذا طالبوا بزيادة الأجور هذا يعني تراجع حجم التوظيف ومن ثمة تخلق مشكلتين: البطالة من ناحية ومن ناحية أخرى تراجع حجم الناتج الوطني، ولذلك سميت البطالة في التحليل الكلاسيكي بالاختيارية.

الفرع الثاني: التحليل الكينزي.

حسب التحليل الكينزي فإن زيادة الإنتاج مرتبطة أساسا بحجم وطبيعة الطلب الكلي، فالنموذج الكينزي تحدده العلاقة الرئيسة التالية:

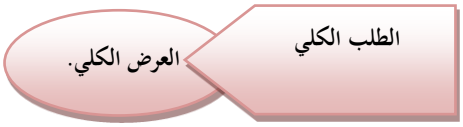

أي أن الطلب الكلي يحفز العرض الكلي، وهو المحدد الرئيسي لحجم الإنتاج، وهذا ما يعكس الانتقاد الكينزي لقانون **ساي** للمنافذ، فهذا الأخير يتضمن أن كل عرض يخلق بالضرورة الطلب المساوي له، ببساطة: كل ما ينتج سوف يباع.

ولكن أزمة الكساد في بداية القرن الماضي أثبتت العكس، فنظرية كينز العامة كانت تسعى لحل مشكلة الكساد من خلال تفسيره المعتمد على أخطاء مبادئ المدرسة الكلاسيكية.

ما هي مكونات الطلب الكلي؟

يعرف الطلب الكلي على أنه قيمة كلية لما يطلبه أفراد المجتمع من السلع والخدمات، أما العرض الكلي فيعرف على أنه قيمة كلية لما تعرضه كل المشروعات من سلع وخدمات، ويؤكد كينز على أن الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض الكلي ، من خلال كون المنتجين لا ينتجون إلا ما يتوقعون استهلاكه.[436]

لذلك من المهم التعرف على العوامل التي تخلق الدافع للإنتاج ومن ثمة التوظيف في الاقتصاد، فيتكون الطلب الكلي من:

1- الاستهلاك العائلي:[437] وهو إجمالي الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات الاستهلاكية، حيث تتحدد دالة الاستهلاك العائلي بالدالة التالية:

$$C = a + by_d$$

حيث أن:

C: هو قيمة الاستهلاك العائلي.

a: قيمة الاستهلاك المستقل عن الدخل.

b: الميل الحدي للاستهلاك، وهو النسبة المقتطعة من الدخل والموجهة للاستهلاك، أي أن (**1-b**) هي النسبة المحتفظ بها من الدخل للادخار.

y_d: الدخل الوطني المتاح، والذي يعني الدخل الوطني مخصوما منه الضرائب والاقتطاعات المختلفة مضافا إليه مختلف التحويلات الحكومية والإعانات.

---

[436] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، طبعة1، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص.132.

[437] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1999، ص.237.

2- الاستثمار: يعرف الاقتصاديون الاستثمار على أنه تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل أو على خلق منافع للمستهلك في المستقبل، ويعد الإنفاق الجاري على الأصول مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة، الآلات ، معدات النقل...استثمارا لأنها تزيد من المقدرة على الإنتاج. ومع أن الاقتصاديين يتفقون في تركيزهم على ربط الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية إلا أن هناك محددات هامة أخرى، مثل: المبيعات الحالية بالنسبة للقدرات الإنتاجية الحالية لرأس المال القائم ، فإذا كانت المبيعات الحالية أدنى من الطاقة الإنتاجية للمنشآت فإن الدافع للاستثمار يكون ضعيفا، توقع المبيعات في المستقبل فكلما كانت المنشآت تتوقع مبيعات أعلى وبالتالي أرباح أعلى كلما جسد ذلك دافعا وحافزا على الاستثمار أكثر.[438]

3- الإنفاق الحكومي: ويتمثل في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، سواء كانت استثمارية خاصة بإنشاء الطرق أو الجسور ...الخ، أو سلع استهلاكية.[439]

وبرغم أن بعض المراجع تؤكد أن لا يوجد من سبب يجعل الإنفاق العام يتغير تلقائيا مع تغير مستوى الناتج أو الدخل الوطني،[440] إلا أن هذا الافتراض قد لا يكون ذو مصداقية، لأن هذا الحكم متعلق بالفكر الكلاسيكي للنفقات العامة، أين تكون هذه الأخيرة حيادية استنادا على دور الدولة الحارسة، ومع ذلك سنحافظ على النموذج الكلاسيكي المبسط على حاله في الوقت الحالي، والذي يفترض الإنفاق الحكومي متغيرا مستقلا في النموذج.

4- صافي التجارة الخارجية: يعبر هذا المتغير عن رصيد الميزان التجاري، وهو الفرق بين الصادرات (X) والواردات(M) حيث أن الصادرات (X) تمثل السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة والتي تستهلك خارجها بينما تمثل الواردات (M) مجموع السلع والخدمات المنتجة خارج الدولة والمستهلكة محليا ، ويعبر M-X عن رصيد الميزان التجاري.[441]

ويعتبر الطلب على الصادرات كطلب مستقل عن الدخل الوطني للدولة المعنية، بينما ترتبط الواردات بهذا الدخل:

$$\mathbf{M = M_o + my}$$

حيث أن:

$\mathbf{M_0}$: الاستيراد المستقل عن الدخل.

$\mathbf{m}$: الميل الحدي للاستيراد.[442]

وبذلك تكون معادلة الطلب الكلي كما يلي:

$$\mathbf{Y = C + I + G + X - M}$$

$$\mathbf{Y = a + by_d - ri + I_o + G + X - M_o - my}$$

$$\mathbf{Y = \frac{a - btx + btr + I_o - ri + G + X - M_o}{1 - b + m}} \quad \text{.....(10)}$$

[438] جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، مرجع سابق ، ص.251-ص.253.

[439] جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، مرجع سابق ، ص.254.

[440] DAVID BEGG et autres, op.cit, p.123.

[441] op.cit, p.88-p.139.

[442] op. cit, p 142.

ويظهر لدينا من المعادلة متغير هام ورئيس وهو سعر الفائدة، الذي يتحدد في سوق النقد، حيث يتحدد توازن سوق النقد من خلال تساوي العرض النقدي **Ms** :الذي تحدده السلطة النقدية ، وبين الطلب النقدي**Md** الذي يتكون من:[443]

$\alpha_1 y = Md_1$: الطلب النقدي لأجل المبادلات.

$\alpha_2 i - = Md_2$: الطلب النقدي لأجل المضاربة.*

تكون معادلة التوازن:

$$Ms = \alpha_1 y - \alpha_2 i \Rightarrow i = \frac{\alpha_1 y - Ms}{} \quad \text{.....(11)}$$

وبما أن سعر الفائدة متعلق بالعرض النقدي وبالدخل Y فإن الدخل مرتبط أيضا بالمعروض النقدي إضافة للمتغيرات السابقة الواردة في المعادلة 10.

وبذلك يتضح أنه لزيادة الإنتاج لا بد من زيادة الطلب الكلي الفعال، ولزيادة هذا الأخير لا بد من التأثير على:

- ✓ زيادة التحويلات T_r أو تخفيض الضرائب T_x .
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي G.
- ✓ تخفيض سعر الفائدة i من أجل زيادة الاستثمار I.

} **السياسة المالية.**

السياسة النقدية.

ويمكن أن نلخص النموذج الكينزي بالمخطط التالي:

المخطط التوضيحي(3-5): النموذج الكينزي.

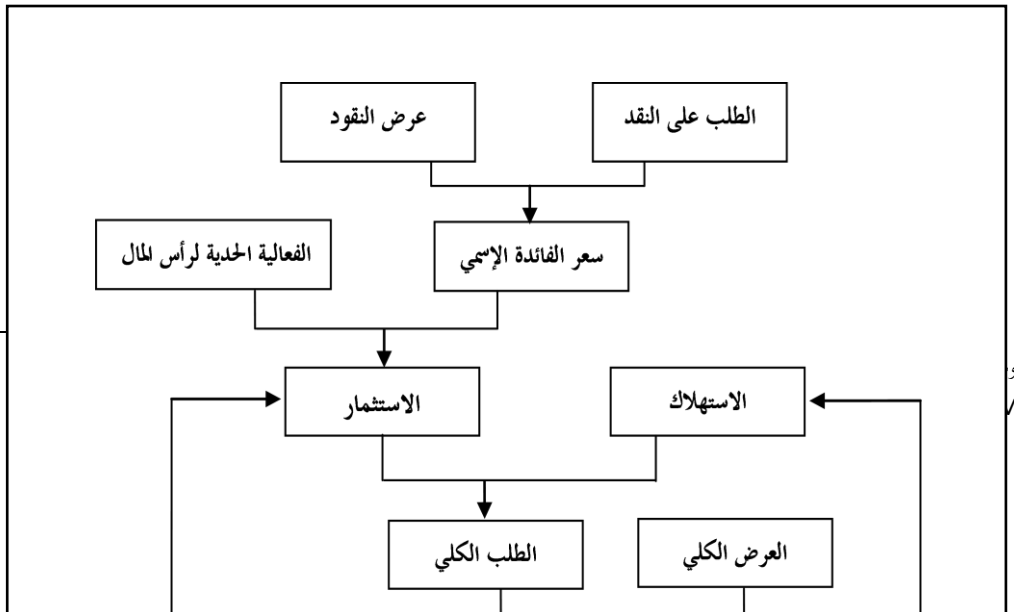

[443] ضياء مجيد المو

* العلاقة بين Md_2

Source: Isabelle Waquet,Marc Montoussé, op.cit, p.44

الفرع الثالث: الفروق الجوهرية بين التحليل الكلاسيكي والكينزي.

أولا/ من يحفز زيادة الإنتاج؟

بالنسبة للتحليل الكلاسيكي فإن العرض يخلق الطلب عليه، أي أن المنتج إذا هيئت له كافة ظروف الإنتاج واستطاع الإنتاج فلا بد أنه سيصرف الإنتاج، وإذا حدث وأن انخفض حجم الإنتاج فهذا راجع لإحباط المنتجين نتيجة عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل.

أما كينز فيؤكد أن الطلب يخلق العرض، وهذا من منطلق انتقاده للتحليل الكلاسيكي، حيث أن قانون ساي خاطئ، فأزمة الكساد أكدت أن هناك عرض لا يطلب، وهذا واضح من الفرق بين الفكرين في سلوك الإنفاق كما يوضحه المخطط التالي،حيث أن هناك جزء من الدخل قد يدخر لدى الأفراد في شكل احتياط، أي أن هناك جزء من الدخل لا ينفق وهذا يعني أن هناك عرضا لا يطلب وبالتالي كساد.

المخطط التوضيحي(3-6): الإدخار بين النموذج الكينزي والكلاسيكي.

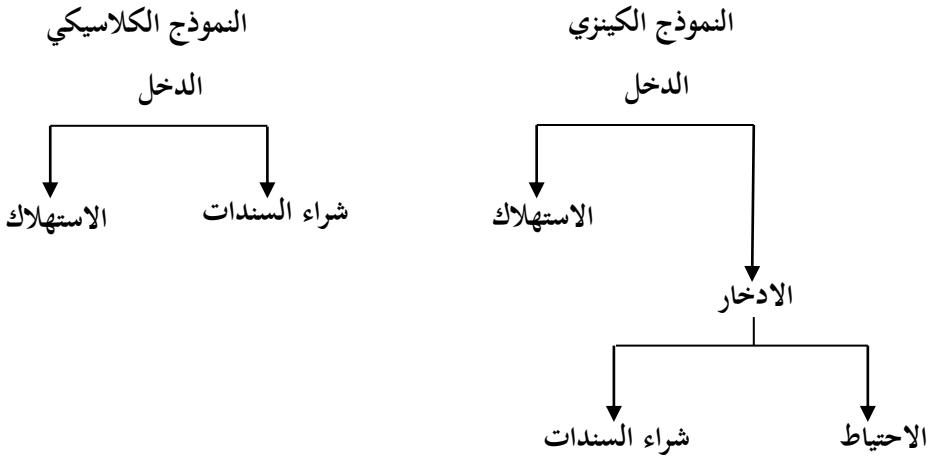

Source: Isabelle Waquet,Marc Montoussé, op.cit, p.43

ثانيا/ نشأة البطالة:

أساسا التحليل الكلاسيكي يؤكد أن الإنتاج تحدده عناصر الإنتاج وبشكل رئيسي عنصر العمل، فالعمل هو الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وليس العكس، وإذا نشأت بطالة في الاقتصاد فإن المتسبب فيها هم العمال أنفسهم، بل وأنهم قد تسببوا في اختلالات توازنات الأسواق الأخرى لأنها تتأثر بسوق العمل، لذلك حل مشكلة البطالة بإزالة مسبباتها، وبجانب العرض عموما.

أما التحليل الكينزي فالعكس، فقد يرضى العمال بأدنى الأجور ومع ذلك لا يجدون عملا، لأن أرباب العمل أساسا لا يجدون من يشتر منتجاتهم فلمن ينتجون وبالتالي لماذا سيوظفون؟ فحجم التوظيف في التحليل الكينزي هو نتيجة تفاعلات المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإذا حدث أي خلل لهذه المتغيرات ستحدث النتيجة بشكل خلل في حجم التوظيف والتي أهم أشكالها البطالة، لذلك البطالة هي نتيجة ولذلك هي إجبارية.

ثالثا/ فعالية سياسة تحفيز الطلب:

النموذج الكلاسيكي الأساسي يعتمد على أن ترك الحرية للأفراد تجعلهم يحققون أعلى مستويات ممكنة من الإنتاج، ويؤكدون على أن سياسة تستهدف دفع الأفراد للإنفاق والاستهلاك...الخ لن تؤد إلا للتضخم، ومع أزمة الكساد استطاعوا الوقوف من أجل إعادة وتصحيح بعض الأمور، ولما سادت أفكار كينز لسنوات ثم بدأت أزمة الكساد التضخمي في البروز ، ظهرت الأفكار الكلاسيكية المتقدمة والمطورة في الظهور، من ناحية لا يمكنهم إنكار صحة التحليل الكينزي، ومن ناحية أخرى لا يمكنهم إنكار المشاكل الاقتصادية التي تسببت فيها السياسات الكينزية على حسب تحليلهم، فأقروا أن السياسة النقدية التوسعية لتحفيز الطلب لها تأثير إيجابيا، ولكن في الأجل القصير فقط، أما إذا تتبعنا أثرها في الأجل الطويل نجد أن المشاكل عادت إلى نقطة البداية مخلفة مشكلة جديدة وهي التضخم، لذلك فاستخدام تحفيز الطلب بسياسة توسعية يكون إذا كان لدى الدولة أهدافا طبيعتها ذات أجل قصير: برامج التثبيت والاستقرار ولكن عليها أن تنتهج لاحقا سياسة ذات بعد طويل الأجل وهي دون شك ليست سياسات تحفيز الطلب.

ربما السبب في كون سياسة تحفيز الطلب إيجابية في الأجل القصير هو جمود الأجور ولكن في الأجل الطويل لا شيء سيبقى كما ، هو فالقرارات ستختلف والأذواق والخيارات سوف تتغير وبالتالي ترتفع الأجور أو تنخفض ويحدث تغييرات عكس تماما ما كانت السياسة تأمل تحقيقه. أما إذا كانت دولة ما تتمتع في الأجل الطويل بثبات

القيم: الأجور والأسعار فيمكنها إتباع سياسة تحفيز الطلب في الأجل الطويل. ولكن هذه الفرضية نادرة جدا ولا يمكن أن تكون منطقية عمليا.[444]

المطلب الثاني: في اقتصاد مفتوح.

اعتمادا على النموذج الذي قدمه كل من **R.A.Mundell**، **J.M.Fleming** في بدايات الستينات من القرن الماضي، فإن القيد الخارجي على التوازن العام الوطني متأثر بكل من الدخل الوطني في شق الميزان الجاري، وبسعر الفائدة في شق ميزان رأس المال. وهذا يعني أن دالة القيد الخارجي(ميزان المدفوعات) يمكن أن تتمثل بيانيا ضمن منحنى **IS/LM** حيث توليفات التوازن العام الداخلي من **Y** و**i**.

الشكل البياني(3–17): التوازن العام في اقتصاد مفتوح.

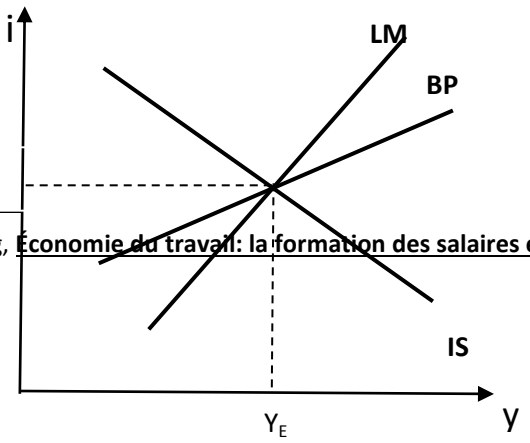

[444] Pierre Cahuc,André Zylberberg, **Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage** op.cit, p.378.

وتمثل النقطتين i_E، Y_E مستويات سعر الفائدة والدخل الذين يحققان التوازن الداخلي وتوازن ميزان المدفوعات عند مستوى معين من سعر الصرف، رغم انه لم يظهر في الشكل البياني.

وبذلك فإن سعر الصرف يحدد ويؤثر على التوازن الاقتصادي العام في الدولة، وهذا ما يجعلنا نناقش دور نظام الصرف في التأثير على التوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: في ظل نظام الصرف الثابت.

حسب ما سبق يمكن الحصول على المعادلات التالية التي تمثل التوازن الاقتصادي العام في ظل قيد التوازن الخارجي:

دالة الطلب الداخلي(منحنىis):

$$Y = C + I + G + X - M$$

دالة السيولة الداخلية(منحنىLM):

$$L = L(Y, i)$$

دالة الطلب الخارجي(منحنىBP):

$$BP = X - M(Y) + K(i)$$

في ظل سعر الصرف الثابت الذي لا تتدخل الدولة لتعديله في حالات العجز أو الفائض، نفترض حدوث زيادة في الدخل أو نمو في الكتلة النقدية، سوف يخلق هذا دافعا لعجز الميزان التجاري، فزيادة **Y** سوف تحفز زيادة الواردات**M**، وإذا افترضنا ثبات **X** وهو متغير مستقل عن الدخل، فإن هناك دافع لحدوث عجز في الميزان التجاري، وهذا يعني حدوث انتقال على مستوى المنحنى**BP** نفسه من النقطة **E** إلى النقطة E_1، وإذا واصلنا متابعة فروض النموذج فإن زيادة الدخل إذا كانت بسبب زيادة الإنفاق الحكومي مثلا، سوف تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة**i**(العلاقة الطردية بين **i** و**y** في منحنى **IS**)، وسوف تؤدي زيادة أسعار الفائدة إلى جذب رؤوس الأموال إلى الداخل، وبذلك سوف تتزايد **L** حجم السيولة الداخلية، وينتقل منحنى **LM** إلى LM_1، وبذلك يحدث التوازن عند النقطة الجديدة E_1، توازن عام، عند مستويات دخل وسعر فائدة أعلى.

وتلعب العلاقة العكسية بين السيولة وسعر الفائدة دورا هاما في تخفيض حجم زيادة هذا الأخير، فبدلا من الارتفاع إلى مستوى i_0' سيرتفع فقط إلى i_1.

الشكل البياني(3–18): التوازن العام في ظل سعر الصرف الثابت.

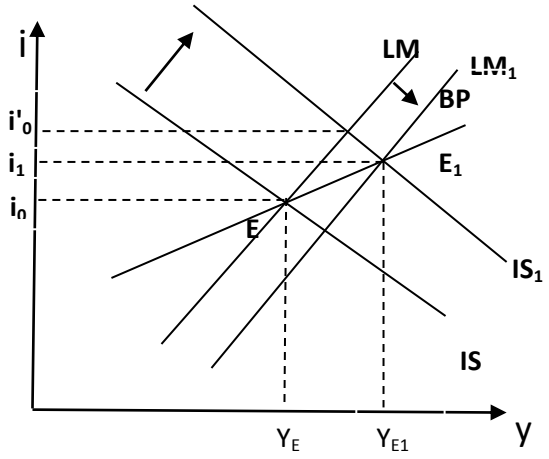

SOURCE: Jean-José Quilès et autres, op.cit, p.234.

ففي حالات العجز لا تقوم الدولة بالتدخل في سوق الصرف، ولكنها تستطيع تحقيق التوازنات بسياسة داخلية نقدية أو مالية.

والملاحظ أنه كلما كان ميل منحنى **BP** أقل كلما كان تأثير زيادة في سعر الفائدة أكبر على رصيد الميزان التجاري، والعكس صحيح، بمعنى أنه كلما كانت قدرة زيادة سعر الفائدة المحلية على جذب رؤوس الأموال من الخارج كلما استطاع ميزان رأس المال تغطية العجز في الميزان التجاري، وهذا يعني أنه إذا تواجدت عوامل تضعف قدرة سعر

الفائدة(كالأمن والمخاطرة...الخ) فإن ميل منحنى **BP** سيكون مرتفعا وتفشل زيادات سعر الفائدة في إعادة توازن ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: في ظل نظام الصرف المرن.

في ظل نظام الصرف المرن تتدخل الدولة لتعديل أسعار الصرف متى وجدت الحاجة لذلك، يمكننا أن نميز بين حالتين حسب السياسة الاقتصادية المتبعة:

السياسة المالية:[445]

إذا انطلقنا من زيادة الدولة للإنفاق العام فإن هذا يفترض زيادة الطلب الكلي والدخل، مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات**M**، فيحدث عجز في الميزان التجاري، وبسبب نظام الصرف المرن فإن العجز سوف يؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، فينتقل منحنى **BP** إلى $\mathbf{BP_1}$، عند مستوى الدخل الجديد، وسعر فائدة جديد أعلى، حيث سيؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل، فيزيد الطلب على العملة الوطنية والعكس بالنسبة للعملة الأجنبية، مما يرفع قيمة العملة الوطنية مقابلها، فيعود منحنى $\mathbf{BP_1}$ إلى **BP**، و بسبب زيادة قيمة العملة الوطنية تزيد قيمة الإنتاج المحلي مقارنة بالأجنبي فتتراجع قدرته التنافسية السعرية، مما يؤدي إلى تراجع الصادرات وزيادة الواردات، فيتراجع **Y** الذي زاد منذ البداية إلى مستواه وبذلك نعود إلى نقطة التوازن الأولى.

الشكل البياني(3–19): تأثير سياسة مالية توسعية في نظام صرف مرن.

[445] Gregory N. Mankiw, **MACROECONOMIE**, De Boeck Supérieur, 2003 p.376-377.

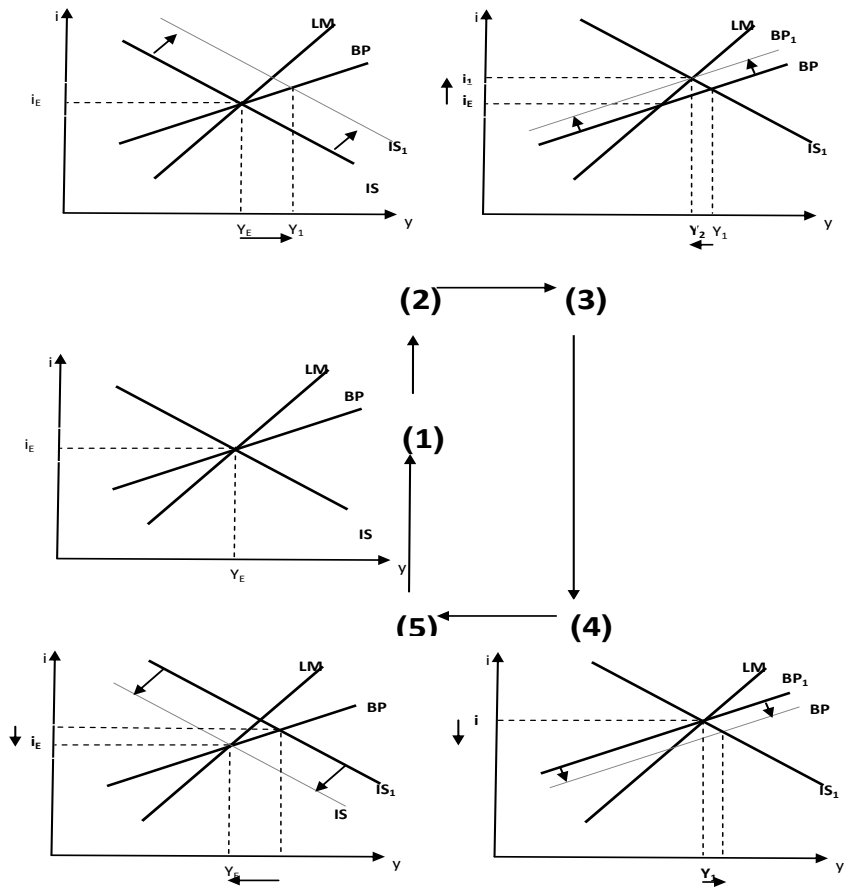

السياسة النقدية:[446]

لنفترض أن الحكومة قامت بزيادة المعروض النقدي، سوف ينتقل منحنى **LM** إلى اليمين، أي أنها ستؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و انخفاض سعر الفائدة ، وسيؤدي انخفاض هذا الأخير إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل، وبهذا سوف تتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة، وهذا ما ينقل منحنى **BP** إلى الأسفل**BP_1**، فتزيد الصادرات وتتراجع الواردات، ويظهر في النتيجة أن السياسة النقدية لها تأثير جد إيجابي ومضاعف: فزيادة الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، أي أن منحنى **IS** سوف ينتقل بدوره إلى الأعلى، وبسبب زيادة الدخل سوف تزيد الواردات أيضا، وهي تدفع بدورها لزيادة الطلب الكلي ومن ثم الدخل.

الشكل البياني(3–20): تأثير سياسة نقدية توسعية في نظام صرف مرن.

[446] Jean-José Quilès et autres, op.cit, p.238.

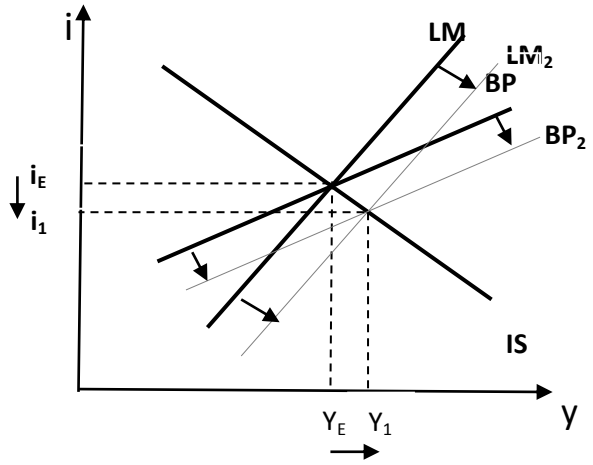

الفرع الثالث: مناقشة فرضية الطلب يحفز العرض.

إن التحليل السابق قائم على الفروض الكينزية التي تؤكد على أنه يكفي تحفيز الطلب الكلي ليزيد حجم الناتج الوطني ومن ثمة زيادة مناصب الشغل..الخ

ولكن سياسة تحفيز الطلب الكلي تخضع لقيود تحد من إمكانية استخدامها رغم إيجابيتها التي أكدتها أزمة بداية القرن الماضي، ويتمثل القيد الأساسي في قدرة العرض الكلي على الاستجابة، وهذا القيد بدوره يتضمن قيدين: العرض الكلي الوطني، والأسعار.

أولا/ نموذج Mundell, Fleming في ظل تغير الأسعار:

إنْ تغيَر هذا الافتراض وهو ما لم يقدمه النموذج الكينزي الأصلي أو المطور: في اقتصاد مفتوح أو منغلق فإن نتائج السياسات تتغير سواء في اقتصاد مفتوح أو العكس.

فإذا تتبعنا المثال السابق عندما قامت الدولة بزيادة الكتلة النقدية، في ظل ثبات الأسعار كانت النتيجة جد إيجابية: زيادة الناتج ومن ثمة زيادة التوظيف، ولكن إذا افترضنا أنه عندما زادت الحكومة المعروض النقدي أدى هذا إلى خلق ضغوط تضخمية وحدث ارتفاع في الأسعار المحلية، هذا الارتفاع قد يلغي الأثر الإيجابي الذي خلفه انخفاض قيمة العملة الوطنية، فكما رأينا سابقا زيادة العرض النقدي أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، واكتساب المنتج المحلي ميزة تنافسية سعرية، مما يرفع قيمة الصادرات ومن ثمة الدخل الوطني....الخ، ولكن في حالة زيادة الأسعار فإن هذه النتيجة الإيجابية قد تتلاشى تماما أو قد تتناقص + إلى أضيق الحدود، لأن ارتفاع الأسعار سوف يخفض وقد يلغي الميزة التنافسية السعرية، مما يقلل من الصادرات ويرفع من حجم الواردات.

ثانيا/ العرض الأجنبي:

يعتمد النموذج على آلية سعر الصرف في تسيير العرض والطلب، ومع ذلك وبالنسبة للدول النامية لا بد من التأكيد على أن سياسة تحفيز الطلب في ظل عدم مرونة جهاز العرض المحلي لن تؤد بالضرورة لارتفاع الأسعار، فقد تبقى الأسعار المحلية كما هي ولكن تتسرب زيادات الطلب الكلي إلى الخارج من خلال زيادة الواردات، وفي هذه الحالة يمكننا تحويل زيادة الطلب الكلي المحلي لصالح العرض الكلي الأجنبي.

إذا انطلقنا من النموذج الكينزي، لنفترض أن الدولة انتهجت سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي مثلا، أو تخفيض الضرائب على الدخل، سوف ينتقل منحنى IS إلى IS_1، عند مستوى طلب كلي أعلىD_1 ولكن هذه الزيادة كلها ذهبت للاستيراد، أي زيادةM، فإن Y الناتج لم يتزايد نتيجة لزيادة الطلب الكلي، وظل عند مستواه الأولY_0، أما الطلب الكلي الذي تزايد بسبب زيادة G فإن يتراجع بسبب زيادةM لهذا يرجع منحنى IS_1 إلى مستواه الأولIS. لقد كانت السياسة الحكومية التوسعية عقيمة، حتى في ظل افتراض عدم مرونة الأسعار.

الشكل البياني(3-21): تسرب تحفيز الطلب الكلي إلى الخارج.

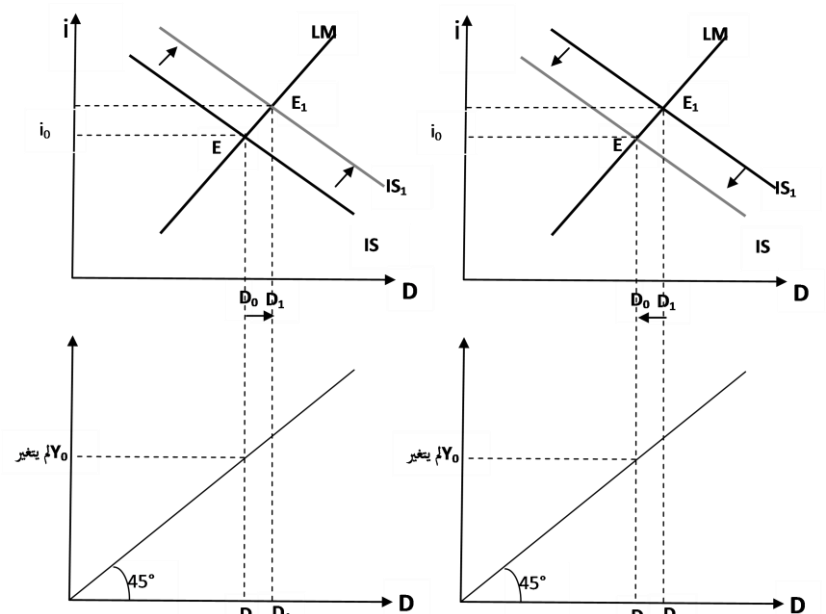

والآن لننتبه إلى الأهم، وهي الدولة المصدرة، للتبسيط نفترض أن زيادة M كلها موجهة لدولة واحدة، وليكن التوازن الداخلي عند النقطة E'. بسبب زيادة الطلب الأجنبي على منتجات هذه الدولة سينتقل منحنى IS' إلى IS'_1، ويرتفع الطلب الكلي إلى مستوى أعلى D'_1، وهذا يعني زيادة الإنتاج بنفس الحجم، وهذا ما ينعكس إيجابيا على التوظيف.

دون أن تكلف الدولة نفسها المليارات لتحفيز الطلب الكلي، فإن تحفيز الدولة A للطلب الكلي انتقل واستفادت به الدولة B.

الشكل البياني(3-22): استفادة الدولة المصدرة من تحفيز الطلب الكلي في دولة مستوردة.

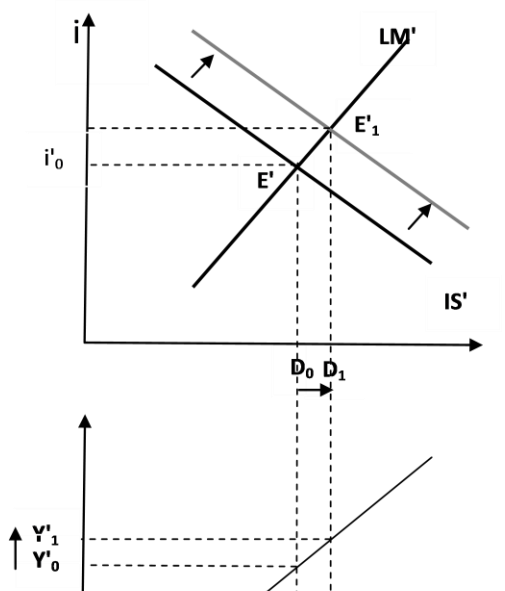

ونتصور أنه حتى آلية سعر الفائدة الذي ارتفع في الدولة المستوردة في المرحلة (1) لن تكون قادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية حتى تمكن ميزان رأس المال من تعويض العجز في الميزان التجاري. فكما أكدنا سابقا أن آلية سعر الفائدة تعمل إلى جانب عوامل عديدة أخرى.

ومع ذلك فلا بد من مناقشة حالتين لهذه الواردات، إذا كانت الواردات استهلاكية أو استثمارية، فهذه الأخيرة تؤثر سلبا على الميزان التجاري في الأجل القصير، ولكنها قد تمثل العكس في الأجل الطويل، إذا كانت موجهة للجهاز الإنتاجي، فهي ستساعد على زيادة الإنتاج، وبذلك تظهر آثار السياسة التوسعية في الأجل المتوسط أو الطويل.

المطلب الثالث: النمو، التوظيف والبطالة.

قد نتصور للوهلة الأولى أنه يكفي تحقيق معدلات نمو اقتصادي حتى تتراجع معدلات البطالة، فقد تقوم الحكومة في دولة ما بإنفاق المليارات لدعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز الطلب الكلي والعرض الكلي، وفي نهاية المطاف تعاني من زيادة معدلات البطالة، وقد تلام الحكومات وكأنها لا ولم تفعل شيئا، لذلك نطرح هذه الإشكالية: **بغض النظر عن ما الذي يحفز زيادة الإنتاج، إلى أي مدى تساهم زيادة الإنتاج في تراجع معدلات البطالة؟**

الفرع الأول: قانون أوكن **la loi d'OKUN**.

قانون **أوكن OKUN** الذي قدمه عام 1962 في دراسة حول الو.م.أ يتضمن قياسا وتقديرا للعلاقة بين معدلات البطالة ومستوى إجمالي الناتج الوطني، من الشكل:

$$U - U^* = (1/3) .[(Y^* - Y) /Y^*]$$

حيث أن:

U: معدل البطالة الفعلي.

U^*: معدل البطالة الأدنى(**incompressible**)

Y: الإنتاج الوطني الإجمالي**PIB**.

Y^*: إجمالي الناتج الوطني الأمثل.

أي أنه كلما كان مستوى الإنتاج قريب من مستوى الإنتاج الأمثل كلما تراجعت معدلات البطالة، وبالتحديد البطالة الإجبارية، فالمعادلة في الطرف الأول لها تقدم فرقا بين معدل البطالة الفعلية والبطالة الهيكلية أو التوازنية الفرق هو معدل بطالة مرتبط بالإنتاج، وهي البطالة الإجبارية التي تعرضنا لتفاصيلها في التحليل الكينزي.

إن اقتراب الناتج من مستواه الأمثل يعني إلى حد ما زيادة الناتج من خلال زيادة استعمال الموارد المتاحة، والتي من بينها عنصر العمل الذي يتنامى بزيادة القوة العاملة.

الفرع الثاني: جدلية العلاقة البطالة– النمو.

قدم قانون **أوكن** فكرة هامة مفادها انه لتخفيض معدلات البطالة لا بد من زيادة معدلات نمو الإنتاج. أو بتعبير أدق الاقتراب أكثر من معدل النمو الأمثل، ومع ذلك فإن مجموعة من الدراسات أكدت أن هذا ليس صحيحا بالضرورة، وسنحاول تقديم بعض الانتقادات لهذه العلاقة:

أولا/ كثافة العمل وكثافة رأس المال:

قد يتحقق النمو الاقتصادي ممثلا في زيادة حجم الناتج ومع ذلك لا تتحقق الزيادة في حجم التوظيف وذلك كما سبق وأوضحنا في حالة ظهور أثر الإحلال، أي أن زيادة الإنتاج تكون باستخدام آلات تحتاج إلى حجم أقل من العمالة.

ثانيا/ معدل المشاركة في سوق العمل:

هناك دراسات أكدت بأنه عند زيادة التوظيف سيؤدي إلى زيادة البطالة، لأن زيادة التوظيف تشجع وتحفز المحبطين والذين لم يدخلو سابقا لسوق العمل للدخول للسوق، وبذلك يضغطون عليه وتزيد البطالة من جديد.

وبرغم أن النماذج اتفقت على العلاقة بين الطلب ونمو الإنتاج ومن ثمة التوظيف إلا أن العلاقة الهامة والخطيرة وهي الأخيرة متعرضة للجدل واختلافات نتائج الدراسات، ففي إحدى الدراسات حول البطالة في فرنسا تم التأكيد على وجود علاقة موجبة بين معدل التوظيف والبطالة، فعندما يزيد معدل النمو وتزيد الوظائف يشعر بعض الأفراد المحبطين أو الذين لم يدخلو سابقا لسوق العمل بالحافز للدخول، وبالتالي يزيد حجم القوة العاملة ويضغطون على البطالة، ففي الأجل القصير(ثلاثة أشهر) كانت المرونة تقدر بـ 30 بالمائة، أي أن توظيف 100 عاطل عن العمل يؤدي إلى دخول 130 فرد جديد إلى سوق العمل، بينما في الأجل المتوسط وجدت الدراسة بأن المرونة تقدر بـ18 بالمائة، أي أن توظيف 100 عامل يؤدي إلى دخول 118 فرد جديد إلى السوق.[447]

ثالثا/ سرعة استجابة أرباب العمل وتغير حجم التوظيف:

ويظهر القيد الجديد على علاقة النمو والبطالة في سلوكات المنتجين وأرباب العمل، فالعديد من الدراسات أكدت على تأخر رد فعل زيادة التوظيف عن زيادة حجم الإنتاج، لأن المنتجين يعتمدون في زيادة الإنتاج على زيادة

[447] Muriel Maillefert, op.cit, p.59.

الإنتاجية: عمال أقل عند مستويات أعلى من الإنتاج، وقد تصل مدة التأخير في أحسن الحالات إلى 9 أشهر[448] ، ويرجح زيادة هذه المدة في الدول النامية.

الفرع الثالث: معادلة Blanchard و Fitoussi.

وبهذا الصدد قدمت دراسة كل من **Blanchard** و **Fitoussi** عام 1998 حول مشكلة البطالة في فرنسا، نموذجا يأخذ بعين الاعتبار هذا المتغير الهام، بحيث لا بد من تحديد معدل نمو الإنتاج الذي يكفي لتخفيض معدل البطالة إلى حد ما مستهدف بالنظر إلى المتوقع دخولهم إلى سوق العمل، وكان النموذج ينطلق من المعادلات التالية:

$$gY^* = ga^* + gL$$

حيث أن:

ga^*: المعدل الأمثل لنمو الإنتاجية.

gL: معدل نمو القوة العاملة(معدل نمو الأفراد القادرين و في سن العمل)

في حين تعبر المعادلة التالية عن معدل النمو الفعلي:

$$gY = ga + gN$$

حيث أن:

ga: معدل نمو إنتاجية العمل الفعلية.

gN: معدل نمو التوظيف.

بذلك يمكن كتابة معادلة النمو الفعلي كما يلي:

$$gY = gY^* - [(ga^* - ga) + (gL - gN)]$$

$$\Downarrow$$

[448] Olivier Blanchard, Jean-Paul Fitoussi, op.cit, p.25.

$$(gL - gN) = (gY^{*} - gY) - (ga^{*} - ga)$$

وهذا يعني أن النموذج لم يستعمل معدل البطالة ولكنه استعمل الفرق بين معدل نمو مناصب الشغل ونمو القوة العاملة، لأن الأهم كما سبق وأوضحنا ليس توفير مناصب الشغل لعدد معين من الأفراد، ولكن الأهم هو توفير ما يناسب الحجم المتوقع من الداخلين للسوق.

توصل الباحثان إلى أنه من أجل الوصول إلى معدل بطالة في حدود 7,5% خلال خمس سنوات، فإنه ولا بد من دفع عجلة النمو الاقتصادي بمعدلات تتراوح بين 3,6-3,8%، أما إذا أرادت الدولة تخفيض البطالة إلى 4% فعليها حتما تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7% سنويا خلال الفترة نفسها.

وعموما وحسب النموذج فإن البطالة تتزايد عندما يتراجع معدل النمو الاقتصادي، ويتراجع هذا الأخير بسبب:

- ✓ انخفاض في معدل النمو الأمثل.
- ✓ نمو الإنتاجية بمعدل أقل من نمو الإنتاجية المثلى، بسبب تراجع نسبة: ***رأس المال–الإنتاج***.
- ✓ نمو التوظيف بأقل من معدلات نمو القوة العاملة.

لقد قدمت الدراسة تشخيصا دقيقا لمشكلة البطالة في فرنسا منذ ظهور بوادر أزمة الكساد التضخمي، وفي آخر الأمر توصلت إلى أن النسبة الأكبر في هذه المشكلة هي مشكلة بطالة إجبارية، تحتاج إلى سياسة تحفيز الطلب وفي الوقت نفسه إجراءات تتركز على تحفيز جانب العرض لتفادي خلق الضغوط التضخمية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة وجدنا بأنه يمكن تقسيم المدارس الاقتصادية التي تعمل على تفسير حجم التوظيف في اقتصاد ما إلى مجموعتين:

- على مستوى سوق العمل: يضم المدرسة الكلاسيكية، النيوكلاسيكية والنيوكينزية.
- على مستوى سوق السلع والخدمات: يضم المدرسة الكينزية.

وتختلف أنواع البطالة بين الاقتصاديين من المجموعة نفسها، فتختفي البطالة مثلا بسبب قدرة السوق على التوازن التلقائي إلا إذا اختار أفراد القوة العاملة البطالة بأنفسهم وهي ما تسمى **بالبطالة الاختيارية** في الفكر الكلاسيكي. بينما تظهر في الفكر النيوكينزي إمكانية أن يقبل الأفراد بمستويات الأجر السائدة وشروط العمل، ومع ذلك لا يجدون فرصة للعمل وهذا ما يعني **بالبطالة الإجبارية**.

أما في الفكر الكينزي فنجد نوعا مختلفا من البطالة وهو **بطالة نقص الطلب**، حيث يربط كينز مستوى التوظيف مهما كان بمستويات الطلب على السلع والخدمات، فكلما كان مستوى الطلب الكلي عاليا تشجع المنتجون على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التوظيف، والعكس صحيح، وهنا تظهر بطالة نقص الطلب، وغالبا ما يصطلح عليها أيضا **بالبطالة الإجبارية**.

كما أبرز الفكر النيوكلاسيكي أنواعا أخرى للبطالة بعد تخلي الفكر الكلاسيكي عن تقديس بعض مبادئه، فقد تنازل عن فكرة المنافسة التامة بإقراره بالبطالة الاحتكاكية باعتبارها بطالة مؤقتة تنشأ إما بسبب نقص المعلومات أو نقص القدرة على الانتقال الجغرافي أو الانتقال من وظيفة لأخرى، مقدسين مبدأ التوازن التلقائي الذي قد يتعطل بصفة مؤقتة ولكن موجود.

كما أن النظريات الاقتصادية اختلفت عند وضع أسس للسياسة الاقتصادية الكلية التي يجب إتباعها لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، فأنصار الفكر الكلاسيكي يرفضون تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال، ويؤكدون على أن حل مشكلة البطالة هو إزالة كل معيقات التوازن التلقائي كالنقابات العمالية وقوانين الحد الأدنى للأجور التي تفسد تلقائية عمل آليات سوق العمل، والنيوكلاسيكي يؤكدون على أنه إن كان على الدولة التدخل فيكون ذلك على مستوى العرض وليس الطلب، من خلال توفير ظروف الإنتاج للرأسماليين. بينما جاء الفكر الكينزي بعد أزمة 1929 بفكر جديد يملي بضرورة تدخل الدولة بسياسة تحفيز للطلب الكلي. إلا أن هناك

اقتصاديون على رأسهم فيليبس يؤكدون على أن السياسات التوسعية التي تعمل للقضاء على البطالة سوف تخلق دون شك مشكلة التضخم، في شكل علاقة تبادلية، بينما وجد اقتصاديون آخرون بعد منحنى فيليبس بأن السياسة التوسعية التي تبحث عن القضاء على مشكلة البطالة خلقت التضخم وحافظت على مستويات البطالة في الأجل الطويل، ذاك أنها بطالة طبيعية أو توازنية لن تختف، وبأن السياسة التي تنشد القضاء عليها لن تنجح إلا في خلق الضغوط التضخمية.

في حين استطاع اقتصاديون آخرون تقديم تحليل قائم على انفتاح الأسواق على العالم الخارجي، حيث أن السياسة التوسعية تستطيع العمل على محاربة البطالة، وإذا كان الطلب الكلي يفوق العرض الكلي فيمكن للإنتاج الخارجي أن يستوعب هذه الزيادة بدلا من تركها تضغط على الحجم الأقل للعرض المحلي، ومع ذلك ناقش اقتصاديون آخرون هذا التحليل من خلال تمييزهم بين حالتين: نظام الصرف المرن ونظام الصرف غير المرن. فالسياسة التوسعية ستعمل على زيادة الناتج وبالتالي التوظيف إذا كانت في نظام الصرف الثابت، أما إذا كانت في ظل نظام الصرف المرن فقد تكون ذات جدوى في الأجل القصير ولكن سرعان ما ستعود مستويات الناتج إلى مستوياتها السابقة.

وفي الأخير وجدنا بأن دراسات أخرى قياسية خاصة أخذت منحى مختلف وهو تتبع العلاقة الواقعية بين معدلات البطالة ومعدلات نمو الناتج، وقمنا بتقديم نموذجين على ذلك: معادلة **أوكن** ومعادلة **بلانشار** و**فيتوسي**.

الفصل الرابع:

انعكاسات السياسة التجارية الجزائرية على المبادلات التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994.

"Les négociations avec le fonds monétaire international et la banque mondiale sont conclus à des conditions économiques et financière draconienne, leurs conséquences sont brutales et profondes pour une large partie de la population." **Tayeb Chenntouf**

تمهيد:

تعتبر سنة 1994 سنة تحول جوهري في السياسة الاقتصادية الجزائرية عموما والسياسة التجارية على وجه الخصوص، وذلك يعود للاتفاقيات الرسمية التي دخلت حيز التنفيذ بداية من هذه السنة مع صندوق النقد الدولي FMI ، ولأن هذا الأخير يعد من أحد أركان ثالوث العولمة فإن إتباع الجزائر للسياسات التي يحددها الصندوق سيؤدي حتما إلى انفتاح السوق المحلية تجاه العالم الخارجي وكما توصلنا في الجانب النظري فإن الانفتاح قد يكون له آثارا سلبية بالنسبة لدول في حين يخلق له آثارا سلبية في دول أخرى، وهذا ما سنحاول تتبعه في حالة الجزائر: **ما هي انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة منذ 1994 على السياسة التجارية المتبعة؟ وما هي انعكاسات هذه الأخيرة على حجم واتجاه المبادلات التجارية للجزائر سواء مع الدول المتقدمة أو الدول النامية والدول العربية خصوصا؟**

المبحث الأول: الظروف الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادية في الجزائر.

مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من الإصلاحات، منها ما هو ذاتي داخلي ومنها ما هو خارجي، وللفصل في ما يتعلق بالفرض أو الخيار فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الخارجية، فإنه وأيا كان الرأي الأصح فإن الظروف الاقتصادية الجزائرية وعلى الخصوص تدهور وضعية المديونية كانت السبب الرئيسي في ضرورة اللجوء لصندوق النقد الدولي والاستجابة لمطالبه برغم ما تتضمنه من نتائج جد قاسية على العديد من المستويات.

المطلب الأول: الظروف الاقتصادية قبيل برنامج الإصلاح 1994.

قبل لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي عام 1994 كانت قد استفادت من تمويل من طرف صندوق النقد الدولي مقابل اتفاقيتي تثبيت، الأولى في ماي 1989، والثانية في جوان 1991.

ولم يكن لهما الأهمية التي احتلها برنامج التثبيت 1994، نظرا لظروف سياسية بحتة أدت في نهاية المطاف إلى عدم التزام الجزائر أساسا بما جاء في الاتفاقين، وبالتالي حققتا فشلا ذريعا.

الجدول(4-1): أشكال المساعدات المقدمة من FMI إلى الجزائر"مليون وحدة سحب خاصة".

التاريخ	المدة	طبيعة المساعدة	المبلغ الممنوح	القيمة الفعلية
31ماي1989	حتى ماي1990	**– اتفاقية تثبيت**	**155.7**	**155.7**
		– تسهيل التمويل التعويضي	**315**	**315**
3جوان1991	31مارس1992	**اتفاقية تثبيت**	**300.00**	**225.00**
27ماي1994	22ماي 1995	**اتفاقية تثبيت**	**457.2**	**385.2**
22ماي1995	21ماي1998	**تسهيل التمويل الموسع**	**1169.28**	**1169.28**

المصدر: كمال رزيق عمار بوزعرور ، **التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف ، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001.

الفرع الأول: اتفاقية التثبيت 1989.

قبيل ماي 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في مشاكل عدة، أورثها أداء النظام الاشتراكي السابق عبر سنوات طويلة، انعكست في نهاية المطاف على تفاقم أزمة المديونية، مما دفع بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي من الأساس، فمنذ 1986 تدهورت مظاهر الضعف المالي للدولة، بسبب تدهور إيرادات الصادرات الهيدروكربونية (حيث

انخفض سعر البرميل من حوالي 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار للبرميل عام 1986 و11 دولار عام 1988 مع انخفاض قيمة الدولار التي تعتبر عملة سداد صادرات النفط بالإضافة إلى ثبات سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمته السوقية)[449]، حيث تمثل هذه الإيرادات أكثر من 50% من إيرادات الميزانية، إضافة إلى ضعف الحصيلة الضريبية، التي تراجعت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 2,8 نقطة مئوية منذ 1986 إلى 1989.[450]

وبرغم أن هذا التدهور في حصيلة الإيرادات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية متزامنًا مع محاولات الضغط على الإنفاق العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(فالإنفاق الرأسمالي انخفض بين 1986 و1989 بـ4,5 نقاط مئوية والإنفاق الجاري بـ3,5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) إلا أن هذا الضغط لم يستطع تحقيق الوفورات المالية اللازمة لتعويض هبوط الإيرادات العامة، ونتيجة لكل ذلك فقد تزايد عجز الميزانية من 10,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1985 إلى 13,7% من هذا الإجمالي لعام 1988.[451] مما نتج عنه لجوء الدولة إلى إصدار النقد لتغطية هذا العجز، إلى جانب القروض الخارجية التي بدأت تتراكم، فزاد حجم الكتلة النقدية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي من 76% عام 1985 إلى 79% عام 1988، إلا أن هذه الزيادة مع وجود نظام ضبط للأسعار (تحديد إداري للأسعار) على نطاق واسع، لم تؤد إلى زيادة كبيرة في معدل التضخم، ولكنها خلفت آثار التضخم المكبوت متمثلة في زيادة استخدام نظام الحصص في أسواق السلع، تراكم السيولة الزائدة وارتفاع الأسعار في الأسواق غير الرسمية التي نمت وازدهرت آنذاك.[452]

كما قامت الدولة في تلك الفترة بإيقاف الاستثمارات الموجهة للصناعات الأساسية وغيرها من الاستثمارات الضخمة التي مثّلت التوجّهات الأساسية في السبعينات، ولم تحقق أهدافها المخطّطة ، ووجهت الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية : السدود، الطرق ..الخ وهو الأمر الذي حطّم النسيج الصناعي للبلاد ، فلجأت المؤسسات المحلية إلى الاستيراد لسد حاجياتها من المواد الأولية والمعدات ...الخ[453]،هذا في الوقت الذي لجأت فيه السلطات إلى فرض قيود على الاستيراد نتيجة التدهور الشديد في حصيلة الصادرات الهيدروكربونية.[454]

---

[449] كريم النشاشيبي و آخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرارو التحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي،1998،ص.28.

[450] المرجع نفسه ، ص.31.

[451] المرجع نفسه ، مرجع سابق ، ص.28-ص.31.

[452] المرجع نفسه، مرجع سابق، ص.08.

[453] عبد الله بن دعيدة ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص.358.

[454] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق ، ص.101.

بالتالي وُضعت هذه المؤسسات بين نقيضين: فرض عليها زيادة اللجوء إلى الواردات ومن جهة أخرى فُرضت عليها قيود تعقّد حصولها على هذه الواردات، وهو الأمر الذي أحدث تدهورًا في مستويات الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية الوطنية.[455]

وعلى مستوى القطاع المالي الذي كان صغيرا ومتجزئًا ، كانت وحداته كأداة مالية للاستثمارات العامة. فقد خصصت للمؤسسات العامة بنوكا معينة للتعامل معها في إطار سياسة التوطين المصرفي، وكانت القروض تقدم دون دراسات تقييم للمخاطر على أسس تجارية، كما كانت الخزانة العامة تلعب الدور الأساسي والرئيسي في هذا القطاع، إذ كانت تحتكر معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية التي يتم الاكتتاب فيها إجباريا من جانب شركات التأمين والصندوق الوطني للادخار.[456] وكان يتم تحديد أسعار الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة أدت إلى التوجه المركز إلى الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، كما كانت أسعار الفائدة التفضيلية لصالح قطاعات الزراعة والعقارات.[457]

كل هذه الضغوطات أدت إلى جانب تقلبات أسعار النفط وأسعار صرف الدولار الأمريكي إلى تفاقم قيمة المديونية وقصر آجال الاستحقاق، فهناك قروض قصيرة المدى تحصلت عليها الجزائر في 1986 وجب سدادها في 1988، وقروض تحصلت عليها في 1987، وجب سدادها في 1989. [458]وهكذا تراكمت الديون مع عدم استغلالها في مشاريع منتجة تخدم مديونيتها ذاتيا، وهذا واضح من الآجال القصيرة للديون الاستهلاكية.

---

[455] مخلوفي عبد السلام، **أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مداخلة ضمن : الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، جامعة بشار،20-21 أفريل 2004.

.

[456] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص.53.

[457] المرجع نفسه ، ص.53-54.

[458] حامد نور الدين، **العولمة و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية ، مرجع سابق.

ويوضح الجدول التالي تطور أزمة المديونية منذ 1984 حتى الاضطرار للجوء للصندوق عام 1989:

الجدول(4–2):تطور معطيات أزمة المديونية الجزائرية بين 1984–1989"مليون دولار".

	1984	1985	1986	1987
إجمالي الديون	15944	18401	22906	25022
خدمة الديون	5125	5041	5185	5481
نسبة الديون إلى إ.ن.م	%34	%35	%31	%35

المصدر: حامد نور الدين ، **العولمة و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية**، مداخلة ضمن الملتقى الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، مرجع سابق، نقلا عن :

Mourad Ben Achenhou ،**Dette et Democratie**،ECHARIFA،Alger،p:100.

وبموافقة الجزائر على ما جاء في رسالة النية الجزائرية فقد استفادت ب:[459]

- ✓ سحب غير مشروط من حصتها والمقدرة بـ623 وحدة سحب خاصة (وحدة سحب خاصة تساوي 1.4456234 دولار).
- ✓ قرض 886 مليون دولار، يقدر بـ470,7 وحدة سحب خاصة،155.7 مليون وحدة سحب خاصة منها في إطار برنامج التثبيت، بينما الـ315 مليون وحدة سحب خاصة المتبقية في إطار تسهيل التمويل التعويضي نتيجة انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب.

وهذا مقابل التزامها بما يلي:[460]

[459] كمال رزيق، عمار بوزعرور، مرجع سابق.

[460] Hocine Benissad, **L'ajustement structurel –l expérience du Maghreb**, Office des Publications Universitaires, Algérie, 1999, P.67 .

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا.
- تقليص العجز العام للميزانية.
- تعديل سعر الصرف.
- تحرير الأسعار وإلغاء أسلوب التسعير الإداري .

الفرع الثاني: اتفاقية التثبيت 1991.

وبرغم محاولة الجزائر التزام ما جاء في الاتفاقية وإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم بهذا الصدد إلا أن الاختلالات استمرت، فقد كانت خدمة المديونية لوحدها تستهلك ما يتجاوز73% من حصيلة الصادرات الهيدروكربونية، في ظل تراجع رصيد الميزانية العامة إلى 1,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1991 بعد أن كان يمثل 3,6% من هذا الإجمالي عام 1990، وهذا بالرغم من تحسن إجمالي الإيرادات بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة بحوالي 4 نقاط مئوية، وبالرغم أيضا من تراجع نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي خلال 1990-1991 بـ 4 نقاط مئوية. هذا ما يبرره نشاط كل من صندوق التعويض الذي يوجه مخصصاته لدعم المنتجات الفلاحية ودعم الأسعار، وكذا صندوق إعادة التأهيل الموجه لرسملة البنوك والمؤسسات العامة وتطهيرها ماليًا الذي ارتفعت نسبة مخصصاته إلى إ.ن.م بـ2,6 نقطة مئوية.[461]

أما بالنسبة للقطاع البنكي فإضافة للمشاكل سابقة الذكر كان يعاني من ضعف قدرته على تجميع المدخرات، فقد كانت أكثر من 50% من الكتلة النقدية متداولة خارج القطاع.[462]

فلجأت الجزائر من جديد للصندوق، والتزمت باتفاقية تثبيت جديدة تتضمن المحاور التالية:[463]

✓ تحرير التجارة الخارجية.

---

[461] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص.31.

[462] عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص.22.

[463] Hocine Benissad, op.cit,p:60.

- ✓ رفع أسعار الفائدة مع مراقبة كمية للقرض (خاصة القطاع العام).
- ✓ إصلاح عمل النظام المالي واستقلال البنك المركزي أمام الخزانة العامة.
- ✓ خفض سريع لسعر الصرف.
- ✓ تحرير واسع النطاق للأسعار.
- ✓ إصلاح النظام الضريبي والجمركي.
- ✓ تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة ، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية (تم توقيع اتفاق مع البنك العالمي بخصوص قرض قيمته 350 مليون دولار خاص بالتطهير المالي للمؤسسات العامة).[464]

واستفادت الجزائر بموجب الاتفاقية من قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي ، على 4 أقساط ، كل قسط بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة.

ولكن الجزائر لم تستفد من القسط الرابع نتيجة عدم احترامها لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه القرض إلى مجالات غير متفقة مع شروط الإقراض،[465] كما أن البرنامج لم يكن مستندًا إلى إجماع عريض بين الشركاء الاجتماعيين.*[466]

المطلب الثاني: برنامج الإصلاح 1994.

قبل التطرق لمختلف بنود برنامج الإصلاح لا بد من التعرف على الظروف الاقتصادية التي تسببت في نهاية المطاف للجوء لصندوق النقد الدولي وبشكل رسمي ومعلن:

الفرع الأول: الاختلالات الاقتصادية قبيل اتفاقية 1994.

بعد محاولات الإصلاح التي تمت في 1991 وحسب تقارير خبراء صندوق النقد الدولي فإن معطيات ومؤشرات الاقتصاد الجزائري قد تحسنت نسبيا، ولكنها سرعان ما عرفت تدهورا شديدا دفع بها إلى اللجوء من جديد

---

[464] عبد الله بلوناس ، **برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري** ، مداخلة في: الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق.

* بالنسبة لأرباب العمل تعديل سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف لوازم الإنتاج المستوردة مع تعذر نقل هذه التكاليف إلى الأسعار المحررة جزئيا ، أما النقابات العمالية التي لم يتم إشراكها في الاتفاق ، لم تكن مستعدة لقبول انخفاض قيمة الأجور بالعملة الوطنية.

•• معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير بالنسبة للنفقات العامة $\varphi = (\Delta T / T) / (\Delta E / E)$، بمعنى(التغير في الإيرادات/إجمالي الإيرادات)/(التغير في النفقات/إجمالي النفقات العامة).

[465] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص.196.

[466] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص.110.

لصندوق النقد الدولي لطلب إعادة جدولة الديون المتراكمة والتي حان وقت سدادها، وفيما يلي سنحاول تقديم أهم الاختلالات التي كانت عاملا رئيسيا في تفاقم مشكلة المديونية آنذاك:

أولا/ الاختلالات الداخلية:

على مستوى الميزانية العامة للجزائر كانت قد حققت فائضا يقدر بـ 1,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1991، لكن مع دخول عام 1993، بدأت التغيرات تظهر وسجلت الميزانية العامة عجزا بنسبة 8,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1993.[467]

تمثل معامل حساسية الإيرادات للتغير بالنسبة للنفقات العامة،•• خلال السنوات 1991، 1992، 1993 على التوالي:1,02، 0,56، 0,03[468]، وتناقص هذا المعامل الواضح خلال هذه الفترة دليل على أن إجمالي الإنفاق العام ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، و يؤكد ظهور اتجاه عام لتزايد عجز الموازنة العامة والعكس،[469] فقد تزايدت النفقات العامة نتيجة تراجع الحكومة عن التشدد المالي الذي كانت قد تبنته في إطار الاتفاقيتين السابقتين بسبب ظروف الصراع المدني آنذاك، فارتفعت الأجور الحكومية بأكثر من 20% سنويا، وتزايدت مخصصات صندوق التعويض الموجهة لإعانات دعم الأسعار وخاصة الأسعار الزراعية وتحويلات الفقراء كنسبة من إجمالي الناتج الوطني بحوالي ثلاث نقاط مئوية.[470] كما تزايد الإنفاق الرأسمالي والإقراض الصافي بمقدار3,5 نقطة مئوية من إ.ن.م.[471] وفي حين كانت نفقات التسيير تغطى بحوالي61% إلى 76% إلى 93% خلال 1991 1992، 1993 على التوالي، كانت نفقات التجهيز تمول بعجز الميزانية بعد نفاذ الإيرادات.[472]

ومن جهة أخرى عرفت الإيرادات العامة تراجعا ملحوظا بسبب تراجع أسعار النفط وارتفاع أسعار الصرف من ناحية، ومن ناحية أخرى عجز الإيرادات غير الهيدروكربونية وخاصة الضريبية بسبب الاختلالات التي يعاني منها الجهاز الإنتاجي في القطاعين العام والخاص آنذاك.[473]

---

[467] المرجع نفسه، ص. 34.

[468] البيانات الأصلية مأخوذة من : كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص. 30.

[469] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص. 42.

[470] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص. 34.

[471] المرجع نفسه ، ص. 34.

[472] صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول اقتصاد السوق**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية مرجع سابق.

[473] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص. 34.

إلى جانب تدهور وضعية الميزانية العامة لم تكن الوضعية التضخمية للجزائر تنبئ بخير، فقد عرفت الجزائر خلال السنوات 1992 ،1993 ، 1994 معدلات تضخم قدرت على التوالي 32 % [474]، 20,5% ، 29%.[475]

ويمكن تفسير هذه الظاهرة في الجزائر كما في الدول النامية عامة من خلال وجود اختلالات هيكلية تعد بمثابة مقومات أساسية لوجود قوى تضخمية ذاتية،[476] والتي تتمثل في تنامي الطلب الكلي مقابل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.[477]

وفيما يتعلق بمرونة الجهاز الإنتاجي فالأمر متعلق بطبيعة الجهاز العام نفسه وعدم وجود قطاع خاص قادر على المساهمة بفعالية في الإنتاج الوطني.

أما تنامي الطلب الكلي فيعود للسياسة النقدية التوسعية، حيث تزايد حجم الكتلة النقدية بين 1992-1993 بحوالي 22% مقابل نمو لإجمالي الناتج الوطني بنسبة 11%.[478]

حيث كان النمو النقدي بسبب:[479]

- ✓ تغطية عجز الميزانية العامة وخاصة صندوق إعادة التأهيل الذي أنشأ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وكذا تغطية الزيادات في الأجور الحكومية المتزايدة خلال الفترة.
- ✓ زيادة الإئتمان الموجه للمؤسسات العامة.

ومع ذلك فإن أرقام التضخم برغم ارتفاعها إلا أنها لم تعبر عن حقيقة التضخم القائم، بسبب فرض الضوابط السعرية وعبر عن هذه الضغوطات ظهور العجز في المواد الغذائية وظهور السوق السوداء، الطوابير، التباين الشديد في الأسعار الرسمية وغير الرسمية (الأسواق الموازية)، وهذا ما تعنيه مظاهر التضخم المكبوت.

ثانيا/ الاختلالات الخارجية:

يعد عجز ميزان المدفوعات من أهم مظاهر الاختلالات الخارجية بالدول المتخلفة عموما والجزائر خصوصا .

---

[474] مخلوفي عبد السلام، مرجع سابق.

[475] H.Ghesquiere and others, **imf staff country report N°98/97**, september1998, www.imf.org, 19-05-2004.

[476] سميرة إبراهيم أيوب ، مرجع سابق، ص. 51.

[477] عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص.20.

[478] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.31.

[479] المرجع نفسه، ص.61-65.

ويعكس الاختلال بين حجم الطلب الكلي وحجم الجهاز ومرونته المشار إليها سابقا، كما يعكس من جانب آخر التغيرات التي تطرأ على مركز المديونية والدائنية.[480]

فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي من 18,4 مليار دولار (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 1985 إلى 26,5 مليار دولار(63% من إجمالي الناتج المحلي) عام 1993.[481]

هذا فيما يخص حجم الديون ، أما في ما يتعلق بآجالها (آجال الاستحقاق) وهو الأهم، فقد اتجه إلى القصر والتوزيع غير المتكافئ،[482] فبين 1990- 1993 كان 75% من الديون واجب السداد.[483]

وارتفعت خدمة الدين من 35% من صادرات السلع والخدمات (من غير عوامل الإنتاج) عام 1985 إلى مستوى غير قابل للاستمرار 82% عام 1993.[484] بالإضافة إلى أهمية تأثير التغيرات في الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية، وكذلك انتهاج السياسات النقدية التوسعية التي أثرت على الأسعار النسبية وتدهور الميزة التنافسية للسلع الوطنية، كما أنّ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة ساهمت إلى حد بعيد في هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.[485]

بالإضافة إلى السياسة التجارية التي عادت إلى الأساليب الإدارية ما قبل 1991 عندما فرضت قيودًا صريحة أخرى على النقد وحظْرا على مجموعة من الواردات وظهرت آنذاك أزمة النقد الأجنبي في نهاية عام 1993، عندما انخفضت الاحتياطات إلى أقل من 1,5 مليون دولار.[486]

---

[480] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق ، ص.45.
[481] المرجع نفسه، ص.102.
[482] المرجع نفسه ، ص.102.
[483] عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص.26.
[484] سميرة إبراهيم أيوب ، مرجع سابق، ص.56.
[485] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.102.
[486] المرجع نفسه ، ص.103.

الفرع الثاني: بنود برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994.

عقب رسالة النية التي أرسلتها الجزائر للصندوق والتي قدمت فيها مجموعة من الالتزامات التي تقدم من خلالها نوعا من الثقة لدى المقرضين بضمان سداد ديونها، كانت اتفاقية التثبيت تحتوي مجموعة من البنود و مجموعة من القيود نوضحها فيما يلي:

أولا/ أهم بنود البرنامج:

على مستوى كل مجال تم فرض توجهات وأهداف معينة أهمها:

1- على مستوى سعر الصرف : يتضمن الإجراءات التالية:

- تعديل سعر صرف الدينار بتخفيض قدره 71%.
- إدخال نظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين البنك المركزي والبنوك المركزية **le marché interbancaire de change**.

2- على مستوى تحرير التجارة والمدفوعات: ويضم الإجراءات التالية:

- إلغاء قائمة الواردات السالبة (الممنوع استيرادها).
- تحرير واردات سلع التجهيز الصناعية والحرفية.
- إلغاء الحد الأدنى المقدر بـ500.000 دج للواردات فيما يتعلق بتحويل العملة.
- تحرير التجارة الخارجية الخاصة بـ10 سلع أساسية، من القيود الفنية والتقنية.
- إلغاء القيود المفروضة على الصادرات ما عدا السلع و المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية.
- تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.[487]

3- **على مستوى سياسة الأسعار**: وتتضمن الإجراءات التالية:

- تعديل أسعار السلع المدعمة في حدود98% .

[487] مخلوفي عبد السلام، مرجع سابق.

- إصدار قانون للمنافسة يسمح بحرية تحديد الأسعار، وإلغاء إجبار المنتجين على التصريح بأسعار منتجاتهم.
- تحويل فئة هامة من السلع ضمن الأسعار المحددة إداريا إلى فئة السلع بهامش الربح المراقب.
- إلغاء هامش الربح المراقب لـ8 سلع هامة.
- إنشاء آلية تضمن متابعة سداسية لأسعار تحويل النفط الخام إلى المصافي من طرف سوناطراك ومتابعة ومراجعة ثلاثية لأسعار الكهرباء والغاز حسب معدل التضخم.
- تحرير أسعار المدخلات الزراعية.
- تحرير أسعار بناء السكنات الاجتماعية.

4- على مستوى السياسة الضريبية: ويتضمن الإجراءات التالية:

- تخفيض بـ50% من الضرائب على السيارات ، وأسعار الكماليات.
- تخفيض الضريبة على الدخل الشخصي من 79% إلى 65% .
- إلغاء الإعفاءات الضريبية على فوائد سندات الخزانة.
- تعميم فرض الرسم على القيمة المضافة على كافة المنتجات والسلع.

5- على مستوى الشبكة الاجتماعية: ويضم الإجراءات التالية:

- إلغاء التحويلات النقدية لمعدومي الدخل.
- إنشاء نظام جديد للأشغال ذات المنفعة العامة .
- إنشاء الصندوق الوطني 28 لتشغيل الشباب والتعاون مع الصندوق والبنك الدولي ، وكذا تدعيم نشاط نظام التأمين على البطالة ، والتقاعد المبكر.[488]

6- على مستوى النظام المالي وأسعار الفائدة: ويتضمن الإجراءات التالية:

- إنشاء احتياطي بنسبة 3% على الأقل على الودائع البنكية بفوائد 11% سنويا.
- إعادة النظر في رسملة البنوك التجارية العمومية.
- فرض معدل فائدة 3,5% على قروض البنك المركزي الموجهة للحكومة.

7- على مستوى المؤسسات العامة والخوصصة: و يتضمن الاجراءات التالية:

- تحقيق استقلالية 5 من 23 مؤسسة عمومية غير مستقلة.
- إنشاء وزارة مختصة بإعادة الهيكلة وتهيئة المؤسسات العامة للخوصصة.
- قانون جديد للاستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال بنوك محلية.

---

[488] مخلوفي عبد السلام، مرجع سابق.

- خلق وإنشاء وكالة وطنية للاستثمار.
- خلق قواعد قانونية من أجل بيع المؤسسات العمومية.
- حل 88 مؤسسة عمومية محلية.
- البيع بالمزاد العلني لخمس فنادق عمومية.

8- على مستوى الإنفاق العام: ويتضمن الإجراءات التالية:[489]

- عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها.
- تثبيت كتلة الأجور الحكومية.

ثانيا/ المؤشرات المستهدفة:

تصنف هذه البنود إلى إجراءات تثبيت و أخرى للتعديل الهيكلي كما أوضحنا في الفصل الثاني من هذا البحث.

وعليه يكمن الفرق في مدة التمويل التي تتحصل عليه الدولة و بالتالي طبيعة البرنامج المشروط في المقابل. ففي حين تم تمويل برنامج التثبيت بما يقدر بـ**457.2** لمدة سنة، فقد قدر تمويل برنامج التعديل الهيكلي بـ**116.93** مليار وحدة سحب خاصة(أي 1,8مليار دولار أمريكي آنذاك)، تم تقديمها بالتقسيط موازاة مع تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(4-3): المؤشرات المستهدفة في إطار تسهيل التمويل الموسع في الجزائر.

الوضعية في ديسمبر1994.	المؤشرات المستهدفة خلال كل فترة			
	06-30-1995	09-30-1995	12-31-1995	03-31-1996

[489] عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق، ص.362.

	مليار دينار جزائري				
الميزان الضريبي الكلي	65,4-	9,8-	22,5-	31,1-	21,9
الموارد الداخلية الصافية لبنك الجزائر	186,5	212,4	213,6	218,9	223,4
صافي القروض البنكية الموجهة للحكومة.	486,6	425,5	416,5	407,5	396,5
صافي القروض البنكية المقدمة للمؤسسات العمومية ال**23** الغير مستقلة.	14,1	20	21	23	25
	مليار دولار أمريكي				
حجم المديونية الخارجية للدولة لأقل من سنة.	-	-	-	-	-
حجم المديونية الخارجية للدولة بين سنة و**12** سنة.	-	1470	2770	3526	4491
حجم ديون الدولة المضمونة بين سنة و**5**سنوات.	-	1205	2450	3256	4232
الاحتياطات الخارجية لبنك الجزائر.	2366	2146	2276	2406	2536

Source : AMMAR BELHIMER, **La dette extérieure de l'Algérie**, CASBAH édition, alger, 1998, p.220-221.

كما يجب أن نشير إلى أنه تم استهداف تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي 5,3 % في 1995-1996 مقابل 1,1% خلال 1994-1995، وتخفيض معدل التضخم من 35,1% إلى 10,3%، وعجز الميزانية العامة من 2,8% إلى 1,3% من إ.ن.م خلال الفترة نفسها.[490]

الفرع الثالث: نظرة عامة حول الوضعية الاقتصادية

في الجزائر في ظل الإصلاحات.

[490] AMMAR BELHIMER, **La dette extérieure de l'Algérie**, CASBAH édition, alger, 1998, p.219.

بالنظر إلى بنود الإصلاح سالفة الذكر لا بد من طرح التساؤل التالي: ما هي أهم انعكاسات تطبيق هذه الإجراءات على مؤشرات السياسة الاقتصادية في الجزائر؟

لن نتناول التفاصيل العميقة ولكن سنحاول التعرف على أهم المؤشرات وتطورها في ظل الإصلاح، مثل: رصيد الميزانية العامة، النمو النقدي، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، سعر الصرف وميزان المدفوعات.

أولا/ النمو الاقتصادي:

تعبر العديد من المؤشرات عن الزيادة في معدل نمو النشاط الاقتصادي في الجزائر، ومع تراجع شديد لمعدلات التضخم منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح عام 1994، فإن هذا انعكس على معدلات النمو الحقيقية حتى في ظل الأزمة العالمية الحالية فإن نمو الناتج الوطني خارج قطاع المحروقات قد سجل معدلا حقيقيا يقدر بـ6,1% وتوقع التقرير نفسه وصوله إلى 9% في 2009 برغم تراجع أسعار النفط وتراجع مؤشرات ميزان المدفوعات والميزانية العامة. مع العلم أن الناتج خارج قطاع المحروقات يمثل في الجزائر في الفترة الأخيرة حوالي 66% من إجمالي الناتج الوطني.[491]

الشكل البياني (4-1): معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الوطني في الجزائر 2005-2009

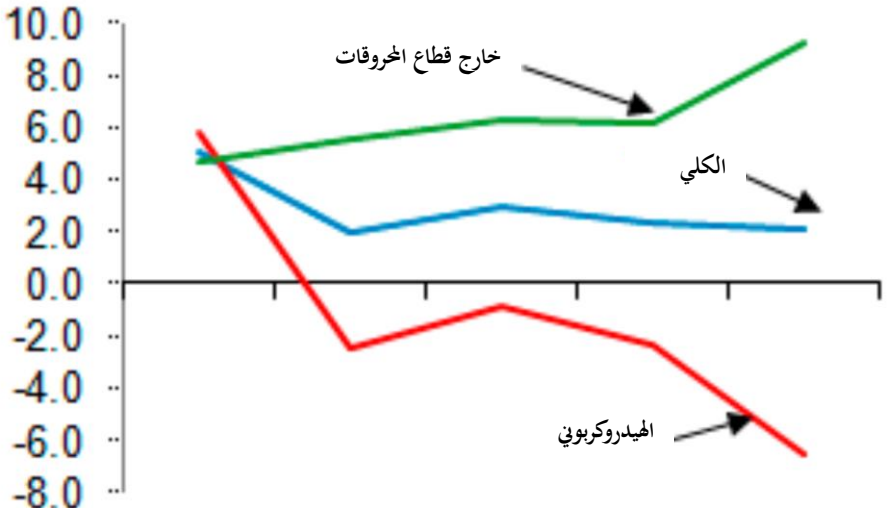

[491] Amor T
Informat

Source: Amor Tahari and David Marston, **Algeria: 2009 Article IV Consultation—Staff Report; and Public Information Notice**, IMF Country Report No. 10/57, www.imf.org, mars2010.

ثانيا/ السياسة المالية:

الملامح العامة للإنفاق العام: محاولات تقليص مجموعة هامة من بنود الميزانية سواء الإنفاق الجاري أو الإنفاق الاستثماري، حيث في الجانب الأول تميز بتقليص نمو نسبة بند الأجور في الإنفاق الجاري، تم تفعيل وتغيير أنظمة التحويلات الجارية بإدخال برامج الأشغال العامة وما شابه، وإنشاء صندوق دعم تشغيل الشباب البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ....الخ

أما الجانب الثاني المتعلق بالإنفاق الاستثماري فقد عبرت الأرقام عن الانسحاب التدريجي للدولة خاصة من المجالات ذات الطابع الاقتصادي التي يمكن – وتلائم- القطاع الخاص انجازها بكفاءة وفعالية أكبر، وتوفير الوفورات الناجمة عن ضغط هذا الدور إلى قطاعات تميز دور الدولة الاجتماعي كالسكن ومشاركة الدولة في حل أزمته بمختلف الصور

والتقنيات، البنية التحتية بمختلف أنواعها، كذلك التعليم والتكوين المهني اللذين لازالا تحت سيطرة مطلقة للقطاع العام.

وبرغم جهود الدولة لزيادة وتنمية الموارد خارج قطاع المحروقات وبرغم تطوير وتغيير النظام الضريبي في الجزائر كانت الإيرادات الهيدروكربونية ولا تزال المصدر الرئيسي للميزانية العامة في الجزائر، وهذا ما يوضحه المنحنى البياني التالي:

الشكل البياني(4-2): تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر 1994-2011.

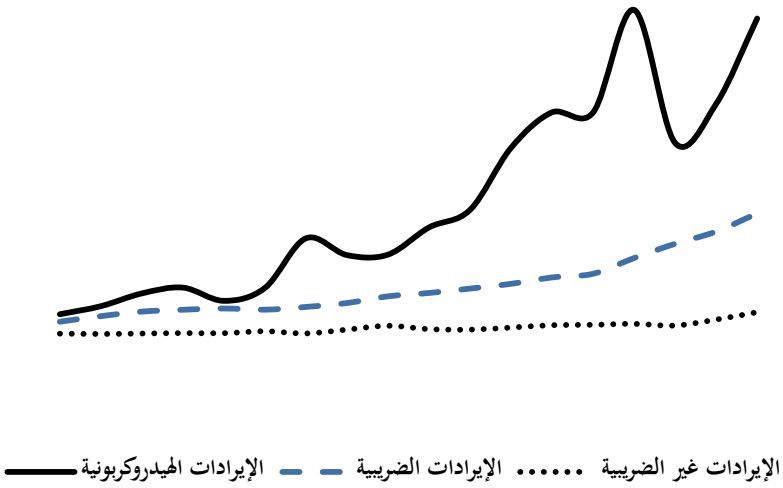

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الملحق(4-1).

فالإيرادات النفطية تمثل كمتوسط خلال هاته الفترة حوالي 68% من إجمالي الإيرادات، بينما تمثل الإيرادات الضريبية كمتوسط خلال الفترة نفسها حوالي32% من الإيرادات العامة، وهذا يعني أن وضعية اعتماد الميزانية على النفط بقيت كما هي قبل الإصلاح أو بعد الإصلاح.

وهذا يعني أن تحسن مؤشرات الميزانية العامة لا يعود بصفة رئيسية لحسن تسيير النفقات أو الإيرادات بقدر ما يعود إلى تحسن أسعار النفط.

وما يؤكد على ذلك هو أنه بسبب آثار الأزمة العالمية الأخيرة تراجعت الإيرادات الهيدروكربونية حيث مثلت حوالي 65,7% في سنة 2009 مقارنة بحوالي 79% سنة 2008، وهنا نجد بأن الأهمية النسبية للإيرادات غير الهيدروكربونية قد تزايدت، ومع ذلك فهذا لا يعتبر مؤشرا إيجابيا، لأنه مرتبط بظروف السوق العالمي للنفط وليس لتحسن حصيلة الإيرادات المحلية.

ثالثا/ المؤشرات النقدية:

تضم المؤشرات النقدية عدة مؤشرات: نمو الكتلة النقدية، القروض، أسعار الفائدة، حجم الودائع وأجلها معدلات التضخم، سعر الصرف...الخ.

لقد عرفت التركيبة النسبية للكتلة النقدية تغيرا ملحوظا من حيث تزايد أهمية الودائع البنكية وخاصة الآجلة منها، وذلك نتيجة تحسن الوعي المالي من جهة، ودائع المؤسسات النفطية التي تحسنت مبيعاتها خلال الفترة من جهة ثانية، وذلك بالرغم من تغيرات أسعار الفائدة التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول(4–4): تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الجزائر بين 2003–2011.

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البنوك:									
سعر الفائدة على الودائع	4.50–5.75	2.25–3.25	1.25–2.50	1.25-2.50	1.25-2.50	1.25-2.50	1.25-2.50	1.25-2.50	1.25-2.50
سعر الفائدة على القروض	8.00–9.00	6.00–9.00	5.50–9.00	5.50-9.00	5.50-9.00	5.50-9.00	5.50-9.00	5.50-9.00	5.50-9.00
سعر الفائدة للحسابات الادخارية CNEP	3.5–4.5	2.5–5.0	2.0–5.0	2.0–5.0	2.0–5.0	2.50-2.0	2.50-2.0	2.50-2.0	2.50-2.0

Source: - Gabriel Sensenbrenner and others, **Algeria: Statistical Appendix,** IMF Country Report No. 09/111, www.imf.org, mars2010.p.30.

- Amina Lahreche, Statistical Appendix, IMF Country Report No. 13/49, February 2013, www.imf.org,.p.21.

فالجدول يشير إلى أن الحد الأقصى لأسعار الفائدة بعد أن كان 5,75% تراجع عام 2004 إلى 3,25% ثم إلى 2,5% في 2005، وبالمثل الحد الأدنى الذي كان 4,5% تراجع خلال السنوات نفسها إلى 2,5% ثم 1,25% وفي حقيقة الأمر فإن هذا التراجع في سعر الفائدة على الودائع متزامن مع تزايد السيولة المصرفية وزيادة وتنوع أدوات البنك المركزي لامتصاص هذه الزيادات.

وكانت الزيادات في الكتلة النقدية موجهة على الخصوص لقروض الاقتصاد، أي أن القروض للخزينة كانت قد عرفت تغيرا جذريا منذ بداية الإصلاح، من خلال تحسن الوضعية المالية للدولة وتحولها من مدينة إلى دائنة.

ويوضح الشكل البياني التالي تطور توزيع القروض بين الاقتصاد والدولة بين 1994 و2008 و2011 للمقارنة:

الشكل البياني(4–3): تطور تقسيم القروض بين الخزينة والاقتصاد في الجزائر 1994–2008-2011

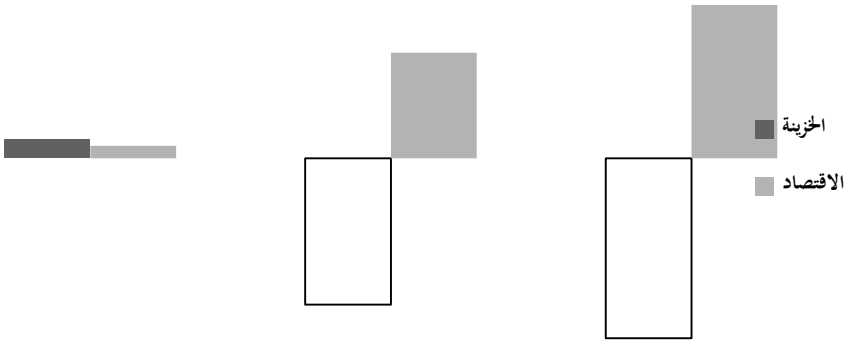

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات:

- Philippe callier and others ,op.cit.

- Amor Tahari and David Marston, op.cit.

- Amina Lahreche, op.cit.

وفي ظل التوسع النقدي(نمو الكتلة النقدية) ومحافظة السياسة النقدية على المستوى نفسه(حجم التدخل لامتصاص الكتلة النقدية) عرفت معدلات التضخم تراجعا جد ملحوظ منذ بداية الإصلاح الاقتصادي 1994، ولكنها مؤخرا بدأت في التزايد بعد تراجع جد ملحوظ سنة 2000:[492]

الشكل البياني(4-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر بين 1994-2011.

[492] من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات تقارير صندوق النقد الدولي:

Report **No** 13/49, Report **No**. **11**/**40**, Report **No**. **09**/**111**, report **No**. **07**/**95**, Report **No**. **05**/**51**, Report **No**. **03**/**69**, Report No. **01**/**163**, Report **No**. **98**/**87**

وتعاني الجزائر من التضخم المستورد، إذ أنه كثيرا ما ينسب التضخم لارتفاع أسعار الواردات، وخصوصا في ظل الأزمة العالمية الأخيرة، حيث تزايدت معدلات التضخم، حيث قدرت الاحصائيات الرسمية معدل التضخم بـ 5,7% في سنة 2009، وتراجع نوعا ما في 2011 حيث قدر بحوالي 4,5%.

المبحث الثاني: تطور السياسة التجارية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

على مستوى برنامج التثبيت لعام 1994 تضمن الاتفاق أربع محاور أساسية حول تحرير التجارة والمدفوعات:

- الحد من شروط de maturité minimale للقروض الخارجية الموجهة لاستيراد السلع الأساسية.
- الإلغاء التدريجي لقائمة السلع المحظورة من الاستيراد.
- إلغاء قيود تمويل الواردات، وهذا متعلق بسعر الصرف أيضا وتوفير العملة.
- إلغاء قائمة السلع التي يشترط لاستيرادها الخضوع للمعايير التقنية.

ولدراسة تفاصيل التغيرات التي أحدثتها برامج الإصلاح على أدوات السياسة التجارية في الجزائر لا بد بداية من التعرف على أهم أدوات هذه السياسة قبل الإصلاح، من أجل تقديم حكم في الأخير: هل السياسة التجارية في الجزائر عقب الإصلاح كانت انفتاحية مقارنة بالسابق أم لا؟

المطلب الأول: أدوات السياسة التجارية في الجزائر قبل إصلاح 1994.

بعد الاستقلال تميزت السياسة التجارية بموقف وسط بين جوهر إيديولوجية النظام الاشتراكي وبين عدم وجود مؤسسات عامة تستطيع القيام بنشاط القطاع الخاص، فكانت ذات طابع رقابي أكثر منها احتكاري كما هو مفروض في ظل النظام الاشتراكي.

وقد كانت الأهداف الأساسية من هذه السياسة هي التسيير الجيد للموارد من العملة الصعبة من ناحية، حماية المنتج الوطني من ناحية ثانية، ومن ناحية ثالثة منح المعاملة التفضيلية لبعض الدول لأسباب مالية وأسباب سياسية.

الفرع الأول: التعريفة الجمركية:

كانت التعريفة الجمركية تميز بين السلع حسب طبيعة السلعة من جهة وحسب منشئها من جهة أخرى:

أولا/ حسب المنشأ:

كانت الجزائر تميز في الرسوم الجمركية حسب الدول بين:

– **تعريفة جمركية خاصة بفرنسا:** حيث أجبرت الجزائر على منح الواردات الفرنسية رسوما جمركية تفضيلية لتستطيع الاستفادة من خطوط القرض الفرنسية في تلك الفترة.

– **تعريفة جمركية مشتركة:** من خلال منح معاملة تفضيلية للدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، سواء تعلق الأمر بالتعاون التجاري العربي، الدول النامية والإفريقية أو الدول الاشتراكية.

– **تعريفة جمركية عامة:** مع باقي دول العالم.

وتغير الأمر فيما بعد عام 1968 عندما صدر الأمر35/68 المؤرخ في 1968/02/02 أصبح التقسيم الإقليمي للرسوم الجمركية حسب ثلاث مناطق: السوق الأوروبية المشتركة، الدول المرتبطة مع الجزائر باتفاقيات تجارية وباقي دول العالم التي تفرض على وارداتها رسوم جمركية عامة.[493]

ثانيا/ حسب طبيعة السلعة:

بعد الاستقلال وبالتحديد عام 1963، تضمن الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 أول تعريفة جمركية جزائرية، حيث تم التمييز بين ثلاث مجموعات سلعية: فقد كانت سلع التجهيز تتمتع برسوم جمركية ضئيلة بينما تخضع السلع الأخرى سواء الكمالية أو الضرورية لرسوم جمركية عالية جدا، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول(5-4):تصنيف الرسوم الجمركية حسب نوعية السلع" الأمر رقم63–414 المؤرخ1963/10/23.

طبيعة السلعة	نسبة الرسم الجمركي

[493] الأمر35/68 المؤرخ في 2-2-1968، الجريدة الرسمية العدد11، مؤرخ في 6-2-1968.

السلع التجهيزية والمواد الأولية	10 % .
السلع نصف مصنعة	5 – 20 % .
السلع النهائية	15– . % 50 –

المصدر: الجريدة الرسمية رقم80 الصادرة في 1963/10/23، ص.180.

وذلك تحقيقا لهدفين:[494]

- ✓ بالنسبة للرسوم المنخفضة على سلع التجهيز فذلك لتوفير متطلبات التنمية الصناعة الوطنية.
- ✓ أما بالنسبة للرسوم العالية على السلع الأخرى فلتوفير الحماية اللازمة للإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية من جهة، وللحصول على موارد هامة للخزينة العامة من جهة أخرى.

فيما بعد ومع بداية السبعينات وبموجب الأمر رقم 68/72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972 تم تغيير نظام الرسوم الجمركية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4–6):تصنيف الرسوم الجمركية حسب نوعية السلع" الأمر رقم72–68 المؤرخ في 29 ديسمبر1972

طبيعة السلعة	نسبة الرسم الجمركي
كل المنتجات ذات الأولوية كالسلع التجهيزية والمنتجات الصيدلانية.	%3
كل المنتجات ذات الأهمية الثانوية بالنسبة للمجموعة الأولى وكذلك على السلع الوسيطة.	% 10
السلع الكمالية.	**المعدل المرتفع** 40 %
	المعدل المرتفع الخاص 70%
	المعدل العالي 100%

[494] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص.21.

المصدر: الأمر رقم72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر1972.

وظلت هذه الرسوم الجمركية مطبقة إلى غاية 1986 حيث تسبب انخفاض أسعار النفط في تدهور وضعية الميزانية العامة الجزائرية مما دفعها للبحث عن موارد جبائية أخرى خارج قطاع النفط، فكان قانون المالية التكميلي لعام 1986 قد وضع 19 معدل جمركي بدلامن الخمسة معدلات السابقة، حيث تتراوح من 0% إلى غاية 120% بدلا من 100%، وهي كما يلي:

0% ، 3% ، 5% ، 10% ، 15% ، 20% ، 25% ، 30% ، 35% ، 40% ، 50% ، 55% ، 70% ، 80% ، 90% ، 100% ، 110% ، 120% .

مع بداية التسعينات ووفقا لسياسة الانتقال لاقتصاد السوق المتبعة من قبل الدولة تم الانضمام إلى المعاهدة الدولية حول النظام المنسق (Système harmonisé)، التي تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الشعبي الوطني في 1991/03/30، حيث تم تقليص تشتت معدلات الرسوم الجمركية من 19 إلى 7 معدلات فقط، حيث تتراوح من 0% إلى 60% بدلا من 120% المطبق سابقا في تعريفة 1986، وتمثلت المعدلات عموما كما يلي: 0%، 3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60% .[495]

إن الرسوم العالية على الكماليات تستهدف ترشيد استخدام العملة، وليس المقصود منها حماية المنتج المحلي فالجزائر تبنت في تلك الفترة سياسة التصنيع المصنعة، أي أنها لا تمتلك أساسا إنتاجا وطنيا للكماليات حتى يحتاج للحماية، أما الرسوم الجمركية المنخفضة على واردات التجهيز فهي لتقليص نفقات الإنتاج، ولكن الملاحظة هي أنه وفي ظل احتكار الدولة للاستيراد، وفي ظل احتكار الدولة للنشاط الإنتاجي عموما، وفي التسيير المركزي عندما تفرض الدولة رسوما عالية أو منخفضة على الواردات من سلع التجهيز من سيدفع هذه الرسوم؟ الخزينة العامة بدون شك، لذلك فالأثر غير ذي معنى بالنسبة لنا، فعندما تقرر الإدارة المركزية بأنه يجب استيراد سلع معينة فسيتم استيرادها بالنظر لأسعارها والحاجة إليها وللمتاح من العملة الصعبة..الخ، وليس بالنظر إلى الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

ويمكن توضيح تطور معدلات الرسوم الجمركية بالمخطط المبسط التالي:

المخطط التوضيحي(4-1): تطور عدد المعدلات الجمركية في الجزائر قبل1994.

[495] بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2002 . 2003، ص.449.

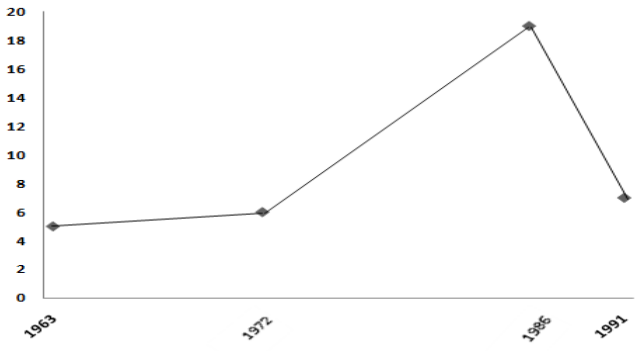

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية.

كان نظام الاستيراد في الجزائر في تلك الفترة يقسم كما يلي:

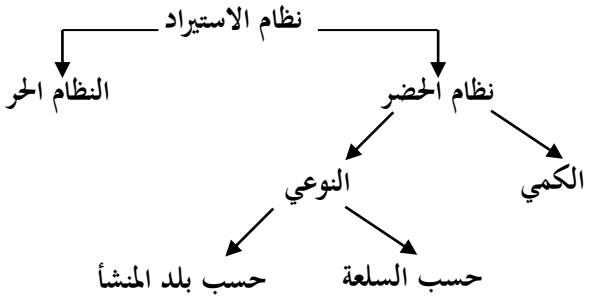

حيث كان نظام **الحظر النوعي** قائم على منع استيراد سلع معينة من بلدان معينة بسبب مقاطعتها، ومنع سلع أخرى بسبب السلع بغض النظر عن بلد المنشأ، أما **الحظر الكمي** فيعني عدم السماح بتجاوز استيراد كمية معينة من سلعة معينة.

لقد مر النظام عبر عدة مراحل نلخصها فيما يلي:

أولا/ مرحلة الرقابة والتوجيه:

كانت تراخيص ورخص الاستيراد تمنح حسب قرارات لجنة مختلطة مؤلفة من ممثلي مختلف الوزارات والتجمعات المهنية للمشتريات وتعرض هذه القرارات على مجلس الحكومة مرفقا برأي إدارة الجمارك والمالية وإدارة البنك المركزي، ثم تقوم الحكومة بالتحكيم بين طلبات الاستيراد لتقرر في الأخير ما يمكن استيراده وبأي الكميات،[496] وذلك كما سبق وذكرنا اعتمادا على طبيعة المنتجات وحجم العملة الصعبة المطلوبة، فقد كانت التراخيص تمنح للواردات من البلدان المنتمية لمنطقة الفرنك **C.F.A** والتي يتم تجنيد السيولة اللازمة لها بسهولة مقارنة مع العملة الصعبة لتسوية واردات الدول الأخرى، والتي يتطلب استيرادها الحصول على رخصة بدلا من الترخيص، ولذلك يمكن القول أن **الجزائر كانت تعتمد على التراخيص أكثر من الرخص.**[497]

ثانيا/ مرحلة الاحتكار:

مع بداية السبعينات وبإلغاء التجمعات المهنية للمشتريات واستبدالها بمؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي تتولى احتكار التبادل التجاري الخارجي[498] تحولت الدولة من مجرد ممارسة لأدوات رقابة على التجارة الخارجية إلى قائمة بذاتها بهذه التجارة.

وسبب احتكار الدولة للتبادل التجاري الخارجي إلى جانب حماية المنتج الوطني وتسيير العملة الصعبة تمثل في " تقوية المركز التفاوضي للدولة تجاه شركائها الأجانب وهو ما يوفر لها القدرة على فرض اشتراطات على الموردين و التخلص من ضغوطاتهم"[499].

ونشأ آنذاك شكلين للاحتكار مقسم بين صنفين من المؤسسات العمومية، **فمؤسسات التوزيع** لها حق احتكار استيراد المنتجات وبيعها على حالتها دون تحويل، وتشمل أساسا سلع الاستهلاك النهائي، **ومؤسسات الإنتاج** لها حق استيراد سلع ذات صلة بنشاطها وحظر عليها بيع السلع على حالتها:[500]

احتكار رسمي: خاص بالمؤسسات العامة التي يمنحها القانون الحق في ذلك.

---

[496] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.32.

[497] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.33.

[498] المرجع نفسه، ص.44.

[499] DJoudi Bouras, **l'Algérie face q la mondialisation**, African books collective, 2008, p.272.

[500] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.49-50.

احتكار بالتأشيرة: يعني المؤسسة التي أعطاها القانون حق احتكار استيراد سلعة معينة ولم تستطع القيام باستيرادها يمكنها أن تعطي تأشيرة لمستورد عمومي أو حتى خاص ليقوم بهذه المهمة نيابة عنها مقابل اقتطاع احتكار يقدر ما بين 1 و5,6% من قيمة السلعة المستوردة. وبذلك تم منح المستوردين وفي ظل نظام الاحتكار فرصة من خلال هذه التأشيرة للدخول إلى السوق الدولية والقيام بالاستيراد.

أما وظيفة الرقابة على عمليات الاستيراد فقد تم توزيع أعبائها على كل من: وزارة المالية على عمليات التمويل والصرف، وزارة التجارة على إجراءات وشكليات التجارة الخارجية، الوزارة الوصية على القطاع المعني على كيفيات إبرام عقود التموين، والبنوك من خلال عمليات التوطين المصرفي الوحيد، ولكن إجراءات الرقابة المتعددة و المعقدة بتعدد هذه الهيئات الرقابية أدت إلى خلق مشاكل عدة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد لهذه المؤسسات.

في حين كان استيراد المواد الغذائية لا يخضع لرقابة اللجنة المركزية للصفقات العمومية بسبب التغير المستمر لأسعارها وهذا ما يتطلب الإسراع في إبرام الصفقات لتجنب تقلبات الأسعار.[501]

ثالثا/ مرحلة تخفيف الاحتكار:

بالحفاظ على وضعيتها كمحتكر حاولت الدولة إعطاء فرصة للقطاع الخاص للاستيراد منذ بداية سنة 1974 حيث تم منح حق الاحتكار الرسمي لاستيراد متطلبات النشاط الرسمي للمؤسسات الخاصة التي لديها نفس خصائص المؤسسات العامة الكبرى، في حين تستطيع المؤسسات الخاصة الأخرى الاستيراد من خلال تأشيرة الاحتكار برسم لا يتجاوز 10% من قيمة الصفقة، بشرط عدم قيامها بإعادة بيع وارداتها، أي أنها تستورد ما تحتاجه للإنتاج وليس لإعادة البيع.

كما تم إلغاء الاحتكار المطلق للدولة للصادرات باستثناء بعض المواد كالمحروقات نظرا لأهميتها الإستراتيجية، ولكنه لم يتضمن بنودا كافية لتنظيم التصدير بهدف إعطاء الحرية للمصدرين لتحقيق أهداف المخطط الرباعي الثاني وهو تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[502]

رابعا/ مرحلة الاحتكار المطلق للتجارة الخارجية" التأميم":

---

[501] المرجع نفسه، ص ص.52-59.

[502] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص ص62-73.

بدأت المرحلة مع إصدار القانون 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978، والذي أقصى كل الخواص في مجال التصدير، وتم حظر الاستيراد من قبل الخواص تحت أي ظرف، وعليه فإن هذا القانون قد ألغى كل السبل المختلفة لتدخل المستوردين الخواص وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون، وعلى هذا الأساس تم إسناد الاحتكار للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني، والدواوين والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، كما تم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية وذلك لتخليص هذه المعاملات الهامة من تضخم تكاليف العمولات من ناحية، ومن ناحية أخرى تخليصها من العلاقات والصفقات المشبوهة والمدفوعة بأهداف شخصية وليست عامة.[503]

كما قسم هذا القانون المستوردين كما يلي:

المخطط التوضيحي(4-2): توزيع تراخيص الاستيراد وفق القانون 02/78 المؤرخ في11-2-1978.

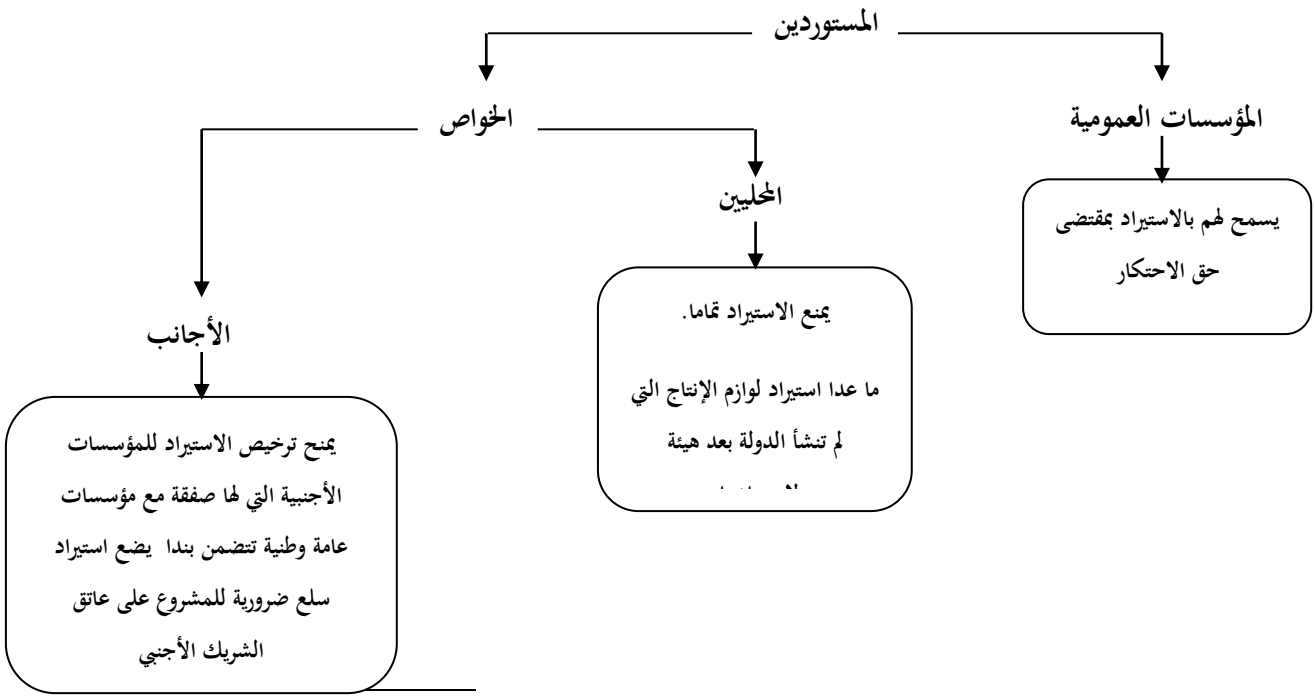

[503] القانون 02/78 المؤرخ في11-2-1978 يتعلق **باحتكار الدولة للتجارة الخارجية**، الجريدة الرسمية: العدد7، بتاريخ14-2-1978.

خامسا/ مرحلة التمهيد للانفتاح:

بعد رحيل الرئيس هواري بومدين انعكست أهداف القيادة الجديدة للدولة في مختلف المجالات أهمها التجارة الخارجية، حيث برزت محاولات لتحرير السوق الوطنية من التنظيمات المقيدة لها.

وكانت أولى الخطوات تبني الحكومة لبرنامج مكافحة الندرة عام 1980 تحت شعار من أجل حياة أفضل، حيث كثفت الدولة استيراد المواد الاستهلاكية، إضافة إلى منح المجاهدين ميزة استيراد السيارات دون دفع رسوم جمركية،[504] وتم تبرير السياسة المتبعة في اتجاهين:

- ✓ أنها إجراءات ضرورية لتحفيز الإنتاج المحلي، إذ أن العالم أجمع تبنى في فترة ما سياسة تحفيز الطلب الاستهلاكي لتحفيز العرض، ولكن السياسة التي اتبعتها الجزائر تستهدف الواردات، و سياسة تحفيز الطلب من خلال الاستيراد تحفز العرض لدى الدول المصدرة وليس المستوردة.
- ✓ أن هذا السلوك من شأنه أن يعاقب المنتجين المحليين لدفعهم لتحسين كفاءاتهم من خلال آلية المنافسة، وفي هذا الصدد قال وزير التجارة آنذاك" إن هذه الشكليات لا تحم التنمية ولكنها تحمي المنتجين العاجزين، ويعاب على هذا المبرر بدوره أن تناقضه مع واقع الإنتاج المحلي، فالواردات المسموح بها أساسا هي منتجات لا يتم إنتاجها محليا، أي أن دخول هذه السلع في ظل البرنامج المعني لا تعاقب المنتجين المحليين لأنها لا تعنيهم أصلا.

وما يثير الانتباه هو أن الفترة التي اتخذ فيها إجراءات تحفيز الواردات هي نفسها الفترة التي اتخذ فيها إجراء تخفيض الواردات من سلع التجهيز من خلال المخطط الوطني للتقشف ضمن قانون المالية عام 1985، والذي يمثل تخلي الدولة عن تمويل تراخيص الاستيراد المخصصة للتسيير، واكتفت بتمويل الاستثمارات والتجهيزات العمومية المستوردة

---

[504] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.127.

في إطار عقود نقل التكنولوجيا،[505] وبذلك أصبحت المؤسسات العمومية مجبرة على تمويل واردات التسيير من التمويل الذاتي وهذا الأمر المستحيل نظرا لعجز هذه المؤسسات أساسا.

فخلال هذه الفترة تم إصدار العديد من القوانين والمراسيم التي ترفع وتخفف بشكل تدريجي من القيود المفروضة على التجارة الخارجية وتحديدا الاستيراد، ويقدم المخطط التوضيحي التالي أهم هذا القوانين في تسلسل زمني:

المخطط التوضيحي (4-3): التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

[505] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.166.

دون السلع من استيراد العديد وبسبب كل ما سبق تفاقمت فاتورة الواردات الجزائرية والاستهلاكية منها بالتحديد، و من عمت التي للفوضى ونتيجة.الصعبة من العملة المداخيل انخفاض إلى أدى الذي الأمر بهدف الربح، ضوابط 625 رقم الحكومية التعليمة إصدار تم الخارجية، تحرير التجارة عملية ضبط وتنظيم وبهدف الاستيراد، تراخيص إجراء الوطني. إذ قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف حماية المنتج وهدفها ، 1992 أوت 18 الصادرة في الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، حيث أن المعاملات التي تزيد قيمتها عن .كما **ADHOC**100.000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة لجنة متابعة عمليات التجارة الخارجية أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي.[506]

كما تم حصر السلع المسموح استيرادها في المجموعات الثلاث التالية:[507]

– **قائمة المواد الاستراتيجية**: وهي المواد الأساسية المرتبطة بالإنتاج وتطويره كالمواد الداخلة في إنتاج المحروقات أو الإنتاج الفلاحي أو المواد الاستهلاكية الأساسية .

– **قائمة المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار**: وتتمثل في كل من مدخلات الجهاز الصناعي ومواد الصيانة والمدخلات المدعمة لنشاط التصدير .

– **قائمة المواد موضوع تقييد**: وهي التي اعتبرت غير ذات أولوية بالنظر لأهداف السياسة الاقتصادية وهي مواد يمكن استيرادها باستعمال حساب خاص بالعملة الصعبة، ومواد يمنع استيرادها إطلاقا ويمنع حتى استعمال الحساب الخاص كالفواكه .

---

[506] سمية زيرار وآخرون، **أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية: 1986–2006**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 43: خريف 2009.

[507] مفتاح حكيم، **السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**،

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة التجارية في الجزائر منذ 1994.

عقب التزام الجزائر بتطبيق اتفاق التثبيت والتعديل الهيكلي بداية من 1994 حدثت الانعكاسات التالية على مستوى مختلف أدوات سياسة التجارة الخارجية للبلاد:

الفرع الأول: الأدوات الكمية.

تضم الأدوات الكمية كما تتبعناها في الجانب النظري الرسوم الجمركية بالدرجة الأولى، إضافة للإجراءات المتبعة لتحديد سعر الصرف وتمويل المستوردين بما يلزمهم من العملة الصعبة في عمليات الاستيراد أو حتى تحويل حقوق المصدرين في شكل عملات صعبة أو عملة وطنية:

أولا/ الرسوم الجمركية.

لقد ترجم تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994 التوجه التحريري للسياسة التجارية الجزائرية، حيث عرفت تخفيضات مستمرة من حيث: العدد والقيمة. فضمن قانون المالية لعام 1995 تم إجراء تعديلات أساسية على نسب الرسوم الجمركية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى من 120% إلى 60%، ولاحقا وضمن قانون المالية لعام 1996 تم تخفيض الحد الأقصى من 60% إلى 50%، مع إضافة نسبة مخفضة 3% ومباشرة ضمن قانون المالية لعام 1997 كان عدد الرسوم الجمركية في الجزائر محصورا في 4 معدلات، حيث تم تخفيض الحد الأقصى من جديد إلى 45% وإلغاء النسب: 3%، 7%، وظلت الرسوم الجمركية على حالها إلى غاية 2001، حيث وضمن قانون المالية التكميلي لتلك السنة تم إلغاء نسبة 45% وتعويضها بمعدل 40%، حيث يتم تطبيق النسبة الجديدة على كل البضائع الخاضعة سابقا لمعدل 45%.

أما في الوقت الحالي ومنذ إصدار قانون المالية لعام 2003 تتمثل الرسوم الجمركية في النسب التالية: 5%، 15% و30%، حيث يتضح أن المعدل الأقصى 40% تم تخفيضه ضمن سياسة تجارية تحريرية انفتاحية إلى 30% وهو آخر تخفيض منذ ذلك الحين.

الجدول(4–7): تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994.

القانون	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	النسب %
قانون المالية لعام1995	العدد87 بتاريخ: 31-12-1994	0، 7، 15، 25، 40، 60.
قانون المالية لعام1996	العدد82 بتاريخ: 31-12-1995	3، 5، 7، 15، 25، 40، 50.
قانون المالية لعام 1997	العدد85 بتاريخ: 31-12-1996	5، 15، 25، 45.
قانون المالية التكميلي2001	العدد38 بتاريخ: 21-06-2001	5، 15، 25، 40.
قانون المالية لعام2003	العدد86 بتاريخ: 25-12-2002	5، 15، 30.

المصدر: الجريدة الرسمية، www.joradp.dz.

أما تطور الرسم الجمركية حسب المنشأ فسوف نتعرض له فيما بعد ضمن الاتفاقيات التجارية المختلفة للجزائر مع مختلف شركائها التجاريين.

وتخضع الواردات في الجزائر إضافة للرسوم الجمركية إلى كل من:

– الحق المؤقت على الاستيراد: والذي كان عند أول تأسيس له عام 2001 ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بنسبة 60% على أن يتم تفكيكه خلال خمس سنوات بمعدل 12% سنويا ابتداء من أول جانفي 2002،[508] وقد تم إلغاؤه نهائيا في نهاية عام 2005.[509]

– الرسم الداخلي على الاستهلاك: والذي قد يصل إلى 100% يتم فرضه على التداول المحلي لسلع ومنتجات محددة ضمن قوانين المالية، فهي خاضعة للتغيير سواء في مكونات القائمة الخاضعة للرسم، أو في نسب الرسم المفروضة.[510] ونلاحظ أن المنتجات الخاضعة لهذا الرسم هي منتجات في معظمها لا تنتج محليا.

– الرسم على القيمة المضافة: تخضع السلع المستوردة وهي بصدد دخول الحدود الجزائرية للرسم على القيمة المضافة "**TVA**" بنفس الشروط والنسب التي تخضع لها السلعة المحلية، وذلك بهدف تحقيق ضمان المساواة في تحمل العبء الجبائي بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية.

يعد إخضاع الواردات للرسم على القيمة المضافة بمثابة احترام لقاعدة دولية مهمة تعرف بقاعدة المقاصة على الحدود "La règle de compensation aux frontières" والتي أوجبتها عدة منظمات ومعاهدات دولية. أما الصادرات فتعتبر معفية من الرسم على القيمة المضافة وغيره من الضرائب والحقوق وهذا لتجنب ازدواجية فرض الضريبة،[511] حيث ستفرض عليها الرسوم الجمركية ورسوم القيمة المضافة عند دخولها لحدود الدولة المستوردة لها.

ثانيا/ الصرف والتمويل بالعملة الصعبة:

على مستوى الصرف والعملة الصعبة يمكن التمييز بين أمرين:

---

[508] قانون رقم 01-12 مؤرخ في 19 يوليو 2001، يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2001، الجريدة الرسمية: العدد38، المؤرخ في 21 يوليو2001.

[509] **مداخلة حول التجارة الخارجية**، المؤتمر العاشر لإتحاد رجال الأعمال العرب، الجزائر من 18 إلى 21 نوفمبر 2006.

[510] انظر قوانين المالية.

[511] حراق مصباح، **التجارة الخارجية وسياستها الجبائية في ظل التحولات الإقتصادية الجديدة للجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2001-2002.

– **التسعير:** حيث خلال السنة الأولى من تطبيق برنامج التكييف الهيكلي حدث انخفاضان للدينار: الأول حدث في أفريل 1994 وذلك بنسبة 50% من قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي، لتنتقل من 24 دج إلى 36 دج والانخفاض الثاني كان في سبتمبر 1994، حيث سعر الدولار الأمريكي بـ 41 دج.

وانخفضت قيمة الدينار في السوق الموازية لتصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة، وفي ظرف بضعة شهور فقدت العملة الوطنية 70% من قيمتها، كما نسجل توالي استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية طيلة فترة التكييف الهيكلي كما يلي:

الجدول(4–8): تطور سعر الصرف للدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال تطبيق برنامج الإصلاح.

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
77,3	75,3	66,6	58,7	57,7	54,7	52,2	42,9	24,1
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
73.71	72.73	71.18	66.82	71.15	73,4	72	77,3	79,7

المصدر:

– القيم في 1993–1994: بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00، السداسي الثاني2004، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر–، ص.189–190.

- **القيم من 1995–2004**: **bulletin statistique trimestrielle**, banque d'ALGERIE, n°01, septembre2007

-- **القيم من 2005–2010**: **bulletin statistique trimestrielle**, banque d'ALGERIE, n°11, septembre2010

وكما يوضح الجدول أعلاه أن سعر صرف الدولار الأمريكي، قد انتقل من 24,1 دج في ديسمبر 1993 إلى58,7 دج في 1998، وبذلك تكون العملة الوطنية قد فقدت حوالي 243% من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي، وأكثر من 300% من قيمتها خلال فترة الدراسة منذ 1994–2010 .

2- توفير التمويل بالعملة الصعبة:

تم بهذا الصدد حل لجنة الـ AD-HOC، التي كانت مخولة بالتمويل بالعملة الصعبة، وأصبح بنك الجزائر المخول الوحيد بإدارة احتياطات الصرف، وعلى الخصوص موارد الصادرات النفطية، من خلال القنوات المصرفية،[512] وذلك

[512] بن ديب عبد الرشيد، مرجع سابق، ص.445.

حسب طبيعة الاستخدام: فتم السماح بتحويل متطلبات الصحة والتعليم بحرية على مستوى بنك الجزائر(منتصف 1995) ثم على مستوى البنوك التجارية (عام 1996)، أما بقية المعاملات الأخرى: السياحة وما شابه فهي تخضع لشروط السوق المتعلقة بتحويل الدينار.[513]

وتم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات من الموارد بالعملة الأجنبية الخاصة بالمستورد، كما ألغي شرط الحد الأدنى في آجال السداد بالنسبة لتسهيل تمويل الواردات ما عدا واردات السلع الرأسمالية حيث تم ذلك بصورة تدريجية في 1995، بينما توقف بنك الجزائر عن توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي الذي كان يمنحه للمؤسسات العمومية.

وبرغم إنشاء سوق للصرف بين البنوك عام 1996 إلا أنه وبسبب استحواذ بنك الجزائر على معظم الموارد من العملة الصعبة فإن تحديد سعر الصرف في الحقيقة لا يتم على مستوى السوق أو قوانين العرض والطلب، ولكن من خلال سياسة الصرف التي يحددها بنك الجزائر.[514]

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية.

إلى جانب القيود الكمية تعتبر القيود والحواجز التنظيمية والإدارية الأخطر والأهم، وهي متنوعة جدا لدرجة أن بعضها قد لا تبدو له صلة مباشرة بالتجارة الخارجية، وسنحاول تقديم أهم الإجراءات التنظيمية التي اتخذت منذ 1994 والمتعلقة بصفة مباشرة بالتجارة الخارجية:

أولا/ المعايير التقنية والمهنية:

بداية من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تم إصدار قرار هام جدا بهذا الصدد وهو تقليص فئات السلع المعنية بالمعايير، وهذا تخفيفا من القيود غير الجمركية على الواردات وبالتالي تحفيزا للاستيراد، فتضمن حذف كل من: الشعير، السكر والقهوة من هذه القائمة عام 1995، بموجب القرار المؤرخ في 28 ديسمبر 1994 والذي يلغي ويعدل القرار المؤرخ في 30 ماي 1994، وبذلك فإن الواردات الوحيدة التي تخضع لهذا القيد هي كل من: القمح

[513] AMMAR BELHIMER, op.cit, p.240.

[514] بن ديب عبد الرشيد، مرجع سابق، ص.446.

الصلب واللين، الدقيق والسميد، حليب الاستهلاك المسحوق، المواد الصيدلانية، آلات ومعدات ضرورية للممارسة الطبية والجراحية.[515]

ثانيا/ نظام التراخيص والحظر:

رغم أنه في ظل السياسة التجارية الحالية يتم السماح لأي كان استيراد وتصدير ما يشاء وبكم يشاء إلا أن هناك العديد من الشروط التي تحدد بين الفترة والأخرى لأهداف محددة، فالقانون رقم 13/03 المؤرخ في 25 أكتوبر2003 يتضمن التصريح لأي شخص طبيعي أو معنوي بالاستيراد والتصدير الحر، باستثناء عمليات الاستيراد والتصدير التي تخل بالأمن والنظام العام والأخلاق، والتي تمس بالصحة البشرية والحيوانية وبالبيئة وبحماية الحيوان والنبات والتراث الثقافي، حيث تخضع إلى تدابير خاصة تحدد شروط استيرادها وتصديرها.[516]

فعلى مستوى السياسة التجارية الحالية نجد نوعين من الحظر:

✓ **الحظر المؤقت:** وهو حظر استيراد وتصدير منتجات وبضائع معينة بسبب تأثيراتها السلبية سابقة الذكر.
فعلى مستوى الاستيراد كانت الجزائر تعتمد قائمة سلع محظورة من الاستيراد والتصدير، وكانت آخر قائمة بهذا المعنى تم إعدادها بهذا الصدد في 10 أفريل 1994، حيث تضمنت حوالي 68 بندا،[517] ولكنها تعرضت للحذف عقب توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتم إلغاؤها، وهذا ما تضمنه القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 ديسمبر 1994 والذي يلغي القرار الوزاري السابق.

ومع ذلك فإن السياسة التجارية الجزائرية يتخللها بعض تدابير الحظر لأهداف تم تحديها ضمن القانون رقم 13/03 سابق الذكر، فقد تم على سبيل المثال:

- منع تصنيع أو استيراد كل أنواع ألياف الأميانت والمواد التي تحتوي عليها، وذلك لما لها من آثار سلبية توجب اتخاذ هذا القرار.[518]
- كما تم منع استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري والتي يغطيها الإنتاج الوطني، حيث تم حظر استيراد حوالي 337 مادة بهذا الصدد حظرا مؤقتا، أي قابل للتعديل: إضافة وحذفا.[519]

---

[515] جريدة رسمية العدد 23 مؤرخ في 26 أفريل 1995.

[516] **قانون رقم 03-13 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة 2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها. جريدة رقم 64**

[517] **جريدة رسمية عدد 18/31-5-1994قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9-4-1994 و10-4-1994.**

[518] **مرسوم تنفيذي رقم 09-321 مؤرّخ في 8 أكتوبر سنة 2009 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 99-95 المؤرخ في 19 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالوقاية من الأخطارالمتصلة بمادة الأميانت، جريدة عدد59، 14-10-2009.**

- منع الشركات التي يكون فيها شركاء أو مساهمون أجانب من استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، إلا إذا كان 30% على الأقل من رأسمال الشركة بحوزة أشخاص طبيعيين من جنسية جزائرية مقيمين أو من قبل أشخاص معنويين يكون مجموع أرصدتهم بحوزة شركاء أو مساهمين مقيمين من جنسية جزائرية.[520]

ولكن الفرق بين الحالات المذكورة هام جدا، فبينما يتعلق الضرر في الحظر الأول بالآثار الصحية والتي يتفق حولها الجميع، يتعلق الحظر في المثال الثاني والثالث بأضرار على الاقتصاد الوطني، وهو ما يعد إجراءا حمائيا من الدرجة الأولى.

أما على مستوى التصدير فهناك تمييز للسلع محل التصدير بين مجموعتين:[521]

- **السلع المصدرة بموجب دفتر شروط**: وتتمثل في الفئات التالية:
  - النفايات الحديدية وغير الحديدية.
  - المواد الخام.
  - المعدات والتجهيزات.
- **بقية السلع الأخرى**: وتتمثل في بقية المجموعات السلعية والتي تخضع في تصديرها لحرية تامة و تخضع للإجراءات العادية للتصدير.

✓ **الحظر الدائم**: وهو حظر استيراد أو تصدير أي نوع من البضائع والمنتجات ليس بسبب آثارها السلبية على الصحة وما شابه، ولكن بسبب عدم احترام حقوق الملكية الفكرية، فقد نصت المادة 42 من قانون المالية التكميلي لعام 2007 على حظر استيراد كل البضائع التي تحمل بيانات بأي شكل من شأنها أن توحي بأن البضاعة المستوردة هي ذات منشأ جزائرية، كما تم حظر استيراد أو تصدير السلع المقلدة التي تمس بحقوق الملكية، والتي تحمل بدون رخص علامة تجارية تكون مماثلة لعلامة صنع أو علامة تجارية مسجلة قانونا بالنسبة لنفس الفئة من السلع المعنية، كذلك تم حظر استيراد وتصدير السلع التي تعتبر نسخا بدون موافقة صاحب حق المؤلف...الخ.[522]

ثالثا/ دعم الصادرات:

---

[519] **قرار مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2008 ، يتعلق بمنع إستيراد المواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري، جريدة عدد70: 14-12-2008.**

[520] **مرسوم تنفيذي رقم 09-296 مؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2009، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-181 المؤرخ في 12 مايو سنة 2009 ، الذي يحدد شروط ممارسة أنشطة إستيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب** ***(الجريدة رقم 51 المؤرخة في 06 سبتمبر 2009).***

[521] **قانون رقم 03-13، مرجع سابق.**

[522] قانون رقم07-12 مؤرخ في30-12-2007 يتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد82، 31-12-2007.

) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص FSPEتم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (
موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

و هناك خمس مجالات إعانة مقررة :

– أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية .

– التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.

– جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

– تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير.

– تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

رابعا/ الإجراءات الحمائية:

قد تؤدي المعاملة الجمركية التفضيلية لدولة معينة إلى زيادة الواردات من منتجات هذه الدولة، إلى المستوى الذي قد يهدد أو يلحق بالضرر الجسيم بالمنتجين الوطنيين للمنتجات المماثلة أو المنافسة، ففي سنة 2005 تم إصدار مرسوم تنفيذي يعطي الحق للمتضررين بتقديم شكوى بهذا الصدد للمصالح المعنية، ويحق للسلطات اتخاذ التدابير الحمائية اللازمة، والتي تتمحور حسب المرسوم في: رفع الرسوم الجمركية أو التقييد الكمي للواردات المعنية إلى حدود لا تقل عن متوسط الواردات في ثلاث سنوات الأخيرة وفي شروط معينة، وفيما يلي أهم تدابير الحماية التي تعد كأدوات تنظيمية للسياسة التجارية الجزائرية والتي ظهرت منذ 1994 :

– تدابير مكافحة الإغراق:[523]

تتمثل أضرار الإغراق التي تستدعي تدابيرا للحماية في التأثيرات السلبية التالية:

- ✓ تدهور فرع إنتاجي وطني قائم: انخفاض مبيعاته، اضطراره لتخفيض أسعار منتجاته، التأثيرات على المخزونات والتشغيل والأجور.
- ✓ تأخر إنشاء فرع إنتاجي وطني.
- ✓ تفاقم حجم الواردات محل الإغراق بصفة مطلقة، أو نسبة إلى الإنتاج والاستهلاك الوطني.

ويحدث الإغراق عندما يتم بيع منتجات بلد ما في السوق الوطنية بسعر أدنى من السعر العادي للمنتجات المماثلة ولا يعتبر إغراقا إذا كان هامش الإغراق أقل من 2% من سعر التصدير، وإذا كان حجم المنتجات محل الإغراق لا يتعدى 3% من واردات المنتجات المماثلة، إلا إذا كانت البلدان التي تساهم كل على حدى بأقل من 3% تفوق حصصها معا 7%، كما يجب لاعتبار البيع بالإغراق أن تحدث عملية بيع أكثر من 20% من المنتجات المعنية في مدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة.

أما التدابير المتخذة في حالة تأكيد حدوث الإغراق من خلال التحقيقات فأهمها:

– الحق ضد الإغراق المؤقت: تستطيع السلطات الجزائرية بعد 60 يوما من فتح التحقيق، ولمدة أربعة أشهر على الأكثر، وبعد تحقيق أولي يفيد بوجود فعلي لضرر من الإغراق، أن تفرض ضمان إيداع نقدي أو كفالة بنكية بمبلغ الإغراق المحسوب مؤقتا.

– التعهد برفع الأسعار: إذا أثبتت التحقيقات وجود ضرر بالإغراق تستطيع السلطات المعنية أن تطلب من المصدر توقيع تعهد برفع الأسعار إلى مستوى يلغي الضرر أو هامش الإغراق.

– الحق التعويضي: يتعلق الحق التعويضي بالشكوى التي يقدمها المنتجون الوطنيون إذا تم إثبات أنهم تعرضوا لأضرار المنافسة من واردات مماثلة جراء حصول منتجيها على الدعم من دولهم، ويشترط لقبول الشكوى أساسا أن تقدم من طرف منتجين يمثلون ما لا يقل عن 25% من الإنتاج الوطني من المنتج المعني.

ويعتبر دعما كل ما يلي إذا كان موجها بصفة خاصة لمؤسسة بعينها أو مجموعة مؤسسات، أو لفرع إنتاج معين أو مجموع فرع إنتاج:

---

[523] مرسوم تنفيذي رقم05-222 مؤرخ في 22 يونيو2005، يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفياته،www.mincommerce.gov.dz، جوان 2010.

- ✓ مساهمة مالية من السلطات العمومية.
- ✓ أي شكل من أشكال دعم السلطات للمداخيل والأسعار.
- ✓ التخلي عن مداخيل عمومية تكون عادة مستحقة التحصيل(الإعفاء الضريبي مثلا).
- ✓ تقديم السلطات العمومية أو شرائها سلعا وخدمات بمقابل لا يتناسب مع شروط السوق في البلد المصدر.

ويرتبط الضرر بمجموعة مؤشرات تقيس كل من تفاقم نسبة الواردات المدعمة، تأثير هذه الزيادة على الأسعار التي تباع بها المنتجات المدعمة في السوق الوطنية، وأخيرا التأثير السلبي لزيادة الواردات وأسعارها على فروع أو فرع الإنتاج الوطني صاحب الشكوى.

وتعفى من هذه التدابير الواردات المدعمة إذا كان:

- ✓ مبلغ الدعم أقل من 1% من سعر تصدير المنتوج.
- ✓ إذا كانت السلعة المدعمة مستوردة من بلد نامي، وكان الدعم لا يتجاوز 2% من قيمة السلعة، وأن حجم الواردات من هذه السلعة يقل عن 4% من إجمالي الواردات من السلع المماثلة، باستثناء أن يكون إجمالي الواردات من السلعة المدعمة من الدول النامية أكثر من 9%.

ومثلما هو الحال مع التدابير ضد الإغراق، فإن الإجراءات المتخذة إذا أثبتت التحقيقات الضرر من الدعم:

- الحق التعويضي المؤقت: ولا يجب أن يتجاوز مبلغ الدعم المقدر.
- تعهد المصدر برفع الأسعار، أو بعدم التصدير نحو السوق الوطنية لمنتجات تستفيد من الدعم الخاضع للحقوق التعويضية.
- تعهد بلد التصدير بإلغاء الدعم أو تحديده أو اتخاذ تدابير أخرى تتعلق بآثاره.

إن مخاوف أي دولة نامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي يكمن في التهديد الذي قد يقع على اقتصادها الوطني، وبالتالي مناصب الشغل على الخصوص، ومن شأن هذا الإجراء أن يطمئن هؤلاء، ولكننا إذا تحدثنا عن حرية التجارة وعن الأطراف الذين نوقع معهم المعاهدات بهذا الشأن فإن هذا المرسوم يبدو مبالغا فيه، فنحن نعلم أن الاقتصاد الجزائري من الضعف بمكان ليجعل الإنتاج الوطني دائما في تهديد مستمر من المنافسة الأجنبية، فما دام الحال كذلك فلماذا نوقع المعاهدات؟ وكيف يرضى شركاؤنا بهذا النوع من التدابير؟ إلا إذا كانوا على يقين من عدم تطبيقها.

الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة.

وكما يوضح الملحق فإن الجزائر قد وقعت على العديد من الاتفاقيات بهذا الصدد، ولكن معظمها ليس له أي فعالية عملية وواقعية تذكر، بسبب عدم دخولها حيز التنفيذ، ولذلك فسوف نركز في هذه الدراسة على ثلاث اتفاقيات هامة:

أولا/ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

تم توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في فالنسيا باسبانيا في 22 أفريل 2001، ودخلت حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005.

وقد نتج عن توقيع الاتفاقية إتباع سياسة جمركية تفضيلية بين الطرفين، وذلك حسب طبيعة السلع والمنتجات المعنية بالاستيراد والتصدير:

1- الإعفاء والتخفيض الجمركي:

المنتجات الصناعية:

داخل هذه المجموعة تم التمييز بين ثلاث مجموعات فرعية، حيث تتم معاملتها كل بطريقة مختلفة عن الأخرى من حيث الإعفاء الجمركي، فيمكن التمييز بين ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: والتي تضم 2034 بند يستفيد من الإعفاء التام من الرسوم الجمركية مع بداية تطبيق الاتفاقية أي منذ 2005.

المجموعة الثانية: والتي تضم 1095 بند جمركي، استفادت وفق الاتفاقية من تفكيك تدريجي للرسوم خلال 5 سنوات، بداية من 1 سبتمبر 2007 بنسبة 20% سنويا.

المجموعة الثالثة: والتي تضم 1858 بندا، حيث استفادت هذه المجموعة من تفكيك تدريجي للرسوم الجمركية خلال 10 سنوات، بداية من 1 سبتمبر 2007، بنسبة 10% سنويا.

وحسب معطيات الجدول التالي:

الجدول(4-9): التركيبة النسبية للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية حسب المجموعات.

	نسبة البنود الجمركية%	نسبة الرسم الجمركي %
المجموعة الأولى	4.77	0
	17.45	5
	77.68	15
	0 .09	30
المجموعة الثانية	73.61	5
	20.55	15
	5.84	30
المجموعة الثالثة	0.27	0
	3.33	5
	6.35	15
	90.04	30

Source: Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie, www.caci.com.dz, juin2010.

فإن الإعفاء التام يستهدف أساسا المنتجات الخاضعة لرسم جمركي متوسط 15%، بينما التفكيك التدريجي خلال 5 سنوات قد تم توجيهه خاصة للمنتجات الخاضعة لرسم جمركي 5%، وأخيرا مجموعة المنتجات الخاضعة لرسم جمركي 30% فهي في معظمها خاضعة لتفكيك جمركي خلال المدة الأطول وهي 10 سنوات. وهذا ما يمثله الجدول التالي والمستنتج من معطيات الجدول السابق:

الجدول (4-10): التركيبة النسبية للإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية حسب الرسوم الجمركية.

فئة الرسم الجمركي %	عدد البنود الخاضعة لنسبة الرسم الجمركي	النسبة حسب طبيعة الإعفاء %	طبيعة الإعفاء الجمركي
0	102	/	/
5	1223	29.02	100%
		65.90	20% خلال 5 سنوات
		5.07	10% خلال 10 سنوات
15	1923	82.16	100%
		11.70	20% خلال 5 سنوات
		6.13	10% خلال 10 سنوات
30	1739	0.11	100%
		3.68	20% خلال 5 سنوات
		96.20	10% خلال 10 سنوات

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول(4-9).

فحوالي 66% من المنتجات الصناعية الخاضعة لرسم 5% تستفيد من الإعفاء التام خلال خمس سنوات بداية من سبتمبر 2007، بينما حوالي 82% من المنتجات الصناعية الخاضعة لرسم 15% استفادت من الإعفاء التام منذ 2005، في حين أكثر من 96% من المنتجات الصناعية الخاضعة لرسم جمركي بمعدل 30% لن تستفيد من الإعفاء الجمركي التام إلا بمرور 10 سنوات، وهذا ما يعكس السياسة الانفتاحية الحذرة بشأن المنتجات الصناعية الكمالية، والتي كانت الدولة تفرض عليها أعلى النسب الجمركية.

المنتجات الزراعية:

لقد تضمنت الاتفاقية 263 بندا بنسب إعفاء جمركي متفاوتة، بينما بقي حوالي 652 بندا ستبدأ المفاوضات بشأنها بداية من 2010، ويمكن تقسيم المنتجات الزراعية الواردة في الاتفاقية بدورها إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: حيث تضم المنتجات الزراعية في 116 بندا جمركيا فرعيا، استفادت من إعفاء جمركي متفاوت: 20%، 50%، 100%.

المجموعة الثانية: والتي تضم 97 بندا من منتجات الصيد، حيث استفادت من تخفيض جمركي إما 25% أو إعفاء تام 100%.

المجموعة الثالثة: والتي تضم 50 بندا من المنتجات الزراعية المحولة، والتي استفادت من إعفاءات متفاوتة بالنسب التالية: 20%، 25%، 30%، 50% و100%.

ويوضح الجدول التالي التركيبة النسبية للمجموعات سابقة الذكر حسب الرسم الجمركي المفروض عليها قبل الاتفاقية:

الجدول(4-11): التركيبة النسبية للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية حسب المجموعات قبل الاتفاقية.

	نسبة البنود الجمركية %	نسبة الرسم الجمركي %
المنتجات الزراعية.	34.48	5
	14.65	15
	50.86	30
منتجات الصيد.	3.09	5
	96.90	30
المنتجات الزراعية المحولة.	4	5
	40	15
	56	30

2- نظام الحصص:

ضمن مجموعة المنتجات الزراعية تضمن الاتفاق أداة سياسة تجارية خاصة جدا، وهي الإعفاء الجمركي حسب الحصة، حيث أن التخفيضات في نسبة الرسم الجمركي سابقة الذكر مشترطة بعدم تجاوز المستورد لحصة معينة محددة في بروتوكولات الاتفاق:

- ✓ **البروتوكول2/ المتعلق بالمنتجات الزراعية الطبيعية:** حيث ترتبط جميع البنود الفرعية المعفية سواء كليا أو جزئيا بحصة معينة، ما عدا بعض البنود التي لم تستفد من الإعفاء دون أي حدود للاستيراد، وهي بنود تشترك في ميزة هامة وهي أن الحكومة في الأساس وبدون الاتفاقية كانت تفرض عليها الرسم الجمركي المخفض5%(ما عدا البند الفرعي90 30 12 12)*، وهي عموما بعض بذور الخضروات، الأعلاف وبذور الفواكه...الخ.[524]

* Noyaux et amandes de fruits et autres produits végétaux servant principalement a l'alimentation humaine non dénommés ailleurs

[524] **PROTOCOLE N° 2: Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits agricoles**

✓ **البروتوكول04/ المتعلق بالمنتجات السمكية الطبيعية:** حيث لا ترتبط الإعفاءات الجمركية الممنوحة لهذه المجموعة من الواردات بأي حصة.

✓ **البروتوكول05/ المتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة:** في شكلها العام تتمتع المنتجات المستوردة من هذه المجموعة بالإعفاءات دون تطبيق نظام الحصص، ما عدا 5 بنود جمركية فرعية من بين 50 بند فرعي معفي دون شروط، كالمشروبات الكحولية والخل، بعض المواد والمستخلصات المركزة موجهة للصناعات الغذائية الخميرة الحية..الخ.[525]

3- قاعدة المنشأ:[526]

تتعلق قاعدة المنشأ بالخصائص التي تعتبر لأجلها المنتجات المستوردة أو المصدرة ذات منشأ جزائري أو أوروبي(في الاتحاد الأوروبي) حتى يتم منحها المعاملة التفضيلية الجمركية، ولتعدد القواعد المحددة لمنشأ المنتجات فإن الاتفاقية قد وضحت المعايير التي تطبق في هذه الحالة، وهما أساسا معيارين:

المعيار الأول: المنتجات تامة الصنع في الجزائر أو دول الاتحاد الأوروبي.

وهي المنتجات التي تعتبر تامة الصنع في أي دولة، وضمن الاتفاقية تم تحديد هذه المنتجات في 8 بنود، أهمها:

- المنتجات المعدنية المستخرجة من الأراضي الجزائرية والأراضي الأوروبية أو البحار..الخ.
- حصاد المنتجات النباتية: الخضر والفواكه.
- الحيوانات التي ولدت ونشأت في دول الطرفين.
- المنتجات المستخلصة من الحيوانات في دول الطرفين.
- منتجات الصيد البحري أو البري، فالمنتجات التي تم صيدها من المياه الإقليمية الجزائرية من طرف باخرة أجنبية تعد جزائرية المنشأ، وبالمثل في مياه الاتحاد الأوروبي.
- منتجات الصيد البحري من طرف البواخر الجزائرية أو الأوروبية خارج المياه الإقليمية لدول الطرفين، فمعيار النشأة هنا هو جنسية الباخرة وليس المياه الإقليمية.
- المنتجات المصنعة على متن البواخر الجزائرية أو الأوروبية.

المعيار الثاني: التحويل الكافي.

---

originaires de la Communauté, www.caci.com.dz, juin2010.

[525] **PROTOCOLE n°5: Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits agricoles transformés de la Communauté**, www.caci.com.dz, juin2010.

[526] **MANUEL SUR LES REGLES DE L'ORIGINE DES MARCHANDISES DANS LE CADRE DE L'ACCORD D'ASSOCIATION ALGERIE – U.E**, www.douane.gov.dz, juin2010.

قد تكون بعض المنتجات تم صنعها في إحدى دول الطرفين، باستخدام مدخلات إنتاج من خارج الجزائر أو دول الاتحاد الأوروبي، وبذلك ينشأ غموض أو إبهام هل تعتبر هذه المنتجات ذات منشأ حيث تم إنتاجها النهائي أم لا؟

ويتضمن هذا المعيار ثلاث شروط: الحد الأقصى لنسبة المدخلات غير جزائرية أو أوروبية المنشأ، طبيعة العملية الإنتاجية، طبيعة مدخلات الإنتاج. وقد تم تحديد هذه الشروط لكل فئة سلعية على حدا ضمن البروتوكول 06 لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.[527]

إن الاتفاقيات التي قام بها الاتحاد الأوروبي مع دول المتوسط كلها تنصب في اتجاه واحد وهو محاولة خلق جهاز إنتاجي في هذه الدول، وكأن المقصود ليس التجارة ولكن الإنتاج، الأمر الذي شجع هذه الدول ودفعها للقبول بهذه الاتفاقيات من أجل زيادة مناصب الشغل والتصدير...الخ فأهم ما جاء في اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي هو خلق منشآت إنتاج أوروبية في الجزائر تقوم بالتصدير نحو أوروبا.[528]

ثانيا/ منطقة التجارة الحرة العربية:

في سنة 2004 وقعت الحكومة الجزائرية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الاتفاقية المحررة في تونس في 27 فيفري 1981،[529] ولكن الخطوة العملية لذلك كانت في 2009، بعد صدور المنشور رقم 1769 م ع ج/ أخ/م 400 المؤرخ في 03 ديسمبر 2008، الذي انضمت من خلاله الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

وبهذا الصدد تميزت السياسة التجارية الجزائرية بالإعفاء الجمركي بداية من جانفي 2009 لكل المنتجات المستوردة والمصدرة بين الدول العربية الأطراف في الاتفاقية، ومن الجانب الجزائري فقد تم استثناء قائمة منتجات من الإعفاء كإجراء حمائي: صحي من ناحية واجتماعي من ناحية ثانية واقتصادي من ناحية ثالثة وأهم.

وفيما يتعلق بقاعدة المنشأ فهي تطبق المعيار الأول الذي تم تطبيقه في اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كما تضمن الملحق بالمنشور سابق الذكر تفصيلا للشروط التي تكفي لأجلها أن يكون منتجا ذو منشأ عربي إذا كانت مدخلات

---

[527] **PROTOCOLE n°6: LISTE DES OUVRAISONS OU TRANSFORMATIONS À APPLIQUER AUX MATIÈRES NON ORIGINAIRES POUR QUE LE PRODUIT TRANSFORMÉ PUISSE OBTENIR LE CARACTÈRE ORIGINAIRE**, www.caci.com.dz, juin2010.

[528] Mehdi ABBAS, l'accession à l'OMC, Pierre Blanc, **Souveraineté économique et réformes en Algérie**, Editions L'Harmattan, 2010, p.114.

[529] مرسوم رئاسي رقم04-223 مؤرخ في 3 أوت2004 يتضمن التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس في 27 فيفري1981، الجريدة الرسمية، العدد 49، 8أوت2004.

إنتاجه ليست ذات منشأ عربي. أما المنتجات التي لم ينطبق عليها المعيارين الأول والثاني فيمكن أن تخضع للمعيار الثالث وهو: أن تمثل القيمة المضافة في الدولة العضو على الأقل 40% من القيمة النهائية للمنتجات المعنية.[530]

ثالثا/ مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

أمام تزايد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أصبحت الدول التي لم تقدم طلبا بعد خارج السرب لذلك يرى الكثيرون أن الجزائر حالها حال بقية الدول لا بد لها من البحث عن مصالحها والحصول على حصص في السوق العالمية، وهذا ما يزعم أنه يتحقق في ظل المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأن شركاء الجزائر الأساسيين في التجارة الخارجية أهم أعضاء في هذه المنظمة، ومع ذلك تبرز الانتقادات في التحديات والمعوقات التي تخلقها مشاكل الاقتصاد الجزائري، وضعف قدرته على اقتناص الفرص من وراء هذه الاتفاقات متعددة الأطراف.

قدمت الجزائر أول طلب لها للانضمام عام 1987، وهذا يعني أنها أرادت الاندماج في الاقتصاد العالمي مباشرة عقب أزمة النفط 1986 ولكن قبل أن تضرب المديونية عصب الاقتصاد وتهدد كل المؤشرات الاقتصادية أي قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

ولكننا نرى كما يعتقد الكثيرون بأن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يكتنفه العديد من المشاكل المتعلقة بمفاوضات الانضمام من جهة والمتعلقة بآثار هذا الانضمام من جهة ثانية، فخطورة آثار انضمام الجزائر ترتبط بخاصيتين أساسيتين لهذا الاقتصاد: أنها دولة نامية من ناحية وأن اقتصادها نفطي ريعي ضعيف التنوع.[531]

واستمرت المفاوضات الجزائرية بخصوص طلب الانضمام نظريا حوالي 22 سنة، ولكن المفاوضات الفعلية لم تبدأ إلا في 2001، أجابت من خلالها الجزائر ضمن 10 جولات مفاوضات على 1600 سؤالا،حيث تقلصت

---

[530] المنشور رقم 1769 م ع ج/ أخ/م 400 المؤرخ في 03 ديسمبر 2008، www.mincommerce.gov.dz، جوان2010.

[531] Mehdi ABBAS, op.cit, p.110.

إشكالات الانضمام تدريجيا لتصل إلى حوالي 8 محاور في نهاية سنة 2009، تتوزع في 96 سؤالا،[532] وتضم العديد من البنود والإشكالات، أهمها: **توحيد أسعار الغاز، النظام الجبائي: وعلى الخصوص الرسم على القيمة المضافة والرسوم الأخرى المطبقة على الاستهلاك الداخلي، المساعدات التي تمنحها السلطات العمومية لشركات التصدير، المؤسسات العمومية والخوصصة، حقوق التسويق والنشاط التجاري، الإجراءات الصحية والصحة النباتية، العراقيل التقنية، حقوق الملكية الفكرية.**[533]

يمكن تقسيم هذه البنود إلى مجموعتين: **مجموعة أولى**: تتعلق بالسيادة الوطنية وتؤكد الحكومة على عدم تقديم أي تنازل بشأنها، كما أعلنت وزارة التجارة في بداية السنة الجارية، و**مجموعة ثانية**: تتعلق بعجز النظام على مستوى تشريعي قانوني وتقني وكذا من حيث صعوبة تأقلم المجتمع الجزائري.

وفيما يلي بعض التفصيل في أهم النقاط محل الخلاف:

1- توحيد أسعار الغاز: يعد ازدواج التسعير في الجزائر مشكلة أساسية يتم طرحها على مستوى مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة، فالجزائر تبيع الغاز محليا بأقل من الأسعار الدولية له، وهذا ما أثار اعتراضات العديد من أعضاء المنظمة، وخاصة الأوروبيين منهم.

يفسر الموقف الأوروبي بأن الإنتاج الجزائري يستفيد من فرص حصوله على مصادر الطاقة محليا بأسعار أقل وبالتالي يرفع هذا من الميزة التنافسية السعرية وتفقد المؤسسات الأوروبية فرصها في السوق العالمي بسبب هذه الازدواجية، التي تعد دعما للإنتاج المحلي وهذا ما يناقض مبادئ الOMC، أما الموقف الجزائري فيؤكد من خلال تصريحات الوزير السابق شكيب خليل بأن هذه الأسعار ليست مدعومة بل هي تعكس كل تكاليف الإنتاج والتسويق، وأن من حق الجزائريين الحصول على مزايا أنتجتها الاحتياطات الضخمة التي تمتلكها الجزائر من مصادر الطاقة الهامة، وأن رفع الأسعار المحلية للغاز وهو أحد مكونات صناعة البتروكيمياويات سيحد من قدرة الأسمدة الجزائرية على المنافسة في السوق المحلي مقارنة مع الأسمدة المستوردة المصنوعة في أوروبا،[534] فمن حق المنتجين الجزائريين الاستفادة من الميزة النسبية حالهم حال كل المنتجين في كل الدول، وهذا ما تضمنته أفكار المدارس الاقتصادية العديدة التي دافعت عن حرية التجارة.

---

[532] Samira Imadalou, **Adhésion de l'Algérie à l'OMC – Pas de concessions au détriment de l'économie nationale**, 7 Avril 2009, allafrica.com,

[533] www.mincommerce.gov.dz, juin2010.

[534] **الجزائر ترفض طلب المنظمة العالمية للتجارة رفع أسعار الغاز محليا**، الاقتصاد والأعمال، www.aljazeera.net،2008/5/3، جوان2010

ونعتقد أن المنتجين الأوروبيين المنزعجين من هذه الازدواجية ما عليهم إلا أن ينتقلوا لينتجوا في الجزائر، وحينذاك سوف يستفيدون من الأسعار المنخفضة ليس فقط لمصادر الطاقة.

ولكن ومن وجهة نظرنا، وبالنظر لأن حوالي 80 % من سوق الغاز في الجزائر أوروبي،[535] فالاتحاد الأوروبي لا يجد مشكلة في ازدواجية التسعير ولكنه يجد مشكلة في البيع في السوق المحلية بأقل من الأسعار الدولية.

ومع ذلك ومع تأكيدنا على حق الجزائر في هذا البند، فهذا لا يحل مشكلة الجزائر لأن هذه المصادر غير متجددة وأن الاعتماد عليها يجعل الجزائر تستمر في التخبط في مشاكلها وهي الانحصار داخل بوتقة الموارد الهيدروكربونية.[536]

2- الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك: إن الانتقاد قائم على أساس أن الانضمام للمنظمة العالمية يقتضي التفكيك والتخفيف من الرسوم الجمركية بغرض الاقتراب شيئا فشيئا من الأسعار المحلية فلا يجب أن تقوم الدول- والجزائر حالتنا هنا- بفرض رسوم أخرى ترفع الأسعار وتعاقب المستهلكين والمنتجين. ولكن فرنسا - وهي أهم عضو في الاتحاد الأوروبي وعضو هام جدا في المنظمة العالمية للتجارة وشريك هام وأساسي للجزائر في تجارتها الخارجية- تقوم بفرض رسوم على الاستهلاك الداخلي على وارداتها من: منتجات الطاقة La taxe intérieure de consommation sur les produits énergétiques (TIC)، وكذا الغاز La taxe intérieure de consommation sur le gaz naturel (TICGN).[537]

فالأمر سيان، الفرق الوحيد هو أن الجزائر تركز في فرض هذا الرسم على التبغ والكحول وبعض أصناف المنتجات الغذائية المصنعة بينما تقوم فرنسا بفرضه على المنتجات الهيدروكربونية، وهذا ما يندرج اقتصاديا تحت بند: المعاملة بالمثل. ونفس التعليق حول الرسم على القيمة المضافة الذي تفرضه الجمارك بمجرد دخول المنتجات حدود الدولة.

3- المساعدات التي تمنحها الدولة للصادرات خارج المحروقات: حيث تم مطالبة الجزائر بإلغاء هذا الدعم والإبقاء على دعم المنتجات الفلاحية فقط،[538] فاختيار الإبقاء على دعم المنتجات الفلاحية مبني أساسا على أن الدول المتقدمة التي تنادي بالحرية ورفع القيود وإلغاء الدعم تركز على دعم القطاع الفلاحي لديها، لذلك قامت باستثنائه، فهذه الدول ترعى مصالحها وتدعم القطاعات التي ترى أن في تدعيمها تحقيق لمصالحها، فكما يرون أن دعم الإنتاج الفلاحي يناسبهم ترى الجزائر أن الإبقاء على الدعم لقطاع آخر يناسبها، وهذا ما دفع المفاوضين من الجانب الجزائري للتعبير عن نقاط الخلاف بمصطلح السيادة الوطنية التي لا يجب أن يقدم أي تنازل بشأنها.

---

[535] Mehdi ABBAS, op.cit, p.114-115.

[536] Mehdi ABBAS, op.cit, p.115.

[537] www.douane.gouv.fr, juin2010.

[538] تصريح الوزير السابق الهاشمي جعبوب، بتاريخ11-2-2010، موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، http://193.194.78.233/ma_fr/ juin2010. ، خلال جوان 2010.

4- الإجراءات الصحية والعراقيل التقنية: تم مطالبة الجزائر بإلغاء ما تم تسميته بالعراقيل التقنية، والأمر متعلق ببعض أنواع التصريح المسبق لاستيراد بعض المواد التي لها آثار صحية سلبية، وفي الإطار نفسه تم المطالبة بالسماح بدخول السيارات القديمة للسوق المحلية.[539]

5- حقوق التسويق والنشاط التجاري: وتم التركيز على المطالبة بمنح الأجانب ممارسة النشاط التجاري بسجلات أجنبية.[540]

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة التجارية على التجارة الخارجية في الجزائر.

بعد التعرف على تطور أدوات السياسة التجارية للجزائر خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي سواء الذاتي أو المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي تتبنى خيار انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي يمكن طرح تساؤل هام جدا: ما هي انعكاسات هذه التغيرات على التجارة الخارجية الجزائرية؟ وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل التجاري الإقليمي؟

الفرع الأول: تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر.

يمكن تتبع انعكاسات السياسة التجارية من خلال تتبع تطور المؤشرات العامة التي تقيس العلاقة بين الصادرات والواردات، والمؤشرات التي تقيس اعتماد الاقتصاد الوطني على التجارة الخارجية، ويمكن أيضا لتطور وتركيبة الصادرات والواردات حسب السلع أو الشركاء أن تعطينا صورة تفصيلية حول انعكاسات السياسة:

أولا/ تطور المؤشرات العامة: التغطية، التبعية، الانفتاح ورصيد الميزان التجاري:

إن القراءة البسيطة والسريعة للمؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية وباستخدام المنحنى الموالي تفيد بأن الاقتصاد الجزائري عرف تطورا طفيفا في درجة انفتاح تجارته الخارجية، تحسنا طفيفا في درجة تبعية الإنتاج المحلي للواردات، وتحسنا طفيفا أيضا في معدل تغطية الصادرات للواردات.

---

[539] تصريح الوزير السابق الهاشمي جعبوب، مرجع سابق.

[540] المرجع نفسه.

الجدول(4-12): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر بين 1990-2011.

	1980	1990	1994	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011
معامل التبعية	24	16	23,1	18,8	21,2	20,0	21,4	19,2	17,6	19,6	22,5	27,1	22.61
معدل التغطية	129,9	140,5	95,4	137,6	156,9	181,6	177,8	233,4	264,6	229,3	205,6	120,8	162.14
معدل الانفتاح	28	19	22,6	22,3	27,2	28,1	29,8	32,1	32,1	32,3	34,4	29,9	29.6
معدل الصادرات	32.3	22.7	22,0	25,9	33,3	36,2	38,1	44,9	46,7	45,0	46,3	32,8	36.7
نسبة الرسوم الجمركية	/	/	14,1	13,1	13,4	13,7	10,6	9,9	7,6	7,3	6,7	6,2	6.78

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الملحق(4-2)

معامل التبعية=(حجم الواردات/PIB).100

معدل التغطية=(حجم الصادرات/حجم الواردات) .100

معدل الانفتاح=(حجم الصادرات+الواردات)/PIB/2

معدل التصدير=(حجم الصادرات/PIB) .100

نسبة الرسوم الجمركية=(حصيلة الرسوم الجمركية/إجمالي الواردات) .100

إن كل المؤشرات تتبع لتطور صادرات المحروقات، وبالتالي سعر النفط في السوق الدولية، فيمكن على سبيل المثال أن نلاحظ التحسن الشديد لمؤشر التغطية في 2006، حيث بلغ المؤشر قيمة 264,6% في الوقت الذي كان معدل نمو الصادرات يقدر بحوالي 17% مقابل معدل نمو متواضع للواردات قدر بحوالي 3% التدهور الشديد في قيمة المؤشر في 1995 مثلا، يعود سببه إلى أن معدل نمو الصادرات كان حوالي 53,68% مقابل معدل مقارب جدا للواردات 50.87%.

الشكل البياني(4-5): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر بين 1990-2009.

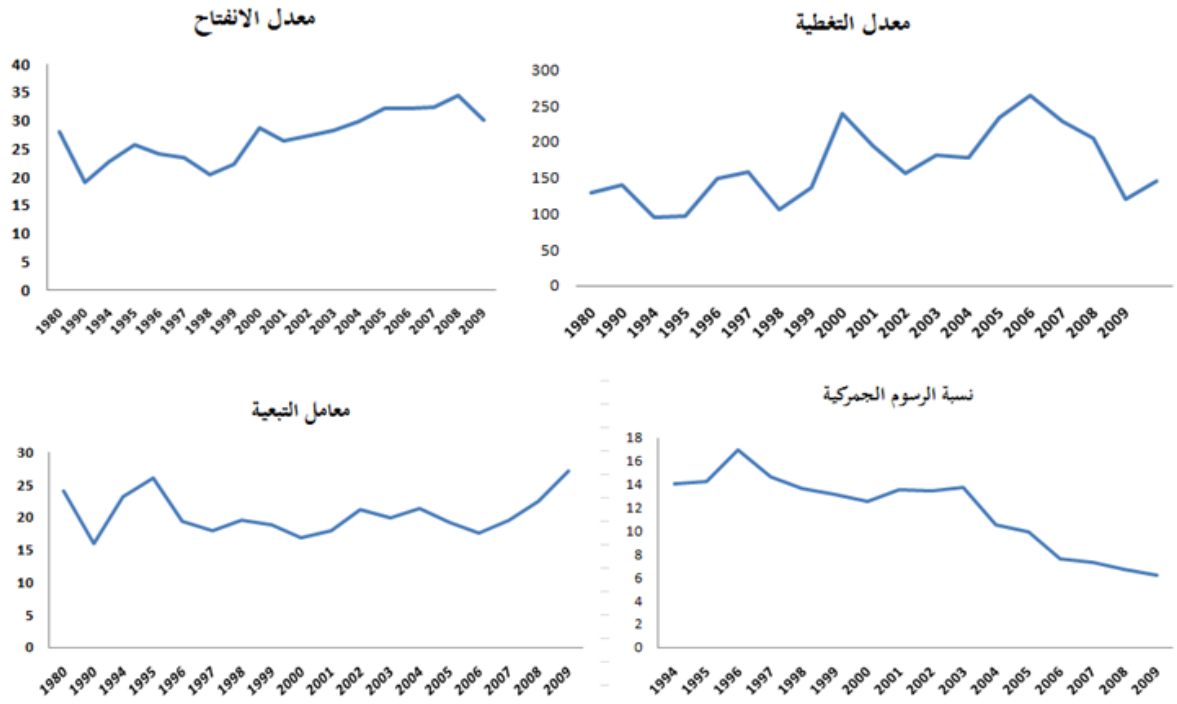

وفي حين يبدو أن مؤشر التبعية في تحسن ولو كان طفيفا، فمن 24% عام 1994 إلى حوالي19,6% عام 2007، نرى أن السبب فيه لا يعود لتراجع التبعية الفعلية، فالتحسن يعود من جهة للتحسن الملحوظ في نمو الناتج الوطني مقارنة بنمو الواردات، ويعود نمو الناتج الوطني إلى نمو الناتج في قطاع المحروقات، وهذا يعني أن **تحسن مؤشر التبعية للتموين من العالم الخارجي مرتبط في حقيقة الأمر بزيادة التبعية للعالم الخارجي فيما يتعلق بتزويده بالنفط ومشتقاته**، في حين عرف المؤشر زيادة تدريجية بداية من 2007 ليصل عام 2009 إلى حوالي27%، بالرغم من تراجع

نمو حجم الاستيراد، وهذا يعود إلى تراجع حجم إجمالي الناتج الوطني وذلك بسبب تراجع قيمة الناتج الوطني الهيدروكربوني بسبب تراجع أسعار النفط كما نلاحظ دائما.

ومن جهته يعبر مؤشر الانفتاح المستخدم على مدى اعتماد الناتج الوطني على الصادراتX والواردات M وعن الارتباط بتغيرات حجم الصادرات بشكل أكبر من ارتباطه بالواردات، ومع ذلك يمكن أن نلاحظ الشذوذ عن هذه القاعدة خلال السنوات: 1996، 2002، 2004. ففي سنة 2004- مثلا- التحسن الطفيف في مؤشر الانفتاح من 28,1% إلى 29,8% بسبب معدل النمو الملحوظ في حجم الواردات بمعدل 25,48% مقابل تراجع معدل نمو الصادرات في هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية.

إضافة لمؤشر هام جدا وهو نسبة إجمالي حصيلة الرسوم الجمركية على الواردات إلى إجمالي الواردات وهو مؤشر يقيس مدى تغير وتطور أداة الرسوم الجمركية نحو الانفتاح التجاري أو التقييد، ويوضح تطور هذا المؤشر بأن السياسة التجارية بشأن الواردات آخذة في الانفتاح التدريجي، فمن نسبة تقدر بـ14,1% في 1994 إلى6,2% عام 2009، وهذا يعني إنها تراجعت بأكثر من 220% من قيمتها عند بداية الإصلاح.

ثانيا/ تطور اتجاه وحجم التجارة الخارجية: الصادرات والواردات في الجزائر منذ 1994:

تسيطر سلع التجهيز ومن ثمة المواد الأولية ومدخلات الإنتاج على الواردات الجزائرية خلال الفترة الأخيرة، وخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2010، وبالتالي السلع الاستهلاكية الغذائية وأخيرا السلع الاستهلاكية الأخرى، بعد أن كانت الواردات الجزائرية في بداية التسعينات تسيطر عليها السلع الاستهلاكية الغذائية.

الشكل البياني(4-6): تطور الأهمية النسبية للواردات حسب السلع بين 1994-2010.[541]

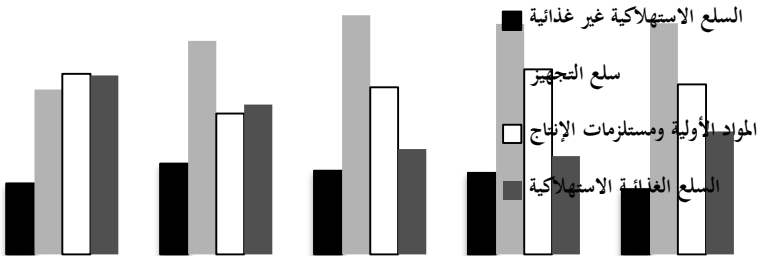

[541]- www.ons.dz.

- **STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Premier trimestre 2010)**, www.douane.dz, juin2010.

إن التغير الأساسي في تركيبة الواردات الجزائرية منذ 1994 حسب السلع تميز بما يلي:

– تراجع الأهمية النسبية للواردات الاستهلاكية الغذائية من 30,05% عام 1994 إلى 16,52%، وهو تراجع جد ملحوظ، ثم ارتفعت بشكل بسيط إلى 20,6% مع نهاية سنة 2011.

– تزايد الأهمية النسبية للواردات الاستهلاكية الأخرى من 11,9 عام 1994 إلى 13,67 السداسي الأول 2010 لتنخفض إلى مستوى أقل مما كانت عليه سنة 1994 حيث قدرت بحوالي 10,9% نهاية 2011.

– تزايد الأهمية النسبية للواردات من سلع التجهيز من27,69% عام 1994 إلى 38,8% نهاية 2011.

ومن بين السلع التي تضمها كل مجموعة تسيطر الأدوية والسيارات السياحية على الواردات من السلع الاستهلاكية، كما تسيطر الواردات من الحبوب وأنواع الدقيق، الحليب ومشتقاته والسكر على الواردات من المواد الغذائية، في حين تسيطر وسائل نقل الأشخاص والتوربينات على واردات التجهيز.

وفيما يتعلق بالتغيرات الأخيرة على مستوى الواردات، فإن إجمالي الواردات الجزائرية حقق تراجعا جد ملحوظ بمعدل –6,79% خلال السداسي الأول من 2010، حيث يوضح الجدول التالي نسبة انخفاض الواردات من أهم السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية وكذا بعض سلع التجهيز:

المنتجات	معدل التراجع
السيارات السياحية بمعدل	-25 %.
الأدوية	-12.48%.
الثلاجات والمجمدات	-18.94%.
العجلات المطاطية	-57.02%.
الحبوب وأنواع الدقيق	-34.75%.
الحليب ومشتقاته	-38.97%.

اللحوم	-39.13%.
وسائل نقل الأشخاص والبضائع	-33.04%

Source: DIRECTION GENERALE DES OUANES, **STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Premier trimestre 2010)**, www.douane.org.dz, **juin2010**.

فيعود تراجع فاتورة الواردات بسبب مجموعة واسعة من الإجراءات التقييدية سابقة الذكر، فعلى سبيل المثال يعود تراجع حجم واردات الأدوية إلى الشروط والموانع التي وضعتها وزارة التجارة[542] والتي تحدثنا عنيها سابقا، كما يعود التراجع في حجم واردات السيارات السياحية إلى السياسة النقدية المتبناة والتي أوقفت ومنعت منح القروض الاستهلاكية، التي عملت في الفترة الأخيرة بالتحديد على تضخيم فاتورة واردات السيارات.

ويعود تراجع فاتورة الواردات الغذائية إلى ارتفاع الأسعار الدولية لها، وقد يكون تراجع حجم الواردات الغذائية في نفس الفترة التي تراجعت فيها صادرات هذه المنتجات راجعا إلى توجيه هذه الأخيرة للسوق المحلية.

[542] Ben yahia Farid, **Processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC : Débat d'experts**, Quotidien El Moudjahid du 28/01/2010.

وفيما يتعلق بالممونين ومصدر واردات الجزائر فالاتحاد الأوروبي يزود الجزائر بحوالي 55% من وارداتها، حيث تعتبر فرنسا تليها كل من إيطاليا وألمانيا أهم الممونين للجزائر ضمن الاتحاد الأوروبي، أما إذا تحدثنا عن الدول بغض النظر عن الاتحاد الأوروبي فإن الترتيب يتغير نوعا ما كما يلي: **فرنسا، الصين، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا تركيا والو.م.أ.**

في جانب الصادرات تسيطر وبدون شك الصادرات النفطية على إجمالي صادرات الجزائر بحوالي 97% بينما تمثل الصادرات خارج المحروقات النسبة الضعيفة المتبقية، يتقاسمها على الترتيب كل من: المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، وبنسب ضئيلة جدا كل من: السلع الاستهلاكية وسلع التجهيز الصناعية.

الشكل البياني(4-7): تطور معدلات نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بين 1994-2010.[543]

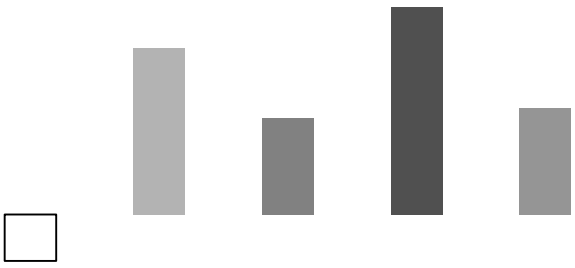

وبينما حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات في بداية التسعينات تراجعا، حققت معدلات نمو موجبة هامة وخاصة خلال السداسي الأول لسنة 2010 بمعدل نمو يقدر بحوالي 50% مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2009.

[543] حساب معدلات النمو اعتمادا على الملحق(4-2)

ويعود هذا التحسن حقيقة للنمو الحاد جدا في صادرات السلع نصف المصنعة، بينما حققت صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية تراجعا جد ملحوظ خلال السداسي الأول من 2010 بمعدلات: -48% - 65% على التوالي.

وكما سبق وأوضحنا قد يعود تراجع صادرات المنتجات الغذائية لارتفاع أسعارها وتراجع حجم الطلب عليها في السوق الدولية، وتوجيه جزء منها للسوق المحلية.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين فإن الاتحاد الأوروبي كما في حالة الواردات يعتبر الشريك الأساسي، فهو يستوعب حوالي 57,84% من الصادرات الجزائرية خلال السداسي الأول من سنة 2010، وبالتحديد فإن إيطاليا، اسبانيا، فرنسا على الترتيب أهم زبائن الجزائر.

أما خارج الاتحاد الأوروبي فإن الصادرات نحو الو.م.أ تمثل حوالي 20%من إجمالي صادرات الجزائر، تليها تركيا بحوالي 4,36%.

الفرع الثاني: أثر التحرير على الميزان التجاري في الجزائر.

بعد دراسة تطور كل من الواردات والصادرات كل على حدى، لا بد من تقييم أداء التجارة الخارجية عموما من خلال تتبع تطور مختلف الموازين الهامة:

أولا/ الميزان التجاري الكلي:

يقدر الرصيد بالفرق بين إجمالي الصادرات والواردات:

الشكل البياني(4-8): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر بين1980-2011.[544]

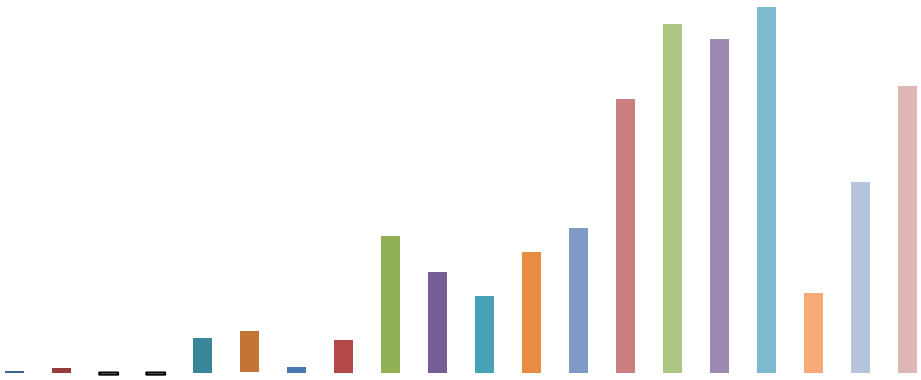

ويتضح بأن رصيد الميزان التجاري للجزائر في تحسن مستمر وذلك يعود للارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية، ولأن الصادرات الجزائرية في معظمها نفطية فإن الميزان التجاري وميزان المدفوعات عموما قد عرف تحسنا جد ملحوظ بسبب هذا الارتفاع، ولذلك وبسبب آثار الأزمة العالمية الأخيرة تراجع الرصيد بشكل ملحوظ في سنة 2009 بسبب تراجع أسعار النفط، ولهذا نلاحظ التحسن الملحوظ في رصيد الميزان التجاري مجددا بعد 2009.

ثانيا/ تطور الميزان حسب التركيبة السلعية:

المقصود هو التعرف على مستوى كل مجموعة سلعية كم نستورد منها وكم نصدر؟ فهل نصدر أكثر مما نستورد؟ أم العكس؟

[544] اعتمادا على الملحق(4-2)

الجدول(4-13): تطور نسبة الصادرات/الواردات حسب التركيبة السلعية بين 1994-السداسي الأول2010.

	1994	1999	2005	2006	سداسي1: 2010
السلع الغذائية الاستهلاكية	0,0118	0,0101	0,0321	0,0192	0,0307
المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج	0,0722	0,1451	0,3953	0,1604	0,0930
سلع التجهيز	0,0043	0,0220	0,0122	0,0051	0,0010
السلع الاستهلاكية غير غذائية	0,0196	0,0143	0,0150	0,0144	0,0047

المصدر: إحصائيات: وزارة التجارة، مديرية الجمارك، صندوق النقد الدولي.

خارج قطاع المحروقات لم تصل التغطية في أحسن الأحوال 0,5، وعلى العموم فإن أفضل نسب التغطية رغم ضعفها الشديد هي الخاصة بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، أما أضعف النسب هي سلع التجهيز، ويمكن عموما ترتيب نسب التغطية حسب السلع كما يلي:

1- المواد الأولية.
2- السلع الغذائية.
3- السلع الاستهلاكية غير الغذائية.
4- سلع التجهيز.

ثالثا/ تطور الميزان التجاري خارج المحروقات:

المؤشر الهام الذي نراه على درجة عالية من الأهمية هو مؤشر يقيس ويقدر مدى التغير الحاصل على مستوى التجارة الخارجية جراء جهود التحرير، و بما أن الصادرات النفطية لا تتضمن المعاملة التفضيلية بل ولا تحتاج إليها فإنها لا بد أن تستثنى عند قيامنا بتقييم تحرير التجارة الخارجية، فالمتغيرين الأساسيين الذين من خلالهما نحكم ونقيم جهود تحرير التجارة الخارجية وآثارها هما: تطور حجم الواردات وتطور حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الشكل البياني(4-9): تطور رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات.[545] 1994 2009

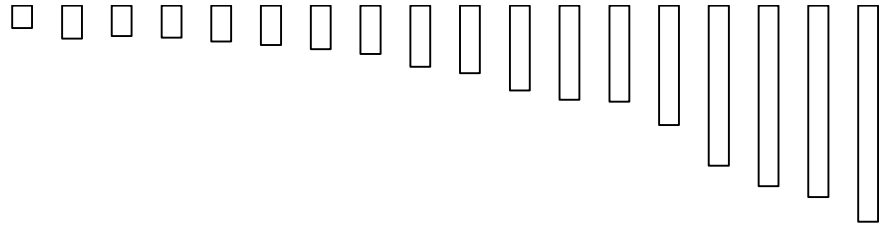

والملاحظ بشكل واضح هو أنه ونتيجة للسياسة التجارية المتبعة خلال الفترة كانت زيادة ونمو الواردات أسرع وبشكل أكبر من زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا يعني بأن سياسة الانفتاح والتحرير كانت لصالح تنامي الواردات، وبأن تشجيع نمو الناتج المحلي والحصول على فرص للتصدير للسوق العالمية لم يتحقق، وأن استخدام حجة تحسن رصيد الميزان التجاري وتحسن ميزان المدفوعات يعود لتحسن أسعار النفط، وليس لسياسة التحرير التجاري المتبعة.

إضافة لذلك هناك مؤشر يستعمل لتقدير أداء التجارة الخارجية وبالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري يمكن تقديره كما يلي:

[545] اعتمادا على الملحق(4-2)

ويمثل الشكل البياني التالي تطور قيمة المؤشر خلال الفترة 1994-2011:

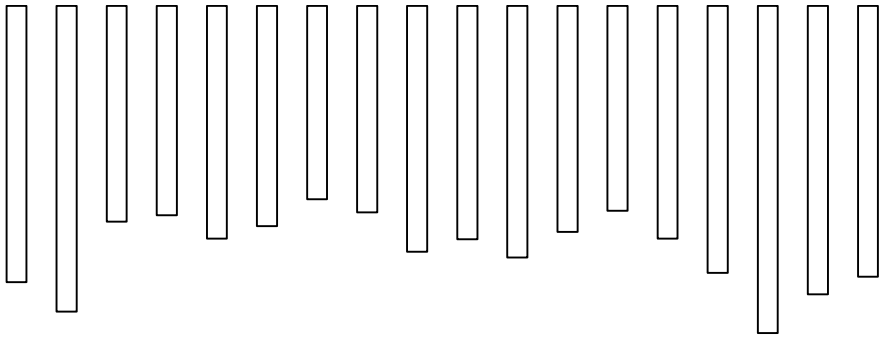

إن القيم السالبة هي نتيجة العجز الذي يعرفه الميزان التجاري خارج المحروقات، والمؤشر لا يعرف اتجاها واضحا، فقيمه متذبذبة وغير مستقرة، وهذا بسبب تغيرات قيمة إجمالي الناتج المحلي، ومع ذلك فإنه خلال الفترة الأخيرة يمكن ملاحظة أن قيمة المؤشر تتراجع منذ 2006 حتى 2009، لتعود إلى التحسن(رغم أن القيمة سالبة) بعد سنة 2009.

إلى جانب ذلك يقدم مؤشر الرقم القياسي لأسعار الصادرات غير النفطية والواردات دليلا واضحا أيضا على أن السياسة التجارية عملت على تحفيز الواردات أكثر من الصادرات، ففي الوقت الذي تعمل فيه السياسة لتحرير التبادل التجاري وخاصة تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية على تخفيض تكلفة الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى نجد أن الرقم القياسي لأسعار الواردات ينمو بقيم ضعيفة جدا مقارنة بنمو الرقم القياسي لأسعار الصادرات غير النفطية، مما يعني أن التنافسية السعرية للصادرات خارج المحروقات لم تستفد من سياسة التحرير التجاري مقارنة

بما حدث على مستوى الواردات الجزائرية، فكما يوضح الشكل البياني وبرغم تذبذب معدلات النمو للأرقام القياسية لأسعار كل من الصادرات غير النفطية والواردات الجزائرية فإن الملاحظة العامة والهامة التي يقدمها لنا الشكل البياني هي أنه في الغالب معدلات نمو الرقم القياسي لأسعار الصادرات غير النفطية في تزايد بمعدلات تفوق معدلات نمو أسعار الواردات، وهو أمر قد يكون إيجابيا إذا نظرنا له من زاوية شروط التبادل التجاري، فالأمر يبدو وكأن السياسة المتبعة أدت لتحسين شروط التبادل التجاري حيث نبيع بأسعار أعلى مما يبيع بها الآخرون، ولكن السؤال الأهم: كم نبيع مقارنة بما يبيع الآخرون؟ فالنتيجة هي حجم متنامي بشدة من الواردات مقابل حجم أقل بكثير جدا من الصادرات غير النفطية.

الشكل البياني(4-10): تطور معدلات نمو الرقم القياسي لأسعار الصادرات خ.المحروقات، الواردات في الجزائر منذ1994.[546]

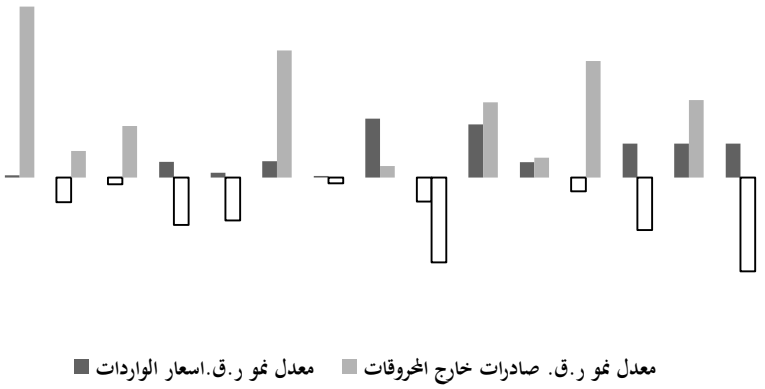

الفرع الثالث: التجارة الجزائرية- العربية في ظل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية.

رغم أن محاولات التعاون التجاري والاقتصادي العربي بدأت منذ فترة طويلة إلا أن الجزائر لم تتخذ الخطوة العملية إلا في 2009، حيث تم توقيع اتفاقية الانضمام لمنطقة التجارة العربية الحرة، وسنحاول تقييم الأثر قصير الأجل لهذا الإجراء الهام:

[546] انظر الملحق(4-4).

أولا/ تطور الواردات الجزائرية–العربية:

بالنسبة للواردات من الدول العربية فهي لم تتعد مجتمعة وفي أحسن الأحوال 4% من إجمالي واردات الجزائر، حيث يعود النصيب الأضعف للغاية لدول المغرب العربي، والتي لم يتعدى نصيبها من الواردات 1% بعد 1994، والملاحظة الهامة هي أن نصيب الدول العربية من الواردات قد تراجع خلال التسعينات وخلال الفترة الأخيرة تحديدا ومنذ توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وهذا على الرغم من أن حجم الواردات قد تزايد بالقيم الاسمية بمعدل 28,2% وهذا يعني أن الواردات من الدول الأخرى قد تزايدت بمعدلات أسرع وأعلى.

الجدول(4–14): أهم أربع سلع مستوردة من منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر –السداسي الأول 2009–

المنتجات	حصة نسبية%
أجزاء منشآت (مثل، الجسور ومقاطع الجسور و الهياكل المعدنية)	15,58
أدوية	11,10
أسلاك و كابلات كهربائية	4,23
مقطورات " روادف " ومقطورات نصفية لمختلف العرابات	4,12

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر–السداسي الأول2009–** ، www.algex.dz.

ثانيا/ تطور الصادرات الجزائرية–العربية:

تمثل الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية نسبة ضئيلة جدا، فقبل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة كانت الصادرات الجزائرية تمثل حوالي 3% متضمنة الصادرات لدول المغرب العربي، حيث تمثل الصادرات الجزائرية لهذه الدول على حدى نسبة جد متواضعة:1%. وبرغم تواضع الحصيلة إلا أن كل من مصر تليها المغرب ومن ثمة تونس تعتبر الدول العربية الأكثر استيعابا لصادرات الجزائر.

وعلى العموم فقد نتج عن انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر زيادة الواردات الجزائرية بنسبة 28,2% مقابل تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 63%، وهذا ما يعني أن الجزائر في الأجل القصير لم تستفد من الاتفاقية فهي قد سهلت دخول المنتجات العربية إليها، في حين لم تجد تحسنا في حصتها في السوق العربية، وهذا دليل على ضعف المنتجات، وبهذا الصدد تمثل المنتجات التالية أهم أربع منتجات مصدرة للدول العربية:

الجدول(4-15): أهم أربع سلع مصدرة اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول 2009-

المنتجات	الحصة من الصادرات العربية خ.ق.م %
الكمأة	**24.15**
الزنك والخلائط	**10.29**
عجلات مطاطية جديدة	**9.21**
مشتقات السلفنة	**8.51**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **الصادرات الجزائرية خ.ق.م اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول2009-** ، www.algex.dz.

والملاحظ أن المنتجات نصف المصنعة هي التي تسيطر على التبادل التجاري الجزائري-العربي خارج قطاع المحروقات.

وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فإن رصيد الميزان التجاري مع الدول العربية كان يحقق عجزا واضحا حتى سنة 2003، ويعود ذلك للعجز الذي تحققه الجزائر في مبادلاتها التجارية مع السعودية خاصة والأردن، في حين تحقق فائضا موجبا كبيرا في مبادلاتها مع مصر على الخصوص.

وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فإن رصيد الميزان التجاري مع دول المغرب كان موجبا تماما في حين رصيد المبادلات مع تونس عرف عجزا قبل 1995 وبداية من 2002، في حين عرف رصيد المبادلات مع الدول العربية الأخرى عجزا مستمرا حتى سنة 2003، حيث استطاع فائض المبادلات مع مصر أن يغطي حجم العجز مع بقية الدول العربية الأخرى، وعلى الخصوص: السعودية، الأردن ولبنان، حيث تجاوزت واردات الجزائر صادراتها من هذه الدول خلال كامل الفترة تقريبا.

وباختصار إذا تركزت المبادلات التجارية للجزائر مع شريك معين على المنتجات النفطية فسنجد الرصيد موجبا بينما إذا تركزت على المبادلات خارج المحروقات فسنجد الرصيد حتما سالبا.

خلاصة الفصل الرابع :

بسبب أزمة المديونية لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي لتستفيد من مزايا إعادة الجدولة، وكان لزاما عليها إتباع القاعدة الشرطية من خلال تبني برنامج إصلاح اقتصادي يرتكز على تحرير الأسواق الوطنية، سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى المبادلات التجارية الخارجية.

وانعكس ذلك على السياسة التجارية الانفتاحية متمثلة أساسا في محورين: **المحور الأول** هو التخفيض التدريجي لعدد وقيمة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، فقد تقلص عدد الرسوم إلى ثلاث معدلات فقط: 5، 15 و30% كحد أقصى بدلا من 120% قبل بداية برنامج الإصلاح.

والمحور الثاني: يتمثل في الاتفاقيات ثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف التي تضمنت تبادل تحرير الأسواق من خلال رفع القيود الجمركية وغير الجمركية سواء بصفة فورية في حالات أو بصفة تدريجية في حالات أخرى، وأهم مثال على ذلك الاتفاقية الأوروجزائرية، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، إضافة لمحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي انطلقت المفاوضات فيها منذ 1987، ولا تزال عالقة لغاية الآن بسبب ملفات يرفض أطراف التفاوض التنازل بشأنها، أهمها: ازدواج التسعير في سوق الغاز، الرسوم المفروضة محليا على الواردات والتي تمثل ازدواجا ضريبيا بالنسبة لها، الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاعات خارج المحروقات، إضافة لبعض العراقيل التقنية والإجراءات التي تعرقل التجارة الخارجية.

وبالرغم من هذه المحاولات الحثيثة للتحرير إلا أن السياسة التجارية الجزائرية تتضمن إجراءات وأدوات حمائية للإنتاج الوطني وهي التي تعرقل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية، ومن بين هذه الأدوات: المعايير التقنية والمهنية المشروطة على الواردات، نظام التراخيص ونظام الحظر بنوعيه المؤقت والدائم لبعض أنواع الواردات، دعم الصادرات وعلى الخصوص صندوق دعم الصادرات FSPE، تدابير مكافحة إغراق السوق الوطني بالواردات تدابير الحق التعويضي للمنتجين المحليين الذين تضرروا من واردات يتم تدعيمها في دول المنشأ....الخ

وانعكست السياسة التجارية المتبعة سلبا على رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات، حيث عرف عجزا متزايدا، وعلى الخصوص مع الأطراف الشركاء في الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر.

وباستثناء النفط ومشتقاته تعتبر سلع التجهيز وتليها السلع الاستهلاكية بنوعيها: الغذائية وغير الغذائية السبب الأساسي في تنامي الواردات ومن ثمة تدهور رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات.

الفصل الخامس

تطور سوق العمل في الجزائر في ظل تطور السياسة التجارية منذ 1994

"des faits nouveaux survenues dans l'économie internationale ont conduit les dirigeants des pays de l'OCDE à s'inquiéter des effets des échanges internationaux et de l'investissement directe international sur l'emploi et les salaires ". **Robert E Baldwin**

تمهيد:

عملت السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينيات على انفتاح الاقتصاد الجزائري الضعيف على العالم الخارجي، ونتج عن ذلك نمو لواردات الجزائر أكثر من صادراتها، وإذا ما استثنينا الصادرات النفطية فإن الصادرات خارج المحروقات لم تمثل إلا جزء ضئيلا جدا من إجمالي الناتج الوطني، ولأن ما نتج عن هذه السياسة كان نموا للواردات بصفة أكبر من الصادرات وخاصة الصادرات خارج المحروقات وهي المتعلقة أساسا بالتحرير التجاري وهي أيضا المصدر الحقيقي لخلق مناصب الشغل الحقيقية المنشودة في الاقتصاد، فإن سؤالنا الذي نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل هو: **ما هي وضعية العمالة الوطنية في الجزائر نتيجة السياسة التجارية المتبعة؟**

المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر منذ 1994.

يتم التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه في الاقتصاد الجزائري كبقية الدول النامية في إطارين: رسمي وغير رسمي، ومع ذلك فإن مشكلة البطالة تطال سنويا أعدادا متزايدة من الشباب، خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل، وإزاء خطورة هذه المشكلة وخطورة آثارها الاجتماعية والأمنية خاصة كان من الضروري تدخل الحكومة بسياسة تحاول من خلالها حل المشكلة أو حتى التخفيف من حدة آثارها.

المخطط التوضيحي(5-1): تقسيم سوق العمل في الجزائر.

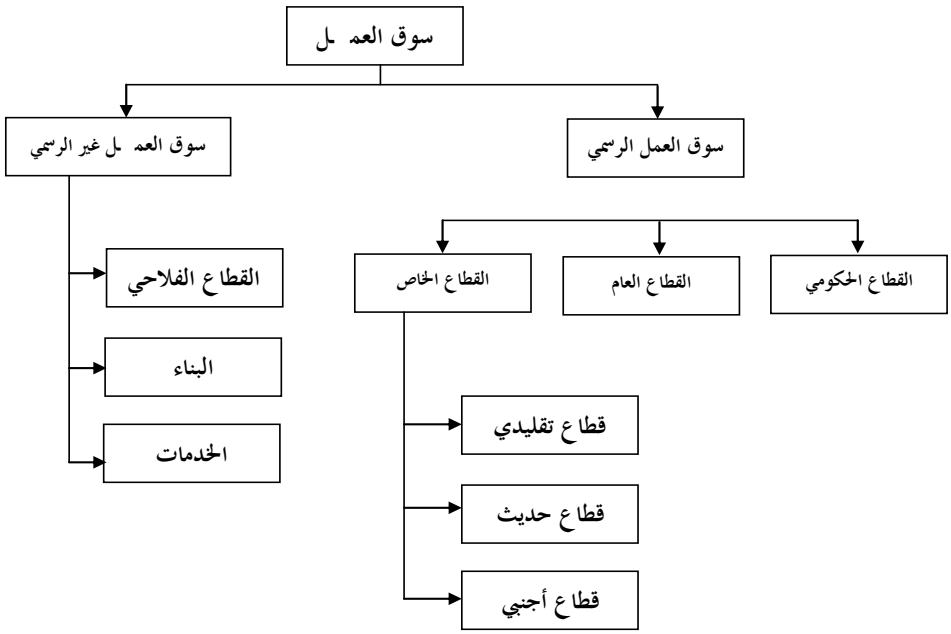

المصدر: عن: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.197، بتصرف.

المطلب الأول: نظرة عامة حول العرض والطلب في سوق العمل.

قد ترجع مشكلة البطالة إما لجانب العرض المرتبط بالقوة العاملة والرغبة في دخول سوق العمل، وإما لجانب الطلب والذي يرتبط بمدى قدرة ورغبة أرباب العمل على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التوظيف، ومع اختلاف القطاعات التي يمكنها المساهمة في الإنتاج الوطني الإجمالي نجد كذلك الاختلاف والتباين في مساهمة هذه القطاعات في توفير مناصب الشغل.

الفرع الأول: تطور عرض العمل في الجزائر منذ 1994 .

يمثل عرض العمل حجم القوة العاملة في اقتصاد ما، والتي تعرف بدورها على أنها ذلك الحجم من السكان الذي يتوافر لديه القدرة والرغبة في العمل، وترتبط القدرة على الخصوص بالسن:15- 64 سنة.

في الجزائر وبرغم الزيادات السنوية الهامة للقوة العاملة إلا أن معدل نموها في تراجع، فمنذ 1995 أين حققت أعلى معدل نمو خلال الفترة محل الدراسة يقدر بحوالي 10,9% أخذ في التراجع بشكل تدريجي إلى أن وصل حوالي2,7% في سنة 2008، ليحقق تراجعا في 2009 بمعدل -2,3%.[547]

ويعود هذا التراجع أساسا إلى تراجع معدل نمو السكان، والذي يعتبر المصدر الأساسي لنمو القوة العاملة، حيث تراجع من 3,3% في 1980 إلى حوالي 1,83% عام 2007،[548] وهو معدل أقل بحوالي نقطة مئوية من متوسط معدل النمو السكاني في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقياMENA.[549]

يعود نمو القوة العاملة بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني لطبيعة التركيبة العمرية للسكان، فكلما كانت نسبة السكان المنتمين إلى الفئة العمرية(15-65) سنة أكبر أدى هذا إلى زيادة نسبة القوى العاملة، بالإضافة إلى تزايد العوامل التي تخلق الرغبة في العمل لدى المنتمين لهذه الفئة وهذا ما يجعل القوى العاملة تتزايد حتى لو لم يحدث نمو في إجمالي السكان أصلا.

على المستوى القطاعي لم تتعد نسبة القوة العاملة في قطاع الزراعة في أحسن الحالات نسبة 17%.[550] في حين تتوزع البقية على القطاعات المختلفة الأخرى بحثا عن فرصة عمل غالبا ما تكون في المدن.

ويعتبر معدل النشاط الخام مؤشرا هاما إلى جانب ما سبق، حيث يعبر عن نسبة إجمالي القوة العاملة إلى إجمالي السكان، ويعبر عن نسبة الأفراد الذين تعتمد عليهم الحياة والنشاط الاقتصادي، ويعتبر خاما لأنه يضم فئة من المحتمل ألا تجد عملا، لذلك ولحساب معدل النشاط الصافي ينبغي حساب نسبة إجمالي العاملين فعلا إلى إجمالي السكان.

---

[547] الملحق (5-1).

[548] www.ons.dz, juin 2010

[549] Kangni Kpodar, **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?**, IMF Working Paper, auguest2007, www.imf.org.

[550] الملحق (5-1).

الشكل البياني(5-1): تطور معدل نمو: السكان، القوة العاملة ومعدل النشاط الخام في الجزائر منذ1994.

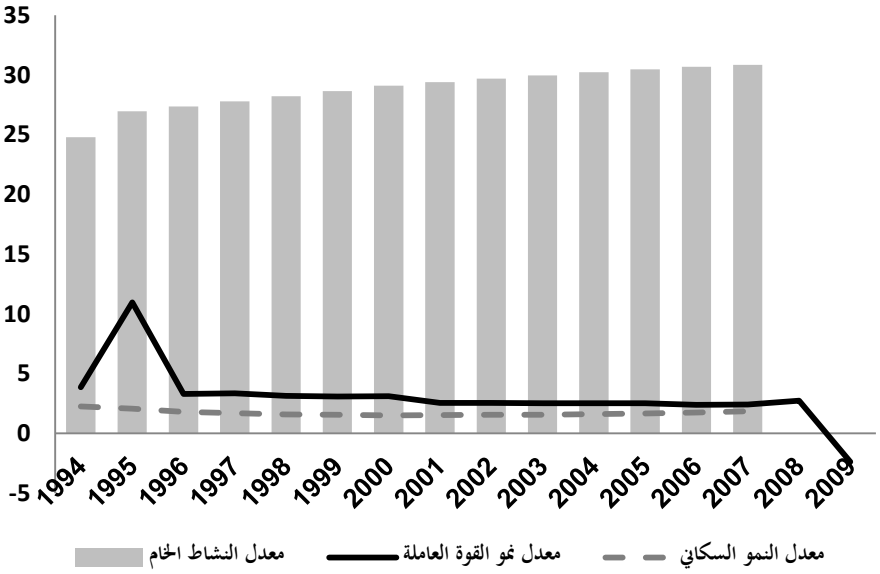

المصدر: انظر الملحق (5-1)

- معدل النمو السكاني: •www.ons.dz

يعبر تزايد معدل النشاط الخام عن التنامي الملحوظ لنسبة الرغبة في المشاركة في سوق العمل، والذي يبرر في الوقت نفسه حدوث نمو في القوة العاملة بشكل أسرع من النمو السكاني، وفيما يلي أهم العوامل المتسببة في ذلك:

– دور برامج دعم التوظيف وسياسة التشغيل في زيادة لجوء الأفراد إلى تسجيل أنفسهم في قوائم القوة العاملة والبطالة للاستفادة من هذه المناصب بالرغم من تدني عوائدها وعدم ديمومتها.[551]

– دور النظام التعليمي في زيادة دخول المرأة لسوق العمل، لأنهن في المعظم يتخذن من التعليم وسيلة لتوفير فرص العمل،[552] فالإحصائيات تشير إلى أنه مع مراحل التعليم تمثل الإناث ما يتجاوز في بعض الأحيان 50% من إجمالي المتمدرسين والطلبة،[553] كما أن الشكل البياني التالي يوضح كيف أنه مع تزايد مستوى التعليم تتزايد نسبة مساهمة الإناث في القوة العاملة والعكس بالنسبة للذكور:

• توقفت الإحصائيات المتحصل عليها عند سنة 2007، بينما وجدنا عند إطلاعنا على موقع الONS أرقام خاصة بسنة 2010 و2011.

[551] ادوارد غاردنر، **خلق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، منشورات صندوق النقد الدولي، 2003، www.imf.org، الإطلاع في 28-06-2011.

[552] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص. 79.

[553] www.ONS.dz, le : 22 Mai 2004.

الشكل البياني(5-2): نسبة المساهمة في القوة العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي في الجزائر في الربع الأخير لسنة 2010.[554]

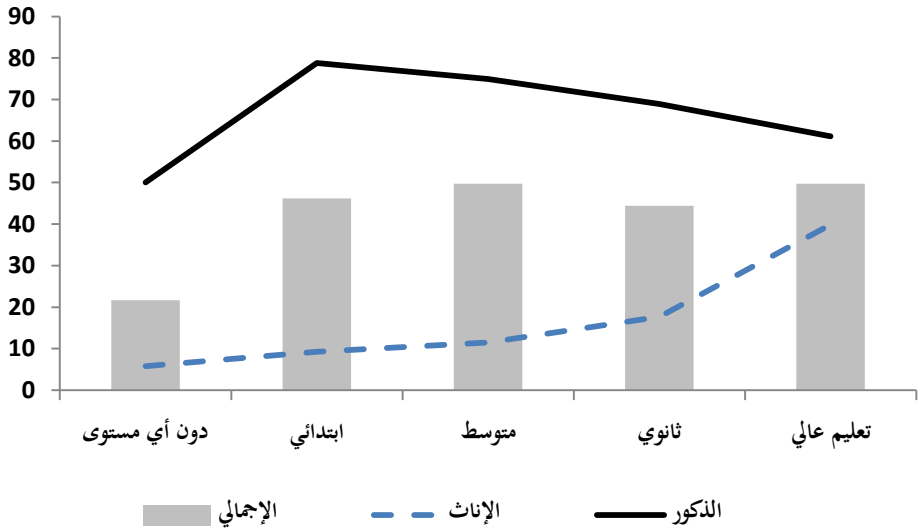

بالإضافة إلى أهمية دور تغير نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة ولا محدودية مجالات هذا العمل في زيادة دخول المرأة سوق العمل.

- تحرير الأسعار واتخاذ تدابير حذف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم وانعكاس الوضع على ارتفاع الأرقام القياسية للأسعار بشكل جد ملحوظ في بداية تطبيق البرنامج.[555]

- الزيادة الأقل سرعة في مداخيل الأسر خاصة منها الأجور، وهذه الزيادات لم تكن متلائمة مع زيادات الأسعار ما أدى إلى ثبات نسبي وأحيانا تراجع في القيم الحقيقية للأجور في قدرتها الشرائية، وللإشارة فإن الزيادة المسجلة في دخل الأسر ليست موحدة فيما يخص المستقلين والأجراء، فقد كانت الزيادة أكثر سرعة مقارنة بالأجراء والمتقاعدين الذين انخفضت حصتهم من إجمالي الدخل للأسر.[556]

- عمليات تسريح العمال والتي ساهمت إلى حد كبير في تدني حصة الأجور وتراجع القدرة الشرائية للأسر.

- تراجع إنفاق الدولة على المجالات ذات الطابع الاجتماعي والتحويلي والتحول التدريجي عن مجانية الخدمات.

لقد ساهمت هذه العوامل وغيرها في تدني القدرة الشرائية وزيادة معدلات البطالة مما دفع بالمزيد لدخول سوق العمل، حتى من بين الذين لم يفكرو سابقا في الدخول إليه.

---

[554] انظر الجدول(2) في الملحق(5-1).

[555] عيسى بن ناصر، **أثر برامج التكييف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق .

[556] المرجع نفسه.

الفرع الثاني: تطور الطلب على العمل في الجزائر منذ 1994.

يمثل الطلب في سوق العمل مناصب الشغل التي يتيحها أرباب العمل بمختلف القطاعات، سواء تعلق الأمر بطبيعة النشاط نفسه، أو بطبيعة الملكية: بين القطاع الخاص والعام والوظائف الحكومية.

أولا/ التوظيف حسب القطاعات:

في الجزائر وبرغم أن الوظائف الحكومية تستوعب أكبر كم من العمالة، وتوفر أكبر نصيب من مناصب الشغل، إلا أنه ومنذ 2003 تراجع نصيبها لصالح كل من قطاع الزراعة والأعمال الأخرى التي تضم كلا من: الوظائف العسكرية والعمل في المنزل، في حين ظل قطاع الصناعة في الجزائر أقل القطاعات توفيرا لمناصب الشغل.

الشكل البياني(5-3): نسبة مساهمة القطاعات في التوظيف في الجزائر منذ1994.[557]

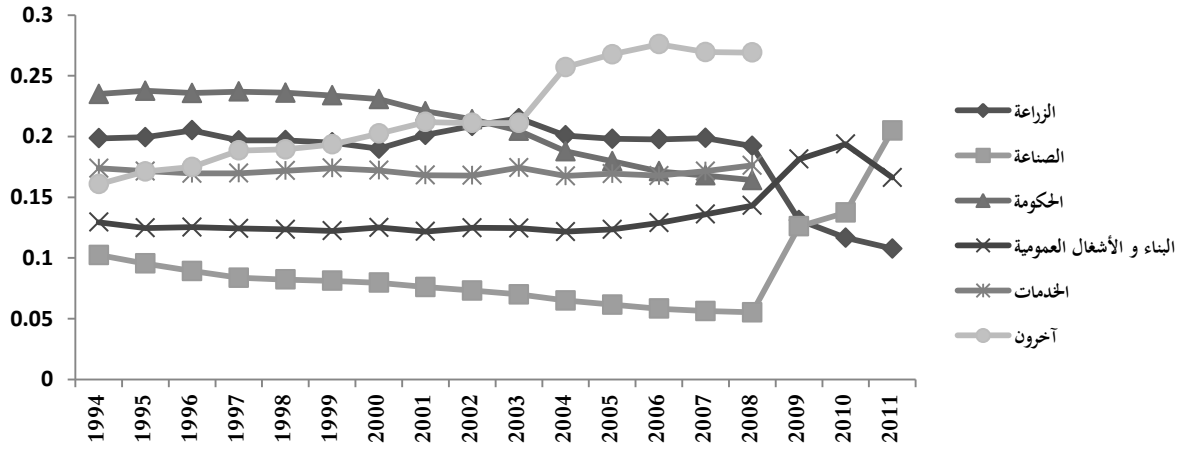

ومنذ 2003 كان ترتيب القطاعات حسب قدرتها على توفير مناصب الشغل كما يلي:

1. أعمال أخرى والتي تضم العمل في المنزل وكذا الوظائف العسكرية: بمتوسط21,7%
2. الوظائف الحكومية: بمتوسط 21,04%(التقدير حتى سنة 2008 فقط).♦
3. الزراعة: بمتوسط 20,9%.
4. الخدمات: بمتوسط 17,1%(التقدير حتى سنة 2008 فقط).♦
5. البناء والأشغال العمومية: بمتوسط 15,25%
6. الصناعة: بمتوسط 9,98%

---

[557] الملحق(5-2).

♦لأن الإحصائيات بداية من سنة 2009 تقدم إجمالي التوظيف الحكومي وفي قطاع الخدمات والعمل المنزلي دون تفصيل.

ومع ذلك لا بد أن نشير إلى أن الوظائف الحكومية أخذت أهميتها في إجمالي التوظيف تنخفض، وأن النسبة التي تم تقديرها حتى سنة 2008 فقط، وذلك لأن الإحصائيات لم تقدم لنا تفصيلا لتقدير التوظيف في القطاع، بل تم تقديم أرقام تضم كل من الوظائف الحكومية والخدمات وكذا العمل المنزلي، ومع ذلك وبرغم انخفاض حجم مناصب الشغل التي تتيحها الدولة(ما عدا 2009) فإن هذا لا يعني بأن الدولة تراجعت عن تكفلها بواجب توظيف ملايين الداخلين الجدد لسوق العمل، وهذا ما سنقدمه لاحقا ضمن سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر.

وإذا قمنا بتقدير معدلات نمو مناصب الشغل التي يتيحها كل قطاع على حدى ثم قمنا بتقدير متوسط معدل النمو خلال كامل الفترة لكل قطاع فإننا سنجد الترتيب التالي:

1. الصناعة.
2. أعمال أخرى.
3. البناء والأشغال العمومية.
4. الخدمات.
5. الوظائف الحكومية.
6. الزراعة.

ومن ذلك نسجل العديد من الملاحظات أهمها أن قطاع الزراعة برغم أنه يتيح عدد أكبر من مناصب الشغل في الاقتصاد ويمتص قدر أكبر من العاطلين مقارنة بقطاعات أخرى خاصة البناء والأشغال العمومية، ولكن ومنذ سنة 2009 وبالنظر إلى النمو الضعيف مقارنة بحجم الوظائف التي يتيحها سنويا قطاع البناء والأشغال العمومية فإن دور قطاع الزراعة ضعيف الأداء فيما يتعلق بمناصب الشغل الجديدة التي يتيحها سنويا، كما نلاحظ بأن تراجع حجم التوظيف في 2011 يرجع أساسا إلى تراجع حجم التوظيف في كل من قطاعي الزراعة والبناء والأشغال العمومية.

ثانيا/ مساهمة القطاع الخاص في التوظيف:

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص فهي في تزايد مقارنة بنصيب القطاع العام في توفير مناصب الشغل. فخلال السنوات الأخيرة كان القطاع يوفر حوالي 65% من مناصب الشغل للاقتصاد، يسيطر الذكور على حوالي 88% منها.[558]

والملاحظ أن أرباب العمل يميلون بشكل تدريجي لتوظيف عمالة بشكل غير دائم، وهذا ما تعكسه نسبة هؤلاء إلى إجمالي التوظيف، فمن سنة 2001 إلى 2009 تزايدت نسبة فئة الأجراء العاملين بشكل غير دائم من 20,9% تدريجيا لتصل إلى 32,7% في 2009، مقابل تراجع نسبة فئة العاملين بشكل دائم من 41,2% إلى33,1%

الشكل البياني(5-4): تقسيم التوظيف حسب الوضعية بين2001-2008.[559]

---

[558] **EMPLOI ET CHÔMAGE (au Quatrième Trimestre 2009), EMPLOI ET CHÔMAGE (au Quatrième Trimestre 2008),** www.ons.dz, 18-07- 2010.

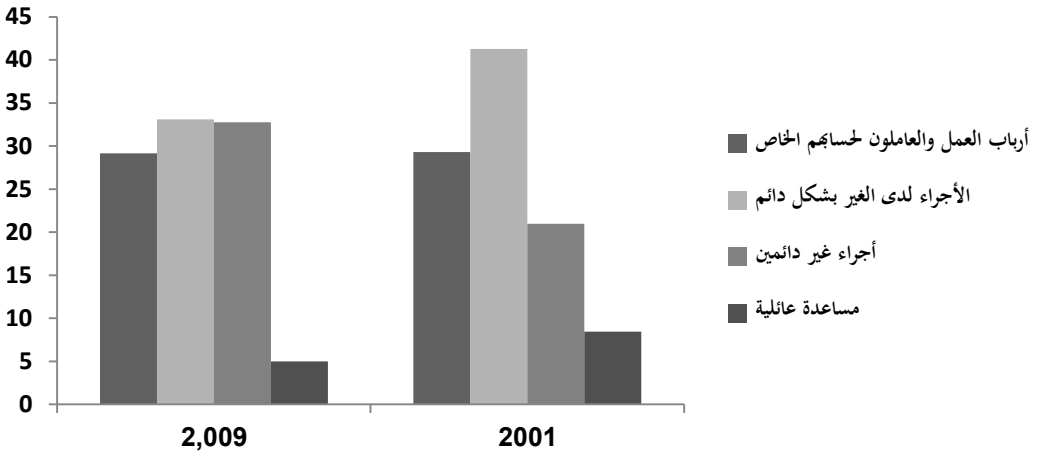

الفرع الثالث: تطور مشكلة البطالة في الجزائر منذ 1994.

تبقى معدلات البطالة في الجزائر مرتفعة رغم انخفاضها التدريجي، مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة في صفوف الشباب، حيث تبقى معدلات البطالة أعلى أيضا مقارنة بالمتوسط لمجموعة الدول نفسها.
فمن معدل بطالة يقدر بـ24,3%عام 1994 ارتفع ليصل إلى 29,4% عام 2000، ثم يأخذ الاتجاه التنازلي حتى 2009 حيث وصل إلى أدنى مستوى خلال الفترة والمقدر بـ10,16%.

الشكل البياني(5-5): تطور معدلات البطالة في الجزائر مقارنة بدول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا.

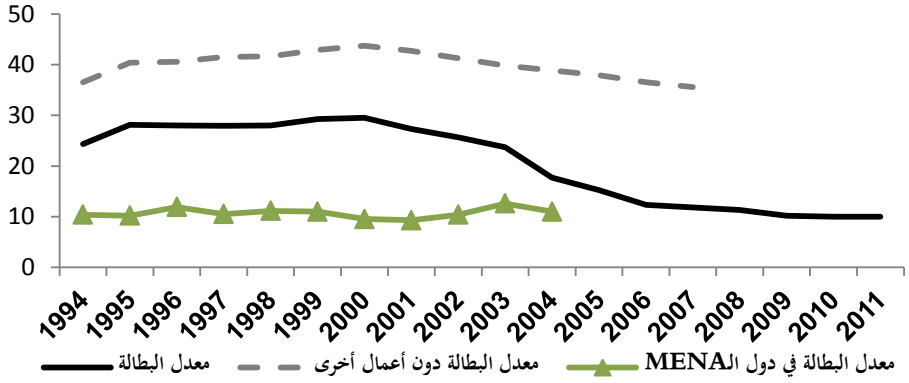

المصدر: – الملحق(5-3)

إن معدل البطالة عرف انخفاضا جد ملحوظ إلى10,2% نتيجة النمو المتناقص لحجم القوة العاملة من جهة ولتنامي مناصب الشغل المعروضة في السوق من جهة ثانية، وعلى الخصوص البند الأخير المسمى **أعمال أخرى**. التي تضم حسب مصدر الإحصائيات: الوظائف العسكرية والأعمال في المنزل، والتي تأخذ صبغة العمل غير الرسمي، وكذا الأعمال المؤقتة،[560] فما العلاقة مثلا بين العمل العسكري والعمل في المنزل أو للحساب الخاص بشكل غير رسمي؟

---

[559] op.cit
[560] Kangni Kpodar, op.cit.

كما أن طبيعة الأعمال المؤقتة التي تسيطر على هذا البند والتي أتاحت أكبر حجم لمناصب الشغل في الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة تجعل من انخفاض معدل البطالة إلى مستوى 10% ذو صبغة مؤقتة أيضا، **فإذا** استثنينا حجم التوظيف ضمن ما يسمى **بأعمال أخرى** فإن معدلات البطالة سوف تكون أعلى بشكل ملحوظ. حيث وصل معدل البطالة في 2000 حوالي 43,7% بينما في 2007 حوالي35,17%.

ومقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن معدل البطالة في الجزائر يظل أعلى بكثير، ويبرر ذلك بالعديد من العوامل الهيكلية الاقتصادية والتنظيمية لسوق العمل والاقتصاد بصفة عامة.

وحسب إحصائيات قدمها الديوان الوطني للإحصائيات خلال الربع الأخير لسنة 2010 كانت بطالة فئات الشباب العمرية16-24 تقدر بـ21,5%، أما من 25 سنة فما أكثر فتقدر البطالة بمعدل7,1%فقط،[561] وهذا يدل على أن البطالة في الجزائر تصيب فئات الشباب بصفة أكبر وأعمق، وهؤلاء يميزهم كونهم داخلون جدد لسوق العمل، كما يفتقرون للخبرة وفرصة التعليم والتكوين المناسبة.

تسيطر بطالة الإناث على إجمالي العاطلين عن العمل في الفئة العمرية من 20-50 سنة ، بينما يسيطر العاطلون الذكور على بطالة بقية الفئات العمرية، وهذا ما يعكس البناء العمري والسيكولوجي الخاص في الجزائر.

كما يميز البطالة في الجزائر أن العاطلين من دون مستوى التعليم الجامعي يسيطر عليهم الذكور أكثر من الإناث. في حين تفوق بطالة الإناث المتحصلات على مستوى تعليم جامعي بكثير مستوى بطالة الذكور ذوي التعليم الجامعي، وهذا قد يعطينا صورة حول عرض العمل في سوق العمل الجزائري، فالذكور يدخلون سوق العمل بكافة الأوضاع وكلما تحسن مستوى تعليمهم كلما زادت فرصة حصولهم على عمل، بينما الإناث فيعتمد دخولهم إلى سوق العمل على حصولهم على مستوى تعليمي معين.

وبذلك فإن نسبة العاطلين الإناث تفوق العاطلين الذكور، وتحديدا ضمن الفئة العمرية من20-50 سنة، ومن المتحصلات على التعليم الجامعي بالخصوص.

ولا بد أن نلاحظ كما يوضح الشكل البياني بأنه وبمقارنة معطيات سنة 2009 و2010 فإن معدل بطالة الذكور يتراجع كلما زاد مستواهم التعليمي بعد مرحلة التعليم المتوسط، ولكن في 2010 نلاحظ بأن معدل البطالة يتراجع فعلا عند مستوى التعليم الثانوي ولكن نسبة البطالة لدى الذكور ذوي مستوى تعليم جامعي تتزايد وهي أعلى من ذوي مستوى تعليم ثانوي، ومع ذلك تظل أقل بكثير من معدلات بطالة الإناث.

الشكل البياني(5-6): خصائص البطالة: السن، الجنس ومستوى التعليم.[562]

[561] **EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2010**, www.ons.dz, le 22-06-2011.

[562] انظر الملحق(5-4).

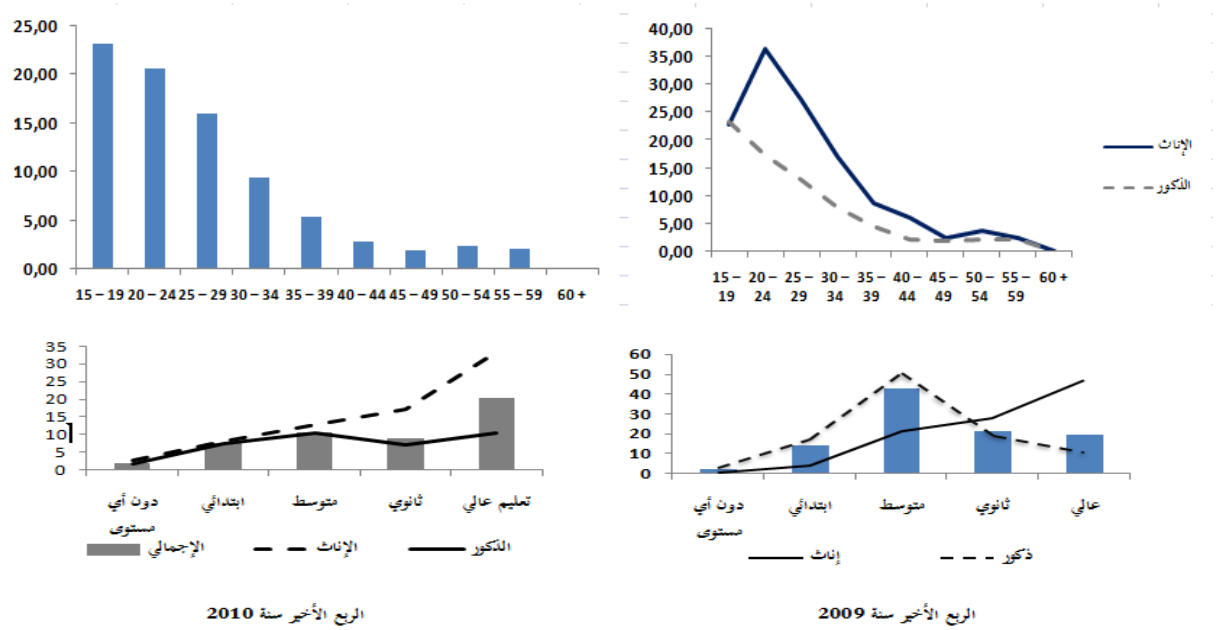

الربع الأخير سنة 2010 الربع الأخير سنة 2009

وفي مقارنة سريعة بين خصائص البطالة في الجزائر وفرنسا فيما يتعلق بالمستوى التعليمي نجد أنه في الجزائر معدل البطالة لمن ليس لهم أي مستوى تعليمي إضافة لذوي مستوى التعليم الابتدائي تقدر على التوالي:1,9%. 7,6% بينما في فرنسا تقدر بحوالي 15,3%، عكس ما نلاحظه في بطالة من لديهم مستوى تعليم عالي حيث يقدر في الجزائر بحوالي 20,3% بينما بمعدل أقل بكثير في فرنسا يقدر بـ8,3%،[563] وهذا يعطينا صورة حول طبيعة الاستخدام في الجزائر، بأنه استخدام لعمالة غير كفء وغير مؤهلة، مقارنة بطبيعة الاستخدام في الدول المتقدمة ممثلة في حالتنا بفرنسا.

الفرع الرابع: سوق العمل غير الرسمي في الجزائر.

قبل التعرف على خصائص وواقع سوق العمل غير الرسمي في الجزائر لا بد من التعرف بداية على ماهية هذا السوق والعوامل التي تؤدي إلى تنامي حجمه وتغلغله في الاقتصاد الوطني:

[563] Agnès Bénassy-Quéré et autres, **Politique économique,** De Boeck Supérieur, 2004 , p.533.

أولا/ ماهية سوق العمل غير الرسمي:

توجد العديد من المصطلحات التي تعبر عن العمل خارج الاقتصاد الرسمي:[564]

- ✓ **العمل غير المنظم**: ويشير البعض إلى أن استخدام المصطلح يعني العمل دون تنظيم نقابي، وهي خاصية جزئية.
- ✓ **العمل غير المهيكل**: وهذا المصطلح يشير إلى المؤسسات وليس الأفراد.
- ✓ **العمل اللانظامي**: حيث يشير إلى نقص في حقوق العمال، ويرفض البعض هذا المصطلح لأنه يوحي بعدم الشرعية وإلقاء اللوم على العمال في وضعيتهم، عوضا عن إلقائها على الدول وأرباب العمل في حالات عديدة.
- ✓ **العمل غير المحمي**: ويرفض البعض هذا المصطلح نظرا لأن العمال غير المصرح بهم قد يكونو محميين بطريقة أخرى قد لا تخضع للمعايير الدولية، ولكنهم محميون.

وبرغم كل هذه الاختلافات في التسميات والمصطلحات باللغة العربية سنتخذ مصطلح:"**العمل غير الرسمي**" للتعبير عن الظاهرة والمسماة باللغة الفرنسية:"**l'emploi informel**" وبالانجليزية: " **informal employment**"، مع أن هذا المصطلح يوحي بأن النظامية موجودة حتما في القطاع العام والمؤسسات الحكومية، رغم كون هذا غير صحيح دائما.

يعتمد تقرير المؤتمر السابع عشر لإحصائيي العمل في 2003 لتعريف العمل غير الرسمي على تحديد فئات هؤلاء، والتي تضم كل من:[565]

- ✓ العاملون لحسابهم الخاص بصفة غير رسمية.
- ✓ أرباب عمل في مؤسساتهم غير الرسمية.
- ✓ العمال الذين يساعدون أحد أفراد الأسرة في مؤسساتهم سواء الرسمية أو غير الرسمية.
- ✓ أعضاء اتحاد المنتجين غير الرسميين، وهم الذين يشكلون اتحادات منتجين خارج القانون المعمول به.
- ✓ الأجراء غير الرسميين لدى المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، أو أجراء لدى أحد أفراد العائلة مقابل أجر.
- ✓ العاملون لحسابهم الخاص في إنتاج سلع موجهة للاستهلاك النهائي العائلي.

وبذلك يمكن التمييز في العمل غير الرسمي بين:

العمل غير الرسمي داخل السوق غير الرسمي:

- ✓ **العاملون لحسابهم الخاص بصفة غير رسمية.**
- ✓ **أرباب العمل في مؤسساتهم الغير رسمية.**
- ✓ **الأجراء لدى المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي.**
- ✓ **الأجراء الذين يعملون لدى أحد أفراد العائلة في مؤسسات غير رسمية.**
- ✓ **أعضاء اتحادات المنتجين والتعاونيات للمؤسسات الغير رسمية.**
- ✓ **العمال خارج المؤسسة سواء بشكل مستقل أو مستأجر**

العمل غير الرسمي خارج سوق العمل غير الرسمي:

- ✓ **الأجراء الغير مصرح بهم لدى المؤسسات الرسمية.**
- ✓ **استئجار عمال من العائلة لصالح مؤسسات في الاقتصاد الرسمي.**
- ✓ **أجراء في إنتاج عائلي.**
- ✓ **العمل المنزلي، أو النشاط الذي يخلق إنتاج خاص بالاستهلاك العائلي النهائي.**

واستنادا إلى تقديم هاتين الفئتين لا بد لنا من الإشارة إلى نقطتين هامتين:

✓ **الأولى**: الفرق بين العاملين لحسابهم الخاص بصفة غير رسمية وأرباب العمل في مؤسساتهم غير الرسمية هو أن هؤلاء وهم أرباب عمل غير رسمي يستطيعون استئجار عمال في مؤسساتهم وهم العنصر الثالث ويستطيعون الاستفادة بخدمات آخرين خارج المؤسسة يزودونهم بجزء من الإنتاج أو بمواد أولية..الخ وهؤلاء هم من يكونون العنصر الأول: العاملون لحسابهم الخاص، أي أنهم ليسوا مستأجرين ولكنهم يعملون بشكل مستقل في تكوين جزء من إنتاج مؤسسات أخرى، فلا هم مستقلين بشكل كامل ولا هم تابعين بشكل كامل.

✓ **الثانية**: يستثنى من العمل غير الرسمي العمال الذين يشغلون منصب عمل غير رسمي، إذا كانوا يشغلون إلى جانبه عملا رسميا، إذا كان هذا الأخير هو عملهم الرئيسي، ويكون التمييز على أساس الفترة السابقة في العملين أو الدخل الناتج عنهما.[566]

كما ينبغي أن نشير إلى تقسيم هام جدا لسوق العمل غير الرسمي، السوق الجيد والسوق الرديء، أو ما اصطلح عليه بـ le marché d'acés facile و le marché supérieur:[567]

✓ سوق العمل غير رسمي سهل الدخول: وهو يمثل تلك الأعمال التي تتميز بانخفاض الكفاءة، تراجع الأجر توافر المناصب....الخ، ونظرا لخصائصه فهو يمثل فرصة أول دخول لسوق العمل، فهو فرصة للتدريب، لاكتساب خبرات ومهارات معينة، وكذلك للحصول على عائد حتى لو كان أقل ما يمكن.

✓ سوق العمل غير رسمي الجيد أو(supérieur): وهو سوق يترك لأجله البعض أعمالهم في الاقتصاد الرسمي لما فيه من عوائد تفوق عوائد العمل في الاقتصاد الرسمي، فقد يترك أحدهم عمله وظيفة حكومية مستقرة مثلا لينشئ مؤسسة خاصة بصفة غير رسمية، ويمثل هذا السوق تلك الأعمال التي تحتاج عادة إلى خبرات معينة ورأسمال لبداية النشاط، ويعتبر بذلك فرصة لجذب الأفراد من العمل الرسمي وبالتالي خروجهم منه باتجاه العمل غير الرسمي.

فيبرر فيلدز **fields** وجود هذا السوق برغبة الأفراد في البحث عن التكلفة الأقل والربح الأعلى، أما مالوني **Maloney** فيقدم سببا آخر وهو"**الحماية الاجتماعية**"، فإذا كانت العائلة تستفيد من الضمان الاجتماعي

---

[566] **La quinzième Conférence internationale des statisticiens du travail**, (janvier 1993), www.oit,org, avril2010.

[567] David Turnham et autres, **Nouvelles approches du secteur informel**, OECD Publishing, 1990, p.54-55

والصحي بسبب عمل أحد أفراد الأسرة فإن العمل الرسمي يصبح لدى بقية أفراد العائلة غير جذاب لأنه لا يعود عليهم بأي فائدة سوى الاقتطاع من دخولهم وقد يختارون طواعية بذلك العمل غير الرسمي. وبذلك لا يصبح كل عمل غير رسمي بالضرورة غير لائق، لأن الفرد قد يختاره لمزايا العائد التي تحقق له منافع أكثر من العمل الرسمي الذي قد يكون في هذه الحالة هو غير لائق بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد.[568]

وحسب الدراسات فإن هذا المستوى من السوق يظهر أكثر في أمريكا اللاتينية وخاصة كل من المكسيك البرازيل والأرجنتين، وهي دول تعتبر من بين أحسن الدول النامية نموا، وربما يمكننا القول بأن هذا المستوى من سوق العمل غير الرسمي لا يتواجد في الدول الأكثر فقرا فهو مرتبط طرديا بمستوى التنمية في الدول النامية: "فكلما كانت الدولة أكثر فقرا كلما كانت نسبة سوق العمل الاختياري أكثر ضعفا".[569]

ثانيا/ واقع سوق العمل غير الرسمي في الجزائر:

على مستوى العالم تقدم تقديرات البنك الدولي أنه من بين ثلاث مليارات شخص يعمل في العالم هناك 1,8 مليار يعملون بصفة غير رسمية، هو ما يقارب ثلثي العاملين في العالم:

الشكل البياني(5-7): نسبة العمل الغير رسمي في العالم.

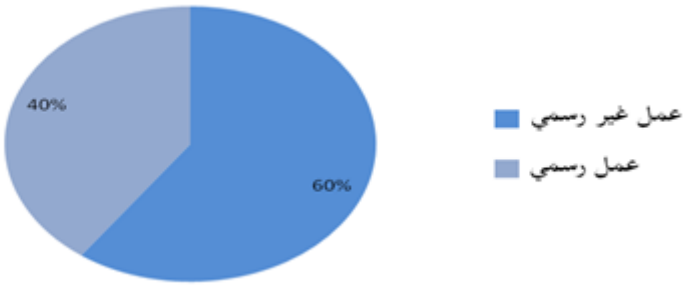

أما في الجزائر وبالنظر إلى الأرقام التي يتيحها البنك الدولي منذ فترة الثمانينات فإن حجم سوق العمل غير الرسمي قد تزايد بفعل الظروف الاقتصادية الاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة، فمن حوالي 25 % إلى حوالي 42% خلال السنوات الأخيرة[570]:

الشكل البياني(5-8): تطور حجم العمل غير الرسمي في الجزائر.

[568] Johannes Jutting,Juan R. De Laiglesia, **Études du Centre de Développement L'emploi informel dans les pays en développement: Une normalité indépassable ?**, OECD Publishing, 2009,, p.72.

[570] انظر الملحق(5-6).

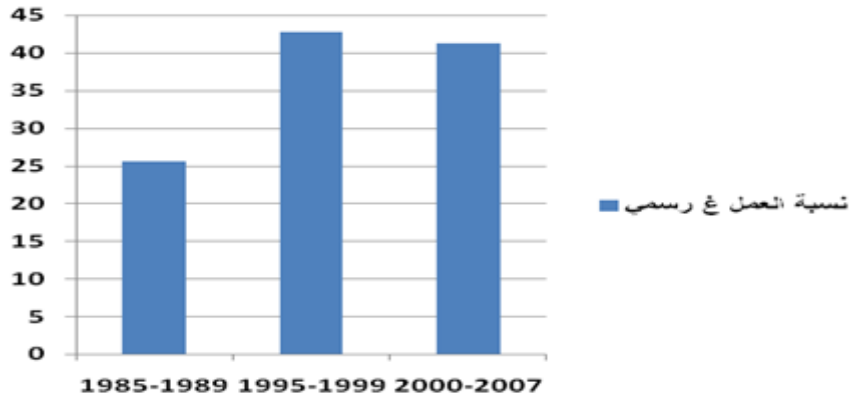

Source: overview : Data on informal employment and self-employment, OECD, 2009

في فترة التسعينات 42,7 بالمائة من العاملين في الجزائر ساهموا في خلق 24,9 بالمائة من الناتج الوطني، أما خلال سنوات الـ 2000 فإن 41,3 بالمائة ساهموا في خلق حوالي 27,1 بالمائة من الناتج الوطني، وهذا ما يدفعنا للقول بأن نسبة عمالة أقل ساهمت في خلق ناتج أعلى، وهذا ما يصطلح عليه اقتصاديا بزيادة الإنتاجية من ناحية أو إنتاج ذو كثافة عمالية أقل. ولغرض المقارنة وكما يوضح الشكل البياني:

الشكل البياني(5–9): العلاقة بين تطور العمل غير الرسمي ونسبة الناتج غير الرسمي في بعض الدول النامية.

1. مساهمة الناتج في الاقتصاد غير الرسمي.

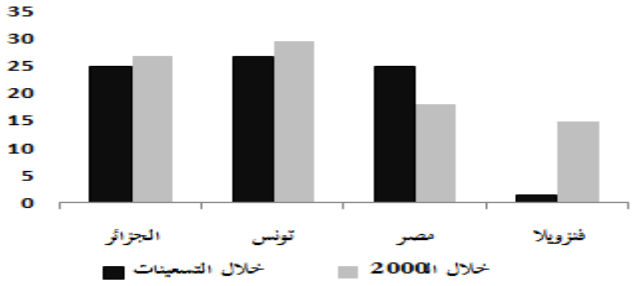

2. حجم سوق العمل الغير رسمي.

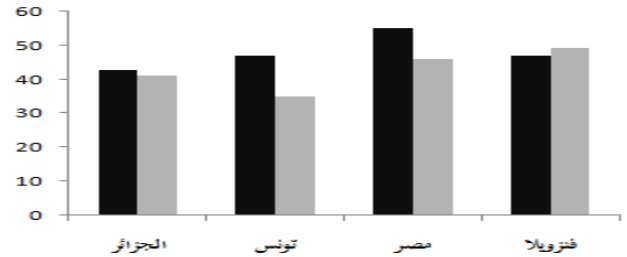

Source : overview : Data on informal employment and self-employment, op.cit.

تبدو حالة تونس مشابهة تماما لحالة الجزائر، فتراجع نسبة العمالة غير الرسمية رافقها زيادة النصيب من الناتج الوطني الذي توفره هذه الفئة، بينما في مصر يظهر العكس: حيث أن تراجع نسبة العمالة غير الرسمية من 55,2 إلى45,9 بالمائة وهو تراجع جد ملحوظ مقارنة بالجزائر قد رافق هذا التراجع تراجع ملحوظ أيضا في مساهمة هؤلاء في الناتج الوطني من 24,9 بالمائة إلى 18,2 بالمائة.

حالة فنزويلا أيضا تتيح الوصول إلى علاقة طردية أيضا ولكن باتجاه عكس حالة مصر، فتزايد في نسبة العمالة غير الرسمية من 46,9 إلى 49,4 رافقه زيادة غير عادية في مساهمة العمل غير الرسمي في خلق الناتج الوطني من 1,4 بالمائة إلى 14,9 بالمائة.

ولذلك لا بد من الانتباه أن العلاقة بين نمو العمل غير الرسمي أو تراجعه بنمو الناتج الوطني تكون حسب طبيعة الأعمال التي اختارها هؤلاء، فقد تكون ذات كثافة عمالية أكثر، وبالتالي إنتاج أكبر يتطلب عمالة أكثر، وقد تكون ذات كثافة عمالية أقل أي أن إنتاجا أكبر يتطلب عمالة أقل، وهي حالة كل من الجزائر وتونس.

ثالثا/ العلاقة بين البطالة وسوق العمل غير الرسمي:

يؤثر سوق العمل غير الرسمي على مشكلة البطالة من خلال محورين أساسيين هامين:

- ✓ عندما يتنامى سوق العمل غير الرسمي يجد أرباب العمل بأن من المربح لهم أن يستخدموا العمالة بشكل غير رسمي لكون التكاليف أقل، مما يؤدي للضغط على الأجور في السوق الرسمي للانخفاض، وبالتالي فإن تراجع نمو الأجر النقدي يشجع على زيادة الاستخدام.

✓ كما يساهم العمل غير الرسمي في امتصاص أعداد العاطلين عن العمل، فإذا كانت البطالة تخلف انعدام الدخل، الفقر، الأمراض والمشاكل الاجتماعية والأمنية فإن العمل غير الرسمي يساهم في التخفيف من حدة هذه المشاكل، باعتباره مصدرا بديلا للحصول على الدخول.

ولقياس مدى قدرة سوق العمل غير الرسمي على امتصاص أعداد العاطلين عن العمل ومساهمته في التخفيف من حدتها عمليا فإننا نقترح استخدام المؤشر التالي عند القيام بإحصائيات العمل غير الرسمي:

$$\frac{\text{عدد العاملين في السوق الغير رسمي}}{\text{إجمالي عدد العاطلين}}$$

وكلما زادت النسبة كلما أكد ذلك الدور الإيجابي الذي يلعبه سوق العمل غير الرسمي. وإذا أردنا الحصول على رقم ولو تقريبي يمكننا استخدام نسبة العمل غير الرسمي إلى إجمالي الوظائف في القطاع غير الزراعي:

حيث أن:

$$L_i = \frac{X\, L_{f1}}{1-X}$$

L_i: عدد العاملين في القطاع غير الرسمي.

X: نسبة العمل الغير رسمي إلى إجمالي الوظائف خارج قطاع الزراعة.

L_{f1}: عدد العاملين في السوق الرسمي خارج قطاع الزراعة.

وقد توصلنا لهذه النسبة من خلال:

نسبة عدد العاملين غير رسميين خارج قطاع الزراعة=(عدد العاملين غير رسميين/ إجمالي الوظائف خارج قطاع الزراعة)، إجمالي الوظائف خارج قطاع الزراعة$L1$ يضم كل من Li الوظائف الغير رسمية وLf الوظائف الرسمية. لذلك فإن نسبة العمل غير الرسمي نرمز لها:

$$X= \frac{L_i}{L_{f1}+L_i} \quad <=> L_i = X(L_i + L_{f1}) <=> L_i = X L_i + X L_{f1} <=> L_i - X L_i = X L_{f1} <=> L_i(1- X L_i) = X L_{f1} <=> \quad L_i = \frac{X\, L_{f1}}{1-X}$$

وبذلك يمكننا الحصول على رقم ولو تقريبي لعدد العمال في السوق غير الرسمي، ونسبة هؤلاء إلى إجمالي من سجلوا عاطلين في الاقتصاد، لنقدر مدى مساهمة العمل غير الرسمي في توفير فرص العمل لمن لم يجدوه في السوق الرسمي، ففي فترة 1995-1999 كانت نسبة العمل غير الرسمي42,7%، ومتوسط حجم التوظيف خلال الفترة 3574800 منصب، كان عدد الأعمال غير الرسمية خارج قطاع الزراعة حوالي 2663943 عمل، أما خلال الفترة 2000-2007 حيث كانت نسبة العمل الغير رسمي إلى إجمالي الوظائف 41,3%، كان متوسط التوظيف خارج قطاع الزراعة حوالي 4304000 منصب عمل، وكان عدد الأعمال الغير الرسمية حوالي:3028198 عمل غير رسمي، أي بمعدل نمو خلال الفترة 13,67 %.

في المقابل فإن نسبة العمل غير الرسمي في تغطية القوة العاملة مثلت على التوالي 33% و31,3%، بينما مثلت نسبة العمل غير الرسمي إلى إجمالي العاطلين المسجلين خلال الفترة نفسها نجد النسبتين على التوالي:79,6% 79,5%، والذي يشير إلى تراجع طفيف وغير ملحوظ في المؤشر، أي أن قدرة سوق العمل غير الرسمي في استيعاب وتخفيف بقيت تقريبا ثابتة.[571]

المطلب الثاني: سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر منذ 1994.

منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي وانسحاب الدولة التدريجي من القيام بدورها كمصدر أساسي للتوظيف وتسريح آلاف العمال نتيجة عمليات الخوصصة وتصفية المؤسسات أخذت مشكلة البطالة تتأزم، وكان لزاما على السلطة اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدة هذه الأزمة الاجتماعية والأمنية أكثر منها اقتصادية، فقد تعمل السياسة فقط على مجرد التخفيف من حدة آثارها، كما قد تعمل على حلها سواء من جانب الطلب بتوفير فرص شغل فعلية، أو من جانب العرض من خلال التأثير على حجم القوة العاملة ومستوى مهاراتها وبالتالي رفع فرص الحصول على العمل.

الفرع الأول: ماهية سياسة التشغيل في الجزائر.

أولا/ تعريف أساسي:

تعرف سياسة التشغيل على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتم توجيهها من قبل الحكومة لحل أو التخفيف من حدة أزمة البطالة، ولذلك فهي تأخذ بعدين:

الأول: حل مشكلة البطالة: من خلال توفير فرص الشغل للعاطلين، وهذا ما يصطلح عليه **بالسياسة النشيطة**. وقد يتم هذا سواء بتحفيز الطلب على العمل، أي بتوفير فرص عمل جديدة، وهو ما يصطلح عليه بسياسة التشغيل الكينزية، فهي تتصدى للبطالة الكينزية بتحفيز الطلب، أو بتكوين القوة العاملة ومحاولة منحها فرص لتناسب مناصب الشغل المعروضة في السوق، وهي السياسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية التي تحل البطالة بتحفيز جانب العرض.[572]

الثاني: من خلال منح العاطلين منح وإعانات مؤقتة أو دائمة، وهو الشكل الغالب لما يصطلح عليه **بالسياسة الحاملة**.

وبذلك فإن سياسة التشغيل تستهدف:[573]

---

[571] انظر الملحق(5-5).

[572] OCDE, **Pour des politiques de l'emploi plus efficaces: la gestion locale**, 1998, p.29-30.

[573] Op.cit.

- توجيه وتحسين عملية البحث عن فرص العمل التي تناسب تخصص وكفاءات الباحثين عن العمل.
- التكوين والتعليم لمساعدة العاطلين عن العمل على اكتساب المهارات التي ترفع مستوى فرص حصولهم على عمل.
- توفير منح نقدية تساعد العاطلين عن العمل على التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.
- دفع وتحفيز المنتجين وأرباب العمل على زيادة عدد مناصب الشغل المتاحة.

ثانيا/ أهداف سياسة التشغيل في الجزائر:

ولا تختلف أهداف سياسة التشغيل في الجزائر عن ذلك، فهي تستهدف:

- مكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية.
- تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات غير المتوفرة في السوق.
- توفير منحة نقدية تعين العاطلين عن العمل.
- امتصاص احتجاج فئات عريضة من الشعب وهي طبعا الشباب وأكبر مشاكلهم هي البطالة.
- بالنسبة لأرباب العمل تساعدهم على الحصول على عمالة لمدة معينة دون تحمل تكاليفها. أما إذا استمر توظيفهم على حساب أرباب العمل فهي تمثل توفير فرصة لرب العمل الحصول على عمالة وتدريبها على حساب الدولة التي تدفع الأجر وتخصم من فاتورة الضرائب..الخ
- تنمية ثقافة المقاولة.
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل.
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

ثالثا/ محاور سياسة التشغيل في الجزائر:

ترتكز سياسة التشغيل حسب المصادر الرسمية على 7 محاور تتلخص حقيقة في 5 محاور رئيسية كما سنقوم بتوضيحها، وحسب طبيعة الإجراءات والبرامج المعتمدة يمكن أن نقسم سياسة التشغيل في الجزائر وفق المخطط التوضيحي التالي:

المخطط التوضيحي(5-2): محاور سياسة التشغيل.

سياسة التشغيل

إجراءات تستهدف التشغيل بشكل مباشر — **إجراءات تستهدف النمو الاقتصادي بشكل مباشر ومن ثم تخلق مناصب للشغل**

إجراءات تستهدف التشغيل وتحقق النمو الاقتصادي

إجراءات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إجراءات تستهدف التشغيل تحديدا

المنح بمختلف أشكالها: التأمين ضد البطالة، عقود ما قبل التشغيل

عقود الإدماج...الخ

بالنسبة لما يمكن أن يصطلح عليه فعليا سياسة التشغيل بالمعنى الضيق فإن الشق الأيمن هو ما يمكن اعتباره سياسة تشغيل، وهي في حد ذاتها تعمل على شقين: شق رئيسي يعتمد على تشجيع خلق مناصب الشغل بقدر الإمكان من خلال دعم المبادرات المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشق الثاني وهو إجراءات دعم أو تخفيف من حدة الآثار الاقتصادية للمشكلة على الفئات الشبانية والمتمثلة في مختلف صيغ الإدماج وعقود ما قبل التشغيل التي تم استحداثها خلال الفترة، حيث تعمل العديد من الأجهزة على حل المشكل الأساسي لإنشاء هذه المؤسسات وهو مشكل التمويل إضافة إلى المرافقة بمختلف طرقها وشروطها.

وبذلك فإن المحاور الأساسية لسياسة التشغيل المتبعة في الجزائر تتلخص فيما يلي:

1- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل، من خلال:

- تنفيذ الإستراتيجية الصناعية.
- تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات.
- دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الإسراع في إصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية، واستغلالها.
- الإسراع في إصلاح العقار الصناعي.

2- ترقية التكوين التأهيلي بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل، وذلك في إطار:

– تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين لاسيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل.

– تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة، بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية، بعد انتهاء المشاريع.

– تطبيق اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات والمرفق العمومي للتشغيل و منظومة التكوين المهني، مع منح المؤسسات إمكانية استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين.

– تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل.

– تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

3– ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات، من خلال :

– تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

– تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل، عن طريق برامج لإعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل من خلال تكوين الإطارات والأعوان، تحديث الوكالات الموجودة و شبكة الوكالات بفتح وكالات جديدة، عصرنة بواسطة وضع شبكة الانترانت، مواصلة توسيع نشاط تنصيب العمال إلى القطاع الخاص...الخ

4– ترقية تشغيل الشباب:

وذلك من خلال الاهتمام بتوفير التكوين والحصول على الخبرة وتوفير منح لازمة للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية للبطالة، كما تعمل السياسة على توفير فرص شغل للعاطلين من خلال منح الفرصة لإنشاء المشروعات الخاصة بهم عن طريق مختلف الأجهزة والهيئات والتدابير التي تحفز روح المقاولاتية لدى الشباب.

الفرع الثاني:البرامج الخاصة بـ" انتظار التشغيل" Emploi d'attente".

تتمثل هذه البرامج في توفير مناصب شغل بأشكال قانونية مختلفة لفئات من الشباب ذات ميزات مختلفة. وتقع معظمها في إطار اجتماعي في المقام الأول، وهذه المناصب ليست مناصب دائمة، بل عبارة عن فرصة لاكتساب خبرة مهنية معينة أو مشاركة في نشاط عام مقابل منحة، واصطلح عليها بمنحة نظرا لضآلة حجمها من جهة، ومن جهة أخرى لأنها لا تعتبر أجرا طالما لا توجد علاقة عمل بين الشباب المعنيين بالصيغ وبين أرباب العمل.

أولا/ تشغيل الأجراء عن طريق المبادرات : Esils " Emplois salaries d'inititive locales"

أنشئت هذه الصيغة منذ بداية تطبيق الإجراءات الخاصة بإدماج الشباب Disposifs proffessionnel d'insertion des jeunes في 1990 ، تضم تشغيل الشباب بشكل مؤقت و تسمح لهم باكتساب خبرة مهنية لمدة 3 إلى 12 شهر .ويتم التوظيف من خلال الهيئات المحلية لدى أرباب العمل مختلفي الصيغة القانونية (هيئات محلية، مؤسسات اقتصادية عامة أو خاصة ...الخ)،مقابل منح مقدمة من FNSEJ صندوق دعم تشغيل الشباب، تقدر ب2500دج (في البداية كانت 1800دج فقط) أي تمثل 31% من الحد الأدنى للأجور،[574]، وبمقتضى القانون الخاص بالحد الأدنى للأجر لـ2004 الذي رفع هذا الأخير إلى 10000 دج[575]بدل 8000 دج[576]أصبحت المنحة تقدر ب25% هذا الحد SNMG.

ويغطي FNSEJ المنحة بشرط أن يقوم رب العمل بإدماج نهائي لنسبة من مجموع العاملين بهذه الصيغة ، وظلت هذه النسبة متراوحة بين 3 و4% ، مع ملاحظة أن هذه النسبة يرجح تراجعها الشديد في السنوات الأخيرة . والجدول التالي يوضح تطور أعداد المستفيدين من هذه الصيغة منذ 1995:

الجدول(5-1):تطور إعدادا المستفيدين من ESILS منذ 1995 حتى 2002.

*1995	*1996	1997	1998	1999	2000	2001	*2002

[574] **Rapport sur la conjoncture economique et social en 2 eme semestre 2001**, www.cncs.dz le:20-09-2004.

[575] مرسوم رئاسي رقم 03-467 مؤرخ في 2 ديسمبر 2003 يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون ، الجريدة الرسمية العدد76: 9 ديسمبر 2003.

[576] www.ons.dz,op.cit

الزراعة والغابات			.	9487	13517	8842	8822	10921	.
البناء والري	.		–	38936	54241	32142	36443	38061	.
الصناعة	.		.	2498	4135	1978	2563	2474	.
الخدمات	.		.	6852	69877	75194	71657	89846	68173
الإدارات				33170	39455	39409	25996	37210	37874
المجموع	141500	138000		152943	181225	157565	145481	178512	151495

Source: – www.ONS.dz, le :20-09-2004.

-(*):**Rapport sur la conjoncture economique et social en 2eme semestre 1996**,www.CNES.dz, 20-09-2004.

- **Rapport sur la conjoncture economique et social en 2 emesemestre 2002**, www.CNES.dz, 01-10-2002.

ويسيطر قطاع الخدمات بنسبة متراوحة بين 40 و50% يليه قطاع الإدارة وعلى الأخص الوظائف الحكومية بحوالي 20 ، 25% ، البناء والأشغال العامة والري بنسبة بين 20 و29% ، وقطاع الزراعة بحوالي 6% . وأضعف القطاعات مشاركة هو قطاع الصناعة، وهذا لا يبدو مستغربا في ظل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتسريح العمال وصعوبة خلق قطاع صناعي خاص.

ثانيا/ عقود ما قبل التشغيل CPE: Contrat pre emploi "pre embauche"

أنشئت هذه الصيغة خصيصا للشباب ذوي شهادات جامعية وتقنين ساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، بحيث يتم توفير المنصب ضمن أي جهة مستخدمة لاكتساب خبرة مهنية تساعد على رفع فرصة الحصول على فرص عمل دائمة ومستقرة،[577] لمدة سنة ، يقومFNSEJ بدفع مستحقات الشباب بهذا الخصوص والتي تقدر بـ6000 دج للشهر للجامعيين و4500 دج للشهر للتقني السامي(*)، ويسمح بتجديد هذا العقد مرة واحدة فقط لمدة 6 أشهر بطلب من رب العمل ، ويشارك في هذا التمديد بـ20% من المنحة بينما 80% المتبقية يواصل الصندوق دفعها.

وإجمالي الأفراد الذين استفادوا من هذه الصيغة حتى سنة 2002، 35233 شاب عبر الوطن ، حيث مثل قطاع الإدارة العمومية في بداية إنشاء الصيغة أكثر من 86% من إجمالي المناصب المتاحة وشيئا فشيئا بدأ القطاع الاقتصادي يشارك في منح الشباب فرصة العمل بهذه الصيغة ومثل في 2000 و 1999 :45% من إجمالي المناصب وفي 2001 مثل: 66% من هذا الإجمالي،[578] ولم يتجاوز متوسط معدل التثبيت (نسبة من تم تثبيتهم والاحتفاظ بهم

---

[577] Gabris Iradian and others ,**Algeria recent Economic development**, IMF report N° 00/105, august 2000.

(*) ارتفعت إلى 6 آلاف دج أنظر : يومية الخبر ، العدد 4190: 13 سبتمبر 2004.

[578] **Rapports sur la situation économique et social en:98,2000,2001,2002**, www.cnes.dz.

بعد انتهاء عقد ما قبل التشغيل) 11,2% ، تمثل في 15% في 1999، 12% في 2001، 1998 و5,8% عام 2000 .[579]

ثالثا/ برنامج أشغال المصلحة العامة بكثافة عالية من اليد العاملة: Tuphimo

Travaux d'utilite public a haute intencite du main d'oeuvre.

وهو يشبه إلى حد ما برنامج ESILS في توجيهه للشباب وفي طبيعة العمل المؤقت ويتميز عنه في طبيعة الأنشطة المعروضة ، حيث يتضمن أشغال عامة خاصة بالصيانة والترميم والري والغابات.الخ ، ويتم تمويله من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية والتسيير ، ومكلف بتسييره "AD.S" Agence de devloppement social وكالة التنمية الاجتماعية،[580] وتم العمل بهذه الصيغة منذ 1997 بتمويل من البنك العالمي وهو خاص بمناطق جغرافية كثيفة بعدد البطالين والتي تحتاج إلى أعمال ذات منفعة عامة بقيمة مضافة اقتصادية واجتماعية تحتاج لكثافة عالية لليد العاملة[581].

سجل في نهاية سنة 1999 نسبة 129000 مستفيد من البرنامج،[582] وفي نهاية 2002 كان عدد المستفيدين 70638 أي بمعدل نمو 34% مقارنة بـ2001 (أي حوالي 52715 منصب في 2001)[583]

رابعا/ برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة :IAIG "Indemnite d'activites d'interet general"

وهو شبيه إلى درجة كبيرة بالبرنامج Tuphimo، من حيث طبيعة الأنشطة والفئة المستفيدة منها . لكن يختلف عنه في كونه أوسع نطاقا ويضم فئة أكبر من العاطلين عن العمل، ولقد وضحنا سابقا كيف أن إنشاء هذا البرنامج كان لاستبدال نظام المدفوعات النقدية لضعيفي ومعدومي الدخل من خلال تقديم منح بمبلغ 2800دج مقابل المشاركة في أعمال ذات منفعة عامة كتنظيف الشوارع ، التشجير...الخ.

وقدرت الإحصائيات عدد المستفيدين من البرنامج خلال 1999 ، 2001، 2002، على التوالي :"133949. 131940 ، 141047 ، 167000[584].

خامسا/ الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP):

---

[579] Op.cit

[580] Garbis Iradian and others ,op.cit

[581] عبد المجيد بوزيدي ، مرجع سابق ، ص. 108-109.

[582] Garbis Iradian and others ,op.cit

[583] **Rapport sur la conjoncture economique et social en 2 emesemestre 2002**.op,cit

[584] op.cit.

نتج عن الجهاز سابق الذكر بمختلف صيغه والموجه لمختلف الشرائح سلبيات عديدة أدت إلى خلق ضرورة لاستحداث جهاز جديد لتفادي هذه السلبيات وتفعيل بقدر الإمكان جهود الدولة في حل مشكلة البطالة الشبانية، ومن أهم سلبيات الجهاز السابق بصيغه:[585]

- تمركز كبير في قطاع الإدارة العمومية، وبدلا من أن تعمل هذه السياسة على تحفيز وتنمية التكوين والتوظيف والإدماج في القطاع الخاص عملت على تكريس الدور الأساسي والرئيسي للحكومة كمصدر لتوفير مناصب الشغل .
- طول مدة الإدماج وضيق الآفاق بالنسبة للتوظيف الدائم، فعلى سبيل المثال طالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل والذين سبق و أن تم التكفل بهم من خلال جهازي المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية بدخل ضعيف، عانوا من تمديد مدة الإدماج بالنسبة للبعض إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف.
- شروط التوظيف بقطاع الوظيف العمومي.
- عدم توفر مرافقة عن طريق التكوين، أو بالأحرى عدم اكتراث المستخدمين لمرافقة المستفيدين وتشجيعهم.
- بالنسبة لقطاع الإدارة العمومية، فإن جهاز عقود ما قبل التشغيل الذي كثر عليه الطلب، لم يعط نتائج كبيرة من حيث التوظيف بعد انتهاء فترة العقد.

1- صيغ الإدماج الجديدة:

ولذلك تم استحداث الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج، من خلال ثلاث صيغ موجهة لثلاث فئات مختلفة نلخصها بخصائصها من خلال الجدول التالي:

الجدول(5-2): خصائص جهاز الإدماج في الجزائر.

[585] عن: **استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة**، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مارس2008، بتصرف.

الصيغة	عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)	الإدماج المهني (CIP)	عقود تكوين/ إدماج (CFI)
طبيعة المستخدم	– الإدارة العامة والهيئات المحلية. – المؤسسات الاقتصادية.		– تكوين لدى الحرفيين المؤطرين. – مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط.
الفئة المستفيدة	– حاملي الشهادات العليا. – التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني	– خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا	– طالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.
الأجر	**– الجامعيين: 55**% من الأجر القاعدي للإطار المبتدأ في الوظيف العمومي بالصنف 11 الرقم الاستدلالي 498 أي 12300دج. **– التقنيين السامين: 50**% من الأجر القاعدي للصنف 10 الرقم الاستدلالي 453 أي 10100دج	**– الإدارة العامة:** يقدر **– الجامعيين: 55**% من الأجر القاعدي للإطار المبتدأ في الوظيف العمومي بالصنف 11 الرقم الاستدلالي 498 أي 12300دج. **– التقنيين السامين: 50**% من الأجر القاعدي للصنف 10 الرقم الاستدلالي 453 أي 10100دج الرقم من الأجر %36 القاعدي للصنف 8	– منحة شهرية تقدر بـ4000 دج.

		الرقم الاستدلالي 389 أي 6100دج. **-المؤسسات الاقتصادية:47**% أي 8000دج	
المدة	**– الهيئات والإدارة العامة:** سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم. **– القطاع الاقتصادي:** سنة واحدة غير قابلة للتجديد.		**– لدى الحرفيين المؤطرين:** سنة غير قابلة للتجديد. **– مختلف الأشغال الأخرى(التهيئة الغابات وصيانة المباني):** فترة الورشة.
الضمان الاجتماعي	تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي.		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير: **ترقية تشغيل الشباب**، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

2- تدابير الدعم في حالة التوظيف بعد فترة الإدماج:

بعد انتهاء فترة الإدماج ينتظر الشاب المستفيد استكمال الهدف الرئيسي وهو التوظيف، وبذلك تقدم الدولة العديد من المزايا لتحفيز أرباب العمل في القطاع الاقتصادي لتوظيف الشباب المستفيد من عقود الإدماج. ومن بين هذه المزايا والحوافز:

❖ مساهمة الدولة بشكل متناقص تدريجي في الأجر:

- **عقود إدماج حاملي الشهادات:** ثلاث سنوات، للجامعيين: 12300دج، 10000دج، 7800دج، أما التقنيين الساميين: 10200دج، 8200 دج، 6100 دج.
- **عقود الإدماج المهني:** لمدة سنتين فقط: 8000دج، 6000دج.
- **عقود التكوين والإدماج:** سنة واحدة: 6000دج

❖ الاستفادة خلال ثلاث سنوات من أحكام القانون06/21 المؤرخ في 11 سبتمبر2006، المتعلق بتخفيض حصة أرباب العمل من الضمان الاجتماعي:

- **20% لكل توظيف لمدة سنة على الأقل.**
- **28% لكل توظيف لطالب عمل لأول مرة لمدة سنة على الأقل.**
- **36% لكل توظيف لمدة سنة على الأقل في منطقة الجنوب والهضاب العليا.**

❖ إضافة لما سبق فقد تضمن البرنامج الجديد تأسيس منحة تشجيعية للبحث عن التكوين تقدر بـ3000دج تخصص وتمنح لطالبي العمل لأول مرة الذين يسجلون أنفسهم في تربصات تكوينية مؤهلة في التخصصات التي تعرف عجزا في سوق العمل لمدة لا تزيد عن 6 أشهر.

الفرع الثالث: دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تظهر أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية وامتصاص البطالة لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات من قدرة على خلق مناصب الشغل في شتى القطاعات حيث تمثل حوالي 90% من المؤسسات في العالم وتشغل ما يقارب 50- 60% من القوة العاملة،[586] ولذلك كانت السياسة الاقتصادية في الجزائر تعمل على تركيز اهتمامها بهذا النوع من المؤسسات بغية خلق أكبر حجم ممكن من مناصب الشغل من خلال العديد من الهيئات والتدابير والإجراءات التي تحفز روح المقاولاتية لدى الشباب وامتصاص الحجم المتزايد من العاطلين.

أولا/ تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر:

يعرف القانون الجزائري المؤسسة المتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي يتراوح فيها عدد العمال بين 50-250 عامل، ورقم أعمالها بين 200 مليون إلى 02 مليار دج، أو ميزانية سنوية تقدر بين 100-500 مليون دج،أما المؤسسة الصغيرة فهي تلك المؤسسة التي توظف بين 10-49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دج، أو بميزانية لا تتجاوز 100 مليون دج.

في حين تعرف المؤسسة المصغرة على أنها مؤسسة توظف أقل من 10 عمال برقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون أو ميزانية لا تتجاوز 10 مليون دج.

---

[586] آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص.275.

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، فمن 26212 مؤسسة بنهاية 1994[587]، بلغ عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة نهاية عام 2009 حوالي 625069 مؤسسة، 72,8% منها مؤسسات خاصة، و 27% المتبقية تمثل نشاطات الصناعات التقليدية، في حين تمثل المؤسسات العمومية نسبة ضئيلة جدا تقدر بحوالي 0,09%.

جدول (5–3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ 1994.

المجموع	الصناعات التقليدية	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة		
			أشخاص طبيعية	أشخاص معنوية	
26212	/	/	/	/	1994
127000	/	/	/	/	1996
137846	/	/	/	/	1998
159507	/	/	/	/	+2000
179893	/	778	/	/	2001
188893	/	778	/	/	2002
207949	/	778	/	/	2003
312959	86732	778	/	225449	2004
342788	96072	874	/	245842	2005
376767	106222	739	/	269806	2006
410959	116347	666	/	293946	2007
519526	126887	626	70626	321387	2008
625069	169080	591	109496	345902	2009
687386	/	561	124923	407779	جوان2012

Source : - www.pmeart-dz.org, septembre 2010.

+ K. BENMOUFFOK, **L'évolution de l'emploi en Algérie, quelles tendances?**, GLOBAL POLICY NETWORK, www.gpn.org, septembre 2010.

- **Bulletin d'information Statistique de la PME N°21**, www.mipmepi.gov.dz, le : 7mai2013.

الشكل البياني(5–10): تطور معدل نمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر بين 1996_2012

[587] أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص.277.

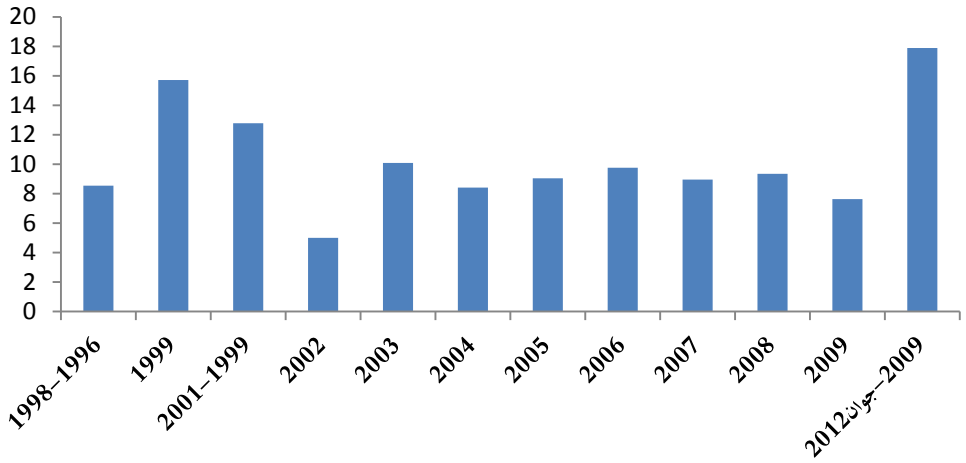

إن أكثر من 94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبارة عن مؤسسات مصغرة تضم أقل من 10 عمال، وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تريد تحقيق النمو والتوسع، مقابل نسبة محدودة من المؤسسات التي تسعى لتحقيق النمو و لعب دور حيوي في الاقتصاد الوطني، وبرغم الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن معدلات النمو تبدو متذبذبة، فهي ترتفع في بعض السنوات وتنخفض في سنوات أخرى، إلا أن الملاحظ أنه بين سنة 2009 وحتى جوان 2012 تزايد عدد هذه المؤسسات بمعدل نمو جد ملحوظ يقدر بحوالي 18%.

ثانيا/ دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في توفير مناصب الشغل:

توفر هذه المؤسسات أعدادا متزايدة من مناصب الشغل، كما يوضح الشكل البياني التالي:

الشكل البياني(5-11): تطور نسبة مساهمة المؤسسات م.ص.م في التوظيف في الجزائر1994-2011.[588]

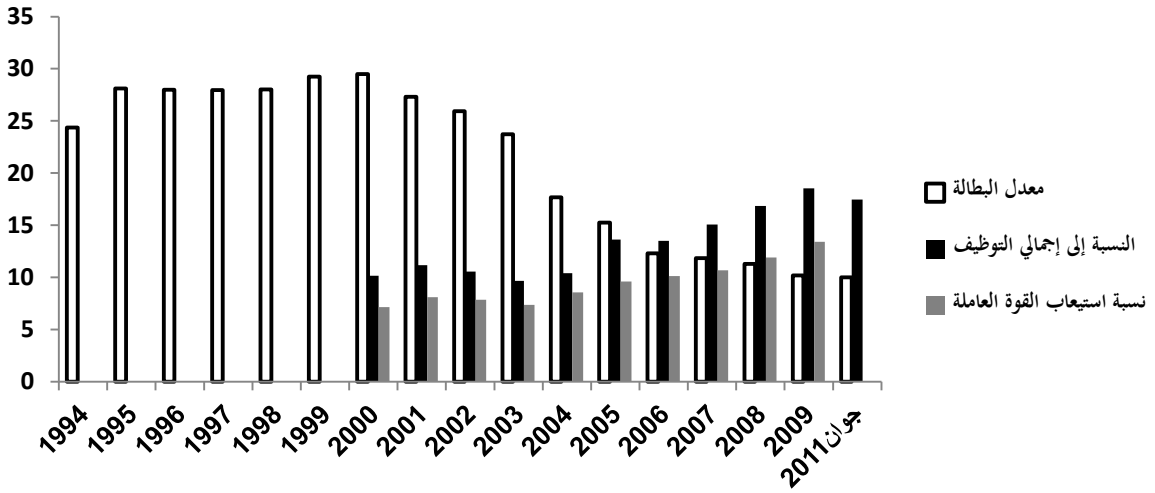

[588] اعتمادا على معطيات الجدول(5-4).

ويظهر الدور الإيجابي لهذه المؤسسات في استيعاب أعداد العاطلين المتزايدة سنويا، فالشكل البياني يوضح بأنه كلما زادت نسبة الوظائف التي تتيحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما تراجع معدل البطالة.

الجدول (5–4): تطور عدد مناصب الشغل التي تخلقها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر منذ2000.

	مؤسسات خاصة		مؤسسات عمومية	الصناعات التقليدية	المجموع	معدل النمو %	النسبة إلى إجمالي التوظيف %	النسبة إلى القوة العاملة %
	أجراء	أرباب عمل						
2000 +	/	/	/	/	634375		10,16	7,16
2001	/	/	/	/	737062	16,18	11,17	8,12
2002	/	/	/	/	731082	-0,81	10,61	7,85
2003	/	/	/	/	705000	-3,56	9,68	7,38
2004	592758	/	71826	173920	838504	18,93	10,41	8,57
2005	642987	245842	76283	192744	1157856	45.22	13,62	9.63
2006	708136	269806	61661	213044	1252647	7.72	13,51	10.13
2007	771037	293946	57146	233270	1355399	7.94	15,05	10.67
2008	841060	392013	52786	254350	1540209	14.59	16,84	11.90
2009	908046	455398	51635	341885	1756964	10.05	18,54	13.42
جوان 2011	983 415	642 314	50 467		1676196	18.45	17.46	15.50
جوان2012	1041221	686825	48415	/	1776461	5.98	/	/

ملاحظة: النسب منذ 2005 تم تقديرها على أساس إجمالي التوظيف في المؤسسات المتوسطة والصغيرة وباستثناء التوظيف في الصناعات التقليدية.

المصدر: النسب من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات:.www.mipmepi.gov.dz, + K. BENMOUFFOK, op.cit, www.pmeart-dz.org

– الملحق(**5–1**) والملحق(**5–2**)

والملاحظ من الجدول أن حجم مناصب الشغل التي تتيحها المؤسسات المتوسطة والصغيرة أخذت في التزايد السريع حتى 2005، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض حتى 2007، ولكنه عاود التزايد من جديد حتى نهاية 2009، وبرغم ذلك التراجع إلا أن دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في حل مشكلة البطالة آخذ في التزايد منذ بداية الألفية الثالثة، فمن توفير حوالي 10,16% من إجمالي مناصب الشغل المتاحة في الاقتصاد الجزائري،إلى حوالي 17,5% في نهاية السداسي الأول من سنة 2011، أما إذا أردنا معرفة دورها في استيعاب القوة العاملة فسنجد أن الوضع هو الآخر في تحسن فمن نسبة ضعيفة تقدر بحوالي 6% عام 2000 إلى 15,5% نهاية السداسي الأول2011، وهي مع ذلك نسبة جد ضئيلة مقارنة بما سبق وذكرناه عن كون هذه النوعية من المؤسسات تستوعب حوالي 50-60% من القوة العاملة بالعالم.

وبما أن المؤسسات الخاصة وبالتحديد ذات الأشخاص المعنويين والتي تتيح ما يزيد عن 70% من إجمالي الوظائف التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن التوزيع القطاعي لهذه المؤسسات يعطي صورة حول التوزيع القطاعي لمناصب الشغل المتاحة، ولذلك فإن أكثر قطاع يتيح مناصب الشغل المذكورة ضمن هذه المؤسسات هو قطاع الخدمات، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في هذا القطاع ما يقدر في المتوسط خلال خمس سنوات من 2005 بحوالي 46%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 34%.

يليه قطاع الصناعة والفلاحة بحوالي 18%، في حين يمثل قطاع الفلاحة والصيد البحري أضعف وأقل تواجد ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ضئيلة جدا تقدر بحوالي 1%.

الشكل البياني(5-12): توزيع المؤسسات الخاصة ص.م. حسب القطاعات.

- متوسط بين 2005-2012-

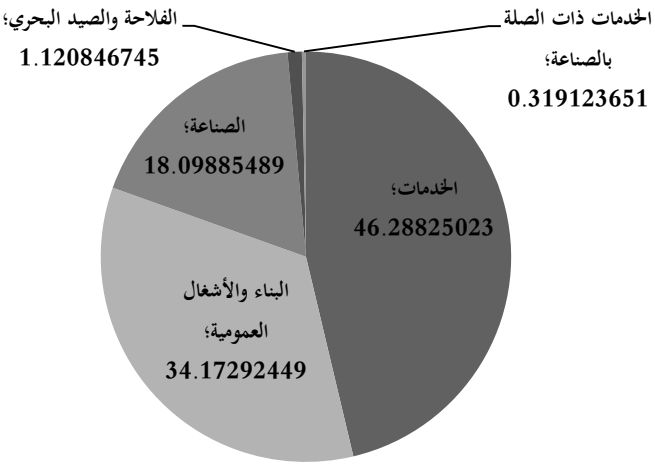

أما مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات المتوسطة والصغيرة العمومية والتي تقدر بحوالي 3% من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيوفر أكثر من 60% منها -كما يوضح الشكل البياني التالي- كل من قطاع الصناعة والخدمات:

الشكل البياني(5-13): توزيع مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات ص.م العمومية حسب القطاعات 2009.

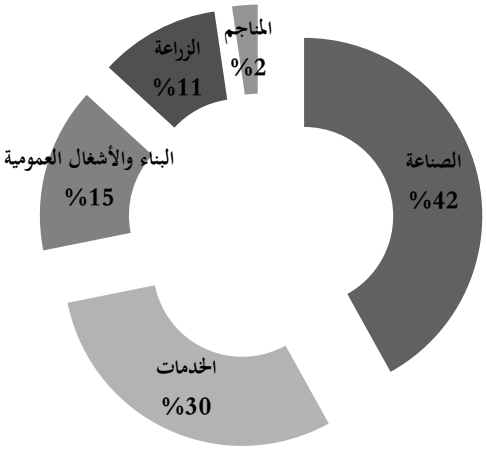

ثالثا/ دور الأجهزة التي تدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر:

تتكفل العديد من الأجهزة بهذا النوع من المؤسسات بين مهام للتمويل والضمان والمرافقة والمتابعة...الخ.

وأهمها الهيئات التالية:

1- صندوق دعم تشغيل الشباب:

تم إنشاء صندوق دعم تشغيل الشباب بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1996، وتم تخصيص مبالغ هامة للصندوق مع بداية إنشائه، إضافة إلى إنشاء رسوم خاصة لفائدة الصندوق إضافة للرصيد المتبقي في حساب صندوق ترقية الشغل الذي تم في السنة نفسها.[589]

يقدم الصندوق خدماته للشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة، وفي حالة تضمن المشروع خلق ثلاث مناصب دائمة يمكن تمديد شرط السن إلى 40 سنة، بحيث يتم تمويل المشاريع في الحالات والشروط والمزايا التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول (5-5): ملخص عن تمويل المشاريع من طرف صندوق دعم تشغيل الشباب.

إنشاء مشروع جديد أو توسع في مشروع قائم			
تمويل ثلاثي		**تمويل ثنائي**	
2مليون دج<التكلفة≤10 مليون دج	**≤2مليون**	**2مليون دج<التكلفة≤10 مليون دج**	**≤2مليون دج**

[589] أمر رقم 96-14 مؤرخ في 24 يونيو 1996 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 96، الجريدة الرسمية ، العدد 39

المساهمة الشخصية	8%، 10%+	5	80	75
تمويلANSEJ قرض دون فائدة	20	25	20	25
القرض البنكي	70%، 72%+	70	/	/
المزايا الأخرى	مرحلة الانطلاق	– يتحمل الصندوق 80%-95%+ من فوائد القرض البنكي لقطاعات الفلاحة والري والصيد البحري، و60%-80%+ لبقية القطاعات. – الإعفاء من TVA للتجهيزات، تطبيق رسم جمركي مخفض5% على التجهيزات المستوردة، الإعفاء من حقوق نقل الملكية العقارية.		
	مرحلة الاستغلال	– إعفاء لمدة ثلاث سنوات-6سنوات+ من الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، ويتم تمديد فترة الإعفاء سنتين إذا تم خلق على الأقل 3 مناصب شغل دائمة. – الإعفاء من شرط كفالة حسن التنفيذ في بعض الصفقات. – الإعفاء من الرسم على الملكيات العقارية التابعة لنشاط المؤسسة.		

+ المناطق الخاصة: الجنوب والهضاب العليا.

المصدر: عن موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:www.ansej.org.dz ، سبتمبر 2010.

استطاع صندوق دعم تشغيل الشباب منذ نشأته أن يمول فعليا **223437** مشروعا، خلقوا 56472 منصب شغل، معظمهم في قطاع الخدمات بنسبة تقدر بحوالي 29,24%، ويتقاسم البقية أهمية متفاوتة كما يوضح الجدول أدناه:

الجدول (5-6): التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة من طرف ANSEJ ومناصب الشغل حتى جوان2012-كنسبة من الإجمالي-

	المشاريع%	عدد المناصب%		المشاريع%	عدد المناصب%
الخدمات	29.21	29.24	البناء والأشغال العمومية	6.81	9.24
نقل المسافرين	7.31	6.89	الأعمال الحرة	2.07	1.96
الصناعة التقليدية	12.64	15.96	الصيانة	1.89	2.01
نقل البضائع	21.24	14.66	الصيد	0.31	0.62
الزراعة	9.59	9.75	الري	0.21	0.33
الصناعة	4.58	6.18	النقل بالتبريد	4.15	3.16

SOURCE: **Bulletin d'information Statistique de la PME N°21**, www.mipmepi.gov.dz, le : 7mai2013

2- صندوق التأمين ضد البطالة:

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 06 جويلية 1994 وباشر عمله فعليا عام1996.[590]

ويعمل هذا النظام على حل أو التخفيف من حدة البطالة على عدة محاور:

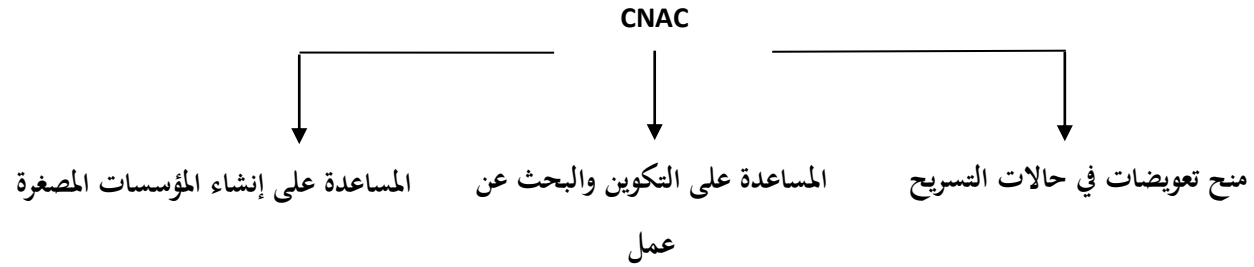

يعمل الشق الأول والذي يوصف بالخامل على تقديم منح للعمال الذين تعرضوا للتسريح من مناصبهم. ففي حالة استيفاء كل الشروط والتي من أهمها أن يكون العامل منخرطا في النظام الاجتماعي لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات وأن يكون منخرطا في نظام التأمين على البطالة على الأقل خلال 6 أشهر قبل التسريح، وأن يكون التسريح لأسباب اقتصادية، وأن يكون مسجلا لدى المصالح المعنية على أنه باحث عن عمل ولم يرفض أي منصب عمل عرض عليه، يحق للعامل الحصول على تعويض شهري لمدة شهرين عن كل سنة أقدمية في آخر عمل له أو في حالات خاصة لآخر عملين له.

بينما يعمل الشق النشيط لمهام الصندوق في إطار ما يسمى **بجهاز دعم إنشاء النشاطات**، حيث يساعد العاطلين عن العمل المسجلين لدى وكالات التشغيل على إنشاء مشاريع مصغرة من خلال تقديم تمويل بدون فائدة إضافة إلى قرض بنكي بضمان الصندوق في ظل شروط محددة، حيث يقدم التمويل كما يلي:

الجدول(5-7): شروط التمويل في CNAC

		المساهمة الشخصية	نسبة القرض فائدة	بدون	نسبة القرض البنكي
≤2 مليون دج	**جميع المناطق**	**%5**	**%25**		**%70**
2مليون دج<التكلفة≤5 مليون دج	**مناطق عادية**	**%10**	**20%**		**70%**
	الجنوب-الهضاب العليا	**8%**	**22%**		**70%**

SOURCE: http://www.cnac.dz/default.aspx?id=286

[590] نشاطات ومهام ، نشرية شهرية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، العدد5.

وإلى جانب الدعم المالي المقدم من طرف الجهاز يتمتع المستفيدون من امتيازات جبائية ترافق نشأة المشروع وتمتد إلى 3 سنوات خلال دورة الاستغلال تضم كل من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- تخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية العقارية.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء من الرسم على الملكيات العقارية المبنية لمدة ثلاث سنوات.

وتفيد أحد التقارير بأن حصيلة ما تم استحداثه من مؤسسات مصغرة من خلال هذا الجهاز خلال فترة سنتين 2005-2007 تقدر بحوالي 7569 مشروع، استطاعت خلق ما يقدر بـ20757 منصب شغل،[591] ويوضح الجدول التالي إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها إلى جانب حجم مناصب الشغل التي خلقتها هذه المشاريع حسب القطاعات:

الجدول (5-8): التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة من طرف CNAC ومناصب الشغل حتى جوان2012

	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل		عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الخدمات	9 988	23 235	البناء والأشغال العمومية	2781	10439
نقل المسافرين	7 846	12 402	الأعمال الحرة	159	372
الصناعة التقليدية	1 802	5 209	الصيانة	340	869
نقل البضائع	27000	44352	الصيد	51	120
الزراعة	2093	5257	الري	115	444
الصناعة	3136	9509			

SOURCE: **Bulletin d'information Statistique de la PME N°21**, www.mipmepi.gov.dz, le : 7mai2013

ويشير الجدول إلى أنه وحسب عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق يركز هذا الأخير على قطاع النقل بالتحديد نقل البضائع، حيث يمثل حوالي 48,8 بالمائة من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق ويتيح القطاع

[591] **ترقية تشغيل الشباب**، تقرير من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

حوالي 39,5 بالمائة من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها هذه المشاريع، ويليه مباشرة قطاع الخدمات الذي يمثل حوالي 18 بالمائة من إجمالي المشاريع ويتيح حوالي 20,5 بالمائة من إجمالي مناصب الشغل. وبذلك يسيطر قطاع الخدمات عموما على التمويل المقدم من طرف صندوق تأمين البطالة حيث أن نقل البضائع أيضا يعتبر نشاطا خدماتيا.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

حتى جوان 2012 استطاع هذا الجهاز تمويل 391251 مشروعا بإجمالي قروض 14915102069,20 دج واستطاعت هذه المشاريع خلق 586877 منصب شغل، تتوزع قطاعيا كما يشير الشكل البياني التالي:

الشكل البياني(5-14): التوزيع القطاعي لمناصب الشغل التي تتيحها المشاريع الممولة من طرف ANGEM حتى جوان2012.[592]

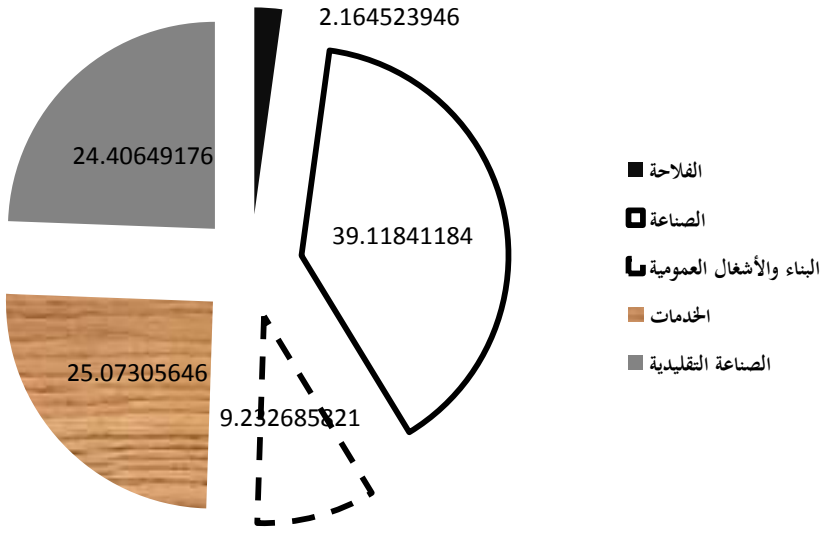

[592] **Bulletin d'information Statistique de la PME N°21**, op.cit.

تتركز مناصب الشغل كما يوضح الشكل البياني على قطاع الصناعات المصغرة، وقطاع الخدمات، والصناعات التقليدية، وبنسبة أقل بشكل ملحوظ قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما لا توفر إلا عددا ضئيلا من المناصب على مستوى قطاع الفلاحة والتجارة، وهذا أيضا ما يظهر على إجمالي حصيلة القروض المقدمة لكل قطاع على حدى.

4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

منذ إنشائه وحتى نهاية 2009 تم منح 385 ضمانا، حيث كان حوالي 36% منها بتمويل برنامجMEDA، وبفضل الضمانات الممنوحة تم إنشاء حوالي 22404 منصب شغل، 56% منها تعود للضمانات التي دعمها برنامج MEDA، وحتى جوان 2012 تم منح 718 ضمانا لهيئات الإقراض المختلفة المتكفلة بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدرت هذه الضمانات بحوالي 6267,09 مليون دج تغطي إجمالي قروض يقدر بحوالي 16384,39 مليون دج، والملاحظ أن غالبية الضمانات الممنوحة خاصة بالتوسع في مؤسسات تم إنشاؤها مسبقا، حيث تمثل الضمانات الممنوحة لها حوالي 48 بالمائة من إجمالي الضمانات مقارنة بتلك المقدمة لإنشاء مؤسسات جديدة، وعلى المستوى القطاعي يركز الصندوق على قطاع الصناعة حيث تمثل قيمة الضمانات المقدمة للمشاريع في هذا القطاع نسبة 69 بالمائة من إجمالي الضمانات، وبالمثل يقوم بتوفير حوالي 70 بالمائة من إجمالي مناصب الشغل التي تتيحها المؤسسات المستفيدة من الصندوق، ويليه -كما يوضح الجدول ذلك- قطاع البناء والأشغال العمومية:

الجدول(5-9): حجم الضمانات المغطاة بالFGARوحجم الوظائف التي تخلقها المشاريع المعنية. جوان2012.

عدد الضمانات	718
قيمة القروض	41334384049
قيمة الضمانات الممنوحة	**18154160209**
الصناعة	12 480 327 801
بالمائة	69
البناء والأشغال العمومية	3 137 899 063
بالمائة	17
الخدمات	2 277 272 720
بالمائة	13
الفلاحة والصيد	270 660 625
بالمائة	1
عدد الوظائف	33098

الصناعة	23039
بالمائة	70
البناء والأشغال العمومية	6721
بالمائة	20
الخدمات	2839
بالمائة	9
الفلاحة والصيد	499
بالمائة	2

SOURCE: **Bulletin d'information Statistique de la PME N°21**, www.mipmepi.gov.dz, le : 7mai2013

5- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حتى جوان 2012 تم منح 597 ضمانا لهيئات الإقراض المختلفة المتكفلة بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدرت هذه الضمانات بـ10096 مليون دج، وعلى الرغم من أن قيمة الضمانات الممنوحة المقدمة لقطاع الصناعة تفوق قيمة الضمانات المقدمة لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث تمثل كنسب مئوية من الإجمالي على التوالي: 53% ،31% إلا أن عدد مناصب الشغل التي يتيحها كل من القطاعين والتي سيطرت على إجمالي ما تم إنشاؤه من مناصب شغل بسبب هذا الجهاز تظهر العكس، حيث يفوق حجم مناصب الشغل التي يتيحها قطاع البناء ويمثل حوالي 38 بالمائة من إجمالي مناصب الشغل المعنية بخدمة الصندوق، وهذا ما يعكس درجة المرونة العالية لقطاع البناء والأشغال العمومية وقدرته العالية على توفير مناصب للشغل:

الجدول(5-10): قيمة الضمانات التي يغطيها الCGCI PME مليون دج حجم الوظائف التي تخلقها المشاريع المعنية. جوان2012.

	قيمة الضمانات	عدد مناصب الشغل
البناء والأشغال العمومية	3130	3355
النقل	1110	1501
الصناعة	5351	3267
الصحة	303	441
الخدمات	202	266
الإجمالي	10096	8830

SOURCE: **Bulletin d'information Statistique de la PME N°21**, www.mipmepi.gov.dz, le : 7mai2013

6-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

99,9% من المشاريع التي استفادت من هذه الوكالة الهامة مؤسسات متوسطة وصغيرة توظف أقل من 250 عامل أجير، مما يضعها في قائمة المؤسسات والأجهزة الأساسية التي تهتم بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة وليس الاستثمارات بشكل عام، ومن بين 155.905 منصب شغل تم خلقه من خلال مشاريع مولتها هذه الوكالة 147 336 منصب خلقته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها من خلال الوكالة.

الشكل البياني(5-15): التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة عن طريق الـ ANDI نهاية 2009.

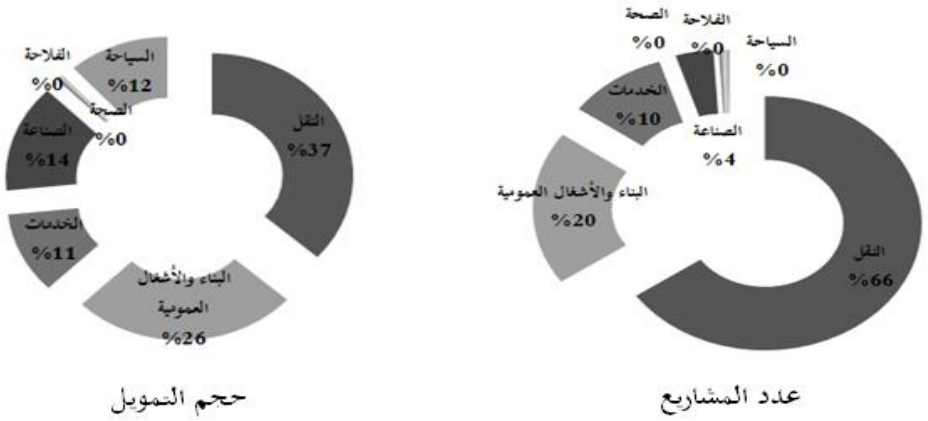

يسيطر قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية بالدرجة الثانية على إجمالي المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وفي حين لا يتواجد قطاع السياحة مثلا إلا بنسبة جد ضعيفة تكاد تكون معدومة من إجمالي المشاريع تقدر بحوالي 0,3% إلا أن الغلاف المالي الموجه لهذا القطاع يقدر بحوالي 11% من إجمالي التمويل الممنوح لمختلف المؤسسات عن طريق هذه الوكالة، وهذا ما يغير الترتيب القطاعي لاهتمامات الوكالة عندما نتحدث عن التمويل وهو الأهم.

الجدول(5-11): ملخص دور الأجهزة الأساسية لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	حجم التمويل"مليون دج"
صندوق دعم تشغيل الشباب ANSEJ	105300	298188	231989.135
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	145614		4472.283288
صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR	385	22404	9871.981635
صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI	461	4110	11376.87239
صندوق التأمين ضد البطالة CNAC	7569	20757	

الملاحظ من تتبع التوزيع القطاعي أن الأجهزة توزع اهتماماتها لقطاعات مختلفة، فبينما يركز كل من ANSEJ و ANGEM على تمويل قطاع الخدمات والصناعة التقليدية ويهمشان قطاع البناء والأشغال العمومية نجد في المقابل كل من صندوق ضمان قروض المؤسسات المتوسطة والصغيرة وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات ص.م يركزان على قطاع البناء والأشغال العمومية ويهمشان قطاع الخدمات، وبما أن الجهازين الأولين يقومان بالتمويل بينما الأخيرين يقومان بضمان مخاطر التمويل فيمكن القول بأن تدخل صندوق ضمان قروض واستثمارات المؤسسات المتوسطة والصغيرة كان ليضمن قروض موجهة لقطاعات تتميز بمخاطرة عالية بالنسبة للوكالتين، فقطاع الخدمات في الجزائر يعتبر القطاع الأكثر جذبا حتى للشباب المستثمر نظرا لكونه الأقل مخاطرة.

المبحث الثاني:العلاقة بين قيام وتحرير التجارة الخارجية وحجم التوظيف في الجزائر منذ 1994.

يعتبر الطلب الكلي على الناتج الوطني المحدد الرئيسي لنمو الناتج الوطني، والذي بدوره يتحدد بالطلب المحلي من جهة، وبالطلب الأجنبي من جهة أخرى، ومع ذلك فإن الطلب المحلي المتسرب إلى الناتج الأجنبي من شأنه أن يثبط نمو الناتج الوطني، فإذا قرر قطاع العائلات أو المستثمرين أو الحكومة استهلاك السلع والخدمات الأجنبية المستوردة فإن هذا التسرب يؤدي لتراجع فرص نمو الناتج الوطني وبالتالي تراجع في فرص نمو مناصب الشغل التي يتيحها في الاقتصاد.

المطلب الأول: العلاقة بين حجم التوظيف والتجارة الخارجية كمكون من مكونات الطلب الكلي.

يوضح المخطط التالي العلاقة بين إجمالي الطلب وحجم التوظيف، وكيف أن التجارة الخارجية بشقيها: الواردات والصادرات لها علاقة غير مباشرة بحجم التوظيف في أي اقتصاد:

المخطط التوضيحي(5-3): العلاقة بين الطلب الكلي ومصادره والتسرب منه وبين التوظيف

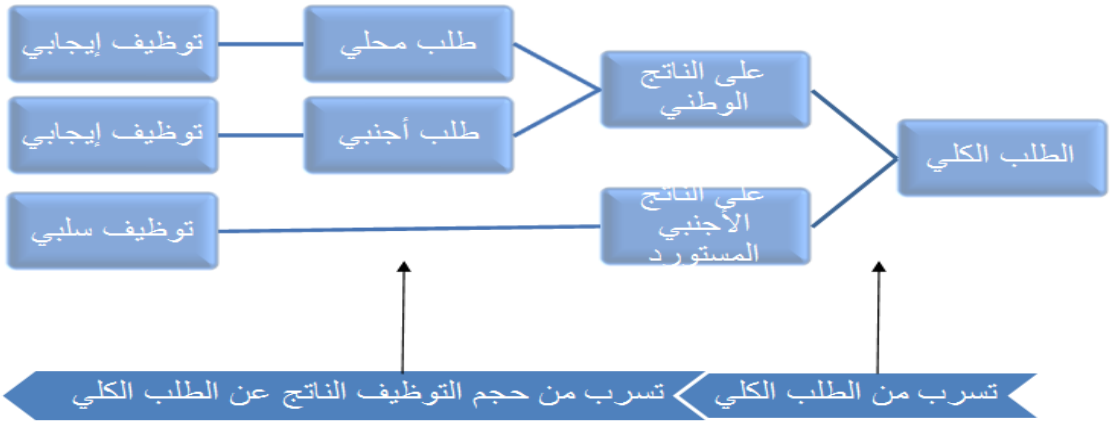

الفرع الأول: تأثير مكونات الطلب الكلي على معدلات نمو الناتج.

يضم الطلب الكلي كل صور الإنفاق: الاستهلاكي والاستثماري، كما ينقسم إلى شقين: طلب محلي على الناتج الوطني، وعلى الناتج الأجنبي المستورد، إضافة إلى الطلب الخارجي على الناتج الوطني، كما يلي:

$$C + I + G - M + X$$

الطلب الكلى المحلى

الطلب الكلى المحلى على الناتج الوطنى

الطلب الكلى على الناتج الوطنى

وإذا كان نمو الناتج الوطني المصدر الأساسي لنمو حجم التوظيف في أي اقتصاد فإن العوامل التي تؤثر إيجابا أو سلبا عليه تؤثر بنفس الشكل على نمو حجم التوظيف، وحسب المخطط التوضيحي أعلاه يكون الطلب المحلي على الناتج المحلي له علاقة طردية بنمو حجم التوظيف، كما أن الطلب الأجنبي على الناتج المحلي له العلاقة نفسها،

بينما تكون العلاقة بين الطلب المحلي على الناتج الأجنبي وحجم التوظيف علاقة عكسية، فهو يزاحم الطلب على الناتج الوطني، بل ويمثل تسربا من الطلب المحلي للناتج الأجنبي.

فكيف يمكن أن نفسر انخفاض أو زيادة معدل نمو الناتج في الجزائر؟ هل بسبب نمو أكبر(أو انخفاض) للصادرات؟ أو الطلب المحلي أو بسبب تراجع(أو زيادة) نمو الواردات؟

من خلال تحليل تطور معدلات نمو الناتج الوطني ومكونات الطلب الكلي كل على حدى وجدنا النتائج التالية:

– أن الصادرات هي المتغير الأساسي المتحكم في حجم واتجاه تغيرات الناتج الوطني، وبالتحديد طبعا الصادرات النفطية، فكلما تحسنت الصادرات تحسنت معدلات نمو الناتج الوطني والعكس بالعكس.

الشكل البياني(5–16): تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني ومعدل نمو الصادرات في الجزائر بين 1994–2009.[593]

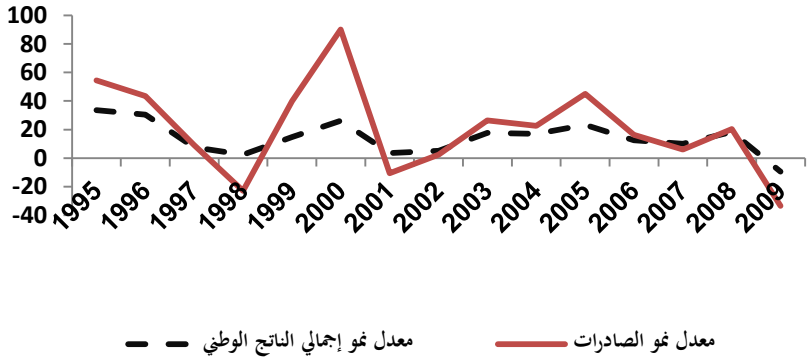

– وفي المقابل وجدنا بأنه توجد علاقة طردية تقريبا تغلب على كامل فترة الدراسة بين معدل نمو الواردات ومعدلات نمو الناتج الوطني، وهذا ما يظهر في الشكل البياني الموالي، بينما تظهر العلاقة العكسية خلال أربع سنوات فقط خلال كامل فترة الدراسة وهي بالتحديد:

1998 و2007: حيث أن تزايد معدلات نمو الواردات رافقه تراجع في معدلات نمو الناتج الوطني.

2003 و2005: حيث أن تراجع معدلات نمو الواردات رافقه زيادة في معدلات نمو الناتج الوطني.

[593] اعتمادا على الملحق (5–7).

ومع ذلك لا بد أن نلحظ بأن تراجع نمو الناتج الوطني مثلا في سنة 1996 الناتج من حوالي 33% إلى 30% هو تراجع غير ملحوظ وغير هام على الإطلاق مقابل تراجع جد هام وملحوظ في معدل نمو الواردات، فمن معدل نمو 46,3% سنة 1995 إلى معدل ضعيف وأقل بكثير عنه في سنة 1996 يقدر بـ0,04%، وهذا يخفف من وجهة نظرنا ، من حدة العلاقة الطردية بين المتغيرين، فتراجع نمو الواردات سمح لنمو أقل بقليل فقط للناتج الوطني.

المنحنى(5-17): تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني ومعدل نمو الواردات في الجزائر بين 1994-2009.[594]

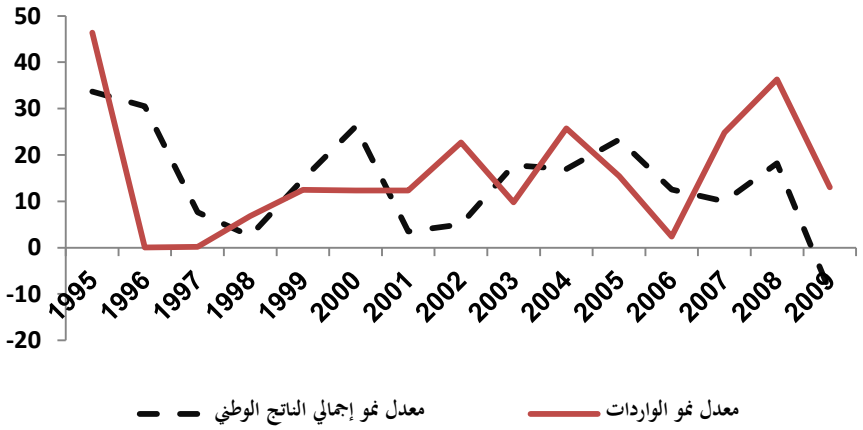

وفي المقابل لم يكن نمو الواردات دائما يخلق أثرا سلبيا على نمو الناتج الوطني، ففي سنة 1999 مثلا زاد معدل نمو الواردات من حوالي 10,25% إلى 12,5% وفي المقابل زاد معدل نمو الناتج الوطني من 1,11% إلى15,62% وهذا يظهر أثرا إيجابيا للواردات، وإن تمعنا في تركيبة الواردات سنجد أن الواردات من المواد الخام عرفت

[594] اعتمادا على الملحق نفسه.

نموا بمعدل يفوق 152% تليها بمعدل 91% الواردات من التجهيزات الزراعية، ولذلك يمكن تفسير النتيجة بكون نمو الواردات خلال هذه السنة لم يؤثر سلبيا على نمو الناتج الوطني لأنه كان بسبب زيادة استيراد المواد الخام وسلع التجهيز التي تساعد على زيادة نمو الناتج الوطني.

في 2008 نفس الظاهرة زيادة معدل نمو الواردات كانت جد ملحوظة وفي المقابل زيادة نمو الناتج الوطني ولكن إذا رجعنا للتركيبة النسبية للواردات لوجدنا أن السلع الاستهلاكية الغذائية هي السبب، أي أن النتيجة تختلف في 2008 عنها في 1999.

لغاية الآن وجدنا بأن الصادرات المحفز الأساسي لنمو الناتج أكثر من الطلب المحلي، ووجدنا بأن الواردات تكون أحيانا محفز سلبي لنمو الناتج إلا إذا تعلق الأمر بالواردات الوسيطة وسلع التجهيز.

- إن نمو الناتج الوطني الإجمالي لا يظهر أي علاقة طردية سواء في حالات الانخفاض أو الزيادة مع نمو الطلب المحلي على الناتج الوطني، وهذا ما يضعف فرضيتنا، ولكن هناك علاقة طردية واضحة ودائمة مع معدلات نمو الناتج الوطني خارج المحروقات، وهذا يعني بأن السياسة من أجل تحقيقها لهدف تنمية الناتج خارج المحروقات عليها أن تحفز الطلب المحلي على الناتج الوطني.

المنحنى(5-18): تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني خ.م ومعدل نمو الطلب المحلي على الناتج الوطني في الجزائر بين 1994-2009.[595]

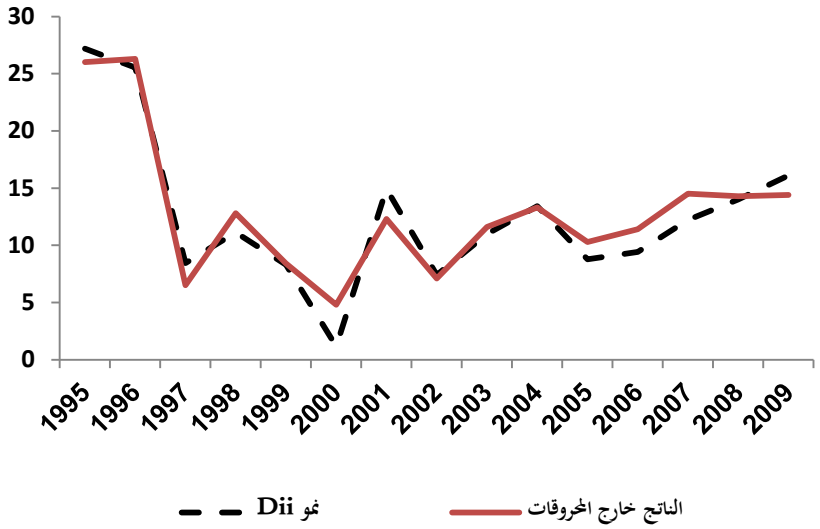

- كما وجدنا بأن هناك علاقة طردية بين نمو الناتج ونمو الطلب المحلي على الناتج المحلي ولكن بأثر متأخر بسنة. وهذا يعني أن اتجاه وحجم نمو الناتج في سنة **ن** سوف يخلق أثرا بنفس الاتجاه غالبا لنمو الطلب المحلي في سنة **ن+1**،

[595] اعتمادا على الملحق نفسه.

و هذا يعني بأن الناتج في الجزائر يخلق الطلب الكلي وليس العكس، أي عندما يتم بيع الناتج وخاصة الصادرات النفطية في سنة **ن** فإن الحصيلة تشكل حجم واتجاه نمو الطلب المحلي في السنة اللاحقة **ن+1** وقد يكون الناتج في السنة الجديدة منخفضا فيكون الطلب في السنة اللاحقة **ن+2** منخفضا أو العكس في حالات الزيادة.

المنحنى(5–19): تطور العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج الوطني في سنة ن ومعدل نمو الطلب المحلي على الناتج الوطني في الجزائر في سنة ن+1 بين 1994–2009.[596]

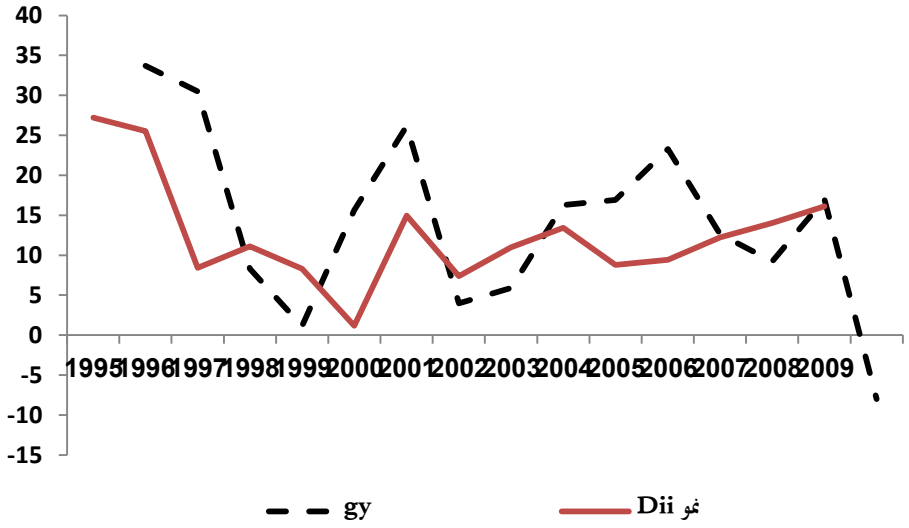

– أن التحسن في نمو الطلب المحلي كإجراء أو سياسة لتحفيز نمو الناتج الوطني قد يكون غير مفيد إذا تراجع نمو الصادرات النفطية خصوصا.إن زيادة معدل النمو في الطلب المحلي على الناتج الوطني تؤثر إيجابيا على معدلات نمو الناتج الوطني عندما يكون هذا النمو أعلى من نمو الطلب المحلي على السلع المستوردة، لأنه لو عملت السياسة على زيادة الطلب المحلي على الناتج المحلي وفي الوقت نفسه حدث نمو في الطلب المحلي على السلع المستوردة بمعدلات

[596] اعتمادا على الملحق نفسه.

أعلى فإن هذا سيصبح عديم الجدوى أيضا، وهذا ما يعتبر قيدا للسياسة المطلوبة: " زيادة الطلب المحلي على السلع

مصدر وسبب الزيادة%				gy%	g L%	
XH	M	X	Di			
11,86	13,19	12,94	33,93	**33,68**	5,47	**1995**

الوطنية بمعدلات أعلى من زيادة الطلب نفسه على السلع المستوردة".

الفرع الثاني: تأثير قيام وتحرير التجارة الخارجية على نمو حجم التوظيف في الجزائـر.

يوضح الجدول التالي معدل نمو التوظيف من جهة ومعدلات نمو الناتج من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة وأهم نسبة مساهمة كل مكون من مكونات الطلب الكلي في هذا النمو، وذلك بهدف التعرف على ما هي المكونات الأساسية التي حققت الزيادة أو التراجع في نمو الناتج.

في السنوات التالية: 2000، 2005، 2006 كانت نسبة الطلب المحلي أقل من نسبة الصادرات وهذا يعني بأن للتجارة الخارجية وبالتحديد الصادرات الفضل في نمو الناتج الوطني.

وفي السنوات: 2000، 2002، 2004، 2005، 2007 ، 2008 كانت نسبة الواردات حوالي(أو يتجاوز) نصف الزيادة في الطلب الكلي المحلي.

الجدول (5-12): مصدر الزيادة في نمو الطلب الكلي ونمو التوظيف في الجزائر من1995-2009.

1996	3,48	**30,49**	18,54	11,96	0,02	10,76
1997	3,38	**8,30**	5,18	2,42	-0,70	3,17
1998	3,06	**1,12**	9,97	-6,66	2,20	-6,37
1999	1,33	**15,62**	9,29	9,25	2,92	8,95
2000	2,75	**26,16**	4,43	25,33	3,60	24,83
2001	5,72	**3,96**	10,21	-4,65	1,60	-4,57
2002	4,85	**5,89**	10,21	1,17	5,49	1,04
2003	5,22	**16,29**	9,31	9,19	2,20	9,47
2004	10,6	**16,93**	14,44	8,65	6,16	8,39
2005	5,54	**23,28**	9,21	18,04	3,97	17,95
2006	5,94	**12,64**	5,54	7,67	0,57	7,27
2007	2,97	**9,24**	11,70	2,96	5,43	3,16
2008	3,37	**17,01**	16,46	9,62	9,08	9,36
2009	-1,1	**-8,02**	12,06	-16,29	3,79	-15,96

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق (5-7)، حيث تم حساب مصدر الزيادة في الطلب الكلي حسب كل مكون من مكوناته على حدا كما يلي:: (التغير في قيمة كل مكون من مكونات الطلب الكلي **وليكن الطلب المحلي مثلا** / التغير في إجمالي الناتج الوطني خلال نفس الفترة) . 100

ونحاول عزل جهود تحرير التجارة الخارجية التي قامت بها الجزائر من خلال عزل الواردات والصادرات خارج المحروقات، فلو افترضنا أن الجزائر طبقت أقصى تقييد للتجارة الخارجية فإنها ستلغي الواردات وسيقوم شركاؤها بالمعاملة بالمثل وبالتالي ستنعدم صادراتها خارج المحروقات، ونتحصل على الجدول التالي حيث يوضح معدل نمو الناتج الوطني في حالة عزل الصادرات خارج المحروقات وكذا الواردات(وكأننا نفترض قيامنا بإنتاج متطلباتنا من الواردات على المستوى المحلي):

الجدول(5-13):معدل نمو الناتج افتراضي بإلغاء الصادرات خارج المحروقات والواردات في الجزائر منذ1995.

	معدل النمو بجهود التحرير%	معدل النمو دون تحرير%
1995	33,68	45,79
1996	30,49	29,30
1997	8,30	8,35

1998	1,12	3,59
1999	15,62	18,24
2000	26,16	29,26
2001	3,96	5,64
2002	5,89	11,24
2003	16,29	18,78
2004	16,93	22,83
2005	23,28	27,16
2006	12,64	12,81
2007	9,24	14,86
2008	17,01	25,82
2009	-8,02	-3,90

المصدر: اعتمادا على الجدول (5-8)

فقط في 1996 كان معدل النمو أعلى قبل استثناء الصادرات خ.م وكذا الواردات، ولكننا لا بد أن نؤكد على أن معدل النمو الجديد الأعلى قمنا بالحصول عليه باستثناء الواردات أي أن النمو في الطلب الكلي المحلي لم يتسرب منه جزء للخارج، وكأننا نفترض أن الإنتاج المحلي قادر على استيعاب هذا الطلب الكلي إذا توقفنا عن الاستيراد وهذا ليس صحيح دائما، ولكننا حاولنا توضيح كيف أن الاقتصاد الجزائري يمتلك قدرة استيعاب من ناحية الطلب يعوزها قدرة من جانب العرض على الاستيعاب، فالدولة وليقينها بعجز الإنتاج المحلي عن استيعاب الطلب المحلي تقوم بتوفير مرونة العرض من خلال الاستيراد بدلا من تحمل الضغوط التضخمية، مع أن فاتورة التضخم قد تعادل فاتورة الاستيراد بالعملات الصعبة.

نريد في مرحلة لاحقة أن نستثني على الأقل الواردات الاستهلاكية ونلاحظ الفرق في معدلات النمو سواء باستثناء إجمالي الصادرات خارج المحروقات أو من دون استثناء:

	معدل النمو الفعلي	معدل النمو1	معدل النمو2
1996	30.49	26.45	25.70
2000	26.16	25.95	25.70
2006	12.64	11.63	11.34
2009	8.02-	6.33-	6.08-

معدل النمو1: استثناء الواردات الاستهلاكية.

معدل النمو2: استثناء الواردات الاستهلاكية والصادرات خارج المحروقات.

المصدر: إحصائيات FMI.

والملاحظ بأنه حتى لو قمنا باستثناء الصادرات خارج المحروقات يكون معدل النمو أعلى من معدلات النمو الفعلية، وبسبب الاستهلاك المحلي للواردات يفقد الاقتصاد الجزائري حوالي 3 نقاط مئوية من معدلات نمو الناتج الوطني.

ولذلك نطرح التساؤل الهام التالي: إذا كانت الواردات من سلع التجهيز والنصف مصنعة ضرورية للتنمية لماذا يتزايد نصيب الواردات الاستهلاكية مما يضر بالنمو الاقتصادي الوطني؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال نطرح سؤالا هاما آخر: إذا كان معدل نمو إجمالي الناتج يتأثر بدرجة كبيرة بالصادرات وثانيا الواردات وأخيرا الطلب المحلي ما هي تأثيرات مكونات الطلب الكلي على معدلات نمو حجم التوظيف في الجزائر خلال الفترة؟

لو تتبعنا العلاقة بيانيا بين معدلات نمو التوظيف في الجزائر ومعدلات نمو كل مكون من مكونات الطلب الكلي سنجد الملاحظات التالية:

- تغلب العلاقة الطردية على العلاقة بين نمو مناصب الشغل ونمو الطلب المحلي وكذا نمو الطلب المحلي على الناتج الوطني، وهذا يعني أنه كلما زاد نمو الطلب المحلي زاد نمو مناصب الشغل وكلما تراجع نمو الطلب المحلي تراجع نمو مناصب الشغل.

- تغلب العلاقة الطردية بين نمو الصادرات في سنة **ن** ومعدل نمو التوظيف في السنة اللاحقة **ن+1**، وهذا يعني أنه يتم استخدام حصيلة الصادرات وخاصة النفطية والمتحققة في سنة **ن** لتوفير مناصب الشغل في سنة لاحقة، بمعنى أن حصيلة الصادرات تساهم في خلق مناصب الشغل، وليس العكس، أي أنه لم يتم استخدام حجم أكبر للعمالة لخلق ناتج يتم توجيهه للتصدير.

- تبدو العلاقة العكسية هي الغالبة بين معدلات نمو الاستيراد ومعدلات نمو حجم التوظيف في الجزائر، أي أن الحالات التي زاد فيها حجم الاستيراد تراجع فيها نمو مناصب الشغل المتاحة في الاقتصاد.

- ومن ذلك فإنه كلما تحسنت مداخيل الصادرات النفطية خاصة تم استخدامها لاحقا في خلق مناصب الشغل وفق سياسة التشغيل سابقة الذكر، ولكن كلما تم استخدام الحصيلة في زيادة الاستيراد فإن هذا يؤدي إلى الإضرار بحجم مناصب الشغل التي يتيحها الاقتصاد الوطني.

الشكل البياني(5-20): العلاقة بين معدل نمو التوظيف و: نمو الطلب المحلي Di ونمو الوارداتM ونمو الصادراتX.[597]

[597] انظر الملحق (5-7).

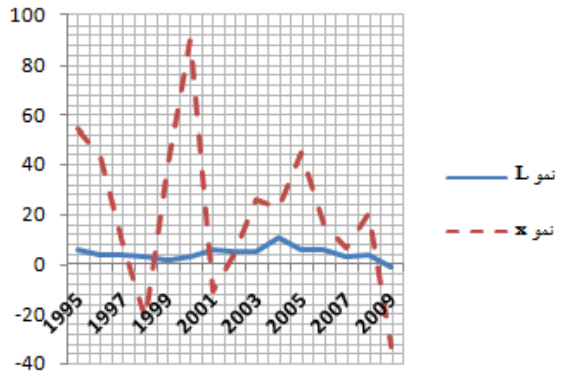

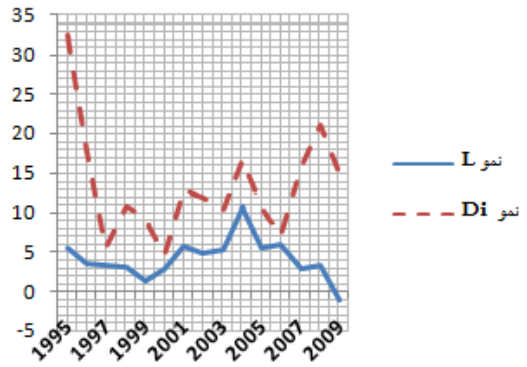

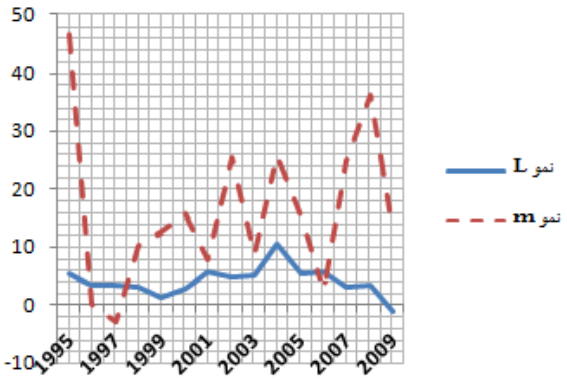

ولذا قمنا بتقدير المتوسط خلال كامل الفترة ومقارنتها بدراسة سابقة لمجموعة من اقتصاديات الدول المتقدمة خلال سنوات سابقة من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(5-14): نمو التوظيف ونمو الناتج ومساهمة مكونات الطلب الكلي في الجزائر ومجموعة من الدول.

M	X	Di	Gy	g L	الدولة/الفترة
-3,97	6.11	12,03	14,17	4.17	الجزائر 2009-1994
-1.58	1.85	3.48	3.56	2.38	كندا 1986-1971
-1,03	1,69	1,68	2,36	0,71	الدانمارك 1988-1972

فرنسا 1985–1972	0,03	2,3	2,15	0,95	-0,71
ألمانيا 1986–1978	0,34	1,51	1,28	1,1	-0,79
اليابان 1985–1970	0,77	4,28	4,3	1,13	-0,42
انجلترا 1984–1968	-0,2	2,41	2,45	0,84	-1,13
الو.م.أ 1985–1972	1,96	2,8	2,82	0,35	-0,46

المصدر:

- اعتمادا على الجدول (5-8)

- Robert E. Baldwin **LES EFFETS DES ECHANGES ET DE L'INVESTISSEMENT DIRECT INTERNATIONAL SUR L'EMPLOI ET LES SALAIRES RELATIFS**, Revue économique de l'OCDE, no 23, hiver 1994.

ويظهر الجدول كما تظهر حالة بقية الدول ما عدا انجلترا أن التجارة الخارجية رافقها معدلات موجبة لحجم التوظيف، وهذا ما يتم وصفه بالحالة الإيجابية.

ولكن لا بد من التفرقة بين تأثير قيام التجارة وبين تأثير جهود تحرير التجارة الخارجية، لأن معدلات نمو التوظيف تعود دون شك لتحسن المداخيل النفطية وبالتحديد تحسن صادرات النفط، وهذا يعني تأثيرا إيجابيا لقيام التجارة، ولكن إذا استثنينا الصادرات النفطية من المؤكد أن تظهر الآثار سلبية على التوظيف.

ولكن للأسف لا يمكننا الحصول على إحصائيات تخص حجم التوظيف خارج المحروقات أو الناتج عن الصادرات النفطية، لذلك سنلجأ لاستخدام طريقة تقريبية لاحقا لتقدير ذلك.

إن نمو حجم الصادرات بمعدلات جيدة وكذلك معدلات نمو حجم التوظيف لا يعكس وضعا اقتصاديا جيدا بالضرورة، لأن نسبة ضئيلة من إجمالي العمالة تقوم بخلق النصيب الأكبر من الناتج، لذلك فإن تحسن معدلات نمو الناتج لا تعني بالضرورة زيادة حجم التوظيف الفعلي.

المطلب الثاني: تطور ميزان التوظيف في الجزائر منذ 1994.

لم نجد تعريفا لهذا المصطلح الهام إلا أننا نحاول تقديم تعريف له حسب كيفية حسابه وفيما يتم استخدامه:

هو الفرق بين حجم مناصب الشغل التي خسرها الاقتصاد بسبب الواردات وبين حجم مناصب الشغل التي كسبها الاقتصاد بسبب الصادرات، فالصادرات تعمل على زيادة الإنتاج الوطني والذي يتم استخدام العمالة لإنتاجه، والواردات تعمل على تحفيز الإنتاج الأجنبي المستورد أي تعمل على خلق مناصب شغل في البلد الذي أنتجت فيه،

وميزان التوظيف يمثل الفرق بين مناصب الشغل التي خلقتها الصادرات في البلد المصدر ومناصب الشغل التي خلقتها الواردات في البلد الأجنبي، وهو يقوم على مبدأ أساسي لا غنى عنه وهو مبدأ: **إحلال الناتج الوطني محل الواردات**.

الفرع الأول: المعادلة الأصلية لميزان التوظيف الناتج عن التجارة الخارجية –حالة الجزائر منذ1994–:

أولا/ الشكل العام للمعادلة:

قدم لنا كل من**G.J.BORJAS**، **R.B.FREEMAN**، **L.F.KATZ** المعادلة التالية لتقدير حجم الوظائف الناتجة عن التجارة الخارجية:[598]

$$L=(L_{it}/Y_{it}) \cdot T_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

L: هو رصيد أو ميزان التوظيف الناتج عن التجارة الخارجية.

L_{it}: حجم التوظيف في السنة t في القطاعi.

Y_{it}: حجم الناتج في القطاع i في السنة t.

وبذلك يكون (L_{it}/Y_{it}): متوسط حجم العمالة اللازم لإنتاج وحدة من الناتج في القطاعi في السنة t.

إذا ضربنا النتيجة في حجم الواردات نتحصل على حجم العمالة اللازم لإنتاج الواردات حسب معطيات الاقتصاد الوطني.

وإذا ضربناه في حجم الصادرات نتحصل على حجم العمالة اللازم لإنتاج الصادرات.

ولذلك وللحصول على الصافي الناتج بين ما خسره الاقتصاد الوطني من مناصب للتوظيف بسبب الواردات وما كسبه بسبب الصادرات لا بد من ضرب متوسط حجم العمالة في الرصيد التجاري: الواردات– الصادرات: **M–X= T_{it}.**

ويمكن التعبير عن المعادلة بالشكل التالي:

$$L=L_{it}(T_{it}/Y_{it})$$

حيث تعني المعادلة الجديدة: متوسط حجم العمالة اللازم لإنتاج وحدة من الناتج الوطني جداء نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي سواء الصادرات أو الواردات

ثانيا/ تطبيق المعادلة الأصلية على حالة الجزائر منذ 1994:

يوضح الجدول التالي النتائج المتوصل إليها في حالة الجزائر منذ1994:

---

[598] G.J.BORJAS ،R.B.FREEMAN ،L.F.KATZ, **on the labor market effects of immigration and trade**, national bureau of economic research, Cambridge, june 1991.

الجدول(5-15): تطور ميزان التوظيف في الجزائر باستخدام الطريقة التقليدية 1994-2009.

السنة	الميزان(ألف منصب)
1994	242,442
1995	201,517
1996	-355,124
1997	-506,379
1998	8,530
1999	-325,239
2000	-1339,643
2001	-965,543
2002	-674,160
2003	-1047,144
2004	-1162,270
2005	-1964,803
2006	-2415,366
2007	-2067,512
2008	-1871,385
2009	56,165

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على إحصائيات الملحق(5-8).

فالنتيجة السالبة تعني وجود مكاسب صافية في حجم التوظيف الناتج عن قيام التجارة في الجزائر، أما في حالة كون النتيجة موجبة فهذا يعني أنه بسبب قيام التجارة الخارجية نتج خسارة صافية في حجم التوظيف.

الفرع الثاني: الطريقة المعدلة لتقدير ميزان التوظيف الناتج عن قيام وتحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994.

تعتبر الطريقة سابقة الذكر الطريقة المبسطة لتقدير ميزان التوظيف، ولذلك يظهر عليها مجموعة من النقائص التي وجد لها بعض الاقتصاديين بدائل كتصحيح :

أولا/ تقدير الميزان بتصحيح القيمة المكافئة محليا للواردات:

إن قيمة الواردات التي تظهر في الميزان التجاري مقيمة في البلد المصدر و تم تحويلها بالعملة المحلية حسب سعر الصرف، وإذا استخدمنا هذه القيم كما هي فهذا يعني أن الدولة المستوردة يمكنها إنتاج هذه الواردات بنفس تكلفة إنتاجها في البلد المصدر وهذا خطأ، لأننا نستخدم التكلفة حسب دالة الإنتاج الأجنبية بينما نحن بصدد دالة إنتاج محلية بديلة قد تكون بتكاليف أعلى، إذ غالبا ما تقوم الدول- حسب النظرية- بالاستيراد بسبب التكاليف

الأقل وهذا يعني أنه ربما نجد بأن الواردات تكلفنا أكثر عند إنتاجها محليا، ولذلك لا بد من حساب المكافئ المحلي أو الوطني للواردات بدلا من قيمة الواردات المستخدمة سابقا، وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار الواردات والرقم القياسي لأسعار الصادرات، فما المقصود بالرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات؟ وكيف يتم استخدامهما لتقدير القيمة المكافئة محليا لقيمة الواردات؟

الرقم القياسي لأسعار الواردات والصادرات(التجارة الخارجية):

وهي بمثابة متوسط الأسعار لكل من الصادرات والواردات كل على حدا، ويحسب بالصيغة التالية:[599]

$$p_{i,t} = \frac{V_{i,t}}{q_{i,t}}$$

ولحسابه تعتبر إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية المصدر الوحيد للمعلومات بهذا الصدد، متمثلة في القيمة النقدية لكل من الصادرات و الواردات حسب نوعية وطبيعة السلعة ومصدرها..الخ وكذا كمية هذه السلع، وبذلك يتم تقدير متوسط السعر بقسمة القيمة على الكمية لكل مجموعة سلعية، ويتم تقديره كل شهر كل ثلاثة أشهر، كل ستة أشهر وحتى سنويا، كما أنه يعتمد على عينة تم تحديدها في سنة 1993 ثم 1994 واعتبار سنة 1994 كسنة أساس.[600]*

ويتم حساب المؤشر لكل مجموعة سلعية على حدى ومن ثم يتم حساب وتقدير الإجمالي من خلال المتوسط المرجح بأوزان كل مجموعة سلعية في إجمالي الصادرات أو الواردات كل على حدى.

القيمة المكافئة محليا لقيمة الواردات:

يتم تقدير القيمة المكافئة محليا لقيمة الواردات من خلال حساب متوسط سعر الواردات، ومن ثم قسمة قيمة الواردات على متوسط السعر، وتكون النتيجة هي كمية الواردات، وفي المقابل نقوم بتقدير متوسط سعر الصادرات المشابهة للوصول إلى متوسط السعر المحلي للسلع نفسها ومن ثمة نقوم بضرب متوسط السعر المحلي في حجم الواردات فنتحصل على التقييم المحلي للواردات وهي القيمة الجديدة المصححة التي نستخدمها لتقدير حجم الواردات.[601]

وفي حالة الجزائر تتيح الإحصائيات التي يقدمها صندوق النقد الدولي مؤشر هام يصطلح عليه: **Total import volume index** الرقم القياسي لأسعار الواردات، وفي المقابل Total **export volume index**: الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

---

* من خلال تقارير صندوق النقد الدولي وجدنا أن المؤشرات تأخذ سنة 1995 كسنة أساس وليس 1994 كما وجدنا في الـ **ONS**.

[599] **Indices de valeur et volume du commerce extérieur rénovés Nouvelle méthodologie**, www.indices.insee.fr, le 12-06-2011.

[600] **Tout savoir sur l'indice de valeur unitaire**, www.ons.dz, le 12-06-2011.

[601] Hervé Bonnaz, Nathalie Courtot, Dominique Nivat, **Le contenu en emplois des échanges industriels de la France avec les pays en développement**, Economie et statistique, N°279-280, 1994. pp. 13-33.

ومن الضروري الإشارة إلى أن هذه الطريقة تقريبية لأن الطريقة الصحيحة والأصلية هي بالتفرقة بين مجموعات السلع حتى يمكن تقدير متوسط السعر للبديل المحلي للواردات، وبما أن الرقم القياسي لأسعار الصادرات يتضمن صادرات المحروقات وهي سلعة ذات طابع خاص خاصة من الناحية السعرية، وبما أنها لا تستورد فيمكن استثناؤها عند استخدام الرقم القياسي، لذا يقتصر استخدامنا للرقم القياسي لأسعار الصادرات خارج المحروقات، كمؤشر أقرب لتقدير سعر بدائل الواردات، مادامت الواردات أصلا لا تتضمن المحروقات، لذا نستخدم مؤشر: **Nonhydrocarbon export volume index**.

ولأن إحصائيات الصندوق الوطني للإحصائيات تزودنا فقط بالرقم القياسي لأسعار الواردات لجأنا للأرقام التي قدمها صندوق النقد الدولي، ولأنها مختلفة بسبب تقدير الواردات والصادرات بالدولار فقد استخدمنا كل قيم المتغيرات الواردة في المعادلة السابقة بالدولار: قيمة الصادرات، الواردات والناتج المحلي، ما عدا مناصب الشغل التي تظهر بعدد المناصب ولا تتأثر بالعملة، ولا يؤثر ذلك على النتيجة المنشودة لأننا نقوم بتقدير رصيد ميزان التوظيف الناتج عن قيام وتحرير التجارة الخارجية والتي ستكون بعدد مناصب الشغل.

الجدول(5-16): طريقة التحويل من قيمة الواردات إلى القيمة المكافئة محليا.

	M(مليون دولار (1)	رقم قياسي M (2)	كمية الواردات(مليون وحدة)	رقم قياسي X خ.م (3)	القيمة المكافئة(مليون دولار) $\frac{1}{2}.3$
1994	9200	96,1	95,7336108	82,3	7878,87617
1995	10100	97	104,123711	140,2	14598,1443
1996	9098	87,1	104,45465	155,6	16253,1435
1997	8132	84,7	96,0094451	188,5	18097,7804
1998	8632	90,2	95,6984479	151,7	14517,4545
1999	8960	92	97,3913043	124,9	12164,1739
2000	9345	98,2	95,1629328	190,2	18099,9898
2001	9482	98,9	95,8746208	185,8	17813,5046

2002	12010	122,9	9,7721725	194,6	19016,6477
2003	13352	110,7	120,614273	126,8	15293,8898
2004	17954	134,9	133,091179	166	22093,1357
2005	19874	143,4	138,591353	179,6	24891,007
2006	20681	135,3	152,852919	265,7	40613,0207
2007	26348	154,2	170,869001	208,2	35574,9261
2008	37391	175,8	212,690557	274,4	58362,28896
2009	37403	200,4	186,641717	168,4	31430,46507

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي.

ونطبق الآن المعادلة(1) سابقة الذكر:

$$L=L_{it}(T_{it}/Y_{it})$$

الجدول (5-17): تقدير رصيد ميزان التوظيف بعد تعديل قيمة الواردات في الجزائر بين 1994-2009.

السنة	رصيد ميزان التوظيف	السنة	رصيد ميزان التوظيف
1994	-125724	**2002**	-2034923
1995	594738	**2003**	-981900
1996	359346	**2004**	-958909
1997	519157	**2005**	-1774110
1998	553666	**2006**	-1088793
1999	-19143	**2007**	-1713708
2000	-407322	**2008**	-1135584
2001	-152771	**2009**	-931992

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على إحصائيات الملحق(5-9).

وكما سبق وأوضحنا فإن القيم السالبة تعني مكاسب بسبب قيام التجارة(بسبب الصادرات) بينما تعني القيم الموجبة خسائر في مناصب الشغل بسبب التجارة الخارجية(بسبب الواردات)، وبملاحظة الجدول نجد بأنه خلال فترة الدراسة قد كانت آثار التجارة الخارجية على مناصب الشغل إيجابية أكثر من السنوات التي كانت فيها الآثار سلبية وهي بالتحديد السنوات من 1995-1998 وسنة 2002.

وبغرض المقارنة نقدم المنحنى البياني التالي الذي يوضح تطور رصيد ميزان التوظيف قبل تصحيح قيمة الواردات بالقيمة المكافئة المحلية وكذا تطور الرصيد بعد تصحيح قيمة الواردات:

الشكل البياني(5-21): مقارنة بين ميزان التوظيف بتصحيح قيمة الواردات ودون تصحيح الواردات في الجزائر منذ1994.[602]

[602] اعتمادا على الملحق(5-9).

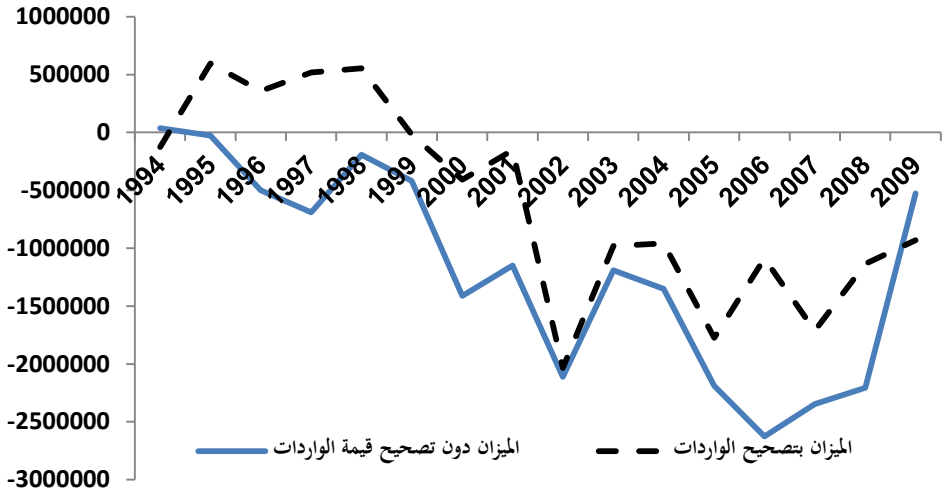

والملاحظ بأن الرصيد في الحالتين يأخذ الاتجاه نفسه برغم اختلاف القيم، فالمكاسب بدون تصحيح قيمة الواردات تكون أكثر بسبب التجارة الخارجية وهذا لأن خسائر مناصب الشغل تكون أقل قبل التصحيح، لأننا إذا أخذنا بالقيمة الأولى فنحن نقوم بالتقدير حسب القيم في بلد المصدر وهي في معظمها دول متقدمة تقوم بالإنتاج بحجم عمالة أقل، ولذلك تظهر النتائج أن مناصب الشغل التي تتسبب في خسارتها الواردات تكون أقل.

ثانيا/ تقدير الميزان باستثناء الصادرات خارج المحروقات:

تعود النتائج الإيجابية للتجارة الخارجية على حجم مناصب الشغل كما أوضحنا آنفا ودون شك إلى تحسن المداخيل النفطية وهي المصدر التمويلي الأساسي لسياسة التشغيل في الجزائر.

أما إذا تعلق الأمر بتأثير تحرير التجارة الخارجية فإن الأمر مختلف، فعندما نريد دراسة تأثير تحرير التجارة الخارجية فإنه لا بد من استثناء الصادرات النفطية لأنها في حقيقة الأمر غير معنية بالتحرير، ولذلك نتتبع الطريقة نفسها والمعادلة نفسها باستخدام رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات، وبذلك تكون المعادلة السابقة كما يلي:

$$L=L_{it}[(M_{it}-Xhh_{it})/Y_{it}]$$

حيث أن:

Xhh_{it}: حجم الصادرات خارج المحروقات.

وتظهر نتائج تطبيق المعادلة السابقة في الجدول التالي، حيث يظهر إلى جانب الرصيد الكلي الرصيد الجديد الذي يمثل آثار تحرير التجارة الخارجية باستثناء الصادرات خارج المحروقات:

الجدول(5-18): تطور ميزان التوظيف الكلي وخارج المحروقات في الجزائر1994-2009.

	الرصيد2	الرصيد1

1994	933136	-125724
1995	1936936	594738
1996	1876896	359346
1997	2120316	519157
1998	1790743	553666
1999	1462022	-19143
2000	2008499	-407322
2001	2061669	-152771
2002	158772	-2034923
2003	1586057	-981900
2004	2029433	-958909
2005	1997664	-1774110
2006	3042878	-1088793
2007	2369653	-1713708
2008	3189593	-1135584
2009	2077299	-931992

الرصيد1: الرصيد الكلي دون استثناء الصادرات النفطية.

الرصيد2: الرصيد الكلي باستثناء الصادرات النفطية.

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على إحصائيات الملحق(5-9).

وتظهر النتائج المتوصل إليها القيم موجبة خلال كامل فترة الدراسة، وهذا يجعلنا نحكم على جهود تحرير التجارة على المستوى الكلي للتشغيل في الجزائر بأنه خلق آثرا سلبيا تماما على مناصب الشغل، فجهود التحرير لم تساهم في خلق مناصب الشغل بقدر ما حققت من خسائر في الفرص على المستوى المحلي، أي أن ما حدث إذا صح التعبير هو حالة استنزاف لمناصب الشغل، أو استنزاف لمحفزات خلق مناصب الشغل.

ثالثا/ تقدير ميزان التوظيف حسب المجموعات السلعية:

الغرض من هذه المعادلة الإجابة عن السؤال التالي: ما هي السلع التي تسببت زيادة وارداتها أكثر من صادراتها في تحقيق خسائر أكبر على مستوى مناصب الشغل؟

تصبح المعادلة(1) السابقة من الشكل التالي:

$$L = L_t/Y_t \ (M_{mt} - X_{mt})$$

حيث تمثل m: المجموعة السلعية.

ويمثل الشكل البياني التالي تطور الميزان حسب المجموعات السلعية للصادرات والواردات خلال سنوات محددة:

الشكل البياني(5-22): تطور ميزان التوظيف في الجزائر حسب المجموعات السلعية لسنوات مختارة منذ1994

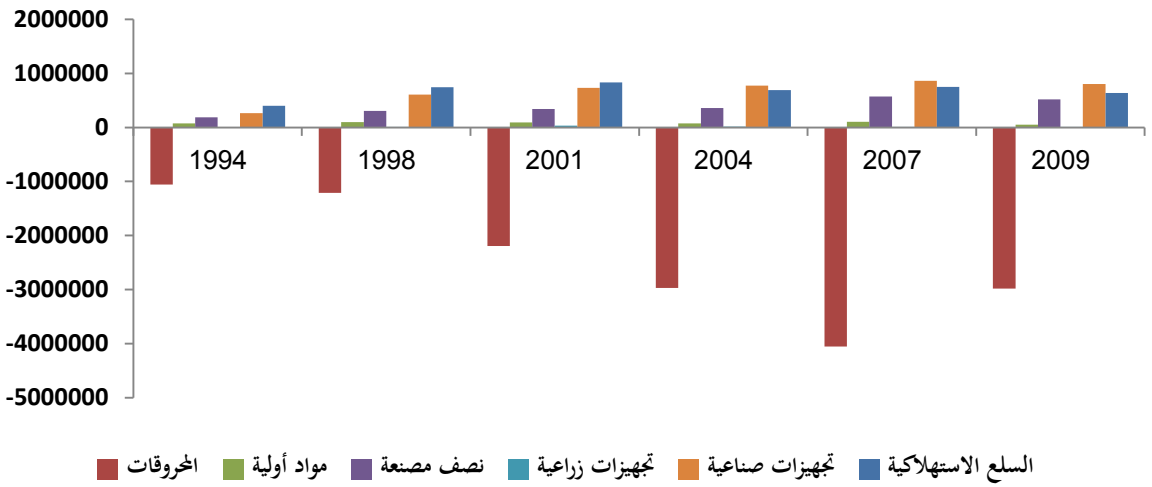

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق(5-11).

وكما هو ملاحظ من الشكل البياني فإن التجارة في المحروقات ومواد الطاقة حققت مكاسب متزايدة في حجم التوظيف، بينما تسببت التجارة الخارجية في السلع الاستهلاكية خسائر متزايدة في مناصب الشغل، وخلال السنوات الأخيرة نجد بأن التجارة الخارجية في التجهيزات الصناعية خاصة تخلق خسائر أكبر في مناصب الشغل أكبر من تلك التي تخلقها التجارة في السلع الاستهلاكية، ومع ذلك فلا يمكننا تقديم الحكم نفسه في الحالتين، لأن الواردات من التجهيزات الصناعية تعمل على زيادة الناتج، وهذا يعني أن هناك مكاسب غير مباشرة لم تظهر في النتائج وذلك لعدم توافر الإحصائيات اللازمة لذلك.

والنتيجة الهامة إذن هي أن طبيعة وحجم التجارة الخارجية للسلع الاستهلاكية أدت لخسائر صافية موجبة في حجم مناصب الشغل، وهذا ما يدفعنا لدراسة سلوك الطلب المحلي على الواردات الاستهلاكية.

رابعا/ تعديلات أخرى:

إضافة للتعديلات السابقة التي تخدم موضوع الدراسة توجد تعديلات أخرى نبه إليها بعض الاقتصاديين الذين استخدموا هذه الطريقة لتقدير الخسائر والمكاسب الناتجة عن التجارة الخارجية على مستوى حجم التوظيف، وهي تعديلات يصعب علينا إدخالها في حالة الجزائر:

- إن إنتاج الصادرات يتطلب مدخلات إنتاج وسيطة قد تكون منتجة محليا وبذلك فقد نتج عنها مكسب في خلق فرص توظيف أخرى غير مباشرة، ولذلك لا بد من حساب حجم العمالة اللازم لإنتاج المدخلات الوسيطة لإنتاج الصادرات. **وهي الإحصائيات غير المتاحة تماما.**

– كانت الدراسة لتكون أفضل لو قمنا باستخدام المعادلة على المستوى القطاعي، ولكن البيانات غير متاحة لذلك: فإذا أخذنا قطاع الصناعة مثلا أو أحد فروعه يلزمنا أن نحدد حجم العمالة في القطاع وحجم الصادرات والواردات في القطاع والمستوى العام لأسعار الواردات والصادرات للقطاع وهذه المعلومات غير متاحة أيضا.

خامسا/ العلاقة بين ميزان التوظيف ومشكلة البطالة:

كما لاحظنا سابقا تسبب تحرير التجارة في خلق خسائر على مستوى حجم التوظيف، بينما خلق قيام التجارة مكاسب إيجابية واضحة، ونحاول أن نقدر مساهمة التحرير وقيام التجارة في استيعاب عدد العاطلين المتزايد، سواء كنسبة من إجمالي العاطلين أو كنسبة من إجمالي القوة العاملة:

الجدول(5–19): نسبة ميزان التوظيف إلى إجمالي العاطلين وإجمالي القوة العاملة في الجزائر 1994–2009.

السنة	النسبة من إجمالي القوة العاملة	النسبة من إجمالي العاطلين	السنة	النسبة من إجمالي القوة العاملة	النسبة من إجمالي العاطلين
1994	13,7	56,2	**2002**	1,7	6,6
1995	25,6	91,1	**2003**	16,6	70,1
1996	24,0	85,9	**2004**	20,8	117,4
1997	26,3	93,9	**2005**	19,9	130,6
1998	21,5	76,8	**2006**	29,6	240,5
1999	17,0	58,2	**2007**	22,5	190,3
2000	22,7	77,0	**2008**	29,5	261,4
2001	22,7	83,2	**2009**	19,7	193,8
المتوسط	20.9	114.6			

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول(5–15): ميزان التوظيف، الملحق (5–3): إجمالي القوة العاملة، عدد العاطلين(عدد العاطلين=إجمالي القوة العاملة–إجمالي التوظيف.

ويتضح من الجدول بأن مناصب الشغل الضائعة تمثل في المتوسط خلال الفترة حوالي 21% من إجمالي القوة العاملة، وتمثل حوالي 114,5% من إجمالي العاطلين عن العمل في الجزائر، على أن أعلى النسب نلحظها في السنتين 2006 و2008 حيث تمثلت في 29,6% و29,5% على التوالي، وذلك بسبب النمو الجد ملحوظ لحجم ميزان التوظيف الذي يمثل زيادة في معدل نمو خسائر التوظيف بسبب التحرير، حيث تزايد خلال السنتين على التوالي: 52,3%، 34,60% بينما كانت القوة العاملة تنمو بنفس المعدل تقريبا.

وفي سنة 2008 نلاحظ أيضا بأنه وبرغم انخفاض معدل نمو عدد العاطلين في الاقتصاد الجزائري إلا أن نسبة ميزان التوظيف إلى إجمالي عدد العاطلين قد بلغت أقصى قيمة لها، وذلك لأن نمو الخسائر في التوظيف كان أكبر من نمو عدد العاطلين.

المطلب الثالث: بحث ميداني لتأثير الطلب الاستهلاكي على الواردات.

لقد لاحظنا بأن الواردات الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية تمثل نصيبا هاما بعد سلع التجهيز في الواردات الجزائرية، وإجابة على السؤال الفرعي الخامس الذي سبق طرحه في مقدمة البحث والمتمثل في: **ما هي محددات لجوء المستهلكين الجزائريين للسلع الأجنبية؟**

لقد بنينا هذه الدراسة على فرضية هامة وهي أن العولمة تمثل محاولة الدول المتقدمة لاكتساح الأسواق، وهذا بحثا أولا عن المستهلكين وثانيا عن عناصر الإنتاج الأقل تكلفة، ولذلك نريد البحث عن إجابة هذا السؤال: هل يرتبط تزايد الواردات الاستهلاكية بالميل النفسي للمستهلك الجزائري تجاه السلع الأجنبية المنشأ أم أنه مرتبط بعجز المنتج الوطني عن إرضاء رغبات هذا المستهلك؟

الفرع الأول: منهجية الاستبيان.

1- تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

طبيعة الإشكالية المدروسة تحدد مجتمع الدراسة في المستهلكين في الجزائر، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها إلى حد ما عشوائيا، حيث شملت عينات عشوائية من الولايات التالية:

- بسكرة، الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، الوادي، تلمسان، المسيلة، باتنة، قسنطينة.

2- وصف الاستبيان:

قمنا باستخدام الاستبيان كأداة مسح من خلال مجموعة من الأسئلة التي تم صياغتها للوصول لإجابة رئيسية تتعلق بتحديد سلوك استهلاك الواردات والدوافع والأسباب حسب كل سلعة على حدى.

- تضمن الجزء الأول من الاستبيان المعلومات الشخصية التي قد تؤثر على سلوك المستهلكين وخياراتهم والمتمثلة فيما يلي: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل.

- قمنا باختيار مجموعة من السلع التي تتصدر قائمة الواردات الاستهلاكية والمتمثلة في 11 سلعة:

الحليب ومشتقاته، الخضر والفواكه، السيارات، القهوة والشاي، الأدوية، الثلاجات والمكيفات، اللحوم الأثاث، الحلويات، الملابس، منتجات الجلود.

– ولكل سلعة معينة قمنا بطرح سؤال رئيسي أول لنحدد هل يفضل شراء الإنتاج الوطني من السلعة المعنية أم يفضل شراء الإنتاج المستورد منها، أم أنه عندما يقوم بشراء السلعة لا يميز بين المستورد والوطني.

– إذا أجاب الشخص بأنه يقوم دائما أو أحيانا بشراء السلعة المستوردة بدلا من الوطنية فإن 6 أسئلة مرفقة بكل سؤال رئيسي من أجل تحديد الدافع والسبب الذي جعله يختار السلعة المستوردة والدرجة التي يؤثر بها عليه هذا الدافع، وتتمثل الدوافع فيما يلي: **الجودة، الأسعار، البلد، الماركة، الشكل الخارجي، لا يوجد أمامي بديل.** واعتمدنا ثلاث درجات تأثير: **درجة ضعيفة، متوسطة ودرجة كبيرة جدا.**

– ومن أجل التعرف هل المستهلك الجزائري الذي تعود على استهلاك سلع مستوردة معينة هل هو مستعد لشراء المنتج الوطني إذا تم إنتاجه(في حالة لم يكن موجودا سابقا)، أو إذا تميز بالجودة؟ أم أنه لا يهتم بذلك ويفضل استهلاك السلع المستوردة لأنه لا يملك الثقة في المنتج الوطني؟ قمنا بطرح سؤالين إضافيين مرفق بكل سؤال مجموعة من الأسباب المفترضة والتي سيتم تحليل نتائجها لاحقا.

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

يمثل الذكور في عينة الدراسة نسبة 57,27% من الإجمالي والباقي إناث، أغلبهم ضمن الفئة العمرية 26-35 سنة والفئة العمرية 18-25 سنة، كما أن معظمهم ذوي مستوى تعليم ثانوي وبنسبة أقل ذوي مستوى تعليم جامعي، كما يوضح الشكل البياني، حيث أن نسبة من يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور تمثل أقل نسبة وتقدر بحوالي 17,7% من أفراد العينة، وأغلبية أفراد العينة بنسبة 51,3% يتجاوز دخلهم 30000دج.

الشكل البياني(5-23): تقسيم نسبي% لأفراد العينة حسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي ومستوى الدخل.

(الفئات العمرية)

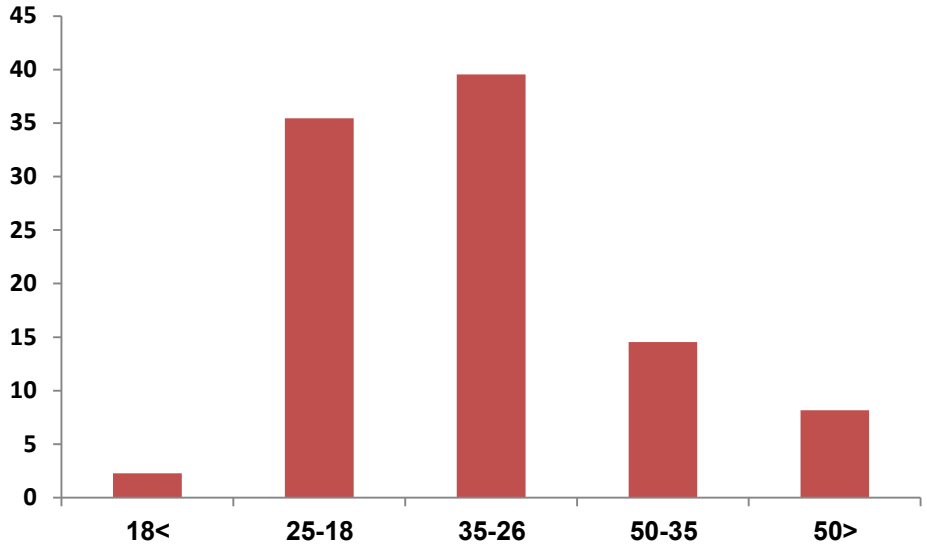

(المستوى التعليمي)

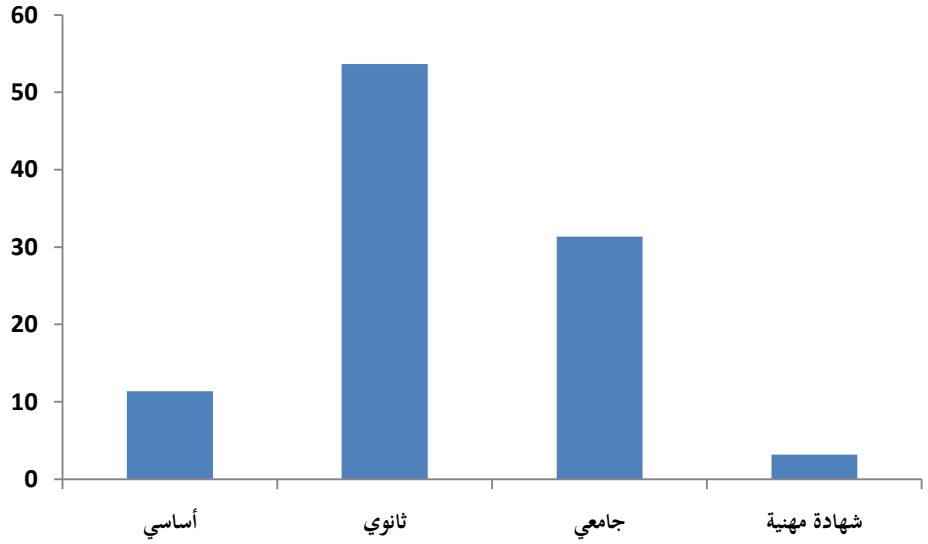

(مستوى الدخل)

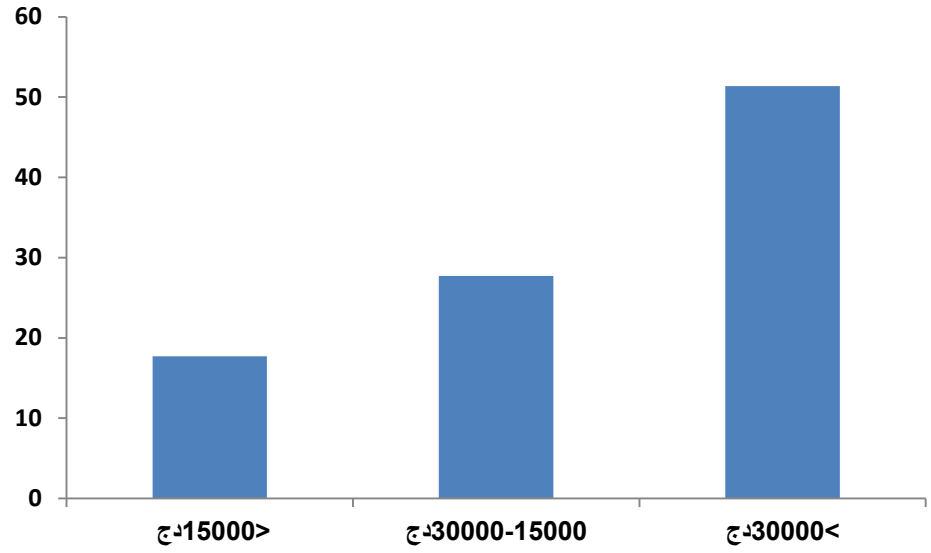

ووجدنا بأن نسبة ضئيلة من أفراد عينة الدراسة لا يميزون بين السلع المستوردة والوطنية، وتتمثل أكبر نسبة في 17,2% بالنسبة للحلوى les sucreries، وهذا يعني بأن النسبة الأكبر عند قيامهم بالشراء يميزون بين السلع الوطنية والمستوردة، ولذلك فإنهم يستطيعون إلى حد ما تحديد أسباب اختيارهم لها.

الجدول(5-20): نسبة تفضيل السلع الوطنية والمستوردة حسب نوعية السلع.

	تفضيل السلع الوطنية	تفضيل السلع المستوردة
الحليب ومشتقاته	29,1	70,9
الخضر والفواكه	41,8	58,2
السيارات	4,5	95,5
القهوة والشاي	18,6	81,4
الأدوية	8,2	91,8
الثلاجات والمكيفات	15,5	84,5
اللحوم	57,7	42,3
الأثاث	18,6	81,4
الحلويات	32,3	67,7
الملابس	5,5	94,5
منتجات الجلود	10,9	89,1

وكما يوضح الجدول فإن نسبة الذين يفضلون شراء السلع المستوردة تتجاوز دائما 58%، ما عدا اللحوم، ولذلك وهذا يعني أن عينة الدراسة مناسبة جدا للحصول على إجابات لتحديد دوافع هذا السلوك.

وقد انطلقنا في هذه الدراسة من فرضية: **أن المستهلكين يقومون بشراء السلع المستوردة ولا يحفزون المنتج الوطني على زيادة الإنتاج وبالتالي يؤثرون سلبا على حجم التوظيف**، ولذلك قمنا بتحديد 6 دوافع وأسباب من خلال أسئلة استمارة البحث،يصعب في بعض منها تحديد ما إذا كان يرتبط بالمنتجين أو المستهلكين، ومع ذلك حاولنا التفرقة بين مجموعتين: مجموعة أسباب تتعلق بالمنتج ومجموعة أسباب تتعلق بالمستهلك، بمعنى أن المستهلكين إذا اختاروا السلع المستوردة بدلا من الوطنية بسبب أن المنتج الوطني هو الذي أهمل ميزة معينة في السلعة فإن المنتج هنا هو سبب لجوء المستهلك الجزائري للسلعة المستوردة، والشكل التوضيحي التالي يوضح هذا التقسيم:

المخطط التوضيحي(5-4): تصنيف أسباب اختيار السلع المستوردة.

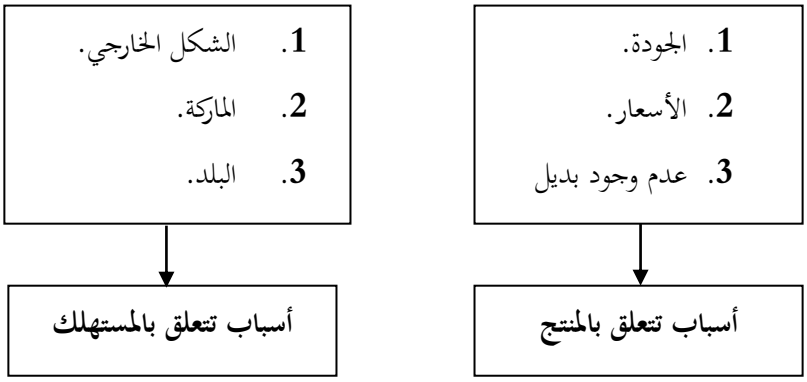

الجدول(5-21): نسب تفضيل السلع المستوردة حسب الدافع وحسب نوعية السلع.

الدافع	الحليب ومشتقاته	الخضر والفواكه	السيارات	القهوة والشاي	الأدوية	الثلاجات والمكيفات	اللحوم	الأثاث	الحلويات	الملابس	منتجات الجلود	المتوسط
الجودة	72,4	40,6	83,8	60,3	74,3	77,4	36,6	68,2	60,4	77,4	74,0	**65,9**
الأسعار	12,2	10,9	11,4	8,4	5,9	11,3	11,8	11,2	6,7	8,2	10,2	**9,8**
البلد	29,5	14,1	55,7	31,8	43,6	46,8	30,1	35,2	36,2	45,7	37,8	**36,9**
الماركة	43,0	10,9	67,6	39,1	44,1	60,2	20,4	39,7	46,3	56,3	48,0	**43,2**
الشكل الخارجي	15,4	23,4	53,8	13,4	9,9	42,5	26,9	59,2	43,6	63,0	60,2	**37,4**
لا يوجد بديل	10,9	20,3	44,5	26,3	24,8	16,1	15,1	15,6	6,7	18,8	15,3	**19,5**

ويوضح الجدول أعلاه نسبة الذين يفضلون السلع المستوردة حسب نوعية السلعة من جهة وحسب الدافع والسبب في اختيارها من جهة أخرى، وعلى سبيل المثال 72,4% من الذين يفضلون شراء الحليب ومشتقاته المستوردة (ونسبتهم 70,9% من أفراد عينة الدراسة) بدلا من المحلية بسبب الجودة، بينما 15,4% فقط يفضلونه بسبب شكله الخارجي وهي نسبة أقل بكثير، وهذا يعني بان الإنتاج الوطني ينقصه الجودة مقارنة بالإنتاج المستورد وهذا حسب

وجهة نظر المستهلك، هذا الأخير الذي يحدد هل سيقوم بالشراء أما لا وبالتالي هو الذي سيؤثر على حجم الإنتاج الوطني أو المستورد، وعلى العموم ما يمكن ملاحظته من الجدول أن الجودة تعتبر غالبا(ما عدا بالنسبة للحوم والخضر والفواكه)العامل الرئيسي الذي يدفع المستهلكين الجزائريين لاختيار السلع المستوردة بدلا من الإنتاج الوطني، وهذا الدافع مرتبط طبعا بالمنتج الوطني وليس بمجرد الذوق أو الشكل الخارجي أو الميل النفسي للمستهلكين في الدول النامية تجاه السلع المستوردة.

وإذا أردنا ترتيبا عاما يشمل كل السلع الواردة في استمارة البحث فإن الدوافع تترتب حسب المتوسط كما يلي:

1- الجودة.

2- الماركة.

3- الشكل الخارجي.

4- البلد.

5- لا بوجد بديل.

6- الأسعار الأقل.

وهذا يعني أنه بعد الجودة تعتبر الأسباب المتعلقة بأذواق المستهلكين وميولهم أكثر تأثيرا على قراراتهم عند شراء السلع المستوردة بدلا من السلع الوطنية، وتتفاوت طبعا أهمية الدوافع حسب كل سلعة كما سبق وأوضحنا من خلال الجدول.

وعلى العموم إذا أراد المنتج الوطني أن يحقق رغبات المستهلكين عند إنتاجه لبدائل الواردات فإنه يجب أن يركز في كل سلعة على ما يلي:

الجدول(5-22): العوامل التي يركز عليها المنتج الوطني لجذب مستهلكي الواردات.

الحليب ومشتقاته	1. **الجودة.** 2. **الماركة.**
الخضر والفواكه	1. الجودة.

	2. الشكل الخارجي.
السيارات	1. الجودة.
	2. الماركة.
	3. الشكل الخارجي.
القهوة والشاي	1. الجودة.
	2. الماركة.
الأدوية	1. الجودة.
	2. الماركة.
الثلاجات والمكيفات	1. الجودة.
	2. الماركة.
	3. الشكل الخارجي.
الأثاث	1. الجودة.
	2. الشكل الخارجي.
الحلويات	1. الجودة.
	2. الماركة.
	3. الشكل الخارجي.
الملابس	1. الجودة.
	2. الشكل الخارجي.
	3. الماركة.
منتجات الجلود	1. الجودة.
	2. الشكل الخارجي.
	3. الماركة.

حسب خصائص عينة الدراسة وجدنا مجموعة الملاحظات الهامة التالية:

– تؤثر العوامل والدوافع الستة تقريبا بنفس درجة التأثير على كلا الجنسين بالنسبة للجودة والماركة بدرجة كبيرة. وبالنسبة للشكل الخارجي والبلد وعدم وجود بديل بدرجة متوسطة، ما عدا الأسعار فإنها تؤثر على الذكور بدرجة متوسطة بينما لا تكاد تؤثر على قرارات الإناث.

– بالنسبة للفئة العمرية وجدنا بأنه بالنسبة للجودة تؤثر على قرارات اختيار السلع المستوردة بالنسبة لكل الفئات العمرية، بينما بقية الأسباب والدوافع تؤثر على كل الفئات العمرية بدرجة متوسطة، ما عدا الماركة تؤثر على الفئة العمرية أقل من 18 سنة بدرجة كبيرة جدا، والبلد يؤثر على قرارات الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بدرجة كبيرة جدا.

– تؤثر الجودة بدرجة عالية على قرارات ذوي المستويات التعليمية المختلفة عند اختيارهم للسلع المستوردة، بينما بقية العوامل تقريبا تؤثر على جميع أفراد العينة بدرجة متوسطة.

– كما تؤثر الجودة على قرارات كل أصحاب الدخول باختلاف مستوياتها بدرجة عالية، بينما تؤثر بقية العوامل الأخرى على قرارات كل مستويات الدخول بدرجة متوسطة.

كما قمنا بطرح سؤالين رئيسيين تكميليين للإجابة على فرضية هامة: نفيها أو تصديقها وهي: **أن المستهلك الجزائري لا يثق في الإنتاج الوطني وأنه لن يعمل على تحفيز المنتج الوطني إذا أراد إنتاج بدائل للواردات،** وقد كانت الإجابات كما يلي:

– حوالي 50% من العينة يؤكدون بأن هناك سلعا لو تم إنتاجها في الجزائر لن يقومو بشرائها حتى لو كانت ذات جودة عالية، فغالبيتهم (حوالي 86% منهم) ينتظرون من يبادر ويغامر باستهلاك هذه السلع، ونسبة هامة منهم (حوالي 79%منهم) ليست لديهم الثقة في المنتج الوطني، إضافة لكونهم(حوالي 80%) يؤكدون بأنهم يخشون ارتفاع الأسعار لأن السلع الوطنية عادة إذا توافرت على عنصر الجودة تكون أسعارها مرتفعة جدا، في حين أن حوالي 25,5% ينفون هذا القطع ويؤكدون أنهم لا يملكون هذا الرأي مسبقا وبأنهم على استعداد لشراء أي منتج وطني إذا تأكدوا من جودته، والنسبة المقاربة جدا لهذه النسبة 24,5% هم الأشخاص الذين ليس لديهم رأي مسبقا على الإطلاق بهذا الصدد، وهذا يعني أنهم ليس لديهم موقف مؤكد ضد ما هو وطني.

الشكل البياني(5–24): نسبة الأشخاص الذين يرفضون شراء بعض بدائل الواردات حسب السبب.

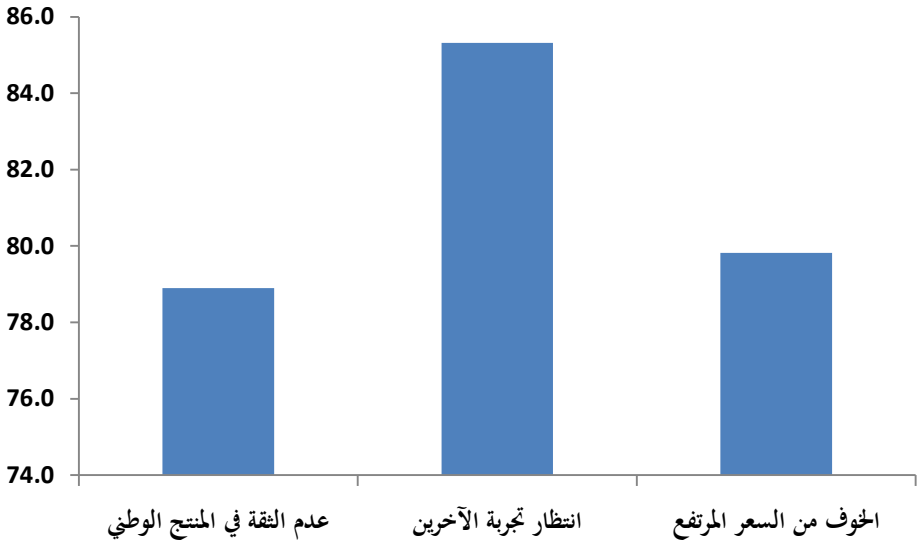

حوالي 72,3% يؤكدون بأن هناك سلع لو تم إنتاجها في الجزائر فسيقومون بدون شك بشرائها، بينما نسبة ضئيلة جدا تقدر بحوالي 9% يؤكدون بأنهم ليسوا مستعدين على الإطلاق لشراء منتج وطني، وأنهم ليس لديهم قابلية ولا ثقة في اقتناء المنتجات الوطنية، وحوالي 18,6% لا يعرفون ولا يحددون بالضبط هل هناك ولو على الأقل سلعة واحدة مستوردة هل يستطيعون استبدالها بإنتاج وطني أم لا، ومن بين الـ72,3% الذين يؤكدون شراءهم للسلع الوطنية البديلة للواردات حوالي 94% منهم يؤكدون أنهم سيقومون بذلك لتشجيع المنتج الوطني بالدرجة الأولى، بينما بنسبة أقل حوالي 77% منهم سيقومون بذلك لاغتنام أسعار أقل للسلع الوطنية وهروبا من أسعار أعلى للسلع المستوردة.

الشكل البياني(5-25): نسبة الأشخاص الذين يتقبلون بدائل الواردات حسب السبب.

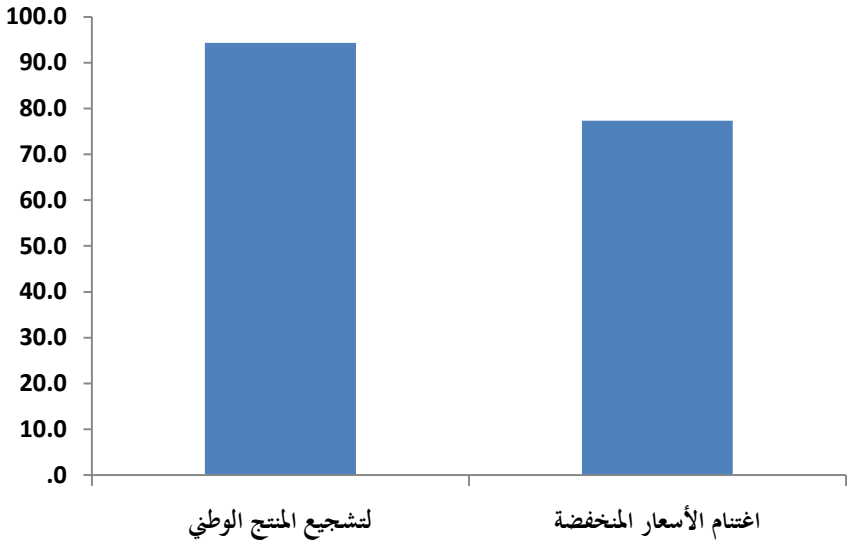

ولا تختلف الإجابات المتعلقة بالسؤال الأول من جنس لآخر، فنجد أن متوسط الإجابات للجنسين متقارب، بينما نلاحظ الاختلاف حسب الفئات العمرية، فأغلبية الفئة العمرية أقل من 25 سنة يقررون بأن هناك سلع معينة لو تم إنتاجها في الجزائر لن يقومو بشرائها، إضافة لمن هم أكبر من 50 سنة، وبذلك يكون أغلب من هم في الفئة 26-50 سنة يؤكدون بأنهم على استعداد لشراء أي سلعة بديلة للواردات.

الأقل من 35 سنة معظمهم ليست لديهم مشكلة عدم الثقة في المنتج الوطني، ولكنهم يخشون السلع الوطنية من حيث أسعارها المرتفعة خاصة إذا كانت ذات جودة عالية، بينما الأكبر من 35 سنة معظمهم لديهم مشكلة عدم الثقة في المنتج الوطني.

خلاصة الفصل الخامس:

ينقسم سوق العمل في الجزائر إلى سوق عمل رسمي وسوق أخطر: سوق العمل غير الرسمي، والذي يوفر حوالي 41% من إجمالي التوظيف خارج قطاع الزراعة، ويعمل على استيعاب أكثر من 79% من القوة العاطلة عن العمل، وهذا ما انعكس في النهاية على معدلات البطالة المتناقصة خلال الفترة، برغم تنامي أعداد العاطلين عن العمل، تميزهم بطالة الشباب خاصة من ذوي مستوى التعليم العالي.

وبالرغم من أن سياسة التشغيل ساهمت دون شك في التصدي لمشكلة البطالة عبر مختلف الإجراءات والأجهزة، منها ما يتعلق بالتخفيف من حدتها فقط ومنها ما يتمثل في محاولات حقيقية وجادة في خلق مناصب الشغل من خلال المساعدة في إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إلا أن مؤشرات الفعالية في هذا الصدد تدل على النتيجة المتواضعة حيث عملت المؤسسات المتوسطة والصغيرة حتى 2009 في توفير حوالي 18,5% من إجمالي التوظيف، واستطاعت استيعاب حوالي 16% من القوة العاملة، وهي نسب متواضعة جدا مقارنة مع نسبة 50-60% في الدول المتقدمة.

وعندما تتبعنا تأثير قيام المبادلات التجارية مع العالم الخارجي على حجم التوظيف وجدنا بأن الأثر إيجابي وبوضوح، وذلك لأن سياسة التشغيل أساسا تعتمد على المداخيل النفطية المتأتية من التجارة الخارجية، ولكن عند تتبعنا لتأثير تحرير هذه المبادلات وجدنا العكس تماما، فمقدار ما اكتسبته الجزائر من انفتاح تجارتها كان أقل بكثير من الخسائر التي تعرضت لها على مستوى توظيف العمالة الوطنية، وهذا عند قيامنا باستثناء الصادرات النفطية، وبذلك وجدنا أثرين للتجارة الخارجية: أثر إيجابي لقيام التجارة وأثر سلبي لتحرير التجارة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي خسرتها الجزائر بسبب تحرير التجارة كمتوسط خلال فترة الدراسة حوالي 120% من إجمالي العاطلين عن العمل، وحوالي 22,3% من إجمالي القوة العاملة.

وأخيرا ومن خلال استبيان لدراسة سلوك استهلاك الواردات توصلنا إلى أنه بعد الجودة تعتبر الأسباب المتعلقة بأذواق المستهلكين وميولهم أكثر تأثيرا على قراراتهم عند شراء السلع المستوردة بدلا من السلع الوطنية، وهذا يعني أنهم يؤثرون بتفضيلاتهم على حجم الإنتاج الوطني وبالتالي حجم التوظيف.

كما توصلنا إلى أن غالبية عينة الدراسة مستعدين لشراء المنتج الوطني إذا توافر على ميزة الجودة وذلك لتشجيع المنتج الوطني ومحاولة اغتنام فرصة شراء منتج وطني قد تكون أسعاره أقل.

الخاتمة العامة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع الهام والمتمثل في تقدير الآثار التي تخلقها سياسة تجارية تحريرية على حجم التوظيف بدولة نامية مثل الجزائر توصلنا للنتائج التالية:

1. اختلفت النظريات الاقتصادية التقليدية و الحديثة في تفسير قيام التجارة بين الدول، و لكنها جميعا وظفت مجموعة من المبررات التي إما كانت موجودة فعلا في ذلك الوقت أو لا زالت موجودة إلى يومنا هذا.

فقد تسعى دول العالم للقيام بمبادلات تجارية فيما بينها بسبب أن إحداها تتخصص و تنتج سلعة أو مجموعة من السلع بتكاليف أقل من دول أخرى، كما قد تكون متخصصة في إنتاج مجموعة من السلع بأقل التكاليف ومع ذلك قد تسعى لاستيراد إحدى السلع حتى تتيح عوامل إنتاجها للتخصص في إنتاج مجموعة سلعية أخرى، بشرط أن تكون لديها ميزة نسبية أعلى في السلع الثانية (المصدرة).

و قد تقوم التجارة بين الدول بسبب امتلاك إحدى الدول عناصر إنتاج مجموعة سلع معينة أكثر مما لدى شركاءها المحتملين و تقوم باستيراد السلع التي يمكن التمييز في أنماط و اتجاهات التجارة الدولية حسب معيار الدول المعنية بالتبادل: الدول المتقدمة، الصناعية الأقل تقدما و الدول النامية.

و لعل التحليل وانتقاد السياسة التجارية يجب أن يختلف حسب نوع التجارة المقصود.فيختلف أن تفتح دولة حدودها لدخول سلع تحتاجها و يستحيل عليها إنتاجها (لأسباب مختلفة)، عن أن تفتح حدودها لدخول سلع تنتجها محليا و بذلك تكون قد أتاحت فرصة لحرب تسويق قد يفوز بها المنتج الأجنبي.

كما أن نظرية فيرنون قدمت حقيقة جد مهمة فيما يتعلق بواقع الدول النامية، فهي لم تظهر إلا من خلال سعي الشركات متعددة الجنسيات لتعظيم أرباحها، فظهرت مستوردة في مرحلة لاحقة من استيراد الدول الصناعية لهذه السلع، ثم ظهرت فجأة كمناخ استثماري جذاب بسبب أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن نفقات و تكاليف أقل.

وفي كل مرة نجد فيها أن الدول النامية لديها ميزة نسبية في سلعة ما، تكون أما مواد أولية و ثروات طبيعية لا دخل للابتكار أو الإبداع في خلقها و الحصول عليها، أو سلع كثيفة العمالة غير المؤهلة.

2. وجدنا بأنه في ظل تطور ظاهرة العولمة كانت السياسة التجارية في الدول المتقدمة خاصة تتأرجح بين الحمائية والتحرير، وأن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان بسبب الخسائر الضخمة التي تكبدتها الدول المتقدمة وعلى رأسها الو.م.أ جراء التشدد في إتباع إجراءات حمائية مثل قانون هاولي–سموت في الو.م.أ، وبعد أن كانت محاولات ثنائية ومن ثم متعددة الأطراف أصبحت الآن تشكل نظاما عالميا للتجارة تتحكم فيه الدول المتقدمة، وبعد أن كان يغلب على التجارة العالمية استحواذ الدول المتقدمة على تصدير السلع الصناعية واستيراد المواد الأولية من الدول النامية ظهر نوع جديد من التجارة وهو التجارة النمطية بين الدول المتقدمة، وقيام الدول النامية –أو ما أصبحت

تسمى بالاقتصاديات الناشئة- بتصدير بعض المنتجات الصناعية والتكنولوجيا العالية، وهذا ما ينسبه البعض لمزايا المنظمة العالمية للتجارة والعولمة عموما.

بذلك انقسمت الدول النامية انقسمت إلى مجموعتين: مجموعة استطاعت استغلال انضمامها للمنظمة من أجل تحقيق معدلات نمو في اقتصادياتها عموما وفي نصيبها من التجارة خصوصا، ومجموعة أخرى أجبرت على تحرير اقتصادياتها بسبب أزمة المديونية وضرورة لجوئها لصندوق النقد الدولي الذي يفرض على هذه الدول برنامج إصلاح اقتصادي تتمحور بنوده حول تحرير الأسواق وخاصة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

3. من خلال الدراسة وجدنا بأنه يمكن تقسيم المدارس الاقتصادية التي تعمل على تفسير حجم التوظيف في اقتصاد ما إلى مجموعتين:

- على مستوى سوق العمل نفسه: يضم المدرسة الكلاسيكية، النيوكلاسيكيةوالنيوكينزية.
- على مستوى سوق السلع والخدمات: يضم المدرسة الكينزية.

وتختلف أنواع البطالة بين الاقتصاديين من المجموعة نفسها، فتختفي البطالة مثلا بسبب قدرة السوق على التوازن التلقائي إلا إذا اختار أفراد القوة العاملة البطالة بأنفسهم وهي ما تسمى **بالبطالة الاختيارية** في الفكر الكلاسيكي، بينما تظهر في الفكر النيوكينزي إمكانية أن يقبل الأفراد بمستويات الأجر السائدة وشروط العمل ومع ذلك لا يجدون فرصة للعمل وهذا ما يعني **بالبطالة الإجبارية**.

أما في الفكر الكينزي فنجد نوعا مختلفا من البطالة وهو **بطالة نقص الطلب**، حيث يربط كينز مستوى التوظيف مهما كان بمستويات الطلب على السلع والخدمات، فكلما كان مستوى الطلب الكلي عاليا تشجع المنتجون على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التوظيف، والعكس صحيح، وهنا تظهر بطالة نقص الطلب، وغالبا ما يصطلح عليها أيضا **بالبطالة الإجبارية**.

كما أبرز الفكر النيوكلاسيكي أنواعا أخرى للبطالة بعد تخلي الفكر الكلاسيكي عن تقديس بعض مبادئه، فقد تنازل عن فكرة المنافسة التامة بإقراره بالبطالة الاحتكاكية باعتبارها بطالة مؤقتة تنشأ إما بسبب نقص المعلومات أو نقص القدرة على الانتقال الجغرافي أو الانتقال من وظيفة لأخرى، مقدسين مبدأ التوازن التلقائي الذي قد يتعطل بصفة مؤقتة ولكن موجود.

كما أن النظريات الاقتصادية اختلفت عند وضع أسس للسياسة الاقتصادية الكلية التي يجب إتباعها لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، فأنصار الفكر الكلاسيكي يرفضون تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال، ويؤكدون على أن حل مشكلة البطالة هو إزالة كل معيقات التوازن التلقائي كالنقابات العمالية وقوانين الحد الأدنى للأجور التي تفسد تلقائية عمل آليات سوق العمل، والنيوكلاسيكي يؤكدون على أنه إن كان على الدولة التدخل فيكون ذلك على مستوى العرض وليس الطلب، من خلال توفير ظروف الإنتاج للرأسماليين، بينما جاء الفكر الكينزي بعد أزمة 1929 بفكر جديد يملي بضرورة تدخل الدولة بسياسة تحفيز للطلب الكلي، إلا أن هناك اقتصاديون على رأسهم فيليبس يؤكدون على أن السياسات التوسعية التي تعمل للقضاء على البطالة سوف تخلق دون

شك مشكلة التضخم، في شكل علاقة تبادلية، بينما وجد اقتصاديون آخرون بعد منحنى فيليبس بأن السياسة التوسعية التي تبحث عن القضاء على مشكلة البطالة خلقت التضخم وحافظت على مستويات البطالة في الأجل الطويل، ذاك أنها بطالة طبيعية أو توازنية لن تختفي، وبأن السياسة التي تنشد القضاء عليها لن تنجح إلا في خلق الضغوط التضخمية.

في حين استطاع اقتصاديون آخرون تقديم تحليل قائم على انفتاح الأسواق على العالم الخارجي، حيث أن السياسة التوسعية تستطيع العمل على محاربة البطالة، وإذا كان الطلب الكلي يفوق العرض الكلي فيمكن للإنتاج الخارجي أن يستوعب هذه الزيادة بدلا من تركها تضغط على الحجم الأقل للعرض المحلي، ومع ذلك ناقش اقتصاديون آخرون هذا التحليل من خلال تمييزهم بين حالتين: نظام الصرف المرن ونظام الصرف الغير مرن، فالسياسة التوسعية ستعمل على زيادة الناتج وبالتالي التوظيف إذا كانت في نظام الصرف الثابت، أما إذا كانت في ظل نظام الصرف المرن فقد تكون ذات جدوى في الأجل القصير ولكن سرعان ما ستعود مستويات الناتج إلى مستوياتها السابقة.

وفي الأخير وجدنا بأن دراسات أخرى قياسية خاصة أخذت منحى مختلف وهو تتبع العلاقة الواقعية بين معدلات البطالة ومعدلات نمو الناتج، وقمنا بتقديم نموذجين على ذلك: معادلة **أوكن** ومعادلة **بلانشارو فيتوسي**.

4. بسبب أزمة المديونية لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي لتستفيد من مزايا إعادة الجدولة، وكان لزاما عليها اتباع القاعدة الشرطية من خلال تبني برنامج إصلاح اقتصادي يرتكز على تحرير الأسواق الوطنية، سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى المبادلات التجارية الخارجية.

وانعكس ذلك على السياسة التجارية الانفتاحية متمثلة أساسا في محورين: **المحور الأول** هو التخفيض التدريجي لعدد وقيمة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، فقد تقلص عدد الرسوم إلى ثلاث معدلات فقط: 5، 15 و30% كحد أقصى بدلا من 120% قبل بداية برنامج الإصلاح.

والمحور الثاني: يتمثل في الاتفاقيات ثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف التي تضمنت تبادل تحرير الأسواق من خلال رفع القيود الجمركية وغير الجمركية سواء بصفة فورية في حالات أو بصفة تدريجية في حالات أخرى، وأهم مثال على ذلك الاتفاقية الأوروجزائرية، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، إضافة لمحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي انطلقت المفاوضات فيها منذ 1987، ولا تزال عالقة لغاية الآن بسبب ملفات يرفض أطراف التفاوض التنازل بشأنها أهمها: ازدواج التسعير في سوق الغاز، الرسوم المفروضة محليا على الواردات والتي تمثل ازدواجا ضريبيا بالنسبة لها، الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاعات خارج المحروقات، إضافة لبعض العراقيل التقنية والإجراءات التي تعرقل التجارة الخارجية.

وبالرغم من هذه المحاولات الحثيثة للتحرير إلا أن السياسة التجارية الجزائرية تتضمن إجراءات وأدوات حمائية للإنتاج الوطني وهي التي تعرقل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية، ومن بين هذه الأدوات: المعايير التقنية والمهنية المشروطة على الواردات، نظام التراخيص ونظام الحظر بنوعيه المؤقت والدائم لبعض أنواع الواردات، دعم الصادرات

وعلى الخصوص صندوق دعم الصادرات FSPE، تدابير مكافحة إغراق السوق الوطني بالواردات، تدابير الحق التعويضي للمنتجين المحليين الذين تضرروا من واردات يتم تدعيمها في الدول المنشأ....الخ

وانعكست السياسة التجارية المتبعة سلبا على رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات، حيث عرف عجزا متزايدا، وعلى الخصوص مع الأطراف الشركاء في الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر.

وباستثناء النفط ومشتقاته تعتبر سلع التجهيز وتليها السلع الاستهلاكية بنوعيها: الغذائية والغير غذائية السبب الأساسي في تنامي الواردات ومن ثم تدهور رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات.

5. ينقسم سوق العمل في الجزائر إلى سوق عمل رسمي وسوق أخطر: سوق العمل الغير رسمي، والذي يوفر حوالي 41% من إجمالي التوظيف خارج قطاع الزراعة، ويعمل على استيعاب أكثر من 79% من القوة العاطلين عن العمل، وهذا ما انعكس في النهاية على معدلات البطالة المتناقصة خلال الفترة، برغم تنامي أعداد العاطلين عن العمل، تميزهم بطالة الشباب خاصة من ذوي مستوى التعليم العالي.

وبالرغم من أن سياسة التشغيل ساهمت دون شك في التصدي لمشكلة البطالة عبر مختلف الإجراءات والأجهزة، منها ما يتعلق بالتخفيف من حدتها فقط ومنها ما يتمثل في محاولات حقيقية وجادة في خلق مناصب الشغل من خلال المساعدة في إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إلا أن مؤشرات الفعالية في هذا الصدد تدل على النتيجة المتواضعة حيث عملت المؤسسات المتوسطة والصغيرة حتى 2009 في توفير حوالي 18.5% من إجمالي التوظيف، واستطاعت استيعاب حوالي 16% من القوة العاملة، وهي نسب متواضعة جدا، مقارنة مع نسبة 50-60% في الدول المتقدمة.

وعندما تتبعنا تأثير قيام المبادلات التجارية مع العالم الخارجي على حجم التوظيف وجدنا بأن الأثر إيجابي وبوضوح، وذلك لأن سياسة التشغيل أساسا تعتمد على المداخيل النفطية المتأتية من التجارة الخارجية، ولكن عند تتبعنا لتأثير تحرير هذه المبادلات وجدنا العكس تماما، فمقدار ما اكتسبته الجزائر من انفتاح تجارتها كان أقل بكثير من الخسائر التي تعرضت لها على مستوى توظيف العمالة الوطنية، وهذا عند قيامنا باستثناء الصادرات النفطية، وبذلك وجدنا أثرين للتجارة الخارجية: أثر إيجابي لقيام التجارة واثر سلبي لتحرير التجارة.

وبذلك تظهر نتائج الفرضيات المطروحة في مقدمة الرسالة كما يلي:

1. تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم فرضها على الدول النامية أداة لتحرير أسواقها لتمكين الدول المتقدمة من الاستفادة من أسواق هذه الدول.
2. تحرير التجارة لا بد أن يكون مرحليا، على المستوى الزمني والمستوى القطاعي، وحتى على مستوى إنتاج سلع معينة داخل القطاع نفسه حتى لا يخلق آثارا سلبية على جهاز الإنتاج الوطني.
3. في الجزائر تم خلق العديد من الآليات لمحاولة التخفيف من حدة الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية، ولمسنا ذلك من خلال العديد من الإجراءات التنظيمية الخاصة بحماية المنتج الوطني، ومن خلال سياسة التشغيل التي تتبعها الدولة منذ بداية برامج الإصلاح الاقتصادي.

4. ومع ذلك فإن الإجابة على الفرضية الأخيرة تبدو محبطة تماما، لأن الاتفاقيات التي قامت الجزائر بعقدها على مستوى تحرير التجارة الخارجية كانت نتائجها عكسية بالنسبة للجزائر، فانعكست في شكل تنامي الواردات على حساب الصادرات خارج المحروقات.

المقترحات:

1. يمكن للدولة من أجل تشجيع الشباب على اللجوء للقطاع الاقتصادي عموما والقطاع الخاص تحديدا بدلا من التركيز على الإدارات العمومية يمكن أن تمنح أجورا أعلى في القطاع الخاص مما يمنح لهذا الأخير ميزة تجعل الشباب ينجذب أكثر لهذا القطاع وبالتالي إمكانية اكتساب خبرات أكثر بما أن القطاع الخاص يسعى لاستغلال اليد العاملة أكثر مما تفعله الإدارات العمومية.
2. يمكن لسياسة تشغيل نشيطة أو خاملة موجهة تحديدا للقطاعات الإنتاجية التي تعمل على إحلال الواردات أو الموجهة للتصدير أن يكون لها تأثيرا هاما، حيث تقوم الدولة بمنح إعفاءات ضريبية أو إعانات للمؤسسات التي تنشط في الصناعات البديلة للواردات أو الصناعات الموجهة للتصدير والتي تقوم بتوظيف فئات معينة (الفئات متعلقة بالسن أو الجنس أو المستوى التعليمي....الخ)
3. اعتماد إجراءات وإنشاء هيئات تهتم بإنشاء المؤسسات الكبيرة على غرار تلك التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المؤسسات التي تعمل على إحلال الواردات أو إنتاج السلع الموجهة للتصدير، وبهذا الصدد نقدم مقترحا مبتكرا: تقوم الدولة بتمويل مشروع كبير يضم مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل على غرار الذين يستفيدون من أجهزة دعم إنشاء المؤسسات ص.م، ويقوم المجموعة بملكية وتسيير المشروع كشركة مساهمة ولها مجلس إدارة ولها تصويت ...الخ والدولة يمكن أن تكون شريكا ممولا بطريقة المشاركة المنتهية بالتمليك، وتكون خصائص هذا المشروع كما يلي:
   - أن يكون مشروعا كبيرا صناعيا.
   - يكون التمويل من طرف الدولة.
   - الشركاء المستفيدون هم العديد من الأفراد وليس فقط شريك ضخم واحد محتكر.
   - الدولة تكون ممول بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.
   - تختار المشروع الكبير الذي يوفر أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل.
   - المشروع يكون كبيرا بالمعنى الذي يوجه للتصدير ويقلص من الاستيراد.

- العديد من الملاك أو الشركاء يقلل من فرص الربح عند الاقتسام ولكنه يمنح العديد الحق في الدولة التي تمولهم من ناحية ومن ناحية ثانية اختيار العاطلين عن العمل يسمح ويتيح فرصة أكبر لأن يقبلوا الربح القليل الناتج عن الاقتسام، في حين لو لم يكونوا عاطلين وكانوا مستثمرين سابقين لرفضوا الاقتسام وهذا نتيجة الفرصة البديلة فالذي لديه استثمار يبحث عن فرصة أفضل وليس عن شركاء يقاسمونه الربح، وإذا أعطته الدولة التمويل لوحده فهذا يضع السياسة في مشكل كبير وفي حرج والسياسة تعتمد على ماذا؟ تعتمد على امتصاص أكبر عدد كبير من العاطلين وبالتالي امتصاص الاحتجاجات الاجتماعية الناتجة عن اضطرابات اقتصادية اجتماعية، ولا ننسى أن المشروع الكبير يتيح مناصب شغل متزايدة وقابلة للتوسع.

4. انتهاج سياسة بديلة يمكن أن نصطلح عليها بسياسة تجارية للتشغيل أو سياسة تشغيل تجارية، حيث تأخذ السياسة التجارية بعين الاعتبار مناصب الشغل التي يمكن أن تخلقها صادرات بكم معين، ومناصب الشغل التي يمكن أن تتسبب بخسارتها واردات بكم معين، وبهذا الصدد نقترح إجراءا نعتقد أنه من ضمن إجراءات السياسة النشيطة، حيث يتم مساعدة الشباب العاطل عن العمل على إنشاء مؤسسات إنتاجية ويضمنون لهم تسويق منتجاتهم من طرف شباب عاطلين آخرين، ويمكن استخدام الإجراء بالخطوات التالية:

- تحديد خصائص البطالة في كل منطقة جغرافية.
- تحديد طبيعة السلع الاستهلاكية التي يحتاجها أغلب العاطلين في كل منطقة على حدا.(المجموعة الأولى)
- تشجيع وتدعيم إنتاج ما يحتاجه هؤلاء العاطلين من طرف شباب عاطلين آخرين.(المجموعة الثانية)
- تشغيل المجموعة الأولى في مناصب مؤقتة(عقود الإدماج مثلا).
- منحهم كوبونات (صكوك شراء منتجات) للحصول مجانا على سلع أنتجها الشباب في المجموعة الثانية.

آفاق البحث:

- قدرة الاقتصاد الوطني على إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات.
- تأثير العوامل المؤسساتية والاقتصادية على معدلات البطالة.
- دور العولمة في خلق سوق العمل الرسمي في الدول النامية.
- تأثير تحرير التجارة الخارجية على الفوارق بين الأجور في الدول النامية.

قائمة المراجع

أولا. الكتب:

باللغة العربية:

1. السيد حجازي المرسي، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001.
2. ولد أباه السيد، اتجاهات العولمة، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2001.
3. عمر حسين، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1996.
4. زكي رمزي،"انفجار العجز–علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء النهج الانكماشي والتنموي- "دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق ،ط1، 2000.
5. ج.د.ن.ورسك، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، ترجمة:محمدعزيز.محمد سالم كعيبة طبعة1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1997
6. بن دعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.
7. بن أشنهو عبد اللطيف،، عصرنة الجزائر- حصيلة وآفاق، فيفري 2004 .
8. بوزيديعبد المجيد ، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999.
9. خالدي الهادي،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
10. عجةالجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دارالخلدونية، الجزائر، 2007.
11. رونالد ايرنبرج .روبرت سميث، اقتصاديات العمل، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ، الرياض، 1994
12. نجيب ابراهيم نعمة الله، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
13. بشيرالدباغأسامة،البطالةوالتضخم،الأهليةللنشروالتوزيع،طبعة2،الأردن، 2007.
14. سلمانمصطفوآخرون،مبادئالاقتصادالكلي،طبعة1،دارالمسيرة،الأردن، 2000.
15. جوارتيني جيمس،استروب ريجارد،الاقتصاد الكلي،ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن،عبد العظيم محمد،دار المريخ،السعودية، 1999.
16. مجيد الموسوي ضياء،النظرية الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
17. علي عبد الخالقعبير، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2007.

18. حجازيأحمد، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2004،

19. حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية.

20. بن فيحان المرزوقي عمر، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي،مكتبة الرشد ناشرون،2005.

21. صفوت قابيل محمد، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2006.

22. داندريا تايسون لورا ، من يسحق من؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية، ترجمة عبد الحميد محبوب، الطبعة1، الدار الدولية لنشر والتوزيع، مصر، 1997.

23. إبراهيم أيوب سميرة ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي- دراسة تحليلية تقييمية- ، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية،2000.

24. فاروق الحصريطارق ، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي-البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل- المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2008.

25. الحمشمنير ، الإصلاح الاقتصادي-بين أوهام الليبرالية الجديدة وحق الشعوب في الحياة- سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003.

26. عيسى عبد اللهمحمد ، إبراهيممموسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998.

27. عفيفي حاتمسامي ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط5، القاهرة، 2000.

28. عبد السلامرضا ، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

29. كريانينموردخاي، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات،دار المريخ، ترجمة:عطيةمسعود،منصور ابراهيم، الرياض، 2007.

30. زكيرمزي،الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،1986.

31. عبد السلامرضا،انهيار العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

32. أفهيلدهورست، اقتصاد يغدق فقرا، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 2007.

33. ايدجمانمايكل ، الاقتصاد الكلي، ترجمة:محمد ابراهيم منصور،دارالمريخ.الرياض، 1999.

باللغة الأجنبية:

34. Hocine Benissad,L'ajustement structurel -l expérience du Maghreb, Office des Publications Universitaires, Algérie, 1999.
35. AMMAR BELHIMER, La dette extérieure de l'Algérie, CASBAH édition, alger, 1998.
36. DJoudi Bouras, l'Algérie face q la mondialisation, African books collective, 2008.
37. Mehdi ABBAS, l'accession à l'OMC, Pierre Blanc, Souveraineté économique et réformes en Algérie, Editions L'Harmattan, 2010.
38. Muriel Maillefert, L'économie de travail, Studyrama, 2004 op.cit.
39. Pierre Cahuc, André Zylberberg, le marché de travail, De Boeck Supérieur, 2001.
40. Pierre Cahuc,AndréZylberberg, Économie du travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage, De Boeck Supérieur, 1996.
41. Joël Jalladeau, Introduction à la macroéconomie, De Boeck Université, Paris, 1998.
42. Michael Burda et autres, Macroéconomie: Une perspective européenne, De Boeck Supérieur, 2002
43. Jules Gazon, Le chômage, une fatalité ?: Pourquoi et comment l'éradiquer, Editions L'Harmattan, 2008.
44. Graziella Caselli,JacquesVallin,GuillaumeWunsch, Démographie : analyse et synthèse: population et société, INED, 2004.
45. Jean-Didier Lecaillon et autres, Économie contemporaine: Analyse et diagnostics, De Boeck Université, edition 3, paris, 2008.
46. DAVID BEGG et autres, MACRO ECONOMIE , EDISCIENCE international, édition 6, Paris, 1994.
47. Angela Barthes،Petit manuel simplifié pour comprendre la mondialisation، Editions Publibook، 2005
48. Baudrand Vincent et autres ،Comprendre la mondialisation ، Studyrama ،2006.
49. Gérard Bacconnier et autres ،La mondialisation en fiches: Genèse ،acteurs et enjeux ،Editions Bréal ،2008.

50. Samir Amin ،Pablo González Casanova ،Le nouveau système capitaliste mondial: le monde vu du Sud ،Yves Bénot ،Editions L'Harmattan ،1994.

51. Serge d' Agostino et autres ،100 Fiches pour comprendre la mondialisation ،Editions Bréal ،2006.

52. Denis Horman،Mondialisation excluante، nouvelles solidarités: soumettre ou démettre l'OMC!، Editions L'Harmattan، 2001.

53. Stéphanie Ngo-Mbem،Les enjeux de la protection des dessins et modèles industriels dans le développement en Afrique، Editions L'Harmattan، 2008.

54. ANDRE DUMAS, L'économie Mondiale, De Boeck, 2eédition, Bruxelles, 2003.

55. Nicole Duvert et autres,Sciences économiques et sociales, Editions Bréal, 2007.

56. Jacques Fontanel, LA GLOBALISATION EN ANALYSE, Editions L'Harmattan, 2005.

57. Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Achille Hannequart, Économie internationale, Traduit par Achille Hannequart, Fabienne Leloup, Edition: 4, De Boeck Université, 2003.

58. Bertrand Affilé, Christian Gentil, Les grandes questions de l'économie contemporaine, Editions l'Etudiant, 2007, p.136.

59. Marc Montoussé et autres, Sciences économiques et sociales, Editions Bréal, 2007.

60. Marc Montoussé, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Editions Bréal, 2007.

61. Jean Kogej, Les mutations de l'économie mondiale du début du XXe siècle aux années 1970 en fiches, Editions Bréal, 2008.

62. Marc Montoussé, Dominique Chamblay, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, Editions Bréal, 2008.

63. Serge d' Agostino, Libre-échange et protectionnisme, Editions Bréal, 2003.

64. Maurice Durousset, la mondialisation et l'économie, HISTEGE, ellipses, 2eédition, Paris, 2005.

65. Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, Commerce international: théories et applications, Edition: 2, De Boeck Université, 1997.
66. Marc Montoussé, Isabelle Waquet, Macroéconomie, Editions Bréal, 2006.
67. Michel Lallement, Travail et emploi : le temps des métamorphoses,Editions L'Harmattan, 1994.
68. Bernard Jurion, Economie politique, De Boeck Université, Paris, N2, 2005.
69. Jean-José Quilès et autres, Macroéconomie,Bréal, 1999
70. Gregory N. Mankiw, MACROECONOMIE, De Boeck Supérieur, 2003 .
71. Anne-Hélène Roignan, Les accordscommerciaux régionaux, DREE dossiers, eptembre, 2003.
72. Richard E. Caves, Jeffrey A Frankel, Ronald W. Jones, Commerce et paiements internationaux, Traduit par Mireille Chiroleu-Assouline, De Boeck Université, 2002.

ثانيا. المقالات:

-باللغة العربية:

73. زيرارسمية وآخرون، أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية: 1986-2006، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 43: خريف 2009.

74. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00، السداسي الثاني2004، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

75. رجبمصطفى، هل يتآخى الين والدولار كاخوة هابيل وقابيل؟، يومية الشرق، دار الشرق، الدوحة، العدد7704، 20-07-2009، www.al-sharq.com.

-باللغة الأجنبية:

76. Ben yahia Farid, Processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC : Débat d'experts, Quotidien El Moudjahid du 28/01/2010.
77. Olivier Blanchard, Jean-Paul Fitoussi, Croissance et chômage, La Documentation française. Paris, 1998.
78. Stefan Tangermann, L'Avenir des Arrangements Commerciaux Préférentiels en Faveur des Pays en Développement et le Nouveau

Cycle de Négociations de l'OMC sur l'Agriculture, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, ROME, 2001, www.fao.org, 28-11-2009.
79. François VELLAS, le rôle de qualifications du travail dans la théorie du commerce international et la spécialisation des pays intermédiaires, Revue d'économie industrielle, numéro 14, 1980.
80. José Maria Caballero, Maria GraziaQuieti and MaterneMaetz, International Trade Some Basic Theories and Concepts, MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS ON AGRICULTURE : A RESOURCE MANUAL, FAO Training Series - Part. I, 2000.
81. Jose-Maria Garcia, Alvarez-coque, trade and domestic policies in open economy, NAPC, Ministry of Agriculture and Agrarian Reforms, Syria, 2003.
82. José María Caballero and others, Instruments of Protection and their Economic Impact, MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS ON AGRICULTURE : A RESOURCE MANUAL, FAO Training Series - Part. I.
83. CROOK, C. Le débat autour de la politique commerciale stratégique , Problèmes Economiques n° 2225 du 15 mai 1991.
84. J. David Richardson ,Empirical research on trade liberalization with imperfect competition ,Etudes Economiques de l'O.C.D.E., n° 12, 1989.
85. Jean-François Fortin, Analyse de la politique commerciale : État des travaux théoriques, Études internationales, IQHEI, vol. 36, n° 3, 2005.
86. Samira Imadalou, Adhésion de l'Algérie à l'OMC - Pas de concessions au détriment de l'économie nationale, 7 Avril 2009, allafrica.com,

ثالثا. الأطروحات:

باللغة العربية:

87. بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2002 . 2003.

88. حراق مصباح، التجارة الخارجية وسياستها الجبائية في ظل التحولات الإقتصادية الجديدة للجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2001-2002.

89. سرحان أحمد عبد اللطيف،"التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا"، "الكوميسا"، رسالة ماجستير، الاقتصاد الزراعي، جامعة طنطا، مصر، 2003.

90. محمد دحماني، الأثر المالي لتفكيك التعريفة الجمركية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص:نقود و تمويل، جامعة محمد الجزائر، 2005-2006.

91. محمد شريفي، الجزائر و رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص:نقود و تمويل، جامعة الجزائر، 2004/2003.

رابعا. القوانين:

92. الأمر35/68 المؤرخ في 2-2-1968، الجريدة الرسمية العدد11، مؤرخ في 6-2-1968.

93. القانون 02/78 المؤرخ في11-2-1978 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية: العدد7، بتاريخ14-2-1978.

94. قانون رقم 01-12 مؤرخ في 19 يوليو 2001، يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2001، الجريدة الرسمية: العدد38، المؤرخ في 21 يوليو2001.

95. جريدة رسمية العدد 23 مؤرخ في 26 أفريل 1995.

96. قانون رقم 03-13 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة 2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها. جريدة رقم 64

97. جريدة رسمية عدد 18/31-5-1994قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9-4-1994 و10-4-1994.

98. مرسوم تنفيذي رقم 09-321 مؤرّخ في 8 أكتوبر سنة 2009 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 99-95 المؤرخ في 19 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالوقاية من الأخطارالمتصلة بمادة الأميانت، جريدة عدد59، 14-10-2009.

99. قرار مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2008 ، يتعلق بمنع إستيراد المواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري، جريدة عدد70: 14-12-2008.

100. مرسوم تنفيذي رقم 09-296 مؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2009، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-181 المؤرخ في 12 مايو سنة 2009 ، الذي يحدد شروط ممارسة أنشطة إستيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب *(الجريدة رقم 51 المؤرخة في 06 سبتمبر 2009)*.

101. قانون رقم07-12 مؤرخ في30-12-2007 يتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد82، 31-12-2007.

102. مرسوم تنفيذي رقم05-222 مؤرخ في 22 يونيو2005، يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفياته،www.mincommerce.gov.dz، جوان 2010.

103. مرسوم رئاسي رقم04-223 مؤرخ في 3 أوت2004 يتضمن التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس في 27 فيفري1981، الجريدة الرسمية، العدد 49، 8أوت2004.

104. المنشور رقم 1769م ع ج/ أخ/م 400 المؤرخ في 03 ديسمبر 2008، www.mincommerce.gov.dz، جوان2010.

105. الجريدة الرسمية رقم80 الصادرة في 1963/10/23.

خامسا. الملتقيات:

باللغة العربية:

106. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مداخلة ضمن : الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، جامعة بشار،20-21 أفريل 2004.

107. حامد نور الدين، العولمة و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية .

108. عبد الله بلوناس ، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري ، مداخلة في: الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية.

109. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية.

110. مداخلة حول التجارة الخارجية، المؤتمر العاشر لإتحاد رجال الأعمال العرب، الجزائرمن 18 إلى 21 نوفمبر 2006.

111. كمال رزيق عمار بوزعرور ، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف ، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001.

112. بنعليبلعزوز–عبدالكريمقندوز، مبدأالضريبةتقتلالضريبةبينابنخلدونولافر، دراساتاقتصاديةإسلامية، المجلدالثالثعشرالعددالثاني،محرم1428، أوراقمؤتمرالإسهاماتالاقتصاديةلابنخلدون، مدريد 3-5 نوفمبر 2006.

باللغة الأجنبية:

113. Francois-Xavier BOREL ،Karine THEMEJIAN ،Patrick VELAY ، Débats récents autour de la Politique Commerciale Stratégique ، Séminaire de Politique Commerciale Internationale, l'Université Lumière Lyon 2 En partenariat avec l'Ecole de Management de Lyon, 2003.

سادسا. التقارير:

باللغة العربية:

114. كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرارو التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي،1998.

115. ادوارد غاردنر، خلق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات صندوق النقد الدولي، 2003، www.imf.org، الإطلاع في 28-06-2011.

باللغة الأجنبية:

116. Amor Tahari and David Marston, Algeria: 2009 Article IV Consultation—Staff Report; and Public Information Notice, IMF Country Report No. 10/57, www.imf.org, mars2010.

117. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011.

118. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 09/111, April 2009
119. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 07/95, March 2007
120. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 05/51, February 2005
121. ALGERIA : selected issues and statistical appendix, IMF Country Report No. 03/69, march2003.
122. Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 01/163, september2001.
123. ALGERIA : selected issues and statistical appendix, IMF Country Report No. 98/87, september1998.
124. KangniKpodar, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Février 2007.
125. originaires de la Communauté, www.caci.com.dz**, juin2010.**
126. transformés de la Communauté, www.caci.com.dz**, juin2010.**
127. MANUEL SUR LES REGLES DE L'ORIGINE DES MARCHANDISES DANS LE CADRE DE L'ACCORD D'ASSOCIATION ALGERIE – U.E, www.douane.gov.dz, juin2010.
128. PROTOCOLE n°6: LISTE DES OUVRAISONS OU TRANSFORMATIONS À APPLIQUER AUX MATIÈRES NON ORIGINAIRES POUR QUE LE PRODUIT TRANSFORMÉ PUISSE OBTENIR LE CARACTÈRE ORIGINAIRE, www.caci.com.dz, juin2010.
129. STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Premier trimestre 2010), www.douane.dz, juin2010.
130. PROTOCOLE N° 2: Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits agricoles
131. PROTOCOLE n°5: Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits agricoles
132. DIRECTION GENERALE DES DOUANES, STATISTIQUESDU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE(Période : Premier trimestre 2010), www.douane.org.dz
133. Quelles perspectives pour l'OMC ،http://www.ps-metz.org/omc.html#, 27-11-2009.
134. La Conférence de Cancun, 10-14 septembre 2003, www.ladocumentationfrancaise.fr, 27-11-2009.
135. La Conférence de Hong Kong 13-18 décembre 2005, www.ladocumentationfrancaise.fr, 27-11-2009..
136. Mesures antidumping, subventions, sauvegardes : faire face à l'imprévu,www.wto.org, 06-02-2010.

سابعا. مواقع الانترنيت:

- **باللغة العربية:**

137. الجزائر ترفض طلب المنظمة العالمية للتجارة رفع أسعار الغاز محليا، الاقتصاد والأعمال، www.aljazeera.net،2008/5/3، جوان2010

138. تصريح الوزير السابق الهاشمي جعبوب، بتاريخ11-2-2010، موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، http://193.194.78.233/ma_fr/.juin2010 ، خلال جوان 2010.

139. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول2009- ، www.algex.dz.

140. أنور الطويل، دور التجارة في التنميةومنظومة التجارة العالمية المتعددة الأطراف، www.eos.org.eg، 09-02-2010.

141. تاريخ اليابان، http://www.hukam.net. juin 2009,.

142. مصطفى العبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الحوار المتمدن، العدد1069-05-2005,www.ahewar.org.

143. الاتحاد الأوروبي، وزارة الشؤون الخارجية، إيطاليا، http://www.esteri.it/MAE/AR، جوان 2009.

144. الأمريكيتان، من الشمال الى الجنوب سوق مرتهنة للولايات المتحدة، http://www.mafhoum.com/press5/atlas32.htm، جويلية 2009.

145. صباح نعوش، مؤتمر التجارة العالميةفي الدوحة.. الأهداف والنتائج، www.aljazeera.net، 27-11-2009.

146. جميل محمد جميل الدباغ، ما بين مؤتمر الدوحة ومؤتمر هونك كونك لمنظمة التجارة العالمية، جريدة الصباح، www.alsabaah.com/، 27-11-2009.

147. "منظمة التجارة العالمية: "إجتماع وزاري بدون مفاجآت"، http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7830064، الإطلاع: 25-06-2011.

148. يونس عرب، نظرة على اتفاقيات التجارة الدولية، doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/dro17.doc، 09-02-2010.

149. الاتفاق العام للتجارة في الخدمات(جاتس) الحقيقة والخيال، المنظمة العالمية للتجارة،www.wtoarab.org، 05-02-2010.

150. أسئلة عامة حول انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، www.commerce.gov.sa/wto/wto.doc، 09-02-2010.
151. النظام المعمم للمزايا GSP، www.tas.gov.eg، 27-11-2009
152. الاتحاد الأوروبي يقر نظام تعرفة جمركية تفضيلية للدول الفقيرة، جريدة الشرق الأوسط، العدد:11،8414-12-2001، www.aawsat.com/، 28-11-2009.
153. التصدير نحو الاتحاد الأوروبي، http://www.delsyr.ec.europa.eu/ab/whatsnew/detail_a.asp?id=46، 28-11-2009.
154. خلافات تجارية بين اليابان والولايات المتحدة، www.elaph.com، 21-11-2009

- باللغة الأجنبية:

155. Christian Bialès, le marché de travail, www.Christian Bialès.net, 13-02-2010.
156. http://www.commerce-exterieur.gouv.fr/publications, AOUT 2009.
157. Memberstates of the EUhttp://europa.eu/abc/european_countries/eu_members/romania/index_en.htm ،juillet 2009.
158. http://www.aseansec.org ،juillet 2009.
159. www.wto.org, 27-11-2009.
160. Ouverture internationale et mondialisation , WWW.SKYMINDS.NET/ECONOMIE-ET-SOCIOLOGIE/OUVERTURE-INTERNATIONALE-ET-MONDIALISATION.
161. Paul Krugman, Nouvelles théorie du commerce international, pages SES simonnet.
162. La Compétitivité, http://webetab.ac-bordeaux.fr/Etablissement/SudMedoc/ses/1999/comp_00.htm, 18-06-2009.
163. www.brises.org/notion.php.
164. Les raisons du développement de l'échange international, http://www.lyc-arsonval-brive.ac-limoges.fr, aout 2008.

الملاحـق

الملحق(4–1): تطور بنود الميزانية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر منذ1994.

	مجموع إيرادات الميزانية والمنح	الإيرادات الهيدروكربونية	الإيرادات غير الهيدروكربونية	الإيرادات الضريبية	الضرائب على الدخل والأرباح	الضرائب على السلع الخدمات	الرسوم الجمركية	التسجيل والدمغة	الإيرادات غير الضريبية	المنح
1994	434,2	257,7	176,5	163,2	42,8	65,9	47,9	6,6	13,3	0
1995	600,9	358,8	242,1	233,2	53,6	99,9	73,3	6,4	8,9	0
1996	824,8	519,7	305,1	290,5	67,5	129,5	84,4	9,1	14,6	0
1997	926,6	592,5	334,1	313,9	81,8	148	73,5	10,6	20,2	0
1998	774,6	425,9	348,7	329,8	88,1	154,9	75,5	11,3	18,9	0
1999	950,6	588,3	358,4	314,8	72,2	149,7	80,2	12,7	43,6	3,9
2000	1578,1	1213,2	364,9	349,5	82	165	86,3	16,2	15,4	0
2001	1479,1	1001,4	462,1	398,2	98,5	179,2	103,7	16,8	63,9	15,6
2002	1603,3	1007,9	595,4	482,9	112,2	223,4	128,4	18,9	112,2	0
2003	1947,4	1350	594,6	524,9	127,9	233,9	143,8	19,3	69,7	2,9
2004	2215,2	1570,7	644,1	580,4	148	274	138,8	19,6	63,7	0,4
2005	3082,7	2352,7	730	640	168,1	308,8	143,9	19,6	89,5	0
2006	3639,9	2799	840	720,9	241,2	341,3	114,8	23,5	119,9	0,1
2007	3687,9	2796,8	890,9	766,8	258,1	347,4	133,1	28,1	124,1	0,2
2008	5190,6	4088,6	1101,9	965,3	331,5	435,2	164,9	33,6	136,7	0,1
2009	3672,9	2412,7	1259,4	1144,5	460,8	479	169,1	35,6	114,9	0,8
2010	4393	2905	1488	1298	562	515	182	40	190	/
2011	5790	3980	1810	1527	685	573	222	47	283	/

الملحق(4-2): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1980(مليار دج)

	PIB	الواردات	الصادرات	صادرات خارج المحروقات	معامل التبعية%	معدل التغطية%	معدل الانفتاح%	معدل الصادرات%	نسبة الرسوم%	الرصيد
1980	163	40,5	52,6		24	129,9	28	32.3	/	12,1
1990	537	87	122,2		16	140,5	19	22.7	/	35,2
1994	1471,1	340,14	324,34	10.135	23,12	95,35	22,6	22,0	14,1	.5,8037
1995	1966,5	513,19	498,45	24.794	26,10	97,13	25,7	25,3	14,3	.4,7417
1996	2566	498,33	740,81	48.2775	19,42	148,66	24,1	28,9	16,9	2,4854
1997	2779	501,58	791,77	29.1371	18,05	157,85	23,3	28,5	14,7	0,1876
1998	2810	552,36	588,88	21.0055	19,66	106,61	20,3	21,0	13,7	36,517
1999	3249	610,67	840,52	29.3442	18,80	137,64	22,3	25,9	13,1	9,8435
2000	4099	690,43	1657,22	46.0711	16,84	240,03	28,6	40,4	12,5	6,7899
2001	4261,42	764,86	1480,34	49.6678	17,95	193,54	26,3	34,7	13,6	.5,4734
2002	4512,42	957,04	1501,19	56.1918	21,21	156,86	27,2	33,3	13,4	4,1521
2003	5247,5	1047,44	1902,05	52.0535	19,96	181,59	28,1	36,2	13,7	4,6121
2004	6135,9	1314,40	2337,45	60.6209	21,42	177,83	29,8	38,1	10,6	23,048
2005	7564,6	1456,15	3398,46	66.5482	19,25	233,39	32,1	44,9	9,9	.942,31
2006	8 520,60	1502,32	3975,85	83.2648	17,63	264,65	32,1	46,7	7,6	473,53
2007	9307,5	1828,07	4191,52	68.33	19,64	229,29	32,3	45,0	7,3	363,45
2008	10890,7	2451,73	5041,52	90.06	0,23	205,63	34,4	46,3	6,7	589,79
2009	10017,4	2716,98	3281,82	56.01	0,27	120,79	29,9	32,8	6,2	564,84
2010	12034,4	2892.93	4247.33	72.11	24.04	146.86	29.7	35.3	6.29	1354.4
2011	14481	3273.64	5307.96	88.99	22.61	162.14	29.6	36.7	6.78	034.32

معامل التبعية=(حجم الواردات/PIB).100

معدل التغطية=(حجم الصادرات/حجم الواردات) .100

معدل الانفتاح=(حجم الصادرات+الواردات)/PIB/2

معدل التصدير=(حجم الصادرات/PIB) .100

المصدر:

- القيم 1980-1990 : DJOUDI Bouras, **l'Algérie face à la mondialisation**, African Books Collective, 2008, P.08.

- قيم PIB: تقارير صندوق النقد الدولي.

- قيم الواردات والصادرات من 1994-2004: تقارير الONS.

- قيم PIB والواردات والصادرات منذ 2005: تقارير بنك الجزائر.

-قيمة الرسوم الجمركية مأخوذة من الملحق(4-1).

الملحق(4-4): تطور المؤشرات السعرية للواردات والصادرات في الجزائر 1994-2009.

	رقم قياسي M	معدل النمو%	رقم قياسي X خارج المحروقات	معدل النمو%	رقم قياسي لأسعار الصادرات	معدل النمو%
1994	96.1		82.3		153.7	
1995	97	0.93652445	140.2	70.35236938	164.6	7.09173715
1996	87.1	-10.2061856	155.6	10.98430813	177.7	7.95868773
1997	84.7	-2.7554535	188.5	21.14395887	195.2	9.84805853
1998	90.2	6.49350649	151.7	-19.52254642	201.1	3.02254098
1999	92	1.99556541	124.9	-17.66644693	213.1	5.96718051
2000	98.2	6.73913043	190.2	52.28182546	228	6.99202252
2001	98.9	0.71283096	185.8	-2.313354364	233.6	2.45614035
2002	122.9	24.2669363	194.6	4.736275565	230.8	-1.19863014
2003	110.7	-9.92676973	126.8	-34.84069887	249	7.88561525
2004	134.9	21.8608853	166	30.9148265	257.4	3.37349398
2005	143.4	6.30096368	179.6	8.192771084	272.2	5.74980575
2006	135.3	-5.64853556	265.7	47.93986637	267.6	-1.68993387
2007	154.2	13.9689579	208.2	-21.64094844	264	-1.34529148
2008	175.8	14.0077821	274.4	31.79634966	256	-3.03030303
2009	200.4	13.9931741	168.4	-38.62973761	229	-10.546875

المصدر:

- Algeria: Statistical Appendix. IMF Country Report No. 11/40. February 2011.
- Algeria: Statistical Appendix. IMF Country Report No. 09/111. April 2009
- Algeria: Statistical Appendix. IMF Country Report No. 07/95. March 2007
- Algeria: Statistical Appendix. IMF Country Report No. 05/51. February 2005
- ALGERIA : selected issues and statistical appendix. IMF Country Report No. 03/69. march2003.
- Algeria: Statistical Appendix. IMF Country Report No. 01/163. september2001.
- ALGERIA : selected issues and statistical appendix. IMF Country Report No. 98/87. september1998.

الملحق(5-1): تطور القوة العاملة ومعدلات النشاط الخام في الجزائر1994-2009.

الجدول(1): تطور حجم القوة العاملة وعدد السكان:

(ألف شخص)	إجمالي القوة العاملة	القوة العاملة في الزراعة	معدل نمو القوة العاملة	نسبة القوة العاملة في الزراعة%	عدد السكان(مليون نسمة(	معدل نمو السكان%	معدل النشاط الخام(القوة العاملة/عدد السكان)%
***1994**	6814	**1023**	/	15,0132081	27,496	2,23841749	24,7817864
***1995**	7561	**1084**	10,9627238	14,3367279	28,06	2,05120745	26,9458304
***1996**	7811	**1154**	3,30644095	14,7740366	28,566	1,80327869	27,3436953
***1997**	8072	**1144**	3,34144156	14,172448	29,045	1,6768186	27,7913582
1998	8326	**1180**	3,14667988	14,1724718	29,507	1,59063522	28,2170332
1999	8583	**1185**	3,08671631	13,8063614	29,965	1,55217406	28,6434173
2000	8850	**1185**	3,11080042	13,3898305	30,416	1,50508927	29,0965281
2001	9075	**1328**	2,54237288	14,6336088	30,879	1,52222514	29,3889051
2002	9305	**1438**	2,53443526	15,454057	31,357	1,54797759	29,6743949
2003	9540	**1565**	2,52552391	16,4046122	31,848	1,56583857	29,9547852
2004	9780	**1617**	2,51572327	16,5337423	32,364	1,62019593	30,2187616
2005	10027	**1683**	2,52556237	16,7846814	32,906	1,67470028	30,4716465
2006	10267	**1780**	2,39353745	17,3370994	33,481	1,74740169	30,6651534
2007	10514	**1842**	2,40576605	17,5194978	34,096	1,8368627	30,8364618
2008	10801	1841	2,72969374	17,0447181	/	/	/
2009	10544	1242	-2,379409	11,7792109	/	/	/
2010	10812	1136	2.54	10.506	/	/	/
2011	10661	/	1.39 -	/	/	/	/

المصدر:

-Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 13/49, February 2013.

- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011.

- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 09/111, April 2009

- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 07/95, March 2007

- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 05/51, February 2005

- ALGERIA : selected issues and statistical appendix, IMF Country Report No. 03/69, march2003.

- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 01/163, september2001.

- ALGERIA : selected issues and statistical appendix, IMF Country Report No. 98/87, september1998.

الملحق(5-2): تطور التوزيع القطاعي للتوظيف في الجزائر 1994-2009(ألف منصب شغل)

	الزراعة	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	الحكومة	الصناعة	أعمال أخرى*	الإجمالي
1994	1023	896	667	1211	528	829	5154
1995	1084	932	678	1292	519	931	5436
1996	1154	954	705	1326	502	984	5625
1997	1144	987	723	1378	487	1096	5815
1998	1180	1030	740	1415	493	1135	5993
1999	1185	1057	743	1420	493	1175	6073
2000	1185	1074	781	1440	497	1263	6240
2001	1328	1109	803	1456	503	1398	6597
2002	1438	1157	860	1503	504	1455	6917
2003	1565	1269	907	1490	510	1537	7278
2004	1617	1349	980	1512	523	2070	8051
2005	1683	1439	1050	1527	523	2275	8497
2006	1780	1510	1160	1542	525	2485	9002
2007	1842	1589	1261	1557	522	2498	9269
2008	1841	1688	1371	1572	530	2579	9581
2009	1242	/	1718	5318+	1194	/	9472
2010	1136	/	1886	5377+	1337	/	9736
2011	1034	/	1595	5003+	1967	/	9599

+ تضم هذه القيم الوظائف الحكومية والخدمات والعمل المنزلي.

* يضم العمل المنزلي والعمل غير الرسمي عموما.

نسبة مساهمة كل قطاع:

	الزراعة	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	الحكومة	الصناعة	أعمال أخرى
1994	0,19848661	0,17384556	0,12941405	0,23496314	0,1024447	0,16084594
1995	0,19941133	0,1714496	0,12472406	0,23767476	0,09547461	0,17126564
1996	0,20515556	0,1696	0,12533333	0,23573333	0,08924444	0,17493333
1997	0,19673259	0,16973345	0,12433362	0,23697334	0,08374893	0,18847807
1998	0,19689638	0,17186718	0,12347739	0,23610879	0,08226264	0,18938762
1999	0,19512597	0,17404907	0,1223448	0,23382183	0,08117899	0,19347933
2000	0,18990385	0,17211538	0,12516026	0,23076923	0,07964744	0,20240385
2001	0,20130362	0,16810672	0,12172199	0,22070638	0,07624678	0,21191451
2002	0,2078936	0,16726905	0,12433136	0,21729073	0,07286396	0,21035131
2003	0,2150316	0,17436109	0,12462215	0,20472657	0,0700742	0,21118439
2004	0,20084462	0,16755683	0,12172401	0,18780276	0,06496087	0,25711092
2005	0,19806991	0,16935389	0,12357303	0,17971049	0,06155114	0,26774156
2006	0,19773384	0,1677405	0,12886025	0,17129527	0,05832037	0,27604977
2007	0,19872694	0,17143165	0,13604488	0,16797929	0,05631675	0,26950049
2008	0,19215113	0,17618203	0,14309571	0,16407473	0,05531782	0,26917858
2009	0,13112331	/	0,18137669	0,56144426	0,12605574	/
2010	0.116	/	0.193	/	0.137	/
2011	0.107	/	0.166	/	0.204	/
المتوسط	0,209	0,171	0.1525	0.2104	0.0998	0,217

الملحق (5-3): تطور معدلات البطالة في الجزائر ومقارنتها بمعدلات البطالة في دولMENA:1994-2009.

	إجمالي القوة العاملة	إجمالي التوظيف	معدل البطالة	معدل البطالة دون أعمال أخرى	معدل البطالة في دول MENA
1994	6814	5154	24,3616085	36,527737	**10,38**
1995	7561	5436	28,104748	40,4179341	**10,2**
1996	7811	5625	27,9861733	40,5837921	**11,92**
1997	8072	5815	27,9608523	41,5386521	**10,53**
1998	8326	5993	28,0206582	41,6526543	**11,15**
1999	8583	6073	29,2438541	42,9337062	**11**
2000	8850	6240	29,4915254	43,7627119	**9,53**
2001	9075	6597	27,3057851	42,7107438	**9,3**
2002	9305	6917	25,6636217	41,3003761	**10,38**
2003	9540	7278	23,7106918	39,8218029	**12,61**
2004	9780	8051	17,6789366	38,8445808	**11**
2005	10027	8497	15,2588012	37,9475416	/
2006	10267	9002	12,3210285	36,5247882	/
2007	10514	9269	11,8413544	35,6001522	/
2008	10801	9581	11,2952504	35,1726692	/
2009	10544	9472	10,1669196	/	/
2010	10812	9736	10	/	/
2011	10661	9599	10	/	/

المصدر:

- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 13/49, February 2013
-Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011.
- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 09/111, April 2009
- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 07/95, March 2007
- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 05/51, February 2005
- ALGERIA : selected issues and statistical appendix, IMF Country Report No. 03/69, march2003.
- Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 01/163, september2001.
- ALGERIA : selected issues and statistical appendix, IMF Country Report No. 98/87, september1998.

- معدلات البطالة في دول الMENA من:

-Kangni Kpodar, **Algérie : Questions choisies**, Rapport du FMI No. 07/61, Février 2007, P.23

الملحق(5–4): خصائص البطالة في الجزائر خلال 2009.(ألف شخص)

جدول1: حجم القوة العاملة وحجم التوظيف حسب العمر والجنس.

	حجم العمالة الفعلية			العاملة النشيطة القوة		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	الإناث	الذكور
15 – 19 ans	414	37	377	539	48	492
20 – 24 ans	1317	174	1143	1659	274	1384
25 – 29 ans	1673	319	1354	1993	439	1554
30 – 34 ans	1355	237	1117	1497	286	1211
35 – 39 ans	1169	211	959	1235	231	1003
40 – 44 ans	1116	187	929	1148	199	949
45 – 49 ans	995	131	864	1015	134	881
50 – 54 ans	709	81	628	726	84	641
55 – 59 ans	473	42	431	483	43	440
60 ans & +	251	27	223	251	27	223
المجموع	9472	1447	8025	10544	1767	8777

جدول2: حجم البطالة ونسب البطالة حسب العمر والجنس.

	القيمة بألف فرد			%النسبة المئوية		
	الذكور	الإناث	الإجمالي	الذكور	الإناث	الإجمالي
15 – 19	115	11	125	23,37	22,92	23,19
20 – 24	241	100	342	17,41	36,50	20,61
25 – 29	200	120	320	12,87	27,33	16,06
30 – 34	94	49	142	7,76	17,13	9,49
35 – 39	44	20	66	4,39	8,66	5,34
40 – 44	20	12	32	2,11	6,03	2,79
45 – 49	17	3	20	1,93	2,24	1,97
50 – 54	13	3	17	2,03	3,57	2,34
55 – 59	9	1	10	2,05	2,33	2,07
60 +	0	0	0	0	0	0
المجموع	752	320	1072	8,57	18,11	10,17

الملحق(5–5): تقدير مساهمة سوق العمل الغير رسمي في امتصاص مشكلة البطالة في الجزائر خلال 1995–2007.

2000-2007	1995-1999	
0,413	0,427	**نسبة العمل الغير رسمي**
4304000	3574800	**متوسط العاملين خارج قطاع الزراعة**
3028197,61	2663943,46	**عدد العاملين في السوق الغير رسمي**
13,6734944		**معدل نمو عدد الأعمال الغير رسمية**
3810625	3346400	**متوسط عدد العاطلين**
79,4672164	79,6062472	**نسبة مساهمة العمل الغير رسمي في امتصاص البطالة**
9669375	8070600	**متوسط القوة العاملة**
31,317408	33,0079976	**نسبة استيعاب العمل الغير رسمي للقوة العاملة**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نسبة العمل الغير رسمي:

- **overview : Data on informal employment and self-employment**2009**,** OECD, www.oecd.org/dev/employment, 20 –mai-2010.

- إحصائيات الملحق (5– 1) والملحق(5– 2) حيث:

متوسط عدد العاملين خارج قطاع الزراعة =[(مجموع حجم مناصب الشغل خارج قطاع الزراعة من1995–1999)/5] .1000

(جداء1000 لأن مناصب الشغل مقدرة بألف منصب شغل).

عدد العاملين في السوق الغير رسمي = متوسط عدد العاملين خارج قطاع الزراعة . نسبة العمل الغير رسمي

متوسط العاطلين خلال فترة= مجموع عدد العاطلين خلال الفترة/ عدد السنوات.

نسبة مساهمة العمل الغير رسمي في امتصاص البطالة = عدد العاملين في السوق الغير رسمي/ متوسط العاطلين خلال الفترة.

متوسط القوة العاملة = مجموع عدد أفراد القوة العاملة خلال الفترة/ عدد السنوات.

نسبة استيعاب العمل الغير رسمي للقوة العاملة = عدد العاملين في السوق الغير رسمي/ متوسط القوة العاملة خلال الفترة.

الملحق(5–6): تطور مساهمة العمل الغير رسمي في إجمالي التوظيف خارج قطاع الزراعة في الدول النامية:

Country	Region	1975-79	1980-84	1985-89	1990-94	1995-99	2000-07	Latest
Algeria	North Africa	21.8		25.6		42.7	41.3	41.3
Morocco	North Africa		56.9			44.8	67.1	67.1
Tunisia	North Africa	38.4	35	39.3		47.1	35	35
Egypt	North Africa	58.7		37.3		55.2	45.9	45.9
Benin	Sub-Saharan Africa				92.9			92.9
Burkina Faso	Sub-Saharan Africa			70	77			77
Chad	Sub-Saharan Africa				74.2	95.2		95.2
Guinea	Sub-Saharan Africa		64.4		71.9	86.7		86.7
Kenya	Sub-Saharan Africa			61.4	70.1	71.6		71.6
Mali	Sub-Saharan Africa	63.1		78.6	90.4	94.1	81.8	81.8
Mauritania	Sub-Saharan Africa		69.4	80				80
Mozambique	Sub-Saharan Africa				73.5			73.5
Niger	Sub-Saharan Africa	62.9						62.9
Senegal	Sub-Saharan Africa		76					76
South Africa	Sub-Saharan Africa						50.6	50.6
Zaire (now Democratic	Sub-Saharan Africa		59.6					59.6
Zambia	Sub-Saharan Africa				58.3			58.3
Argentina	Latin America				47.5	53.3		53.3
Bolivia	Latin America				56.9	63.5		63.5
Brazil	Latin America				60	60	51.1	51.1
Chile	Latin America					35.8		35.8
Colombia	Latin America					38.4		38.4
Costa Rica	Latin America					44.3		44.3
Dominican Republic	Latin America					47.6		47.6
Ecuador	Latin America					53.5	74.9	74.9
El Salvador	Latin America					56.6		56.6
Guatemala	Latin America				56.1			56.1
Haiti	Latin America					92.6		92.6
Honduras	Latin America					58.2		58.2
Mexico	Latin America				55.5	59.4	50.1	50.1
Panama	Latin America					37.6	49.4	49.4
Paraguay	Latin America					65.5		65.5
Peru	Latin America						67.9	67.9
Venezuela	Latin America				38.8	46.9	49.4	49.4
India	South and Southeast Asia			76.2	73.7	83.4		83.4
Indonesia	South and Southeast Asia			39.2		77.9		77.9
Pakistan	South and Southeast Asia			39		64.6		64.6
Philippines	South and Southeast Asia				70.5	72		72
Thailand	South and Southeast Asia			57.4	51.4	51.5		51.5
Iran	West Asia			43.5			48.8	48.8
Lebanon	West Asia						51.8	51.8
West Bank and Gaza S	West Asia						43.4	43.4
Syria	West Asia				41.7	42.9	30.7	30.7
Turkey	West Asia					30.9	33.2	33.2
Yemen	West Asia				57.1		51.1	51.1
Kyrgyzstan	Transition countries						44.4	44.4
Moldova	Transition countries						21.5	21.5
Romania	Transition countries					5.4	22	22
Russia	Transition countries						8.6	8.6

المصدر:

- **overview : Data on informal employment and self-employment**2009**,** OECD, www.oecd.org/dev/employment, 20 –mai-2010.

الملحـق (5-7):

	إجمالي الناتج الوطني	الاستثمار	الطلب العائلي	الطلب الحكومي	الطلب المحلي	الصادرات	ص. خ. المخروقات	ص.نفطية	الواردات
1994	1471,1	467,6	825,6	247,1	1540,3	349,4	10,9181171	338,481883	418,6
1995	1966,5	632,3	1097,4	309,7	2039,4	539,8	26,8507969	512,949203	612,7
1996	2566	645	1338	421	2404	775	50,5055507	724,494449	613
1997	2779	647	1430	460	2537	837	31,1328598	805,86714	595
1998	2810	755	1555	504	2814	652	23,2571803	628,74282	656
1999	3249	860	1671	544	3075	912	31,8398319	880,160168	738
2000	4099	945	1714	560	3219	1735	48,2335301	1686,76647	855
2001	4261,42	1164,62	1848	625	3637,62	1544,4	44,979	1499,421	920,6
2002	4512,42	1417,62	1972	683	4072,62	1594,4	50,816	1543,584	1154,6
2003	5247,5	1590,1	2125	777,5	4492,6	2009	38,171	1970,829	1254
2004	6135,9	2034,2	2369,1	846,9	5250,2	2462,9	51,7209	2411,1791	1577,1
2005	7564,6	2396,5	2553	865,9	5815,4	3569,6	57,1136	3512,4864	1820,4
2006	8520,6	2583,9	2695,6	954,9	6234,4	4149,7	87,1437	4062,5563	1863,5
2007	9307,5	3220,4	2948,1	1062,9	7231,4	4402,2	70,4352	4331,7648	2326,1
2008	10890,7	4113,6	3185,9	1464	8763,5	5 298,00	95,364	5 202,64	3170,8
2009	10017,4	4685,8	3748,1	1642,9	10076,8	3524,4	59,9148	3464,4852	3583,8
	نمو الناتج الوطني	نمو الطلب المحلي	نمو الصادرات	نمو الواردات	نمو الناتج خ.م				
1995	33,68	32,4	54,5	46,37	26				
1996	30,49	17,88	43,6	0,049	26,3				
1997	8,301	5,532	8	-2,94	6,5				
1998	1,116	10,92	-22	10,25	12,8				
1999	15,62	9,275	39,9	12,5	8,4				
2000	26,16	4,683	90,2	15,85	4,8				
2001	3,962	13	-11	7,673	12,3				
2002	5,89	11,96	3,24	25,42	7,1				
2003	16,29	10,31	26	8,609	11,6				
2004	16,93	16,86	22,6	25,77	13,3				
2005	23,28	10,77	44,9	15,43	10,3				
2006	12,64	7,205	16,3	2,368	11,4				
2007	9,235	15,99	6,08	24,82	14,5				

الملحق(5-8): تقدير ميزان التوظيف في الجزائر 1994-2009 وفق المعادلة:

$$L=L_{it}(T_{it}/Y_{it})$$

$$T_{it}=M-X$$

السنة	إجمالي حجم التوظيف(ألف منصب) L_{it}	إجمالي الواردات(مليار دج) M	إجمالي الصادرات(مليار دج) X	إجمالي الناتج الوطني(مليار دج) Y_{it}	الميزان(ألف منصب)
1994	5154	418,6	349,4	1471,1	242,442254
1995	5436	612,7	539,8	1966,5	201,51762
1996	5625	613	775	2566	-355,12470
1997	5815	595	837	2779	-506,37999
1998	5993	656	652	2810	8,5309608
1999	6073	738	912	3249	-325,23915
2000	6240	855	1735	4099	-1339,6438
2001	6596	920,6	1544,4	4261,42	-965,54312
2002	6917	1154,6	1594,4	4512,42	-674,16078
2003	7278	1254	2009	5247,5	-1047,1443
2004	8051	1577,1	2462,9	6135,9	-1162,2705
2005	8497	1820,4	3569,6	7564,6	-1964,8034
2006	9002	1863,5	4149,7	8520,6	-2415,3665
2007	9269	2326,1	4402,2	9307,5	-2067,5123
2008	9581	3170,8	5298	10890,7	-1871,3859
2009	9472	3583,8	3524,4	10017,4	56,1659512

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات:

- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 11/40, February 2011.
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 09/111, April 2009
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 07/95, March 2007
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 05/51, February 2005
- **ALGERIA** : **selected issues and statistical appendix**, IMF Country Report No. 03/69, march2003.
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 01/163, september2001.
- **ALGERIA** : **selected issues and statistical appendix**, IMF Country Report No. 98/87, september1998.
- **Algeria**: **selected issues and Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 98/87, september1998.

ظيف قبل وبعد تصحيح قيمة الواردات، وتقدير الميزان خارج المحروقات في الجزائر 1994-2009.

ات(مليار دولار)	الصادرات(مليار دولار)	الصادرات خارج المحروقات(مليار دولار	الميزان دون تصحيح الواردات	رقم قياسي M	رقم قياسي X خارج المحروقات	القيمة المكافئة محليا للواردات(مليار دولار	الميزان بتصحيح قيمة الواردات	الميزان خارج المحروقات
	8900	300	36937	96,1	82,3	7878,876171	-125724	933136
	10300	600	-27674	97	140,2	14598,14433	594738	1936936
	13257	604	-498814	87,1	155,6	16253,14351	359346	1876896
	13824	643	-691435	84,7	188,5	18097,7804	519157	2120316
	10143	369	-191244	90,2	151,7	14517,45455	553666	1790743
	12318	416	-417892	92	124,9	12164,17391	-19143	1462022
	21651	590	-1411571	98,2	190,2	18099,98982	-407322	2008499
	19092	560	-1148325	98,9	185,8	17813,50455	-152771	2061669
	18700	591	-2119800	122,9	194,6	1901,664768	-2034923	158772
	24468	475	-1189739	110,7	126,8	15293,88979	-981900	1586057
	32217	667	-1350958	134,9	166	22093,13566	-958909	2029433
	46334	746	-2189198	143,4	179,6	24891,00697	-1774110	1997664
	54740	1132	-2624992	135,3	265,7	40613,02069	-1088793	3042878
	60590	985	-2345817	154,2	208,2	35574,92607	-1713708	2369653
	78630	1435	-2310590	175,8	274,4	58362,28896	-1135584	3189593
	45186	771	-527329	200,4	168,4	31430,46507	-931992	2077299

- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 11/40, February 2011.
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 09/111, April 2009
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 07/95, March 2007
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 05/51, February 2005
- **ALGERIA** : **selected issues and statistical appendix**, IMF Country Report No. 03/69, march2003.
- **Algeria**: **Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 01/163, september2001.
- **ALGERIA** : **selected issues and statistical appendix**, IMF Country Report No. 98/87, september1998.
- **Algeria**: **selected issues and Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 98/87, september1998.

الملحق 5-10:

الواردات حسب المجموعات السلعية في تقارير ons مليون دينار جزائري								
	الأغذية	المحروقات	مواد أولية	نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية أخرى	المجموع
1994	102 238,30	2 017,70	27078,7	74 124,20	1 005,00	93 193,00	40 485,50	340 142,40
1995	131 282,50	5 608,30	37642,6	113 111,80	1 963,20	140 081,50	83 502,60	513 192,50
النسبة								إجمالي الواردات مليون دولار
1994	0,300574994	0,005931927	0,07960989	0,21792108	0,00295464	0,27398231	0,11902515	9200
1995	0,255815313	0,010928258	0,07334986	0,22040813	0,00382547	0,27296093	0,16271204	10100
تقدير القيمة بمليون دولار								
1994	2765,289949	54,57373147	732,411014	2004,87396	27,1827329	2520,63724	1095,03138	
1995	2583,734661	110,3754049	740,833625	2226,12213	38,6371975	2756,90535	1643,39163	
الصادرات حسب المجموعات السلعية في تقاريرons مليون دج								
	الأغذية	**المحروقات**	**مواد أولية**	**نصف مصنعة**	**تجهيزات زراعية**	**تجهيزات صناعية**	**سلع استهلاكية أخرى**	**المجموع**
1994	1209,1	314 203,80	994,9	6721,6	94,2	318,3	796,9	324338,8
1995	5255,8	473656,8	1959,6	12963,5	237,8	861,1	3516,2	498450,8
النسبة								إجمالي الصادرات مليون دولار
1994	0,003727892	0,968751811	0,00306747	0,02072401	0,00029044	0,00098138	0,002457	8900
1995	0,01054427	0,950257879	0,00393138	0,02600758	0,00047708	0,00172755	0,00705426	10300
تقدير القيمة بمليون دولار								
1994	33,17823831	8621,891121	27,3004957	184,443674	2,58488963	8,73429266	21,8672882	
1995	108,6059848	9787,656154	40,4932242	267,878093	4,91390524	17,7937923	72,6588462	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الصادرات والواردات في سنتي 1994-1995 الواردة في التقرير:

- **Évolution des exportations de marchandises par groupe d'utilisation de 1992 à 2006**, www.ons.dz

- وإجمالي الصادرات والواردات في سنتي 1994-1995 مقيمة بالدولار من تقرير صندوق النقد الدولي:

- **Algeria**: **selected issues and Statistical Appendix**, IMF Country Report No. 98/87, september1998.

نحتاج لتقيم الصادرات والواردات حسب المجموعات السلعية مقيمة بالدولار ونظرا لعدم توافرها إلا بالدينار قمنا بتقدير النسب المئوية لكل مجموعة سلعية من الإحصائيات بالدينار ثم قمنا بضرب النسبة في إجمالي الصادرات والواردات مقيمة بالدولار لنتحصل على قيمة الصادرات والواردات حسب المجموعات السلعية بالدولار.

الملحق(5-11): تقدير ميزان التوظيف حسب المجموعات السلعية للمبادلات التجارية الخارجية في الجزائر 1994-2009.

الواردات حسب المجموعات السلعية									مليون دولار
	الأغذية	المحروقات	مواد أولية	نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية أخرى	رقم قياسي M	رقم قياسي X خارج المحروقات
1994	2765,28	54,57	732,414	2004,87	27,18	2520,63	1095,03	96,1	82,3
1995	2583,73	110,37	740,83	2226,12	38,63	2756,90	1643,39	97	140,2
1996	2601	110	498	1788	41	3023	1037	87,1	155,6
1997	2381	124	467	1464	20	2652	1024	84,7	188,5
1998	2325	116	496	1581	39	2864	1211	90,2	151,7
1999	2438	119	492	1556	76	2949	1329	92	124,9
2000	2356	106	495	1690	84	2773	1841	98,2	190,2
2001	2346	97	445	1747	154	3293	1400	98,9	185,8
2002	2572	132	490	2186	139	4146	1649	122,9	194,6
2003	2516	41	607	2683	121	4654	1984	110,7	126,8
2004	3385	158	733	3422	157	6681	2610	134,9	166
2005	3374	199	706	3845	150	7967	2922	143,4	179,6
2006	3572	230	792	4637	90	8015	2830	135,3	265,7
2007	4656	305	1245	6678	137	9361	3546	154,2	208,2
2008	**7273**	**1722**	**133**	**9251**	**161**	**14095,5**	**4125**	175,8	274,4
2009	**5512**	**516**	**1128**	**9557**	**219**	**14141**	**5868**	200,4	168,4

القيمة المكافئة للواردات حسب المجموعات السلعية							مليون دولار
	الأغذية	المحروقات	مواد أولية	نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية أخرى
1994	2368,19316	46,7369209	627,236487	1716,97322	23,2792811	2158,67268	937,784414
1995	3734,42886	159,532286	1070,7719	3217,54971	55,8446917	3984,72299	2375,29388
1996	4646,56257	196,509759	889,653272	3194,17681	73,2445465	5400,44546	1852,55109
1997	5298,91972	275,96222	1039,30933	3258,13459	44,5100354	5902,0307	2278,91381
1998	3910,22727	195,090909	834,181818	2658,95455	65,5909091	4816,72727	2036,68182
1999	3309,85	161,555435	667,943478	2112,43913	103,178261	4003,58804	1804,26196
2000	4563,25051	205,307536	958,747454	3273,29939	162,696538	5370,92261	3565,76578

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

"استبيان خاص بدراسة سلوك المستهلكين في التفضيل بين السلع الوطنية والمستوردة2011"

في دراسة قمنا بها لتحليل حجم الصادرات والواردات في الجزائر منذ 1994 وجدنا أن هناك زيادة ونمو مستمر في حجم الواردات على حساب الصادرات، وبالتحديد وجدنا نمو متزايد في حجم استهلاك وتفضيل العائلات الجزائرية للسلع المستوردة، ولذلك نقوم بهذه الدراسة للتعرف على أهم أسباب هذه الزيادة من خلال إجابتكم على جميع أسئلة هذا الاستبيان بوضع علامة( ) مرة واحدة فقط أمام الخيار الذي ينطبق على رأيك الشخصي في كل سؤال على حدى، مع العلم أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي، لذا نرجو منكم الإجابة بدقة وبموضوعية

وشكرا على حسن تعاونكم

بيـانـات شخصيـة

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: أقل من18سنة ☐ 18-25 ☐ 26-35 ☐ 35-50 ☐ أكثر من50سنة ☐

المستوى التعليمي: أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ شهادة مهنية ☐ **أخرى** ☐

طبيعة العمل1: موظف لدى الغير ☐ مهنة حرة ☐ أكثر من عمل ☐

طبيعة العمل2: عمل رسمي ☐ عمل غير رسمي ☐ أكثر من عمل ☐

الدخل: أقل من15000 ☐ 15000-30000 ☐ أكثر من30000 ☐

أعمل للإنفاق: على نفسي فقط ☐ على أسرة ☐

	دائما	**أحيانا**	**أبدا**	**لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية**
عند شراء الحليب ومشتقاته أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
– أنها أكثر جودة:				
– تباع بأسعار أقل:				
– البلد الذي أنتجت فيه:				
– الماركة:				
– الشكل الخارجي:				
– لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	**أحيانا**	**أبدا**	**لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية**
عند شراء الخضر والفواكه أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
– أنها أكثر جودة:				
– تباع بأسعار أقل:				
– البلد الذي أنتجت فيه:				
– الماركة:				
– الشكل الخارجي:				
– لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	**أحيانا**	**أبدا**	**لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية**
عند شراء سيارة أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
– أنها أكثر جودة:				
– تباع بأسعار أقل:				
– البلد الذي أنتجت فيه:				
– الماركة:				
– الشكل الخارجي:				
– لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	**أحيانا**	**أبدا**	**لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية**
عند شراء القهوة والشاي أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
– أنها أكثر جودة:				
– تباع بأسعار أقل:				
– البلد الذي أنتجت فيه:				
– الماركة:				
– الشكل الخارجي:				
– لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	أحيانا	أبدا	لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية
عند شراء الأدوية أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
- أنها أكثر جودة:				
- تباع بأسعار أقل:				
- البلد الذي أنتجت فيه:				
- الماركة:				
- الشكل الخارجي:				
- لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	أحيانا	أبدا	لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية
عند شراء ثلاجة أو مكيف أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
- أنها أكثر جودة:				
- تباع بأسعار أقل:				
- البلد الذي أنتجت فيه:				
- الماركة:				
- الشكل الخارجي:				
- لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	أحيانا	أبدا	لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية
عند شراء اللحوم أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
- أنها أكثر جودة:				
- تباع بأسعار أقل:				
- البلد الذي أنتجت فيه:				
- الماركة:				
- الشكل الخارجي:				
- لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	أحيانا	أبدا	لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية
عند شراء الأثاث أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
- أنها أكثر جودة:				
- تباع بأسعار أقل:				
- البلد الذي أنتجت فيه:				
- الماركة:				
- الشكل الخارجي:				
- لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	أحيانا	أبدا	لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية
عند شراء الحلوياتles sucreries أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
- أنها أكثر جودة:				
- تباع بأسعار أقل:				
- البلد الذي أنتجت فيه:				
- الماركة:				
- الشكل الخارجي:				
- لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	أحيانا	أبدا	لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية
عند شراء الملابس أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
– أنها أكثر جودة:				
– تباع بأسعار أقل:				
– البلد الذي أنتجت فيه:				
– الماركة:				
– الشكل الخارجي:				
– لا يوجد أمامي بديل:				

	دائما	أحيانا	أبدا	لا أميز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية
عند شراء منتجات الجلود(الحقائب والأحذية) أختار السلع المستوردة:				
إذا كنت تختار السلع المستوردة فذلك بسبب:	**درجة كبيرة جدا**	**درجة متوسطة**	**درجة ضعيفة**	
– أنها أكثر جودة:				
– تباع بأسعار أقل:				
– البلد الذي أنتجت فيه:				
– الماركة:				
– الشكل الخارجي:				
– لا يوجد أمامي بديل:				

	نعم	لا	لا أعرف
هناك سلع لو تم إنتاجها في الجزائر لن أقوم بشراءها:			
أذكر أمثلة:			
– ليست لي الثقة في المنتج الوطني.			
– لا أغامر بالشراء حتى يشتري الآخرون وينصحونني بالشراء.			
– إذا كانت ذات جودة عالية بالتأكيد سيكون سعرها مرتفعا جدا.			
هناك سلع لو تم إنتاجها في الجزائر بالتأكيد سأقوم بشرائها:			
أذكر أمثلة:			
– لتشجيع المنتج الوطني.			
– فرصة لشراء المنتج بسعر منخفض.			